

916

916/2

2. old.

1.

بسم الله الرحمن الرحيم
وغيره ونوا لونه
ومشايحه وسائر
المسلمين
والسمات
انه قريب
محب
الرعوان
اميل

Soleman U. K. H. B. J. G. S. i
H. A. S. an. H. u. n. i. P. 2
416/2

قال في الوصية
التي فيها يوصي
بما يشاء من
أمواله

كتاب الوصية
ووصي بها إبراهيم بنه
الي من يفسله او يوصي
له من وصي بها من
الذين يبرسون من اهل
الوصية
لقول الله تعالى كتب عليكم
مما لم ينزل في كتاب
ابن عمر ولا يفتي بها
الوصية القريبة لغيره
الترغيب في الوصية
فيه ولا يركبها
مقبلة كان في مرضي
كالعتق والاركان
من مطلق لم يباين الموت
ولنا خلاف هل تقبل
الغزو والاقوال الثلاثة
يارسول الله اي الصدقة
ولا تحمل حتى اذا بلغت
شرح مسلم اي ما يثبته
بلغة حقيقة لم ينع
موص كافر او فاسقا
ملكه وكذا مكاتب
موص معتق لسانه
الناطق او كان سفيها
لحفظ ماله ولا امانة
من غيره ولا تنع الوصية
اولى ولا تنع الوصية
او طلاقه او وقع
لكن لا يملكه استبداد
او تنع الوصية من
توا بها بعد غناه
من طفل لانه لا يعقل
بقوله بلفظ مسروق
انه خط موص باقرار
ثبوت

الوصية
التي فيها يوصي
بما يشاء من
أمواله
الوصية
التي فيها يوصي
بما يشاء من
أمواله
الوصية
التي فيها يوصي
بما يشاء من
أمواله

ثبوت الخط يتوقف على معاينة البينة او الحاكم لقول الكتابة لان الكتابة عمل والشهادة
في العمل طريقها الروية نقله الخارجي والمقدم الاول لان الوصية يتسامح فيها وهذا صح
تعلقها ولا تنع ان ختمها موص واستشهد عليها محتومة ولم يعلم الشاهد ما فيها ولم يتحقق
اي الوصية بخطه اي الموصي لان الشاهد لا يجوز له الشهادة بما فيها بمجرد هذا القول
لعدم علمه بما فيها ككتاب القاضي الي القاضي فان ثبت انها حقة عمل بها لانه لم يثبت العمل
بوصية ثبتت بشهادة او اقرار وثقة ولو طالت مدتها لم يعلم رجوعه عنها لان حكمه لا يزول
بمطاول الزمان ومجرد الاحتمال والشك كسائر الاحكام والاولى كتابتها او الاشهاد عليها ما فيها
لانه احفظ لها وعن ابن عباس كانا يكتبون في صرور وصاياهم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما وصي
بفلان انه يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان الساعة
اتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور واوصي من ترك من امله ان يتقوا الله ويصلحوا
دائن بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا موثقين او ما هم بها اوصي به ابراهيم بن عبيد
بابي ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون رواه سعيد **وتبين** الوصية
من ترك خيرا لقوله تعالى كتب عليكم ان اخذ احدكم الموت ان ترك خيرا فليست له
بقي الاستحياء ويؤيده حديث ابن عباس عن ابن عمر قال قال رسول الله تعالى يا ابن ادم
خلف لك نصيبا من مالك حين اخذت بكظمك لا ظهر لك وارثك وهو اي الخير **المال** خمس
الخبر عن فلا يتقرر بشي **خمس** اي ماله متعلق بشي روي عن ابي بكر وعمر قال
ابو بكر وصيت بمارضي الله تعالى به لنفسه يعني في قوله تعالى واعلموا انما غنم من شي
فان لله خمس وللرسول **لقربا فقير غير وارث** لقوله تعالى به ذات ذا القربى
حقة وقوله وآتي المال على حبه ذوي القربى وكالصدقة عليهم في الحياة والا يكن له ثيب
فقير وترك خيرا المستحق ان يوصي **المستحق** واما فقير **دين** فقير **وخوم** كاتب
سبيل وغار **وتكره** وصية **لفقير** اي منه ان كان له ورثة قال **المحقق الامعني**
الورثة وهو معنى ما قاله جماعة في التبصرة رواه ابن مسعود **وتنع** الوصية **من**
لا وارث له مطلقا **جميع ماله** روي عن ابن مسعود اي المانع من الزيادة في الثلث
الحق الوارث وهو موقوف **فكروا** اي الموصي **زوج** او **زوجة** **وردها** اي رد الزوج
او الزوجة الوصية **بالكل** اي بكل المال **بطلت** الوصية **في قدر فوضه** اي الراد
من ثلثه اي المال فان كان الراد زوجا بطلت في الثلث لان له نصف الثلث
وان كان الزوجة بطلت في السدس لان لها ربع الثلث وذلك لان الزوج والزوجة
لا يرد عليهما والثلث لا يتوقف على اجازة فلا ياخذان من الثلث اكثر من فليضهما **فياخذ**
في الثلث ثم ياخذ في الغرض زوجا كان او زوجة **فرضه** من ثلثه اي المال **ثم**
الوصية من ماله موصي له لان الزايد على فرض احد الزوجين لا يرد به من الموصي
ماله لم يبق لموص وارث مطلقا **ولو وصي احد الزوجين** **بلاخر** بطل ماله
ولا وارث له غيره **فله** اي الموصي له **كله** اي كل المال فليأخذه جميعه **ارثا** ووصية
تقدم **ويجب على من عليه حق بلا بينة** ذكره اي الحق سواء كان له اولاد من قبله
او لم يكن **الوصية ممن عليه حق بلا بينة** **زوج** او غير **زوج** **لاجنبي** **وارث**
بشي مطلقا نصا سواء كانت في حقه او مرضه اما محرم الوصية لغير وارث بزياد في الثلث

الوصية
التي فيها يوصي
بما يشاء من
أمواله
الوصية
التي فيها يوصي
بما يشاء من
أمواله
الوصية
التي فيها يوصي
بما يشاء من
أمواله

فلقول عليه السلام لسعد بن قال اوصي بمالي كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال
الثلث والثلث كثير الحديث متفق عليه وما أخرجه البخاري في الوارث بن شريك في الحديث ان الله قد اعطى
كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة الا النسائي من حديث عمر بن الخطاب ورواه
داود والنسائي وابن ماجه عن ابي امامة **وتصح هذه الوصية الموصية وتوقف على اجازة**
الورثة لحديث ابن عباس من قول علي بن ابي طالب وصية لوارث الا ان يثا الورثة وعن عمرو بن
شعب عن ابي بصير عن جده من قول علي بن ابي طالب وصية لوارث الا ان يثا الورثة وعن عمرو بن
ولان المنع لحق الورثة فاذا ارصوا بالسقاطه نفذ وتصح لولد وارثه فان قصود منع الوارث
لم يجز فيما بينه وبين الله **ولو وصي من له ورثة لكل وارث منهم سهمين** من ماله **بقدر**
ارثه مع اجازة ذلك الورثة او لا وسوا كان في الصحة او المرض فلو ورثه ابنه وبنته فقط
وله بعد قيمته مائة وائمة قيمتها خمسون فوصي لابنه بالعبودية لابنته بالامة صح لان حق
الوارث في الفذر لافي العين لصحة معاوضة المريض بعبودية ورثته واجنبيا جميع ماله
بشمن مثله ولو تضمن فوات عين جميع المال **او وصي بوقف ثلثه على بعض** ابي الورثة
صح مطلقا اي اجازة ذلك باقي الورثة اوردته في الصحة او المرض ايضا لانه لا يباع ولا يورث
ولا يملك ملكا تاما يتعلق حق من ياتي من البطون به **وكذا وقف زائد على الثلث ايجز**
فينفذ فان لم يجزوه لم ينفذ الزائد **ولو كان الوارث واحدا والوقف عليه بزيادة**
الثلث لانه يملك رده اذا كان على غيره فكذا اذا كان على نفسه **ومما لم ينفذ**
بوصاية ادخل النقص على كل من الموصي لم **بقدر وصيته وان كانت وصية بعض**
عقلا لتساويهم في الاصل وتفاوتهم في المقدار كما سابل العول فلو وصي لواحد بثلث
ماله والاخر بمائة وثلاث بعد قيمته خمسون وبثلاثين لفلان اسير ولعمارة مسير بعشرين
وكان ثلث ماله مائة وبلغ مجموع الوصايا ثلثماية سببت منها الثلث فهو ثلثها فيعطى
كل واحد ثلث وصيته **وان اجازة ابي الوصية بزيادة على الثلث او لوارث بنين ورثة**
بلفظ اجازة كاجزتها **او بلفظ امضا** كامضيها **او بلفظ تنفيذ** كنفذتها **او بلفظ الوصية**
لان الحق لهم كما تبطل بوجههم **وهي اي الاجازة تنفذ كما وصي به الموروث لا ابتداء**
عطية لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين **فلا تثبت لها اي الاجازة احكام**
هبة فلا يرجع اب وارث من موصى **اجاز** وصية لابنه لان الاب انما يملك الرجوع
فيما وهبه لولده والاجازة تنفذ لما وهبه غيره لابنه **ولا يجزى بها اي الاجازة من**
حلف لا يهب لانها ليست بهبة **ولا اعتق** من موروث **يجاز اي مفتقر** اي الاجازة
تجيزا كان كعتقه عبد الا يملك غيره ثم مات او وصي به كوصيته بعتق عبد لا يملك
غيره فعتقه في الصورتين يتوقف على اجازة الورثة في ثلثه فاذا اجازوه نفذوا ولا
لهوصي **يختص به عصيته** لانه المقتضى والاجازة تنفيذ لفعله **وتلزم الاجازة بغير**
قبول مجاز له وبغير قبض **ولو كانت الاجازة من سفينة ومفلس** لانها تنفذ
لا ترجع بالمال **وتلزم الاجازة مع كونه اي المجاز** **وقفا على مجزئه** ولو قلنا لا يبع الوقف
على نفس الواقف لان الوقف ليس منسوب بالتميز وانما هو منفرد له **وتلزم الاجازة**
مع جهالة المجاز لانها عطية غيره **ويؤاخذ** بالبناء للمفعول **بقدر مجاز** **ولثلثه الذي**
لم يجازوه كان وصي لزيد بالثلث ولعمرو بالنصف واجاز الورثة لزيد خاصة فيجزيه

سواء

عمرو

عمرو بنصف كامل فيقسم الثلث بينهما على خمسة لزيد خمسة له ولعمرو ثلاثة اخماسه **تقصده**
اي الموصي **تفصيله** **خمس له الزيد لثالث** بان وصي لزيد بالثلث ولعمرو بالثلث ولبكر
بالسدس فيقسم الثلث بينهم على خمسة ثم يحول لصاحب النصف في الاولى نصفه بالاجازة
ومن قال الاجازة عطية فلكل الاحكام المتقدمة وقال في المثال الموروث لهما يذاخره
بثلث خاصة اذا الزيادة عليه عطية محضة من الورثة لم تنقل من الميراث فلا يذاخر بها
الوصايا فيقسم الثلث بينهما بنصفين ثم يحول لصاحب النصف نصفه بالاجازة **لكن**
لو اجاز مريض مرضا الموت المحقق قلت وكذا امت الحق به وصية **تتوقف على اجازة**
فاجازته من ثلثه لتوكله حقا ما لم يكن ان لا يتركه خلافا لابي الخطاب وتبعه في
الافتناع **كما باءه محجب في بيع خيار له** بان باع مائتا واربعة وعشرين بمائة بشرط الخيار
له اي بشرط مثلا **ثم مرض البائع** **زمنه** اي في الشهر المستر وطفيه الخيار له ولم يجزى
البيع حتى يرضى فان العشرين تعتبر من ثلثه لتمكنه من استردائها بالفسخ فتعود
لورثته فلما لم يفسخ فكانه اختار وصوله ذلك للمشتري اشبه عطية في مرضه **وكاذن**
مريض في قبض هبة وهبها وهو صحيح لانا قبل القبض كان يمكنه الرجوع فيها **ولا**
تعتبر مجازة في خدمته من الثلث بان اجر نفسه للخدمة بدون اجر مثله ثم مرض
فامضاها بملك ما ياتيه في ذلك من راس ماله لان توكله الفسخ اذن ليس بتوكل ماله **والاعتبار**
بموت من وصي له بوصية او وهب له هبة من مريض **وارثا او لا عند الموت** اي
موت موصى وواهب فمن وصي لاحد اخوته او وطبه في مرضه فموت له ولو صحا
ان خرجت من الثلث لانه عند الموت ليس بوارث وان وصي او وهب مريض اخاه
وله رب فمات قبله وقفتا على اجازة باقي الورثة **والاعتبار بالاجازة** وصية او عطية
اورد لاحدهما **جوده** اي الموت وما قبل ذلك من رد او اجازة لا عبوة به لان الموت هو
وقت لزوم الوصية والعطية في معناها **ومن اجاز** من ورثة عطية او وصية وكانت
جزءا من ثلث او ثلثين **ثم قال انما اجزت** ذلك **لانني ظننته** اي المال المخلف
قليل **ثم تبين انه كثير قبل** قوله ذلك **ببعضه** لانه اعلم بحاله والظاهر معه **فيرجع بها**
زاد على ثلثه لاجازته ما في ثلثه فاذا كان المال الفا وثلثه ثلثماية والوصية بالنصف
فقد اجاز السدس وهو خمسون ففيها جازة عليه مع ثلث الالف فلموصي بالثلثماية
وثلاثة وثلاثون وثلث الباقي للوارث **الا ان يكون المال المخلف طاهرا لا نجسا**
على المجز او تقوم بينته على المجز **علمه قوله** فلا يقبل قوله ولا رجوع له **وان كان**
المجاز من عطية او وصية **غينا** كقبض معين او كان مبلغا معلوما ضاهية درهم او
عشرة دنانير **وقال مجز** **ظننت الباقي** جوده **كثيرا لم يقبل** قوله فلا رجوع له
كما لو وهبه لانه معطى وقال الشيخ يقي الدين وان قال ظننت قيمته القافيان اكثر
قبل وليس نفذا للحكم بجهة الاجازة ببيته او قرار وقال وان اجاز وقال اردت اصل
الوصية قبل **فصل وما وصي به لغير محصور** كفقرا وغزاة وبني هاشم او وصي به
لمسجد وخوه كفقروا وابطوا **جم لم يثبت وقوله** لتغذره فتلزم الوصية بمجرى الموت
والا تكن الوصية كذلك بل لادمي معين ولو عودا لم يكن حصرا **اشترط** قبوله
لانا نملك له كالهبة ولا يتعين القبول باللفظ بل يجزى ما قام مقامه كاخذ ومادل

على الرضى في المعنى وطيه قبول كرجعة وبيع خيار و يجوز فورا ومتراجيا ومجمله اي القبول
بعد الموت لان الموصي له لا يثبت له حق قبله **ويثبت ملك موسى له من حبه** اي القبول
بعد الموت لاننا نملك عيب لا عين يقتدر الى القبول فلم يبق الملك القبول كسائر العقود
ولان القبول من تمام السبب والحكم لا يتقدم سببه **فلا يصح** **نقضه** اي الموصي له في العين
الموصي بها قبله اي القبول ببيع والارص والاطعة ولا اجارة ولا عتق ولا غيرها لقدم
ملكه لها **وما حدث** من عيب موسى بها بعد موت موسى وقبل قبول موسى لها **بها من**
نما منفصل كسب وثرة وولد **وهو للورثة** اي ورثة موسى لملكهم العين حينئذ
ويبيع العين الموصي بها **نما متصل** كسمن وتعلم صفة كسائر العقود والفسوخ
وان كانت الوصية بامة فاجلها وارت قبله اي القبول وبعد موت موسى **صارت ام ولا**
له لاننا حملت منه في ذلك ملكه لها **ولده حو ولا يلزمه** **سوي فيمنها للموصي** اي
الموصي له بها اذا قبلها بعد ذلك **كما لو تلفها** لثبوت حق التملك له فيها بموت الموصي
والاستيلاء دافوي من العتق ولذلك يصح من المحبون والشركاء المفسر وان لم ينفذ
اعتامها وان غرس او بني الوارث في الارض قبل القبول ثم قبل موسى له فكنها
مشترى شقصاصا مشفوعا وغرسه على ما قاله ابن رجب وصوبه في الانصاف **وان وصي له**
اي الحر بزوجته الامة فاجلها وولدت قبله اي القبول وهو متعلق باجلها فقط
لم تصرام ولدت وجرا الموصي له بها لاننا لم نكن ملكه حيث اجلها **ولو له** الذي حملت
به قبل قبولها **رفيق** ان لم يكن اشتراط حرية اولاده وان وصي لحر بابيه الرفيق **فما ت**
موسي له بعد موت موسى وقبل قبوله الوصية **فقبل ابنه** اي الموصي له الوصية
بجده **عتق موسى به حينئذ** اي حين قبول الوصية لملك ابنه له اذن **ولم**
يرث العتق من ابنه الميت لحدوث موته بعد ان صار الميراث لغيره وان وصي له
بابن احبه فما ت قبل قبوله فقبل ابنه لم يفتق عليه ابن عمه لانه تلقى الوصية
من جهة الموصي لامن جهة ابيه ولم يثبت لابييه ملك في الموصي به وكذا لا تقضي
ديون موسى له مات بعد موت موسى وقبل قبول من وصية قبلها وارثه **وعلى**
وارث صمان عيب لا ديب **حاضرة** **يتصحن من قبض** **بمجرد موت مورثه** ان
تلفت بمعنى انها تختص على الورثة ولا ينقص بتلفها ثلث اوصي به نصف عليه في رجل
ترك ما يتي دينار وعبد اقيمت مائة واوصي لرجل بالعبد فسرقت الدنانير بعد موت
الرجل وجب العبد للموصي له وذهبت دنانير الورثة انتهى لان ملكهم استقر بثبوت
سببه اذ هو لا يخشى انفساخه ولا رجوع لهم بالبول على احد فاستبه ما في يده المودع وخو
ومرئومه انما لو كانت غايبة او حاضرة ولم يتمكن من قبضها لم تحسب على الورثة ولا يكون
على وارث سقي **ثمرة موسى** بها لانه لم يمتن تسليم هذه الثمرة الى الموصي له بخلاف البيع
وان مات موسى له قبل موصل بطلت الوصية لاننا عطية صادقة المظلي ميتا فلم
تصح كهيته ميتا ولا تبطل الوصية ان مات موسى له قبل موت موسى **ان كانت الوصية**
بقضاء دينه لبقا اشتغال الذمة حتى يودي الدين **وان رد ها** اي رد موسى له الوصية
بعد موته اي الموصي فان كان ردده **بعد قبوله الوصية** لم يصح الرد مطلقا ان سوا
قبضها او لا وسوا كانت مكيلا او موزونا او غيرهما لا يستقر ملكه عليها بالقبول
كسائر

كما بر ملاكه **ولا يمكن** رده للموصية بعد قبولها بان رددها قبله **بطلت الوصية** لانه
استقر حقه في حال ملك قبوله واخذ استبه عفو الشفع عن شفعته بعد البيع ويجعل
رددها بقوله رد دنا او لا قبل وخو ونزع الورثة كانت الوصية ثم نكت بالرد واحدا
وقد خصصه بالمرود ولم يكن له ذلك وكان لغيرهم بخلاف ما لو قبل فله ان يخص من
نما وان امتنع موسى له بعد موت موسى **مات موسى له** **بعد موته** **اي الموصي** **وقبل رد وقبول الوصية**
حقه من الوصية لعدم قبوله **وان مات موسى له** **بعد موته** **اي الموصي** **وقبل رد وقبول الوصية**
قام وارثه اي الموصي له **مقامه** في رد وقبول لانه حق ثبت للمورث فينتقل الى وارثه
بعد موته لحدوث من ترك حقا فلورثته وكذا لا يعيب فان كانوا جماعة وقبل بعضهم
بعضهم فلكل حظه فان كان فيهم مجبور عليه فكل وليه الاخذ **فصل وان قال موسى**
رجعت في وصيتي او قال ابطلها فخو **رد دنا او غير دنا او فسختها** **بطلت لقول**
عمر بنير الرجل ما شأمن وصيته والعتق كغيره بخلاف التدبير لانه تعليق على
شرط فلم يملك تنقيبه كتعلقه على صفة في الحياة **وان قال موسى في وصي به هذا**
لورثتي او بني ميراثي او قال ما وصيت به لزيد فليرث **فهو رجوع عن الوصية**
الاولي لتمامها **وان وصي بشي لاشان ثم وصي به لآخر ولم يقبل ذلك** اي ما وصيت
به لزيد فليرث **فما وصي به** **بينهما** اي الموصي له به ثانيا قبل موت موسى كان الكل
للاخذ **وانا خرموتها** عت موت موسى **ردا** **احد** **عالم الوصية** **بعد موته** **اي الموصي**
الاخذ كان الطل اي كل الموصي به **للاخذ** الذي قبل الوصية **لانه اشتد ان تراخ**
كما لو وصي لكل من اشيت بجميع ماله ومات احدهما قبل موت موسى او رد قبل الاخذ
واجزت وصيته فيما خذ جميع المال وان وصي بثلثه ثم بثلثيه لآخر فتمتسا بوان
وفي الرد يقسم الثلث بينهما على ثلاثة **وان باعه** اي باع موسى وصي به او وبعه
او رهنه او رهنه والا جده في بيع او هبة بان قال لاشان بعتك او وهبتك ولم يقبل
لقول له ذلك **فبينما** اي في ايجاب البيع وايجاب الهبة فرجوع **او وصي ببيعه او عتقه** اي
ما وصي به لاشان من رقيقه بان قال اعطوه لزيد ثم قال اعتقوه او وصي به بعتك او حرمه
عليه اي على الموصي له به كما لو وصي لزيد بشي ثم قال طو حرام عليه فرجوع او كاتبه اي الموصي
او دبره او خلطه اي الموصي به من غوزيت او برود فبق على لا يتميز منه ولو كان موسى
به صبرة فخلطها بغيرها او ازال اسمه **فطن الحنطة او خبز الرفيق** الموصي به او جعل
الخنز فقيتا او شح الفزل **القول او عمل الثوب قيمتها او ضرب النقرة دراهم او ذبح**
الشاة او بني الحمر او الاجر الموصي به او غرس نوب موسى به فصار شجرة او خمر الخشب **بابا**
او كرسيا او دنانير او خوخة او اعداد دار او عهدة او جعلها حاما او خوخة فرجوع لان ذلك اختيار
الرجوع وكذا لو كسر السفينة وماذا سمرها خشبا لان حرمها اي حرم الموصي الوصية فليس
رجوعا لانها عتق كسائر العقود **واجر موسى** **بها** **او زوج رقيقا** **موسى به** **او زوج**
ارض او صابها فليس رجوعا وان غرسها او بناها فرجوع في اصح الوجهين لانه لا دوام فيشعر
بالصرف عن الاول ذكره الحارثي ويمكن ادخالها في قول المثلث او بني او غرس **او ولي امة**
موصي بها **ولم تحمل** من وطيه **وليس** ثوبا موصي به **او سكن** **موسى به** من دار او بستان
او بيت مشعر وخوخة فليس رجوعا لانها عتق كسائر العقود لانه لا يزيل الملك والالاسم

مكة الورثة

اولا والموصي
له به
لجميع بينهما
الوصية ومن مات
منهما اي من الموصي
بشئ او لا والموصي له
بشئ

او عرضة لها
اي البيع والمهبة
فرجوع

برادحة

ولم يمنع التسليم كفضل ثوب موسى به أو كسب دار موسى بها أو علم رفيق موسى به
 صنعة أو وصي بثلاث ماله فقل ماله الذي كان بملكه حيث الوصية بالتلافة أو
 غيره ثم ملك مالا أو بعه ثم ملك مالا غيره فليس رجوعا لأن الوصية بمجرد مشاع مما
 بملكه حب الموت فلا يجوز ذلك فيها أو كانت الوصية بغير من صبرة فقلها
 أي الصبرة ولو غير منها مما لا تميز منه فليس رجوعا لأن القفيز كان مشاعا وبقي
 اشاعته **وزيادة موص في دار يهدو وصيته بها للورثة** لأنها لم تدخل في الوصية
 لعدم وجودها حينها **لا المتقدم** من دار إذا أعاده موسى فليس للورثة بل لموسى
 بما دخله في الوصية لعدم وجودها حينها **وإن وصي لزيد نحو عبد ثم قال إن فري**
عمر وفله ما وصيت به لزيد فقدم عمر بعدم موت موص فالوصي به **الزيد** دون
 عمر ولا تقطاع حقه منه بموت الموصي قبل فزومه وانتقاله لزيد ولم يوجد إذا
 ما ينفقه فلم يؤثر وجود الشرط بعد ذلك ضمن علق علقا أو طلاقا بشرط فلم يوجد
 إلا بعد موته وإن قدم عمر وفي حياة موص كان له قال في الانصاف بلا نزاع **ويخرج وصي**
في حاكم الواجب على ميت من دين لادمي أو لده تعالى **ومنه** أي الواجب **وصية يفتق**
في كفارة تخيير وهي كفارة البهيم من **راس المال** متعلق بخروج أي يخرج
ولو لم يوص به لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فإن وصي معه أي الواجب
يتبرع من معين أو مشاع **اعتبر الثلث** الذي تعتبر منه التبرعات **من المال الباقي**
 بعد إذا الواجب فإن كانت التركة أربعين والدين عشرة ووصي بثلاث ماله دفع
 الدين أو لا ثم دفع للموصي له عشرة لأنها ثلث الباقي وعلم منه تقديم الدين على الوصية
 لحديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية رواه أحمد وغيره
 وحكمة تقديمها بالذكر في الآية مشقة إخراجها على الوارث فقدمت حثا على إخراجها
 قال الزمخشري ولذلك هي بكلمة أو التي للتسوية أي فيستويان في الاهتتام
 وعدم التضييع وإن كان مقدما عليها **وإن قال من عليه واجب ووصي يتبرع أخيرا**
الواجب من ثلثي يدي بالبناء للمفعول **به** أي الواجب من الثلث لما تقدم فإن فضل
 شي بعد الواجب **فما فضل منه فهو لصاحب التبرع** عملا بوصيته **والأفضل** من
 الثلث شي بعد الواجب **بطلت الوصية بالتبرع** كما لو رجع عنها **باب**
الموصي له وهو الثالث من أركان الوصية **تصح الوصية لطل من يبع تمليك** من
 مسلم معين كزيد أو لأكافق أو كافر معين لقوله تعالى إلا أن تغفلوا إلى أوليكم
 معروفًا قال محمد بن الحنفية وعطاء وقتادة إن ذلك هو وصية المسلم للمسلم
 ولو من تداءوا حبة كالحبة فلا تصح لعامة النصارى أو عوهم لكن لو وصي لكافر بعد
 مسلم أو مصحف أو سلاح أو حد فذوق لم تصح وبغير كافرا مسلم قبل موت موصيه
 بطلت وكذا بعد موته وقبل القبول لأنه لا يجوز أن يتدي الكافر ملكا على مسلم
 وصيته **لمكاتبه ومكاتب وارثه** كما تصح لمكاتب **أجنبي** من موص لأن المكاتب
 مع سيده كالأجنبي في المعاملات فكذا في الوصية وسوا وصي له يجوز مشاع
 كثلثه ورابعه أو معين كثوب وفرس لأن الورثة لا يملكون مال المكاتب
 بموت

وفي المسلم أقوال
 أن الزيادة والنهيم
 للورثة وقول أنها
 للموصي له

5 بموت سيده وتصح وصيته **لأم ولده** لأنها حرة عند لزوم الوصية **وكوصيته إن ثلث**
قرينه مثلا وقف عليها ما دامت **على ولدها** أي حاضنة لولدها منه **وإن شرط في وصيته**
عدم تزويجها أي أم ولده أو زوجته **ففعلت** أي وافقت عليه **واخذت الوصية**
ثم تزوجت ردت ما أخذت لبطان الوصية بفوات شرطها بخلاف ما لو وصي بعتق
 أمه على أن لا تزوج فمات فقالت لا تزوج عتقت فإذا تزوجت لم يبطل عتقها
 لأنه لا يمكن رفعه بخلاف الوصية ونحو فيه الحارثي وذكرته في الشرح وإن دفع
 لزوجته مالا على أن لا تزوج بعد موته فتردت ردت المال إلى ورثته نضوان
 أعطته مالا على أن لا يتزوج عليها رده إذا تزوج وتصح وصيته **لأمه** لأنه بصير على
 عند لزوم الوصية كام ولده **فإنه صاف ثلثه** أي المحل **فإنه** أي من المدبر **وعند**
وصيته أي الموصي له **به يدي** بالبناء للمفعول من ثلثه **يفتق** فيقدم على الوصية
 له لأنه لا يقع له منها وتصح وصيته **لقنه** أي رفيقه غير مدبره ومكاتبه ولم ولده
بمشاع من ماله **كثلث** ورابع وتصح وصيته **لقنه بنفسه** **ورقبته** أي القف بأن
 يقول أو صيت لك بنفسك أو رقبته كما لو وصي له بعتقه **ويفتق كله بقبوله**
أن خرج كله من ثلثه لأن القف يدخل في الجز المشاع فيملك الجز الموصي به من
 نفسه بقبوله فيفتق منه بقدره لتعذر ملكه لنفسه ثم يسري العتق لبقية
 أن حمله الثلث كما لو اعتق بعض عبده **والأفضل** يخرج كله من الثلث بل بعضه
 فإنه يفتق منه **بقدره** أي الثلث إن لم تجز الورثة عتق باقيه فلو كانت الوصية
 لقنه بثلث المال وقيته مائة وله سواه خمسون عتق نصفه **وإن كانت الوصية**
به أي الثلث مثلا **ففضل منه شي** بعد عتقه **أخذه** فلو وصي له بالثلث وقيته مائة
 وله سواه خمسمائة عتق وأخذ مائة لأنها ثلث الموصي به وإن وصي له بربع المال
 وقيته مائة وله سواه ثمانمائة عتق وأعطى مائة وخمسة وعشرون تمام الربع وإن وصي
 لقنه بجز منه كثلثه ورابعه وحج كله من الثلث عتق ما وصي له به من نفسه
 وفي بقية روايات **ولا تصح الوصية لقنه بمعين** لا يدخل هو فيه كدار وفرس
 وثوب وقت غيره ومائة من ماله لأنه لم يدخل منه شي فيها وصي له به فلا يفتق
 منه شي وإذا لم يفتق منه شي إلى الورثة وكان ما وصي به له لم يصب كإب
 الميت وصي لورثته بما برثونه فتلحق الوصية لعدم قابلية الوصية **لقنه**
غيره لأنه لا يملك كإبته ما لو وصي لغيره هذا معني كلامه في التتبع وفي المفتع وتصح
 لغيره قال في الانصاف هذا المذهب وعليه الأصحاب انتهى وجزم به في الأقناع
 وعليه فتكون لسيده **تصح بقبول القف** ولا يفتقر إلى إذن سيده **ولا تصح**
وصية لحي **الأا إذا علم وجوده حينها** أي الوصية **بأن تضعه** **الأم حيا** **لزوج**
أربع سنين من الوصية **أن لم تكن الأم** **فإنها** **لزوج** **أو سيده** **أو تضعه** **لا قل**
من سنة **اشهر** **فإن كانت** **أو لا من حينها** فتصح لأنها تفتق على حوجه
 حيا والوصية قابلة للتعلق بخلاف الحبة ولا تأثر بحري مجري الميراث فإن
 انفصل حيا بطلت لأنه لا يرث ولا حتمال أن لا يكون حيا حين الوصية سوا
 مات بعارضا من ضرب بطن أو شرب دوا أو نحو أو من غيره وعلم منه أنه لو وصي

لمن تحمل هذه المرأة لم تنح لانها تملك فلا تنح لمعروف وكذا الوصي به اي الحمل
من امه او فرس ونحوها فلا تنح الا اذا علم وجوده حين الوصية على ما تقدم وان قال
موصي الحمل امرأة **ان كان في بطنك ذكر فله** كذا اي ثلاثون درهما مثلا وان كان
في بطنك انثى فلهما كذا اي عشرين درهما مثلا **فكانا** اي تبين انه كان في بطنها ذكر
وانثى بولادتهما لهما فلهما اي لكل واحد منهما ما بشرط له لوجود الشرط ولو كان قال
ان كان في بطنك او حملك ذكر فله كذا وان كان انثى فالوصية فلهما كذا **فكانا** فلا
شي لهما لان احدهما نصف ما في بطنها او حملها لا كله وان وصي لحمل امرأة فولدت ذكرا
وانثى فالوصية لهما بالسوية لان ذلك عطية وهبة اشبه ما لو وهبها شيئا بعد ولادتهما
وان فاضل بينهما فلي ما قال كالوقوف والختني له ما للاثني حتى يتبين امره ذكره في
الحاكمي **وطفل من لم يتبين وقاهره من ذكر وانثى وصي وغلام وبافق وتبين من لم**
يبلغ فتطلق هذه الاسماء على الولد من ولادته الي بلوغه بخلاف الطفل فالي تمييزه
قال الجوهري الصبي الغلام **ولا يشمل البتيم ولدنا** لان البتيم فقد الاب بعد وجوده
وهذا لم يكن له اب **ومرأته من قاربه** اي البلوغ قال في القاموس وراعت الغلام قارب
الحلم وكتاب وفي منه اي البلوغ **الي ثلاثين سنة** وكهل منها اي الثلاثين الي خمسين
سنة قال في القاموس الكهل من وخطه الشيب ورايت له بي له او من جاوز الثلاثين
او اربعين وثلاثين الي احدي وخمسين انتهى والجملة مصدر رجل كعظم وشيخ منها
اي الخمسين الي سبعين ثم من جاوزها **محرمة** اي احرمه **وان قتل وصي موصيا قتل**
مضمونا وتو حقا **بطلت** لانه يمنع الميراث وهو كذا من انفقوا ولي **ولا تبطل الوصية ان**
جرحه ثم اوصي المخرج له اي جرحه **فما من المخرج من الجرح** لانها بعد الجرح صارت
من اهلها في محلها ولم يطر عليها ما يبطلها **وكذا اقول مدبر سيده** فان قتل سيده بعد
ان دبره بطل وان جرح سيده ثم دبره ومات من الجرح لم يبطل تدبيره **وتنح الوصية**
لصنف من اصناف الزكاة كالفقراء او الغداة **وتنح لجمعها** اي اصناف الزكاة لانهم
مليكون **ويطلي كل واحد من الموصي لهم من الوصية قدر ما يطلي من زكاة** جملا
للمطلق من كلام الادبي على المعهود الشرعي ولا يجب التعميم ولا التسوية على ما سبق
في الزكاة قال الحارثي وقاهر كلام اصحاب جواز الاقتصار على البعض كالزكاة
والا فوي ان لكل صنف ثمنا قال والمذهب جواز الاقتصار على الشخص الواحد من
الصنف انثى وبسبب تعميم من امكن منهم وتعميم اقارب موص ولا يطلي الا المستحق
من اهل بلده **وتنح الوصية لكتاب قرآن وعلم** لانه مطلوب شرعا فصح الصرف فيه
كالصدقة **وتنح الوصية لمسجد** كما لو وقف عليه **وتصرف في مصلحته** لانه الفرق
وبعدا الناطق بالاهم والاصح باجتهاد فان قال ان من المسجد او فاعطوه مائة من مالي
فقال في الفروع بوجه صحته **وتنح الوصية لقرآن** بسبب بنفق عليه لانه من انواع
البر فان مات الفريسي الموصي له قبل صرف مؤملي به او بعينه **رد** بالبناء للمجهول **موص**
به او باقية للورثة لبطان محل الوصية كما لو وصي لاسان بشي فرده ولا يصرف في
فرس حبس اخريضا **كوصيته بعتق عبد** فترد عتقه لموته او نحوه فله
للورثة او وصيته **بشرع عبد بالف ليعتق عنه** او بشرع عبد زيد بها اي الاثني

فاشتروه

فبيني و

فاشتروه اي عبد زيد بدون الالف او اشتروا عبدا يساويها اي الالف بدونها فالفاضل
للورثة لانه لا مستحق له غيرهم وان اراد الموصي تملك الموصي المسجد او الفريسي لم
تنح الوصية قاله في المبدع **وان وصي بنتي في ابواب البر صرف في القرب** جميعها للموم
البلد وعدم المحض **وبعدا من باب الفز** ونصا لقول اي الرد لان افضل القرب
ولو قال موصي لوصية ضغ ثلثي حيث اراد الله او حيث يريد الله **فله صرفه**
في اي جهة من جهات القرب راي وضعه فيها عملا بمقتضى الوصية **والافضل**
صرفه الي فقرا اقارب اي الموصي غير الوارثين لانه فيهم صدقة وصلة فان لم يكن للموصي
اقارب من النسب فالي محارمه **من الرضاع** كأمه وابيه واخيه منه فان لم يكونوا فالي
جيرانه ولا يجب ذلك لانه جعله الي ما يراه فلا يجوز تقييده بالتعلم **وان وصي ان تنح**
عنه بالالف صرف الالف من الثلث ان كان له نفوعا في جهة بعد اخري **واذا كان الحاج**
عن الموصي او راجلا يدفع الي كل من الراكب والراجل فلا يوجب به فقط لانه اطلق
الصرف في المعاوضة فافتني عوض المثل كالتركيب في بيع وشراء **حتى ينفذ الالف**
الموصي به في الحج لانه وصي بجميعه في جهة فزيرة فوجب صرفه فيها كما لو وصي به في
سبيل الله **فلو لم يكف الالف** ان تنح به من بلد موص او لم تكف البقية منه ان صرف
منه حتى في جهة او اكثر **وبني شي ان يحج به من بلد موص** **نحج به اي الالف او الباقي من**
حيث يبلغ رضا لانه قد عبت صرفه في الحج وصرف فيه بحسب الامكان **ولا يصح حج وصي**
باخرجه اي نفقة الحج رضا لانه مستحق فهو كقوله تصدق عني بكذا الا باخرجه وكذا
لو وصي بصرفه في الفز **ولا يصح حج وصي باخرجه** اي نفقة الحج رضا لانه مستحق
فهو كقوله تصدق عني بكذا الا باخرجه منه وكذا الوصي جسد صرفه في الفز **ولا**
يصح حج وارث به لانه خلاف ما يظهر من عرض موص **وان قال تنح عني جهة بالف**
دفع الكل الي من يحج به لانه مقتضى وصيته **فان عينه** اي من يحج عنه بان قال تنح
عني زبرجة بالف **قاي** زيد **الحج بطلت** الوصية **في حقه** اي بطلت تعيينه لانه وصية
فيها حق للحج وحق للموصي له فاذا ارد بطل في حقه دون غيره كقوله يبيعوا عبدي
لفلان وتصدقوا بثمانه فلم يقبله وكذا الولم بقدر الموصي له بغرس في السبيل على
الخروج نفقه ابوطالب **ويصح عنه ثقة** سواء المعين الراد **باقك ما يحك من نفقة**
مثله وجنيز فالنايب امين فيما اعطيه يحج عنه وتقدم في الحج او من اجرة ان محك
الاجارة للحج **والبقية** اي بقية الالف بعد نفقة مثله او اجرة **للورثة لبطان محل**
الوصية با متناع المعين من الحج كما لو وصي به لاسان فرد الوصية **في حج فرض**
ونقل وان لم يجتمع المعين من الحج اعطي الالف لانه موصي له بالزيادة بشرط حجه
وقد بذل نفسه للحج فوجب تنفيذ الوصية على ما قال موص **وحسب الفاضل من**
الالف عن نفقة مثل لتلك الجهة **في فرض** من الثلث لانه المتبرع به ونفقة المثل
فيها من راسد المال لانها من الواجبات **وحسب الالف** جميعه ان كانت الوصية **في**
حج نقل من الثلث لانها تنطوع بالف بشرط الحج عنه ولا يطلي اي ايام الحج رضا **ولو وصي**
بعتق نسمة بالف فاعتقوا اي الورثة **نسمة** خمسها **به لزمهم عتق نسمة**
اخرى **بمسمية** اي حيث احتول الثلث الالف تنفيذ الوصية **وان قال موص**

6

لكن في القيد قول
انه لا يكون
واستدل بكونه
تعالى والحق
وخصان بكسر الحاء المهملة لذكر **وجمل** بفتح الجيم وسكون الهمزة لذكر **وحمار** وجرل وجرل وجرل
فقد كونه تعالى ونكحوا الالبان منكم والصالحين من عبادكم وامايح والوفى للمقايمة وقيل
في القيد للذكر والانشي وبو بده ما يأتي في العتق اذ قال عبيد بن ابي ربيعة عتق مكاتبه
ومدبره وامرات اولاده **وجمل** بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم والانشي من الجمل قال
في القاموس وبها محنت **وان** المحارة قال في القاموس والانشي لانه قليلة وناقصة وقوله
الانشي و**فوس** و**رفيق** لهما اي لذكر والانشي وكذا الخنثي **والدابة اسم لذكر والانشي** من
خيل و**بقال** و**جمل** فتتقيد بهين من حلق لا يركب دابة بها لان الاسم في العرف
لا يقع الا على ذلك ولم تغلب الحقيقة هنا لانه صارت محبوبة فيها عند الاجناس الثلاثة
اشارة اليه الحارثي لكن ان قوت به ما يعرفه الي احدها كدابة يقال عليها اوسم لها
انصرف الي الخيل او دابة ينتفع بظهورها وشلها خرج منه البقال لانه لا شل لها وخرج
الذكر وتصح الوصية بغير معين كغيره من عبده وتعطيه الورثة ما شاءوا منه
اي من عبده نضا لتناول اسم القيد للمصير والجود والكبر والكرم **فان ماتوا اي**
عبيد الموصي الا واحد انقضى الوصية فيه لتعذر تسليم الباقي **وان قتلوا كلهم**
بعد موت موصي الموصي له قيمة احوالهم تحتار الورثة اعطاه له **عيا قاتل** للعبيد
وان لم يكن له اي الموصي عدا حال الوصية ولم يملكه قبل موته لم تصح الوصية
كما لو وصي بهما في خبيسه ولا شئ فيه وان ماتوا كلهم قبل موت موصي او بعده وقبل القبول
طلبت لانها انما تلزم بالقبول بعد الموت ولا رقيق له حينئذ **وان ملكه** من وصي بعد
من عبده وليس له عبيد الوصية **واحد** بعد ما تقين **او كان له عدا واحد**
حيث الوصية **تقين** كونه لموصي له لانه لا محل للوصية غيره وكذا حكم شاة من
غنمه ونوب من ثيابه ونحوه **وان قال** موصي اعطوه عدا من مالي او اعطوه مائة
من احد كسبي ولا عدا له في الاول او لم يوجد فيها اي الكسبي شئ في الثانية **اشترى**
له ذلك الموصي به واعطى الماية من التركة لانه لم يقيد ذلك بكونه في ملكه وقصده
وصوله له من ماله وقد امكن بشرايه من الثلث واعطاه الماية منه فتتخذ الوصية
وان وصي **بقوس** وله اي الموصي **اقواس** قوس لرمي بنشاب او ببل وقوس بجوزي
وقوس لرمي **بندق** وتسمى قوس جلا هق وقوس **خوف** فله اي الموصي له من
ذلك **قوس النشاب** وهي القوس الفارسية **لانا اظهرها الامع صرف قربة** الي
خبرها كان يكون نذافا لاعادة له بالرمي او كانت عادته رمي الطيور بالبنوق
لان ظاهر حال الموصي انه قصد نفعه بما جرت عادته بالانتفاع به وان لم يكن له الا قوس
واحدة من هذه القسي تقين الوصية فيها وان كان له اقواس بنشاب اعطاه الورثة
ما شاءوا منها كالوصية بغير من عبيد **ولا يدخل** في الوصية بقوس ونحوها لان الاسم
يقع عليها دونها ومن وصي **بكلب** او **بطل** ولم يفتح المثلثة **مباح** من الكلاب وهو ما يباح
اقتناؤه ومن الطبول كطل حرب قال الحارثي وطل صيد وجي لنزول وارخال **انصرف**
اللفظ اليه لان وجود المحرم كعدمه شرعا **والا** يكى عنده مباح منها لم تصح الوصية لانا
بالمحرم معصية ولعدم المنفعة المتبعة المباحة فيه فان كان عنده طبل بطل المحرم
واللهو مما صحت الوصية به لقيام المنفعة المباحة فيه ولا تصح الوصية بهزمار
وطنبور

لكن في القيد قول
انه لا يكون
واستدل بكونه
تعالى والحق

وقيل النبل

وطنبور ونحوه لانه مهمل للفعل المعصية ولو وصي بذكر كتب العلم لم ينفذ لان العلم
مطلوب بشره ودفعه مناف لذلك **ولا يدخل** فيها اي كتب العلم ان وصي بها كتب العلم
لانه ليس من العلم ومن وصي باحراق ثلث ماله صح وصرف في تجهيز الكعبة اي تجهيزها
وفي تزوير المساجد ومن وصي بثلث ماله في الثواب يصرف في تكفين الموصي
ومن وصي بثلثه في التما يصرف في عمل سفن للجهاد تحمي لسلامة حسب الامكان
وتصح الوصية **بمصحف** ليقرا فيه لانه اعانة على التقرب بتلاوة القرآن كقوس يقر عليه
ويوضع مصحف موصي به **بمسحور** لانه محل الطاعات او موضع حزن خشية السرقة
وتتخذ وصية موصي بمن مشاع من ماله كبيع وجنس فيها علم ماله ومام **بمعلم**
منه لعموم لفظه فيدخل فيه ذلك كما لو نذر الصدقة بثلثه فان وصي بثلثه فاستخرجت
مالا بعد وصيته ولو بنصب احيوة قبل موته فيقع فيها صيد بغيره دخل ثلثه
اي المال المستحق في الوصية لانه تدرته ورثته ويقتضي منه دينه اشبه ما ملكه قبل
الوصية **وان قتل عمدا او خطأ** **فا حذت دينه فميراث عنه** قال الامام احمد قد قضى النبي
عليه السلام ان الوية ميراث تدخل دينه في وصيته ويقتضي منها دينه **اي**
المقتول وروي عن علي بن ابي طالب لا توجب للميت لانا بدل نفسه ونفسه فكذلك
بدلها وان بدل اطرافه حال حياته له فكذلك بدلها بعد موته وانما يزول من املاكه
ما استغني في حذوت الرجوة بغيره عنه لا ما تعلقت به حاجته ويجوز تجدد الملك له بعد
موته كمن نصب شيعة ونحوها فسقط فيها صيد بعد موته فتحدث الدية على ملك الميت
وحسب الدية على الورثة اي ورثة المقتول ان كان وصي بمعين **بقدر نصفها**
كغير قيمته خسياسة دينار فيعطي لموصي له **فصل** **وتصح الوصية**
مفردة عن الرقبة لصحة المعاوضة عنها كالايمان والوصية بمنافع امته ابدان
مقيمة كسنة ويعتبر خروج جميعها اي العين الموصي بنفعها من الثلث لان المنفعة
مجهولة لا يمكن تقويمها على انفرادها فوجب اعتبار العين بنفعها وقيل ان وصي
بالمنفعة على التاييد اعتبرت قيمة الرقبة بمنافعها من الثلث لان عدا لا منفعة له
لا قيمة له وان كانت بالمنفعة مدة معلومة اعتبرت بالمنفعة فقط من الثلث ومضى
عليه في الافتناع في موضع **والورثة** اي ورثة موصي **ولو ان الوصية** بمنافع الرقبة
ابدا عتقها لملكهم لها ومنافعها لموصي له وان عتقها موصي له بمنافع لم تغتق
لان العتق للرقبة وهو لا يملكها وان وجبها منافعها فللورثة الانتفاع بها لان ما يوجب
للقريب لسببه ولا يجزي عتق ورثة لها **عن كفارة** كالزمنة وللورثة **ببعضها** من
موصي له بنفعها وعينه لانا مملوكة تصح هبتها فصح بيعها كغيرها وتتحصيل الثواب والولا
لانه لا تحارص له وللورثة **ولا يخرجه** **ببعضها** باعناقها وربما وجبة موصي له بالنفع نفعها
فتتحصل لمشتريها وللورثة **كنايتها** لانا بيع ويبقى **انتفاع وصي** بالمال ولو عتقت
او بيعت او كونت لانه لا معاوضة له وللورثة **ولا يخرجه** **ببعضها** لانه لما يكون لورثتها
بذن مال النفع فان لم يذن لم يبيع لماعليه من الزمورة فيه ويجب نزولها بطلها
كما لو طلبته من سيدها واولي **والهبة** اي لملك النفع حيث وجب لانه بدل بغيرها
وهو من مافها **وولدها** اي الموصي بنفعها **من شبهة** حولا لاعتقاد الواطي حريته

له

وللورثة قيمته عند بيع علي واطي لانه فوت رقبته عليهم باعتقاده حريته واعتبرت
حال المبيع لانه اول اوقات امكان تقوية الورثة **فبئذا ان قتلت لمصادفة الاثلاث**
الرقية وطم مالكوها وتبطل الوصية لقوت المنفعة منها كبطلان اجارة بقتل موجبة
وان جنت موسى بنفها سلمها وارث لولي الجناية او قداسا لسلوبة المنفعة بالاول
من ارث الجناية او فتيها كذلك لانه يملكه كذا كان الولد **وعليه اي الوارث ان قتلها**
قيمة المنفعة للموصي اي الموصي له بنفها فانه في الانتصار وفي الانصاف وعموم
كلام المصنف اي الموقوف وغيره من اصحاب ان قتل الوارث كقتل غيره **وللموصي اي**
الموصي له بنفها استثنى اياها خضرا وسفرا لانه ماله نفها استثنى مستأجرها
للخدمة وله اجارته لانه يملك نفها ملكا تاما فجاره اخذ العوض عنه كالاعيان
وكالمستأجر وله اجارته لما تقدم وكذا **ورثته بعده** لم استثنى اياها خضرا وسفرا
واجارته واعادتها لقيامهم مقام مورثهم **وليس له اي الموصي له بنفها الامة وطبها**
ولا وارثا موصى وطبها لان ماله المنفعة لا يملك المنفعة رقبته ولا هو بزوج لها ومالك
الرقية لا يملك الامة ملكا تاما بل يملك ان لا يملك الاستقلال بتزويجها ولا هو بزوج لها
ولا يباح الوطي بنفها لقوله تعالى الا على ارحام او ما ملكت ايمانهم **ولا حده اي بطبها**
يا واحد منها للشبهة لوجود الملك لكل منهما **فبئذا وما تلوه من واحد منها فهو حر**
لانه من وطئ بشبهة ونضيرا **كان الوالي ماله الرقية ام ولد** بما تلوه منه لانه
علقت منه بحري ملكه وعليه المهر لانه النفع دون قيمة الولد وان ولدت من
ماله النفع لم يورث ولوله لانه لا يملك وعليه قيمة الولد يوم وضعه لانه الرقية
وولدها من زوج لم يمتد حريته او من زناه اي لملك الرقية لانه ليس من النفع الموصي
به ولا هو من الرقية الموصي بنفها فكان لملك الرقية **ونفقتها اي الموصي بنفها**
عليه ماله نفها لانه يملكه على التاميد اشبه الزوج ولان ايجاب النفقة على من لا يقع له ضرر
مجرد **وان وصي رب امة لا يسان برقبته او وصي لا خير بنفها** لان الموصي له بغير
يشتفع بشئها مهم يرد على ايتها وبشئها وما يترتب عليه والموصي له بنفها
يشتفع بها **وصاحب الرقية اي الموصي له بها كالوارث** فيقوم مقامه **فيما ذكرنا**
وان وصي لرجل يجب زوجه ولا خير بنفها من النفقة بينهما **اي خير لغيره** حق كل
واحد منهما بالزوج فان امتنع احدهما اوجب كالحايط المشترك اذا استهدم وتكون النفقة
بينهما على قدر قيمة حق كل واحد منهما وان وصي لواحد جازم ولا خير بنفها من
به احدهما بلا ادن الا خير ويجاب طالب قلعه ويجوز الاخير عليه وان اتفقا على بيعه او
اصطحا على لبه جاز وان وصي بدينار فان لم يخرج الدار من الثلث فلهم بيع ما زاد
عليه **ومن وصي له بها كتاب مح لانه يجوز بيعه وكان** موصي له به **كما لو اشترى** لان
الوصية تملكك اشترى الشرا وبجبر من الثلث اول الامرين قيمته مكاتبا او ماله
فان ادي غنق وولاه لموصي له به كمشترى به وان عجز عا دقنا له وان عجز في حياة موصي
لم تبطل الوصية وان ادي الي موصي غنق وبطلت الوصية **وتصح الوصية بمال الكتابة**
وجوز ما لم يثبت كما لو لم يملكه في الحال ولموصي له اشتقاؤه عن حوله والابرامه
وجب باحدهما وولاه لسيده لانه المسم عليه وان عجز فلوارث تحجبه فيكون قتله

وان اراد

فان اراد الورثة
بيع بعضها وترك
ما جرت به دينار
فله منعه لانه
يجوز ان ينفق
اخره من الزينار

وان اراد موصي له انكاره ووارث تحجبه عن عجزه او بالعكس قدم وارث وتصح الوصية
بما اراد الوارث من مالها وللورثة مع ايهام النسخ اعطاه ابي نعيم شاوا وسوا وصي به المكاتب
والاجنبي **فلو وصي باوسطها اي الخوم او قال موصى عنده اي اوسطها عن المكاتب**
والخوم شفع كاربعة او ستة او ثمانية **صوف** اللفظ **لكن شفع المتوسط كالثاني**
والثالث من اربعة والثالث والرابع من ستة والرابع والخامس من ثمانية لانه
الوسطون كانت وتوافلا اشكال **وان قال الموصى صفوا عنه فوق نصفه وفوق ربه** من الخوم ونصفه
ايه ماعليه بحيث يكون نصف الموضوع اولا **وان قال صفوا عنه ما شاء ما شاء فالكمل** عنه كما لو وصي له
بشيء ونصفه عنه ان يشاء وخرج من الثلث تنفيذ الوصية **وان قال صفوا عنه ما شاء** بغيره من عبيده
من ماله فيجب وضع ثمانه **لاجله** لان من التبعيض ون قال صفوا عنه اكثر **وان قال صفوا**
خومه وهي متفاوتة انصرف لاكثرها **لا تفي الوصية بوقبته اي المكاتب الشخص** ومثل نصفه
والوصية **لا خير بها عليه** لان كلا من الرقية والريث مملوك لموصى فان ادي ماعليه **وضع عنك و**
لموصي له به غنق وبطلت الوصية بوقبته ويكون الولد لانه اقامه مقام نفسه
ذكر في شرحه وكذا لو ابري **وان عجز بطلت الوصية فيما عليه** وعادتنا لموصي له بوقبته ويكون
بوقبته ومع فساد الكتابة تصح الوصية له مما عليه من مال الكتابة قبل عجزه فهو له **الاولا ما اخذه**
وان اختلفا في نسخ كتابة فقول موصي له بوقبته ومع فساد الكتابة تصح الوصية بوقبته
المكاتب وبها يقبضه لا بما عليه لانه لا شيء عليه **وان وصي بكفارة ايمان فاقله ثلاثة**
بما لا تافل الجمع وقد يكون الموصي مختلفا **فصل** **وتبطل وصية بمعين**
بطله قبل موت موصى او بعده قبل قبولها لان حق موصى له لم يتعلق بغير القيد
فاد اذ هبت زال حقه بخلاف تلاف وارث او غيره له اذا قبله موصى له فان عجز متلفه
صانه له **وان تلف المال كله عجزه اي عجز معين موصي به بعد موت موصى فالموصي به**
كله لموصي له لعدم تعلق حق الورثة به بنفها لموصي له بملكه اخذه بغير رضاه
والمراد حيث خرج من الثلث عند الموت وكان غيره عينا حرة بيمينه وارث
من قبضها كما تقدم وظاهره انه لو تلف المال مع موت موصى ان للموصي له ثلث
الموصي به فقط ان لم تجز الورثة **وان لم ياخذها اي ياخذ الموصي له الموصي به حتى غلا**
او ما بان ما زاد نصفه زادت بها قيمته **فوق** اي اعتبرت قيمته **حيث موت موصى**
لانه وقت لزوم الوصية ولا يقوم حيث اخذ اي قبول فان كان موصي به وقت موت
ثلث التركة او دونه اخذه موصي له كله ولو زادت قيمته بعد ذلك حتى عاد المال
كله او التركة او هلك المال كله سواء وان زاد على الثلث حيث الموت ولموصي له
به قدر ثلث المال وكذا عطية المريفين **وان لم يكن لموصى بمعين مال سواء لا**
دين بركة موسر او معسر او امال غائب عن بلده **فلموصي له ثلث موصي به**
سلم اليه وجوبا لا استقرار حقه فيه اذا لا فائدة في وقفه كما لو لم يخلق سواء ولا يتصرفون
في ثلثي المعين الموقوفين لتعلق حق الموصي له وذلك لا يمنع نفوذ الوصية في الثلث
المستقر ولا يمكنه من جمعه لانه ان سافات ما سواه فيسقط حقه مما عدا الثلث
وعلمنا اقتضى شي من الريث او حصص من المال الغائب **لموصي له باليمين**
من موصي به قدر ثلثه اي ما اقتضى او حصص حتى يملكه عليه **فان حصل من الريث**
بان

من المال

او الفاي مثلا المعين فلو خلف تسعة عينا وعشرين دينارا وصي بالتسعة لزيد
سلم اليه منها ثلاثة فاذا اقتضى من الدين ثلاثة فلزيد من التسعة واحد وهكذا
حتى تقضي ثمانية عشر فيكمل له التسعة وان تجاوز اخذ الدين لمجد مدين وخو
لخو الوارث الستة الباقية **وكذا حكم مدين فيعقد ثلثه في الثلث لخال وكما**
اقتضى شي من الدين او حضري من الفاي عتق منه بقدر ثلثه وكذا لو كان الدين
على اخوي الميت ولا مال له غيره فكلما ادي من نصيب اخيه شيئا من نظيره ولا يبرأ
قبله ومن وصي له بثلث عيو او ثلث دار وخوها فاستحق ثلثاه فله الثلث
الباقى من العيو وخو الذي لم يخرج مستحقا ان يخرج من الثلث لانه موصي به وقد
خرج من الثلث فاستحقه موصي له به كما لو كان شيئا معينا وكذا الوصي بثلث صبرة
من خوبر او ثلث زيت وخو فثلف او استحق ثلثا ذلك ومن وصي له بثلث
ثلاثة عيو فاستحق اثنان او ما تافله ثلث العيو الباقي لاقتضا الوصية ان يكون
له من كل عيو ثلثه وقد طلعت الوصية بثلث صبرة من خوبر او ثلث فيث مانا او
استحقا فبقي له ثلث الباقي ومن وصي لشخص بعيو معين قيمته مائة ووصي
لاخر بثلث ماله وملكه غيره اي العيو ما يتان فاجاز الورثة الوصيتين للمو
له بالثلث ثلث الما يتبين لانه لا مزاح له فيها وهو ستة وستون وثلثان وله
ربع العيو لو حوله في المال الموصي له بثلثه مع الوصية بحصفه للاخر فيدخل
على كل منهما بقدر ماله في الوصية كحساب العول فيسقط الخامل من حيث
اي الثلث ويضم اليه الثلث الموصي به للاخر يحصل اربعة اقسام والثلث منه
ربعا وهو وصي له به اي العيو ثلاثة ارباعه لمزاحة الموصي له بالثلث في العيو
بالربع لما تقدم وان ردوا اي الورثة الوصية بالزاد عن الثلث في الوصيتين
فالثلث بينهما نصفين لتساوي وصيتهما في المثال الا ان الموصي له بالعيو اخذ
نصيبه كله منه والموصي له بالثلث اخذ من جميع المال فلموصي له بالثلث
سدس الما يتبين ثلاثة وثلاثون ثلث وسدس العيو وهو وصي له به اي
العيو نصفه لما تقدم فان وصي بالنصف مكان الثلث مع الوصية لاخر بالعيو
واجاز واي الورثة الوصيتين فله اي صاحب النصف مائة لانها نصف الما يتبين
ولا مزاح فيها وله ثلث العيو لانه موصي له بنصفه لا حوله في جملة المال وهو
لاخر بثلثه وذلك نصفان ونصف فزوج النصف الي ثلث وهو وصي له به اي العيو
ثلثاه لرجوع كل نصف الي ثلث وان ردوا اي الورثة الوصية لهما ان يرد علي
الثلث فشم الثلث بينهما على خمسة بسط النصف والثلث مائة لانها نصف الما يتبين
ولا مزاح له فيها ولم تثلث العيو لانه موصي له بنصفه لا حوله في جملة المال وهو
لاخر بثلثه وذلك نصفان ونصف فزوج النصف الي ثلث وهو وصي له به اي العيو
ثلثاه لرجوع كل نصف الي ثلث فلصاحب النصف خمس الما يتبين وخمس العيو
ستون من ثلثهاية وذلك حسنا وصيته ولصاحبه اي العيو خمسا اربعون من
ثلثهاية وذلك حسنا وصيته والطريق فيهما اي الما يتبين ان تنسب الثلث
وهو مائة الي وصيتهما معا وهما اي الوصيتان في المسئلة الاولى ما يتان لانها
بالعير

بري 9
احرم

بلغ

بالعير وفيه مائة وثلثت المال وهو مائة والوصيتان في المسئلة الثانية ما يتان 11
وخصون لانها بالعير وقيمة مائة ونصف المال وهو مائة وخسون وبقي كل واحد
من الموصي لهما من وصيته مثل ثلث النسبة فنسبة الثلث الي الوصيتين في الاولى
نصف كما تقدم وفي الثانية خسان لان الوصيتين فيها بنصف وثلث وذلك ما يتان
وخصون والمائة حسنا ذلك ولو وصي لشخص بثلث ماله ولاخر بمائة وثلثا بينهما
الثلث على المائة فلم يزد الثلث عن اي المائة بطلت وصية صاحب التهام لانهم تضادوا
مخلا كما لو وصي له بداره ولا دار له والثلث اي ثلث مال الموصي مع الرد من الورثة
للزاد على الثلث بينه لاخر اي الموصي له بالثلث والموصي له بالمائة على قدر وصيتهما
فان كان الثلث مائة قسم بينهما نصفين فانه وصي لكل منهما مائة وان كان خمسين فكانه
وصي بمائة وخمسين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا وان كان اربعين قسم بينهما اسباعا الموصي له
بالمائة خمسة اسباعه والموصي له بالثلث سبعة وان زاد الثلث عن اي المائة فاجاز الورثة
الوصايا بغير ثلثها قال مو من كان ما يتبين مثلا اخذها موصل له بالثلث واخذ كل
من الاخرين مائة وان ردوا اي الورثة الوصية بزيادة الثلث فكل من الاوصيا نصف
وصيته سوا جاوز الثلث ما يتبين اولا لان وصية المائة وتام الثلث مثلا الثلث وقد
اوصي مع ذلك بالثلث فكانه وصي بالثلثين فيردان الي الثلث لرد الورثة الزاد عليه
فيدخل النقص على كل منهم بالنصف بقدر وصيته ولو وصي لشخص بعيو ولاخر بتام
الثلث عليه اي بما بقي من ثلثه بعد العيو فمات العيو قبل موت الموصي بطلت الوصية
فيه وفوت التركة عند الموت بدونه اي العيو ثم القيت قيمته اي العيو من ثلثها
اي التركة لان الموصي اتمها جعل له تنمة الثلث بعد العيو فقد جعل له الثلث الا قيمة
العيو فما بقي من الثلث بعد القا قيمته منه فهو لوصية صاحب التهام كما لو استثنى من
الثلث قدر معلوما باب الوصية بالاخص والاحقر وتزوج له في المهر
باب حساب الوصايا في العزو باب عمل الوصايا والغرض منه معرفة طريق استخراج
انصبا الموصي لهم ونصيب قدر نصيب كل واحد منهم ونسبته من التركة والانصبا جمع نصيب
وطول الخط كالصوقا جمع صديق والاحقر اجمع جز وبم الجمع وفتح وهو البعض وسائر هذا
الباب ثلاثة اقسام قسم في الوصية بالاخص وقسم في الوصية بالاخر وقسم في الجمع بينهما
وقد ذكرها مرتبة كذلك وبنه على الاول بقوله من وصي له بمثل نصيب وارث معين
بالنسبة كقول له ابني فلان او الاشارة كبنته هذه او بذكر نسبة منه كقوله ابن من بني ابي
من بني وبنو فله مثله اي مثل نصيب ذلك الوارث بلان زيادة ولا نقصان ولو كان
الوارث مفضا فله مثل ما يرثه بجزية الحر مضمونا الي المسئلة اي مسئلة الورثة
لو لم تكن وصية وان وصي بمثل نصيب من لا يرث لمانع او جوب فلا شي للموصي له لانه
لا نصيب له فمثله لاشي له فمن وصي بمثل نصيب ابنه وله اثنان وارثان فلموصي له
بذلك ثلث جميع المال لانه جعل وارثه املا وقاعدة وحمل عليه نصيب الموصي
له وجعل مثلكه وذلك يقتضي ان لا يزداد احدهما على صاحبه ولو كان لموص بمثل
نصيب ابنه ثلثة بنين فلموصي له ثلثان لان مسئلة الورثة من سبعة لكل ابن
سويان وللميت سهم فيزداد عليهما سهمان للموصي له فتصير تسعة لكل ابن تسعون
للموصي فله موصي له

ربع فتصير المسئلة
من اربعة فان
كان مع اي
الذين الثلاثة بنين
للموصي فله موصي له

بالسهم الموصي به فتقول الي ثمانية للموصي سهم ولام سهم ولكل من ينسبها سهم ذلك اخذ
لغيرها سهمان وان خلف زوجة وخمسة بنين فاصلها ثمانية وتنع من اربعين
ويؤاد عليها مثل سدسها ولا سدس لها فتعز بها في ستة وتزيد على المال على الحامل سدس
تبلغ ما يتبع وثمانية للموصي له بالسهم اربعون وللزوجة ثلاثون ولكل ابن اثنان
واربعون وان وصي لثمان سدرس ماله والاخر سهم منه وخلف ابوي وابنتين جعلت
ذا السهم كالام واخطيت صاحب السدرس سدسا كاملا وفتنه الباقي بين الورثة
والموصي له بالسهم على سبعة فتعز من اثنيت واربعين لصاحب السدرس سبعة ولصاحب
السهم خمسة قدم في المفقود وان كانت الوصية بجزء معلوم كثلث او ربع تاخذه من
مخرجها ليكون صحيحا فتدفعه اليه اي للموصي له به وتقسيم الباقي على مسألة الورثة
لانه حقهم فاذا كان له اثنان وصي بثلثه صحت من ثلاثة اولى ثلاثة بنين وصي بربعه
صحت من اربعة وخمسة وخلف زوجة واخا صحت من خمسة وتسعة وخلف زوجة
وسبع بنين صحت من تسعة الا ان يزداد الجزر للموصي به على الثلث كالنصف ولم يزد
الورثة الزايد فتعزف له اي للموصي له الثلث وتقسيم الثلثين عليها اي على مسألة
الورثة كما لو وصي له بالثلث فقط وان كانت الوصية بجزء كثلث او ربع اخذ ثلثها من
مخرجها سبعة عشر من اثنيت وسبعين وتقسيم الباقي على المسألة او كانت الوصية
بأكثر من جزء كثلث او ربع وعشرون تاخذها من مخرجها وذلك سبعة وعشرون من
سبعماية وعشرين وتقسيم الثلثين عليها اي على مسألة الورثة كما لو وصي له بالثلث
فقط وات كانت الباقي بعد المأخوذ على المسألة اي مسألة الورثة فان زادت الوصية
بجزء اكثر على الثلث ورد الورثة الزايد جعلت السهام الحاملة للوصية
بسط الكسور مما يخرجها ثلث المال ليقيم عليهم بلا كسر ودفعت الثلثين الي الورثة
لانه حقهم سوا كان في الموصي لم يتجاوز وصيته الثلث اولا لانه فاصل بينهم في الوصية
فلم تجز التسوية بينهم كما لو وصي بثلث وربع او بمائة ومائيت وماله اربع مائة فلو وصي
لرجل بثلث ماله وصي لآخر بربعه وخلف ابنتين اخذت الثلث والربع من مخرجها
سبعة من اثني عشر حاصل موزب اربعة مخرج الربع في ثلاثة مخرج الثلث وثلثا ورث
سبعة وبقي خمسة للابنيت ان اجاز الوصيتين فتعز من اربعة وعشرين لصاحب
الثلث ثمانية ولصاحب الربع ستة ولكل ابن خمسة وان زاد الزايد على الثلث جعلت
السبعة ثلث المال تقسم بين الوصيتين لصاحب الثلث اربعة ولصاحب الربع ثلاثة
فتكون المسألة من احدى وعشرين لان مسألة الود ابدان ثلاثة سهم للموصي لهم خمس
على سهامهم وسهمان للورثة على مسلتهم والعمل على ما ياتي في تفصيل المسائل فلو وصيت
سهم على سبعة فتعز بها في اصل المسألة يحصل ما ذكر وان اجاز اليه الابن لآخرها
اي الوصيتين دون الآخر واجاز لاجدهما اي لابنيت لهما اي الوصيتين واجاز
كل واحد من الابنيت لواحد من الوصيين فاعمل مسألة الاجازة ومسألة الود
وانكوي بينهما بالنسب الاربع وحصل اقل عدد ينفق عليها ففي المثال مسألة الاجازة
من اربعة وعشرين والود من احدى وعشرين ولهما متوافقان بالثلث فاصوب وقف
وقف مسألة الاجازة وهو اي الوقف ثمانية في مسألة الود بخين الخايع مائة وثمانية

وستنب

13 وستنب للذي اجيز له اي اجازة الابن من الوصيتين سهم من مسألة الاجازة
مضروب في وقف مسألة الود فان كانا اجازا لصاحب الثلث وحده فله من الاجازة
ثمانية في وقف مسألة الود وهو سبعة يحصل له ستة وخمسون ولصاحب الربع نصيبه
من مسألة الود ثلاثة في وقف مسألة الاجازة اربعة وعشرون يعني ثمانية وثمانون
بين الابنيت لكل منهما اربعة واربعون وان كانا اجازا لصاحب الربع وحده فله من
الاجازة ستة في سبعة باثنيت واربعين والذي رد عليه كصاحب الثلث في
المثال سهم من مسألة الود اربعة يضرب في وقف مسألة الاجازة وهو ثمانية
يخرج اثنان وثلاثون مجموع مال الوصيين اربعة وسبعون والباقي وهو اربعة
وتسعون للورثة وهما الابنيت لكل واحد سبعة واربعون وان كان احد الابنيت
اجاز لهما والاخر رد لهما فللابن الذي اجاز لهما نصيبه من مسألة الاجازة وهو
خمس في وقف مسألة الود سبعة وخمسة وثلاثين وللأب الآخر الود على الوصيتين
سهم من مسألة الود سبعة في وقف مسألة الاجازة ثمانية ستة وخمسين مجموع
مال الوصيين اذن احدى وتسعون والباقي وهو سبعة وسبعون بين الوصيين على
سهماهما سبعة لصاحب الثلث اربعة واربعون ولصاحب الربع ثلاثة وثلاثون
وان كان لكل واحد من الابنيت اجاز لواحد من الوصيين ففقد علمت ان الابنيت
لواجازا لصاحب الثلث وحده كان له ستة وخمسون وان رداه كان له اثنان
وثلاثون فنقصه ردهما اربعة وعشرين فنقصه رداهما اثني عشر وصاحب
الربع كان له مع اجازتهما اثنان واربعون ومع ردهما اربعة وعشرون فنقصه
ردهما ردهما ثمانية عشر فنقصه رداهما سبعة واما الابنيت فالذي اجاز لصاحب
الثلث وحده لواجاز لهما معا كان له خمسة وثلاثون وان رد عليهما كان له ستة
وخمسون فتعزف له الاجازة لهما احدى وعشرين لصاحب الثلث من ثمانية وعشرين يعني
للذي اجاز لصاحب الثلث اربعة واربعون والذي اجاز لصاحب الربع لواجاز لهما
معا كان له خمسة وثلاثون وان رد عليهما كان له ستة وخمسون فنقصه
الاجازة لهما احدى وعشرين منها سبعة لصاحب الربع يعني للذي اجاز لصاحب
الربع سبعة واربعون وان زادت الاجازة الموصي بها على المال عملت فيها عمل في
مسائل القول بضابان تجعل وصاياهم كالفروض للورثة اذ اذادت على المال فان
كانت الوصية بنصف وثلث وربع وسدس اخذت منها من مخرجها اثني عشر وعالت
الي خمسة عشر فنقسم المال كذلك بين اصحاب الوصايا ان اجيز لهم كلهم او ينقسم
الثلث كذلك ان رد عليهم فتكون مسألة الود من خمسة واربعين لماروي سبعة
ابن منصور حوثنا ابو معاوية حوثنا ابو عامر الثقفي قال قال لي ابراهيم الخفي ما
تقول في رجل اوصي بنصف ماله وثلث ماله وربع ماله قلت لا يجوز قال قد اجازوه
قلت لا ادري قال امسك اثني عشر فافترج نصفه ستة وثلثها اربعة وربعها اربعة
ثلاثة فاقسم المال على ثلاثة عشر ومن اوصي لزيد بجميع ماله وصي لآخر بنصفه فمال
بينهما اي الوصيين على ثلاثة ان اجيز لهما اي الوصيين والثلث بينهما على ثلاثة
مع الود بضالان سبط المال من حجب الكسور نصفين فتعز اليهما النصف الا

الاجزاء

تصير ثلاثة انصاف وتقسم المال عليها مع الاجارة فيصير النصف ثلثا طاهي زوج وام وثلاث
اخوات مفترقات **وان اجوز اي اجاز الورثة كلهم لصاحب المال اي الموصي له به**
وحده اي دون الموصي له بالنصف فلصاحب النصف التسع والباقي لصاحب المال
لانه موصي له بكله وانما منع منه لورثة صاحب النصف له فاذا اخذ وصيته زالت الورثة
في الباقي **وان اجوز لصاحب النصف وحده اي دون الموصي له بالكل فله النصف لانه**
لا مزاح له فيه ولصاحب المال تسعان لان له ثلثي الثلث وطها ذلك **وان اجاز احدهما**
لواحد ابني الموصي وخوفا لهما اي للموصيين فسهو بينهما على ثلاثة بسط المال
ونصفه فيكون لصاحب المال اربعة اشباع ولصاحب النصف تسعان ولورثة ثلاثة **وان**
اجاز احد الابن لصاحب المال وحده دفع اليه كل ما بيده فللموصي له بالنصف
تسع ولورثة ثلث والباقي للموصي له بجميع المال وان اجاز احدهما لصاحب النصف
وحده اي دون الاخر دفع اليه نصف ما بيده ونصف للورثة فتصير من ستة وثلاثين
لذي لم يجز اثنا عشر وللخير خمسة ولصاحب النصف اربعة عشر ولصاحب المال ثمانية
لان مسلة الرد من تسعة لصاحب النصف تسع فلو اجاز له الوارثان كان له تمام النصف
ثلاثة ونصف فاذا اجاز له احدهما لم يزد له نصف ذلك تسع ونصف وربع من تسع فتصير
مخرج الربع في مخرج التسع بمثل ستة وثلاثون **فصل في الجمع بين**
الوصية بالاجزاء والاصحاب اذا خلف ابني ووصي لرجل او امرأة بثلث ماله ووصي
لاخر بمثل نصيب ابنت فلصاحب النصف ثلث المال عند الاجارة له كما لو لم يكن
معه موصي له اخر ولا خذ الثلث والباقي بين الابنين ونص من ستة وهذا الرد يقسم الثلث
بينهم نصفين لانهم موصي لهما بثلثي المال وقد رجعت وصيتهما بالرد الي نصفها وتكم من
ستة لكل وصي سهم ولكل ابنت سهمان **وان وصي لرجل او امرأة بمثل نصيب احدهما اي**
فلسا لصاحب النصف ثلث المال ولا خذ ثلث الباقي اي الثلثين وذلك تسعان مع الاجارة بين الابنين
اي اي الموصي له لهما والباقي لابنين فتصير من تسعة لصاحب النصف ثلاثة ولا خذ سهمان ولكل ابنت سهم
بممثل نصيب ابنته ومع الرد من الابنين على الوصيين الثلث بينهما على خمسة فتصير من خمسة عشر لصاحب النصف
ثلاثة ولا خذ سهمان والباقي للورثة لكل ابنت خمسة **وان كانت وصيت الثاني بثلث ما بقي**
من النصف بان وصي لواحد بمثل نصيب احد ابنيك ولا خذ بثلث ما بقي من النصف فلصاحب
النصيب ثلث المال ولا خذ ثلث ما بقي من النصف وهو ثلث السدس والباقي للورثة
وتصير من ستة وثلاثين لصاحب النصف اثنا عشر ثلث المال ولا خذ الموصي له بثلث
ما بقي من النصف واحد ما بقي من النصف سهمان لان نصف الستة والثلثين ثمانية عشر والباقي منه بعد الثلث
لانك اذا اخرجت السبعة ستة وثلثها اثنان فلو الموصي به لا خذ يبق اثنان وعشرون لكل ابنت احد عشر **وان اجاز**
من نصف الثمانية عشر اي الابنات لهما اي الوصيين ومع الرد من الابنين للوصيتين الثلث بين الوصيين على
وطون تسعة يبق ثلاثة **سبعة** وهي سهامها من الاجارة فتصير من اربعة وعشرين للموصي له بالنصيب ستة ولا خذ
ثلثها واحد والباقي سهم ولكل ابنت سبعة **وان خلف الميت اربعة بنين ووصي لزيد بثلث ماله الا مثل نصيب**
بعد الوصيتين احد عشر احد هم اي اربعة بنين فاعط زيد او ابنا الثلث واعط الثلاثة البنتين الباقيات الثلثين
لكل ابنت تسعان **ولن يزد تسع** فتصير من تسعة له سهم ولكل ابنت سهمان لان مخرج الوصية
ثلاثة يضرب في ثلاثة يكون تسعة لزيد مع ابنت ثلثها والباقي ستة على ثلاثة بنين لكل
تبلغ ما ذكره

ان مخرج ثلث السدس
من ثمانية عشر
وتصير من ستة وثلاثين
ما بقي من النصف واحد
لانك اذا اخرجت السبعة ستة
من نصف الثمانية عشر
وتصير من تسعة يبق ثلاثة
ثلثها واحد والباقي سهم
لانك اذا اخرجت السبعة ستة
من نصف الثمانية عشر
وتصير من تسعة يبق ثلاثة
ثلثها واحد والباقي سهم

ابن تسعان والمستثنى من الثلث مثل احد البنين وقد علمت انه سهمان فيبقى لزيد سهم **وان**
وصي لزيد بمثل نصيب احد ابني بنيه اربعة الاسدس جميع المال ووصي لزيد بثلث
باقي الثلث بعد النصيب صحت المسئلة من اربعة وثلاثين لكل ابنت تسعة عشر ويزيد
خمسة **ولعمرو ثلاثة** وطريقه ان تقرب مخرج الثلث في عدد البنين بمثل اثنا عشر لكل
ابن ثلاثة ويزاد لزيد بمثل نصيب ابن ثلاثة استثنى من هذه الثلاثة اثنتي لهما سدس
جميع المال وهو اثنا عشر زدهما عليها نصير اربعة عشر باقي مخرج السدس ستة يخرج
الكسر جميعا تبلغ اربعة وثلاثين لكل ابنت تسعة عشر وهي النصيب ولن يزد خمسة لباقي الباقي
من النصيب بعد سدس المال وهو اربعة عشر وولعمرو ثلاثة ولا تثلث باقي الثلث بعد
النصيب اذا تثلث ثمانية وعشرون والنصيب تسعة عشر فاذا اخرجتها من الثلث ببق تسعة
وثلاثين ثلاثة **وان خلف ميت اما بنتا واخا لغيره وام ووصي لزيد بمثل نصيب الام وسبع**
ما بقي من المال بعد مثل نصيب الام ووصي لاخت بمثل نصيب الاخت وربع ما بقي بعد
مثل نصيب الاخت ووصي لاخت بمثل نصيب البنت وثلث ما بقي بعد مثل نصيب البنت
واجاز الورثة الوصايا فمسئلة الورثة من ستة لان فيها نصف وسدس ما بقي للموصي بمثل
نصيب البنت ثلاثة وثلث ما بقي من الستة سهم **وللموصي له بمثل نصيب الاخت**
سهمان وربع ما بقي من الستة سهم **وللموصي له بمثل نصيب الام سهم وسبع ما بقي**
خمس اسباع سهم فيكون مجموع الموصي به ثمانية اسهم وخمس اسباع سهم يقاد ذلك
الى مسلة الورثة ستة يكون المجموع اربعة عشر سهما وخمس اسباع سهم يضرب في
ستة يخرج السبع يخرج الكسر محكي يكون خارج المرب مائة وثلاثة فتم له ثلثي
من اربعة عشر سهما وخمس اسباع سهم فهو مضروب له سبعة فليبت احد
وعشرون من ضرب ثلاثة في سبعة ولا خذ اربعة عشر من ضرب اثنتين في سبعة
وللام سبعة من ضرب واحد في سبعة وللموصي له بمثل نصيب البنت وثلث ما بقي
ثمانية وعشرون من ضرب اربعة في سبعة وللموصي له بمثل نصيب الاخت وربع
ما بقي ثمانية وعشرون من ضرب ثلاثة في سبعة وللموصي له بمثل الام وسبع ما بقي
اثنا عشر من ضرب واحد وخمس اسباع في سبعة وهكذا كلما ورد عليك من هذا
الباب تقول فيه كذلك وهي طريقة صحيحة موافقة للقواعد والاصول هذا مع الاجارة
ومع الرد تقسم الثلثين بين الورثة على ستة والثلث بين الاوصياء على اربعة وستين
وهي سهامهم من الاجارة وان خلف ثلاثة بنين ووصي لشخص بمثل نصيب احد
الاربعة المال فخذ المخرج اي مخرج الكسر وهو اربع المستثنى اربعة وزد على اربعة
ربعة واحد يكون المجموع خمسة فهو نصيب كل ابن من الثلاثة وزد على عدد
البنتين واحد واخرى اي المجموع من عدد البنين والواحد المراد عليه واضربه
في المخرج وهو اربعة يكون الحاصل من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر اعط الموصي
له منها نصيبا وهو خمسة واستثنى منه اي النصيب وهو خمسة ربع المال المستثنى
في وصيته اربعة يبق له اي للموصي له بعد المستثنى سهم والباقي للبنتين لكل ابنت
خمس وان شئت قلت يختص كل ابنت بربع المال لانه مستثنى من النصيب فيعطي
كل ابنت اربعة من الستة عشر وتقسم الاربعة الباقية بين الوصي والبنتين على اربعة

ان مخرج ثلث السدس
من ثمانية عشر
وتصير من ستة وثلاثين
ما بقي من النصف واحد
لانك اذا اخرجت السبعة ستة
من نصف الثمانية عشر
وتصير من تسعة يبق ثلاثة
ثلثها واحد والباقي سهم
لانك اذا اخرجت السبعة ستة
من نصف الثمانية عشر
وتصير من تسعة يبق ثلاثة
ثلثها واحد والباقي سهم

قال المير في شرحه ولا يعم استثناء الجزء المعلوم هنا من جميع المال حتى يكون اقل من النصيب
على تقدير عدم الوصية فاما ان ساواه او زاد عليه مثل ان يقول في هذه المسئلة الا
ثلث المال او نصفه او يكون البنون اربعة ويستثنى الربع فما فوقه فلا يصح ذلك لانه
لا يبقى شيء بعد الاستثناء وبعود ذلك بفساد الوصية لانه باستثناء الكل فيها كانه
لم يوص شيئا و كانه اوصي ورجع وهو يملك الرجوع وهذا بخلاف الطلاق والافراق
اذا استثنى فيه الكل حيث يختص الفساد بالاستثناء لانه لا يملك الرجوع عند الافراق
ولا رفع الطلاق الموقوف وان خلف ثلاثة بنين ووصي بمثل نصيب احدهم **الاربع الباقي**
بعد النصيب فزاد على عدد البنين **سهما** او زيدا لكون الباقي بعد النصيب من الميراث
الحاصل بعد الضرب ربع صحيح واصله من عدد البنين والمزاد عليه
وهو اربعة وربع في المخرج اي يخرج الكسر المستثنى وهو اربعة **نكح** خارج الضرب
سبعة عشر للموصي له منها **سهما** لان النصيب خمسة لانه دأبها مخرج الجزء المستثنى
مع زيادة واحد فيبقى من السبعة عشر بعد اسقاط الخمسة اثنا عشر فاذا سقط
منها ربعا ثلثة بقي من النصيب سهران فاما للموصي له **ولكل ابن خمسة** ولان كانت
الوصية بمثل نصيب احد بنيه الثلثة **الاربع الباقي** بعد الوصية فاجعل المخرج
ثلاثة وزد عليها **واحد** اكن اي تبلغ **اربعة** فهو النصيب وزد على سهام البنين
الثلثة **سهما** لكون النصيب اربعة وزد ثلثا لاجل الوصية **واضرب** اي المخرج
وهو اربعة وثلاث في ثلثة وهي المخرج **نكح** حاصل الضرب ثلثة عشر **سهما** له
اي الوصي منها **سهم** **ولكل ابن اربعة** وان قلت المال كله ثلثة ايضا ووصيته
وهي نصيب الاربع المال الباقي بعدها وذلك ثلثة ارباع نصيب فهو الوصية
وتبين ان المال كله ثلثة وربع اسطرها ثلثة عشر وان شئت اجعل لكل
واحد من البنين واحدا وهو النصيب وذلك ثلثة فالف من واحد سهران وهو ثلثة
ارباع يبقى ربع وهو الوصية زده على ثلثة يبلغ ثلثة وربع وهو المال فاسط
الكل ارباعا ليحول الكسر تبلغ ثلثة عشر للوصية واحد ولكل ابن اربعة وقد طال
الكتاب والعرضيون والاصحاب في هذه المسئلة قبل وتكاد يرها قصور التمرين فمن
اراد المزيد فقلبه بالمطولات والكتب المصنعة في ذلك **باب الوصي اليه**
اي المادون بان تصرف بعد الموت في المال وغيره مما للموصي التصرف فيه حال الحياة
وتدخل النيابة بملكه ولا ياتيه الشرعية ولا يأسد بالاختول في الوصية لقول الفقهاء
فروى عن ابي عبيدة انه لما عبر العزاة اوصى الي عمر ووصي الي الزبير ستة من الحياة
منهم عثمان وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وقياس بن قول احمد ان عدم الاختول
فيها اولى لما فيها من الخطر وهو لا يقول بالسلامة شيئا **نكح** الوصية **اي مسلم مكلف**
رشيد عدل اجماعا ولو كان الموصي اليه **مستورا** اي ظاهرا والعدالة او كان عاجزا
فبعض اليه قوي **امين** او كان الموصي اليه ام ولا وقتا ولو كانا **لموصي** لهما
استثنى لهما في الحياة اشبهما **الحز** ويقبل الفق وام الولدان كانت لغير موصي باذن سيد
لان ما ماله مملوكة لغيره وفعل ما وصي اليه فيه منفعة لا يستقل بهما من مسلم وكافر
ليست تركته خيرا او خيرا او خيرا **نكح** الوصية من ظافر الي كافر

فيبقى ربع نصيب

له

عدل

عدل في دينه لانه يولي غيره بالنسب فيولي بالوصية كالمسلم **وتعتبر الصفات المذكورة**
اي وجودها حين موت موصي **وصية** اي حال صدورها لانها لا تكون للعقد فاعتبرت حال وجودها
وانما يتصرف بعد الموت فاعتبر وجودها عند ما كان **حدث** عجز الموصي اليه بعد موت موصي
نصف او علة كفي او كثيرة **عمل** وعوه مما يشق معه العمل **وجب ضم امين** اليه لئلا
من فعل الموصي اليه فيه ولا تعطى المال **وتصح** الوصية **لمنتظر** كان يوصي اليه صغيرا
يكون وصيا **ان يبلغ** او وصي لغيره ليكون وصيا اذا حضر **وعوه** كالي محبوت يكون وصيا
اذا افاق او يوصي الي شخص ويقول **ان مات الوصي فزيد وصي** بوله او يقول **زيد وصي** سنة
ثم عمر ووصي بعده للخبر الصحيح اميركم زيد فان قتل فجعفر فان قتل فجعفر الله ب رواجه
والوصية كالتامير وان قال الامام الاعظم الخليفة جدي فلان فان مات في حياتي او تغير
حاله فالخليفة جدي فلان صح على ما قال وكذا في ثالث ورابع قاله القاضي وغيره ولا تصح
الوصية **للثاني** ان قال الامام فلان ولي عهدي فان ولي ثم مات ففلان بعده لان الاول
اذا ولي صار لا اختيار والنظر اليه فالعهد اليه فيمن يراه في التي قبلها جعل العهد الي
غيره عند موته وتغير صفاته في الحالة التي لم يثبت له عهد اليه امامة **وان علق** **ولي**
الامر ولا ية حكم او امانة او ولاية وظيفه **يشترط** شهورها اي تعطينا او غيره كموت
من يبيده فلم يوجد الشرط حتى قام ولي امر غيره مقامه **صار** الاختيار له اي للثاني
لان تعليق الاول بطل بموته كمن علق عتقا او طلاقا بشرط ثم مات قبل وجوده لوال
ملكه فتبطل تصرفاته ومن وصي زيدا لولاده وعوه ثم وصي عمر واشتركا كما لو وصيا
كذلك لانه لم يوجد رجوع عن الوصية لواحد منهما فاستويا قبرا كما لو وصي لهما دفعة
واحدة الا ان يخرج زيدا فتنبطل وصيته للرجوع عنها **ولا ينفرد** بالتصرف **غير وصي** **مفرد**
عن غيره كالمالك لان الموصي لم يرض بنظره وحده الا ان يجعله له موصي والظاهر ان
المراد صدور التصرف عن رايها سواء بآشده احدها او الغير باذنها ولا يشترط توكيل
احدهما الاخر **ولا يوصي وصي** كالبوطيل الا ان يجعل الموصي اليه ذلك فيملكه **وان مات**
احدا شقيق وصيبي او مائا اقيم مقامهما او مقامهما او تغير حاله بسفه او جنون
وعوه او مائا هما او تغير حالهما اقيم اي اقام اليكم مقامه في الاول او اقام مقامهما في
الثانية لئلا ينفرد الباقي بالتصرف في الاول ولم يرض موصي بذلك او يتعطل الحال في الثانية
وان جعل موصي لكل من الوصيين **ان ينفرد** بالتصرف فماتا او احدهما او تغير حالهما
واحدهما **اكتفى** بواحد لزمي الموصي به ومن عاد الي حاله من عدالة او غيرها بعد
تغيره عاد الي عمله لرواى المانع وصح فنول وصي للوصية وعزله نفسه حياة موصي
وبعد موته لانه متصرف بالاذن كالوكيل **للموصي عزله متى شئنا** كالموكل
فصل **ولا تصح** الوصية **الا في** تصرف معلوم لي علم موصي اليه ما وصي به اليه
ليصرف فيه كما مر بملك الموصي ففعله اي ما وصي به لانه اميل والوصي فزعه ولا
يملك الفزع مالا يملكه الاصل كالمأم اعظم بوصي بخلافه كما وصي ابو بكر لعمر وعمر لعبد
الي اهل الشري و كان بوصي مدين في قضاء دين عليه وكان وصية في تفريق وصيته
ورد امانة ورد غضب وعارية لربه ونظر في امر غير مكلف من اولاده وتزوج مولاته
ويقوم وصيه مقامه في الاجارة وحقوقه يستوفيه لنفسه اي الموصي لا للموصي له

الاخوة دون مثليه فالمقاسمة خبره وذلك في خمس صور جد واخنت جد واخ جد واخنت
جد واخ واخنت جد وثلاث اخوات وان زاد واخ مثليه فالثالث احظ له جد وثلاثة اخوة
او خمس اخوات ولا تنقص صورته وان كانوا مثليه فله ثلاث صور جد واخوات جد
والربع اخوات جد واخ واخنت استوي له الاموان ولا ينقص الجود عن الثلث مع عدم
ذي الفرض لانه اذا كان مع الام اخذ مثلي ما اخذ لانه لا تزاد على الثلث ولا اخوة لا ينقص
الام عن السوسس فوجب ان لا ينقصوا الجود عن ضعفه **وله اي الجود مع ذي فرض**
اجتمع معه ومع الاخوة لغيره **بهره** اي بعد اخذ ذي الفرض من احد الوترين
او البنت او بنت الابن فالتوا والام او الجدة فرضه **الاحظ من مقاسمة** لمن معه
من الاخوة والاخوات **كاخ** منهم او اخذ **ثلث الباقي** من المال بعد الفرض او اخذ
سوسس جميع المال ولا ينقص عنه لانه لا ينقص عنه مع الولد فمع غيره اولي
واما ثلث الباقي اذا كان احظ فلان له الثلث مع عدم الفرض من فمما اخذ من
الفرض من كانه ذهب من المال فمما رثلت الباقي بمنزلة ثلث جميع المال وما
المقاسمة ففيه له مع عدم الفرض فكلذا مع وجوده ومتى زاد الاخوة عن
اثنين او من يتقو لم من الالان فلا حظ له في المقاسمة ومن نقصوا عن ذلك
فلا حظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفرض عن النصف فلا حظ له في ثلث ما بقي
وان نقصت عن النصف فلا حظ له في السوسس واذا كان الفرض النصف فمما
استوي ثلث الباقي والسوسس **فزوجة وجد واخنت** لا يوجب اولاد **من اربعة**
للزوجة الربع والباقي للجود والاخوات اثلاثا لهم سهران ولها سهم **وتسمى** هذه المسئلة
موجة الجماعة اي الصابة او العلماء اجمعهم على ان من اربعة وان اختلفوا في كيفية
القسمة فان لم يبق بعد ذوي الفرض غير السوسس كبنيت وام وجود واخوة
للبنيت الثلثان اربعة وان اختلفوا في كيفية القسمة **فان لم يبق** ولام السوسس
وبقي سوسس اخذه الجود وسقط ولولا ابوين **الاب** ذكر كان او اثني واحدا
او اكثر وان بقي دون السوسس كزوج وبنيت وجود واخ فاعطى اصيل للجود الباقي
السوسس وان عالت بدونه كزوج وام وبنيت وجود واخ فاكتر زيد في القول
فتقول خمسة عشر للزوج ثلاثة ولام اثنتان وبنيت ثمانية وللجود اثنتان
وسقط الاخ فاكتر **الا في المسئلة المسماة بالاكدرية وهي زوج وام واخنت** لغيره
وجد سميت بذلك لتكثيرها اصول فزيد حيث اما لها ولا حول في مسائل الجود
والاخوة غيرها وفرض للاخت مع الجود لم يفرض لاخت مع جود ابتدائي غير ما وجع
سهرامه وسهرامه فقسرها بينهما ولا نظير لذلك او لتكثير زيد على الاخت نصيرها
باظهار النصف واسترجاعه بقسمة للزوج نصف ولام ثلث وللجود سوسس **وهي**
ولاخت نصف فعالت اي شعبة ولم تحب الام عن الثلث لانه تعالى انما جبرها
بالولد والاخوة وليس بها ولد والاخوة **ثم يقسم نصيب الاخت والجود** وذلك
اربعة من تسعة بينهما اي الجود والاخوة **على ثلاثة** لا يراها انما شتق مع حكم
المقاسمة وانما اعيل لها لئلا يسقط وليس في الفرضية من يسقطها ولم يصيرها
الجود ابتداء لانه ليست بعصبة مع هو لا بل يفرض له ولو كان مكانها اخ اسقط
لانه

والجود هو الذي لا ينقص عنه مع الولد فمع غيره اولي
واما ثلث الباقي اذا كان احظ فلان له الثلث مع عدم الفرض من فمما اخذ من
الفرض من كانه ذهب من المال فمما رثلت الباقي بمنزلة ثلث جميع المال وما
المقاسمة ففيه له مع عدم الفرض فكلذا مع وجوده ومتى زاد الاخوة عن
اثنين او من يتقو لم من الالان فلا حظ له في المقاسمة ومن نقصوا عن ذلك
فلا حظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفرض عن النصف فلا حظ له في ثلث ما بقي
وان نقصت عن النصف فلا حظ له في السوسس واذا كان الفرض النصف فمما
استوي ثلث الباقي والسوسس **فزوجة وجد واخنت** لا يوجب اولاد **من اربعة**
للزوجة الربع والباقي للجود والاخوات اثلاثا لهم سهران ولها سهم **وتسمى** هذه المسئلة
موجة الجماعة اي الصابة او العلماء اجمعهم على ان من اربعة وان اختلفوا في كيفية
القسمة فان لم يبق بعد ذوي الفرض غير السوسس كبنيت وام وجود واخوة
للبنيت الثلثان اربعة وان اختلفوا في كيفية القسمة **فان لم يبق** ولام السوسس
وبقي سوسس اخذه الجود وسقط ولولا ابوين **الاب** ذكر كان او اثني واحدا
او اكثر وان بقي دون السوسس كزوج وبنيت وجود واخ فاعطى اصيل للجود الباقي
السوسس وان عالت بدونه كزوج وام وبنيت وجود واخ فاكتر زيد في القول
فتقول خمسة عشر للزوج ثلاثة ولام اثنتان وبنيت ثمانية وللجود اثنتان
وسقط الاخ فاكتر **الا في المسئلة المسماة بالاكدرية وهي زوج وام واخنت** لغيره
وجد سميت بذلك لتكثيرها اصول فزيد حيث اما لها ولا حول في مسائل الجود
والاخوة غيرها وفرض للاخت مع الجود لم يفرض لاخت مع جود ابتدائي غير ما وجع
سهرامه وسهرامه فقسرها بينهما ولا نظير لذلك او لتكثير زيد على الاخت نصيرها
باظهار النصف واسترجاعه بقسمة للزوج نصف ولام ثلث وللجود سوسس **وهي**
ولاخت نصف فعالت اي شعبة ولم تحب الام عن الثلث لانه تعالى انما جبرها
بالولد والاخوة وليس بها ولد والاخوة **ثم يقسم نصيب الاخت والجود** وذلك
اربعة من تسعة بينهما اي الجود والاخوة **على ثلاثة** لا يراها انما شتق مع حكم
المقاسمة وانما اعيل لها لئلا يسقط وليس في الفرضية من يسقطها ولم يصيرها
الجود ابتداء لانه ليست بعصبة مع هو لا بل يفرض له ولو كان مكانها اخ اسقط
لانه

لانه عصبة بنفسه وللاربعة لا تقسم على الثلاثة وتباينها فاضرب الثلاثة في المسئلة
بجود تسعة فتخرج من تسعة وعشرين **للزوج تسعة** وهي ثلث المال ولام
وهي الباقي **والجود ثمانية** وهي الباقي بعد الزوج والام والاخنت **ولاخت اربعة** وهي
ثلث الباقي فلذلك يباينها فيقال اربعة ورثوا مال ميت اخذ احوهم ثلثة وبنيتهم ثلثة
والثاني ثلث ما بقي والثالث ثلث الباقي **والاربعة ما بقي ولا حول في مسائلها** اي يوزع بينهم ميراث ميتهم
الجود والاخوة في غيرها **ولا فرض لاخت** مع اي الجود ابتداء في غيرها اي الاكدرية يفرض واخنت ثلث
واخنت يفرض ابتداء عن الفرض للاخت في مسائل المعادة فانما يفرض لها فيها ثلث الجميع وثلث ما
بعد مقاسمة الجود فليس بمبتدأ وتأتي مسائل المعادة وان لم يكن في المسئلة زوج
بل كانت اما وجود واخنت فقط فلام ثلث المال وما بقي منه فيجب **جد واخنت على ثلاثة** وثلثها
سهران للجود وسهم للاخت فاصلها من ثلاثة ونصيب الجود والاخنت يباينها **وتخرج**
من تسعة بضرب الثلاثة عدور وسد الجود والاخنت في اصل المسئلة ثلاثة **وتسمى**
هذه المسئلة **الحد فالحظ في احوال الصابة فيها** كانت الاقوال خذوها وفيها **سبعة**
اقوال احوها ما ذكر وهو قول زيد بن ثابت والثاني قول الصوفي وموافقيه
لام الثلث والباقي للجود والثالث قول علي للاخت النصف ولام الثلث وللجود السوسس
والرابع قول عمر للاخت النصف ولام ثلث الباقي وللجود ثلثاه والثامن قول ابن
مسعود للاخت النصف والباقي بيت الام والجود بنصفين فالمسئلة من اربعة
وهي احدي مربعة واربعة مسعود والسابع قول عثمان للام الثلث وللجود
الثلث وللجود الثلث **وتسمى المسئلة** لان فيها سبعة اقوال **وامسوسه** لوجوع
الاقوال الستة كما تقدم **والخمس** لاختلاف خمسة من الصابة فيها **والاربعة**
لما تقدم انها احدي مربعة ابن مسعود **والثلثة** لثمن عثمان لها من ثلاثة
والعشرانية لذلك **والشعبية والحاجية** لان (الحاج) امتنع بها الشعبي فاصاب
ففعائه وولد الاب ففقد تولد الابوين في مقاسمة الجود اذا انفردوا واستوا
درجتهم بالنسبة الي اي الميت فاذا اجتمعوا اي ولولا ابوين وولد الاب مع
الجود **عادل** ولولا ابوين الجود **يولد الاب** اي راجحه به وتسمى المعادة ان احتاج
ولولا ابوين اليها لان الجود ولد فاد اجبه اخوان وارثان جاز ان يجبه اخ وارث
واخ غير وارث كالام ولان ولد الاب يحبونه نقصانا اذا انفردوا فلكذلك مع غيرهم
كالام بخلاف ولولا ام فان الجود يحبهم فمما مان عن جود واخ لا يوجب واخ لا فللم
منه الثلث **ثم اخذ** الاخ لا يوجب **فسمه** اي ماسمي لاجبه لانه اقوي تعميما منه
فلابيت معه شيئا كما لو انفردا عن الجود فان استغني عن المعادة كجود واخوت
لا يوجب واخ فاكتر لا بل فلا مفادة لانه لا فائدة فيها **وتأخذ** اني اي اخت لا يوجب
مع جود وولد الاب فاكتر ذكر او انثي تمام **فرضها** اي الى النصف لانه لا يمكن ان
تزد عليه مع عصبة وياخذ الجود الا حظ له على ما تقدم **والبقية** بعد ما يخذ لانه
يولد الاب واحدا كان او اكثر **ولا يتفق** هذا اي بقايتي لولا الاب بعد الجود
والاخت لا يوجب **في مسئلة فيها فرض غير السوسس** لانه لا فرض في مسائل المعادة
الا السوسس او الربع او النصف ومع الربع متى كانت المقاسمة احظ له بقي للاخوة

18
الاربعة ما بقي ولا حول في مسائلها
اي يوزع بينهم ميراث ميتهم
الجود والاخوة في غيرها
ولا فرض لاخت مع اي الجود ابتداء في غيرها
اي الاكدرية يفرض واخنت ثلث
واخنت يفرض ابتداء عن الفرض للاخت في مسائل المعادة
فانما يفرض لها فيها ثلث الجميع وثلث ما
بعد مقاسمة الجود فليس بمبتدأ وتأتي مسائل المعادة
وان لم يكن في المسئلة زوج بل كانت اما وجود واخنت فقط
فلام ثلث المال وما بقي منه فيجب جد واخنت على ثلاثة
وثلثها سهران للجود وسهم للاخت فاصلها من ثلاثة
ونصيب الجود والاخنت يباينها وتخرج من تسعة
بضرب الثلاثة عدور وسد الجود والاخنت في اصل المسئلة
ثلاثة وتسمى هذه المسئلة الحد فالحظ في احوال الصابة فيها
كانت الاقوال خذوها وفيها سبعة اقوال احوها ما ذكر
وهو قول زيد بن ثابت والثاني قول الصوفي وموافقيه
لام الثلث والباقي للجود والثالث قول علي للاخت النصف
ولام الثلث وللجود السوسس والرابع قول عمر للاخت النصف
ولام ثلث الباقي وللجود ثلثاه والثامن قول ابن مسعود
للاخت النصف والباقي بيت الام والجود بنصفين فالمسئلة
من اربعة وهي احدي مربعة واربعة مسعود والسابع قول
عثمان للام الثلث وللجود الثلث وتسمى المسئلة لان فيها
سبعة اقوال وامسوسه لوجوع الاقوال الستة كما تقدم
والخمس لاختلاف خمسة من الصابة فيها والاربعة لما
تقدم انها احدي مربعة ابن مسعود والثلثة لثمن عثمان
لها من ثلاثة والعشرانية لذلك والشعبية والحاجية لان
(الحاج) امتنع بها الشعبي فاصاب ففعائه وولد الاب
ففقد تولد الابوين في مقاسمة الجود اذا انفردوا واستوا
درجتهم بالنسبة الي اي الميت فاذا اجتمعوا اي ولولا ابوين
وولد الاب مع الجود عادل ولولا ابوين الجود يولد الاب
اي راجحه به وتسمى المعادة ان احتاج ولولا ابوين اليها
لان الجود ولد فاد اجبه اخوان وارثان جاز ان يجبه اخ وارث
واخ غير وارث كالام ولان ولد الاب يحبونه نقصانا اذا
انفردوا فلكذلك مع غيرهم كالام بخلاف ولولا ام فان
الجود يحبهم فمما مان عن جود واخ لا يوجب واخ لا فللم
منه الثلث ثم اخذ الاخ لا يوجب فسمه اي ماسمي لاجبه
لانه اقوي تعميما منه فلابيت معه شيئا كما لو انفردا
عن الجود فان استغني عن المعادة كجود واخوت لا يوجب
واخ فاكتر لا بل فلا مفادة لانه لا فائدة فيها وتأخذ
اني اي اخت لا يوجب مع جود وولد الاب فاكتر ذكر او
انثي تمام فرضها اي الى النصف لانه لا يمكن ان تزد
عليه مع عصبة وياخذ الجود الا حظ له على ما تقدم والبقية
بعد ما يخذ لانه يولد الاب واحدا كان او اكثر ولا يتفق
هذا اي بقايتي لولا الاب بعد الجود والاخت لا يوجب في
مسئلة فيها فرض غير السوسس لانه لا فرض في مسائل
المعادة الا السوسس او الربع او النصف ومع الربع متى
كانت المقاسمة احظ له بقي للاخوة

545

وعلي الثاني لأمه
الثالث والباقي للجدّة
لأنها عصبية

فصل

[illegible]

20

اخيه و

32:

ولله

1. 100

عقد من ثلاثة في اثنين تمنع من ستة لولد الام ثلاثة وللمجدات ثلاثة لكل واحدة سهم وام
واحد لام او احد لام من ثلاثة للام الثلث اثنان من ستة ولولدها السوس واحد فيقسم
المال بينهما اثلاثا وكذا ام ولولدها وام وبنت او بنت اب من اربعة للام السوس واحد
وللبنت او بنت الابن النصف ثلاثة فيقسم المال بينهما ارباعا للام ربعه وللبنات او بنات
الاب ثلاثة ارباعه **ولم وبنتان او بنتان** او بنتان لغير ام من خمسة للام السوس
وللاخوات الثلثان اربعة فالمال بينهما على خمسة للام خمسة وللأخوات اربعة اقسام
ولا تزود مسائل الورد عليها اية الخمسة لانها لو زادت سدا على كل المال فلا زود وان
كان من يرد عليه مع زوج او زوجة فان كان من يرد عليه شخصا واحدا اخذ الفاضل بعد
فرض الزوجية وصحت من مسألة الزوجية وان كان اثنين فالترافق يقسم ما بقي بعد فرض
اي احد الزوجين على مسألة الورد كوصية مع ارث فيبدا باعطاء احد الزوجين فرضه ويباقي
لمن يرد عليه فان انقسم بلا كسر كزوجة وام واخوات لام لم يخرج لصوب وصحتها يخرج
فرض الزوجية وللزوج ربع واحد من اربعة والباقي بين الام ولولدها اثلاثان مسألة
الورد من ثلاثة كما تقدم والباقي ثلاثة وكذا زوجة وام ولولدها ولا يقسم الباقي بعد فرض احد
الزوجين على مسألة الورد **من يرد في مسألة الزوج** او الزوجة لعدم الموافقة
اذ الباقي بعد فرض الزوجية اما واحد من اثنين ان كان الفرض نصف والواحد يباين
كل عدد واما ثلاثة ان كان ربعا وهي تباين الاثنين والاربع والخمسة واما سبعة ان
كان ثلثا وهي مباينة لاصول الورد الاربع فان احتاجت مسألة الورد لتخرج وصحتها فيمكن
ان تكون الموافقة بين ما صحت منه وما بقي فلا تعارض بين ما يشرحه ان الباقي بعد
فرض الزوجية لا يكون الا مباينا لمسألة الورد وبين ما في الاقتاع فما بلغ حاصل الفرض **تقتل**
اليه ويخص في خمسة اصول اربعة **كزوج ورجل** مع جدة وام مسألة الزوج من اثنين له واحد
وبيني واحد على اثنين مسألة الورد **فخصوب مسألة الورد وهي اثنان في مسألة الزوج**
وهي اثنان فتعني من اربعة ومنه سني من مسألة الزوجية ياخذة من زوجة باقي مسألة الورد
ومن له سني من مسألة الورد ياخذة من زوجة باقي الفاضل بعد فرض الزوجية وللزوج اثنان
وللمجدة سهم وللأخ لام سهم وان كان مكان زوج **زوجة مع جدة وام** مسألة الزوجية
من اربعة والباقي منها بعد فرض الزوجية ثلاثة على مسألة الورد اثنان تباينها **فخصوب**
مسألة الورد وهي اثنان في مسألة الورد اي الزوجة وهي اربعة تكون ثمانية للزوج والزوج
اثنان وللمجدة ثلاثة وللأخ لام كذلك ولا يكون الكسر في هذه الاصل الاعلى المحررات وان
كان مكان الجدة مع زوجة وام **احد لا يوجب** مسألة الورد من اربعة والباقي ثلاثة
تباينها فان زوج مسألة الورد اربعة في مسألة الزوجية اربعة تكون خمسة عشر للزوج
الزوج اربعة وللأخت لا يوجب تسعة وللأخ لام ثلاثة وان كان مع الزوج **بنت وبنت**
ابن مسألة الزوجية من ثمانية والفاضل منها سبعة تباين مسألة الورد وهي اربعة
يكون الحاصل اثنين وثلاثين للزوج اربعة وللبنات اربعة وللبنات اربعة وللبنات اربعة
وللبنت الابن سبعة وان كان معهن اي الزوجة والبنت وبنت الابن جدة مسألة
الزوجية من خمسة تنص على مسألة الزوجية **تخرج من** **تخرج** للزوج اربعة
خمسة وللبنات احد وعشرون وللبنت الابن سبعة وللمجدة سبعة **وتخرج** المسألة

اربعين

مع

مع كسري انفسا سرام فريق او اكثر عليه كما ياتي في اباب بعده ولك في عمل مسائل الورد مع
احد الزوجين طريق اخر وفي طريق ما فوق الكسر وقد اشار اليها بقوله وان اثنين **فخرج**
مسألة الورد وحدها ابتداء **زد عليها الفرض الزوجية للنصف** مثالا اي مثل مسألة الورد لانا
بقية مال ذهب نصفه في زوج وجدة وام مسألة الورد من اثنين فتزيد عليها اثنين
للزوج نصيب اربعة ومنها تخرج وزد للزوج ثلثا لانا بقية مال ذهب نصفه في زوجة وام وزد
لام مسألة الورد من ثلاثة فتزيد عليها للزوج واحد نصيب اربعة ومنها تخرج وزد للزوج
سبعة لانا بقية مال ذهب نصفه في زوجة وبنت وبنت اب مسألة الورد من خمسة
فتزيد عليها للزوج خمسة اسباع **وانسدا الخمسة وخمسة اسباع** من مخرج كسر ليزول
فتخرج بها في مخرج السبع يحصل اربعون ومنها تخرج **باب** **تخرج** المسائل
اي تحصيل اقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث محبا بلا كسر ويتوافق على امرين معرفة
اصل المسألة وقد تقدم ومعرفة جز السهم وقد اخذ فيها يعلم به فقال اذا انكسر سهم
فريق فقط عليه فلم ينقسم قسمة صحيحة **فخرج عدد** اي الفرق ان بابت سهامه
كزوج وخمسة اقسام اصل المسألة من اثنين للزوج واحد يبق للام اقسام واحد يباين
الخمس عدد هم فاصد الباقي اثنين تمنع من عشرة والفرق جماعة اشتد كوا في فرض او ما
ابن الفرق **واو** **فخرج** اي عدد الفرق لها اي لسهامه ان وانفقا بنصف كام
وسنة اقسام اصل المسألة من ثلاثة للام واحد وللأخ اقسام الباقي اثنان على ستة لا تنقسم
وتوافق بالنصف فرد الستة لنصفها ثلاثة وازد الباقي اصل المسألة تمنع من تسعة
او يثل كزوج وستة اقسام الباقي للام اقسام ثلاثة على ستة تقو فقرا بالثلث فاصد **الثلثة**
في سعة تمنع من احد وعشرين للزوج سبعة ولكن احدى اربعة **وبصير لواحدهم** او خوهما كل من
اي الذي وقع الانكسار عليهم مثل ما كان **لجماعتهم** عند التباين كما في المثال الاول والاخير
او بصير لواحدهم **وفقه** اي وفق ما كان لجماعتهم عند التوافق كما في المثال الثاني واذا انكسر
سهم على فريقين فاختار ثلاثة فوق اواربعة عليهم ولا يتجاوزها في الفرق فيكثر **تخرجت** وعولها اب
اولا يبين كل فريق وسهامه واثبت المباين بحاله ووفق الموافق ثم انظر **تخرجت** عالت كزوج وثلاث
المثبتات بالنسب الاربع وحصل اقل عدد ينقسم عليها فان تماثلت كزوج وثلاثة اخوة
لام وثلاثة اقسام **من يرد احد المتماثلين** في المسألة فتعني هنا ثلاثة في اثنين عشر
ستة وثلاثين للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللأخ لام اربعة في ثلاثة باين عشر
لكل واحد اربعة وللأخ اقسام خمسة في ثلاثة خمسة عشر لكل خمسة **او من يرد اكثر**
العدد من المتماثلين ان تناسب العدد ان بان كان الاقل من اربعة **والاكثر كنصفه**
وجوه كثلث او نصف ثمه ويقال لهم المتداخلان وجز الشئ كسره الذي اذا سلط
عليه افتاه فهو نصف من الكسر في ثلاثة اخوة لام وتسعة اقسام نصيب كل من الفرق يقين
بباين لعدد هو عدد اقسام متساويات فان زوج التسعة في ثلاثة تمنع من سبعة وعشرين
للأخوة لام تسعة لكل واحد ثلاثة وللأخ اقسام ثمانية عشر لكل اثنان وكذا ان كان الانكسار
على ثلاثة فرق او اربعة وتداخلت فتكتفي باكثرها من جز السهم وتقسمه في المسألة **بجواب**
ان عالت فما بلغ منه تخرج او من يرد بعض المتماثلين في بعضه اي اخذ ان تباينت
الاعداد والحاصل في اصل المسألة كجودتين وخمس نبات وثلاثة اقسام اصل المسألة ستة

اثنين في اربعة
تخرج من ثمانية
او خوهما كل من
او عشر او ثلث ثمن
او جز من احد عشر
في المسألة يتعلق
تخرجت وعولها اب
عالت كزوج وثلاث
اخوات لا يوجب اولاً
لهم اربعة على ثلاثة
تباينها فاصد

للموتين السدس واحد لا ينقسم عليهما وبيانها والبيانان اربعة تباينها والبيانان
 واحد يباينها والا اعداد الثلاثة ايضا متباينة فاصوب اثنتان في خمسة والحاصل في ثلاثة
 تبلغ ثلاثين فهي جزء السهم فاصوبه في الستة اصل المسئلة تصح من مائة وثمانين وانفسها
 لكل جرة خمسة عشر وكل بنت اربعة وعشرون ولكل عم عشرة **او صوبت وقف احد**
المتوافقين من الاعداد في حامل الاحد والحاصل في وقف الاحزان وافق **طريقة ستة**
وعشرون بان مات مثلا عن اربع زوجات وثمانية واربعين احنا لغيرهم وعشرة اعمام فاصل
 المسئلة من اثني عشر ربحها للزوجات ثلاثة بيابنهن وثلاثها للاخوان يوفقهن بالثمن
 فترد هذه الستة ويبقى للاعمام سهم يباينهم والمثبتات الثلاث متوافقة **وتقف ابيها شيف**
ويسمى ما تقفه منها **الموقوف المطلق** ثم تنظر بينه وبين باقي الاعداد فتسقط المماثل
 والواحد فيه ويبقى المماثل ووفق المماثل ثم تنظر بين المماثلين فان تماثلت صوبت
 احدهما في الموقوف وان تماثلت صوبت اكبرهما فيه وان توافقا صوبت وقف احدهما في الآخر
 والحاصل في الموقوف وان تماثلت صوبت احدهما في الآخر ثم الحاصل في الموقوف في المثال
 ان وقفت العشرة ونظرت بينها وبين الستة وردت الستة الي ثلاثة ثم بينها وبين
 الاربعة فترد ما لا تثبت ثم تقرب الثلاثة في الاثنين لتباينهما والحاصل وهو ستة في
 عشرة من غير نظر لموافقة تبلغ ستين فهي جزء السهم تقسمها في اصل المسئلة وهذه
 طريقة البصريين وما طرق الخوفيين فتتظربين مثبتتين منها وتدخل اقل عدد
 ينقسم عليهما كما تقدم مما بلغ وافقت بينه وبين ثالث وصوبت وقف احدهما في الآخر
 وهو المراد قوله **ثم وقفهما فيما بقي** ثم تنظر بين الحاصل وبين الرابع وهكذا حتى تستقر
 وهي اسهل من الاولى **وان كان احدهما اب** الاعداد الثلاثة **يوافق الاخرين منها وهما**
اي الاحزان متباينان كسبعة واربعة وتسعة فتقف الستة فقط اي دون الاربعة **والشعبة**
ويسمى عدد الستة **الموقوف المقيد** لا يكون وقفت الشعبة وردت الستة الي اثنين
 لو خلا في الاربعة ولكن لا يختلف العمل من حيث الشعبة **واجزا كصوب احد المتباينين**
في كل الاخر اي الاربعة في التسعة ففي اربع زوجات وتسع اخوات لغيرهم وستة اعمام
 المسئلة من اثني عشر ونصيب كل من الغرف الثلاثة يباينه والاعداد الثلاثة تختلف
 فحاصل اقل عدد ينقسم عليهما **فما بلغ** وهو ستة وثلاثون في المثال الاخير وكذا ما تقدم
 فيها قبله **يسمى جزء السهم** اي حظ الواحد من سهم المسئلة مما صحت منه بمعنى انك اذا
 قسمت سهم المسئلة عليها خرج لكل سهم منها ذلك العدد لانه متى قسم الحاصل على احد المضروبين
 خرج المضروب الاخر **يصوب جزء السهم المذكور في المسئلة** وعلمها ان عالت **فما بلغ**
 بالمضروب **فمنه** تصح المسئلة وتقدمت امثله فاذا قسمت اي اردت قسمة سهم المسئلة
 على الورثة **فمن له شيء** من اصل المسئلة فهو مضروب في عدد جزء السهم فما بلغ اي جعل
 بالمضروب فهو للواحد ان لم يكن في جزء غيره او يقسم على الجماعة من ذلك الجوزان كما سطر
 اكثر من واحد ومتي تباين اعداد الروس والسهم بان يابن كل فرد سهمه وتباينت
 اعداد الغرف ايضا **جارى زوجات وثلاث جدات وخمس اخوات** لام ومع سبعة اعمام
 المسئلة من اثني عشر وللزوجات اربع ثلاثة يباينها وللجدات من ذلك السدس
 اثنتان في ثلاثة تباينها وللأخوات لام اثلاث اربعة في خمسة تباينها فاصوب ثلاثة في اربعة
 باثني عشر والحاصل في خمسة وستين فهي جزء السهم فاصوب الباقي اثني عشر تصح من سهمها اية
 وعشرين

وعشرين ولا يتصني عاقوا عونا مسئلة الامتحان وهي زوجات وخمس جدات وسبع
 بنات وتسع اخوات لا يوفين اولاب لانا لا تورث اكثر من ثلاث جدات ونص من عاقا يليلين
 بها من ثلاثين الفا ومائتين واربعين وجزو سهمها الف ومائتان وستون فيصوب في اصلها
 اربعة وعشرين يحمل ما ذكر تحت الطلبة بها بعضهم يقال خلف اربع اصناف وليس صنف
 منهم يبلغ عده عشرة ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الفا باب **المتباينات**
 جمع ما سخر من النسخ يعني الازالة او التفسير او الابطال او النقل واصطلاحا ان **موت وثمة ميت**
 او بعضهم قبل قسم تركته سميت بذلك لوزال حق الاول ورفعه اولان المال تناسخت **الايدى**
ولها ثلاث صور بالاستقلال او بها ان يكون ورثة الميت الثاني **بثبوتها الميت الاول**
 كعصبة من اخوة واعمام ونحوهما **لها ابي للميت الاول والثاني فتقسم التركة بين من بقي من**
الورثة ولا يلتفت الى الاول كما لو مات شخص عن اربعة بنين واربع بنات ثم مات منهم
 واحد بعد اخذ حقي بقي ابن وبنت فاقسم المال بينهما اثلاثا ولا يحتاج لعمل ويسمى الاختصار
 قبل العمل وكذا لو كان الورثة ذوي فرض كان بموتهم اخوات ثم بموت بعضهم
 لم يبق في فرضه بالفرض والرد الصورة **الثانية ان لا تورث ورثته كل ميت غير كاخوة**
مات ابوهم عنهم ثم ماتوا وخلف كل منهم بنين فاجعل مسابيلهم كعد دانكست عليه **سهمها**
وصحها ذكر في الباب قبله فمن مات عن اربعة بنين ثم مات احدهم عن ابنه والاخر عن
 ابنته والثالث عن ثلاثة بنين والرابع عن اربعة بنين فكل واحد غير الاول لا تورث منه
 اخوته شيئا ومسئلة كل منهم على عدد بنيه فالاولي من واحد والثانية من اثنين والثالثة
 من ثلاثة والرابعة من اربعة فحاصل اقل عدد ينقسم عليهما فترد اثني عشر فاصوبه في مسئلة
 الاول اربعة تصح من ثمانية واربعين واصوب لكل واحد منهم واحد في اثني عشر باثني عشر
 واعطها لوارثه فلاب الاول اثنا عشر ولكل واحد من ابني الثاني ستة ولكل واحد من بني
 الثالث اربعة ولكل واحد من بني الرابع ثلاثة الصورة **الثالثة ما عداها** اي الصورتين
 السابقتين بان كان بعضهم يورث بعضا ولا يورث الثاني كالاول **فتصح المسئلة الاولى**
للميت الاول كانه لم يمت احد من ورثته واعرف سهم الثاني واعمل له مسئلة اخرى
 وصحها **او قسم سهم الميت الثاني** من الاولى على مسئلته اي الثاني اي اعوضه عليها فاما
 ان ينقسم وامان يوافق وامان يباين فان انقسم سهمه على مسئلته صح ان المسئلان
 من العدم الذي صحت منه الاولى وذلك كرجل خلف زوجة وبنين واخا لغيرهم
 ثم ماتت البنت عن زوج وبنين وعمرها فالاولي من ثمانية فله زوجة وبنين واخا لغيرهم
 اربعة وبلاخ ثلاثة ومسئلته اي البنت من اربعة يخرج الزوج للزوج سهم ولبناتها
 سهمان وللمباين سهم والاربعة سهم ام الميتة منقسمة على مسئلته **فصحنا اي المسئلان**
من ثمانية لزوج الاول سهم ولزوج الثانية سهم ولبناتها سهمان وبلاخ من المسلتين
 اربعة ثلاثة من الاولى وواحد من الثانية **ولا ينقسم سهم الثاني من الاولى على مسئلته فان**
وافقت سهامه مسئلته بخواتم او بصف بوشن **صوبت وقف مسئلته اي الثاني**
في جميع المسئلة الاولى يخرج بلا كسر فما حصل يسمى الجامعة ثم كل من له شيء من
 المسئلة الاولى فهو مضروب في وقف الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية
 فهو مضروب في وقف سهام الميت الثاني مثل ان تكون الزوجة اما للبنت المبنية
 في المثال المذكور فتصير مسئلته من اثني عشر لانا يخرج النصف والربع والسدس
 توافق مسئلته سهامها من الاولى وهي اربعة بالربع فتصوب ربعها اي الاثني عشر

ایک

29

فلا يخبران

ہفت

من نصيبه ويتبين ذلك بخروجه حيا ام لا ثبت له الملك حتى ينفصل حيا كما يدل عليه
نصه في كاف ما من حمل منه يوارثا وباق فيه خلا في بيت الامحاب من مات عن
حمل يورثه وورثته غيره ورثا بوقف الامر الى وضعه فهو ولي مولا جاني الخلاف
ولتكون القسمة مرة واحدة ولا فطلب بقية ورثته القسمة لم يجز وايا المبر
ووقف له ابي الحمل الاكثر من اثنى عشر ذكورا او اثني عشر انا ذكورا فلا يوقف له شيء ودفع
معتادة فلا يجزى قسم نصيبه كالبواحد وما زاد عليه ما زاد فلا يوقف له شيء ودفع
لكن لا يجزى الحمل اربعة ودفع لمن يجزى الحمل اربعة ودفع لمن يوقف الحمل نصيب ذكورا
ما من عن زوجة وارث وحمل دفع لزوجته الثلث ووقف للحمل نصيب ذكورا
لانه اكثر من نصيب بنتين فتصح المسئلة من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة وعشرين
للانثى سبعة وتوقف اربعة عشر للزوج ثم لا يجزى الحمل وان مات عن زوجة حامل
منه وابوين فالأكثر هنا اثنى عشر فتقول المسئلة الى سبعة وعشرين وتعطي
الزوجة منها ثلاثة وكل من الابوين اربعة ويوقف للحمل ستة عشر حتى يفر
امره وان خلف زوجة حاملا منه فقط لم يدفع اليها سوى الثلث لانه لا يثبت
ولا يدفع لمن سبقه الحمل شيء من التركة كمن مات عن زوجة حامل منه وعقب
احوة او اخوات فلا يعطون شيئا لاحتمال كون الحمل ذكورا وهو يسقط الاخوة والا
فاذا ولد الحمل اخذ نصيبه من الموقوف ورد ما بقي لمستحقه وان اعوز شيئا
بان ولدت اكثر من ذكورا والموقوف اربعة عشر رجوع من هو في يده ومن زادت
الفروض على الثلث فارت الاثني عشر وان نقصت فميراثه الذكورا اكثر وان
استوفت كابوين وحمل استوفى ميراث الذكورا والاثني عشر وربما لا يرث الحمل
الا اذا كان شيء كزوج وارت كابوين وامراة اب حامل يوقف له سهم من
سبعة وربما لا يرث الا اذا كان ذكورا كبنات وعم وامراة اخ لغيره حامل يوقف
له ما فضل عن فرض البنات ويورث عنه ما ملكه بارت او وصية ان استهل
صار خافا لحد بيت ابي مريوق مرفوعا اذا استهل المولود صار خاورا ورواه
احمد وابوداود ولا يثبت ما حجة مرفوعا مثله ولا استمالا رفع الصوت فقارخا
حال موكره او عطش بفتح الطاء في الماشي وضها او كسرهما في المضاجع او تنفس
او ارتفع او وجد منه ما يدل على حياة خركة طويلة وخوها كسعال بدالة
هذه الاشياء على الحياة المستقرة فيثبت له حكم الحي كالمستهل بخلاف خركة سيرة
كاختلاج قال الموفق ولو علم معها حياة لانه لا يعلم استقرارها لاحتمال كونها
خركة المذبح وان ظهر بغيره ابي الجنين فاستهل ابي صوت ثم انفصل
بالتذكورة والاثني عشر فكانا من غير ولد الام واستهل احدهما دون الاخر
واشكل المستهل منها لمجمل عينة اخرج ابي عبيد بقعة كالموطلق
احدى سارية ونسبها ولو مات خافر يوارثه حمل منه لم يورثه كمنابا
قيل ووقفه ويورثه ثم ذكورا من غير ولد له بعد القسمة وكذا
يومان كان من حمل من غيره كان خلفا كما في قوله حاملا من غيره ابيه
فتمسك

فكرت ان ياتي في ميراثه

الحمل ويورثه

بان كان ذكورا وشيئا او كان احداهما حتى

نصف عليه قال في المحرر وقيل يورثه وهو اظهر قاله في الفروع وفي المنتخب بحكم باسلامه بعد وضعه

فتم الام وابو الحمل قبل وضعه ابي الحمل فلا يرث اخاه لانه الطاهر لما تقدم ويرث
صغيره حكم باسلامه بموت احد ابويه يوارثا منه ابي من الذي حكم باسلامه بهوته
لان المنع من الارث المترتب على اختلاف الويت مسبق بحصول الارث مع الحكم باسلام
عقب الموت ومن خلف ابا مولا ووجهه بغير ابيه وخلف ورثة لا تحب ولوها ابي ولو
الام بان لم يخلف ولدا ولا ولدا ولا ابنا ولا جد ام حتى تستبطل ابا مولا من حين
موت ولدها فيورث منها حملها اولا وكذا احوة تحت عبوديتها وله اخ فمات اخوه المحرق فيمنع
اخوه من ولي زوجته حتى يتبين اهي حامل ام لا يرث الحمل من عمة فان وطيت من وجب
استبراءها لذلك ولم تستبرأ فانت به ابي الولد بعد نصف سنة من وطئ لم يورثه ابي الميت
لا احتمال عدوثة بعد موته وان انت به لوون نصف سنة من موته ورثته وكذا ان كف
عن وطئها وانت به لاربع سنين فاقل لان الظاهر انما كانت حاملا به حال الموت والمراة
القابلة ان الذكورا لم يرث ولم ارث والا ليرث ذكورا ورثا هي امه حامل من زوج
فان كان حملها انثى فاكثرت تبين عتقها من قبل موت الزوج والذو الحمل فيرثان منه
ومن كانت حاملا من ابنت عمها ومات ثم حملت مات عموها عن بنتين وعنها في القابلة
ان ولدت ذكورا ورثا لاني ومن خلفت زوجا وامراة واحدة لام وامراة اب حامله
فهي ابي امراة الاب القابلة ان الداني ورثت لانها ذات فرض مع الورثة المذكورة
فيقال لها لان كان الحمل ذكورا لانه عصبة فيسقط الاستبراء والعروض التركة وكذا
لو كانت الام في المثال هي الحامل بناء على المذهب ان العصبة الشقيق يسقط في
المستركة باب ميراث المفقود من فقوت الشيء فقوتها وقوتها
بفسر الغاوض منها والفقدان نطلب الشيء فلا يجره والمراد هنا من لا تعلم له حياة ولا
موت لا يقطع خبره وله حالان احدهما ان يقطع خبره لفيمه ظاهرا بالسلامة
اي بقا حياته كاسر وتجارة وسباحة انتظريه تنمه شعيب ستمفق ولان
القابلة ان لا يثبت اكثر من هذا وعنه ينتظريه حتى يتبين موته او تمضي عليه
مدة لا يثبت في مثلها وذلك مردود الى اجتهاد الاطام الحاكم وهو قول الشافعي
ومحمد بن الحسن وهو المشهور عن مالك والي حنيفة والي يوسف لان الاصل حياته
فعل الاول ان فقد ابن تسعين سنة اجتهد الحاكم في تقدير مدة انتظاره
الثاني من انقطع خبره لفيمه ظاهرا بهلاط وقد ذكره بقوله وان كان الظاهر من
فقده الهلاك كالذي فقد من بين اهله او في معارة مفقطة قال في المبدع مفقطة
بفتح الهم واللام ويجوز خسرها كالحاكم بالانكسارات ويجوز ضم الهم مع تسو الالام
سم فاعلم من اهله كمن في مهلكة بفتح الهم واللام ولا يجوز ان يكثر فيها الهلاك
حروب الجار او كالذي فقد من بين اهله او في المصعب حال الحرب او كالذي عرفت
سفينته وعرق قوم وجاقوم انتظريه تنمة اربع سنين من فقد ثم يقسم ماله
لنأمة يتخرون فيها نود المسافرين والنجار فانقطع خبره عن اهله مع غيبته على
هذا الوجه يغلب ظن الهلاك اذ لو كان باقيا لم ينقطع خبره ابي هذه الغاية والاتفاق
لصحة على اعتداد امراته بعد تزوجها هذه المدة وحملها لارواح بعد ذلك ويرث

وقال في الرعاية ويحتمل ان يورث حيث ثبت النسب

نسبة

٢
 أصوب أحداهما في الأخرى للتبائيت تكن عشرون ثم في اثنين تبلغ أربعين للبتن سهم
 في خمسة وسهم في أربعة يجعل لها تسعة وللذكر سهمان في خمسة وسهمان في أربعة
 يجتمع له ثمانية عشر ولخنثي سهمان في أربعة وسهم في خمسة تكن ثلاثة عشر **وان شئت**
نصف ميراثيه أي ميراثي كل وارث من مولي الذكورة والاثوثة إن ورث بهما من غير
 صوب أي جملة التركة ثم **نصف الصور التي تجتمع معك من مخرج** بجمعها أي الكسور
 تحت منه أي المخرج الكامع لها **المسئلة** في زوج وام وولد حتى يزوج من مسألة الذكورة
 الربع ومن مسألة الاثوثة الربع وجميعها أنصف فأعطه نصفهما وهو الربع وللام من
 من مسألة الذكورة السدس وما الاثوثة ثمن ونصف ثمن وجميع ذلك ثلث وسدس
 ثمن فأعطها نصفه وهو سدس ونصف سدس ثمن وخنثي من الذكورة ثلث وربع
 وما الاثوثة نصف ونصف ثمن وجميعها مال وثلث وسدس ونصف ثمن فأعطه
 نصف ذلك وهو نصف وثلث ثمن وربع ثمن فإذا جمعت هذه الكسور من خارجها
 وجدتها مخرج من ستة وتسعين للزوج ربعها أربعة وعشرون وللام سدسها ستة
 عشر ونصف سدس ثمن واحد فيجتمع لها تسعة عشر وخنثي نصفها ثمانية واربعون
 وثلث ثمنها أربعة وربع ثمنها ثلاثة وجميع ذلك خمسة وخمسون **وان كانا خنثيين**
او أكثر من ثلثهم جدد احوالهم فخنثيين أربعة احوال وثلثا ثمانية وللام أربعة ستة
 وهكذا كلما زاد واحد انضاع عدد احوالهم فمما بلغ من صوب المسائل بجمعها في بعض
 على التبايت والاف في الوفاق وتسقط المتماثل والواحد في أكثر منه **نصوه في عدد احوالهم**
 وتجمع ما حصل لهم في الاحوال كلها مما صححت منه قبل النصوب في عدد الاحوال هذا
 ان كانوا من جهة واحدة كاتب وولدين خنثيين فلم يجر أربعة احوال حال ذكوريته
 والمسئلة من ثلاثة وحال انثوية وهي من أربعة وحالان ذكوران وانثي وهما من خمسة
 خمسة فالسبايل ثلاثة واربعة وخمسة وخمسة أصوب ثلاثة في أربعة تبائي عشر
 والحايل في خمسة بستين واصف المسئلة الاخرى للمتماثل ثم أصوب الستين في
 عدد الاحوال الأربعة تبلغ مائتين واربعين ومما خرج للابنة من الذكورية ثلث
 الستين عشرون ومن الاثوثة نصفها ثلاثون ومن مسألة ذكوريته وانثي ثمانية
 أربعة وعشرون وكذلك من الأخرى يجتمع له ثمانية وتسعون ولكل من الخنثيين
 ما الذكوري ثلث الستين عشرون ومن الاثوثة ربعها خمسة عشر ومن مولي ذكوريته
 وانثي ذكوريته وانثي ستة وثلاثون وجميع ذلك احوال وسبعون والامتحان بجمع الاضبا
 وان كانوا في الخنثائي من جهات جمعت ما لكل واحد منهم في الاحوال كلها وفسمت
 على عدد جهات أي الاحوال فما خرج بالقسمة فهو نصيبه كولد خنثي وولد اخ خنثي
 وم فان كان الخنثيان ذكوريين فالمال للاب وان كانا انثيين فللبنت النصف وللم
 الباقي وان كان الولد ذكورا وولد اخ انثي فالمال للولد وان كان ولد اخ ذكورا والولد
 انثي فللولد النصف والباقي للولد اخ فالسبايل من واحد واثنين وواحد واثنين فأنصف
 باثنين وامر بهما في أربعة جدد الاحوال يتبع من ثمانية للولد المال في حاليين والنصف
 في حاليين فاقسم أربعة وعشرين على أربعة يخرج له ستة ولولا الاخ لكان النصف أربعة في
 حال فاقسمها على أربعة يخرج له واحد وللم كذلك ولو جعت ما حصل لهم في الاحوال

المنكوحات ما لم تنزلج المطلقات او يتقدم فلو كان اي المطلقات واحدة وتزوج
 اربعاً سواها وارت الحنف منه **في السبق** لان المبانة للفرار وارثة بالزوجية فكانت سوية
 من سواها **باب الاقارن** **مشاركتي** في الميراث اي بيان العمل اذا اقر
 الورثة واما اقرار الجميع فلا يحتاج لعمل سوى ما تقدم اذا اقر كل الورثة وهم الموقوفون
 مكلفون لان اقرار غير المكلف لا يقول عليه ولو انهم اي المكلفين منهم الارث بنت لارثها
 وردا وكانوا ليسوا هلا للشهادة بوارث مشاركتي كمن اقر في الميراث كاتب للميت
 بغير ايت اخذ او بغير عارث مسقط له خاخ للميت اقربا بن للميت وبه كان الابن الموقوف
 من امته اي الميت نصا فصدق مقرب مكلف مقرر او كان المقرب صغيرا او مجنونا
 ولو لم يصدق ثبت شبهه ان كان سب المقرب مبرهنا او لم يكن كونه من الميت ولم يأنزع
 الموقوف في سب المقرب فان تزوج فيه فليس اياها الحاقه باحد من اولي من الاخر **ولو تزوج**
منكر لا يورث من الميت لمانع قام به من عورث او قتل ويثبت ايضا ارثه من الميت
 ان لم يقع به المقرب مانع من عورث لان الوارث يقوم مقام الميت في ميراثه والديون التي
 له وعليه ودعاويه ومبنا ته والابان التي له وعليه وله فكذا في السب ويقتبر اقرار زوج
 وموالي ان ورثا كما لو مات عن بنت وزوج ومولي فاقترت البنت باخ لها فيعتبر اقرار
 الزوج والمولي به لبيثت شبهه لانها من جملة الورثة وان لم يكن اي يوجد من ورثة
 ميت الارزوجة او زوج فاقترت للميت من عيبه فصدقته امام او نائب امام ثبت شبه
 لان ما فضل عن الزوج او الزوجة لميت المال وهو المولي لامره فقام مقام الوارث معه
 لو كان وان اقر به اي الوارث المشارك او المستقل المقرب بعض الورثة وانكره الباقي
 فتشهد عدلان مطلق اي الورثة او شهد عدلان من غيرهم انه اي المقرب ولد للميت او
 شهد ان الميت اقرب به او شهد ان المقرب ولوع اقرب منه اي الميت ثبت شبهه وار
 لشهادة العدلين به ولا ثمة فيهم اشبه سائر الحقوق فلا يشهد به عدلان مع اقرار
 بعض الورثة به ثبت شبهه اي المقرب من مقرر وارث فقط اي دون الميت وقب
 الورثة لان السب حق اقرب الوارث على نفسه فله كسائر الحقوق فلو كان المقرب
 اخا للمقرب مات المقرب عنه وحده او مات المقرب عنه وعن بني عم ورثة المقرب لان بني
 الم محجوبون بالاخ وان مات المقرب عنه اي المقرب وعن اخ له منكر فارتبه اي المقرب بينهما
 اي المنكر والمقرب بالسوية لا استوارهما في القرب ويثبت شبهه اي المقرب تبعاً ما ولا
 مقرر منكر لولوله اي للمقرب فتثبت العمومة لانها لازم بثبوت اخوة ابيه وان مقرر
 بعض الورثة وكان صغيرا او مجنونا حال اقرار مكلف رشيد اذ يبلغ وعقل على اقراره
 المكلف قبل ثبت شبهه لا اتفاق جميع الورثة عليه اذا وارث من غير مكلف قبل تكليفه
 ولم يبق غير مقرر مكلف ثبت سب مقرب لان المقرب صار جميع الورثة وكذا لو كان الوارث
 ابني فاقترت احدى بوارث وانكر الاخر مات المنكر فوارثه المقرب ثبت سب المقرب لان
 المقرب صار جميع الورثة اسبه ما لو اقر به ابتداء بعد موت اخيه فلو مات المقرب وله وارث
 غير المقرب اعتبر تصديقه للمقرب حتى يورث منه لان المقرب اياها يعتبر اقراره على نفسه والا
 يصدق وارث فلا يورث منه ومثلي لم يثبت شبهه اي المقرب من ميت بان اقر به بعض
 الورثة ولم يتهد بنسبه عدلان اخذ المقرب به الفاضل بيد المقرب عن نصيبه على مقتضى
 ان فصل بيده شي عن نصيبه واخذ ما في يده كله ان سقط المقرب اياها المقرب لا اقراره

انه له فله دقعه اليه فاذا اقر احد ابنيه اي الميت باخ لهما فله اي المقرب ثلث ما بيده
 اي المقرب لثمن اقراره انه لا يستحق اكثر من ثلث التركة وفي يده مقرر فيفضل بيده سوا
 للمقرب وان اقر احد الابنين باخت فلها حصة اي ما بيدي المقرب لانه لا يدرجي اكثر من
 حصة المال وذلك اربعة اخماس النصف الذي بيده يفضل بيده حصة فله مودفقه
 اليها وان اقر بن ابنت الميت باني له فله كل ما في يده اي المقرب لانه اقربا بها عن الارث
 ومن خلف اخامن اب واخامن ام فاقول باخ لا يورث ثبت شبهه لا اقرار الورثة كلهم به
 واخذ المقرب ما بيده في الاب فله حصة به بخلاف الاخ لام وان اقر به الاخ من الام وحده
 او اقر باخ سواه فلا شيء له اي المقرب لانه لا يفضل بيده بخلاف ما لو اقر باخوين لام
 فانه يدفع اليهما ثلث ما بيده لا اقراره بانه لا يستحق الا التسع فيسبقي بيده نصف التسع
 وهو ثلث التسع الذي بيده وطريق العمل في مسايل هذا الباب كله بغير مسلة
 الاقرار في مسلة الانكار ان تباينتا وتراخي الموافقة ان كانت فتد احدي المسلتين
 اي رفقها وتضربه في الاخرى وان تداخلتا اكتفيت بالخبري او تداخلتا اكتفيت باحداهما
 لان المقصد ان تخرج المسلتان من عدد واحد ويدفع لمقر سهمه من مسلة الاقرار ومضروبا في مسلة
 الانكار او رفقها ويدفع لمنكر سهمه من مسلة الانكار مضروبا في مسلة الاقرار او رفقها
 فجمع ما حصل للمقر والمنكر من الجامعة ويدفع لمقر بها فضل من الجامعة فلو اقر احد
 ابني باخوين فصدق اخوه في احوهما ثبت شبهه اي المتفق عليه لا اقرار جميع الورثة
 به فصاروا ثلاثة ومسلة الاقرار من اربعة والانكار من ثلاثة وهما متباينان فنضرب
 مسلة الاقرار في مسلة الانكار نحوب اثني عشر للمنكر وسهم من مسلة الانكار بغيره
 في مسلة الاقرار وذلك اربعة وللنقر سهم من مسلة الاقرار بغيره في مسلة الانكار
 ثلثة وللمتفق عليه ان صدق المقرب مثل سهمه ثلثة من اثني عشر وان انكره فله مثل
 سهم المنكر اربعة من اثني عشر ومختلف فيه ما فضل من الاثني عشر وهو سمان
 حال التصديق من الثالث وسهم حال الانكار منه ومن خلف ابنا فاقترت باخوين له بسلام
 متصل بان قال هذان اخوي او هذا اخي وهذا اخي ولم يكت بيتهما وقب ثبت نسبهما
 ولو اختلفا اي المقرب بسلام متصل لان نسبهما ثبت باقرار من طوكل الورثة قبلهما وان
 اقر باحدهما اي الاخوين بعد الاخر ثبت نسبهما ان كانا توأمين ولا يلتفت لانكار المنكر
 منهما سوا كما حدلا معا او جرد احدهما صاحبه للعلم بجذبهما فانها لا يقتزمان ولا يكونا توأمين
 لم يثبت سب الثاني اي المقرب ثانيا حتى يصدق على ذلك الاول اي المقرب او لا يصير ورثة من
 الورثة وله اي الاول مع انكاره الثاني نصف ما بيد المقرب من تركة ابيه وللثاني اي المقرب
 ثانيا ثلث ما بقي بيد المقرب لانه الفضل لصغير ورثة من الورثة ولانه يقول نحن ثلثة اولاد
 لان كذب الثاني بالاول وصدق الثاني الاول بالثاني ثبت سب الثلاثة وان اقر بعضا ورثة
 ميت بزوجته لميت فلها اي الزوجة من التركة ما فضل بيده اي المقرب حصة
 لمن مات عن ابني فاقترت احدى بزوجته للميت دفع اليها ثلث ما بيده فلو مات الابن
 المنكر للزوجة فاقترت ابنته اي المنكر بها اي الزوجة كمل ان اقر بها اي الزوجة لا عتارفه
 بظلم ابيه لها بانكاره وان اقر بها احد الابنين ومات الابن الاخر قبل اقراره قبل انكاره
 بن انا ولو انكارها ورثة هذا الابن الميت لانه لا منكر لها من ورثة زوجها وان قال مكلف

وان اقر به الاخ وصاحب الاخ
 ما بين الاخ وصاحب الاخ

لا يورث لانه لا مال له ولا ان السيد احق بها فله والكسابة في حياته فكذا بعد موته واما
المكاتب فلحديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده عن قوما المكاتب عبد ماني عليه
درهم رواه ابو درود وثاني هو ولو ملك قدر ما عليه فاكثروا **ورث مبعوض ويورث ويورث**
ويجب بقدر **رجله الحر** وهو قول علي بن مسعود وقال زيد بن ثابت لا يورث ولا يورث
وقال ابن عباس هو كالحر في جميع احكامه في توريثه والارث منه وعينه ما ولنا حديث
عبد الله بن احمد بن سنده الي ابن عباس مرفوعا قال في العبد يعتق بعهده يورث ويورث
على قدر ما اعتق منه ولانه يجب ان يثبت لكل بعهده كما لو كان الاخوة مثله
وقياسا لا خدما الي **الاخوة والسب** يحذف به الحر لورثته **وارثه** به اي يحذف به الحر لورثته
دون مالك باقية **فان نصفه حر** ومعه ام **ومع حران** لو كان الابن كامل الحرية كان
للام السدس وله الباقي وهو نصف وثلاث ولا شيء للام **فله** اي الابن مع نصف حريته نصف
ماله لو كان حرا كله **وهو ربع وسدس وللام ربع** لان الابن الحر تحجبها عن سدس
فنصفه الحر تحجبها عن نصف سدس فلها سدس ونصف سدس ومجموعهما ربع
والباقي وهو ثلث للام تعصيا وتخرج من اثني عشر للام ثلاثة وللبنين خمسة وللحم
خمسة وللم ربع **وكذا كل عصبة نصفه حر** مع ذي فرض ينقص به نصيبه فان
لم ينقص ذوفرض بعصبة كجدة **ومع حران** مع ابن **نصفه حر** اي الابن نصف
الباقي بعد اراث الجدة وهو ربع وسدس والباقي للم وللم من اثني عشر للجدة اثنتان
ولابن خمسة وللحم خمسة **ولو كان معه اي المبعوض من سيقطه المبعوض حرته**
الثامة كاخت للميت **ومع حران** مع ابن مبعوض **فله** اي الابن نصف التركة ولان
نصف ما بقي بعد ما اخذه الابن **فرضا وللم ما بقي** بعد ما تعصيا فتخرج من اربعة
للابن سهمان وللاخت سهم وللم سهم **وبن وبن وبن** وام نصفها **حر** ومعه ام **نصفها**
نصف ما بها لو كانت حرة وهو ربع لانها ثلث النصف لو كانت حرة وللام مع حريتها
ورق البنين ثلث ولها السدس مع حرة البنين فقد حجبها اي الام عن نصف ما بقي
اي البنين عن السدس فينصفها اي حرة البنين تحجبها اي الام عن نصف ما بقي
اي الام الربع لو كانت حرة **فلها نصف حريتها نصفه** اي الربع وهو ثلث والباقي
وهو نصف وثلث للاب **فرضا وتعصيا** وتخرج من ثمانية للام واحد وللبنين اثنتان
ولاب خمسة **وان شئت نزلتم** اي الورثة فم مبعوضات **احوالا كتنزيل الجناني**
الوارثين ومن معهم في المال مسلة حرة للام والبنين من ستة للام واحد وللبنين
ثلاثة والباقي للاب **فرضا وتعصيا** وتخرج من ثمانية للاب واحد وللبنين
ومسلة حرة البنين وخدمها لهما النصف **فرضا والباقي للاب** واحد وللبنين اثنتان والستة داخله فيها فتكفي بها
حرة للام وخدمها من ثلاثة للام واحد وللبنين اثنتان والستة داخله فيها فتكفي بها
ونصف ما بقي اربعة احوال ثلث اربعة وعشرين للبنين النصف في حالين فتعقد اربعة
وعشرين على اربعة يخرج لهما ستة وللام السدس في حال والثلث في حال اثنا عشر
على اربعة فلها ثلاثة وللاب الباقي خمسة عشر وتخرج بالاقتصار الي ثمانية **واذا كان**
في الورثة عصبتان نصف كل منهما حرا سوا حجب احداهما **الاخوة كابت** وابت ابن
اولا بحجب احداهما **الاخوة كابت** وابت ابن

38
بما سيقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه ولو علمت لم يظهر للرفق فابرة فني ابن وابن ابن
نصف كل حر للابن نصف وللابن ربع والباقي للم **ولهما اي اخوي الميت**
او ابنه اذا كان نصف كل منهما **حر مع حر** **وخره** كابت **ثلاثة ارباع المال بالسوية**
بينهما **بالخطاب** بان تقول لكل منهما **المال لو كنت حرا واخوك رقيقا ونصف لو كنت**
حريت فيكون لك ربع وثلث **والاحوال** بان تقول مسلة حرة بينهما من اثني عشر رقما
او رق كل منهما مع حرة الاخر من واحد وتكفي باثني عشر رقما في اربعة ثمانية وكل
منها له المال في حال ونصفه في حال فاذا قسمت ذلك على اربعة خرج له ثلاثة ونقي ثلثان
ولابن وبنين نصفهما حر مع حر خمسة اثمان المال **ثلاثة** لان مسلة حرة بينهما من ثلاثة
وحرة الابن وحده من واحد وكذا ارقما ومسلة حرة بينهما من اثني عشر رقما فاصوب اثني عشر
في ثلاثة ستة **واصل ما في عدد الاحوال اربعة باربعة وعشرون** للابن المال في حال وثلثاه
في حال فاقسم اربعة على اربعة يخرج له عشرة وللبنين النصف في حال والثلث في
حال فاقسم عشرون على اربعة يخرج لهما خمسة ومجموع عشرة للابن وخمسة للبنين خمسة عشر
وهي خمسة اثمان **والاربعة وعشرون** والباقي للم **شعة** وابت وبنين نصفهما حر
معهما ام ومعه حران **فلها اي الام السدس وللابن خمسة وعشرون من اصل اثني عشر**
وسبعين وللبنين **اربعة عشر** وللم ما بقي لان مسلة حرة بينهما من ثمانية عشر
للام السدس ثلاثة وللابن عشرة وللبنين خمسة ومسلة رقما من ثلاثة للام واحد
وللم اثنتان ومسلة حرة الابن من ستة وكذا مسلة حرة البنين وكلها داخله في
الثمانية عشر فاصوبها في اربعة عدد الاحوال تبلغ اثني عشر وسبعين للام السدس
اثنا عشر لان كلاما نصف حرة الابنين يحجب عن نصف السدس فنصفها من ثلث
ابت حرة يحجبها عن الثلث الي السدس على ما اختاره في الاضاف وغيره واختاره في الاقتاع لهما
السدس وربع السدس فيكون لهما ثلثة عشر من اثني عشر وسبعين لان الحرية لا تشمل
فيها كما تقدم وللابن ستون في حال واربعون في حال فاقسم ما بين اربعة يخرج لهما خمسة
وعشرون وللبنين عشرون في حال وستة وثلاثون في حال فاقسم ستة وخمسين على اربعة
يخرج لهما اربعة عشر **والباقي للم وللام مع الابنين** اللذين نصفهما **حر** سدس لما تقدم
ولو زوجة معهما **ثمن** لانها لو كانت رقيقين كان لهما ربع فحجبها كل منهما بنصف حريته عن
نصف الثمن وخالف فيه في الاقتاع ايضا **وابنا نصف احداهما في المال بينهما ارباعا**
تقر لهما **وخطابا باحوالهما** لان مسلة الحرية من اثني عشر ورق من واحد فاصوب
الاثني عشر في عدد الاحوال ثمن من اربعة لكامل الحرية المال في حال ونصفه في حال فاقسم
ستة على اثني عشر يخرج له ثلاثة وللبنين النصف في حال **فله ربع وان هيا مبعوض**
سيده او قاسمه اي سيده في حياته فكل تركته اي المبعوض لورثته اي المبعوض لانه لم
يقطع سيده معه حق واذا اشتراك المبعوض من ماله الحيا ص بقر قيقا واعتقه فولاوه له
ورثه وحده حيث يورث ذوالاولا كذلك اشار اليه ابن عمر اليه **فصل** **ويورث ذي**
رض بعضه حرة على عصبة بعضه حران لم يصبه من التركة بقدر حريته من نفسه
لكن ايها الذي فرضا وعصبة المستكمل يورث من ثمن حريته من نفسه منع من
الزيادة على قدر حريته من نفسه **ورديا غيره** ان ملك بان كان هناك من ماله

بقدر حريته من المال والاسكن ذلك والباقي لذي الوحم كما يعلم من الشرح فان لم يوجد
فليبس المال فليبس نصفها حر ولا وارث منها غيرها نصف بقدر ورد الربع فرضا
والباقي رد او ما بقي لبس المال ولا ين مكانها اي البنت النصف بعصوبة والباقي
لبس المال ولا ينشيت نصفها حران لم يورثها المال بل ثلاثة ارباعه كما تقدم البقية
وهي ربع رد امع عدم عصبة غيرها ولا بنت وجدة نصفها حر المال نصفان
بغير رد ولا يورثها غيرها اي قدر في صغيرها ليليا ياخذ من نصفه حر فوق
نصف التركة ومع حرية ثلاثة ارباعها اي البنت والمدة المال بينهما ارباعا بقدر
في صغيرها لفقد الزيادة المستعنة لان البنت لم تزد على ثلاثة ارباع وهي بقدر حر
ومع حرية ثلثها اي البنت والمدة لهما الثلثان بالسوية بينهما والباقي لبس المال
ليبلا ياخذ من ثلثه حر اكثر من ثلث الارث باب **الاولا وجدة ودوره**
وهو لغة الملك وشوا شيوخ **شيوخ** حكم شرعي اي عصبوبة ثابتة بعنف او تعاطي بسببه
كاستيلا وتديس والاصل فيه قوله تعالى فان لم تعلموا اباكم اي الاديان فاحذروا في
البيت ومواليه وحدث لعن الله من تولى فيه مواليه وحدث مولي انقوم من حر
الاولا لمن اعتق وغيره **فمن اعتق رقيقا** او اعتق بغيره ففرض بان يشتري نفسه
عليه رقيق **بحر** كاتبه واخيه اذا ملكه او اعتق عليه بغيره بان يشتري نفسه
من سيده فعتق عليه فله ولاوه فذا الوفا له انت حر علي ان تخدمني سنة و
او اعتق عليه بكتابة بان كاتبه فادي اليه او اعتق عليه بتدبير بل قال له اذا مت
فانت حر وحقه ومات فخرج من ثلثه او اعتق عليه بايلاد كام ولده او اعتق عليه
بوصية بان ومي بعنته فتعزت وصيته فله عليه **الاولا** حديث الولا لمن اعتق
متفق عليه وله ايضا الولا **اي اولاده** اي العتق من زوجة عتيقه او عتقه او غير
وعلي اولاده من سوية للعتق تبعاله فان كان من حر الاصل فلا ولا عليهم وان
كان من امة الغير فتبع لاهم حيث لا شرط ولا عذر وله الولا **اي من له** اي العتق
ولاوه كعتقا به **اولم** اي الولا العتق من سببه وان سفلوا ولاوه لانه ولي نفسه
وسببه عتقا ولازم فزعه والفرع يتبع اصله فاشبه ما لو باشتد عتقهم وسوا الخوي
وغيره لغوم حديث الولا لمن اعتق فاذا جاء العتق مسلما فالولا جاله وان سلب العتق
ما يورث مادام عبد فان اعتق فعليه الولا لعتقه وله الولا **اي عتيقه** وشيت الولا لعتق
حتى لو اعتقه سايبة كقوله **اعتقتك سايبة** او قال اعتقتك ولا ولاي عليك لغوم
الحديث وحديث الولا لمحكمة السب وكما لا يزول سب انسان ولا ولد من قران شوط
لا يزول ولاعت عتيق بذلك وروي مسلم عن عذيل بن شريح قال جازى رجل الى عبد
فقال اي اعتقتك عبد اي وجعلته سايبة فمات وترك مالا لم يدع وارثا فقال عبد
ان املك الاسلام لا يسيون وان احيى هلية كانوا يسيون وروى في نفسه فان تاشت
في وخرجت في شي فخرجت نقيله وجعله في بيت المال او اعتقه في زكاته او في نذر
او في كفارته فله ولاوه لهما تقدم ولاه معتق عن نفسه بخلاف من اعتقه سابع من
زكاة مولاوه للمسلمين لانه نأبهم **الا اذا اعتق مكاتب** باذن سيده رقيقا فاولاوه
لسيد المكاتب دون المعتق او كاتبه اي كاتب المكاتب رقيقا باذن سيده فادي
الثاني

الثاني ما كوتب عليه قبل الاول والاولا للسيد فلهما لانه المكاتب كالاته للعتق لانه لا يملكه
بدون اذن سيده ولا له باقي على الرق فليبس اطلاق الولا **اي بيع** ان يعتق المكاتب او
يكاتب بدون اذنه اي اذن سيده لانه محجور عليه كونه ولا يشتغل الولا ان باع السيد المكاتب
المادون له في العتق فعتق المادون له عند مشيئة قال احمد في رواية ابن منصور
من اذن لعبد في عتق عبدا فاعتقه بباعه مولاوه لمولاة الاول وروى ذواي صاحب
ولا به اي الولا عند عدم سبي وارث كحديث ابن عمر مولى الولا لمحكمة السب رواه
الشافعي وابن حبان ورواه الخلال من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
المشبه به وايضا فالسب رقيق من الولا لانه يعتق به المحمية وتترك الشهادة وسقوط
القصاص ولا يتعلق ذلك بالولا لم يورث بولا عصبته اي المعتق بغيره الاقرب فالاقرب
نبا كاتب وابي واخ وعم لغيرهم ذكرنا كان المعتق او رثي فان لم يكن للمعتق عصبية
من السب فالسب كالميراث لمولي المعتق ثم لعصبته الاقرب فالاقرب كذلك لمولي المولي
ثم عصبته كذلك ايوا حديث احمد عن زيد بن ابي مريم ان امرأة اعتقت عبدا ثم توفت
وتركت ابنا لها وخالها ثم توفى مولاها فاني اخو المولاة وارثها اي رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ميراثه فقال صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن المولاة فقال اخوها
يا رسول لو جرد ميراثه كانت ميراثه لميراثه لغيره قال نعم ومن لم يمسره رفق واحرا بويه
عتيق والآخر حر الاصل كان تزوج حر الاصل بعنته او عتيقه بخلاف الاصل كان
احرا بويه عتيقا والآخر مجهول النسب فلا ولا عليه لاحد لان الام لو كانت حر الاصل
تبهرها ولو كان ابو رقيقا في انتفا الرق فاني انتفا الولا وحره اولى وان كان
الوالد حر الاصل فالولا يتبعه ان لو كان عليه الولا بحيث يصير الولا عليه لمولي ابيه
فلان يتبعه في سقوط الولا عنه اولى ومجهول النسب محكوم بعنته اشته معروف
النسب والاصل في الاداميين الحرية وعوم الولا فلا يترك في حق الولا با لوم كالميراث
لحق الاب ومن اعتق رقيقه من مكلف وشيخه بامره فاولاوه لمعتق منه كما
لو باشره وان اعتقه عن حي بدونه اي امره له فلمعتق منه او اعتق رقيقه عن
ميت فاولاوه لمعتق كحديث الولا لمن اعتق ولاه اعتقه بغير امر معتق عنه اشته بالو
لمقتصر غيره والثواب لمعتق عنه الامن اعتقه وارث او وصي عن ميت له تركته في
واجب عليه اي الميت من كفارة او نذر فاولاوه للميت لغوم وقوع العتق عنه لكان
الحاجة اليه وهو احتياج الميت الي براءة ذمته وان لم يتعين العتق فكفارة اليمين
للميت او كساسة عشرة مساكين ويصح عتقه اي الوارث عن الميت في كفارة اليمين
كما لو كفر عن نفسه ولو لم يرض الميت بالعتق وان يتبع وارث عتقه عن الميت
ولا تركت للميت اجزا العتق عنه كتدبره باطعام وكسوة في كفارة يمين عن ميت
ان يتبع لهما اجني او يتبع بعتق اجني اجزا لقضائه عنه ديناً وممتنع وارث او
ميتي بعتق الولا ولا جرد للمعتق عنه نقا ومن قال لملك عبد اعتق عبداً عني فقط
قال له اعتق عبداً عني مجانا او قال اعتقه عني ومنه علي فلا يجب عليه اي ملك
لعبدان يجيبه اي السائل اي عتق عبداً لانه لا ولاية له عليه وان فعل بان اعتق
مقول له العبد الذي قال له اعتقه ولو بعد فراقه اي مفارقه المجلس عتق الولا عليه

لمعتق عنه كما لو قاله اطعم او اكس عني ويلزمه اي القابل للمقول له **ثمة** الى العبد
بالنظر امة بان قال وعلي ثمة فان لم يثبت ثمة لم يلزمه **ويجزيه** اي القابل هذا المقتق
عن واجب عليه من كفارة ونذر **ما لم يكن العبد قد ثمة** اي من ذي رحم العايل المحرم
له فيعتق عليه ولا يجزيه وان قال لرب عبد اعتقه **وعلي ثمة** ولم يقل عني او زاد عنك
بان قال اعتق عبيدك عنك وعلي ثمة **ففعول** اي اعتقه عتق ولزم قائله ثمة لعله
ما جوعل عليه **ولا لمعتق** لانه لم يأمره باعتاقه عن نفسه ولم يقصده به المقتق
فلم يوجد ما يصرفه اليه فبقى للمقتق بحديث الولا لم يعتق **ويجزيه** اي المقتق هذا
المقتق عن واجب عليه من كفارة ونذر **ولو قال لملك فقتله** **عك** او **فلقوله** لانه علي
محرم وان قال كافك لمسلم **اعتق** **عبدك** المسلم عني **وعلي ثمة** **ففعول** اي اعتقه عتق
مع عتقه عنه لانه انما يملكه زمانا يسيرا ولا يتسلمه فاعتقه يسيرا هذا المقتق لم يخلص العبد
للابد وولاه للكافران المقتق كالتابع عنه **ويؤثر** الكافر به اي بالولا عتق واستخرج
المقتق المسلم وكذا كل من باين دين معتقه لعموم حديث الولا لم يعتق ورويات
الكافر من المسلم بالولا عتقا واحتج احمد بقول علي الولا شعبة من الرق **فصل**
ولا يثبت نسابة اي الولا الا لمن اعتق اي باشر عتقه او اعتق من اعتق اي عتق
من باشر عتقه او من كاتب قادي وعتق او من كاتب من كاتب اي مكاتب
من كاتبه النساء اذا عتق بالاداء وولاهم اي رولاد من تقدم ان يعتق والاول من امة
او عتقة ومن جروا اي معاتق من اولادهم **ولاوه** بعتق من يراه روي ذلك عن عثمان
وعلي بحديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده مرفوعا **ميراث** الولا للكبير من الذكور
ولا يثبت النسابة من الولا الا لمن اعتق ولان الولا مثله بالنسب فالمقتق من المقتق
بمنزلة اخيه او عمه فولده من المقتق بمنزلة ولديه او ولعمه ولا يثبت منهم الا
الذكور خاصة وامارات المرأة من عتقها وعتقته ومكاتبها ومكاتبه فلا خلاف لانها
منعمة بالاعتاق كالرجل فوجب ان تساويه في الارث ومن **نحن** عتقها وعتقته
ثم مات فهي القابلة ان الدائني في النصف من الارث وان الذكور ايلي الثلث وان الذكور
شيابان اخص من في الجميع اي الزوج بالزوجية والباقي بالولا ولا يثبت به اي الولا ذوق
غيره بالمعتق مع ابيه او جد المقتق مع ابيه له او ابن ابن وان نزل فيوت كل منهما
سوسا وغيره بالمعتق وان علا مع اخوة له فيوت لجد منهم ثلثا ان كان الثلث احدا
له اي الجديان ذلاد الاخوة على مثليه والاقاسم كاخ نصا وان كان معهم ذوق فلا
من ثلث الباقي او سوسا من جميع المال والا قاسم كالنسب وتوث عصبة ملاعنة عتق
ابن لان عصبة ابن الملاعنة عصبة امة **ولا يباع** ولا يوهب رواه الحلال ولا يبع ان ياذن بعتيقة
لحديث الولا لجهة كجهة النسب لا يباع ولا يوهب رواه عباس وروى مسعود ورواه
فيوالي من يشار ويمنع عن غيره ورواه علي وابن عباس وروى مسعود ورواه
يؤثر به فلم يثبت كالقارية ولا يجوز ان يوالي غيره ماله ولو باذنه ولا مؤثر
الولا لما تقدم وانما يثبت به اقرب عصبة السيد اي المقتق اليه يوم موت عتقه
وهو اي المذكور المراد بالكبير بمالكاف وسكون الموحدة فلو مات سيد لم يثبت
عن ابن شبيب ثم مات احدهما اي الابنين عن ابن شبيب مات عتيقه اي السيد فان

لا يثبت

لا يثبت سببه لانه اقرب عصبة اليه وان قاتل اي ابنا السيد قبل المقتق وخلف احدهما
اي الابنين ابنا واحدا وخلف الاخر **كثير** من ابن كثره ثم مات المقتق فادته بين اولاد
الابنين **يجوز** لهم بالنسب قال احمد روي هذا عن عمرو وعثمان وعلي وروى ثابت
حارثه وابن مسعود ورواه قال اكثر اهل العلم اذا الولا ابورث كما تقدم وانما يثبتون به كما
يثبت بالنسب لحديث الولا لم يعتق واحديث الولا لجهة كجهة النسب فعصبة السيد
انما توث مال عتيقه بولا معتقه لانفس الولا ولو اشتد اخ واخته بامها او اخاها او نحو
عتق غيرها بالملك **فهل** الاب او الاخ ونحوه فثنا فاعتقه ثم مات الاب ثم مات المقتق للاب
ورثه الابن او الاخ بالنسب دون اخته فلا توث منه بالولا لان عصبة المقتق من النسب
تقدم على مولي المقتق ويروي عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من قضاة البصرة
عنا فاحضوا فيها ذكره في الاضاف وان مات الابن ثم مات المقتق ورثت بنت معتق
المقتق ومولاه منه اي المقتق بالولا بقدر عتقها من الاب المقتق للمقتق ان لم يكن
للاب عصبة من النسب والباقي من تركه عتيق ايسر ايسرنا وبين معتق امة ان كانت
امها عتيقة ولو اشتد اخاها فاعتق غيرها ثم اشترى عتقها فاعتقه ومات الاخ المقتق
قبل موت العبد وخلف ابنه ثم مات العبد فميراثه لابن اخيه لانه ابن اخ المقتق فان لم
يخلف الابن منه فنصف ارث العبد للاخت لانها معتقة نصف معتقة والباقي بين المال
دون بنت الاخ ومن خلفت ابنا وعصبة من اخوة واعمام ولها عتيق **فولاوه** اي المقتق
وارثه لا يثبت ان لم يجبه اي ابنها **سبب** للمقتق لانه اقرب عصبة له **وعتقه** اي
المقتق عليه اي الابن **ويجوز** عتقها بحديث احمد عن زيد بن ابي مريم وتقدم فان باء
اي انصرف بنوها وان سفلوا فولا عتيقها لعصبتها دون عصبتها اي بنين لان الولا
لا يورث ومن ابواهم قال اختم على والذين يورثون مولي صغية فقال علي مولي عتق وانما عتق
عنه فقال الذين يورثون مولي اي وان ارثته فعتقني عمر علي علي بالعقل وقضى للذين يورثون
رواه سعيد واخرج به احمد ومن خلف بنت مولاة ومولي ابيه فقط قائله لبيت المال لانه
ثبت عليه الولا لهما شفعة فلم يثبت عليه باعتاق ابيه وبنت مولاة ومولي ابيه
ليست عصبة له وان خلف معتق ابيه ومعتق جده وليست هو معتقا فميراثه لمعتق
ايه ان كان ابن معتقه او سرية ثم لعصبة معتق ابيه فان لم يوجد احد من ثلثيت
المال **فصل** في جوار الولا ودوره اي الولا من باشر عتقا بان قال لعتق انت حر
او عتق عليه فت بخر او كتابة او بلاء او وصية بعتق ونحوه لم يزل ولاوه عنه
بحال لحديث انما الولا لم يعتق فاما ان تزوج عبد معتقه لعتق سيده فاولدها
فولاد من تكلل لولاي امة اي زوجة العبد فيعتق من اولاد معتقته ويورثهم اذا ماتوا
لانه سبب الا نعام عليهم لانهم صاروا حرا بسبب عتق امة فان اعتق الاب اي العبد
الذي ابوا ولا دالمعتقة سيده فله ولاوه وحروا ولاوه عن مولي امة العتيقة لانه
بعتقه صلح بالنسب اليه وغادوا ثا ووليا ففادت النسبة اليه واليه ماله وصار
بمنزلة استلحاق الملاعن ولوه لان الانساب للاب فكل الولا وروى عبد الرحمن عن
الزبير انه لما قدم خيبر راي بنته لعتقا فاجبه كذا فمزم وجاهل فسال عنهم فقيل له
انهم موالى رافع بن خديج وابوم مملوك آل الحرة فاشترى الزبير اياهم فاعتقه

لا يثبت

وقال اولاده انتسبوا الي فان ولاكم في فقال رافع بن خديج الوالي لا نهم عتقوا بعثني
امهم فاحتكموا الي عثمان فقصي بالولا للزبير فاحتجعت الصابة عليه والفسد
سواد في الشفتين تستسببته العرب **ولا يعقد** الوالا الذي جده موي الاب لموي الام
بحال اي ولو ان عتق موي الاب فالولا لبيت المال دون موي الام كجزيان الوالا محوري
النسب لموي الام ولوته بعد عتق العبد مولاه لموي امه الا ان يفتيه بلمعات
فيعقد لموي الام فان عاد الاب فاستلحقه عاد لموي الاب وعلم من كلامه ان جدر الوالا
ثلاثة شروط كون الاب رقيقا حيب ولادة اولاده وكون الام مولاة وعتق العبد
فان مات على الرق لم يبيح الوالا وان اختلف سيد العبد وموي الام بعد موته
فقال سيده مات حيا بعد جدر الوالا وانك موي الام فقول له لان الاصل بقا الرق ذكره
ولو كان عتقه رقيقا **ابو بكر وكذا لا يقبل قول سيد مخانب** ميب له اولاده من زوجة عتيقة انه ادي
اب لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة
من موي الام بماله عليه بالملك وله ولاوه اي ابيه لانه عتق عليه بملكه اشبه ما لو باشر عتقه
الاصل بقا الرق **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة
عقوب لموي الام **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة
والجدر لا يباوهم لانه الذي ملك اياه لموي امه لانه لا يجدر ولاوهم اليه ويبقى ولا نفسه اي
يولي بغيره غالبا **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة
اي العبد والعتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة
بقا راقا ابيه ثم عتق العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة **اب** لا اولاد العتيقة
اي ولا اي عتقه لمباشرة عتقه وجرو ولا معتقه موي الاخر فالاب لموي معتق
كل من الولد المعتق للعتيق ومعتق اي معتقه موي الاخر فالاب لموي معتق
ايه لانه رعتقه والعتيق موي معتقه لانه جرو ولا معتقه اياه ومثله في كون كل من
اثنين موي الاخر لو اعتق **حري** عبدا كافرا فاسلم وسي سيده فاعتقه فكل
منهما له ولا صاحبه لانه منم عليه بالعتق ويرث كل منهما الاخر بالولا فلو سبي المسلم
العتيق الاول قبل اسلامه **فوق** ثم عتق مولاه لمعتقه ثانيا وجده لان الوالا الاول
يكن باشرقا فله لم يعبا عتاقه ولا ينجح الي المعتق الاخير فالمعتق الاول قبل رقة
اي العتيق ثانيا من ولا ولد ومن ولا عتيق لانه ان العتيق الاول فيبقى على ما كان وكذا
عتيق ذمي وعتيق المسلم اذا استرق ثم اعتق عاد ولاوه للاول جرمه في الاقناع وان
تزوج ولو معتقة معتقة واولوها ولو اشترى جده عتق عليه وله ولاوه والجد اليه
ولا الاب وسابرا ولا جده وم اعماه وعماه ولا جميع معتقهم ويبقى ولا المشتري
لموالي ام ابيه واذ اشترى ابن معتقة وبنيت معتقة اباها نصفين سوية
عتق عليهما ولاوه لهما اي لودييه بنفيت لكل منهما نصفه وجرو كل منهما نصف ولا
صاحبه لان ولا الولد تابع لولا الوالا ويبقى نصفه اي نصف ولا كل منهما لموي امه
لانه لا يجدر ولا نفسه كما لا يورث بنت جده اي الاب ورثتها اخوها به اي بالنسب
بالنسب لانه مقدم على الوالا وان ماتت البنت بعد جده اي موي الام فياخذ موي امه نصف
لما تقدم فاذ ماتت اخوها بعد موي امه موي الام فياخذ موي امه نصف
الولا بغيرها نصفين وهم اي موي الاخت والاخ وموي الام بنصفين ثم ياخذ موي الام
اي النصف وهو ربع لان ولا الاخت بين الام وموي الام بنصفين ثم ياخذ موي الام
الربع

الربع الباقي من التركة وهو الجزء الذي سمي بذلك لانه خرج من الاخ وعاد اليه ومقتضى
كونه دايما انه يدور في كل دورة يغير لموي الام نصفه ولا يزال كذلك حتى ينفذ
كله الي موي الام فان كانت المسئلة بجملها الا ان مكان الابن والبنت ابنتان فاشترت احدهما
اباها عتق عليهما وجدر اليها ولا اخترا فاذ مات الاب فلم يمس الثلثان بالنسب والباقي لمعتقته بالولا
فان ماتت التي لم تشتري جده فمالها اخترا نصفه بالنسب ونصفه بالولا لكونها مولاة ابيها
وان ماتت المشتريه له فلا اخترا النصف بالنسب والباقي لموي امها ولو اشترت اباها نصفين
عتق عليهما وجدر الي كل واحد نصفه ولا اخترا فاذ مات الاب فماله بغيرها بالنسب والولا
فان ماتت احدهما بعد فلا اخترا النصف بالنسب ونصف الباقي بما جدر الاب فماله بغيرها بالنسب
والولا فان ماتت احدهما بعد فلا اخترا النصف بالنسب ونصف الباقي بما جدر الاب فماله بغيرها بالنسب
فان ماتت ابنتا ثلثة الرابع مالها والرابع الباقي لموي امها فان ماتت احدهما قبل ابيها فمالها فان
ماتت ابنتا ثلثة نصف ميراثه بالنسب ونصف الباقي وهو الرابع لانها مولاة نصفه يبقى الربع
لموالي البنت الميمنة قبله نصفه لهذه البنت لانها مولاة نصف اخرا وصار لها سبعة
اثمان ميراثه ونصفه لموي اخرا الميمنة وهم اخرا وموي امها فنصفه لموي امها وهو
الربع والرابع الباقي يرجع الي هذه الميمنة فهذا الجزء دايما يخرج من هذه الميمنة
وعاد اليها فيعطي لموي الام ولا يورث الموي من اسفل احدا من مواليه من فوق من
حيث كونه عتيقا **كتاب العتق** لغة الخلو ص ومنه
عتاق الجنين والطياري خالصا وسمي البعيت المحرم عتيقا لخلوصه من ايدي الجبابرة
وهو شرا عتق **بدر** الرقة اي الزان **وتخليصها** من الرق عطف تفسير خصت به
الرقة مع وقوعه على جميع اليدون لان ملك السيد له كالقيد في رقبته المانع له من التصرف
فاذا عتق فكان رقبته اطلقت من ذلك يقال عتق العبد واعتقه انا فهو عتق
ومعتق ومعتق ومعتق وامة عتيق وعتيقة والاجماع على صحته وحصول الرقة به لقوله
علي بن محمد يورث رقبته وقوله في رقبته وجوبه اي يورث بقى من رقبته من عتق رقبته
مؤمنة اعتق الله بخل ارب منها اربا منه من النار حتى انه ليعتق اليه باليد والرجل
بالرجل والعنق بالفرج متفق عليه وهو من اعظم القرب لانه تعالى جعله كفارة
للقتل وغيره وجعله عليه السلام فحكما لمعتقه من النار ولما فيه من تخليص الادمي
المعصوم من ضر الرق وملك نفسه ومنا فقه وتكميل احكامه وتنقيته
من التصرف في نفسه ومنا فقه على حسب اختياره **وافضلها** اي الرقاب لمعتق انفسها
شرا اهلها اي اعزها في نفوس اهلها **واعلاها** شرا فظاهره وبها فظاهره وفاقا لما لك
وخالفه اصحابه ولعله مراد اخر لك بتأجيل عتقه قاله في الفروع وعتق **ذكر** افضل
من عتق انثى سوا كان معتقه ذكر او انثى ونها سوا في العتاق من النار **وتعذر** ولو
من انثى افضل من واحد ولو ذكر **وسن** عتق من له كسب لانتفاعه بملكه كسبه
وسن كتابه من له كسب لقوله تعالى في كتابهم ان علمهم فيهم خيرا **وخيرها** اي العتق
الكتابية ان كان العتيق لا قوة له ولا كسب لسقوط نفقته باعتاقه فيمضي
خلعا اناسا ويحتاج الي المسئلة او كان يخاف منه ان اعتق **زنا** او فساد فيكره
عتقه وكذا ان خيف رذته وحقوقه بدار حريب وان علم ذلك منه او ثبت ذلك منه **حرم**

لانه وسيلة الحرام **وصح العتق** ولومع عليه ذلك منه اوطنه لمورد العتق من اهله في
محله اشبه عتق غيره **ويحصل العتق بقول** من جاز التصرف بمجردنية كالطلاق
ويقتسم القول الى مخرج وكتابة **وصح لفظ عتق** ولفظ **حرية** لورود الشرح بها فوجب
اعتبارها **كيف** كقولهم لعتقه انت حر او محررا او حررتك او انت عتقت او عتقت
بفتح التاء او عتقتك فيعتق ولوم يوه قال احمد في رجل لقي امرأة في الطريق فقال تنجي باخرة
فاداهي بارسنه قال قد عتقت عليه وقال في رجل قال لخدم قيام في وليمة مرفا اتم احدا
وكانت فيه ام ولده لم يعلم بها قال هذا به عنوي تعتق ام ولده **غير ام ومصارع واسم**
فاعمل كقولهم لعتقته حرره او عتقته او احرره او عتقته او هذا محرر بحسب التوا
او عتقت بحسب التوا فلا يعتق بذلك لانه طلب او وعد او خبر عن غيره وليس واحد من
ما لا يشاء ولا اخبار عن نفسه فيواخذ به ويقاس ما ياتي في الطلاق لوقال له انت عتقت
عتق **ويقع العتق من هازل** كالطلاق **ولا يقع** من تاييم **وخوه** كفي عليه ومجنون ومبرك
لعدم عقلهم ما يقولون ونذا حاك ونقيه بغيره لاعتقاده لفظه **لعمري** لانية النفاذ
والقربة **ولا يقع عتق** ان قال سيد لوقيته انت حر ونوي **بالحرية** **وكتفه** **وكرم** **خلفه**
وخوه كصدقه وامانت وكذا لوقال ما انت الا حرة انك لا تفتكي ولا توري لي عليك حق ولا
ولا طاعة لانه نوي بطلامه ما يمنه فانه صرف اليه وان طلب استخلافه حلف ووجه
احتياط اللفظ لما اراده ان المرأة الحرة تخرج بمثل هذا يقال امرأة حرة اي عفيفة
وقال لكرم الاخلاق حركات بيعة توري عبد المطلب ولا يشتر ان تبكي اكل ليلة او يوم
على حر كرم الشايل وان قال سيد لوقيته **انت حرة في هذا الزمان** او انت حرة في هذا
البلد **يعتق مطلقا** لانه اذا اعتق في زمان او بلوم يعود رتقا في غيره **وكتايبته**
اي العتق الذي يقع بها مع **بنحو** نيته اي العتق قلت او قرينة كسوال عتق كطلاق
خلعتك واطلقتك والحق باهلك بجملة وصل وفتح الحاء اذهب حيث شئت **ولا سبيل**
لي عليك او لا سلطان لي عليك او لا ملك لي عليك **او لارق** لي عليك او لا خدمت لي
عليك وفككت رقتك ووهبتك لله وورقتك بيدي عتق الي الله وانت لله او انت
مولاي او انت سايبة وملكك نفسك ومن الكفاية قول السيد **لا منه انت** قال
او انت حر ام وني لا انتصار وكذا اعتدي وانه بمنك مثله في لفظ الظاهر وما حصل
به العتق قول سيد لمن **يملك** كونه اياه من رقيقه بان كان السيد ابن عشرين
سنة مثلا والرفيق ابن ثلاثين فاكثرت **ان** او قال لوقيته الذي يملك كونه **ابنه**
انت ابني فيعتق بذلك فيها وان لم يوه ولو كان له سب معروف لحوار كونه من
وطي شربة ولا عتق بقوله **لك** ان لم يوه اياه من رقيقه او ابنه **لغيره** او
خوه ولم **ينوجه** اي هذا القول **عتقه** لتحقق كذب هذا القول فلا يشتر به حرية كقوله
هذا الطول اي او لطفلة هذه امي وكما لو قال لزوجته ومن اس من هذه ابني او قال
لها وهو اس من ابنة امي لم يملك كذا **هنا** وكقوله لوقيته **اعتقك** من الف سنة
او انت حرة من الف سنة وكقوله انت بنيت **لعبد** وكقوله انت ابني **لامنه** لانه محال
معلوم كذبه وشتر العتق بالقول كونه من مالك جاز التصرف ولم يشتر عليه لانه شتر
في كل تصرف مالي ويحصل العتق **بملك** من مطلق رقيق وغيره **لذي رحم محرم** ينسب
كأبيه وجده وان علا ولده وولد ولده وان سفل واخيه واخته وولدها وان نزل و
وعمته وحالة وحالة واقفه في دينه او قال ابو جيل الصغير هو كذا من التعليل فلو
عتق

انت

طبيع

يملك

ذلك

علق عتقه ذي رحم المحرم على ملكه فملكه عتق بملكه لا بتعليله **ولو كان المملوك مملوكا**
كن اشتري زوجة ابنة او ابنة او اخيه الحامل منه لحدث الحسن عن سيرة مرفوعا
ماذا ارحم محرم فهو حر واه الخمسة وحسنه الترمذي وقال العمل يا هذا اهل العلم
واما حديث لا يجزى ولد والدة الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه واه مسلم فقوله يشتره
ليعتقه فيجوز ان اراد فيعتقه بشرا كما يقال صرته فقتله والعرب يقولون قتلوا سوا
ملكه بشرا او طيبة او ارث او غنمية او غيرها لعموم الخبر ولا يفتق ابن عمه وخوه بملكه لان
ليس بمحرر ولا يفتق محرم من الرضاع كاهه وابنه وابنه من رضاع لانه لا يفتق في عتق ولا في
في معنى المصوم عليه فيصير في الاصل وكذا الرئيسة وام الزوجة وابنتها قال الزهري
بنت السنة بانه بيع الاخ من الرضاة **واب وابنت من زنا** **جانبين** فلا عتق بملك احدهما
الاخرى لعدم ثبوت احكام الابوة والبنت من الميراث والحجب والحرمية ووجوب الانفا
وثبوت ابولية وكذا اخ وخوه من زنا **وبعتق** **جمل** **لم يستثن** اي لم يستثنه عتق **امه**
امه لتبعيته لها في البيع والهبة ففي العتق اولى **وبلوم بملكه** اي المحمل رب الامه كما لو اشترى
امه من ورثة ميت موصي بملكها لغيره فاعتقها فيسري العتق الي المحمل ان كان معتقها
موسرا ببيعة المحمل يوم عتقه كقطرة **وبمين** معتقها **فيمتلكه** اي المحمل **لما لكه**
الموصي له به يوم ولا دلا حيا فان استثنى المحمل معتق امه لم يفتق وبه قال ابن
عمر وابو هريرة قال اجزا ذهب الي حديث ابن عمر في العتق ولا ادب اليه في البيع والحديث
المسلمون على شروطهم ولا يبيع اياه بالعتق بخلاف البيع فصم استثناه كالمفصل
ويغارق البيع في انه عقد معاوضة يقتضي فيه العلم بصفة المعوض ليعلم هل يقابل القوض
ولا **ويبيع عتقه** اي المحمل **دونها** اي دون امه بصالان **خبر** **حرم** الانسان المكفرد ولهذا اثر
لنه العتق ان صرحت بطن امه فاستفطته كانه سقط حيا وتمح الوصية به وله وبك ومن
ملك بغير ارث كشرى وهبة ووصية وعينية **جزا** كشرى او قتيلا **ممن يفتق عليه**
ملك وهو اي الملك للجز وموسر بقيمة باقية **فاضلة** عن حاجته وحاجة من يموته
لفطرة اي عن نفقة يوم وليلة وما يحتاجه من غوصك وخادم **يوم ملكه** متعلق
بموسر عتق عليه كله وعليه ما يقابل **جزا** **شريه** **من قيمته** **ملكه** **ليقدم** **كاملا** **لا عتق**
فيه ولو خذ حصه الشريك منها لقوله سبب العتق اختيار امه وقصر اليه فسري ولزمه
الضمان **بكم** كما لو وكل من اعتق بضميمة **والا** **يكن** **موسرا** ببيعة باقية كله **عتق**
بملكه **فقطا** وان ملك جزا **بارث** لم يفتق عليه **الا** **ما** **اي** **الجز** **الذي** **ملكه** **ولو كان** **موسرا**
ببيعة باقية لانه لم ينسب الي اعتاقه كمول ملكه بدون قوله وقصره **ومن** **ظاهره**
ولو عيب جاز التصرف **مثل** **بشتر** **المثلثة** قال ابو السعدان مثل بالحيوان امثل
مثلا اذا قطع طرفه وبالفرد اذا جردت اذنه **وخوه** **ولو كان** **التشليل** **بلا**
لقد **برقيقه** **يجزع** **انفه** **او** **اذنه** **مخوضا** **كما** **لو** **خصاه** **او** **خرف** **عضوا** **منه** **كلفه**
بجو **مسلة** **او** **خرف** **بالنار** **عضوا** **منه** **كما** **صبعه** **عتق** **بضابط** **حاكم** **لحديث** **عمرو**
ابن **شعب** **عن** **ابيه** **عن** **جده** **ان** **زينا** **عا** **ابا** **روح** **وجدا** **لاماله** **مع** **جارية** **فقتل** **كرو**
وجزع **انفه** **فاي** **العبد** **الذي** **ياع** **ابيه** **عليه** **وسلم** **فذكر** **ذلك** **له** **فقال** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**

ملك

ما جردك على ما فعلت قال فقل كذا وكذا قال اذهب فانت حر وراه احمد وغيره **وله اي**
سيد العتق بالتشيل ولاوه فقال لهم الولائم اعتق **وكذا لو استكرهه اي العتق**
سيده على الفاحشة بان فعلها به مكرها لانه من المثلثة او **ويج سدا مة مباحة لا**
يؤكل ما مثلها الصفر فافضاها اي خرق ما بين سبيلهما فتعق عليه قال ابن حبان
 ولو مثل بعد مشترك بينهما وبين غيره عتق نصيبه وسري العتق الي باقية ومن
 قيمة خمسة الشريك ذكره ابن عقيل **ولا عتق بحدش وضرب ولعن لانه لا يضمنه**
 ولا في معنى المنصوص عليه ولا قياسا بقتضيه **وما لم يعتق بغيره اذ ان قتل ومكاتب**
 ومذ بوع ام ولا بخلاف مكاتب اذ يملكه في ما يبيده له **عند عتق لسير معتق له**
 روي عن ابن مسعود والي ابوب واسد الحديث الاثر عن ابن مسعود انه قال لفلان
 عمير يا عمير اني اريد ان اعتقك عتقا مينا فاحضرني بمالك فاني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ايما رجل اعتق عبده او غلامه فلم يخبر به ماله لسيده وجها
 ولا ان العبد وماله قال المال للعبد وراه احمد وغيره قال احمد يروي عبد الله بن ارجع
 عن اهل مصر وهو ضعيف الحديث كان ما حب فقهه فاما في الحديث فليس فيه بالقوي
فصل ومن اعتق جزا مشاعا كنصف ونحوه كعتق او جزا من الف جزا
اعتق جزا ميبا كيد ورجل واصبع ونحوها غير شفر وظفر وسن ونحوه كد مع ورجل
وريق ولبن ومي وبياض وسواد وسمع ولسان وذوق من رقيق يملكه عتق
كله الحديث من اعتق شفعاله من مملوك فهو حر من ماله وكالطلاق ولان من الف
 على التغليب والسراية بخلاف البيع **ومن اعتق كل رقيق مشترك بينهما وبين غيره**
من عدا وامة ولو كان الرقيق المشترك ام ولوان وفي اثنان امة مشتركة بينهما
في طهر واحد وانت بولاد فالحقته القافة ايما فتصير ام ولانها كما ياتي او كان الرقيق
 المشترك مذبذبا او مكاتب او مسلمانا **والمعتق كذا ولم يعتقه كله بل اعتق نصيبه**
 منه فقل او اعتق بغير نصيبه بان كان له فيه نصف فاعتق ربه وهو اي
 المعتق يوم عتقه كله او بعضه **موسر كما تقدم في فطرة بقيمة باقية اي حق**
شريكه فيه عتق كله على معتق كله او بعضه ولو مع رهن شقص الشريك وكونه
بيد مرتبه وعلية اي المعتق قيمته اي الشقص الموهون كغيره جعل هذا
مكانه بيده الحديث الحديث من فوجا من اعتق شركا له في عدا وكان له مال
 يبلغ ثلث العبد قوم عليه العبد قيمة مول فاعلى شركا مضمون وعتق عليه
 العبد والا ففد عتق منه ما عتق معتق عليه **ويضمن شقص عتق على شريك**
بالسراية من مكاتب بالحمصة من قيمته مكاتب يوم عتقه لانه وقت التفويت
عليه ربه ولا ينفذ عتق شريك لنصيبه بعد سراية العتق عليه لانه ما جرد
 يعتق الاول له وتشتق القيمة على المعتق الاول **والا يكن موسرا بقيمة**
باقية عليه ولا يعتق من شقص شريكه الا ما قابل ما هو اي المعتق موسر
به من قيمته والموسر يعتق حقه اذا اعتقه من الرقيق المشترك ففدا وبي
حق شريكه لقوله عليه السلام ولا فقر عتق منه ما عتق وان اختلفا في قدر
القيمة رجع الى قول المقومين فان كان الرقيق مات او غاب او نأخر تقويمه زما
 تختلف

كان السيد قال ان ملكك عن احد من فقهاء ملكه في الاخر
 وعنه ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله قال من اعتق عبدا وله مال فح

ما فرغ

تختلف فيه القيم فقول معتق لانه منكر لما زاد عن قوله كما لو اختلفا في منفعة توجب زيادة
 قيمته الا ان كان الفتن بحسبها ولم يرض ما يمكن تعلمها فيه ولا اصل بوائه منه وان
 اختلفا في عيب ينقص قيمته لاول شريك لان الاصل السلامة ما لم يكن متصفا بالعيب
 ومن له نصف فتن ولاخر ثلثه وثالث سوسده فاعتق موسرا من اى الشركا
 بغير ما منه مهابان وكلا في عتقه واحدا او كل احدهما الاخر فاعتقه بكلام واحد **ساونا**
في ضمان الباقي اي حق الشريك الثاني لث لان عتق نصيب الثالث عليهما اطلاق لوقه
 وقد اشتركا فيه وشاوباني **ولا يه اي حق الثالث لتساويهما في عتقه عليهما فان كان**
 احد المعتقين موسرا فقط قوم عليه وحده نصيب الثاني لث وله ولاوه لان المفسر
 لا يسري بعتبه عتقه وقول شريك في رقيق **اعتقت نصيب شريكك لقولانه**
 لا تصرف له فيه لعدم الولاية عليه والوكالة منه **كحق له لقت غيره انت حر من مالي**
اوانت حر فيه اي مالي فلا يعتق في قابل ولو رضي سيده لانه لا تصرف له في مال غيره
 بلا اذن وان قال شريك في رقيق **اعتقت النصيب ينصرف الي ملكه من الرقيق**
ثم يسري الي نصيب شريكه ان كان المعتق موسرا بقيمته لان الظاهر انه اراد نصيبه
 ونقل ابن منصور عن احمد في دار بينهما قال احدهما يعتق نصف هذه الدار لا يجوز ان ياله
 الربع من النصف حتى يقول نصيب **ولو وكل شريك شريكه في عتق نصيبه**
 من رقيق مشترك بينهما نصيب **فاعتق ابو كيك نصفه اي الفتن ولا يه لانه بان لم يصر**
نصف نفسه ولا نصف موكله انصرف العتق الي نصيبه اي المعتق دون موكله
 لان الاصل تصرف الانسان لنفسه حتى ينويه لموكله **وايهما اي الشريكين سري**
عليه العتق يعتق النصف من نفسه او شريكه لم يضمنه اي نصيب الشريك كما لو
اعتقا معا وان ادي كل من شريكين موسري ان شريكه اعتق نصيبه من
رقيق مشترك بينهما عتق المشترك لا عتق كل من الشريكين بحدته وصار
كل مدعي على شريكه بنصيبه من قيمته فان كان احدهما بينة حرة له باوان لم
يكن لو احر من بينهما بينة فانه يخلف كل منهما للاخر للسراية فان نكل احدهما قضي عليه
للاخر وان نكلا جميعا تساقط حقاها لتماثلها وولاوه لبيت المال دونهما لان احدهما
لا يدعيه اشته المال الضايغ مالم يهتري احدهما بعتق كله او جزاه فيثبت له ولاوه
ويضمن حق شريكه اي قيمة حصته لا عتق ربه وسوا كانا عديين او فاسقين
مسلمين او كافين لتساويهم في الاعتراف والوعوي ويعتق حق شريكه
اي قيمة حصته لا عتق ربه وسوا كانا عديين او فاسقين مسلمين او كافين
لتساويهم في الاعتراف والوعوي ويعتق حق شريكه مفسر فقط مع سيرة الشريك
الاخر اذا ادي كل منهما ان شريكه اعتق نصيبه منه لا عتق المفسر بان نصيبه
صار حرا باعتاق شريكه الموسر لسراية عتقه اي حصة المفسر واما الموسر
فلا يعتق نصيبه لانه يدي ان المفسر الذي لا يسري عتقه اعتق نصيبه فعتق
وحده ولا تقبل شراة المفسر عليه لانه يجر الي نفسه نفعا بايجاب قيمة حصته
له فان لم يكن للعبد بينة سواه خلف الموسر ويبري من القيمة ولا ولا للمفسر
في نصيبه لانه لا يدعيه ولا للموسر ايضا فان عاد المفسر فاعتق بانعتق ثبت

المعتق

له ولا حصته وان عاد الموصر فاعتق باعتراف نصيبه وذكر المعتق عتق نصيبه وان عاد
 المعتق عتق نصيبه عتق نصيب المعتق ايضا وعلى الموصر عتق نصيب المعتق
 الوأيا جميعه مع **عسر** اي الشريك المديون من ان لا يعتق نصيبه **اعتق**
 منه اي الرقيق المشترك سي لان عتق المعتق لا يبرئ عتق نصيبه فلا اعتراق من
 احدهما يعتق نصيبه وليس في دعواه الكفر من انه شاهد على شريكه باعتراف نصيبه
 فان كانا فاسقين فلا عبودية بقولهما وان كانا عدلين **فشهدا** اي شهد كل منهما على شريكه
 واعتق نصيبه فان كانا فاسقين فلا عبودية بقولهما **فمن حلف** معه الرقيق المشترك
 بينهما عتق نصيب صاحبه لانه لا يجر يهودته نفعها الي نفسه ولا يدفع عنها ضررا
 فلا مانع من قبولها وان لم يحلف المشترك مع شهادته احدهما لم يعتق منه شيء لان
 العتق لا يحصل بشاهد واحد بلا يمين وان كان احدهما عدلا دون الاخر حلف مع شهادة
 العدل وصار نفعه حرا **وايهما** اي الشريكين المعتق من المعتق اعين ملك من نصيب
 شريكه المعتق **عتق** عليه ما ملكه من نصيب شريكه ولم يبرأ العتق الي نصيبه
 خلا فالملك الخاطب لان عتقه لملكه حصل باعترافه بجره باعتراف شريكه ولا ولا عليه
 لانه لا يدعي اعتاقه بل يعترف ان المعتق غيره وانما هو مخلص له من يسترقة ظلمها
 كعدو الاسير وان اشتري كل منهما من الاخر لم يبرأ كل منهما بانه عتق نصيبه قبل
 بيعه وصدق الاخر في شهادته بملك البيان كل منهما له ولا نفعه لان احدا لا يزرعه فيه
 وكل منهما يصدق الاخر في استحقاق الوأيا **ومن قال** لشريكه الموصر ان عتقت نصيبك
 فنصيبه حرا فاعتقه اي نصيبه الشريك الموصر عتق الباقي من المشترك بالسراية
 عليه **مضمونا** اي الموصر بقيته لسراية فعتق عتق الشريك المطلق واولاه
 طهر للموصر وان كان المقول له ان عتقت نصيبك فنصيبك حرا مفسرا واعتق
 نصيبه عتق على كل منهما نصيبه المباشري بالتجزير والاخر بالتعليق **واحو الشريكين**
 للاخر ان عتقت نصيبك فنصيبك حرا مع نصيبك فقول اي عتق نصيبه
 عتق المشترك عليهما مطلقا اي موصرين كانا او مفسرين او مختلطين ولا مانع
 على المعتق لوجود العتق من انما معاها الوكيل احد الشريكين الاخر فاعتقه
 عزها بلفظ واحد وان قال ان عتقت نصيبك فنصيبك حرا قبل عتاقك فاعتق
 مقول له نصيبه وقع عتقها معا فلا مانع **ومن قال** لامته ان صليت مكشورا
 الراس فانت حرة قبله فصلت كذلك اي مكشوفة الراس عتقت لوجود الشرط
 والفا قوله قبله **ومن قال** لفته ان اقررت بك فانت حرة قبله فاقربه له اي لزيد
 صح اقراره له فقط دون العتق لانه لا ينفذ في ملك الغير بلا اذن وان قال لفته ان اقررت
 بك فانت حرة فانت حرة ساعة اقرارك فقول اي اقربه لزيد لم يصح اي لا الاقرار ولا
 العتق لتأثيرها وبيع شرا شهادتين او احداهما اي رقيقا **دلت** شهادتهما على
 بعتقه ويعتق عليهما كالتقالي اي من ورت شهادتهما بعتقه لهما بغير شراية
 ولا ولا لهما عليه لا اعتراهما ان المعتق غيرهما ولا لهما مخلصان له من يسترقة ظلمها
 ومي رجوع بايع فاعترف بعتقه المشهود به عليه مع رد الشهادة رد البايع باخذه
 ثمة لا اعترافة بقبضه بغير حق واختص بارثه بالولا لانه لا مانع له فيه حيث بقي
 الشاهدان

ان قال

لزيد

المعتق

الشاهدان على شهادتهما وبوقف ارثه ان رجع الكل اي الشاهدان عن شهادتهما بعتقه
 ورجع البايع عن انكاره العتق بعد بيعه حتى يصطالحوا عليه لانه لا مرجح لاحد من وان
 لم يرجع احد منهم بان لم يرجع البايع عن انكاره عتقهم لم يرجع الشاهدان عن شهادتهما
 عليه بعتقه وان ثبت لبيت المال لاقرار كل بانه لا حق له فيه اشبه ساير الاموال
 التي لا يعلم لها مالك **فصل** وبيع تعليق عتق بصفة كقوله ان اعطيتني النيا
 فانت حر لانه تعليق محض وكذا ان دخلت الدار واجا المطر او راس الحول ونحوه ولا يفتق
 قبل وجوده الصفة لان العتق معلق بها فوجب ان يتعلق بها كالطلاق **ولا يملك**
 السيد بطلان اي التعليق ما دام ملكه على المعلق عتقه لانه صفة لازمة الزمها بنفسه
 فلا يملك ربطا بالقول كالنذر ولوا تعلق السيد والرقيق على ربطا لم يملك لذلك
 ولا يفتق مقول له ان اعطيتني او ادبتني الي الف با بول سببه له من الاول لانه لا حق له في
 ذمته يبريه منه ولا يبطل التعليق بذلك وان اردي مقول له ذلك الفاعل وقا
 فضل عنه اي الاول بغير رقيق فليسير كالمنجز عتقه وما يجسبه قبل وجود
 الشرط لسببه لانه لم يوجد ما يمنعه الا ان السيد يجسد له ما يخرجه من الاف فاذا
 حمل اداوه عتق ولا يكفيه اعطاه من ملكه اذ لا ملك له وله اي السيد ان بطل
 امة عتق عتق بصفة قبلها وجودها لان استحقاق العتق عند وجود الصفة
 لا يمنع اباحة الوطى كالاستبدال بخلاف المكاتبة فانها اشترت نفسها من سيدها
 وملك كسارها ومناقها **وللسيدان** يقف رقيقا عتق عتقه بصفة قبلها
 وان ينقل ملك من عتق عتقه بصفة قبلها ان وجدت وهي في ملك غير المعلق
 لم يفتق لمحدث لا طلاق ولا عتاق ولا بيع فيها لا يملك اب ادوم ولانه لا ملك له عليه
 فلم يقع عتقه كما لو خذه وان عاد ملكه اي المعلق بشراية او ارثه ونحوه **ولو بعد**
وجودها اي الصفة حال زواله اي ملك المعلق عنه عتق عتقه فيعتق ان
 وجدت في ملكه لان التعليق والشراية وجداني ملكه استبه ما لوم يتحملها زوال
 ملك ولا وجود صفة حال زواله ولا يفتق قبل وجود الصفة بحالها كالحول في المحالة
 ويبطل التعليق بموته اي المعلق لزوال ملكه زوالا غير قابل للعود **فقوله** اي
 السيد لرقيقه ان دخلت الدار بعد موتي فانت حرة كقوله بعد غيره ان
 دخلت الدار فانت حرة كقوله ان دخلت الدار بعد بيعي لك فانت حرة لانه عتاق
 له بعد استقرار ملك غيره عليه فلم يعتق به كما لو خذه وبيع قول مالك رقيق له انت
 حرة بموتي بشراية كما لو وصي باعثا له او بان تباع سلفته ويتصدق بشراية فلا يملك
 وارث بيعه اي الرقيق المقول له ذلك قبله اي معنى الشراية كما لا يملك وارث بيع
 موصي بعتقه قبلها اي قبل عتقه او اي وكما لا يملك بيع موصي به لمعين قبل قبوله
 اي الموصي له به لتعلق حقه به وكسبه اي المقول له انت حرة بموتي عليه
 بشراية الموت اي موت سيده وقبل انقضاء الشهر للورثة فكسب ام الولد
 حياة سيدها وكذا قول سيد لرقيقه اخذ من يداينة بعد موتي ثم انت حرة
 ليعتق اذ اقبل لك وخرج من الثلث فلوا برأه زومت لخدمته بعد موت سيده
 وتخل انقضاء الشهر للورثة خفف في الحال اي حال ابرأه له من الخدمة لبرأته

وهو

اي المال الذي اعطاه العبد واعتقه لم يبيح البيع والشراء والعنف لشرائه بغير ماله
غيره بغير اذنه فلم يبيح الشراء ولم ينفذ العنف لانه اعتق مملوك غيره بغير اذنه وما
اخذه السيد فماله ولا يشتره بغير مال بان اشتراه بغيره في ذمته واعتقه مع الشراء
وعتق ولزم مشتره الشراء المسمى في البيع وما اخذه من العبد ودفعه لسيده فملك
السيد لا بحسب من الشراء ولا بغيره **فصل** واذا قال كل مملوك
لي حرا وقال كل عبيدي حرا وكل مملوكي حرا وكل رقيق حرا عتق ماله وماله
وامهات اولاده وشقق مملكه وعبيده هذه التاجر يضا ولو استغفرهم دين
عده التاجر لعموم لفظه فهم كما لو عتقهم وان قال عبيدي حرا وقال امي حرا او
قال زوجي طالق ولم ينو مطلقا من عبيده او ماله او زوجته بان اطلق عتق التاجر
من عبيده او ماله او طلق الطل من زوجته بضا لانه اطلق عبيد او امي او زوجي
مفرد مضاف فيع العبيد او الاما والزوجة قال احمد في رواية حرب لو كان
له شقة فقال امراة طالق اذهب الى قول ابن عباس يقع عليها الطلاق ليس
هذا مثل قوله احدي الزوجات طالق كقوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
وقوله احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وحديث صلاة الجماعة تفضل على
صلاة الفذ سبع وعشرين درجة قال ابو محمد الجوزي وكذا ان قال كل عبد الله
في المستقبل وان قال احد عبيدي حرا وقال احد عبيدي حرا وقال بعضهم اي
عبيدي حرا ولم ينو اي بعينه بالنية او بعينه بلفظه ونسبه افرغ او ادي احد
معا تنبيه ماعليه وجهل المودي ومات بعضهم اي العبيد والمطابق تنبيه او مات
السيد او لا اي لم يموت لا بعضهم ولا السيد افرغ السيد بينهم او افرغ وارثة اي السيد
بينهم فمن خرج منهم بالقرعة فهو حر من حيث العتق وكسبه له لان مستحق العتق
في هذه الصور واحدا بعينه فاشبه ما لو عتق جميعهم في مرض موته ولم يخرج الورثة
ويجب ان الناس اي من اعتق مملوكا ونسبه او بان لم يهل فيها اذ ادي اليه احد
مكاثبة فله ان عتقه اخطائه **القرعة عتق** الذي اخطائه القرعة اي ظهر
انه العتق وطلعت المخرج لتبين ان العتق غيره اذ لم يخرج بالقرعة
فان حكمها او كانت با مر حاكم عتقا لان في ابطال عتق المخرج نقص الحكم فلا يقبل
قوله فيه ولو قال مالك رقيق عتق هذا الابن هذا عتقا جميعا وكذا القول وارث
بان مورثه اعتق هذا الابن هذا ابيعتان لما ياتي في الطلاق وان اعتق مالك رقيقين
احدهما بشرط فمات احدهما قبل وجوده او باعه ابي باع السيد وواحدهما قبله اي
الشرط عتق الباقي منه عند وجود شرطه لانه محل العتق دون الميكن او المبيع
لقوله اي المالك له ولا جنبي احدهما حرا او قوله لفته ولا يبيعه احدهما حرا فيعتق
فته وحده وكذا الطلاق اذ قال لزوجتي احدا كما طالق غدا مثلا فماتت احدهما
او بان قبله وقال لزوجتي احدا كما طالق واتي موثقا
في الطلاق **فصل** ومن اعتق في مرضه اي مرض موته الخوف ومثله
ما الحق به كمن قدم لقتل او جسد له او وقع الطاعون ببلده ونحوه جزا من رقيق
مختص به او من رقيق مشترك او دبره اي دبر جزا من مختص به او من مشترك
ومات

ما عليه وجهه

ومات وثلاثا بغير ماله اي الرقيق المعتق او المودع بغيره كله بالسراية
اي باقية من ثلث ماله لان ملك العتق لملك ماله ملك تام ملك التصرف فيه بالتبوع
وغيره اشبه عتق المودع المودع في رقيق مشترك بينه وبين مريض ما يقابل
حصته اي الشريك من قيمته اي المشترك يوم عتقه تعطي له من التركة لقوله عليه
السلام واعطى شوكاه حصصهم فلو مات الرقيق الذي اعتق سيده جزا منه في مرضه
قبل سيده عتق بجزا ثلثه اي ثلث مال سيده منه كما لو لم يموت في مرضه
بما عتق منه ومن اعتق في مرضه الخوف سنة اعبد او اما قيمته سوا وثلاثه
بغيره فاحد ثم ظهر على معتقهم دين يستغفرون اي الستة يبيعوا كلهم فيه اي
الدين لتسبب بطلان عتقهم بظهور الدين لانه تبرع بمرض الموت بغير خدو حه
من الثلث فقدم عليه الدين كالحصة وحقا الدين لا يمنع ثبوت حكمه وان استغفر
الدين بعضهم اي الستة يبيع منهم بجزا اي الدين ما لم يبتزم وارثه اي المعتق بقضائه
اي الدين فيما اي فيها اذا استغفروهم الدين جميعهم وما استغفر بعضهم فان التزم
بقضائه عتقوا لان المانع من نفوذ العتق الدين فاذا سقط بقضا الدين وجب
نفوذ العتق وان لم يظهر عليه دين ولم يعلم له مال غيرهم اي الستة الذين اعتقهم ولم يخرج
الورثة عتق جميعهم عتق ثلثهم فقط فان ظهر له اي الميت مال بعد ذلك يخرجون اي
الستة من ثلثه عتق اي تنصبت عتقه من ارق اي تنصبت عتقه منهم من حيث اعتقهم
الميت لنفوذ تصرف الموصي في ثلثه وفروا بان انهم ظلت ماله وخفا ما ظهر من المال
عليها لا يمنع كون العتق موجودا من حينه وما كسبه بعد عتقهم لم وان نفوذ
فيهم وارث يبيع او غيره فباطل ولا يظهر له مال غيرهم ولا دين عليه جزا من ثلثه
اجزا كل اثنين جزا واخرنا بينهم سهم حرة وسهم رق فمن خرج له سهم الحرية
منهم عتق ورق الباقيون لحديث عمران بن حصين ان رجلا من الانصار اعتق
ستة مملوكين في مرضه لا مال له غيرهم فخذاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاعتق اثنين وارثا ربيعة وواحد مسلمان وروى داود وسائر اصحاب السنن
وروي عنه عن ابي هريرة مرفوعا وان في تصرف العتق حرا فوجب جمعه
بالقرعة كالنفسه وان سلمنا من القرعة لقياسنا الاصول ورسول الله صلى الله
عليه وسلم واجب الاتباع لانه لا ينطق عن الهوى وانكار القرعة مردود بدورود
الكتاب والسنة بها وان كانوا اي العتق في المرض ثمانية ولا مال له غيرهم
فان شاء افرغ بينهم سهمي حرة وخمسة رق وسهم ثلثاه حرا وان شاكراهم
اربعة اجزا واقرغ بينهم سهم حرة وثلاثة رق ثم انما دها اي القرعة بين الستة
لا يخرج من ثلثاه حرة يظهر العتق من غيره وكيف افرغ جاز لان الفرض خروج
الثلث بالقرعة كيف اتفق وان اعتق عبيد قيمة احدهما مائتان وقيمة الآخر
ثلثمائة جمعت الخمسمائة فجعلتها الثلث لئلا يكون فيه كسر فتقسم النسبة
اليه ثم افرغت بين العبيد لتبين العتق فمهما افرغت القرعة على الذي قيمته
مائتان خرجتها في ثلاثة مخرج الثلث كما تعمل في مجموع القيمة تكن مائة

146

في الحياة والوصية لان التدبير اكد من كل من **ولدها مديون** بنفسه فلو ماتت
المديونة او زال ملك سيدها عن مال يبطل التدبير في ولدها فيعتق بموت السيد
كما لو كانت امه باقية وما ولدته قبل التدبير لا تتبعها فيه كالاستيلا والكتابة
فلو قالت مديونة ولدت بعد اي التدبير فيعتق ولدي **وانكر سيدها** فقال ولدت
قبله **فقله** او رثته بعده لان الاصل بقا الولد وانتقا الحرية عنه **وان لم يبق الثلث**
بمديونة ولولها بان لم يخرج جميعا من ثلث مال السيد **افترق** بينهما وبين ولدها
كما بينت الاقربة بينهما خاف الثلث عنهما وله اي سيد مديونة وطبها وان لم يشترطه
حال تدبيرها سواء كان يطاؤها قبل تدبيرها او لا ويمنع ابن عمه دبره من
له وكان يطاؤها قال احمد لا علم احدا كره ذلك غير الزهري وعموم قوله تعالى او لم
ايهاكم وقياسا على ام الولد والسيد **وطبها** اي وطئ بنت مديونة المملوكة له ان لم
يكن وطئ منها لتمام ملكه فيها واستحقاقها الحرية لا يزيد على استحقاق امها وامانته
المكاتبة فان حقت بامها او امها بغير وطئ فكذلك بشرها **ويبطل تدبيرها** بايلا
اي ولادتها من سيدها ما نصيبه ام ولد لان مقتضى التدبير العتق من الثلث
والاستيلا العتق من راس المال ولو لم يملك غيرها او مريضا فالاستيلا
اقوي فيبطل به الا ضعف كمال الرقيق اذا طرأ على النكاح **ولو لم يدر من امه**
نفسه ان جاز له الشراء على ما ياتي في التفقات **موصيا** كهي اى كايه لان ولد التدبير
في الحرية دون امه المملوكة له فذلك ولو المديونة من امته وكولد المكاتب من
امته وولده من غيرها **كاه** مديونة ورعا ومن كاتب مديونة مح او كاتب ام ولده
مح او **دبر مكاتبه** مح قال الحسن دبرت امرأة من قريش خادما لها ثم ارادت ان
تخاينه فكتبت الرسول الى ابي هريرة فقال كاتبه فان ادب مكاتبته فذلك وان
حدث بك حوث عتق قال وقال اراده قال ما كان عليه له ولان الكتابة والاستيلا
او التدبير سببان للعتق فلا يمنع احدهما الاخر كاستيلا المكاتبه وعتق
مكاتب دبره سيده او مديون كاتبه سيده **بادا** كوتب عليه وما بقي بيده له
ويبطل تدبيره فان **ما من سيده قبله** اي قبل ادا به وثلثه اي السيد **يحتمل ما عليه**
اي المكاتب من الكتابة عتق كله بالتدبير وما بيده للورثة وبطلت الكتابة والا
يحتمل ثلثه ما عليه كله **فيقدر ما** يحتمله ثلثه يعتق منه **وسقاه** عنه من كتابة
يقدر ما عتق منه وهو على كتابته فيها بقي عليه لان محله لم يبارضه شي فان
خرج نصفه من الثلث عتق نصفه وسقاه نصف كتابته وبقي نصفه وكسب
من الثلث قيمة المديونة وقت موت سيده كما لو لم يكن مكاتب **وكسبه** اي المديون
الذي كاتبه سيده ان عتق كله بموت سيده كالمديون كالمديون المحض او
بعض كسبه الذي **يقدر عتقه** ان لم يخرج كله من الثلث **لا يسه** لسيده فهو
توكلة لانه كان له قبل العتق فكذا بعده كما لو لم يكن مكاتب او ام الولد تعتق
بالموت مطلقا وسقط ما عليها من الكتابة وما بيدها لسيدها لا يسه ومن دبر
شخصا من رقيق مشترك لم يسه تدبيره **اي نصيب شريكه** معسرا كان المديون
او موسرا لان التدبير تعليق عتق بصفة فلم يسه كتقليده بدخول الوارث بخلاف
الاستيلا

الاستيلا فانه اكد فان مات مديون شقيقه عتق نصيبه ان خرج من الثلث وتقدم حكم
سوايته الى نصيب شريكه فان **اعتقه** اي المشترك المديون يقضه شريكه الذي
لم يدر سري عتقه ان كان موسرا **اي الشقيق المديون** **مضمونا** على المعتق بقيته
لحديث ابن عمر السابق **ولو اسلم مديون كافر** **فقتل** كافر او اسلم مكاتب كافر **الزم**
بازالة ملكه عنه لئلا يبقى ملكا فز على مسلم مع امكان بيعه بخلاف ام الولد فان اي
الكافر ازال ملكه عن مسلم بيع اي باعه الحاكم عليه ازالة ملكه عنه لقوله تعالى ولت
يعمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ومن **انكر التدبير** فشره به رجلان **عزلان**
او رجل عدل وامرأتان او رجل عدل وحلف معه المديون **حججه** اي التدبير لانه
يتمتع اطلاق مال والمال يقبل فيه ما ذكره **ويبطل تدبير** **يقتل مديون سيده**
لانه استعمل ما احل له ففوقه بنقيض فقتله كحرمان القاتل الميراث واما ام
الولد فتعتق مطلقا لئلا يقضي الي نقل الملك فيها ولا سبيل اليه وان خرج رقيق
سيده فدبره ثم سري الجرح اليه ومات عتق وتقدم ان ارد سيده مديونا ودبره
في رده ثم عاد لاسلام فتدبره بحاله وان قتل او مات عتق **باب**
الكتابة اسم مصدر بمعنى المكاتبه من الكتب بمعنى الجمع لا يتجمع نحو ما
ومنه سمي الخوازم كاتبوا لان السيد يكتب بيده وبين غيره كتابا بما اتفقا عليه
وشترعا **بيع سيد رقيقه** ذكر كان او انثى **نفسه** اي الرقيق **بمال** فلا تخرج على
خزير ونحوه **في ذمته** اي الرقيق لا معين **مباح** فلا تخرج على انية ذهب او فضة
ونحوها معلوم فلا تخرج على مجهول لانها بيع ولا يصح مع جهالة الثمن **يصح** **السلام** فيه
فلا تخرج بوجهه ونحوه لئلا يقضي الي التنازع **مح** **يخمين** **فصاعدا** اي اكثر من خمسين
يعلم **فقط** اي مبلغ كل **مح** **سما** عقد عليه من درهم او دينار او غيرها **ومدته**
لان الكتابة مشتقة من الضرب وهو الضرب فوجب افتقارها الي تخمين ليم احدهما
للاخر واشترط العلم بما لكل من من النفس والمدة لئلا يودي جهله الي التنازع
ولا يشترط تساوي الا في قلو جعل في شهر او اخر سنة او جعل قسطا اخرها
مائة والاخر خمسين واعرفه جاز لان القصد العلم بقدر الاجل وقسطه وقد
حصل بذلك والجمع هنا الوقت فان العوب كانت لا تعرف الحساب وانما تعرف
الاوقات بطول الخوم قال بعضهم اذا سمي اول الليل فالع اذان اللبون الحق
والحق الجذع **او يبيع** سيد رقيقه **نفسه** **بمنفعة** **مح** **يا** **احلب** فاكتر كان
يجانبه في الخوم على خدمته فيه وفي رجب او على خياطة ثوب او بنا حارب غيرهما فان
كاتبه على خدمة شهر معين او سنة معينة لم يصح لانه مح واحد وجميع المسلمين
على مشروعية الكتابة لقوله تعالى والذين يستوفون الكتاب مما ملكت ايمانكم
فخاتوم ان علمتم فيهم خيرا وحديث بريدة وحديث المكاتب عبد ما بقي عليه درهم
من كتابته درهم رواه ابو داود **ولا يشترط** للكتابة **اجل** له **وقوع** في **الخدمة** **يا**
شخص فيه فيصح توقيف الخمسين ببيعتهين قال في ترجمه في الاصح وفي تصح النزوع
فان كلام كثير من اصحاب الصحة ولكن العرف والعادة والمعنى انه
اي قيا ساعا على السلم لكنه السلم صيق وجزم بالثاني في الاتناع ونصح الكتابة في خدمة

48
او اسلم

مفردة كان يقاتله على ان يخدمه رجب وشعبان او على خدمة **مهما مال ان كان المال**
موجلا ونوالا ثانيا اي مدة الخدمة كان كاشية على خدمة شرب او دينار يوديه في اثنائه او
او اخره واذ لم يسم الشهر كان عقدا كالأجرة في قول وان عين الشهر مع ونواله بالفقير
لان المنع من العمل في غير الخدمة للمعز عنه في الحال بخلافه وبيح ان يكون اجل الدينار قبل
الخدمة ان لم تتصل بالعقد كان يقاتله في المحرم على دينار الى صفر وعلى خدمته رجب وان
جعل محله نصف رجب او نقصاه مع كما تقدم لان الخدمة بمنزلة العوض الحاصل في البتة
موتها فيكون محله غير محل الدينار **وتنس** الكتابة لمن اي رقيق **علم فيه خبر** لانه
وتلوي الحزب **النسب والامانة** قال احمد الحزب صوف وصلاح ووقايل المال الكتابة
وخو قول ابراهيم وعمر بن دينار وغيرهما وان اختلفت عباراتهم في ذلك والامانة
محمولة على النذب كحديث لا يجل مال امري مسلم الا عن طبيب نفسه منه ولا نه دعا الي
ازالة ملكه بكونه فلم يجز السيد عليه كالبائع **وتنزه** الكتابة لمن **لا كسب له** بيلا
بجبر كل على الناس ويحتاج الى المسئلة **وتنزع** الكتابة لمن كان يقاتل السيد بعض
عمره مع حرية بعضه **وتنزع** كتابة رقيق **مميز** لانه يبيع نفسه ويبيعه بأذن سيده
فصح كتابته كالمكلف واليجاب سيده الكتابة له اذن له في قولها بخلاف الطفل
والجنون لكن يجتازان بالتعلق ان علق متقرا على الادا صرحا **ولا تنزع** الكتابة منه
اي المميز بان يقاتل **مميز رقيقه الاباذن** وليه لانه موقوف في البيع المال كالبائع
ولا تنزع كتابة من سيد غير جائز التصرف كسفيه ومجور عليه فليس كالبائع
او اي **ولا تنزع** كتابة بغير قول لان المعاطاة لا تكلف فيها صرحا **وتنفع** الكتابة
بقول سيد لرقيقه **كاتبك** على كذا مع قوله اي الرقيق الكتابة لانه
لوقها الموضوع لها فانها نفقت بحرده وان لم يقل السيد لرقيقه فاذا ادبت
اليها كاتبتك عليه **فانت حر** لان الحرية موجب عقد الكتابة فثبت عند
تمامه كسابر احكامه ولان الكتابة عقد وضع للعقود بالاداء لم يمتح الى لفظ العقد
كالتميز واطلاق الكتابة على المارحة ليس بمنتهى رخي يحتاج الى الاحتراز
عنه على ان اللفظ المحتمل ينصرف بالتقريب الى احد معنيينه ومال المكاتب حالة
الكتابة لسيد الا ان يشترطه المكاتب **ومتي ادي** المكاتب **ما عليه** من كتابة
مقبضه منه سيده **او وليه** اي السيد ان كان مجورا عليه علق بمو لم يمتح
حديث عرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا المكاتب عبد ما بقي عليه درهم
رواه ابو داود وقدل بمفهومه على انه ادي جميع كتابته لا يبقى عبد **او ابراه** اي المكاتب
سيده من كتابته **او ابراه** **وان** **ل** سيده **موسر** من حقه من كتابة **عق** لانه لم
يبقى عليه شيء منها فان ادي البعض او بوي منه بوي منه وهو على كتابته فيها
بقي للمجور وان كان الوارث معسرا وابدأ من حقه علق نفسه فقول بلاسرية وما
فصل **بيده** اي المكاتب بعد اداء ما عليه من كتابة او بوايه منه **فله** اي المكاتب
انه كان له قبل علقه بقي على ما كان **وتنفع** الكتابة **بموت** اي المكاتب قبل
ادائه جميع كتابة سواء خلق وقام **او ما بيده** سيده ايضا لانه مات وهو غير مكاتب
مخلق واولا لا عقد معاوضة على المكاتب وقد تلف المعقود عليه قبل التسليم بطل
وقتل

وقتل كموته سواء قتل سيده او اجنبي ولا اقتصاص ان قتل حروا كان القاتل سيده
فلا شيء عليه لانه لو وجب شيء لكان له وما في يده لسيد له لزال الكتابة لا يقاتل
وان كان القاتل اجنبيا فليس سيده قيمته **ولا بأس** ان يجعلها اي الكتابة الموجهة قبل
حلوكها لسيد **ويضع** السيد عنه اي المكاتب **يقض** اي الكتابة ولو كان النجم مائة ومجل
منه او صالحه منه على ستمين ورواه من الباقي مع لان مال الكتابة غير مستقر او ليس
بدين صحيح لانه لا يجزى على ادايه ولا تمنح الكفالة به وما يوديه اي سيده كسب عبده
والتماعل الشروع هذا النوع العقد وسبيلة الى العقد وواجب فيه التاجيل بما يقع في تحصيل
العقد وتخفيفا عن المكاتب فاذا عمل على وجه سيقط به بومن ما عليه كان يبلغ في حصول
العقد واخفى على السيد وبهذا فارق سائر الديون ويشارك الاجانب من حيث انه عبده
فهو اسبه بعبده الفتن وان اتفقا على الزيادة في الاجل والدين كان حل عليه ثم قال
لحقه اي كذا وازيد كذا لم يجز لانه يشبه ربا الجاهلية المحرم **ويلزم** سيدا محله له
مكاتبه كتابته **اخذ** محله **بلا ضرر** على السيد في قبضها وبقيت **فان** **اي** السيد
اخذها جعلها امام في بيت المال **وجع** **يفتقه** رواه سعيد في سننه عن عمرو عثمان
ولان الاجل حق لمن عليه الدين فاذا قدمه فقد اسقط حقه فسقط سائر الحقوق
وظاهره انه ان تلف بيت المال ضاع على السيد لقيام قبضه الا ما م مقام قبضه لا متناعه
فان كان ضرر على السيد بقبضها كان دفعا اليه بطريق محو او اخذت الي محو
كالطعام والظن وخو لم يلزمه اخذها لانه لا يلزمه التزام ضرر لا يقتضيه العقد
ولا يفتق بيد له اذن **ومتي بان** **يقوض** دفعه مكاتب لسيد من الكتابة **عيب** **فله**
اي السيد **ارائه** ان مسغه او عوضه اي المعيب **برده** على المكاتب لان الطراف
عقد الكتابة يقتضي سلامة عوضها وقد تضرر رد المكاتب رقيقا فوجب ارشده
او عوض المعيب جبرالما اقتضاه اطلاق العقد ولم يرتفع عطفه لانه ان له ملك
بصرف فلا يبطله رد العوض بالعيب كالحلع **ويؤخذ** **سيده** اي المكاتب منه
حقة **فله** **ثم قال** السيد **هو حر** **ثم بان** مادفعه **مستحقا** اي مضمونا وخو
لم يفتق لفساد القبض وانما قال هو حر اعتمادا على صحة القبض **وان ادعى** السيد
حرره اي ما اراد المكاتب ان يقبضه له بان قال لا قبضه لانه غضب او شترقه
وخو وانكره المكاتب **قبل** قول السيد **بينة** وسعت بينته لان له حقاني ان
لا يقتضي دينه من حرام ولا يلزم رجوع صاحبه عليه به **والا** **يكف** للمسيء **بينة** **حلف**
العبد انه ملكه **ثم يجب** على السيد **اخذ** **ويفتق** المكاتب به اي باخذه لان الاصل
انه ملكه **ثم يلزمه** اي السيد **رده** اي ما قبضه من المكاتب مدعيا انه حر **اي من**
امانه اليه ان كان اضا فله لمعين بان قال غضبه من زيد فيرده اليه لانه يبطل قوله
ليحق نفسه وان لم يقبل على المكاتب **وان** **تكل** مكاتب عند الحلف ان ما بيده ملكه
حلف **سيده** انه حر ام ولم يلزمه قوله **وله** اي سيد المكاتب اذا كان له عليه دينان
دين الطالبة ودين عن قرض او ثمن مبيع وخو قبض **ما لا يفي** بدينه **ودين** الكتابة
من دين **لوي** مكاتبه بان يتوي السيد ما قبضه انه عن غير دين الكتابة **وله** **تجزه**
اذا قبض ما بيده عن غير دين الكتابة ولم يبق ما بيده ما يوفي كتابته منه ولا يملك

بعضها

المملوك كره ان يباشر في عيون المساكين ولان كبرها من جلة منا مفر فاذا استثنى
 نفعه مع كمالها استثنى منفعة اخرى وجاز وطبه لها لان امة وهم في حوزة وطبه لها كغير
 المكاتبة لا استثنى ولا يبيع شرط وطى بنت لها اي مكاتبته لان حكم الكتابه في التبعيه
 ولم يكن وطبه مباحا حال العقد فيشرطه فان وطها اي مكاتبته بلا شرط فلها المهر او
 وطى بنتها اي بنت مكاتبته التي في ملكه او وطى امته اي مكاتبته فلها اي المكاتبه
 المهر على سيدتها ولو كانت الموطوءة من المكاتبه او بنتها او امته مطاوعة لان عدم ممتزجا
 من وطبه لبس اذا فيه ولهذا الوراي مالك مال من يتلفه فلم يبعه لم يبقوا عنه ضمانه
 ومتى تكور وطبه لوراحه مهنه وكان قد ادى المهر لى قبله من الوطى لزومه مخر
 لوطيه بعد ادا مهر الوطى الاول لانه لما ادى مهر الاول فكانه لم يتقدم الوطى الثاني وطي
 والا لكان ادى مهر الثاني قبله من الوطى فلا يلزمه الا مهر واحد لا اتحاد الشبهة وهي كون
 الموطوءة مملوكة او مملوكة مملوكة وعليه اي سيد المكاتبه قيمة امته ان اولها
 لا تلافه لها مهنه من التصرف فيها فلا يلزمه قيمة بنتها ان اولها لان المكاتبه
 كانت ممنوعة من التصرف فيها قبل اسبلادها فلم يبق عليها شي باسبلادها
 بخلاف امته ولا يلزم السيد ايضا قيمة ولده من امة مكاتبته او امة مكاتبته
 ان اسبلادها فلم يبق عليها شي باستبلادها فتكون منه امة لا يلزمه قيمة ولو كان
 من مكاتبته ولا مملوكة ولا يلزم السيد شي لان ولد السيد كجز منه فلا يلزمه دفع قيمته
 لورقيقه فيكون منه امة لا تلزمه قيمة ولده من مكاتبته ولا بنتها وبودب من وطى مكاتبته
 بلا شرط او بنتها او امة مكاتبته او مكاتبته ان علم النكاح لم يعلقه فلا يجوز له وتغير
 مكاتبته او بنتها او امة مكاتبته ان ولدت من سيدتها سوا شرط وطى مكاتبته
 او لام ولولا ان امة ما يبي عليها درهم ثم ان ادت مكاتبته التي اولها عتقت وكسبها
 لها ولا تنفس كتابتها باسبلادها وان كان سيدها وبقي عليها شي من كتابتها سقط
 وعتقت بكونها ام ولدا وما بيدها لورثته اي السيد كما لو اعترفا قبل موته ولولم
 تعجز لانها عتقت بغير ادا وكذا لو اعترف سيد مكاتبته فله كل ما بيدها وقتها
 اي السيد لمكاتبته فسخ للكتابة لغوات محلها بصير ورثه حرا ولو كان عتقه
 في غير كفارة وبيع عتقه في الكفارة ان لم يكن ادى شيئا من كتابته وياتي ومن
 كتابتها شريكان فيناه وطباها فلها اي كل واحد منها مهر لان منفعة البصق
 لها فيبضرها لها متلفا على اجني ومن وثق من احوالها صارت ام ولولم
 تعجز فتسحق على كتابتها وبفهم من صارت له ام ولولا شريكه قيمة حصته منها مكاتبته
 لسونيات الانشيد كذالك وكتابتها بما لها كمالا واشترى احد الشريكين حصته
 شريعه منها وبفهم لشريكه نظيرها اي حصته من ولدها لانه فورا عليه
 وقياست ما تقدم وما ياتي لا يلزمه شي في الولدان الحف ولومكاتبته وطبا سيدا
 بها صارت ام ولولا لانه لا يكون سوا ربيته على واحد منها لا استور بها في المعنى و
 كتابتها بما لها فان ادت اليها عتقت في حياتها وما بيدها لها ولا فانه يعترف
 بغيرها بموت احوالها لان بغيرها ام ولولا ويعترف باقربها بموت الاحد لا يسقط
 فنصل وبيع نقل الملك في المكاتبه ذكرها كان او اني لقمه
 حيث اشترى

عن اشترىها ما ينفق بامر النبي صلى الله عليه وسلم وليس في القصة ما يدل على انهما كانتا تحت
 بل استعانتا بهما بوليك بقا كتابتها وبهاست على البيع الحبة والوصية ونحوها ومشتري مكاتبها
 جعلها اي الكتابه الرد او لا ينفق لا ناعيب في الوفيق لنقص قيمته بل يملكه بغيره
 وكسبه ولو اوب المشتري ان امسك كتابه في عتق باذا للزوم الكتابه فلا تنفس بنقل الملك
 فيه وله اي المشتري الاول على المكاتب اذا ادى اليه وعق لعتقه عليه في ملكه ومشتري
 كبايع في عوده اي المكاتب قنا بحره عن ادا كتابته لغيا منه مقام ابايع فلو اشترى
 كل واحد من مكاتبتي شخص الاخر او اشترى كل من مكاتبتي شخصين اشترى الاخر
 مع شرط الاول وحده لان للمكاتب شرا العير فمع شراوه للمكاتب لشرايه للفق وطل
 شرا الثاني لانه لا يبيع ان يملك العير سيده لا فضا به الي تفاض الاحكام فان جمل اسبقها
 اي البيعين بطلا لا اشتباه الصبر بالباطل كما لو تزوج اختيت وجرى السابقة ويرد كل
 اي كتابته وان اسراي اسراي اسراي المكاتب فاشترى منهم او وقع في فساد الفاسدين
 فاحب سيده اخوه مهنه اشترى من الكفار بها اشترى به فله ذلك وكتابته بما لها
 ولا يجب السيد اخذه بذلك منه في يده مستثويه فاذا ادى المكاتب لمشتريه او لم
 وقع في قسسته ما بقي عليه من كتابته عتق للزوم الكتابه فلا تنفس بالاسر كالببيع
 واولي واوله له اي لمشتريه لعتقه في ملكه ولا يجتنب عليه اي المكاتب بمدة الاسر
 التي هو فيها عن الكفار لانها ليست بتعق بطه ولا فعله فلا يجزى المكاتب حتى
 يمضي عليه بعد الاجل مثلها اي مدة الاشر فتلقي مدة الاسر وبني بامامضي
 وعلى مكاتب جني على سيده فز انفسه لانه مع سيده كالحق في المعاملات فكذا
 في الجنابات او اي وعلى مكاتب جني على اجني فز انفسه لانه الجاني وقد ملك نفعه
 وكسبه اشبه الحر ثم ان كانت ارش الجنابة اكثر من قيمته فانه يبي بغيره نفسه
 بقيته فقط لتعلق حق المحني عليه برقبة المكاتب لانه عبد والقيمة بدل عن
 رقيقه مقدما فز انفسه على ذين كتابته لتعلق ارش الجنابة برقبته وتعلق
 الكتابة برقبته ولانه لا اذ اذم حق المحني عليه على السيد في العبد الفت فلان يقدم
 عليه في المكاتب بغير ادي فان ادى مكاتب جان كتابته مبادرا قبل ارش
 الجنابة وليست محجوزا عليه في ماله عتق لصحة ادايه لانه فسخ حقا وجبا عليه قبل
 كفا مديت بعض غزمايه قبل المحر عليه واستقر الفدا اي ارش الجنابة عليه في
 دمه لانه كان ولجيا قبل العتق فكذا بعده فان سال ولي الجنابة الحكم المحر عليه وجور
 عليه قبل ادا كتابته لم يبع دفعه الي سيده فلا يفتق به وارثه حاكم فز دفعه
 الي ولي الجنابة لتقدمه على الكتابة لان ارش الجنابة مستقرودين الكتابة غير مستقر
 وان قبله اي المكاتب الجاني ببيده لزمه ما كان على المكاتب بالجنابة وهو اقل الامرين
 من ارشها او قيمته لانه فوت على ولي الجنابة محل تعليقها وهو رقبة الجاني وكذا ان عتقه
 اي المكاتب الجاني في السيد فيلزمه ذلك لا تلافه ما لبيته بعتقه وسبق ارش جنابته قبل
 سيده او عتقه اياه ان كانت جنابته على سيده فله اي سيده تعجزه اي عوده الي الرق
 لان الرق ارش الجنابة حق عليه لسيدته فاذا اعجز عنه عاد الي بوله وهو رقبة وان
 ضاقت جنابة المكاتب على غيره اي غير مكاتب لبطان كتابته بتعلق حق المحني عليه

وان عجز و هو اي الجنابة
 على سيدك

على حر سيدك وان عجز عن ذلك انفسه
 ارش الجنابة والايدي فيها

برقبته **ويجب فدا جانيته مطلقا** اي سوا كانت على سيده او اجنبي **بالاقل من قيمته**
 اي المكاتب **او ارشها** اي الجناية لان الزيادة ان كانت الارش اكثر من قيمته لا موضع لها
 وان كان اقل لم يكن للمسيح عليه اكثر من ارشها وان **يجوز مكاتب عن ديون معاملة**
لنمته تعلقت بذمته لان حقه كالاحرار فيستع بها بعد عقده لانه حال يساره
 وحجج ديون المعاملة ارش الجناية ونحوها من الاطلاقات وتقدم **فقد مر** اي
 ديون المعاملة على ذمته كناية ان كان **مجبورا عليه** بان ماقت ديونه عن ارشها
 عن ما وه الحاكم المحرر عليه لعدم تعلقه **برقبته** اي المكاتب فلهذا ان لم يكن يده
 اي المكاتب مال فليس لغرضه تعجيزه بعوده الي الرق بخلاف ارش جانيته
 لتعلقه برقبته وبخلاف **دين كتابه** لانه يدل برقبته **ويستحق رب دين معاملة**
 ورب ارش جانيته في تركه مكاتب **بعد موته** فيتحا صان لغوت الوقبة والمكاتب
 غير المحبور عليه **تقدم** اي دين شامت كتابه ومعاملة وارث جانيته كالحر
فصل والكتابة الصحيحة **عقد لازم** من الطرفين لا يابى ولا يبيع ولا يخلعها جاز
 لان القصد منها تحصيل العتق فكانت السيد والمكاتب دخلا فيها متطوعين را
 بالقبض **ولا يملك احدها فسخا** اي الكتابة كسائر العقود اللازمة **ولا يبيع حلقها**
على شرط مستقبل طاذ اجار حب فقد كانتك على كذا كباقي العقود اللازمة وحجج مستقبل
 الماضي والمازكان كنت عدي ونحوه فقد كانتك **ولا تنفس الكتابة بموت سيد**
ولا خفونه ولا جوعه لسفه او فلسب كبقية العقود اللازمة **ويعتق المكاتب**
باذا اي من يقوم مقامه اي السيد من وليه وكوكيله او الحاكم مع غيبته سيده
 او باذا اي وارثه اي السيد ان مات والولا للسيد لا لوارث كما لو ومي بماله لخصما
 او استنطرة امكاتب وان **حل على مكاتب** نج من كتابته فلم يوده فلسيده الفسخ
 كما لو اعسر المشتري بثمن البيع قبل قبضه **بلا حكم حاكم** كورد المعقب **ويلزم**
سيد انظاره اي المكاتب قبل فسخ كتابته **ثلاثا** ان استنطرة المكاتب لبيع مؤخر
 ولما غاب دون مسافة **فصر برجوعه** فزومه **ولدين حال على ملي او لماله مؤخر**
 قصد الخطا المكاتب والرفق به مع عدم الاضرار بالسيد وان حل على المكاتب غاب
 بلا ادن سيده فله الفسخ وباذنه يكتب الحاكم اي حاكم البلد الذي به المكاتب يامره
 بالاد او يثبت عجزه ليعتق السيد او وكيله فان قدر المكاتب على الوفا ولم يحضر
 ولم يوكل من يودي عنه مع الا مكان ومضى زمن السيد عاده فلسيده الفسخ **ومكاتب**
قادر على كسب تعجيز نفسه بترك التكسب لان دين الكتابة غير مستقبل عليه
 ومعنى القصد بالكتابة تحليصه من الرق فاذ لم يزد ذلك لم يجبر عليه **ان لم يملك المكاتب**
والكتابة فان ملكه لم يملك تعجيز نفسه لتكسبه من الادا وهو سبب الحرية التي
 هي حق لله تعالى فلا يملك ابطالها مع حصول سببها بلا كلفة **ولا يملك مكاتب**
فسخا اي الكتابة للزومها فاذ **ملكه** اي الوفا مكاتب **اجبر على ادايه** لسيده
لم عتق بادايه ولا يفتق بنفس الملك للحر والحوار ان يتلف قبل ادايه فيكون
 على السيد فان مات مكاتب قبله اي الوفا **انفسخ** وبو ملك وقال انه مات رقيقا
 فما له جميعه لسيده **ويصح فسخا** اي الكتابة **بانتفا** اي المكاتب وسيده فيصح
 ان تقابل

في البيع والشراء والكتابة
 والكتابة الصحيحة عقد لازم
 من الطرفين لا يابى ولا يبيع
 ولا يخلعها جاز لان القصد
 منها تحصيل العتق فكانت السيد
 والمكاتب دخلا فيها متطوعين

ان تقابل احكامها قياسا على البيع قاله في الخاني وفي العزوع يتوجه ان لا يجوز لعق الدن
 تعالى **ولو زوج السيد امرأة تزوجه** ان مات من **مكاتبه** وهي النكاح بان قلنا الكفاة
 شرط للزوم لا للصحة او حكم به من يراه **ثم مات السيد انفسخ النكاح** لمخلها زوجها او
 بعته كما لو لم يكن مكاتبيا **وكذا الوورث** حر **زوجته** المكاتبه او زوجة غيرها
 او جزاها فينفسخ نكاحه لان ملك السيد اقوى من النكاح فاذا طرأ عليه ابطله
ويلزم ان يودي السيد الي من ادي كتابته طرأ بها اما وجوب الايتا بلا تقدير
 فلفظه تعالى واتوهم من مال الله الذي اناكم وظاهر الاموال وجوب وما كونه ربع مال
 الكتابة فلما روي ابو بكر باسناده عن علي ولاته مر فوما في قوله تعالى واتوهم من
 مال الله الذي اناكم قال ربع الكتابة وروي موقوفه عن علي ولاته مال يجب ايتاوه بالشرع
 مواساة فكان مقتدا كالزكاة وحكمته الرق بالمكاتب واعانتها وفارقت الكتابة
 في ذلك سائر العقود لان القصد بها الرق بالمكاتب بخلاف غيره **ولا يلزمه** اي
 المكاتب **قبول بوله** اي ربع مال الكتابة ان دفعه سيده له **من غير الخنس** الذي
 وفقت عليه الكتابة بان كاتبه على درهم فاداه اليه واعطاه دنانيرا او بالعكس
 واعطاه عناء عروضا لانه لم يتوهم من مال كتابته ولا من جنسه فان كان من جنسه
 لازمه لانه لا فرق في المعنى بين الايتا من عينه او من غيره من جنسه فتساويا
 وقا في الاحزاب الزكاة وغير المنصوص عليه اذا كان في مفاه الحف به لكف
 الاولى من عينه لظاهر النص **فلو وضع السيد عن مكاتبه من مال كتابته**
بقدره اي الربع جاز لتفسير الصابة الاية بذلك ولانه يبلغ في النفع ويعون على حصول
 العتق **او يحمله** اي ايتا الربع للمكاتب سيده **جار** لانه انفع له وحال الزكاة ووقت
 الوجوب عن العتق لما تقدم قال على الكتابة على تعجيز والايام الثاني فان
 مات السيد بعد الوفا وقبل ايتا ربع فهو دين في تركته كسائر الحقوق الواجبة
 عليه فان ما خلت عنه وعن ديونه قاصوا **وليس الفسخ** للكتابة **بفسخ مكاتب** عن
 ربه اي الكتابة للحديث لا لثوم عن عروضا وبها يشية **ويجوز دين ثابت** انهم قالوا
 العبر مكاتب ما بقي عليه درهم وروي ايضا عن ام سلمة ولان الكتابة عوض عن
 المكاتب فلا يفتق قبل ادا جيمه ولانه لم يفتق بعنه لسري الي باقيه كما لو باشر
 بالعتق وحديث اي ابن عباس مر فوما اذا اصاب المكاتب حر او ميرا ثا بحساب
 ما عتق منه ويؤذي المكاتب بحضه ما ادي دية حر وما بقي دية عبور رواه الترمذي
 بعينه محمول على مكاتب لرجل مات وحلف ابنته فاقتلها حرها بكتابة لانكر الان
 وادي للمقرا وعو ذلك جيمه بين الاخبار وتوفيقا بينهما وبين القياس والحديث
 سعيد عن اي قذابة قال كنت ازوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتجب من
 مكاتب ما بقي عليه دينار **ولمكاتب ان يصال سيده عما في ذمته** من كتابته **بغير جنسه**
 لان الحق لا يقد وهما لا موجد لانه يبيع دين بدين ولا ان يتفرقا قبل قبضه ان جوي بين
 الجنس رياضية **ومن ابري** من المكاتبين **كتابته** كل ما عتق لمفهوم حديث المكاتب
 فهو ما بقي عليه درهم لانه مع البراة لم يبيع عليه شي ولان البراة في معنى الآا جامع
 سقوط الحق في الموضعين وان **ابري** مكاتب من بعضا كان كاتبه على الرق وبرا

من اربعة اية **فهي** الكتاب **فيها** بقى من الالف فاذا اداه عتق **فصل** وتتم كتابة
عدد من رقيقه **عوض** واحد كان يكتب عبد يبي ما تبين الي اثنين كل سنة مائة
كما لو باعهم كذلك لو احوذ **ويقتطع** العوض بينهم **على القيمة** اي قيمة كل منهم **يوم العقول** واما
المعاوضة لا يلي عدد راسم كما لو اشتري شيئا او اشتري عبدا ورد واحدا
منهم بغيره **ويجوز** ان يكون منهم **مكتاتبا** **بقدر حصته** من العوض **يعتق** باذنها **او بجوز**
يجوز ان يبي قدر حصته **واحد** لان الكتابة عقد معاوضة يشبه ما لو اشتري واعدا
وان شرط عليهم ضمان بعضه بمضام بعض الشرط وتتم الكتابة وان مات بعضهم سقط ما عليه
نصا وكذا ان اختلف السيد بعضهم وان اداوا ما كونوا عليه جميعه **واختلفوا** باذنها ايه
في قدر ما ادى كل واحد منهم بان قال اشترى قيمة ادينيا على قدر قيمتها وقال الاقل قيمة
ادنيا على السوا فبقيت لادنيا الاكثر قيمة **بقية** والقول **قول مدح ادا الواجب** اي قدر
الواجب عليه لان الاصل بوانته مما يدعي به عليه **ويجوز** ان يكتتب السيد بعض عبده
كنصفه طالبع ويجوز ان يودي الي سيده من كسبه بحسب ماله فيه من الوقوف ويؤي
في الكتابة بحسب ما كوتب منه الا ان يرضى سيده بتا دية الجميع في الكتابة **فان ادى**
ما عليه **عتق كله** ما كوتب فيه لا دية ولا باقي بالسراية كمن اعتق بعض عبده ويبيع
ان يكتتب عبده على الغيب في راسد كل شهر الف على ان يكون العتق عند اداء الالف
الاول فاذا اداه عتق لان السيد لو اعتقه بغير ادا شي صح فكذا اذا جعل عتقه
عند ادا بعض كتابته ويبقى الالف الاخر دينا عليه بعد عتقه كما لو باعه نفسه به
وكذا شرطه عليه خزمة معلومة بعد العتق **ويجوز** ان يكتتب **شخصا** من مشرك
غير اومة **بغير اذن شريكه** موسرا كان الشريك او مفسرا لانها عقد معاوضة
على نصيبه فتح كسبه ولا له ملك يبيع ويبيعه وبعثته فصح كتابته كالكمال وشا
لو كان باقية حرا ولا يمنع الكسب واخذ الصدقة بجزءه المكاتب ولا يستحق الشريك
شيا مما اخذه من الصدقة بذلك الجز كما لو ورث المبيع شيئا بجزءه الحرفان هيا
مالك البقية فكسب في ثوبه شيئا اختص به وان لم يهايه فما كسبه بجهلته
فله من كسبه بغير الجز المكاتب منه وليس له الذي لم يكتتب به الباقي لانه كسب
بجزءه المملوك و **يملك** المكاتب بعضه من كسبه **بقدر** اى الجز المكاتب لانه يفتق
الكتابة **فاذا ادى** المكاتب بعضه ما كوتب عليه من كتابته وادى للمشرك **الاخر**
الذي لم يكتتب به **ما يقابل حصته عتق كله** ان كان من كتابته اي كاتب نصيبه منه
موسرا بقيمة حصته شريكه الجز المكاتب بالاذن والاخر بالسراية وليس له ان يودي
الي من كاتبه شيئا حتى يودي الي الشريك الذي لم يكتتب به ما يقابل حصته منه سواء اذن
الشريك في كتابته او لم ياذن فلو ادى الكتابة من جميع كسبه لم يفتق لانه دفع مالى
له **وعليه** اي الشريك الذي كاتب نصيبه منه وادى اليه **قيمة حصته** شريكه لان
عتق عليه بسبب من جرمته اشبه ما لو باشره بالعتق او عتق عتق نصيبه بشرط فوجد
فان كان الذي كاتبه مفسرا لم يفتق سوى نصيبه وان كان موسرا بغير
نصيب شريكه عتق بغير ما هو موسره **وان اعتقه الشريك** الذي لم يكتتب اي
اعتق نصيبه منه **فبلاذنها** كتابته عتق عليه كله بالسراية **ان كان موسرا**
بقيمة

المكاتب

بقية نصيب شريكه هو لو لم يكن بعضه مكتاتبا **عليه** اي الشريك المفتق **قيمة** بالمشرك
المكاتب من المشرك **مكتاتبا** لانه اطلقه عليه كذلك فان كان مفسرا لم يفتق سوى نصيبه
بقي نصيب شريكه على كتابته فاذا اداها حلت جزئيه عليهما واولاه بينهما بقدر ما عتق
على كل واحد منهما منه **ولهما** اي الشريكين في قتل عبد **كتابة** بغيرهما سواء شأوي ملكهما
فيه وتفاضل **على نسا** وفي مال الكتابة كان يكتتباه على الغيب لكل الف **وعلى** تفاضل كان
يكتتباه على ثلاثة الاف لواحد الفان والاخر الف سواء كتابته في عقد او عتق لانه كلما
يوقد على نصيبه عقد معاوضة تجاز ان يختلفا في العوض طالبع **ولا يودي اليهما**
الا على قدر ملكيهما فيه فلا يزبد احداهما على الآخر ولا يقدّم احداهما على الآخر لهما سواء
فيه فكتساويان في كسبه وحقوقهما متعلق بما في يده تعلقا واحدا فلم يكن له ان يخلص
احدهما منه شي دون الآخر فان قبض احدهما دون الآخر ببيع الغيب ولم يفتق لانه
ياخذ منه حصته ان لم يكن اذن فان عجز قلمها الفسخ والامضاء فان فسخا او امضايا او
فسخا احدهما وادى الاخر **جاز فان** كتابته منفرد **في** صفقتين **فوي** المكاتب
احدهما اي الشريكين ما كاتبه عليه فامره ولو بلا اذن الآخر بخلاف ما اذا كتابته كتابة
واحدة او براه منه **عتق** نصيبه **خاصة** ان كان الموالي او المبرور **مفسرا** بقيمة
نصيب شريكه **ولا** بان كان موسرا بقيمة حصته شريكه عتق عليه كله بالسراية
وعليه قيمة نصيب شريكه مكتاتبا واولاه كله **وان** كتابته **كتابة واحدة** في صفقة
واحدة **فوي** احدهما اي احدا الشريكين ماله عليه **بغير اذن الآخر** لم يفتق منه
شي لفساد التقيض لتعلق حقهما بما في يد المكاتب تعلقا واحدا وان كان وقا
احدهما باذنها اي الاخر **عتق** نصيبه لجهة التقض لان المنع بحق الشريك والاخر وقد زال
بالاذن **وسري** العتق **اي** باقية ان كان من استوفى كتابته **موسرا** ومن نصيب
شريكه **بغيره** مكتاتبا لعتقه عليه باقيا على كتابته وله واولاه كله وما يبره من المال
الذي عتق عليه لان نصفه عتق بالكتابة ونصفه بالسراية فجهة ما عتق بالكتابة
للعبد وجهة ما عتق بالسراية للسيد **واذا كاتب** ثلاثة عبد لهم **قادي** الادى
الهم عليهم **فانكروا** اي اذا احوذوا **واقر** الاخر ان **شاركهم** المنكر **فيما اقر** بقبضه
من العبد ولو كانوا كاتبوه على ثلثهم اية مثلا فاعترف اثنان منهم بقبضه ما ثبت وانكر
الثالث قبضه مائة شاركهم في ايمانهم اللتين اعترفوا بقبضهما لانها من ثمن العبد
وهو مشترك بينهم قيمته يجب ان يكون بينهم ولان ما يبر العبد لهم وما اخذاه كان
بيده فوجب ان يشتركوا فيه بالتقوية **ونصفه** اي الامام **احد** تقبل **شهادتهما**
عليه اي المنكر بقبضه **المالية** لانها مظهر اليقيد باذا ما يفتق به اشترى الاجنبيين
ولا يمنع ذلك رجوع المشتري عليه عيسى ما يفتقها قضاها ولا ما قبلت شهادتهما عليه
لانها يد فوان من انفسهما بها مفر ما فان كانا غير عوليت او عوليت ولم يشهدا اخذ
المنكر منها ثلثي مائة ومن العبد تمامها ولا يرجع الماخذ منه على ايا قيت شي وان
انكر الثالث الكتابة فقول بيمينه ونصيبه رقيق اذا حلف وان كان شريكاه
عوليت وشهدا عليه قبلت شهادتهما لانها لا يجوز ان ايا انفسهما نفعها **ومن قبل** كتابة
من سيده **عتق نفسه** وعن رقيق لسيده **غاي** بان قال سيد لعبد ارقاه كما تبتك

بها

والدار قلبي من طريق اخر عن ابن عمر عن عمر موقفا وفي حديث ام سفيان وبن عباس
اعتقها ولدها اشعار بذلك ومنع بيع امهات الاولاد وروى عن عمرو عثمان وعائشة وروى عن
و بن عباس و بن الزبير با حجة يسهلها واما حديث جابر بن عبد الله ان الاولاد يباعون
جاء عنه عليه وسلم وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فانتم سبينا ليس فيه ضرر بل كان
يخلفه عليه السلام وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فانتم سبينا ليس فيه ضرر بل كان
له اي لنقل الملك كرهت فلا يصح وهذا لان القصد منه البيع في البيت ولا يسبيل اليه
وولدها ام الولد من غير سيدها اي انت به بعد ايلادها من سيدها كهي سوا
كان من نكاح او زنا او شبهة ان لم تشبهه عليه بمن ولده من احد وسواء اعتقت بموت
سيدها او ماتت قبله فيجوز منه من التصرفات ما يجوز في ام الولد ويجوز فيه ما يمنع
فيها لان الولد يتبع امه مربية ورعا فكذا في سبب الحرية قال احمد قال ابن عمر و بن عباس
في غيرها بمنزلة الام لانها اي ولدها لا يفتق باعتاقها لانها اعتقت بغير السبب الذي يجرها
فيه ويبقى عتقه موقفا على موت سيدها وكذا لو اعتق ولدها لم تعتق بذلك بل بموت
سيدها او اي ولعققت ولدها بموتها قبل سيدها ويبقى عتقه موقفا على موت
سيدها لبقاء التبعية بخلاف المكاتبه اذا ماتت بطلت التبعية لان سبب العتق في
الكتابة لا ادا وقد تغدر بموتها والسبب في ام الولد موت السيد ولا يتغدر بموتها
وان ما سيدها وهي كمنه فتفتقنا لمدة حملها من مال حملها اي بضيعة الذي
وقف له لملكه له والايك للحمال مال بان لم يخلف السيد ما يرث منه الحمل ونفقة
الحمل عا و ارثه بقوله تعالى وفي الوارث مثل ذلك وكما جنت ام ولدها عند سيدها تلقى
ارث جنايتها بقرتها وهذا ما سيدها بالاكل من الارث اي ارث الجنانية او من قيمتها
يوم القدا فان كانت حينئذ مريضة او مريضة او مريضة اخذت قيمتها بذلك الصيب قالوا
الشرح وينبغي ان تجب قيمتها معينة بهيب الاستيلاء لان ذلك ينقصها فاعتبر كالمريض
وعنه من الصيوب انتهى اما كونه يلزمه فداؤها فلا نهى مملوكة له بملك كسرها اشهرت
العتق واما كونه يلزمه فداؤها كالحمل جنت قال ابو بكر ولوالف مرة فلا نهى امته فلزمه
فداؤها كاول مرة ولو اجتمعت اربعة وثلاثين جنايتها قبل اعطاشي منها اي الارش
تعلق الجميع من الارش بقرتها ولم يكن على السيد فيها الا اقل من ارش
الجميع او من قيمتها يشترط فيها ارباب الجنائيات فان لم ينف الواجب ارباب الجنائيات
اي باروشم خاصوا فيه بقدر حقوقهم لان السيد لا يلزمه اكثر منه كالجنائيات علي
شخص واحد وان قتلت ام ولد سيدها عمدا فلوليه اي السيد ان لم يرث ولدها شيئا
من دمه اي السيد القصاص كغيره ولده فان ورث ولدها شيئا من دم سيدها فلا قصاص
عليها لانه لا يجب للولد على ابيه قاتل عني فداها على مال او كان القتل منها لسيدها
عمدا او خطأ لم يلاقل من قيمتها او من دينه اي السيد اعتبارا بوقت الجنانية كماله
حتى عتقها عتقه سيدها وهي حال الجنانية امة وانما تعتق بالموت وتعتق في المصنف
وهي القتل عمدا وخطا لان المقتني يعتقها واول ملك سيدها كمنها وقد زال وتوم تعتق
بذلك لزوم جواز نقل الملك فيها ولا يسبيل اليه واولان العتق بغيرها لم يسبقوا بحمل
بغيرها بخلاف الميراث واوردها عليه الميراث واجب بعمق السبب فيه ولا حد بحد
ام ولولا نية امة تعتق بالموت اشبهت الميراث وان اسلمت ام ولولا خلاف
منع

حامله

منع من غشيانها اي وطئها والتلذذ بها التحريم عليها عليه باسلامها وحيل بينه وبينها لئلا
يفشاها ولا تعتق باسلامها بل يبقى ملكه عليها على ما كان قبل اسلامها واجبر سيدها
على نفقتها ان عدم كسرها لوجوبها عليه لانه ما لكسرها ونفقة المملوك كسرها فان كان
لها كسب فتفتقنا فيه لئلا يبقى له ولاية عليها باخذ كسرها ولا نفاق عليها ما شاء وان
فضل عن كسرها شي عن نفقتها فليسيدها فان اسلم سيدها حلت له الزوال المانع
وهو الكفر وان مات سيدها كافرا اعتقت بموته كسرها امهات الاولاد ونعمهم الاخبار
وان وطئ احد اثنين مشتركين في امة امهات الاولاد لم ينفقه محرما ولا حد فيه لمصادفته
ملكها كوطئ امته الحايض ويلزمه اي واطئ المشتركة لشريكه من مهرها بقدر حصته
منها سوا طأ وعنه او كزهرها لانه ليسيدها فلا يسقط بوطئها كذا في قطع بعض
الحضائرها ولو ولدت من وطئ الشريك حارت ام ولدها كالمالك كانت خاتمة له وخرج
من ملكه الشريك كما تخرج بالاعتاق موسرا كان الوالي او مفسرا لان لا يلاذ اقوي
من الاعتاق ولوله اي الشريك الوالي منها حر لانه من فحل للوالي فيه ملكا شبه ماله
ولي امته في جيب او احرام ويستقر في ذمته اي الوالي ولو كان مفسرا ايضا
قيمة نصيب شريكه من الموطوءة لانه اخوجه من ملكه شبه ماله واخرجه منه بالاعتاق
او الاتلاف وانما سري الايلاد اي نصيب شريكه مع عسرتة بخلاف الاعتاق لانه روي
لكون الايلاد ليس من قول الشريك وان كان الوالي من فعله لوجود الوطئ
ايلاذ نعم من الاسباب الاتي لا يمكن رفع مسبباتها كالزوال لوجود الظاهر ولا يلزم
الشريك الوالي لشريكه شي من مهر وقيمة ولولا ان حصته الشريك انتقلت اليه ملك
شريكه الوالي بمجرد العتق فصارت كلها له وانعتق ولده حرا كان الوالي
فما ت من الوطئ فلا يلزمه الا قيمة نصيب شريكه كما لو قتلها فان اولها الشريك
الثاني بعد ايلاد الاول كالحالما به فعليه مهرها كاملا لمصادفة وطئ ملك الفتي اشهرت
الامة الا جنسية ولوله منها رقيق تبعا لامة لانه لا ملك له فيها وان جهل الوالي الثاني
ايلاذ شريكه الاول او علمه و جهل انما حارت ام ولده اي الاول وان حصته انتقل
ملكها لاول بالايلاذها فلوله حر ليشبهه وعليه اي الوالي الثاني فداها اي فدا
ولده الذي انت به من وطئه مع جهل كونها حارت ام ولده لاول لانه فوترقه
على الاول يوم الولادة لانه رول اوقات امعان تقويمه وسواها لامة بينهما
نصفين او لاحدهما جزء من النصف وللآخر البقية كتاب النكاح
لغة الوالي المباح قاله الا زهره وقال الجوهري النكاح الوطئ وقد يكون العتق
ونكته ونكحت هي اي تزوجت انتهى وادى قالوا نكح فلانة او بنت فلان ارادوا
عتق عليها وادى قالوا نكح امراته لم ير تدوا الا الميعة لغيره ذكرا امراته او زوجته
اشكاله ابو علي الفارسي وهو اي النكاح شرعا حقيقة في عقد التزويج لصحة
نفيه عن الوطئ فيقال قد اسفاح وليس بنكاح وصحة النفي دليل المباح ولا انصراف
اللفظ عند الاطلاق اليه وتبادره الى الذهب دون غيره مجازي في الوطئ لما تقدم
وقيل النكاح حقيقة في الوطئ مجازي في العتق لانه سبب الوطئ وقتل حقيقة
لي مجموعهما فهو من الاعتاق المتواطئة قال ابن رجب انه لا شبهة باعتقائه مطلقا

الى الميراث

ولكل من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا عراهة حتى فرجها نكاحا لقوله
تعالى الآية انما جسدكم واحد وما ملكت ايمانكم والحدوث بنكاح حاكم عن ابيه عن جده قال
قلت يا رسول الله عورتنا ما ناتي منها وما نذر قال احفظ عورتك الامن وحيثك
او ما ملكت يمينك رواه الترمذي وحسنه ولان الفرج محل الاستمتاع فجاز النظر
اليه كبقية البدن **كسيف دون سبع سنين** وابنت دون سبع لانه لاحم لعورتهما
ودوي عن ابي كليل قال كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما الحسن فجل
يتمتع عليه فترجع مفقود فمينة قال فقبلت ريشة رواه ابو جعفر **وكره النظر اليه**
اي الفرج حال الطهارة اي الحيف يقال طهنت المرأة طهنت كتمت وسمع اذا حاضت
لها طهنت ويكون ايضا بمعنى الجماع وزاد في الرواية الكبرى وحال الوطى وكره
تقبيله اي الفرج **بعد الجماع لا قبله** قاله القاضي في الجامع وذكره عنه غيا وكذا
سيد من امته المباحة له لكل منها نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا عراهة حتى فرجها
لما تقدم والسنة عدم نظر كل منهما الي فرج الآخر لحدوث عابثية قالت ما رايت حتى
فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر رواه ابن ماجه وفي نسخة قالت ما رايت
من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رايه مني ولا انه اغلظ العورة **وينظر سيد من امته المباحة**
له طهر وجهه **وينظر من امته الوثنية والمجوسية اي غير عورة** ويجوز
اي ما بين السرة والركبة لحدوث غيرة بين شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا اذا
زوج احدهم جارية عبدته او اجيره فلا ينظر الي ما دون السرة وفوق الركبة
فانه عورة رواه ابو داود ومعه مرفوعه راحة النظر الي ما عدا ذلك والمجوسية
والوثنية في معنى المراجعة يجمع الحرة ومن لا يملك من امته الابغض والبواكها
كمن لاحق له فيها في عدم الاستمتاع والنظر لان ما حرم الوطى حرم دواعيه وحرم
وكره احمد مصافحة تزني امرأة لمحمد عذرا وج وسيد لوعا به الي الافتتان بها فاص
بحرم تصريح وهو اي التصريح ما لا يحتل غير النكاح خطبة معتدة بكسر
الساكنة كقوله اريد ان تزوجك او اذا انقضت عودك تزوجك او زوجيني ففك
لغيره قوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء اذا تحصصت النساء
بغير الحرج بول على عدم جواز التصريح ولانه لا يؤمن ان يحملها الحرج على النكاح
على الاخبار بانقضاء عذتها قبل انقضائها **ان النكاح محل له كالمخلوعة والمطلقة دون**
فان وطئت بشبهة ثلاثا على عوص لا يباح له نكاحها في عذتها اشبهت في ملك النكاح
او زنا في عذتها **ايضا تعريض خطبة رجعية** لانها في حكم الزوجات اشبهت التي في ملك النكاح
لانها لا محل له اذا تزوجت **بجوز التصريح** بخطبة معتدة في عدة وفاة ولاية ودخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ام سلمة وهي متاثمة من اي سلمة فقال لغو علمت اني رسول
الله فطلقته ثلاثا **وقيل لقنة** وعيب لانها بايت اشبهت المطلقة ثلاثا والمنقح نكاحا
وخبرته من خلقة وموضعي من قومي وكانت تلك خطبته رواه الارزق في هذا
تعريض بالنكاح في عدة وفاة والجوز التصريح بخطبة معتدة بايت **ونقيض**
ولا في ثلاث **وقيل لقنة** وعيب لانها بايت اشبهت المطلقة ثلاثا والمنقح نكاحا
لجوز رضاع ولعان ما حرم به ابد او هي اي المرأة في جواب خاطب كهواي كالحاطب
فيما يحل ويحرم من تصريح وتعريض فجوز للبايت التصريح في عذتها دون
التصريح

أراه

اي وشبه
والمعنى
م

في بعض النسخ

58 التصريح ويحرم على الابنية التعريض والتصريح في الجواب ما دام في العدة والتعريض
من الخاطب اي في مثلك لوانك ولا تقويني بنفسك **وتجيبه ما يوجب عنك فان قضى**
شي كان ونحوها كقوله اذا حللت فاذ شيتي وما احو لي الي مثلك وقولها ان نكح
من عند الله يمضيه **وتحرم خطبة على خطبة مسلم احب** **وتعريضان على الثاني**
اجابة الاول لحدوث اي مرفوعة مرفوعة لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح او ينكح
رواه البخاري والنسائي ولما فيها من الفساد الاول وايداه ويقاع العداوة والابان
لم يعلم الثاني باجابة الاول جاز لانه معدور بالمهل **او ترك** الاول الخطبة **او اذن** للثاني
في الخطبة جاز لحدوث ابن عمر مرفوعة لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى ينكح الخاطب
قبله او ياذن الخاطب رواه احمد والبخاري والنسائي **او سكت** الخاطب الاول **عنه** اي
الثاني بان استاذنه فسكت جاز للثاني ان يخطب لان سكونه عند استيذانه في معنى الترك
وكذا الورود الاول ولو بعد اجابته **فالتعويل في رد واجابة خطبة على ولي جدير** وهو
الاب ووصيه في النكاح ان كانت الزوجة حرة بكرا وكذا سيدا مكررا او ثيبا
فلا اثر لاجابة المجردة لان ولها بملك تزويجها بغير اختيارها لكن ان كرهت من اجابة
وليها وعينت غيره سكتا حرم اجابة وليها لتقديم اختيارها عليه **ولا تكن مجبرة**
كقوله شيب ما قلته ثم لما شفع سنين والتعويل في رد واجابة عليها اي المحظومة
دون ولها لانها احق بنفسها فها ان الاما امرها وقد جاعت عذرا عن ثروته ان النبي
صلى الله عليه وسلم خطب عاتكة الي ابي بكر رواه البخاري مختصرا مرسلا وعند ام
سلمة انه لما مات ابو سلمة ارسل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبني رواه
مسلم مختصرا فان خطب كافر كتابية لم يحرم خطبتها على مسلم بها قال لا يخطب
على خطبة اخيه ولا يساوم على سوم اخيه انها هو للمسلمين ولو خطب على خطبة
يهودي او نصراني او مشرك لم يكره ذلك لانهم ليسوا باخوة
للمسلم **ولي تحريم خطبة من اذنت لوليها في تزويجها من شخص معين**
مسلم احتيا لان احدها تحريم كما لو خطب فاجابت والثاني لا يحرم لانه لم يخطبها
احد واما الثاني قال المصنف في حاشيته شخنة الاظهر التحريم **ويجوز عقد خطبة**
حرم لان اكثر ما فيه نفوذ خطر على العقد شبه ما لو قدم عليه تعريحا او
تكريحا محرما **وسن عقد النكاح مسابوم الجمعة** لانه يوم شريف ويوم
عظيم والبركة في النكاح مطلوبة فاستحب له استوف الايام طلبا للبركة ولا مسابه
ان يكون من اخذ النهار وروي ابو جعفر العكبري مرفوعا مساويا لملك
فانه اعظم للبركة ولان في اخذ يوم الجمعة ساعة الاجابة فاستحب العقد فيها
لانها اعظم للبركة واخرى لاجابة الدعاء لها **وسن ان يخطب العاقد قبله اي النكاح**
بخطبة عبد الله بن مسعود وفي ما رواه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة ان الحمد لله وحده وشيت عينه وشستقره
وتنوب اليه وتعود باله من شروا بنفسا وسياتي اعيانا من يهودهم فلا
فضل له ومن يملك فلا هادي له واستشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
ورسوله

وكذا رواه احمد
وطالت المدة وتضررت
المخلوعة

في بعض النسخ

قال ويقد ثلاث ايات ففسرها سفيان الثوري اتفقوا الله حق ثقائه ولا تموت
الا واتم مسلمون اتفقوا الله الذي تسالون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا اتفقوا
الله وقولوا فلا سيد الا يرواه الترمذي وصححه وروي ان احمد كان اذا حمز
عقد نكاح ولم يخطب فيه خطبة ابن مسعود قام وتكلم وهذا على طريق المبالغة
في استعجالها لا يجرى بها **ويعزى** عن هذه الخطبة ان **يتشهد** **ويصلي على النبي**
صلى الله عليه وسلم لما روي عن ابن عمر انه كان اذا تزوج قال الحمد لله وحده
والله اعلم ما محمد ان فلانا يخطب اليكم فان انكتموه فالحمد لله وان ردتموه فسيان
الله ولا يجب شي من ذلك كما في المتنق عليه ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم
زوجنيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زواجها بما معك من القدرات
وعن رجل من بني سليم قال خطبت الي النبي صلى الله عليه وسلم امامة بنت عبد
المطلب فانكحني من غير ان يتشهد رواه ابو داود **ويست** **ان يقول المزوج بارك**
الله فيكم **وعليكم** **وجمع بينكما في خير** **وعافية** الحديث اي مودة مرفوعة كان ادخل
في انسان اذا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير رواه
الحسنه الا للنسائي وصححه الترمذي وقال عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف
بارك الله لك اؤم وولوبشاة فاذا **زفت** **الزوجة اليه** **اي الزوج** **قال** **ندبا اللهم اني**
اسئلك خيرها **وخيرا** **ما جيلتها** **عليه** **واعوذ بك** **من شرها** **واشر ما جيلتها** **عليه**
الحديث عمود بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعة اذا تزوج احدكم امرأة او اشترى
فادما فليقل اللهم اني اسئلك خيرها وخيرا ما جيلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر
ما جيلتها عليه واذا اشترى بهذا اخذ بذر وشاة وقل مثل ذلك روه ابو داود
باب ركني النكاح وشروطه **اي النكاح** **ركن** **الشي** **جزء**
ما عليه وهي لا تتم بدون جزها فكذا الشيء لا يتم بدون ركنه وتقدم معنى
الركن والشروط **ركناه** **اي النكاح** **احدهما** **اجاب** **اي اللفظ** **المادري** **الولي**
او من يقوم مقامه **بلغة** **النكاح** **اي** **بلغة** **تزوج** **يعني** **بان يقول** **انكحتك** **فلانة**
او **زوجتك** **او** **قول** **سيد لمن** **ملكها** **او** **ملكك** **بعضها** **وباقيها** **حد** **وتاذن** **هي**
ومتفق **البخبة** **اي** **متفق** **وجعلت** **عتقك** **صدائقك** **وعوه** **مما ياتي** **معصلا**
فلا يصح نكاح من يمسك العربية بغير انكحت او زوجت لانها لا ينفقان
الوارد **لها** **العز** **ان** **قال** **نكاحي** **فانكحها** **ما** **طالب** **لهم** **من** **النسا** **وقال** **فلما** **قضى** **زيد**
منها **وطرا** **زوجنا** **عها** **واما** **اجاب** **السيد** **باعتققتك** **وجعلت** **عتقك** **صدائقك**
وعوه **فلم** **يحدث** **اشن** **مرفوعة** **اعتق** **صفية** **وجعل** **عتقك** **صدائقك** **متفق** **عليه**
وياي **با** **وض** **من** **هذا** **وان** **فتح** **ولي** **تزوجتك** **فقبل** **بهم** **النكاح** **مطلقا** **اي** **عالميا**
كان الولي بالعربية او جاهلا بها فادرا على انطق بهم التا او عاجزا عنه ورافتي
به الموفق **وقيل** **لا يصح** **الا** **من** **جاهل** **بالعربية** **ومن** **عاجز** **عن** **النطق** **بهم** **النسا**
قال في شرحه وهذا هو الظاهر انتهى وقطع به في الاكثار وفي الرعاية به خلا
او عجزا والا احتل وجهين **ويصح** **اجاب** **بلغة** **زوجت** **بهم** **الزوي** **وفتح** **التا**
اي بصيغة

ولا بأس بسمي الاب
للام واختيار اللفظ
لغيره من خمسة
على عثمان رضي الله
عنه

59 اي بصيغة الميمي للمفعول لحصول المعنى المقصود به لا يجوز ترك بتقديم الهم وسيل
الشيء تقي الدين عن رجل لم يقدر ان يقول الا قبلت نحو **يها** **تقديم** **الهم** **فاجاب** **بالع**
بدليل **قوله** **جوز** **لي** **طالق** **فانها** **تطلق** **والركن** **الثاني** **قول** **بلغة** **قبلت** **هذا**
النكاح **او** **رضيت** **هذا** **النكاح** **او** **قبلت** **فقط** **او** **رضيت** **فقط** **او** **تزوجت** **او** **تزوجت** **او** **في** **الفروع**
او **رضيت** **به** **ويصح** **ان** **اي** **لي** **النكاح** **وقوله** **تزوجت** **ها** **الزوجة** **للموت** **ثلاث** **هذه** **من**
جود **جود** **من** **جود** **الطلاق** **والنكاح** **والرحمة** **رواه** **الترمذي** **وعن** **الحسن** **قال** **قال** **رسول**
صلى الله عليه وسلم **من** **نكح** **لا** **عيا** **وطلق** **لا** **عيا** **وعتق** **لا** **عيا** **جان** **وقال** **عمر** **اربع** **جائزات**
اذا **انكح** **بهن** **الطلاق** **والعتاق** **والنكاح** **والنذر** **وقال** **علي** **اربع** **لا** **عيا** **فيهن**
الطلاق **والعتاق** **والنكاح** **والنذر** **ويصح** **ان** **اي** **لي** **اي** **لفظ** **يودي** **معناها** **الخاص**
بكل **سان** **اي** **لفظ** **من** **عاجز** **عنها** **بالعربية** **لان** **ذلك** **في** **لفظه** **نظير** **النكاح** **والنذر** **يج**
ولا **يكلف** **الله** **نفسا** **الا** **وسمها** **ولا** **يصح** **ان** **اي** **لا** **يودي** **معناها** **الخاص** **كالعربي** **اذا**
عول **عن** **نكحت** **او** **زوجت** **اي** **غيرها** **ولا** **يلزم** **اي** **العاجز** **عنها** **بالعربية** **نظير** **ان** **كانه**
بالعربية **لانه** **عقد** **معاوضة** **كالبيع** **بخلاف** **تعسير** **الصلاة** **ولان** **القصد** **هنا** **المعنى**
دون **اللفظ** **المعنى** **بخلاف** **الفراة** **ولا** **اي** **ب** **ولا** **اقول** **بكتابة** **ولا** **اشارة** **مفهومة** **وان** **احسن** **احدهما**
الان **اخر** **سب** **فيصح** **منه** **بالاشارة** **نصا** **كبيعه** **وطا** **قه** **واذا** **صح** **امنه** **بالاشارة** **والا** **اخر** **يلغته** **وتخرج**
فالكنا **به** **اولي** **لانها** **بمنزلة** **الصوت** **في** **الطلاق** **والا** **فراة** **وان** **قبل** **لوي** **مزوج** **احدهما** **ثقة** **ان** **احسن**
او **زوجت** **فلانة** **فلان** **فقال** **نيم** **وقيل** **لمتزوج** **فقال** **نعم** **مع** **النكاح** **لأن** **نم** **جواب** **لقوله** **ازوجت** **كافلت** **والسوال** **مصري** **في** **الجواب** **معاد** **فيه**
نعم **نم** **جواب** **لقوله** **ازوجت** **واقبلت** **والسوال** **مصري** **في** **الجواب** **معاد** **فيه**
من **الولي** **زوجته** **فلانة** **ومعنى** **نم** **من** **المتزوج** **قبلت** **هذا** **النكاح** **ولا** **احتمال**
فيه **فوجب** **ان** **يفقد** **به** **ولهذا** **اكانت** **صريحة** **في** **الا** **قد** **ان** **يجب** **يقطع** **السارق**
بما **مع** **ان** **الحدود** **تدور** **بالشبهات** **ولا** **يصح** **نكاح** **ان** **تقدم** **فيه** **قبول** **على** **اي** **باب**
سوا **كان** **بلغة** **الماضي** **لقوله** **تزوجت** **ابنتك** **فيقول** **زوجتك** **او** **الامر** **خوله**
زوجتي **او** **ابنتك** **فيقول** **زوجتك** **لان** **القبول** **انما** **يكون** **لا** **اي** **باب** **فمضى** **وقد**
قبله **لم** **يجب** **قبول** **لعدم** **معناه** **كما** **لو** **تقدم** **بلغة** **الاستفهام** **بخلاف** **البيع** **فانه** **يجب**
بالعاطاة **وكل** **ما** **اردي** **معناه** **والخلع** **لانه** **يجب** **تعليقه** **على** **شروط** **اذا** **نوي** **به** **الطلاق**
وان **تراجى** **قبول** **من** **اي** **باب** **حتى** **تفرقا** **من** **المجلس** **او** **تشا** **غلا** **بما** **يقطعه** **عز** **فابطل**
الاي **باب** **للا** **عز** **من** **عنه** **بالتفرقا** **والاشتغال** **اشبه** **ما** **لورده** **فان** **قال** **الفصل** **بينهما**
وم **يتفرقا** **ولا** **تشا** **غلا** **بما** **يقطعه** **مع** **العقد** **لان** **حكم** **المجلس** **حكم** **حالة** **العقد** **بدليل**
حجة **القبض** **فيها** **يشترط** **اي** **قبيضة** **في** **المجلس** **وشوب** **الخيار** **في** **البيع** **فيه**
ومن **اوجب** **اي** **صدقة** **اي** **باب** **عقد** **ولو** **كان** **لا** **اي** **باب** **في** **غير** **نكاح** **كبيع** **ورجارة**
ثم **جف** **او** **اعني** **عليه** **قبل** **قبول** **لما** **اوجب** **بطل** **اي** **بطل** **لان** **موت**
او **موت** **من** **اوجب** **له** **لعدم** **لزوم** **الاي** **باب** **اذا** **اشبه** **العقد** **الجارية** **ولا** **يبطل** **الاي** **باب**
ان **نام** **من** **زوج** **عقد** **اقبل** **قبوله** **ان** **قبل** **المجلس** **لان** **النوم** **لا** **يبطل** **العقد**
الجارية **وكان** **للنبي** **صلى الله عليه وسلم** **ان** **يتزوج** **بلغة** **المبة** **دون** **غيره**

وان احسن احدهما
العربية وحدها في بها
الاخر يلغته وتخرج
بينهما ثقة ان احسن
احدهما لسان الاخر ولا
يلزم مودة الشاهدين
لفظ العا قد نيم

كما كان له ان يتزوج بلامه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الانبي
فصل ونشرطه اي النكاح خمسة وتقدم بيان الشروط احوالها **تعيين الزوج**
في العقد لان النكاح عقد معاوضة يشبه البيع فلا يصح النكاح ان قال الولي زوجتي
بنيت وله بنت غير حالي **بميزها** باسمها كفاطة او صفى لا يشار كرها فيها غيرها
من اخواتها كالكبري او الطويلة او يتبدل بها ان كانت حاضرة كهذه ولا يجب
له الابن واحدة **فيصح** النكاح بقوله زوجتك بنيت **ولو سميها** بقدر اسمها لانه
لا تعددها فلا التباس **وان سماها باسمها** كان قال زوجتك فاطمة او الطويلة
ولم يقل بنيت لم يصح العقد لا يشترك هذا الاسم وهذه الصفة بينهما وبين
سائر العوازم والطوال **او قال من له بنتان عايشة وفاطمة زوجتك بنيت فاطمة**
فقبل الزوج النكاح **ونوي** اي الولي والزوج **فاطمة لم يصح** النكاح لانها لم يتلفظا
بما يصح العقد بالشهادة عليه فاشبه ما لو قال زوجتك بنيت فقط او عايشة
فقط ولان اسم اختها لا يميزها بل يصرف العقد عنها وكذا لو اراد الولي الكبري
والزوج الصغير **كمن سمي له في العقد غير مخطوبة** **فقبل** بنيت اي غير
المخطوبة **اياها اي المخطوبة** لا تصرف القول الي غير من وجد الايجاب فيها
فان لم يظن اياها صح العقد **وكذا ازوجتك حمل هذه الامة المرأة** فلا يصح لان
الحمل مجهول ولا يتحقق كونه انثى ولم يثبت له حمل او جوارح وكذا ان وصف
زوجتي ابنة فقوز وجنكها لان النكاح لا يصح تعليقه **الشروط الثاني رضى الزوج**
مكلف اي بالغ عاقل **ولو كان المكلف** **وقفا** بضاف ليس لسيد اجاره
لانه يملك الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحر ولانه خالص حقه ونفقة له
فلا يجبر عليه كالحر والا موانع كاحد في قوله تعالى والصالحين من عبادكم وامايكم
مختص بحال طلبة بديل عطفه على الايامي وانما بزوجه عند الطلب ولان مقتضى
الا من الوجوب وانما يجب تزوجه اذا طلبه وما الا مة فالسيد يملك منافع بعضها
والاستمتاع بها بخلاف العبد والاجارة عقد على منافع بدينه وسيد يملك استيفائها
بخلاف النكاح ورضي **زوجة حرة عاقلة** **ثيب** **ثم لها تسع سنين** ولها اذن
صحح معتبر بشرط مع ثبوتها وسن مع بكارتها تصالح حديث اي حديث مرفوعا
لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف
اذننا قال ان تستبكت متفق عليه وحض بنت تسع سنين حديث احمد عن عائشة قالت
اذ ابلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة وروي عن ابن عمر مرفوعا ومفناه
في حق المرأة ولا نكح بذلك النكاح **وتحتاج اليه** اشبهت باللفة **وبجواب** ثيبا
دون ذلك اي تسع سنين لانه لا اذن لها **معتبر** **وبجواب** **ولو كانت مكلفة**
حديث ابن عباس مرفوعا الايم (حق بنفسها) من ولها والى بكونها مرفوعة واذن صاحبها
رواه ابو داود وفقه النساء فسيب واشتت الحقا لاحد هما قول علي بن عيسى عن الاحد
وهي البكر فيكون ولها حق منها **وادل الحديث** على ان الاستبراء هنا الاستبذان
في الحديث السابق مستحب غير واجب **وسن** **استبذان** اي البكر اذا تم لها تسع
سنين

سنتين لما سبق مع استبذان امها الحديث ابن عمر مرفوعا امر والنسائي في بناءه
رواه ابو داود **ويؤخذ بتعيين بنت تسع فاطمة** **ولو جرد اخفوا** لا بتعيين اب
نساء فان عينت غير مرفوعة بتعيين الاب **وبجواب** **معتبر** **ولو كانت بلا شهوة**
او كانت ثيبا **وبالغة** لان ولاية الاجار انتقلت عن العاقلة بخبرة نكحها لنفسها بخلاف
المجنونة **وبجواب** اي المجنونة مع **شهوة** **فاحل** **ولي** لاجازتها اي النكاح لدفع ضرر
الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة المهر
وتصرف شهوتها من كلامها وقول ابن احوالها كتنكح الرجل وميلها اليهم **وبجواب**
ابن صغير اي غير بالغ لما روي عن ابن عمر زوج ابنة وهو صغير فاختصموا اليه
فاجاز له جميعا رواه الاثر **وبجواب** ابنا **بالغا** **مجنونا** مطبقا ومفتوحا **ولو كان**
بلا شهوة لانه غير مكلف اشبه الصغير فانه اذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته
في الحال وتوقع نظره فعند حاجته اولى ورسمها كان النكاح دقا له يرضى به شغوه
وقد يحتاج الي الا بولا والحفظ ويأتي ان الاب تزويج ابنه الصغير والمجنون باكثر
من مهر المثل كتزويج الصغير بدون مهر مثلها لمصلحة **وبجواب** اي الصغير
والبالغ المجنون مع عدم اب لهما **وصبه** اي الاب في النكاح كما يملك ما ياتي وقاله
الحري وجزم به الزركشي قال في الفروع وهو المهر بقباضه مقامه **فان عدم**
وصي الاب **وشم** حاجة اي نكاحها **فاحل** **بزوجها** لانه ينظر في مصالحهما بقدر
الاب ووصيه وما ينجف في الاحياء اذا بلغ لا يصح تزوجه الا بانه لا يمكن
ومن امكنت ان يتزوج لنفسه لم تثبت ولاية تزوجه لغيره كالعاقل ومن
زال عقله بمرسام او مرضت بوجوب زواله فكالمعاقل **وبصح** **قبول** **صبي** **مميز**
لنكاحه **بأذن** **ولي** كتولية البيع والشراء لنفسه باذن وليه **وبذلك** **ولي** من
اب ووصيه وبقية العصبات والى **ثم تزويج بنت تسع فاطمة** **اذ نكحها** حديث
اي حرة مرفوعة تستأمر البيهية في نفسها فان سكنت فهو اذن لها
وان لم تسكن لم تخرج ردها **وادل** ان البيهية تزوج باذنها وان لها اذنا صح
وقد اشبه ذلك فثبت من نكح تسع ابالاتفاق موجب حمل على من بلغت تسعا
جميعا بيت الاخبار وهو اي اذنا **معتبر** كما تقدم بيانها ولا يزوج غير اب وقول
من دونها اي تسع سنين **بحال** من الاحوال لانه لا اذن لها وغير الاب ووصيه
لا يجاز له **واذن** **ثيب** **يوطي في قبل** **ولو كان** **ولها** **او مع** **عوي** **بحارة** بعد
وطأ الكلام لحديث الثيب تقرب عن نفسها وسعها حديث لا تنكح الايم حتى
تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن واذننا ان سكنت لانه لما قسم النساء تسع
وجعل السكوت اذنا لاحد هما وجب ان يكون الاخر بخلافه **واذن** **بغير** **ولو**
وطأ في ديو الصمان حديث عائشة قالت يا رسول الله ان البكر تشتمني قال صلها
صمانا متفق عليه **ولو سكنت** **او سكنت** كان اذنا لحديث اي حرة مرفوعة
تستأمر البيهية فان سكنت او سكنت فهو رضاها وان لم تسكن فلا جواز غير اب ولا نكاح
غير ناطقة بالامتناع مع سماع الاستبذان فكان ذكرا اذنا منها كالصمان
والنكاح يدل على فوط الحيلة لا الكراهة ولو كرهت لا متبعت فانها لا تشتمني من الامتناع

وله تزوجه اكثر من
واحدة ان راه مصلحة
مرفوعة

ونظرها اي البكر يا اذن ابلغ من صلاتها لانه الاصل في الاذن واكتفي عنه بصيات البكر
لاستحيائها ويعتبر في استيذان من يتنظر اذنها تسببه الزوج كما في وجه تقع
المعرفة منها به بان يتركها سببه ومنصبه وغوه مما يتصف به لتكون على بصيرة
في اذنها في تزويجه ولا تعتبر شبيهة المهر ومن زالت بكارتها بغير ولي خاص او شبه
فكبحر في الاذن فاذا زنا صلاتها لان حياها لا يزول بذلك **وبحسب سيد عبد الجبار**
او مبنونا كانه وولي لها ملكه وولايته **وبحسب سيد امة مطلقا** اي كسيرة الوصف
بكر او ضاقتا او مذبذبة او دم ولولان منا فمهر مملوكة له والنكاح عقل على منفقرا الشبه
عقد الاجارة ولذلك ملك الاستمتاع بها وبهذا افارقت العبد ولانه ينتفع بما يحصل
له من مهرها وولدها وسبقه عنه نفقته وتزويجها بخلاف العبد ونسوا كانت مباحة
له او محرمة عليه كانه او اخته من رضاع او محوسبة ونحوها لان منافعه له وانما هو
عليه لعرضه ولا **بحسب سيد مكائبا او مكائبة** ولو صفته لانها بمنزلة
الخارجين عن ملكه ولذلك لا يلزمه نفقته ولا يملك اجارتها ولا اخذ مهرها
ويعتبر في نكاح منفق بغيرها اذنها واذن معتقها واذن مالك البقي
التي لم تعتق كالشريك في امة فيعتبر لنكاحها اذنها ويقول كل من مالك
البعض ومعتق البعض الاخر في المبيعة او من الشريكين في المشتركة **زوجتها**
ولا يقول زوجتك نصيب من لان النكاح لا يقبل التبعيض والتجزي بخلاف البيع
والاجارة **فصل الثالث** من شروط النكاح **الولي** ايضا **الا على النبي صلى الله**
عليه وسلم لقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم والاصل في اشتراط
الولي حديث ابي موسى مرفوعا لانكاح الابوي رواه الخمسة الا النسائي وصححه
احمد وابن مهزيب قاله المروزي وعن عابشة مرفوعا اي امرأة تحت بغير
اذن ولها فتكاحها باطل فتكاحها باطل فتكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر
بما استحل من فرجها فان اشتجره فالسلطان ولي من لا ولي لها رواه الخمسة
الا النسائي وحكي بعض الحفاظ عن يحيى انه روى ما في الباب ولان المرأة مولي
عليها في النكاح فلا تلزمه كالصغيرة لا يقال بحمل الحديث الاول على نفي الكمال
لان مقتضاه نفي حقيقة النكاح الا انه مما لم يثبت ذلك حمل على نفي النكاح لاسيما
وقد مضى الحديث الاخر فتكاحها باطل وقوله عليه السلام في الحديث الثاني بغير
اذن ولها يخرج مخرج الغالب فلا مفر من له لان المرأة غالبا انما تزوج نفسها بغير
اذن ولها وقوله تعالى فلا تظلموهن ان يكنن ازواجهن لا بدول على جهة نكاحها
نفسها بل على ان نكاحها الي الولي لانها تولت في عقل ابن بيار حيث امتنع من تزويج
اخته فزاعه النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها فلو لم يكن لعقل ولاية النكاح لكانت
تعالى على ذلك وانما رضاء الله الى النساء المتعلقة بهن وعقد عليهن **فلا يصح** من
امراة انكاحها لنفسها لانكاحها لغيرها لانه اذا لم يصح انكاحها لنفسها
فغيرها اولى فيزوج امة **لحمود** عليها في مالها لصلحة لان الامة مال والتزويج
نكاح في مالها يزوج امة لغيرها اي غير المحجور عليها وهي المكلفة الرشيدة
من يزوج سيدتها اي ولي سيدتها في النكاح لا متاع ولاية النكاح في حقها
لانوثتها

لانوثتها فثبتت لا وليا لها ولاية نفسها ولا لغيرها لانوثتها لو اعتقت ففي حال رقها اولى بشرط
اذنها اي السيدة في تزويج نفسها لحياتها ولا تستحي في تزويج امة **ولا اذن لولاة**
معتقة في تزويجها لغيرها نفسها بالعتق وليس المعتقة من اهل الولاية **وبزواجها**
اي المعتقة باذنها اي المعتقة **افرب عصبتها** اي المعتقة سببا كحرمة الاصل فان لم يزوجها
فعتبتها ولا كالميراث ويقدم ارب المولاة على اربها لان الولاية بمقتضى ولا العتق
وان لا يقدم فيه الاب على الاب **وبحسبها** اي عتقة المرأة من **بحسب مولاها** اي النكاح
فلو كانت المعتقة بكر ولمولانا اب او رعا كولا لكانت في نظر وفرد كعت
ما فيه في شرح الافناع **والا حق بالنكاح حرة** من اوليا **ابوها** لان الولد موهوب لابيها قال
تعالى ووهبنا له يحيى واثبات ولاية الموهوب له على الموهوب اولى من العتق
ولان الاب اكمل نظر واستحققة وثاني الامة **فالقربان** اي الجد لاب وان لا
فيقدم على الابن وابنه لان له ابلا د وتعتصم بها فقدم عليها كالأب فان اجتمع اجداد
فاولاهم اقربهم كالجدة مع الاب فانها اي الحرة **فابنه وان نزل** يقدم الاقرب فالاقرب
لحديث ام سلمة فانها لما انقضت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبها
فقاتلته يا رسول الله ليس احد من روياني شاهد اقال ليس من اولياك شاهد ولا
غائب بكروه ذلك فقالت في ياعمر قزوج رسول الله فزوجوه رواه النسائي قال الاثرم
كلت لا ي عبد الله فحدثني عن عبد بن ابي سلمة حيث روي النبي صلى الله عليه وسلم
امه ام سلمة السبب كان صغيرا قال ومن يقول كان صغيرا السبب فيه بيان
ولانه عدل من عصبتها فثبتت له ولاية تزويجها كغيرها **فابن** اي
لان ولاية النكاح حق يستفاد بالتعصيب فقدم فيه الاخ من الابوين والاب **اي ابن**
ويقدم من الاقرب فالاقرب **فمهم لابوين** فمهم **لابوين** اي العيين لابوين
وابن كقولك اي وان سفلوا يقدم ابن العم لابوين على ابن العم لاب **ثم اقرب عصبة** اي ابن
نصيب كعم الاب ثم بنيه ثم عمه الجدة ثم بنيه كذا وان علوا **كالارث** اي ترتيب
الولاية بعد الاخوة على ترتيب الميراث بالتعصيب فاحقهم بالميراث احقهم بالولاية
فلا يلي بنوا ب اعلا مع بني اب اقرب منه وان نزلت درجته وولي ولدا كل اب اقرب
البه لان صبي الولاية على الشفقة والنظر ومقتضى القول به فاقربهم اشقاهم ولا
ولاية لعقب العصبات كاخ لام وعم لام وبنيه والحال واي الام ونحوهم نصا لقول
تعالى ابلغ النساء ثقت الحقائق فالعصبة اولى يعني اذا ادركت رواه ابو عبيد في
القرب ولان من ليس من عصبتها سببية بالاجنبي منها ثم يلي نكاح حرة عند عدم
عصبتها من النسب **المولي الممنوع** اي المعتق لانه يورثها ويعقل عنها فكان له تزويجها
وقدم عليه عصبة النسب كما قدموا عليه في الارث **ثم عصبة** اي المولي المعتق
بعد الاقرب منهم **فالاقرب** كالميراث ثم مولي المولي ثم عصباته كذا ثم مولي
مولي المولي ثم عصباته كذا ثم ابدا ثم عند عدم عصبة النسب والولاية للنكاح
حرة السلطان وهو الامام الاعلى **او اباه** قال احمد والقاضي احب الي من الامير
في هذا **او بقاءة** اذا استنزلوا **اي** بل يجرى فيه حكم سلطانهم وقاضيم مجري
الامام وقاضيه قال الشيخ تقي الدين تزويج الايام في فرض كفاية اجما فان اباه

امتثالها تصرف
في مالها ولا يتصرف
في مال رشيدة بغير
كانت سيدتها
بكر لانها انما اكتفي
بصاتها في تزويج
كالميراث وكاستحقاق
الميراث بالولا فان
اخ لا يورث فان
اي ابن الاخ لا يورث

حكم الأنظم لطلبه جعل الاستحقاق صار وجوده كعدمه فان عدم الكل اي عصبه النسب
والولاة السلطان ونائبه من الكل الذي به الحرة زوجها و سلطان في مكانها
كفعل اولياها مع عدم امام اونها في مكانها والعقل الامتناع من تزويجها بانها
داعضال اذا اعجب الطبيب دواؤه وامتنع عليه **فان تعذر** دوسلطان في مكانها
وكلت عدلا في ذلك المكان بزوجه قال احمد في دهقان قرية تزوج من الاولوي
لها اذا احتار كلهما في الكفو والمهر اذ لم يكن في الرستاق قاض لان اشتراط الولي
في هذه الحال يمنع النكاح بالكلية **ولي امة ولو كانت الامة ابنة سيدها لانه**
ماتكها وله التصرف في رقبته بالبائع وغيره ففي التزويج **ولي ولو كان السيد**
فاسقا لانه يتصرف في ماله او كان مكاتبان اذ انه سيده في تزويج امائه
وشروط في ولي سبعة شروط **احدها ذكوره** لانه المرأة لا يثبت لها ولاية على
نفسه فعلى غيرها **ولي والثاني عقل** والثالث **بلوغ** لان الولاية تعتبر لها
كمال الحجة لانه لا تنفذ تصرف في حق غيره وغيره المكلف مولي عليه لقصور
نظره فلا تثبت له ولاية كالمراة قال احمد لا تزوج الغلام حتى يحتمل لسبب له امره والراجح
كمال **حجة** لان العبد والبعض لا يستقلان بالولاية على انفسهما فاولي عليهما
الا مكاتبان يزوج اتمته فيصح وتقدم **والخامس اتفاق دين الولي والمولي** عليهما
فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا نصراني على مجوسية وغيره لانه لا يتوافق بينهما بالنسب
الامم ولو لكافر اسلمت فيزوجها لمسلم لانها مملوكة ولانه عقد عليها فيلية كالمراة
والامة كافرة لمسلم فله ان يزوجه لكانا تقدم وكذا امة كافرة لمسلمة
فيزوجها ولي سيدتها ما سبق **والسلطان** فيزوج من لا ولي لها من الكوافر
لعموم ولايته على اهل دار الاسلام وهذه من اهل الدار فثبتت له الولاية عليها كالمسلمة
والسادس عدالة نصا لقول ابن عباس لانكاح الابوي بشاحدي وولي
نوشد قال احمد اصح شي في هذا قول ابن عباس يعني وقد روي عن عائشة
عباس مرفوعا لانكاح الابوي وشاهدي عدل وايمامراة انكح ابوي مسخوطا عليه
فانكحها باطل وروي البرقي باسناده عن جابر مرفوعا لانكاح الابوي وشاهدي
عدل ولا ولاية نظرية فلا يستبوهما الفاسق كولاية المال **ولو كانت العدالة**
ظاهرة فيكفي سنن لجمال كولاية المال **الاي سلطان** فاما السلطان فلا يشترط
بالولاية العامة في تزويج العدالة للحاجة **والاي سيادة** لانه يتصرف في ملكه كما لو اوجرها
والسابع رشد لما تقدم عن ابن عباس وهو اي الرشد فاما معرفة الكفو
ومصالح النكاح وليس هو حفظ المال فان رشت كل مقام بحسبه وعلم ما سبق
انه لا يشترط كون الولي بصيرا ولا كونه متكلما اذ اتمت اشارته لقيامها مقام نظفه
في جميع العقود **فان كان الاقرب** من ابها الحرة طفلا او كافرا او فاسقا او عبدا او
انقص الاقرب بصفاة الولاية **لكن عقل** بان منعها كفو لا ضيقه وركب
فيها بما صح مهر او يفسق الولي به اي العقل ان تكور منه او غاب الاقرب
غيبه متقطعة وهي اي الغيبة المنقطعة مالا تقطع الا بكلفة ومشفقة
قال في الاقناع ولا تكون الا فوق مسافة الغمرا وجهل مكانه اي الاقرب او عذر
مراجعتة

فلا ولاية للمجنون
مطلق فان حبس
احيا نارا وامن عليه
او غصب عقله
بشعور من او
احكم العقل ولا
ينفك من كسبه
تفريسات ذلكم

مراجعتة اي الاقرب باسرا وحسب ونحوهما زوج امرأة حرة **انفرا** اولياها اي
من يلي الاقرب المذكور في الولاية اما فيما اذا كان الاقرب اولى مسلمة او فاسقا
او كافرا فله عدم ثبوت الولاية للاقرب مع انتصافه بما ذكر فوجوده لعدمه واما
مع عقل الاقرب او غيبته الغيبة المذكورة وتعذر مراجعتة فلتعذر التزوج
من جهة انتصافه ما لو ثبت فان عضوا كلهم زوجها الحاكم **زوج امة** غاب سيدها و
تعذر مراجعتة بنحو **سرا** لان له النظر في مال الغائب ونحوه **وان زوج**
امراة خاظم مع وجود وليها لم يصح او زوجها **ابعد بلا عذر** **لاقرب** اليها منه لم يصح
النكاح اذ لا ولاية للحاكم ولا بعد مع من هو احق منها **اشترى الاجنبي فلو كان الاقرب**
عند تزويج الحاكم او لا **يعلم انه عصبه** ثم علم بعد العقد ثم **يقدر** او كان اليهود
وعدم اهلية الاقرب لم يضر ونحوه ولم يعلم انه **سارا** اهلا ببلوغه ونحوه ثم علم بعد
العقد لم يضر او كان الاقرب مجنونا مثلا ولم يعلم عند التزويج انه **عاد اهلا** فزوج
بعد منافي طاجنون ثم علم انه **عاد اهلا** قبل تزويجها لم يضر العقد **واستلحق**
ينف ملاءمة اب بعد عقد وليها عليها لم يضر العقد استصا بالامل في جميع
هذه الصور **ولي كتابي نكاح مؤلثته** كنسبه واخيه **الكتابية** لقوله تعالى
والذين كفروا يحضرون وليا بعض حتى في تزويجها من مسلم لانه وليها فتح ان
يزوجه من كماله ووجه من كافر **ويشترط فيه اي** في كافر يزوجه موليته الكافرة **شروط**
الولي المسلم من الزكورة والتكليف وغيرها **فصل** **وكيل كل**
ولي من تقدم يقوم مقامه غايما وحاضرا مجبرا كان او غيره لانه عقد معاوضة
فجاز التوكيل فيه كالبيع وقياسا على توكيل الزوج لانه روي انه عليه السلام وكل
ابا رافع في تزويجه ميمونة وكل عمرو بن امية الضري في تزويجه ام حبيبة
وله اي الولي غير المجبر ان يوكل قبل اذنها اي موليته **وله ان يوكل بدونه**
اي اذن موليته لانه اذن من الولي في التزويج فلا يقتضي اذن المرأة ولا
الاستهاد عليه كاذن الحاكم ولان الولي ليس وكيل المرأة بدليل ان لا تملك غرضه
من الولاية **ويثبت لو وكيل ولي ماله اي** الولي من اجبار وغيره لانه نائبه وكذا
سلطان وحاكم ياذن لغيره في التزويج **لكن لا بد من اذن غير مجبر لو وكيل**
وليها لانه نائب عن غير مجبر فيثبت له ما يثبت لمن ينوب عنه فلا يكفي اذنها
وليها في تزويجها وتوكل في التزويج **بلا مراجعة** وكيل لها اي لغير المجبر
في التزويج **واذنها** اي التوكيل فيه اي التزويج بعد توكيله لان الذي يقتضي
اذنها فيه لو وكيل هو غير ما يوكل فيه الموكل ففي الموكل في ذلك ولا اثر لاذنها
له قبل ان يوكلها الولي لانه اجنبي اذن واما بعده فولي **فلو وكل ولي غير**
مجبر في تزويجها ثم اذنت **لو وكيله اي** وكيل وليها في تزويجها فزوجها من النكاح
ولو لم تاذن للولي في التوكيل او التزويج لقيام وكيله مقامه ويشترط في
وكيله ولي ما يشترط فيه اي الولي من ذكورة وبلوغ وعقل وعدالة ورشد
وغيره لانها ولاية فلا يصح ان يباشرها غيره لانه اذا لم يكن تزويج موليته
مؤثرا لغيره

مؤثرا لغيره

قالوا لا يجوز
ان يكون له
زوج من قبله
او من بعده
او من قبله
او من بعده

عنه بالتوكيل اولى ويصح توكل فاسق وعوه كيهودى وكله مسلم ان يقول
نكاح يهودية له في قول نكاح لانه يصح قبوله لنفسه النكاح فصح ان يكون
توكيله اولى ان يزوج مطلقا كقول له زوج من بنيت نسا وروى ان رجلا من
العرب ترك ابنته عند عمر وقال اذا وجدت كفوا فزوج وجهه ولو بشرتك فعليه
عثمان بن عفان لم يزوج ابنته عثمان واشتد لكونه لم ينكر ولا انه اذن في
النكاح لانه مطلقا كاذن المرأة ولا يملك وكيل به اي بالتوكيل المطلق ان
يزوجها من نفسه كالوكيل في البيع لان الاطلاق الاذن يقتضي تزويجها غيره
وله تزويجها غيره من ابيه وابنته ونحوهما او يصح توكيله مقيدا كزوج زيد
او زوج فلان فلا يزوج من غيره وان قال ولي لو كيله زوج من وكيل خاطب
بنيت زيد او من احد وكيله او قال خاطب لو كيله في قبول نكاح قبل النكاح
من وكيله اي وكيل ولي الخطوبة زيد او قال خاطب لو كيله قبل من احد
وكيله واربهم وله وكيلان زيد وعمر وزوج وكيل ولي من وكيله زوج وعمر في
الاوليت لم يصح او قبل وكيل زوج النكاح من وكيله اي الولي عمر في الاخيرتين
لم يصح النكاح للمخالفة فيما اذا قال من وكيله زيد ولا يملك فيما اذا قال من
احد وكيله ويستثنى النكاح فيه توكيل كقول ولي لو كيله زوج او قول
وكيله اي الولي لو كيله زوج زوجت فلانة بنت فلان فلا يصح بها
بنت فلان او زوجت فلانة بنت فلان او يقول ولي او وكيله زوجت
مولى فلان فلا يصح بنت فلان ولا يقول زوجها وجعلها وعوه ويستثنى قول وكيل
زوج قبلته اي النكاح لموكلي فلان او قبلته لفلان بنت فلان فان لم يقل
ذلك لم يقبل ذلك لم يصح النكاح ووصي ولي او غيره كاخ وعلم لغرام في
ايجاب نكاح وقبوله بمنزلة اي الموصي اذا نص الموصي له اي الوصي عليه
اي بالنكاح فيستفاد ولاية النكاح بالوصية لانه ولاية ثابتة للموصي في اثار
وصيته بها كولاية المال ولانه يجوز ان يستثنى فيها في حياته ويقوم نائبه
مقامه في اثار ان يستثنى فيها بعد موته فان لم ينص له عليه في النكاح بل
وصاه على اولاده الصغار ينظر في امرهم لم يملك بذلك تزويج احد منهم وان
قال وصيت البكر ان تزوجت من شئت ملك التزويج فيجب وصي ملك
يجوز موصي لو كان حيا من ذكر وانتي لقيامه مقامه سواء عين له الزوج
اولا لان من ملك التزويج اذا عين له الزوج ملكه مع الاطلاق والاختيار بين
زوج وصي صغيرا من ذكر وانتي ببلوغ لقيام الوصي مقام الموصي فلم يشك
في تزويجه حيا كالوكيل فصل وان استوى وليان فاختار لامرأة
في درجة كاحوة كلهم لا يوجب اولاب او بين اخوة كذلك او اعلم او بينهم كذلك
صح التزويج من كل واحد منهم لوجوب سبب الولاية في كل منهم والاولى تقديم
افضل المستوفين في الدرجة لزوج فان استوى في الفضل فاسق لانه
عليه السلام لما تقدم اليه خبيصة وخويصة وعبد الرحمن بن سهل وكان
اصغرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر اي قدم الاكبر فتقدم خويصة
ولانه

اي
لو كيله

بنت فلان

علماء دينهم

ولانه احوط للعقد في اجتماع شروطه والنظر في الخط وان تشا حوا اليه الاولياء
المستوفون في الدرجة فطلب كل منهم ان يزوج اقرب بينهم لتساوهم في الحق
وتعذر الجمع بينهم فان سبق غير من قري اي خرجت له القرعة فزوج وقد
اذنت لهم اي لكل واحد منهم صح التزويج كصدوره من ولي كامل الولاية
بأذن موليكته استبه ما لو انفرد بالولاية والاذا اذن لهم بل لبعضهم بحيث من
اذنت له فزوج جهادون غيره وان زوج وليان مستوفيان درجة موليتهما
لا شئ في كان زوجا احدهما لم يزوج الاخر لعدم وجهل السابق مطلقا بانهم
يعلم كل وقفا معا او واحد بعدوا اخر فصحها حاكم او علم سابق منهما ثم نسي
السابق فصحها حاكم او علم السابق لاحد العقدين على الاخر وجهل السابق منهما
فصحها حاكم نسا لان احدهما صحيح ولا طريق للعلم به ولا مرجح لاحدهما على الاخر وان طلقا لم يجز للفسخ فان
وان علم وقوعهما اي العقدين معا في وقت واحد بطلا اي فصحها باطلاق من اصلهما ام لم يفسخ هذا الثاني
لا يجتازان اي فسخ والا توارث بينهما اي التي زوجها وتبناها لا شئ ولم يعلم وقوعها معا نصف النكاح
السابق بعينه في غير هذه الصورة وهي ما اذا علم وقوعها معا نصف النكاح
على احدهما بقرة بين الزوجين فمن خرجت عليه القرعة اخذ منه نصف
النكاح لان عقد احدهما صحيح وقذا انفسخ قبل الدخول فوجب عليه نصف
النكاح وما اذا علم وقوعها معا فلا شئ لهما عليهما وان ماتت في غير الاخيرة قبل
فسخ الحاكم نكاحهما فلا احدهما نصف ميراثها بقرة فيا حظه من خرجت له القرعة لهما ولو
بلا شئ لانه يقول لا عرف الحال وان مات الزوجان اي العاقدان على امرأة
وجهل السابق منهما فان كانت اقرب بسبق لاحدهما فلا ارث لهما من الاخر
مقوة بطلان نكاحه لتأخذه وهي تدعي ميراثها من اقرب له بالسبق لتضمنه صحة
صحة نكاحه لتأخذه وهي تدعي ميراثها من اقرب له بالسبق لتضمنه صحة
نكاحه فان كان ادعي ذلك اي السابق ايضا قبل موته دفع الميراث منه والا
ليكن ادعي ذلك قبل موته فلا يدفع الميراث ان انكروا شئ سبقه ولها تخلفه
انهم لا يعيرون انه السابق فان نكلوا قضى عليهم وان لم تكن المرأة اقرب بسبق
لاحدهما ورثت من احدهما بقرة بان يقع بينهما تحت خرجت عليه القرعة فلها
ارثا منه وروى حنبل عن احمد في رجل له ثلاث بنات زوج احدهن من رجل
ثم مات الاب ولم يعلم ايتهن زوج يقع قايتهن اصابها القرعة فهي زوجته وان مات
الزوج فهي التي تزوجه ومن زوج عبده الصغير ما منه جاز ان يتولي طرفي العقد
بلا تزاع قاله في شترحه لانه عقد بحد الملك لا بحد الادب او زوج ابنة بنت اخيه
جاز ان يتولي طرفي العقد او زوج وصي في نكاح صغيرا بصغيرة تحت حجره
ونحوه كما لو زوج ابنة صغيرة هو وصي عليها صح ان يتولي طرفي العقد وكذا
ولي امرأة عاقلة تمل له كاتب ومولى وحام اذا اذنت له بنت عمه او بنته
او من لا ولي لها في تزويجها فيصح ان يتولي طرفي العقد لهما روى البخاري عن عبد الرحمن
ابن عوف انه قال لا يملك حاكم ابنة قاضي التحليل امرك الي قالت نعم قال قد
تزوجت ولا يملك الا ياب والقبول لجاز ان يتولي لهما كما لو زوج امته عبده

ان يكون
توكيله
اولى
ان يكون
توكيله
اولى
ان يكون
توكيله
اولى

3

المقيد
ونحوه

من المحرمات على الاباء المحرمات بالارضاع ولو كان الارضاع محرما كمن ادرك في
نسخة عصب امرأة على ارضاع طفل فارضته فتحرم على الاباء عليه لوجود سبب
التحريم وهو الارضاع ولا يشترط في سبب التحريم كونه مباحا بل ثبت تحريم المصاهرة
بالزنا وكذا الوصية لبيت امرأة ونسقاء طفلا يسقيا محرمات **تحريمه** اي الارضاع
محرر من سبب فعل امرأة حرمت من النسب حرم مثلها بالارضاع حتى من ارتضعت
من لبن ثاب منه من زنا كبنته من زنا مضى عليه في رواية عبد الله بن محمد بن ابي
عباس انه صلى الله عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انما لا تحل لي انما ابنة اخي
وصححه ولان الاخوات الامهات والاخوان من النسب رواه احمد والترمذي
واللاني ارضعت واخوانهم من الرضاعة والباقيات يدخلن في عموم لغة سائر المحرمات
فيدخل في البنات بنات الرضاعة وفي بنات الاخ والاحنت بنات الرضاعة وفي
العمات والخالات العمات والخالات من الرضاعة حتى في مصاهرة فتحرر زوجته
ابيه وزوجة ولده من رضاع كما تحرم عليه زوجه ابيه وابنه من نسب وقوله
تعالى الذين من اصلاكم احتدوا عن نساءه ولا تحرم على رجل ام اخيه من رضاع
ولا اخاه من رضاع اي فتحل مرسعة وبنتها لابي مرتضع واخيه من نسب
وتحل ام مرتضع او اخته من نسب لابييه واخيه من رضاع لا يمت في مقابلة
من يحرم بالمصاهرة لاني مقابلة من يحرم من النسب والشارع انما يحرم من
الارضاع ما حرم من النسب لا ما يحرم بالمصاهرة القسم الثالث المحرمات
بالمصاهرة **وهن اربع احدها من امهات زوجته وان يكون من نسب ومثلها**
من رضاع فيجوز من مجرد العقد نصا لقوله تعالى وامهات نسايك والمعقود عليها
من نسايه فتدخل امها في عموم الابية قال ابن عباس انما هو ما ايم القرآن
اي عموا حكمها في كل حال ولا تفصلوا بين المدخول بها وعيها وعن عيين
شقيق عن ابيه عن جده مدفوعا من تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها
فلا بأس ان يتزوج ربيته ولا على له ان يتزوج امها رواه ابو جعفر والثانية
والثالثة **حلايل عمودي** شبهه اي زوجات ابايه وابنايه سميت امرأة الرجل
حليلة لانها على ازاره زوجه ومحللة له ومثلها اي مثل حلايل عمودي شبه
زوجات ابايه وابنايه من رضاع فيجوز من اي امهات زوجته وحلايل عمودي شبه
ومثلها من رضاع **بجود عقد** قال في الشرح لانهم في هذا خلافا ويؤيد فيه
زوجة الجور وان علا وارثا كان او غيره وزوجة الابن وزوجة ابنه وابنته وان
نزل وارثا كان او غيره ولا تحرم بنات عمودي اي بنات حلايل عمودي شبه وامهاتهن
فتحل له ربيته والدة وولده ورم زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء
ذلكم والرابعة **الربايب** وهن بنات زوجة دخل بها وان سقطت من
نسب او رضاع لقوله تعالى وربايبكم اللاتي في جواركم من نسايكم اللاتي دخلتم بهن
او كن بنات لربيب او كن بنات لابن ربيته فتزويج كذا او يعيدون وارثات
او غير وارثات او غير وارثات في جوده او لان التولية لا تأثر في التحريم
واما

واما قوله تعالى اللاتي في جواركم فقد خرج مخرج الغالب لا الشوط فلا يبع التمسك
بمفهومه فان ما ثبتت الزوجة قبل دخول لم تحرم بناتها لقوله تعالى فان لم تكونوا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم اوابا نهائ الزوجة بعد خلوة وقبل تحريم بناتها
وطي **يجزى** اي بناتها لانه والخلوة لا تسمى دخولا وتحل زوجه من بنات
منه لزوجة تزوج امه وتحل بنت زوج ام لابن امهاته وتحل زوج ام لابنها وتحل
لاني ابن زوجه ابن لها وتحل لابن زوجه ابان بنات زوجة ابان
او زوجة ابان بنات تزوج زوج زوجه ابان بنات تزوج زوج زوجه ابان
ولان الاصل في الفروج الحلال الا ما ورد الشرح بتحريمه ولا يحرم بشدة يد الوالد
وطي في مصاهرة الا تغيب حشفة اصلية في فرج اصلي ظاهره ولو يحل
في مصاهرة ولو بد بولائه فخرج يتعلق به التحريم اذا وجد في الزوجة والامة
فكذا في الزنا وطان الوطي بمسبة او بربا بشرط حياتها اي الوافي والموطوءة
فلو اوج ذكره في فرج مبيته او دخلت امرأة حشفة مبيته في فرجها لم يوثق في تحريم
المصاهرة ويشترط كون مثلها بيا وبوطا فلما اوج ابن دون عشر سنين
حشفته في فرج امرأة او اوج ابن عشر فكثر حشفته في فرج بنت دون سبع
لم يوثق في تحريم المصاهرة وكذا تغيب بعض الحشفة والممسد والقبلة
والمباشرة دون الفرج فلا يوثق في تحريم المصاهرة ومقتضاه ايضا ان
تحل المرأة ما اجنبي لا يوثق في تحريم المصاهرة ويأتي في الصواب انه يحرم
كالوطي وانما كان وطى استبحة والزنا محرما كالحدود لقوم قوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم ونكاحكم ولا ما نكح اباؤكم من التحريم بالوطي المباح تعلق بالخطور
كوطي الحائض ويجزى بوطي ذكر ما يحرم بوطي امرأة فلا يحل لخل
من لا يوطى وملوط به ام الاخر ولا ابنته اي الاخر لانه وطى في فرج فتشتر الحرفة
كوطي المرأة وقال في الشرح المصحح ان هذا لا يشتر الحرفة فان هو لا غير منصوص
عليه في التحريم فيدخل في عموم قوله واحل لكم ما وراء ذلكم ولا يمت في غير
منصوص عليه ولا يمت في معنى المنصوص عليه فوجب ان لا يثبت حكم التحريم
لها فان المنصوص عليه في هذا حلايل الابا ومن نكحت الابا وامهات
النساء وبناتهن ولبيتهن هؤلاء ممتنع ولا في معناهن القسم الرابع من المحرمات
على الاباء المحرمات باللعان نصا فمن لا عن زوجة ووطي نكاح فاسو لنفي
وكذا ولا عن زوجة بعد ابانة نفي ولو حرمت ابد او بوا كذب نفسه ويأتي
موضعا في اللعان القسم الخامس من المحرمات على الاباء زوجات نبيينا محمد
صلى الله عليه وسلم فيجوز من غير ابد لقوله تعالى ولا تنكحوا زوجة من بعده
ابا او من فارقها في حياتها لانها من زوجاته وهن ازواجه دنيوا وازواجه
كرامة لصلوات الله عليه وسلم نصيب من الزوجات الثاني من المحرمات في النكاح
المحرمات اي امهاتهن ونوعان نوع منهن يحرم لاجل الجمع فيجوز
الجمع بينه اخنتين من نسب او رضاع حريتين كانتا او امهتين او حرة وامه
وسوا قبل الدخول وبعده لقوم قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين

من رغب في معرفة ما في هذه النسخة من كتابها

ويحكم الجمع بين امرأة وعمتها أو خالتها وإن علنا من كل جهة من سبب أو رضى
حديث لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وأختها متفق عليه وفي رواية أخرى
أي دلو لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها ولا على أختها ولا على عمها ولا على خالتها ولا على أختها
بنيت اختها لا تنكح الكبري على الصغرى ولا الصغرى على الكبري وما فيه من إلقاء العداوة
بيت الأقارب ورفض ذلك إلى طبيعة الرحم المحرم وعموم قوله تعالى وتخل لكم ما وراء
ذلك محضوت بما ذكر من الحديث الصحيح وجموع الجمع بين سبب أو رضى
أم الأخت وولدت له بنتا فكل من المولودتين كل منهما على الأخت الأخرى لا يجمع
الجمع بينهما وبين عمه وخاله كان يتزوج رجل امرأة وابنة أمها وتولد
منهما بنتا فبنيت الأب خالة بنت الأب وبنت الأب عمه بنت الأب فجمع الجمع
بينهما وبين أمهاتهن لو كانت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى يجمع بينهما وبين أمهاتهن
الذكر لها أي الأخت لغير رضى أو رضى لأن المعنى الذي جعله حرم الجمع أفضاؤه إلى
قطيعة الرحم القسرية لها إلى طبع من التنافس والغيرة بين الصغرى والكبرى
بالفرقة الرضا حديث يجمع من الرضا ما يجمع من النسب ولا يجمع الجمع
أخت شخص من أبيه وأخته من أمه ولو في عقد واحد لأنه لو كان لكل من
ذكر أخت له الأختى واستخص في المثال حال نوع تولدها ولو كان لكل من
رجلين بنت ووطيئة لهما فالحق ولدها بهما فتزوج رجل بالأمه وبابنتين
فقد تزوج أم رجل وأخته ذكر ابن عقل ولا يجمع الجمع بين مبانة شخص
وبنته من غيرها ولو في عقد واحد لأنه لو كان لأختها بنتا وأختها بنتا
لو قدرت ذكرها لم يكن يجمع بينهما إلا ما صاهره لأنه لا فرقة بينهما ولا رضى في
تزوج أختها أو عمة أمها أو خالتها في عقد واحد أو في عقد
معاني وقت واحد بل لا يجمع العقدان لأنه لا يمكن تجميعهما ولا منية لأحدهما
على الآخر في بطل فبطل العقدان ونكاح الزوج منسوخ في عقد واحد وإن تزوج
في عقدين في زمن بطل عقد متاخر لأن الجمع حصل به فقد أي دون الأول لأنه
لا يجمع فيه عقد واقع على عواخت في عدة الأخت الأخرى ولو كانت المعتدة
بأنها كالمعتدة من خلع أو طلاق ثلاث أو على عوض وفيها الزوج خامسة في عدة
أي فسخها بالحكم رابعة ولو مبانة فإن جهل سبق العقدين فسخا بطلان التخلي أحدهما
أن لم يطلعهما وتخيرها عليه ولا تعرف المحللة له فقد اشتبهت عليه ونكاح أحدهما صحيح ولا
الابطال لهما ولم يثبت بينهما منه إلا بفسخ نكاحهما فوجب ذلك كما لو تزوج الوليان وجرى
السابق منهما قال في الشرح وإن أحب أن يفارق أحدهما ثم يجد وعقد الأخرى ويثبتها
فلا بأس وسواء فعل ذلك بقوة أو غيرها ولا أحد من أحاديث يجمع الجمع
إذا عقد عليهما في زمنين وجرى سبق العقدين ففسخ نكاحهما قبل الدخول نصف
مهرها بقراءة بين المراتين فيأخذ من يخرج لها الفقرة وإن أصاب أحدهما
أفترج بينهما فإن خرجت المصاهرة فلها ما سمي لها ولا شيء للأخرى وإن وقعت
لغير المصاهرة فلها نصف ما سمي لها والمصاهرة مهر مثلها بما استحل من فرجها
وإن أصابها فلا أحدهما المسمى ولا الأخرى مهر المثل بقدر عات عليهما لو من ملك

أخت زوجته
من رغب في معرفة ما في هذه النسخة من كتابها

أخت زوجته أو ملك عمتها أو ملك خالتها أو ملكها لانه لا بد للاستمتاع وغيره
ولذلك صح شراؤه واختم من رضاء ومعلوم أن بطلانها أي التي ملكها حتى بفارق زوجته
وتنقضي عودتها إليها بجمع ما في رحم اختها ونحوها وذلك لا يملك كحيث من كان يومئذ
باله وانيوم الآخر فلا يجمع ما في رحم اختها ومن ملك اختين أو نحوهما كأمرة وعمتها
أو خالتها معا ولو في عقد واحد صح العقد قال في الشرح ولا نعلم خلافا في ذلك انتهى وكذا
لو اشتري جاربة ووطيئة أحدهما شرا اختها وعمتها وخالتها أكثر المقتدرة من غيره
والمزوجة مع أنها لا يجلان له وله وطى أيهما بشان الآخر لم ينقض نكاحها لو ملك
أحدهما وحدها وحرم به أي بوطي أحدهما الأخرى بفسخ العموم قوله تعالى وإن
تجمعوا بين الاختين فإنه ينع الوطى والعقد جميعا كسائر المذكورات في الآية يجمع وطئهن
والعقد عليهن ولا أنها امرأة صارت فرسا فحرمت اختها كالزوجة حتى يجرم
الموطوءة منها بأخراج لها أو بغيرها عن ملكه ولو يبيع للمحاجة إلى التفريق
أو هبة مقبوضة لغير ولده عن ملكه ولو يبيع للمحاجة أو تزويج بعد استنبال
ليعلم أنها ليست حاملا منه ولا يكفي في حد الآخر مجرد حرم الموطوءة لانه يبين
ملكه ولو حرمها إلا أنه لعار من متى شأنا بالعداوة فهو كالحيض والنفاست والأحرام
والصيام وأبى ولا يكفي لحكم الآخر كخانة الموطوءة لانه بسبيل من استباحها بما لا يبق
على غيرها أو رضت لأن منعه من وطئها الحق المبرور لا يحد منها ولهذا يجل له وطئها
بأنه ولا أنه يحد على فسخها متى شأنا بفسخ البيع وفأخره بفسخه إن كان الخيار لمشتروعه
لانه يحد على استرجاعها متى شأنا بفسخ البيع وفأخره بفسخه إن كان الخيار لمشتروعه
فلو خالف ووطى الأخرى قبل أخراج الموطوءة أولا أو بغيرها عن ملكه لزمه أن يمسك
عنهما أي الموطوءة أولا والموطوءة ثانيا حتى يجرم أحدهما بأخراج لها أو بغيرها عن
ملكه كما تقدم لأن الثانية صارت فرسا له بلحقه نسب ولدها فحرمت عليه
اختها كما لو وطئها وطئها ابتداء وحديث أن الحرام لا يجرم الحلال غير صحيح ذكره في الشرح وشرحه
وبرد عليه إذا وطئ الأولى وطئها محرما لاني حيض ونحوه فان عادت الأولى لملكه
ولو طأن عودها قبل وطئ الباقية في ملكه لم يجب واحدة منهما حتى يجرم الأخرى
على نفسه كما لو لم يجرها عن ملكه قاله المحب ابن نصر النعمان لم يجب استبراءها
لو طأن زوجها فطلقها الزوج قبل الدخول فان وجب الاستبراء لم يلزم ترك
الباقية فيه أي زمن الاستبراء قال المنقح وهو أي يقول ابن نصر الله حسن لا يبا
محرمه عليه زمن الاستبراء مثل ذلك لو عادت إليه معتدة لم يلزم ترك الباقية
حتى تنقضي عدة العايدة ذكره في شروحه وقد كوت ما فيه في شروح الاقناع
ومن تزوج أخت سرية ولو بعد اعتاقها زمن استبراءها لم يفسخ النكاح لانه عقد
في تقييد المرأة فرسا فلم يجد أن يرد على فرسا الأخت كالوطى ويقارن النكاح شرا
اختها ونحوها لانه يكون للوطى وغيره بخلاف النكاح ولعمري شرا الاختين في
عقد وشرا من حرم برضا أو غيره وإن تزوجها أي عواخت سرية بعد حرم
السرية بنحو بيع وبعد استبراءها لم يفسخ النكاح بفسخ النكاح بفسخ النكاح
لا يفسخ بذلك نصه وقوته ولا تخل له السرية حتى تبيح الزوجة وتنقضي عودتها
في غير ما يعني لأبوجه

ودواعي الوطى
خالو وطى

أي المكانية
وتسببها

وله أي المشرى به نكاح
أربع سواها أي
سوي أخت سرية
ونحوها لأن حرم
اختها يعني لأبوجه

من رغب في معرفة ما في هذه النسخة من كتابها

في المهر

وبطل فيما يبطل اذ لو فرضنا سبق عقد نكاح فتملك صحبة واحدة
دون الآخر الام ثم بطلت منه ثم عقد على البنت مع نكاح البنت بخلاف غيره فاذا
وفقا معا فتكاح البنت بطل نكاح الام لانها تصير زوجة ونكاح الام لا يبطل
نكاح البنت لانها تصير زوجة من زوجها ثم يدخل بها ومن حرم نكاحها حرم
وطرها بملك بيمين لانه اذا حرم النكاح لكونه طرعا الى الوطى فهو نفسه اولي
بالتحريم الا **الا مة الكتابية** فحرم نكاحها لا وطرها بملك لعدم قوله تعالى وما
ملك ربنا مع ولا نكاح الا مة الكتابية انما حرم انما حرم الاحل اراق اولي
وبقائه مع كافر وهو معدوم في ملك البهيمن **ولا يبيح نكاح خنتي** مشكل
حق يتبين امره بانه لا يبيح فكل ما يبيح فكل ما يبيح فكل ما يبيح فكل ما يبيح
باجنبيات ولا يجوز في الجنة زيادة العود على زوجات ولا يجوز فيها
الجموع بين المحارم كالمرأة وعمتها او خالتها وخوهر وعنف لان البنت دائر
تخليق **باب الشروط في النكاح** اي ما يشترط في النكاح من
على الاخر مما له فيه عرق ومحل المعتبر منهما اي الشروط في النكاح
العقد اي عقد النكاح وكذا لو اتفقا عليه قبله اي قبل العقد في ظاهر
المذهب قاله الشيخ تقي الدين وقال على هذا جواب احد في مسائل الحيل لان الامر
بالوفاء بالشروط والعقود والعهود يتناول ذلك تناولا واحدا قال في الانصاف
وهو المصواب الذي لا شك فيه فان لم يقع الشرط الاسبق لزوم العقد لم يلزم
نكاحا وهي اي الشروط في النكاح فسميات احدهما صحيح لازم للزوج فليبين
له فكه وهو ما لا ياتي في مقتضى العقد بدون ان ينتهي الى الزوجه فان كانت
منه انقضت الشروط لانه بدو الالعقود بطل ما هو مرتب به ومن وقاوه
وكذا لو شرطت
اي الزوج به اي الشروط وما لا ينتهي تقي الدين الى وجوب الوفاء اشتراط المرأة
عليه بغيره ولوها
وكنوته مدة
معية وتكون
من المهر
على زوجان زيادة مهر قدر معين او اشتراط كون مهرها من نقد معين فينتج
كسب مبيع او اشتراط ان لا يخرجها من دارها او بلادها او لا يتزوج غيرها
عليها او لا يتسرى عليها او لا يفرق بينها وبين ابوها او لا يفرق بينها
وبين اولادها او ان ترضع ولها الصغير او ان يطلق مرتها او ان يبيع
امته لان لها فيه فضا وصحيا وبروي صحة الشرط في النكاح وكون الزوج
لا يملك فكه عن عمر وسعدت من وقاص ومعا ونية بت اي سعيان وعد
رئت الوفاص وبويده حديث ان احق ما او فبتم به من الشروط ما استحلتم
به العز وج متفق عليه وحديث المسلمون على شروطهم وهو قول من سمي
من الصابة ولم يعرف لهم محال في عصرهم وروي الاثر ان رجلا تزوج امرأة
امراة وشروط لها دارها ثم اراد نقلها فخاصمه الي عمر فقال عمر لها شرطها
فقال الرجل اذ ابطالتمنا فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط وما جديت
كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل اي ليس في حيز الله وشروعه وهذا مستزوج
لما تقدم من الدليل على مشروعيته وعلى من نكحها اكد دليل وقولهم انه يجوز الكلال
ليس مسميا وانما يشترط للمرأة اذ لم يقع لها به حيا والفسخ وقولهم ليس من
مصلحة

وكذا لو شرطت
عليه بغيره ولوها
وكنوته مدة
معية وتكون
من المهر

مصلحة العقد مستوع فانه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد فهو من
مصلحة العقد كذا اشتراط الرهن والصمين في البيع فان لم يف زوج لها بشرطه
فلهما الفسخ لما تقدم من قول عمر مقاطع الحقوق عند الشروط والرهن ولم يلتفت
الي قول الزوج اذ ابطالتمنا وكالبيع على التواخي لانه لا يقع ضرر لشيء حيا والفسخ
بفعله اي الزوج ما شرطت عليه الزوجة ان لا يفعله كالنكاح والتسرى والسفر
بها ولا يفسخ لها بغيره على الفعل قبله لعدم تحقق الخالفة ولا يفسخ ملكها الفسخ
لعدم وفاءه بما اشترطته الا بما يدل على رضى منها من قول او تخين كان ملكته
من نفسها مع العلم بفعله ما اشترطت ان لا يفعله فان ملكته قبل العلم
لم يفسخ فسخها لانه لا يدل على رضاها ترك الوفا فلا اثر له كاستقار الشفعة قبل
البيع لكن لو شرط لها ان لا تبيع فسخها وسافر بها ثم كرهته ولم تسقط
حقها من الشرط لم يفسخها بهذا ذلك على السفر لبقا حكم الشرط فان اسقطت
حقها من الشرط مطلقا قال في الانصاف المصواب ومن شروط الزوجية ان لا يخرجها
من منزلها او يبيعها فمات احدهما اي احدا بويها بطل الشرط لان المنزل
صار لاحد الا بويين بعد ان كان لهما فاستحال اخراجها من منزل ابويها فبطل الشرط
وكذا ان تغدو سكني المنزل للمخوخراب فله ان يسكن بها حيث اراد سواء رضى
اولا لانه الاصل والشرط عارض وقد زال فخرجنا الى الاصل وهو محض حقه
ومن شروط علي زوجها سكنها مع ابيه ثم ارادتها اي السكنى منفردة فلها
ذلك اي طلبة باسكانها منفردة لانه كحقها للمصلحة لا حقه للمصلحة فلا يلزم
في حقها ولعمد الوسلمين نفسهما من شروط دارها فيها او في داره لزمه تسليمها
فصل القسم الثاني من الشروط في النكاح فاستدوهو نوعان نوع
منها يبطل النكاح من اصله وهو اي المبطل للنكاح من اصله ثلاثة
اشيا احدها نكاح الشغار بغير التثنية وهو ان يزوجه اي يزوجه رجل رجلا
وليته اي بنته او اخته ونحوها على ان يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما
يقال شغار الكلب اذا رفع رجله ليقول فسمي هذا النكاح شغارا لتبني في القبح
يرفع الكلب رجله ليقول وروي عن عمر بن الخطاب ثابت انها فرقان فيه اي بين
المتناكحين لحديث ابن عمر ان رسول الله جالس عليه وسلم نهى عن الشغار
متفق عليه ولمسلم مثله عن اي هو برة ولانه جعل كل واحد من العقوبين سلفا
في الآخر فلم يبح كقوله يعني ثوبك على ان ابويك ثوبني وليس فسادا من قبل
التسمية بل لانه وقفه على شرط فاستدوهو لانه شرط تملك المبيع لغير الزوج فانه
جعل تزوجه اباهامعرا للاحزى فكانت ملكه اياها بشرط انتزاعها منه وسواء
قال على ان صدق كل واحدة منهما ببيع الاحزى او لم يقله لحديث ابن عمر مرفوعا
نهى عن الشغار والشغار ان يزوجه الرجل ابنته على ان يزوجه الآخر ابنته
وليس بينهما صدق متفق عليه وهذا يجب تقدمة على غيره ويجعل بضع كل
واحدة منهما مع دراهم معلومة مهر للاحزى فلا يبيح لما تقدم فان سموا مهر
مستقلا غير قليل ولا خيلة فصح النكاح نكاحا سوا كل المسمى بهذا المثل او قل فان كان

وبه جزم بين
70
فلهما الفسخ
اي قول الزوج
بفعله اي الزوج
بها ولا يفسخ
لعدم وفاءه
من نفسها مع
لم يفسخ فسخها
البيع لكن لو
حقها من الشرط
من منزلها او
صار لاحد الا
وكذا ان تغدو
اولا لانه الاصل
ومن شروط علي
ذلك اي طلبة
في حقها ولعمد
فصل القسم الثاني
منها يبطل النكاح
اشيا احدها نكاح
يقال شغار الكلب
يرفع الكلب رجله
المتناكحين لحديث
متفق عليه ولمسلم
في الآخر فلم يبح
التسمية بل لانه
جعل تزوجه اباهامعرا
قال على ان صدق
نهى عن الشغار
وليس بينهما صدق
واحدة منهما مع دراهم
مستقلا غير قليل

قليلاً حيلة لم يبع وكلام الحجاوي هنا في الحاشية **وان سمي مهر لاجلها دون الاخر**
صح نكاحها اي من سمي المهر لها فقرا لان فيه تسمية وشروط اشبه بالوسعي لكل
واحدة منها مهر وان قال زوجتك جارية في هذه عيان تزوجني ابنتك وتكون زفتها
صداقاً لابنتك لم يبع تزوج الجارية في فساد المذهب لانه لم يجعل لها صداقاً وان
تزوج عبداً مولا وجعل رقبته صداقاً لهما لم يبع الصداق لان ملك المولا زوجها
يمنع صحة النكاح فيفسد الصداق ويصح النكاح ويجب مهر المثل قاله في الشرح
الثاني من الثلاثة اشياء نكاح المحلل وهو ان يتزوجها اي المطلقة ثلاثاً **انما**
اذا انحلت المحلقة اي وطئها طلقها او يتزوجها عياناً اذا انحلت فلا نكاح بينهما
وهو حرام باطل كحديث لعن الله المحلل والمحلل له رواه ابو داود وابن ماجه والترمذي
وقال النسائي صحيح والعمل عليه عندنا من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم
عمر بن الخطاب وابنه وعثمان بن عفان وروى عن علي وابنه عباس وقال ابن
مسعود المحلل والمحلل له ملعونان على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ولا يباح ما جاز
عن عقبة بن عامر مرفوعاً الا اخبرني بالنسب المستعار قالوا اي يا رسول الله
قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له **او ينويه اي ينوي الزوج التحليل**
ولم يذكر الشرط في العقد فالنكاح باطل ايضاً لانه حوله في عموم ما سبق وزوي
نافع عن ابن عمر قال له تزوجتها احلها لزوجها لم يزوجها لم يزوجها قال لا
النكاح رغبة ان يحببتك امسكتها وان اكرهتها فارقتها قال وان كانا كفدها على
عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاهاً وقال لا يزالان اثنين وان مكثا عشرين
سنة اذ علم انه يريد ان يحلها وهذا قول عثمان وجارح اي ابن عباس فقال
ان عمي طلق امرأته ثلاثاً ايجلها له رجل قال من يجادع الله يجده **او يتفقا اي الزوجان**
عليه اي على انه نكاح محلل قبله اي قبل العقد ولم يذكر في العقد فلا يبع ان لم
يرجع عنه وينوجال العقد انه نكاح رغبة فان حصل ذلك صح تخلوه عن نية
التحليل وبشرطه وعليه يحمل حديث دي الرقيتين وقد ذكر في شرحه **او يزوج**
عبده بطلقته ثلاثاً بنية فبسته منها او بنية هبة بعضه او بنية بيعه او بيع
بعضه منها لبيس نكاحها فلا يبع قال احمد هذا الحكي عنه عمر بن الخطاب جميعاً
وعلى فساد بتبيين احدهما انه شبه المحلل لانه انما زوجها اياه ليعلمه الاثبات
كونه كسب بكفولها ومن لا فرقة بيده لا اثر لنيته فلو وطئ مطلقه ثلاثاً ما لا
لهم تنفق به ليستوي مملوكاً فاشتراه وزوجه بها ثم وهبه او وطئ بعضه
لها انفس نكاحها ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا موهوب سمع ثوبان بن
اوشرة وهو الزوج ولا اثر لنية الزوجة والولي قاله في اعلام الموفيق وقال
صريح اصحابنا بان ذلك يحلها وذكروا كلامه في المعنى فيما قال في المحرر والفرع
وغيرهما ومن لا فرقة بيده لا اثر لنيته قاله في الشرح والاصح قول المنجيد
ذلك قلت لا يظهر عدم الاحلال قاله في النسخ كنيته وفي الروضة نكاح
المحلل باطل اذا اتفقا فان اعتقدت ذلك باطلاً ولم تظهره صح في المحرر وبطل
فيها بيننا وبين الله الثالث من الثلاثة اشياء نكاح المتعة وهو ان يتزوجها اي المولا
اي مدة

سوى تزويج ابنته
واذا تزوجه ابنته
كان يعمل رقبته
الجارية صداقاً
لها لان الجارية تصح
ان تكون صداقاً

71 **المدة او بشرط طلاقها فيه اي النكاح بوقت كزوجتك ابنتي شهراً او سنة او ابي**
انقضا الموسم او ابي قدوم الحاح وحده فيبطل نكاحك حديث الربيع بن شبة انه قال
انتم هذا علي اي انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه في حجة الوداع
وفي لغز ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء رواه ابو داود وسمي
عن سيرة امرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة
ثم خرج حتى بها ناعداً وحكي عن ابن عباس ان رجوع عن قوله بجواز المتعة واماد ان
النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقد ثبت صحة قال الشافعي لا بأس بها احله الله ثم حرمه
ثم احله ثم حرمه الا المتعة او ينويه اي ينوي الزوج طلاقاً بوقت بطله او يتزوج
الغريب بنية طلاقها اذا خرج ليعود الي وطنه لانه يشبه بالمتعة **او يعلق**
النكاح على شرط غير زوجت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت
شرط مستقبل كقوله تزوجتك ابنتي اذا جاز اسد الشجر او ان رخصت امرا او ان
وصفت زوجتي ابنة فقد تزوجتك لانه عقد معاوضة فلا يبع تعليقه على شرط مستقبل
كالبيع ولا يبع بوقت للنكاح على شرط فلم يجوز ويصح تعليق نكاح على شرط ما عدا علي
شرط حاضر قالماضي كقوله زوجتك فلانة ان كانت بنتي او زوجتك فلانة ان كنت وبها
او انقضت عدتها وسمي اي العاقدان يعلمان ذلك اي انما بنته وانه وليها وان عدتها
انقضت والشرط الحاضر اشار اليه بقوله او زوجتك ان شئت فقال شئت وقبلت
وبغوه فيصح النكاح لانه ليس بتعليق حقيقة بل تنكح وتقبض **الشرط الثاني**
من الشروط انفاضة وهو ما يبع معه النكاح نحو **او بشرط ان لا مهر لها او لا نفقة**
لها او ان يقسم لها اكثر من ضررها او ان يقسم لها اقل من ضررها او ان بشرط عدم
وطئ او ان بشرط احدثها عدم وطئ او خوه كقوله عن او ان لا يكون عندها في
الحقة الا ليلة او شرط لها الشهاد دون الليل او شرط على المرأة ان تنفق عليه
او ان تعطيه شيئا او بشرطه انه ان فارق رجع بها انفق او شرط اختيارا في عقد
او شرط اختيارا في مهر او شرطت عليه ان جازها به اي المهر في وقت كذا او لا
فلا نكاح بينهما او شرطت عليه ان يسافر بها ولو نكح او ان تستدعيه بوطئ
عند ارادتها او ان لا تنكح نفسها اليه اي مدة كذا او خوه كقوله فانفاضة عليهما لئلا
يؤم عشرة دراهم فيصح النكاح دون الشرط في هذه الصور كلها لمناقاة
مقتضى العقد وتكفي منه اسقاط حقوق يجب بالعقد قبل انعقاده كاسقاط
التفريق شفعته قبل البيع واما العقد فغيبه فصيح لان هذه الشروط
تعود الي معنى زائد في العقد لا بشرط ذكره فيه ولا يضر الجهل به ولا يبطله
كشرط صداق محرم منه ولان النكاح يصح مع الجهل بالعوض فياذا انفق
مع الشرط الفاسد كان العقد ومن طلق بشرط خيار وقع طلاقه لصوره
من احله في محله لا فالشرط فاصل وان شرطها اي الزوجة مسلمة
او قبل اي قال الولي للزوج زوجتك هذه مسلمة او طنا اي طئ الزوج
الزوجة مسلمة ولم تعرف الزوجة كقوله فانك كتابت مسلمة فله الجاهل
او شرطها الزوج بجزا او جميلة او شجيبة فبانت بخلافه فله الخيار كقوله

انما شرطها
الزوجة مسلمة
او قبل اي قال
الولي للزوج
زوجتك هذه
مسلمة او طنا
اي طئ الزوج
الزوجة مسلمة
ولم تعرف
الزوجة كقوله
فانك كتابت
مسلمة فله
الجاهل

وان كان الزوج
معتقاً او
معتقاً من
الامانة

فقال له محمد بن علي قال لا قال اعلمها ثم حياها الشئ الثالث اشار اليه بقوله **او عني**
لا يوجب براءة ولا يملكه وطى ولو كبر او مرضا ما حوذا من عتبت بيت اذا اعتصمت لان ذلك
يعين اذا اراد ان يوجه اليه يقتصر وثبوت الحيا لا امارة العنين بعد
تأجيله سنة وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة
وعليه فتوى فقها الامصار لانه قول من سمي من الصحابة ولا يملك
ولا يملك عيب بين الوطى فثبت الحيا كالحيث واما فصة عبد الرحمن بن الزبير
فلم تثبت عنته ولا طلب المرأة من المدة وقال ابن عبد البر وقدم ان
ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب المدة **وان ادعت امرأة عنة زوجها**
واقرب العنة او تثبت عنته ببيينة او عدا ما ابي الاقرار والبيينة فطلبت
ببيينة فتخل عن البيينة ولم يدع وطيا فقل دعواها اجل سنة هلالية
منذ تزوجه لانه قول من سمي من الصحابة لان العن قد يكون لعنة وقد
يكون لموضع وضرب له سنة لتتوب به الفصول الاربعة فان كان منه بيبس
زال في فضل الطوبة وبالعبس وان كان من براءة زال في فضل الحراف
وان كان من اختلاف مزاج زال في فضل الاعتدال فان مضت الفصول
الاربعة ولم يزل علم انه خلقه **ولا يحتسب عليه من ابي السنة ما اعتزلته**
اي مدة اعتزال الزوج له فقل لان المنع من قبلها ولو عزل نفسه او
سافر احتسب عليه ذلك ذكره في المعلقة فان مضت السنة ولم يطاها
فليها النفس لما تقدم وان قال وطيتها وانكوت وطية فقولها ان تثبت
عنته قبل دعواه وطيا لان الاصل عدم الوطى وقد انعم الله وجود ما يقتضي
العنف وهو ثبوت العنة ولا تثبت عنته قبل دعواه وطيا والفول قوله
لان الاصل السلامة وان كانت مدعية عنته بكرا وثبت عنته
وبخارتها اجل سنة كما لو كانت شيلا لان وجود القدرة يدل على عدم الوطى
لانه يزولها وعليها البيه ان قال زوجها ان لها ابي البكارة وعادات
لا احتمال صدقه وان شتر بالبين للمعقول اي شهدت بيينة بزوالها
اي البكارة لم يوجل لانه لم يثبت له حي العنين لتبني كذا ثبوت
زوال بكارتها وحلف لزوجها ان قالت زالت بكارتها بغيره اي غير وطية
لا احتمال صدقها وكذا لا يوجل ان تثبت عنته وادعاه ابي الوطى ولو
مع دعواها بالبكارة ولم تثبت لان الاصل في الرجال السلامة وحلف علي
ذلك لقطع دعواها ومسا عتوت بوطية اي زوجها في قبل لها بتكاح
توافق فيه ولو قالت وطى مرة واحدة اوي حيث اوتقاس او احرام
اوردة ونحوه كصوم واحب ولو كان اقترارها بالوطى بعد ثبوت عنته
فقد زالت عنته لا اقترارها بما يتضمن زوالها وهو الوطى والابان
كان اقترارها بالوطى في القبل قبل ثبوت عنته فليس بعنيت لا اقترارها
بما بينا في دعواها لان حقوق الزوجية من استقذار المهر ووجوب العدة
ثبتت بالوطى مرة وقد وجد ولا تزول عنة بوطى غير مدعية ولو في قبل
لان حكم

قال في المبدع فان
كان للمدعي بيينة
من اهل العتقة
والثقة عمل بها

وهي تيب

فان نكل ففني
عليه بالسكول

لان حكم كل امرأة يقتصر بنفسها وان الفسخ لو وقع المهر الحاصل بعجزه عن وطيتها
وهو لا يزول بوطى غيرهما **واي ولا تزول عنة بوطى مدعيته في ديوانه لبيس**
ملا بوطى اشته الوطى فيها دون العنح وذلك لا يتعلق به احضان ولا اطلاق
ثلاثا وبجوت تثبت عنته لعاقل في ضرب المدة لان مشروعية الفسخ لا يقع
المهر الحاصل بعجزه عن وطيتها وبها دون العنح ولا يملك لا يتعلق به احضان
ولا اطلاق المعلقة الوطى ويستوي فيه الجنون والعاقلة فان لم تثبت عنته
لم تضرب له مدة ومن خوت بها جوت فيها اي المدة التي ضرت لزوجها
العنيت حتى انتهت المدة ولم يبا فلوليها اي المدة التي تضرب لزوجها
من جرتها وتحقق احتياجا لوطى بدليل طليها فقل جنونا وبسقوط
حق زوجة عنت وزوجة مفطوع بعض ذكره بتقييب الحشفة
من سليمان كسابير احكام الوطى او تقييب قدرها اي الحشفة من مفطوعها
لتجوت ما يجزي من المفطوع مثل ما يجزي من الصبر وتقسيم العيوب
يخص بالمرأة وهو القسم الثاني من العيوب المثبتة للخيار وهو كون
فجرها مسدودا لا يسيل طه ذكره فان كان ذلك با صل الخلقة فلي رنقا
بالمرفا لرتقة تلاح الشفرين خلقة ولا يكون ذلك با صل الخلقة فلي
قرا وعفلا وعا هو كلامه كالجزي ان القوت والعقل في العيوب سني
واحد وقاله القاضي وقيل القرا من ثبت في فوجها لم زابدفسه والعقل
ورم يكون في اللجة التي بين ملكي المرأة فيضيق منه فوجها فلا ينفذ فيه
الذكر حواء الا زهر فيهما متفانين وقتل العوت عا والعقل رعوة
فيه تمنع لوة الوطى ويثبت به الخيار المحي على كلا الا قول اوبه اي العنح بحر
اي تثبت بغيره عند الوطى او بالعنح قروح سبالة او كونها فتقا باخراق
ما بين سميلها او باخراق ما بين مخرج بول ومني او كونها مستحاضة
فيثبت للزوج الخيار بكل من هذه لما تقدم وتقسيم مشترك بين الرجل
والمرأة وهو القسم الثاني من العيوب المثبتة للخيار وهو الجنون ولو كان
يختل احيانا في الجرام والبوص ويجز في اي تثبت قال بعض اصحابنا وان زال العقل بمرض
يستعمل له اسواك ويا جزي كل يوم ورقة اسك مع زبيب سدرع الحج بقدر المرض ودام الجنون في
الجوزة واستعمال الكرفس ومضغ النعناع جيد فيه قال بعضه وارادوا
القوي لعلاجه ان يتفرغ بالصبر كل ثلاثة ايام على الريق ووسط النهار
ومسح السوم وبتنمضض بالحدول بعد الثلاثة ايام ثلاثة ايام اخر بفعل
ذلك في كل ما يتغير منه اي ان يبدوا مساك الذهب في اربع ايام بيل الجنون واستطلا
بول واستطلاق بخواي غايط وباسور ونا صور ذكرا بالمقدمة معروفة
وقرع راسه وله رنح متكررة فان لم تكن له رنح كذلك فلا فسخ به وكوت
احدهما خنثي غير مشكل لان المشكل لا يبيح تكاحه وتقدم فيفسخ
بخل من ذلك لما فيه من السفرة او النقص او خوف تعدي اذاه او فوجي
عاسته ولو جوت ذلك بعد دخول لانه عيب في التكاح يثبت به الخيار

وان زال العقل بمرض
كأنه لا خيار له فان زال
المرض ودام الجنون في

اليناوان طلقها اقل من ثلاث ثم اسلمها فهي عزة على ما بين من طلاقها وان تك كتابي
كتابية ووطرها حلت لمطهر ثلاثا بشرطه مسلما كان المطلق او كافرا وان طاهره
دعي من امراته ثم اسلمها فغاية الظاهر بشرطه لغوم الالية ويجزم عليهم في
النكاح ما يجزم على المسلمين على ما تقدم تفصيله **وبقرون** اي الكفاي **فيل**
عقده اي النكاح بينهم **عقدناه** اي حكمنا بايجاب وقبول وولي وشاهدي
عول منا كالحجة المسلمين لقوله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ولا نه
لا حاجة الي عقد بغير ذلك **وان اتونا بعهده** اي العقد فيما بينهم **واو اسلم الزوج**
على نكاحه تنعوض كقيمة العقد من وجود صيغة او ولي او شهيد كذا قال ابن
عبد البر اجمع العلماء على ان الزوجين اذا اسلما معا في حال واحدة ان الحكماء المقام
على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب او رضاع وقد اسلم خلق كثير من بني عهد
النبي صلى الله عليه وسلم واسلم سناوهم فافتروا على انكحهم ولم يسلمهم النبي صلى الله
عليه وسلم عن شروط النكاح ولا كيفيته **فان كانت المرأة تباح للزوج اذا**
اي حال الترافع او الاسلام كعقد في عدة فرغت مضى او عقد على اخت زوجة
ماثت او بلا شهود او بلا ولي او بلا صيغة اخرى على نكاحهما لما تقدم ولا ان ابتدا
النكاح اذا لا مانع منه ولا مانع من استدامته بالاولي وان جرم ابتداء نكاحها
اي الزوجية الا ان اي وقت الترافع او الاسلام **كذات محرم** من نسب او رضاع
او مصاهرة او زوجة في عدة من غيره لم تفرغ الى الترافع او الاسلام وكانت
حلي حيب الترافع او الاسلام من غيره ولو كان الحمل متزا او كان النكاح
شروطا الحيار فيه مطلقا اي لم يقيد بمدة او شرط الحيار فيه مدة لم تمتنع
الترافع او الاسلام ان قلنا انه لا يصح من مسلم النكاح كذلك كما في التنقيح وغيره
وقد اوضحته في الحاشية وغيرها والمذهب محنة من مسلم فنهنا اولي واستدام
نكاح مطلقة ثلاثا ولو معتقدا حلها مع وقوع الطلاق الثلاث **فرق بينهما**
لانه حال يمنع من ابتدا العقد فمنع استدامته كتنكاح ذوات المحارم ولا مانع
من شروط النكاح والنزوم والمشرط فيه الحيار لا يعتقد ان لزومه لجواز نسخه
فلا يقوان عليه لعدم جواز ابتداءه فلو كان قلنا لا يصح كما تقدم **وان**
ولي حربي حريمه واعتقده نكاحا اخر عليه لانه لا ينعوض كقيمة العقد
بينهم ولا يكونا حريمين او كانا ولم يعتقده نكاحا فلا يقوان عليه لانه ليس
بنكاح عندهما **ومني مع المهر المسمى** في نكاح يقوان عليه اخذته دون غيره
لوجوبه وصحة النكاح والشمية كتسمية المسلم **وان قبض المسمى** الفاسد
كخرا وخند ودمية **كله استقر** لتعاقبهما بحكم الشرط وبإزالة دمة كما لو تابعا
بها فاسدا وتقابضاه والتعريض لا يقال المقبوض يشق لتطاول الزمان وكثرة
تقصقاته في المحرم وفيه تنفير عن الاسلام ففني عنه كما عني عما تركوه من الفرض
والواجبات **وان بقي شيء من الفاسد بلا قبض** **وجب فسخه** اي الباقي من
مهر المثل فلو سمي لها عشرة خنازير فقبضت خمسة ثم اسلمها او ثوبا فاعا البينا
وجب لها نصف مهر المثل **ويجوز لنفسه فيما يدخله كيل** بالكيل او ما يدخله
وزن

علم الاية قولهم يخلون واخفاهم ان لا يكونوا في غيبه طاهرا ولا في
السلام اخرا من غير محرم ولا في غيبه طاهرا ولا في غيبه طاهرا
علمه ان يمتنعون نكاح محارمهم **ان** اي الضفادع

وان طلق قبل الدخول ثم اسلمها
او اوجدها قبل الدخول ثم اسلمها
فلا نكاح

وزن بالوزن او ما يدخله **عده** اي العدة لانه العرف فيه لانه لا قيمة له يقسط عليها
فاستوى كبيره وصغيره **ولو اسلمها** اي الزوجان **فانقلبت** **نكاحا** اي اصدقها اياها
خلان طلق ولم يدخل **اي قبل الدخول** بالزوج **رجع بنصفه** اي المثل لانه
عين ما اصدقها انقلبت صفته **ولو تلف المثل** المنقلب عن خرا اصدقها اياها
قبل طلاقه رجوع ان كان الطلاق قبل الدخول **بنصف مثله** لانه مثلي **وان لم**
تقبض شيئا مما سمي لها من خرا وخوة فلها مهر مثلها اذا اسلمت وتوافعا
البينا ان المحرم لا يجوز ايجابه في الحكم ولا يكون صداقا لمسلمة ولا في نكاح مسلم
فينبسط ويخرج الى مهر المثل **وان لم يسلمها مهر في نكاحها فلها مهر مثلها** لانه
نكاح خلاعت تسمية لقول النبي صلى الله عليه وسلم **انما مهر المثل** كالمسلمة ليلان نصيب كالموهوبة **فصل**
وان اسلم الزوجان معا بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه
لم يوجد بينهما اختلاف ديني وكهني اي داود عن ابن عباس ان رجلا اسلم
عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امراته مسلمة بعده فقال يا رسول الله
انها كانت اسلمت معي فردها عليه **او اسلم الزوج كتابية** كتابيا كان او لا
فهما على نكاحهما ولو قبل الدخول لان المسلم له ابتدا نكاح الكتابية فاستدامته
اولي **وان اسلمت كتابية تحت طاري كتابي** او غيره قبل دخول انفس النكاح
لانه لا يجوز لكافرا ابتدا نكاح مسلمة **او اسلم احده زوجين غير كتابيين**
قبل دخول انفسه نكاحهما لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار لانه حل لهما
ولا م يحلون لهن وقوله ولا تحسبوا بغير الحواضر ولان اختلاف الدين سبب
للعداوة والبغضاء ومقصود النكاح الاتفاق والابتلاء **ولها اي الزوجة نصف**
المهر ان اسلم الزوج فقط اي دونها لسمي العزقة من قبله بالاسلام طاهرا او طلقها
او اي ولها نصف المهر ان **اسلمها وادعت سيفه** لها بالاسلام وقال الزوج بل هي
السابقة فتلقين ربه السابق بالاسلام وتاخذ نصف المهر لثبوت المهر في ذمته
اي حيب العزقة ولا تقبل دعواه سقوطه لان الاصل خلافه **او اي ولها نصف المهر**
ان قال اي الزوجان بعد اسلامهما سيف اخذنا بالاسلام **ولا نعلم عينه** لان الاصل
بقاؤه في ذمته والمسقط مشكوك فيه **وان قال الزوج اسلمنا معا فنحن على**
النكاح فانكرته الزوجة فقالت سبق اخذنا فانفس النكاح والقول قولها
لانه لا نظار لبعوثهما في الاسلام دفعة واحدة **وان اسلم احدهما اي الزوجين**
غير الكتابيين او اسلمت كتابية تحت طاري **بعد الدخول** **وقفا لامر** **انقضا**
العدة كحديث مالك في الموطا عن ابن شهاب قال كان بين اسلام بنت امية وامراته
بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد
جنينا والطايف وهو كافر ثم اسلم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت
عند امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر **شبهة** هذا الحديث قوي من اسناده
وقال ابن شبرمة كان اناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل
المرة والمرأة قبل الرجل فايها اسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امراته فان اسلم
بعد العدة فلا نكاح بينهما وهذا بخلاف ما قبل الدخول فانه لا عدة لها فتقبل البيونة

فان كان الزوجان معا
فان طلقا قبل الدخول
فان طلقا قبل الدخول
فان طلقا قبل الدخول

صفوان

عالم الطائفة فان اسلم الثاني اي المتاح قبله اي قبل انقضاء العدة فربما يجازيها
لما سبق والا يسلم الثاني قبل انقضاء العدة تبيننا فسخه اي النكاح منذ اسلم الاول منها
لاختلاف الدين فلو وطئ الزوج زوجته قبل انقضاء عدتها وقد اسلم احدهما ولم يسلم
الثاني فيها اي العدة وظاهره ويومان احدهما فيها فلها مهر مثلها التيب ان
وطئها بعد البتونة وان اسلم الثاني قبل انقضاء العدة وبعد الوطئ فلا مهر عليه لانه
وقبها في نكاحه فلم يكن عليه شيء وان اسلمت قبله فلها نفقة العدة ولو لم يسلم التمكن
من الاستمتاع بها وان نكاحا حرا باسلامه في عدتها اشهرت الرجعية لامكان ذلك
نكاحا باسلامه وان اسلم قبلها فلا نفقة لها للعدة لانه لا سبيل له لغيره في نكاحها
فاشهرت الباب وسواء اسلمت بعد او لم تسلم لك ان كانت حاملا وجبت النفقة
للحمل عايبا وان اختلفا في الزوجان في السابق منهما بالاسلام بان قال الزوج سلمت
قبله فلا نفقة لك وقالت هي بل اسلمت قبله فلي النفقة فقولا ولها النفقة
او جهل الامر بان جهل السابق او علم وجهل السابق منهما فقولا ولها النفقة
لان الاصل وجوبها وان اتفقا على تأخير اسلامها وقالت اسلمت في العدة وكذا قبل
وكذا لو قال اسلمت فقوله لا قراره على نفسه بفسخ النكاح ويجب المداق بجل حال لاستقراره
بعد شهرين ميت قوله في عسرها لان الاصل بقاء النكاح او دار الحرب او دار الاسلام والآخر
لكن فيهما وقالت بالوجوب وسواء كانا بدار الاسلام او دار الحرب او احدهما في دار الاسلام والآخر
بعد شهرين بقوله بدار الحرب ولان دم حكم اسلمت بحكمة وزوجها عكرمة قد عوب الي البيت
استصحابا للاصل ثم اسلم واقر على النكاح مع اختلاف الدين والدار فلو تزوج مسلم بدار الاسلام كناية
من دار الحرب مع العموم قوله تعالى والمحصنات من الدين او نوال الكتاب من قبله
ومن هاجر اليها بدمه موبوءة من الزوجين والآخر بدار الحرب لم يفسخ ارجاعه
اليها الزوج مسلما او هاجرت اليها الزوجة مسلمة والآخر منهما بدار الحرب لم يفسخ
نكاحهما لهما تقدم خلا فالاي حنفية فصل وان اسلم حائضا ونجسته اكثر
من اربع شوة فاسلمت في عدتها وكف كتابيات او كان بعمرها كتابيات
وبعمرها غيرهن فاسلمت في عدتها لم يكن له امساكن كلهن بغير خلاف اقرار
ولو طان من نحرها رجا مهرن ولو من ميتات لان الاختيار استدامة للنكاح
وتعيب للمكحولة فصح من المحرم بخلاف ابتداء النكاح والاعتبار في الاختيار بوقت
ثبوته فلو كان صحيح ان يختار من الميتات لانه كنف اجبا وقتها ان كان الزوج مطلقا
والا يجب الزوج مطلقا وقف الامر حتى يكلف فاختار مهرن لان غير المطلق
لاحكم بقوله ولا يختار عنه وليه لانه خوف يتعلق بالشبهة فلا يقوم غيره فيه مقامه
وسواء تزوجت في عقد او عقود وسواء اختار الاوابل او الاواحر ايضا لماروي
فيسبب الحارث قال اسلمت وتحتي ثمان شوة فاشتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت
له ذلك فقال اختار مهرن اربعا واية احمد وابودود وعن محمد بن سويد الثقفي
ان غير ان بنت سلمة اسلم وتحتي عشرة شوة فاسلمت معه فامره النبي صلى الله عليه
وسلم ان يختار مهرن اربعا واه الترمذي ورواه مالك في الموطأ عن الزهري
موسلا ويقتل وجوبا المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات كبريا اجمع ما في دهم
اكثر

المحبة

يعود صديق
المختار فانت
اعتزل من
ارحافك وال
ان كانت الفراق

أكثر من أربع عشرة فان كنت غسما ففارقها واحدا هفت فله وفي ثلاث من المختارات ولا يطا
 الاربعة حتي تنقضي عدة المفارقة وان طنت سنا وفارقا اشتبعت اعتزل شئت
 من المختارات وان طنت سبعا ففارق ثلاثا اعتزل من المختارات ثلاثا وان طنت
 ثمانية اعتزل المختارات وكلها انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وفي واحدة
 من المختارات وان تزوج اختيت فدخل بها ثم اسلم واسلمتني العدة فاختار احداهما
 لم يطا حتي تنقضي عدة اختها ليللا يطا حدي الاختيت في عدة اختها **واوليها** العدة
 من حيث **اختيار** للمختارات لانه وقت فرقة المفارقات **او يمتنع** عطف على
 تنقضي اي يجب عليه ان يعتزل المختارات حتي تنقضي عدة المفارقات او يمتنع
 وان اسلم بهن من اب الزوجات الزيدات على اربع **وليس** الباقي اب المتخلف عن
 عن الاسلام منهن **كتابيات** ملكا **امساك** ففسخا في مسيلة من الزوجات ان زدت
 على اربع خاصة فلا يختار من لم يسلم وله اي لمن اسلم وتحتة اكثر من اربع فاسلمت
 منهن حسب فاكنت **تعجيل** امساك **مطلقا** بان يختار اربعها من اسلمت وله
 ثا خيه اي الاختيار حتي تنقضي عدة البقية او يسلمت فان مات الا اسلمت
 ثم اسلم الباقيات فله الاختيار منهن ومن السميات كما تقدم لانه ليس بقدر
 وانها طوبى نتجج للعدة الاول فله من لم يسلمت اي الباقيات **او اسلمت** وقد
 اختار اربعها من اسلمت **اولا** فقد ثبت منذ اسلم لان الاسلام سبب منع استدامة
 زواجها وانما كانت مبرمة قبل الاختيار وليس احداهن اولى بالفسخ من غيرها
 فبالاختيار تعينت والعدة من حيث السبب فان لم يختار من اسلم وتحتة اكثر
 من اربع **اجب** على الاختيار **حسب** ثم **تفرد** ان امر على الحبس لاختيار لانه
 حق عليه فاجب على الزوج منه اذا امتنع كما يد الحقوف ويجب عليه **نفقته**
 جميعا **اي ان يختار** من اربعها وجوب نفقة زواجته عليه وقيل الاختيار تعين
 زواجته من غير من يتفريطه **وليس** احداهن اولى بالنفقة من الاخرى وبكفي
 في اختيار قوله **امسكت هؤلاء وتركيت هؤلاء** اخترت هذه لنفسه واخترت
 هذه لا مساك وخو كابقيت هذه وباعدت هذه ويحصل اختيار زوجي و
 خلاف لانها لا يكونان الا في زوجة ولا يحصل اختيار **نظها** واولا لانها كما يدلان
 على التصرف في المنكوجة بدلان على اختيار تركها فيتعارض الاختيار وعزمه
 فلا يثبت واحد منها **وان وفي الخل** قبل الاختيار بالقول تعين الاول اي الاول
 الموطون منهن **اولا** لا مساك وما بعدهم للترك وان طلق **الخل** ثلاثا اخرج
 منهن اربع بقرة فخذ المختارات فيقع بهن الطلاق لانه لا يملكه في اكثر من اربع
 وله **نكاح** البواني بعد انقضاء عدة المخدرات بقرة لان الطلاق لم يقع بهن
 والمهر واجب لمن **افسح** نكاحها **بالاختيار** ان كان دخل بها لا يستقر به بالوخل
 كالديب والانيب دخل بها فلا مهر لها لثبوت ان الفرقة وفقت باسلام جميعا
 ففسخ النكاح لعيب احد الزوجين ولانه نكاح لا يقع عليه في الاسلام فلا يبيح
 به مهر اذا لم يدخل بها كالمجوسي يتزوج اخته ثم يسلمان قبل الدخول ولا يبيح تغليف
 اختيار بشرط كقوله من دخلت الدار ففداختها ولا يبيح فسخ نكاح مسلمة لم يتقدمها

اي حالة الفسخ وفي المحرور يتقدم اي الفسخ اسلام اربع سواها وليس
 اربع كتابيات لان الفسخ انما يكون فيما زاد على الاربع الا ان يرد بالفسخ الطلاق فيقع لانه
 كتابية وان اختار احدها قبل اسلامها لم يفسخ لان الفسخ يوقفت اختيار وان فسخ كلهما
 لم يفسخ لانه لما لم يجز الاختيار بجز الفسخ وان مات من اسلم ونحوه التوبة اربع
 قبل اختيار اربع مهن **فعل الجمع** من اسلم من سبابة **الحول الامرين** من عدا
وفاة او ثلاثة قرو وان كان من مهن بجهنم لتقضي العدة بيقين لان كل واحدة منهن
 يجتمل ان تكون مختارة او مفارقة وعدة المختارة للمفارقة ثلاثة قرو
 فوجب اطولهن احتياطاً وتقتض حامل بوضع وصيفة ودية لوقاة لا يبا طول
 و **برث منه اي الميثاق اربع** من اسلم عليها **بقوة** كمالومات عن شدة نكاح
 بعضهم فاسد وجهل وان اسلمها **وخته اختان** او امرأة وعمرها وحده فاسلمها
 معه او في العدة ان دخل بها او لم يسلمها وهما كتابيتان **اختار منهما واحدة** لما روي
 الصالح بن قنبر عن عاصبه قال اسلمت وعندي امرأتان اختان فامرني النبي
 صلى الله عليه وسلم ان اطلق احدهما واره الحجة وفي لفظ الترمذي اختار بينهما
 شئت ولان المسكاة يجوز له ابتداء نكاحها فجاز له استدامته كغيرها ولان النكحة
 الكفار صحيحة وانما حرم الجمع وفاز له ولا مهر للمفارقة منها قبل الدخول لما
 تقدم فيها زاد عن اربع ولان النكاح ارتفع من اصله لانه مستفاد من ابتداءه
 فوجوده كعدمه وان **كانت اربع** من اسلم كافراً عليهما **اما وبنتا فسد نكاحهما**
ان كان دخل بالام اما الام فلقوله تعالى ودمرات سابع وهذه ام زوجته
 فتدخل في عمومها ولانه لو تزوج البنت وحدها لم يطلقها حرمت عليه امها اذا
 اسلم فاذا لم يطلقها وتكبت بنكاحها من باب اولى واما البنت فلا تبارسية دخل
 بها او حكاة رتب المذرا جميعاً **والا** بكن دخل بالام **فنكاحها اي الام** يفسد
 وحدها لئلا يفسد العقد على بنتها على التاميد فلم يكت اختيارها والبنت لا تحرم
 قبل الدخول با مهن فثبت النكاح فيها بخلاف الاختيار **فصل** وان
 اسلم حرة **وختة** اما التوبة اربع **فاسلمت** معه قبل الدخول بهن او بعده
 او اسلمت في العدة ان كان دخل او خلا بهن **مطلقاً اي سوا اسلمت** قبله
 او بعده لان العدة جبت وجبت لم تستثنى المعية في الاسلام **اختار مهن**
ان جاز له نكاحهن اي لا ما بان كان عام اطول خفاف العنت وقت اختيار
 اسلامه باسلام مهن تنفذ بلاه منزلة ابتداء العقد فيختار مهن واحدة ان
 كانت نفقة فان لم تنفقه اختار من يعفه مهن اربع **والا** يجوز له نكاحهن
 وقت اجتماع اسلامه باسلام مهن **فسد نكاحهن** لان لو كانوا جميعاً مسلمين
 لم يجز ابتداء نكاح واحدة مهن فكذا استدامته **فان كان زوج الاما** مونس
 قبل اسلامه فلم يفسد نكاحه **حي افسد** فله الاختيار حيث خاف العنت اعتباراً
 بوقت اجتماع اسلامه باسلام مهن **فاسلمت** احداً بعد **ثم عتقت** ثم اسلم البواقي فله
 الاختيار مهن اعتباراً بحالة الاختيار وهي وقت حاله اجتماعهم على الاسلام
 وقد

اما وبنتا
 واسلمت اربع
 احداً او كانتا
 كتابيتين

وقد كانت عند اجتماع اسلامها باسلامه امة **وان عتقت احداً مهن ثم اسلمت**
ثم اسلمت اي البواقي فثبتت الاولى ان كانت نفقة لان تحت حرة عند اجتماعهما
 على الاسلام **او عتقت بين اسلامها** **واسلامها** كان اسلم ثم عتقت ثم اسلمت ثم اسلم البواقي
 فثبتت الاولى ان كانت نفقة وانفسخ نكاح البواقي لانه لا يصح نكاح مهن الامم
 الحاجة وهي عدم الطول وحول العنت وذلك غير موجود هنا لحصول النفقة بالحرة
 وان عتقت احداً مهن بعد اسلامه واسلامها لم يوثق كما تقدم **وان اسلم حرة ونحوه**
حرة واما فاسلمت الحرة في عدتها فيفسد نكاحها **او بعد مهن** انفسخ نكاحها **وتعينت**
الحرة ان كانت نفقة فقد شرط الا ما اذن بهذا ان لم يفتت ثم يسلمت في العدة
 ان كان دخل بهن فان وجد ذلك فمهن **كالحر** اذ لم يفتت ان يختار مهن اربعاً وان اسلمت
 الحرة في عدتها دون الاما تثبت نكاحها وانفسخ نكاح الاما وعدتها من ذاسم وان اسلم
 الاما دون الحرة بان باختلاف الويت وله ان يختار من الاما مهن يعفه بشرطه وليس
 له ان يختار من الاما قبل انقضاء عدة الحرة لانها لا تعلم ان لا تسلم في عدتها وان طلق الحرة
 ثلاثاً في عدتها ثم لم تسلم فيها لم يقع الطلاق لتثبت انفساخ النكاح باختلاف الويت وان
 اسلمت في عدتها بان ان نكاحها كان ثابتاً ووقع فيه الطلاق **وان اسلم حرة ونحوه**
اما فاسلمت معه مهن مطلقاً او اسلمت في العدة وكان دخل او خلا بهن **ثم عتقت اولاً**
 اي اولى بغير اختيار مهن **ثنتين** لان السبب الموجب لفسخ نكاح الزايج على الثنتين
 قائم وهو كونهم مسلمين في حال رقة وهذا موجود ولا يردول بقتقه بعد ذلك
 وان اسلم حرة **وعتقت** ثم اسلمت او اسلمت ثم عتقت ثم اسلم **اختار مهن اربعاً بشرطه**
 وهو عدم الطول وحول العنت وقت اجتماع اسلامه باسلامه لانه حرة اذا كان
 ويجوز له ابتداء نكاحها فجاز له بقاؤه ولو كان تحت اي العدة حرة **فاسلمت**
 معه لم يجز له خيار الفسخ لرضا مهن به عدا كافراً ففسد نكاحها **واسلمت**
 من غير وجه **باعتق** في عقد لم يفسد نكاحها **فاسلمت** حرة كافراً ففسد نكاحها
 سلم اولى ولو اسلمت من تزوجت باثنين في عقد لم يفسد نكاحها **اختار احدها**
ولو اسلموا معا لان ذلك ليس سائفاً عند احد من اهل الاديان ولان المودة ليست
 لها اختيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل **فصل** وان ارتد احد الزوجين
 او هما اي الزوجان **مواقبل الدخول** انفسخ النكاح في قول عامة اهل العلم لقوله
 تعالى ولا تمسكوا بجم الخواقر وقوله فلا تزكجهن اي الكفار لانه حل لهما ولا لم
 يكون لهن ولان الارتداد يخلو اختلاف الدين وقع قبل الدخول فوجب فسخ النكاح
 كالسلاما تحت كافراً **اي الزوج** نصف المهر **ان سبقها بالردة** او ارتد الزوج
 وحده دونها لم يجرى الفرقية من قبله استبه الطلاق فان سبقته هي بالردة او ارتدت
 رجوعاً قبل الدخول فلا مهر لها لم يجرى الفرقية من قبلها كما لو وضعت من يفسخ به نكاحها
 وتقف فرقة بردة بعد دخولها **انقضاء عدة** لان الردة اختلاف دين بعد الامابة
 فلا يوجب فسخه في الحال كاسلام كافرة تحت كافراً **وتسقط نفقة الفهر بورتها**
 وحدها لانه لا سبيل للزوج الي تلامي نكاحها فلم ينفق لها نفقة كما بعد العدة فان
 كان هو المرتد فلم ينفق العدة لتمسكه من تلامي نكاحها بالعودة الاسلام وان لم يفسد

اي واحدة من الاما
 اي البواقي
 اي البواقي
 اي البواقي
 اي البواقي

اي واحدة من الاما
 اي البواقي
 اي البواقي
 اي البواقي
 اي البواقي

من اراد ان يتزوج في العدة الى الاسلام **فوطئها فيها وطلق وجب المهر** وطئها في العدة
 ولم يقع طلاق لتبني وفوق العدة من اختلاف الدين فالوطئ والطلاق في غير وجه
 ولا حد بهذا الوطئ لشبهة النكاح وان **انتقلا** اي الزوجان او انتقل احدهما الى دين
 لا يقدر عليه كالنصراني يتنصر او عكسه فكدرة او **تجسس كتابي** و**تجسس كتابية**
 فكدرة فان كان تحت محوسبة ففي نكاحهما **وتجسس الكتابية** دونه اب دون
 زوجها الكتابي **فكدرة** ان كان قبل الدخول انفسح النكاح في الحال وان كان بعده
 وقف على انقضاء العدة لانه لا يقدر عليه استثناء العدة **كتاب المصداق**
 يقال اصدقت المرأة ومهرتها وامهرتها حكمها الزوج وغيره وفي المعنى وغيره لا يقال
 امهرتها **وهو العوض السبي في عقد نكاح والمسي بعد** اي النكاح لم يتم سبي
 لها فيه وكما يسمى صدقاسي مهرها وصدقة وخلة وفدية واخر او غلاما وقبرا
 وجبا وهو اي الصداق **مستروع في نكاح** اجماعا لقوله تعالى وانكحوا النساء ما طهرن
 قال ابو عبيد يعني عن طيب نفس به كما تنطبق النفس بالهبة وقيل خلة من الله
 للنساء ولانه عليه السلام تزوج زوج ثباته على صداقات ولم يتذكر في النكاح **وتجسس**
تسميته اي المصداق فيه اي النكاح لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم
 محصنين غرمسا حين ولما تقدم ما فعله عليه السلام ولان تسميته اقطع للمهر ولست
 شرطاً لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقدصوهن فربما
 وروي انه عليه السلام زوج رجلا امرأة ولم يمس لها مهر او **تجسس** اي المصداق
 لحديث عائشة مرفوعا اعظم النساء بركة اسيرهن مودة رواه ابو جعفر وعنه اي
 مريضة ان رجلا تزوج امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اعلم انك تزوجت
 فقال يا اربع واقت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا اربع اوافق تحتون الفضة
 عن عشرة دراهم من عرف هذا الجبل رواه مسلم **ويستحب ان يكون الصداق مائة درهم**
 فضة **وهي اي الخمسة مائة درهم فضة** صدق ان **واجه** اي الله عليه وسلم لما روي
 ابو العباس قال سمعت عمر يقول لا تنقلوا اي صداق انسا فانها لو كانت مكرمة
 في الدنيا او تقوي في الآخرة كانت اولام بها النبي صلى الله عليه وسلم ما صدق رسول الله
 صلى الله عليه وسلم امرأة من شيا به اكثر من شئ عشرين اوقية رواه الترمذي عن
 اي سلمة قال سألت عائشة كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كانت
 صداقة لارواجه اثنتي عشرة اوقية وشئ قالت اتذي ما التفتي اقلت لا اوقية
 في نصف اوقية فلك خمسمائة درهم رواه الجماعة الا البخاري والترمذي والاوقية
 كانت اربعين درهما وان **زد** الصداق على خمسمائة درهم فلا بأس بحديث ام
 حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بارص الجبشة زوجها البخاري
 ورواه ابن ربيعة الا في وجهها ثمن عذرة وبعث بها مع شريطين بن حسنة فلم
 يبعث اليها النبي صلى الله عليه وسلم شي رواه احمد والنسائي ولو كره لانك **وكان**
له صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا مهر لقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت
 نفسها لاية ولا يتقدر الصداق **فكلما** مع ثمن في بيع او اجرة في اجارة **مهر** وان
 كويت التمس ولو كانت ثمن حديد وحديث لوان رجلا اعطى امرأة صداقا بل بوجه طاهما
 كانت

او تجسس
 عن مسلم

ان لا ينقص
 عن عشرة دراهم
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

كانت له خلا روافه ابوداود سمعناه وعن عامر بن ربيعة ان امرأة من فزارة تزوجت
 بع ثعلبية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضيت من مالي ونفسيك بثلثين قالت
 نعم فاجاز روافه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه واشتد الحزفي ان يكون له نصف ما يتول
 فلا يجوز علي فليس ونحوه وشبهه عليه جمع وما حب الاقناع فيمض النكاح على عين
 ودبت حال وموجل ولو **على منفعة زوج** او منفعة خويبره اي الزوج معلومة
 اي المنفعة مدة معلومة كعناية غنمها مدة معلومة او على عمل معلوم منه اي
 الزوج او من غيره **كتاب** ثوبها ورد ثوبها اي الزوج من عمل معين ومنافع
 المهر والعبد سواء لقوله تعالى عن شبيب لموسي اي ان ثوبك انك احدي اشئ
 هاتين اي ان تاخري ثمانين حج ولان منفعة المهر يجوز العوض عنها في الاجارة فجازت
 مردا كمنفعة العبد والقول بانها ليست مالا ممنوع بانه يجوز المعاوضة عنها
 ولها ثم ان ثوب المنفعة مالا فقد اخرجت مجري المال فان كانت المنفعة مجزئة
 كدعها اي بيت طاب وخدمتها فيما شئت لم يمسح الا صداق كالنكاح في البع واللاخرة
 في الاجارة وكانت تصدقها **تعليمها** اي المنكوحة معينة من فقه او حديث او شعر
مباح او ادب من نحو صرف ومعان وبيان وبيع ونحوه او يصدقها تعليمها
منفعة كخياطة او كتابة ولو لم يعرفه اي العمل الذي اصدقه اياها **وتعليمه**
ثم يعلمها اياه لان التعليم يجوز في ذمته استثناء ما لو اصدقه مالا في ذمته
 لا يقدر عليه حال الا صداق ويجوز ان يقع لها من يعلمها **وان تعلمته** اي ما اصدقه اياها
 تعليمه من غيره اي الزوج **لزمته اجرة تعليمها** ولذا ان نفذ عليه اجرة تعليمها
 او اصدقه خياطة ثوب فتعذر عليه كما لو تلف الثوب ونحوه وان اياه بغير
 تعليمه ما اصدقه لم يلزمه لان المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه ابقائه
 في غيرها كما لو استأجرته لخياطة ثوب معين فاتفق بغيره ليخيطه لها ولان
 التعليمات يختلف في التعليم اختلافا كثيرا وقد يكون له عوض في تعليمها
 فلا يلزمه تعليم غيرها وان اياها بغير تعليمها لم يلزمها قبوله لاختلاف التعليمات
 في التعليم وقد يكون لها عوض في التعليم منه لكونه زوجها **وعليه** اي من اصدق
 امرأة تعليم شي **بطلانها قبل تعليم ودخولها نصف الاجرة** للتعليم لانها صارت
 اجنبية منه فلا يؤمن في تعليمها الفتنة وان طلقها قبل تعليم بعد دخول
 تعليمه **كلها** اي الاجرة لا استقرار ما اصدقه بالودخول وان علمها ما اصدقه
 تعليمه **ثم سقط** الصداق لمحي الفقرة من قبلها رجوع الزوج الى الزوجة بالاجرة
 لتعليمها لتعذر الرجوع بالتعليم ويجمع مع نصفه اي الصداق لخطوطه
 اياها بعد ان علمها بنصفها اي اجرة التعليم ولو طلقها فوجدت حافظة لما اصدقه
 تعليمه **وادي تعليمها** اياه **فانظر** تمليك لانها منكورة والاصل عدمه وان علمها
 ما اصدقه تعليمه ثم تسميته فليس عليه غير ذلك لانه في ثوبها وانما تلف الصداق
 بعد القيمة وان كانت كلها لغتها شيئا تسميته لم يقع تعليمها عرفا وان اصدقه
 تعليم شي من القرآن ولو كان ما اصدقه تعليمه من القرآن **يبيع** لان الفروج
 لا يستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وقوله ومن زوج رجلا عاصية

ان كانت مسئلة
 بعيت الذي يتزوجها
 عليه ملك فوطئها
 ارباب منه او مسایل
 من باب ونقصه اي
 من ذهب واي كتاب
 منه وان التعليم تسميته
 اياها او تخفيظها وم

يستطع منه طولا
 المومنان والطول
 المومنان والطول
 النبي صلى الله عليه وسلم

من القرآن ثم قال لا تكون لاحد بعدك مهر او رده النجاء ولا ان تعلم القرآن لا يقع الاثرية
لغاؤه فلم يقع ان يقع صداقا كالصوم والصلاة واما حديث الموهوبة وقوله عليه
السلام فيه زوجتكها بما سعت من القرآن متفق عليه فليل معناه زوجتكها لانك
من اهل القرآن كما زوج اباطحة على اسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر النكاح
ويحتمل ان يكون خاصا بذكر ابي جحيل كحديث النجاشي **ومن تزوج نساء او خالو**
نساء وكان تزوجه لهن **بمهر** واحد او كان خلفه لهن **عوض** واحد ولم يقل
بمهرن بالسوية صح فيها لانها عقد معاوضة علم العوض فيه اجمالا فلم تؤثر جهالة
تفصيله فصح كما لو استزوي ثلاثة اعبد شتم واحد **وقسم المهر في التزويج والعوض**
في الخلع بينهن اي الزوجات او المختصات **في قدر مهر مثلهن** لان الصفة اشتركت
في اشياء مختلفة القيمة فوجب تقسيم العوض عليهن بالقيمة كما لو اشترى
تثقا وسيفا **ويقال** متزوج تزوجت في الف **بينهن** او قال محال فخلعت
في الف بينهن فخلعت قال الف **تقسم على عودهن** اي الزوجات او المختصات
وان قال زوجتك بتي **بالسوية** لانه لما فقه البهت اضافة واحدة قال في شرحه بلا خلاف **فصل في التزويج**
بالف وتلاوه وقضا **علمه** اي الصداق **فلو صدقها دارا مطلقا او دابة مطلقا او ثوبا مطلقا او غيرها**
مطلقا او صدقها ردا عيورها اين كان او صدقها **خدمتها** اي ان يخدمها مدة **فما**
شأن ردا صدقها مفعول ما نحو ما يشتر **شأنه** في هذا العام او مطلقا **وخو** كمالو
اصدقها حل امته **او اصدقها متاع بينته** او مالي بينته من متاع ولا تعلمه **وخو** طها
لو فكرها على ان يحج بها او يطيب في دعوا او سكر في ما او حشوات او مالا يتحول عادة
كعبة حنطة وقشنة جوزة **لم يبع** الا صداق اي التسمية لجهالة هذه الاشياء
قدرا وصفة والقر والجر لا فيها كثير ومثل ذلك لا يحفل لانه يودي الى النزاع
اذ الاصل يرجع اليه ونزاع الطلاق لم يدر ما يرجع اليه وكذلك ما هو مجهول القدر
او الحصول لا يبيع ان يكون صداقا بلا خلاف ذكره في شرحه **وكل موضع لا يبيع فيه**
التسمية او خلا العقد اي عقد النكاح **عن ذكره** اي الصداق وهو تقويضا يقع
يجب للمراة مهر المثل بالعقد لان المراة لا تسلم الا ببذل ولم يسلم البذل وتعد
رد العوض فوجب بدله كسبعة سلعة بخير فتلف عند مشتري ولا يصح **اجل يسير**
في صداق فلما اصدقها عبدا من عبده صح او اصدقها دابة من دوابه بشرط تعيين
نوعها كغرس من خيله او حمل من جملته او جعل او حمار من حمرة او بقرة من بقرة ونحو
صح او اصدقها **فمبصاة** **فما نه** **وخو** كجاء من خولته صح **وليها احول بحد**
بضالان الجهر له فيه بسيرة ومكين التعيين فيه بالقوة بخلاف ما اذا اصدقها عبدا
واطلق ولو اصدقها دابة من دوابه بشرط تعيين نوعها كغرس من خيله فمبصاة
من ثمنه او قفيزا من حنطة **وخو** كقنطار من سمك او قفيز من ذرة صح لما تقدم
وليها اوسط لانه العود ولا يصح **عزير** **ببجي** **واله** اي صداق قيمته ان يتزوجها على
رقيق معين ابق بمصلته او على سقنصر **عصمه** لها او عياديت سلم **وعلى مبين** **اشترى**
ولو بريك او زنت او عدا او ذرع ولم يقبضه **وعلى غدا** **وهو** لان الفرض يزول
بمحصي الايق والمقتصب واستيفاء مسلم فيه وتسلم مبيع وتحصيل موصوف واحتمال
القر

وان قال زوجتك بتي
بالسوية لانه لما فقه
البهت اضافة واحدة
قال في شرحه بلا خلاف
فصل في التزويج
بالف وتلاوه وقضا
علمه اي الصداق
فلو صدقها دارا
مطلقا او دابة
مطلقا او ثوبا
مطلقا او غيرها
مطلقا او صدقها
ردي عيورها اين
كان او صدقها
خدمتها اي ان
يخدمها مدة فما
شأن ردا صدقها
مفعول ما نحو ما
يشتر شأنه في
هذا العام او
مطلقا وخو كمالو
اصدقها حل امته
او اصدقها متاع
بينته او مالي
بينته من متاع
ولا تعلمه وخو
طها لو فكرها
على ان يحج بها
او يطيب في دعوا
او سكر في ما او
حشوات او مالا
يتحول عادة
كعبة حنطة
وقشنة جوزة
لم يبع الا
صداق اي التسمية
لجهالة هذه
الاشياء قدرا
وصفة والقر
والجر لا فيها
كثير ومثل ذلك
لا يحفل لانه
يودي الى النزاع
اذ الاصل يرجع
اليه ونزاع
الطلاق لم يدر
ما يرجع اليه
وكذلك ما هو
مجهول القدر
او الحصول لا
يبيع ان يكون
صداقا بلا خلاف
ذكره في شرحه
وكل موضع لا
يبيع فيه التسمية
او خلا العقد
اي عقد النكاح
عن ذكره اي
الصداق وهو
تقويضا يقع
يجب للمراة
مهر المثل
بالعقد لان
المراة لا تسلم
الا ببذل ولم
يسلم البذل
وتعد رد
العوض فوجب
بدله كسبعة
سلعة بخير
فتلف عند
مشتري ولا
يصح اجل
يسير في
صداق فلما
اصدقها عبدا
من عبده صح
او اصدقها
دابة من
دوابه بشرط
تعيين نوعها
كغرس من
خيله او حمل
من جملته او
جعل او حمار
من حمرة او
بقرة من
بقرة ونحو
صح او اصدقها
فمبصاة فما
نه وخو كجاء
من خولته
صح وليها
احول بحد
بضالان الجهر
له فيه بسيرة
ومكين التعيين
فيه بالقوة
بخلاف ما اذا
اصدقها عبدا
واطلق ولو
اصدقها دابة
من دوابه
بشرط تعيين
نوعها كغرس
من خيله
فمبصاة من
ثمنه او قفيزا
من حنطة وخو
كقنطار من
سمك او قفيز
من ذرة صح
لما تقدم
وليها اوسط
لانه العود
ولا يصح عزير
ببجي واله
اي صداق
قيمته ان
يتزوجها
على رقيق
معين ابق
بمصلته او
على سقنصر
عصمه لها
او عياديت
سلم وعلى
مبين اشترى
ولو بريك
او زنت او
عدا او ذرع
ولم يقبضه
وعلى غدا
وهو لان
الفرض يزول
بمحصي
الايق
والمقتصب
واستيفاء
مسلم فيه
وتسلم
مبيع
وتحصيل
موصوف
واحتمال
القر

القر فيما ذكرنا في من احتمال ترك التسمية والرجوع اليه فهو المثل وهذا بخلاف البيع
والاجارة لان العوض فيها احذر كني العقد بخلاف النكاح **فلو جازها الزوج بقيمتها** اي
الموصوف لم يلزم قبولها **او خالفته الزوجة** **بذلك** اي نحو عديم موصوف **فما نه**
بها اي بقيمتها الموصوف الذي خالفته عليه لم يلزم قبولها اي القيمة لانه معاوضة
تماما يتعدر تسليمه فلا يجبر عليها من اباها ويصح ان يتزوجها **بثمن** **لها** **عبد زيد**
لانه غدر يسير **فان** **تعد** **ثمن** **او** **بقيمتها** **فما نه** **لها** **قيمتها** **لتعد** **تسليمه** **كما لو كان**
تزوجها **بيده** **فاستحق** **وان** **تزوجها** **على الف** **ان** **لم** **تكن** **له** **زوجة** **او** **تزوجها** **على الف**
ان **لم** **يجزها** **من دارها** **او** **بذلها** **على الف** **ان** **كانت** **له** **زوجة** **او** **اجزها** **من**
دارها **او** **بذلها** **او** **نحوها** **اي** **هذه** **الصورة** **كانت** **تزوجها** **على الف** **ان** **لم** **تكن** **له** **زوجة**
سوية **والف** **ان** **كانت** **صح** **ذلك** **لان** **حلوا** **المراة** **من** **صحة** **او** **سنة** **تقاربها**
وتنقيق **عليها** **من** **اكثر** **انوار** **منها** **المقصودة** **وكذا** **بقا** **وها** **يد** **ارها** **او** **بذلها** **بين**
اهلها **واي** **وطرها** **ولذلك** **تحقق** **صداقها** **لتحصيل** **عزها** **وتفليته** **عند** **فواته**
ولا **يصح** **ان** **يتزوجها** **على الف** **ان** **كان** **ابوها** **حيا** **والف** **ان** **كان** **ابوها** **ميتا** **لانه**
ليس **لأبي** **موت** **ابنها** **عز** **صح** **وربما** **كان** **خال** **الاب** **غير** **معلوم** **فيكون** **الصداق**
مجهولا **وان** **اصدقها** **عنف** **فت** **له** **من** **ذلك** **وان** **تبي** **صح** **لانه** **يصح** **الاعتناء** **بمن** **عنه** **ولا**
يصح **ان** **يصدقها** **طلاق** **زوجة** **له** **او** **ان** **يصدقها** **حمله** **اي** **طلاق** **صرتها** **بها**
اي **مدة** **ولو** **معلومة** **لحديث** **ابن عمر** **ومروعا** **لا** **يجل** **لرجل** **ان** **يتزوج** **امراة**
بطلاق **احري** **وان** **حز** **زوج** **البضع** **من** **الزوج** **ليس** **بمستول** **فهو** **كما** **لو** **اصدقها**
نحو **خمر** **ولها** **مهر** **مثلا** **لفساد** **التسمية** **ومن** **قال** **لسيرة** **اعتقني** **علي** **ان**
اتزوجك **فاعتقته** **على** **ذلك** **عتق** **مجانا** **او** **قالت** **له** **سيدته** **ابتدا** **اعتقني**
على **ان** **تتزوجني** **عتق** **مجانا** **فلا** **يلزمه** **ان** **يتزوج** **بها** **لان** **ما** **اشترطته** **عليه** **حق**
له **فلا** **يلزمه** **كما** **لو** **شتركت** **عليه** **ان** **تسبه** **دنيا** **ينز** **فيقبلها** **ولان** **النكاح**
من **الرجل** **لا** **عوض** **له** **بخلاف** **المراة** **ومن** **قال** **لا** **خذ** **اعتق** **عبدك** **علي** **ان**
ازوجك **ابنتي** **فاعتقه** **سيده** **على** **ذلك** **لزمته** **اي** **القابل** **قيمته** **لمقتقه**
بعتقه **ولم** **يلزم** **القابل** **تزوج** **ابنته** **لمعتق** **عبده** **كقوله** **لا** **خذ** **اعتق** **عبدك**
على **ان** **ابيعك** **عبدي** **فقبل** **فتلزمه** **قيمته** **بعتقه** **لان** **يبع** **عبده** **وان**
تزوجها **على** **ان** **يعتق** **اباها** **صح** **بضا** **فان** **تعد** **عليه** **بقيمتها** **فلها** **قيمتها** **وان** **جاها**
بها **مع** **امكان** **شرا** **به** **لم** **يلزمها** **قبولها** **لانه** **يقوت** **عليها** **الفرض** **في** **عتق** **ابنها**
وما **سمي** **في** **العقد** **من** **صداق** **موجلا** **او** **فرض** **بعد** **العقد** **لم** **يسم** **لها** **من** **صداق**
موجلا **ولم** **يذكر** **محملة** **بان** **قبل** **على** **كذا** **موجلا** **صح** **نصا** **ومحملة** **الفرقة** **البينة**
لان **اللفظ** **المطلق** **يحمل** **على** **العرف** **والعرف** **في** **الصداق** **ترك** **المطالبة** **به** **الى** **الموت**
او **البسوة** **فيجعل** **عليه** **فيصير** **حسينا** **معلوما** **بذلك** **وعلم** **منه** **انه** **يصح** **بعتك**
بعتك **حالا** **وبعضه** **يجل** **ببوت** **او** **فرض** **كما** **هو** **معتاد** **الآن** **بخلاف** **الاجل** **المجهول**
كقوم **زيد** **فلا** **يصح** **لجهالة** **نه** **واما** **المطلق** **فانه** **احله** **الفرقة** **بحر** **العادة** **وقد**
صرفه **عن** **اعت** **العادة** **ذكر** **الاجل** **ولم** **يسينه** **فبقي** **مجهولا** **قال** **في** **الشرح** **فيحتمل**

80
اي

كتاب المتعاطي سيده دون غيره كالأب **فبصف صدق بنت مجبور عليها المهر** أو
 حنون أو سبعة لانه يبي ما لها فكان له قبضة كتمن مبيعها ولا يقبض أب فقيرة أو لي
 صدق متعلق **رشيده ولو بجد الأباد** نهالا نهال المتصرفه في مالها فاعتبر ذهاب
 قبضه الصدوق انها يكون للمزاة ان كانت متعلقة رشيده والا فلولها في مالها
فصل وان تزوج عير بادن سيده مع قال في الشرح غير خلاف تعلمه وله
نكاح امة ولو امكنه نكاح حرة لانه تساويه ومضى **ان له سيده في نكاح واطلق**
نكح واحدة فقط لانه المتبادر من الاطلاق **ويتعلق صدق ونفقة وكسوة**
ومسكن بؤمة سيده سواء صحت ذلك أو لم يصح به وسواء كان العير ماذونا له في النكاح
 أو لا مضافا ذلك حق تغلق بعقد بادن سيده فتعلق بؤمة السيد كتمن ما استنواه
 بادن فان باعه سيده أو اعتقه لم يسقط الصدوق عنه كارتش جنايته **ويتعلق زواج**
على مهر مثل لم يوزن للعير فيه بل قبل سيده برفقته أو اي ويتعلق زواج
ما شئى له برفقته أي العير كارتش جنايته **وان تزوج عير بلا ان** أي السيد
 لا يبيع النكاح فهو باطل نكاحا روي جابر بن محمد فباعا ربي عبد تزوج بغير ان سيده
 فهو عاقر لانه احمد وأبو داود والنسائي وحسنه والعهد دليل بطلان النكاح
 اذ لا يكون عاقد مع صحته **ويجب في رفقته** أي العير في نكاح لم ياذن فيه
 سيده **مهر المثل** لانه قيمة البضع الذي ارتلقت بغيره فاشبه ارتش الجنائيه **ومن**
زوج عيره امة لزمه اي العير مهر المثل يتبع اي يتبعه سيده به بعد غنق
 مضافا النكاح اتلاف بضع يختص به العير فلزمه عوضه في ذمته **وان تزوج**
 اي العير سيده **حرة وصح النكاح** بان قلنا الكفاة شرط للزوم دون الصحة ثم باعه
 اي باع السيد العير لها اي تزوجته الحرة **يضمن في الذمة** اي ذمة زوجة العير
من جنب المهر الذي اصدقها اياها **تقاهما بشرطه** بان يتخذ الويتان خصوصا
 وطلوا او تاجلا او احدا لانه قد ثبت للسيد عليها الثمن وثبت لها على السيد
 المهر لتعلقه بؤمة السيد فان اتحد فزدهما سقطا والاسقاط بقدر الأقل من
 الأكثر ولو ب الزايد الطلب بالزيادة كما لو كان لها على السيد ثمن من غير المهر
 وباعها العير بشي في الذمة من جنس الويت وينفس النكاح لملكها زوجها **وان**
باعه اي العير لها اي تزوجته الحرة **مهرها مع البيع قبل دخول** وبجده لان
 المهر مال يبيع حوله ثمن العير هذا العير فصح ان يكون ثمنه كغيره من الاموال وينفس
 النكاح **ويزوج سيده** باع العير تزوجته الحرة **في مرفقة قبل دخول** بنصفه اي
 المهر لان البيع انما بالسيده الفايض مقام الزوج فلم يتم من سبب العقد من قبلها
 وكذا لو طلقها العير ونحوه وكانت قبضت المهر رجع عليها سيده بنصفه **فصل**
حرة وسيد وتلك زوجة عقد جميع مهرها المسمى لم يثبت ان اعطيتها ان ارادت ولا اراد
 امة لان النكاح عقد سلك فيه العوض بالعقد فملك به العوض كاملا كالبيع
 وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه بالعقد اذ لو ارتدت سقط جميعه وان
 كانت قد ملكت نصفه **ولها اي الزوجة** **نما مهر معين** **كعقد معين** **ودار**
 من حيث عقد فكسب العير ومنفعة الوار لها لانه ما ملخصا والمحدث الخراج بالقران
 ولها

82 ولها التصرف فيه اي المهر المحض يسير وعوه لانه ملكها الا نحو مكبل قبل قبضه
 ومنها انه اي المهر ان تلف بقيد ففراها ونقصه ان تقيد عليه اي الزوج ان
 منفرقا قبضه لانه كالمغاضب بالمنع والا بمنع الزوج قبضت مودرها المعتبر بقضائه
 ان تلف ونقصه ان تقيد عليها التهام ملغرا عليه الا نحو مكبل كزفاته فهي عليها
 وجوئها في المعتبر من عقد وفي مبرم من تقيد والصدوق **نحو المعتبر كقبض من**
 من صيرة ورطل من زينة حديد او ذن زينة وعوه فانه لا يدخل في ماله المستثنى ولا
 يملك تصرفا فيه الا قبضه ومن قبضه اي الصدوق الذي تزوج عليه ثم طلق الزوج فيه الا قبضه
قبل دخول بملك نصفه اي الصدوق **فراها كميوات** فما يحدث من ثمانية بعد طلاقها
 لزوجها بقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن
 فريضته فنصف ما فرضتم اي لكم او لهن فاقضي ان النصف لهما والنصف لا يجوز
 الطلاق ان بقي في صفته حيث عقدان لم يزد ولم ينقص ولو كان الباقي بصفته
 النصف من الصدوق **فقط مشاعا** بان اصدقتها نحو عيد فباعته نصفه وبقي نصفه
 بصفته فطلقا فبطلعه **مشاعا** او كان النصف الباقي **معيها من متصرف** كان
 اصدقتها صيرة فاكلت او باعت وعوه نصفها وبقي بملكها نصفها فيملكه الزوج
 بطلاقها وبما جده كما لو قاسمته عليه **وسيجع** ذلك اي الرجوع في عين نصف الصدوق
 ان طلق وعوه قبل دخول وكذا الرجوع في جميعه اذا سقط **يسيجع** بان باعته الزوجة
 الصدوق **ولو مع خيارها** اي يسير لانه ينقل الملك ويمتعه **نصفه** **اقبضت** فان
 وطبته ولم تقبضه حتى طلق ونحو مرجع بنصفه **وسيجع** **ينفق** بان كان رقيقا
 فاعتقته لزوجها ملكا عنه بحد الا مورد **وسيجع** **رهنت** اقبض لانه يرد للبيع
 المزيل للملك ولهم الا يجوز رهنت مالا يجوز بيعه **وسيجع** **كتابة** لا يناد
 للعتق المزيل للملك وبقي عقد لازم فخرجت من الرهن ولا يمتعه **اجارة** وتؤجر
 وتزوج لا يناد لا تنقل الملك ولا تمنع المالك من التصرف فلا تمنع الزوج الرجوع لك
 بتخير الزوج للمنفق الحاصل فيه وكذا الامتعه وصية به ولا اعارته او ابداعه **كان**
 او دفعه مضاربة **فان** الصدوق **قد زاد** ببذرها **زيادة منفصلة** كعمل بياض غيرها
 وولادتها **رجع في نصف الاصل** وهو الامان لعدم ما يمتعه **والزيادة** المنفصلة
 لهما اي الزوجة لانها بما ملكها **وكانت** الزيادة **ولدا** لانه ان الولد زيادة منفصلة
 ولا نفقة عنها لانه كالامانة المستثنى كذا ابو لؤلؤ وان كانت الزيادة في الصدوق
 متصلة كسمن وتعل نصفه **وهي** اي الزوجة **عبر** محو **عليها** **حيث** بين دفع نصفه
زا او يلزمه قبوله لانها دفعت اليه حقه وزيادة لا تتميز ولا نفقة **وبين** دفع
 نصف قيمته يوم العقد ان كان الصدوق **متميزا** كعبد وسير معين لزوج
 المتميز في ضمانها بمجرد العقد فتعتبر صفته وقتها وانما حيزا في نصف القيمة
 لان الزيادة لهما ولا يلزمها بذلها ولا يطرأ دفع الاصل بدون زيادته **وغیره**
 اي المتميز بان اصدقتها عبدا من عبده او فريسا من خيله اذا زادته زيادة
 متصلة وتنصف الصدوق له اي الزوج **قيمة** نصفه يوم فرقة على ادنى صفة
 من وقت عقده اي وقت قبض لانه من ضمان الزوج اي قبضه والتجور **عليها**

ومثله اي الصداق فيما ذكر اذا ثبت عن مشتر تبعا ثم يفسخ البيع لعيب او تقابل وقوة
قالوا لا يجوز من ثبت لثبوت لما تقدم فحصل ويبقى الصداق كله الى غير متعة
اي يسقط ولا يجب متعة بدلا عنه **بقوة لعان** قبل دخول لان العن من قبلها لانه انما
يكون اذا لم لعانها ويسقط بفسخ اي الزوج النكاح **لعينها** لكونها نكاحا او برضا ونحوه
قبل دخول لتلف المصروف قبل تسليمه فسقط العوض كله كتلف مبيع بنحو كبل
قبل تسليمه او فزقة من قبلها كاسلامها تحت كافر قبل دخول وكردتها ورضاعها
من يفسخ نكاحا كزوجة له صفري قبل دخول وكفسي لعينه او عساره او عدم
وقائه بشروط عليه في النكاح قبل دخول وكما اختارها لنفسها بفسخه اي
الزوج لها ذلك بسواها بعينه اليها قبل دخول اي ما يقدر المهر من وطى او خلوة
وحصول العزقة بغيرها وطى المستحقة للصداق فسقطه وان جعل
الخير اليها بلا سواها واختارت نفسها قبل دخول فليها نصف الصداق ويتنصف
صداقها بشروطها وجهها قبل دخول لتمام البيع بالسير وموقايم مقام الزوج
فلم تنصف العزقة مما جرت بها ويتنصف بكل فزقة من قبله اي الزوج كطلقة
الزوجة قبل دخول ونوسواها وكفسيها وبها ونوسواها لانه انما يبرح جواب
الزوج وكذا الوعظ فلا فراه على مغلها بغيرها وكما اسلامها اي الزوج ان لم
تكن كتابية ماعدا مختار ان من اسلم للزوج ما زاد على اربع اومن نحو ختنت
اسلم عليها او اسلمتها وكردتها ونسواها اي الزوج ايها اي الزوجة قبل دخول
ولو كان نسواها ايها من مستحق مهرها ونوسوها الذي زوجها له لمحصل
العزقة بقبول الزوج ولا فعل للزوجة في ذلك او اي ويتنصف بكل فزقة من
قبل اجنبي كرضاع كان كراما من امه وراخته او زوجة ابيه وابنه زوجة له صفري
وكذا الوطى كوطى اي الزوج او ابنه الزوجة قبله دخول لانه لا مغل
حاكم على مولها ما جرت به صداقها وباني في الرضاع انه يرجع على مفسد بها لزمه
اقوى للزوجة في ذلك فيسقط به صداقها وباني في الرضاع انه يرجع على مفسد بها لزمه
وبغيره اي المهر كاملا موت احد الزوجين ولو بقتل احدهما الاخل او قتل احدهما
نفسه لم يلزم النكاح بها بغيره مقام ذلك مقام الاستيفاء في تقدير المهر ولا نه
اوجب العدة عليها فوجب طهر المهر لها كالدخول او كان موته اي الزوج
بعد طلاق امراته في مرضه من الخوف قبل دخول لانه يجب عليها عدة الوفاة
اذن ومعاملة له بعد قصده كالقاتل بالطلاق من الارث والقاتل مالم تنزوج قبل
فان طهر اميته موته وتزني عن الاسلام لانه لا تزني اذن ويقدر المهر كاملا وطهر اي ولي زوج
وقد تنقذ بالموت زوجته حية في فسخ ولو دبر او بلا خلوة لانه استوفى المقصود فاستوفى عليه عده
او دون فسخ نكاحه ويقدر المهر كاملا خلوة زوج بها وان لم يطهرها روي عن الخلفاء الراشدين وزيد بن
بكر بن محمد بن عيسى بن عمار بن ابي ابي ابي قال فقي الخلفاء الراشدين والمهديين
ان من اطلق بابا او ارحى يستوفى مفرق المهر ووجب العدة له وله ان يملك المهر
الاخلف عن ابن عمر وعليه وهذه قضايها استشرى بنو لم يحالفهم احد في عزمه فكان
كالاجماع ولان التسليم المستحق فزوجها من غيرها فيستحق به البول كما لو اكلها
واما قوله تعالى من قبل ان تنسوهن فيجوز ان يكون بالسبب من السبب الذي

او قرأه

اي الخلوة
او المهر

هو الخلوة بدليل ما سبق وما قوله وقد افضى بعضكم الى بعض ففتى العز انما قال
الاقتضا الخلوة دخل بها او لم يدخل لان الاقتضا ما خوذ من العضا وهو الحاي في كونه
قاله وقد خلا بعضكم الى بعض عن مميز وبيع مطلقا اي مسلما كان او كافرا ذكر
او انثى عاقلا او مجنونا مع علمه بالزوجة ولو لم تنسوه الزوجة وطهرها وكفسيها فان منعته لم
يتقرر المهر لعدم التمكن التام ان كان الزوج بيا مثله كانت عشر فاكثروا طانت
الزوجة بوطا مثلهما كسنت تسع فاكثروا فان كان امرها دون ذلك لم يتقرر المهر
ولا تقبل دعواه اي الزوج عدم علمه بها اي الزوجة لم يوطى ولم ولو كانت نائبا او به
اي الزوج عي نصا لان العادة عدم خفا ذلك او طان بها اي الزوجين مانع او طان
باجدها مانع حسي محجبه بان كان الزوج مقطوع الذكرك ورتق بان كانت الزوجة
رتقا اي مسدودة الفرج او طان بها او احدهما مانع شرعي كحيف واحرام وصوم واجب
فاذا خلا بها ولو في حال من هذه تقدر الصداق بالشروط السابقة لان الخلوة بغيرها
مقررة للمهر لعدم ما سبق ولوجود التسليم من المرأة وهو التمكن التام والمنع
من جهة اخرى بسبب من فعلها فلا يجوز في التمكن طهرها لا يوطى في اسقاط النفقة
ويقدر المهر كاملا لمسلم الزوج الزوجة بشهوة ونكحها اي فزجها بشهوة ولو بلا خلوة
فيما نسا لقوله تعالى ومن طلقته من قبل ان تفسد من الابه وحقيقة المسبب
الثقا البشريت ويقدره كاملا تقبيلها بحضرة الناس لانه نوع استمتاع اشبه
الولي ولا يتقرر المهر كاملا ان خجلت بيا به اي مني زوجها بلا خلوة بها لانه لا استمتاع منه
بها ويثبت له اي يتحمل امره ما رجلي نسبه ولا خجلت به منه ويثبت به عدة فعلها
ان تعتد منه لاحتمال الحمل ويثبت به مخيم مصاهرة ذكره في الرعاية مخدوم على
ابيه وابنه كوطى طهرها وتقدم ما فيه في باب المهر مانع النكاح ولو كان المهر من
اجنبي غير زوجها ولا يثبت الرجعة فلو عملت رجعية بين مطلقها لم يكن رجعة
واذا خجلت بها اجنبي فلا مهر لها عليه ولو اتفقا اي الزوج والزوجة المخلو بيا اي انه
لم يطهرها في الخلوة لم يسقط المهر ولا وجوب العدة نصا لعدم ما تقوم عن الصداق
ولا يثبت بخلوة احكام الوطى من احصان فلا يميز ان محصنات بالحيمة لها ياتي
باب الزنا وحلها لمطلقا تلاق فلا تخل بالخلوة بالوطى لم يوطى حتى يوطى عسلته
ويؤت عسلته ونحوها كتحريم المصاهرة وحصول الرجعة لها تقدم وباني
فصل واذا اختلفا اي الزوجان او اختلف ورثتهما او اختلف زوج وولي
صغيرة او ولي زوج فمهر زوجة رشيقة او مع ولي غيرها في فزج صداق بان
قال تزوجتك على عشرين فتقول بل على ثلاثين او في عينة بان قال طهرها الصداق فتقول
بل على عدة الامة او في صفة بان قال طهرها رخي فتقول بل ابيص او في جنسه بان قال
طهرها فتقول بل اذ لم يوطى ما يستقر به الصداق بان ادعت وطهرها او خلوة فانكر
فقول زوج بعينه او وارثه او وليه بعينه لانه ملك والقول قوله بعينه لم يوطى بعينه
على المهر والبعين على ما نصح وان الاصل بوطى ما يدعي عليه واذا اختلفا او ورثتهما
او وليها او احدهما وولي الاخر في قصص صداق او في تسمية مهر مثلهما فقولها ان
الزوجين بعينها او قول وليها ان كانت محجور عليها او قول ورثتها ان كانت ماتت
المثل وولي

اي الخلوة
او المهر

اي الخلوة
او المهر

عن عيسى بن قيس بن ميثاق قاله
عن عيسى بن قيس بن ميثاق قاله

مقوضة وكل فزقة تنقض المسمى كاختلاف دين وفتح لوضع من قبلها لا تجب به متعة
لقيا منها مقام نصف المسمى فتشترط في كل موضع سيخط فيه وهي اي المتعة ما يجب
لحرة او سيودا متعة على زوج بطلاق قبل دخول لمن لم يسم لها مهر صحيح مطلقا اي سوا
كانت مقوضة بضع او مقوضة مهر او مسمى لها مهر فاسد كحجر وحفر وكسور كان
الزوجان حريين او رقيقين او مختلفين مسلمين او ذميين او مسلمانا واذمية
لعموم النص لان ما يجب من الفرض يشترط فيه المسلم والخافق والخمر والرقيق
كالمرء على الموسر **تذره** وعلى **المقتر** اي المقسر **تذره** بضاعته او حال الزوج للانية
فاعلاها اي المتعة خادم اذا كان الزوج موسرا والمخادم الرقيق ذكر كان او انثى
وإدناها اذا كان الزوج فقيرا **كسوة** تجزئها اي الزوجة في صلاحها وهي درع وخمار
او ثوب يقع فيه بحيث يستمر ما يجب سترة ولا تنقض المتعة ان وطبته المرأة مهر
المثل اي بركته منه قبل الفزقة لظا هو لانية ولا ينافي وطبته مهر المثل فلا تدخل
فيه المتعة ولا يصح إسقاطها قبل الفزقة لانها يجب بعد كاسقاط الشفعة قبل البيع
وان وجب الزوج للمقوضة شيئا لم يلقها قبل دخول وفرض قبلها المتعة بطلاق
المتعة انما يجب بالطلاق فلا يصح قضاؤها قبله وكنصف المسمى وان دخل الزوج
بها اي المقوضة **استقر مهر المثل** كالمسمى وكذا لو خلاها بحرة ولا متعة للمقوضة
ان طلقت بعد استقر مهر مثلها بعد دخول لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم
النساء ما كنتم ملوكهن او تفروا اليهن فريضة ومنعوهن ثم قال وان طلقتموهن من
قبل ان تنسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فخص الاول بالمعنة
والثانية بنصف الفرض مع تقسيمه النساء فتمسكت فدل على اختصاص كل قسم
بحكمه وان فرض لها ما يرضى فذلك المسمى ينصف بنحو طلاق قبل دخول ولا متعة
معه وحيث لا تجب المتعة المطلقة فهي مستحبة ومهر المثل معتبر بمن سواها
من جميع اثارها اي المقوضة كام وخالة وعمه وغيرهن كاجت ونبذ اخ او عم
الفزق قال **الفزق** لقوله في حديث ابن مسعود ولها صداق سائر اثار المرأة تنكح
كسرها بلا اثر وحسبها بجنسها به اثارها ويزداد المهر لذلك ويقل لعدمه ويعتبر
التساوي في مال وجهها وعقل وادب وسب وبكارة او ثوبه وبلد ومراحة
نسب وكلما يختلف لاجل المهر لان مهر المثل يدل متلف وهذه الصفات مقوضة
فيه فاعتبرت فان لم يكن في سائر الاثار زيادة بقدر فضلها لان زيادة فضلها
فضيلتها تقتضي زيادة مهرها فتقدر الزيادة بقدر الفضيلة او لم يوجد في سائر الا
فوقها نقصت بقدر نقصها كارتش عيب بقدر بقدر نقص المبيع وتعتبر
عادة سائرها في تأجيل مهر او بعضه وغيره كالتهنئ عند عتيق ثوب دون
غيره وكذا لو كان عادية التهنئ نحو شرف زوج او سبارة او غيرها عادتها فان
اختلفت عادتها واختلفت المهور اخذ بمهر وسط حال من نفذ التبدلات
تعددت منها غالبه لقيم المتلفات وان لم يكن لها اثار من النساء اعتبر بشهرها
بشأ بلد هاتان عزمك اي سائر هاتان اعتبارا راقب النساء شهورها من اثار بلد
الها

وكذا لا متعة
لمطلقة بعد
دخول مطلقا
او لم تنسها

البيان الاضافة في قوله ولها صداق سائر الاثار ملازمة فلما عذر اثارها اعتبر اثارها
اشا شهورها من غيرهم كاعتبار الفزقة البعيدة عند عدم الفزقة القريبة **فصل**
ولا مهر فزقة قبل دخول او خلوة في نكاح فاسد ولو بطلاق او موت لانه العقد الفاسد
وجوده كعدمه ولم يستوف المعقود عليه استيه البيع الفاسد والابارة الفاسدة اذا لم يشترط
دخل اي وطئ في النكاح الفاسد او خلاها فيه **استقر** عليه المهر المسمى بضاها اي بوضعه
الفاظ حديث ما يشترط في قوله ولها الذي اعطاها لها صاحب منها قال القاضي محد شاه ابو بكر
البرقياني وابو محمد الحلال باسنادهما ولا تنافي بينهما على انه المهر واستقر وهو بالخلوة بقباسه
يع النكاح الصحيح **ويجب مهر المثل** بوطئ ولو كانت الوطئ من محنوت في نكاح باطل **انما**
كنكاح خامة او معتدة او وطئ بشبهة او وطئ مصرقة **ان** كان الوطئ في قتل
لقوله عليه السلام فلها المهر بما استحل من فرجها اي نال من فرجها اي نال منه وقوله الوطئ
لان ذكر الاستحلال في غير موضع الحل دليل على ارادة المباشرة المقصودة منه وهي
الوطئ ولانه اطلاق لبطع بغير رضى مالكه فوجب الغيبة وهو المهر كسائر المتلفات وسوا
كانت اجنبية او مت ذوات محارمه ومن طلق زوجته قبل دخول وطئ انما ثبت به
فوطئها فغلبه نصف المسمى بالطلاق ومهر المثل بالوطئ **دون ارش بكاره** فلا يجب
مع المهر لان الارش يدخل في مهر المثل لانه يعتبر بحد مثلها فلا يجب موة اخرى
وسوا كانت الموطوءة اجنبية او مت ذوات محارمه لان ما صحت للاجنبي صحت للغير
كالمال بخلاف اللواط فانه غير مضمون على احد لعدم ورود الشرح بيده ولا هو اطلاق
لشي فاشبه الغيلة والوطئ دون الفزق **وتتعدد مهر في وطئ بشبهة بتعدد وشبهة**
كان وطئها ثانيا زواجه حرجة ثم وطئها ثانيا زواجه تشبه وطئها ثانيا سريته
يجب لها ثلاثة مهور فان انحوت الشبهة وتعدد الوطئ بمهر واحد وتعدد المهر بتعدد
الراه عاين ان وان انحوت الشبهة او الاخره وتعدد الوطئ بمهر واحد **ويجب مهر في**
وطئ هينة كالحية وقال القاضي وفي الميتة محرم ولا مهر ولا حد ولا يجب مهر بوطئ
مطاعة عاين ان لانه اطلاق بضع بغير رضى مالكه فلم يجب له شي كسائر المتلفات وسوا
كان الوطئ في قبل او بدبر **خبرامة** فيجب لسببها مهر مثلها عاين ان بها ولو مطاوعا
لانها لا تملك بغيرها فلا يسلط حلف سيدها بطوا عيتمها او غير متعضة طاعون عاين ان
فلا يسلط حلف سيدها بطاوعا وعرضا بل له مهرها **وعاين ان** ذهب عذرة بغير العيب
اي بكاره اجنبية اي غير زوجته **بلاوطئ ارش بخارها** لانه اطلاق جرم بذكر الشرح حق غير هاتين
تقدر برعونه فخرج فيه الى ارشته كسائر المتلفات وهو ما بين مهرها ونكاحها
ذكره في الاقناع وغيره ومقتضى ما ياتي في الجنايات ان ارشته حكومة **وان قوله** اي
اذ هاب العذرة **زوج بلاوطئ ثم طلق** التي اذهب عذرتها بلاوطئ قبل دخولها وخلوة
وخو قبله لم يكن عليه الا نصف المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان
تنسوهن الاية وهذه مطلقة قبل المسمى والخلوة فكيف لها الا نصف المسمى ولان
اتلف ما يستحق اطلاقه بالعدو فلا يضمنه لغيره كما لو اتلف عذرة امته ولا يصح تزويج
من نكاحا فاسدا كالتكاح بلاوطئ قبل طلاق او فسخ لانه نكاح يسوغ فيه الاجتهاد
فاحتاج الي ايقاع فزقة كالحصير المختلف فيه ولا تنقض بوجها بلا فزقة بقضي الي تسليم

ان لم تكن حرة
عامة مطاوعة
في شهرها

بغير رضى
رضاها لا يسلط
حق غير هاتين
مهورها

زوجين عليا كل واحد يعتقد صحة نكاحه ونفسا دنكاح الاخذ بخلاف النكاح الباطل فان
اباها اي الطلاق والفسخ زوج فسخه حاكم بنها لقيامه مقام الممتنع مما وجب عليه فان
تزوجت باحد قبل الفسخ لم يقع النكاح الثاني ولم يجز تزوجه بالثالث حتى يطلق
الاولان او يفسخ نكاحهما **ولزوجته قبل دخول منع نفسها من زوج حتى تقبض مهرها**
حالا مسمى لها كابت او مفوضة حكاها ابن المنذر اجماعا ولان المنفعة المعقودة عليها تنل
بالاستيفاء فاذا تزوجت عليها استيفاء المهر لم يمكن استرجاعه بدله بخلاف المبيع ولا تمنع نفسها
حتى تقبض **موجلا** ولو حل لانها رضى بها خيرا **ولها منة** اي لزوجته من منع نفسها
لغير حال **مهرها النفقة** لان الحبس من قبله نكاحا لزوجته من منع نفسها لغير
حال **السفر بلا اذنه** اي الزوج لانه لم يثبت له عليها حق الحبس فماتت كمن لا زوج
لها وتقدم منه كبقا جميعه كسائر الديون ومضى سائر بلا اذنه فلا نفقة لها كما بعد
الدخول **ولو قبضته** اي المهر الحال **وسلمت نفسها** بان المقبوض مبيعها فلها
منع نفسها حتى تقبض بدله لانها انما سلمت نفسها فاما منها انما قبضته فتبطل عهده **ولو**
اي كل من الزوجين تسليم ما وجب عليه بان قال الزوج لا اسم المهر حتى تسلمها او
لا تسلم نفسها حتى اقبض حال مهرها **اجبر زوج** او لا على تسليم مطلقا لم اجبر زوجة
على تسليم نفسها لان في اجبارها على تسليم نفسها او لا خطا ولا في البضع والامتناع من بذل
النكاح ولا يمكن الرجوع في البضع وان **بادر احوها** اي احدا من الزوجين به **اي يبدل ما وجب**
عليه **لا احولا اخر** لا انتقا عذره في التاجير **ولو ائدت زوجة التسليم** اي تسليم نفسها
بلا عذر لها اي الزوج استرجاع **مهر قبض منه وان دخل الزوج** كمالا مطاوعة
او خلا بها الزوج مطاوعة لم تخله منع نفسها منه بعد ذلك لا استقرار العوض بالتسليم
برضاها فان وطئها مخرجه لم يبقا حلالا من الامتناع بعد كونه بغير رضاها كالمبيع
اذا اخذه المستتر من البائع كرها وان **اعسر زوج** **ولو بعد دخول فلزوجه**
حرة مكلفة الفسخ لتقدر الوصول الي العوض كما لو افلس مستتر بتمت ما لم تكن
الزوجة تزوجه **عامة** بعسرته اي الزوج حيث انعقد لرضاها بذلك **والحرة في**
الفسخ لزوجته **حرة مكلفة وسيدامة** لان الحرة في المهر لها ولا خيرة **ولي صغيرة**
ومجنونة لانه لاحق لها اي المهر لانه عوض متقنه البضع ولا يصح الفسخ لذلك **الاخي**
حاكم لانه فسخ مختلف فيه انشبه الفسخ للعنة والاعسار بالنفقة ومن اعترف لامرأته
بان هذا ابنه منها لزمه لها مهر مثلها لانه الظاهر قاله في الترتيب **باب**
الوليمة وما يتعلق بها وهي **اجتماع لطعام عرس** يعني وهي طعام عرس اجتماع الزوج
والمهره كما قال الاخرى سمي طعام العرس وليمة لاجتماع الرجل والمهره انتهى
قال ابن الاعراب يقال اولم الرجل اذا اجتمع عقله وخلقته واصل الوليمة تمام الشيء
واجتماعه ويقال للغير ولم لانه يجمع احدى الرجلين الى الاخر **حذاق** اسم لطعام عرس
حذاق صبي ويوم حذاقة يوم ختمه القرآن قاله في القاموس **وعذبة** وعذال اسم
لطعام ختان وعذبة وعذبة اسم لطعام عرس وسكون الواو اسم لطعام ولادة **وكبير** اسم
لوعوة ثيابا وتقبض اسم لطعام لغزو غاييب **وعقيقة** اسم لزوج لم يولد وقادته يوم
مسكن متجدد الدال اسم لكل دعوة بسبب وغيره **وصيعة** اسم لطعام مات بالمشاة فوق واصل
وهو الهاوي

الاجتماع والرجال والنساء

اجتماع الرجال والنساء **خففة** اسم لطعام قادم **وشدة** اسم لطعام املا **اي عقد عارضة**
ومشدا اسم لطعام مأكول **في خففة القاري** ولم يخصوها اي الدعوة **لاخا** **وشربا** اسم بل
المأذبة تشلها وقيل تطلق الوليمة على كل طعام لسرور وحادثت كذا استعمالها في طعام
العرس **الكثير** وتسمى **الدعوة العامة** **الحفلي** بفتح الحاء وتسمى الدعوة **الخاصة** **الغزوي**
بالتحريك قال الشاعر **مخت في المشاة** **ندفوا الحفلا** لا ترمي لادب فيها **يشق** اي يخص
قومادون قوم اختت والادب بالمصاحب **المأذبة** **وتسب** **الوليمة** **بعقد نكاح** لانه
عليه السلام فقلها **اورمها** فقال لعبد الرحمن بن عوف حيث قال له تزوجت اولم ولو
بشاة وقال استأثرت رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نسائه ما اؤتم على تسب
حفل يبعثني فادعوه الناس فاطعمهم لها **وخيل** حتى يتبعوا متفق عليها وقوله **بعقد**
قاله ابن الجوزي وقدمه في تحريم العناية وقال الشيخ متى الدية تشتب بالادخول
وفي الانصاف قلت الاول ان يقال وقت الاستحباب موسع من عقد النكاح الى انتم
ايام العرس لصحة الاخبار في هذا وهذا وكما حال السرد بعد الدخول لكن قد جرت
العادة بفعل ذلك قبل الدخول **ييسر** انتهى قال جمع ويستحب ان لا تنقص من شاة
لحديث عبد الرحمن بن عوف وكانت وليمة عليه السلام على صفة خبسا كما في حديث
المتفق عليه **وتحب اجابة من عينه** بالدعوة ولو عبد ابان سيدة **داع** **مسلم** **عزم**
هي **مهره** **مرفوعة** **اشترط** **طعام** **الوليمة** **يمنعها** **من** **ياتيها** **ويجي** **اليها** **من** **ياها**
ومن لا يجيب فقد عصى الله ورسوله **وامرأته** **ومن** **ابن** **عمر** **مرفوعة** **اجيبوا** **هذه** **الدعوة**
اذا دعيت اليها متفق عليه وفي لفظ له **ملاذ** **في** **فلم** **يجب** **فقد** **عصى** **الله** **ورسوله** **رواه**
ابوداود **والترمذي** **وارب** **ماجه** **ثم** **اخذ** **في** **بيان** **محدثات** **القبود** **فقال** **ونكره** **اجابة**
من **في** **ماله** **شي** **حرام** **كحرمة** **احله** **منه** **ومعاملته** **وقبول** **هديته** **وقبول** **هبتها**
وعوة **كقبول** **صدقته** **فك** **الحرم** **او** **تقوى** **الكرامة** **وتنصف** **بحسب** **كثرة** **الحرام**
وقلته **فان** **لم** **يعينه** **بالدعوة** **بل** **ب** **دعا** **الحفلي** **كقوله** **انما** **بها** **الناس**
تعالوا **الي** **الطعام** **ونقول** **رسول** **الله** **رب** **الوليمة** **امرت** **ان** **ادعوك** **كل** **من** **لغيت** **او** **من** **شئت**
كوهت **اجابته** **او** **دعاه** **رب** **الوليمة** **او** **رسوله** **يعينه** **في** **المرة** **الثالثة** **بان** **دعاه** **في** **اليوم**
الثالث **كوهت** **اجابته** **لحديث** **الوليمة** **اول** **يوم** **حف** **والثاني** **معروف** **والثالث** **نبا** **وسعة**
رواه **ابوداود** **ورب** **ماجه** **وعندهما** **ودعاه** **دعي** **كوهت** **اجابته** **لان** **المطلوب** **اذ** **لا** **له** **وهو**
يثا **في** **اجابته** **لما** **قربا** **من** **الاكرم** **ولان** **اختلاط** **طعامه** **بالحرام** **والنجس** **غير** **ما** **موت** **وكذا** **من** **لا**
يبرم **هجره** **كمن** **تدع** **ومنها** **من** **معصية** **وتسب** **اجابة** **من** **عينه** **داع** **للوليمة** **في** **ثاني** **مرة** **كان**
دعي **في** **اليوم** **الثاني** **للمهر** **وتقدم** **وساير** **الدعوات** **غير** **الوليمة** **مباحة** **فلا** **تكره** **ولا** **تشتب**
نصا **امعوم** **الكرامة** **لحديث** **جابر** **مرفوعة** **اذا** **دعي** **احدكم** **الي** **طعام** **فليجب** **فان** **شأطع**
وان **شارك** **رواه** **احمد** **ومسلم** **غيرهما** **وكان** **ابن** **عمر** **يا** **الدعوة** **في** **العرس** **وغير** **العرس**
وباتت **يا** **وهو** **ما** **متفق** **عليه** **ويوكانت** **مكرهة** **ثم** **يل** **موت** **يا** **اجابته** **وليس** **نبا** **وامعوم** **تجبا**
فلا **تكره** **تخت** **تفعل** **في** **عمره** **عليه** **السلام** **وعندهما** **يا** **فروي** **الحسن** **قال** **دعي** **عشائ**
ابن **اي** **العاصم** **الي** **ختان** **فاني** **ان** **يجيب** **وقال** **خنا** **لاني** **اني** **خنا** **يا** **عمر** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**

وعن معاذ بن اشعث الجهمي عن قوام بن اذينة قال قال محمد بن ابي ابي
من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وراه ابن ماجة وسبب **اكله مما يليه**
يمنه الحديث الحديث في الصفة فقال في النبي صلى الله عليه وسلم يا اعلام السلام
وسلم فكانت يدي تطيش في الصفة فقال في النبي صلى الله عليه وسلم يا اعلام السلام
ومما يلي غيره وكل ما يليك متفق عليه ولمسلم عن ابن عمر عن قوام اذا اكل
ان لم يطق اكله فلياكل بيمنه فان الشيطان ياكل بشماله وسبب **اكله بثلاث اصابع** ولا يمسح
اوقافا طهرا يده حتى يلعقها لماروي الحلال عن كعب بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
ياكل بثلاث اصابع ولا يمسح يده حتى يلعقها ولم يصح احمد حديث الله عليه السلام بكفه
كلها ويسبب **تحليل ما خلق لاسنانه** من طعام قال في المستوعب روي عن ابن عمر
نحو الحلال يوهن الاسنان وذكره بعضهم من قوام وروي تخطوا من الطعام فانه
ليس سني استر على المملوك الذي على العبد ان يخدم احكام من الطعام قال الساق
وبلغ ما اخذه الحلال ولا يبتلعه للخبر وسبب **الصفة** التي اكل فيها الخبر
وسبب **اكل ما تثار منه** واكله عند حضور رب الطعام واذنيه وسبب **اكل**
مع غيره **غض بصره عن جليسه** ليلا يفتني وسبب **ايقاره على نفسه** لقوله
تعالى ويؤثرون على انفسهم الآية قال احمد باكل بالسرو ومع الاخوان وبالايتار
مع الفقير وبالبرودة مع ربا الدنيا اذ في الرعاية الكبرى والاداب ومع الفقير
ان كان وغسل بالعلم **وشرب ثلثا للخبر** وسبب **غسل يديه** اذا اراد الاكل **قبل طعام** وان
يديه ايضا **بعده** كان على او من قوامه اي الغسل **ربه** اي الطعام عن الضيقة ان كان حديث
اي الطعام **مناخرا** من احب ان يشرب من بيته فليتنقضا اذ احضر عذراوه واذ ارفع رواده ابن ماجة
اي الغسل **ربه** من احب ان يشرب من بيته فليتنقضا اذ احضر عذراوه واذ ارفع رواده ابن ماجة
اي الطعام عن الضيقة ولا يجرع الحسن من قوام الوصف قبل الطعام ينبغي الفقر وبعده ينبغي السلام
يعني به غسل اليدين وبجره الغسل بطعام ولا بأس بنخاله وغسله في الانا الذي
اي الطعام فيقول **اكل فيه** تضا وبغرض اما لغسلها وبغرض منه يغرب طعامه ولا يجوز ذكوة
في التبرؤ **وكره تنفسه في الانا** لانه لا يجوز ان يشرب يده بالخبر ولا يستبدله
من طعام او شرب **من فيه اليه** اي الانا لانه يقذره ولا يمسح يده بالخبر ولا يستبدله
ولا يخلط طعاما بطعام قاله الشيخ في عبد القادر **وكره نزع الطعام** ليعبذ ناد في
الرعاية والاداب وغيرهما والشرب وفي المستوعب النزع في الطعام والشرب
والكتاب مشري منه **وكره نزع الطعام** ليعبذ ناد في الرعاية والاداب وغيرهما والشرب
حار لاني الانصاف قلت عند عدم الحاجة انتهى لانه لا يركه فيه **او اي** وبجره كله
من اعلا الصفة او وسطها الحديث ابن عباس من قوام اذا اكل احكم طعاما
فلما اكل من اعلا الصفة وكف لياك من اسفلها فان البركة تنزل من اعلاها
الموارد في الخطي وفي لفظ اخر كلوا من جواربها ودعوا ذواتها ياربك فيبارك واهما ابن ماجة وكره
على وطأته وانكوه ابن ماجة **ما يستقذره من عيبه** كتمنط وكذا الكلام بما يفسد او ينجس
الجوزي على الخطي وقاله الشيخ عبد القادر **وكره لبس طعام مدح طعامه** وتقوسه لانه يشبه الميت
الموارد في الخطي على جنب به وحرم ما في القنية **وكره عيب الطعام** للخبر وحرمه في القنية وكره في القنية
وبجوه كلام ابن الاثير **مطلقا** سوا كان ثم شربك لم ياذن ولا لما فيه من الشره قال صاحب التمهيد
في النهاية

محمد بن ابي

والشيخ النجدي الحديث ومثله قرآن ما القادة جارية بنتا وله اخوان **او كره ان يلعها**
لها عند وضع طعامهم تمحاضا فان لم يتعمدوا على نضار كره **اخذ بيدها**
بلا ضرورة لانه تشبه بالتيطان وذكره النووي في الشرب اجاموا ويكره ترك
السلامية وكره **اكله كثيرا** بحيث يوذيه فان لم يورده جاز وكره الشيخ تقي
الدين اكله حتى ينفخ وحرمه ايضا وحرم الاسراف وهو مجاوزة الحد **او اي** ويكره
اكله **قبلا** بحيث يضره الحديث لا ضرر ولا ضرار **وكره شربه من قم سقا**
واختناث الاسقي نضاي قلبها الي خارج ليشرب منه فان ضرره الي داخل فقد
نفيه ويكره ايضا الشرب من ثلمة الا ناولا اذا شرب ناوله الا من له الحق وكذا
في غسل يده قاله في التزغيب وقال ابن ابي المحرر وكذا في رشف الهاور فقلت
وكذا التجوز ونحوه **وكره شرب في اثنا طعام بلا عادة** لانه مضى ولا يكره شربه
قاياضا ومنه بلي وقاهر كلامهم لا يكره اكله قاياضا ويتوجه كثره قاله شيخنا
ذكره في الفروع **وكره تغلبه فصفه** بفتح القاف **وعوها** كطيف **يجز** ايضا لاستعماله
له وكره احمد ايضا الخبز الكبار وقال لبيب فيه بركة وذكره عن ابي اسامة
قدم لهم طعاما ففسد الخبز قال احمد ليل يفسدواكم يا كلون ويجوز قطع اللحم بالسكين
واللهي عنه لا يصح قاله احمد **فابرة** قال في الاداب الكبرى اللحم سيد الادام والخبز افضل
الوقت واختلف الناس اربما افضل ويتوجه ان اللحم افضل لانه طعام اهل الجنة
ولانه استبه لوجود البدن ونقوله تعالى اتستبدلون الذي هو ادنى بالذي هو
خير **وكره تثار والتقاطه** في عرس وغيره لما فيه من الهبة والتفاح وهو بورت
الحضام والصفة والحديث زيد بن خالد انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يثري عن
الهبة والخليفة رواده احمد وعنه عبد الله بن زيد الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لم يثري عن المثلة والتفاح رواده احمد والبخاري **ومن حصل في حجره** يمسح
الحا وكسرها **منه** شي وله **واخذه** اي شيئا من الثمار فهو له **مطلقا** اي سوا قصد
تملكه بذلك او لا بقصد ملكه تملكه لمن حصل في حيزه وفذ جاز من حصل
في حجره واخذه فملكه كالصيد اذا غلق عليه داره او حيمته وان لم يقصده
فلا يجوز لغيره اخذه منه **وتباح المناهضة** ويقال الهند **ولي ان يخرج كل**
واحد من رفقته شيئا من النفقة وان لم يتساوا او بدفعه الي من ينفق عليهم
منه **وباكلون جميعا** فلو اكل بعضهم اكثر من رفيقه او تنصرف بعضهم منه
للاساس لم يزل الناس يفعلونه نضا قال في الفروع وما جرت العادة به طاهام
سانيل وسنور وتلقيم وتقديم بختل كلامهم وجميت قال وجوازه اظهره ببللا
بالعادة والعرف فيه لكن الادب والاوي الكف عنه لما فيه من اساءة الادب على
ما حبه والاقدام على طعامه ببعض التنصرف من غير اذن صريح **ويسبب اعلان**
نجاح ويسبب شرب برف مباح وهو ما لا خلق فيه ولا صوغ فيه اي النجاح
لحديث اعلينا النجاح وفي لفظ اظهر والنجاح وكان يجب ان يفسد عليه بالوق
وفي لفظ اخر يوا عليه بالقرى بال رولها ابن ماجة وقاهره سوا كان الظاهر
رجلا او امرأة وقال الموفق ضرب الدف محصوف بالنساء وفي الرعاية ويكره للرجال

الشيخ

مطلق وقال احمد لا بأس بالفرز في العرس لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس
 اتيناكم نحيوناً نحييناً لولا الذهب لاجل ما حلت بوا ديم ولولا الحبة
 السوداء ما سوت عذارىكم لا على ما يصنع الناس اليوم ومن عيب هذا الوجه
 ولولا الخطبة لكانت عذارىكم وتخرج كل امرأة سوي الوجه كخمار
 وطشور ورياب وحبك قال في المستوعب والتعريض سوا استعملت
 او سورت وسيف من عيوب مناج **في ختان وقدم غايب وخوها كولد**
 واملأ كفاها على النكاح **باب غشقة النساء العترة بكسر**
العين وصلها الا اجتماع وقال لكل جماعة عشرة ومغشقة وهي ما يكون
 بين الزوجين من الالفه ولا ينضمها بل يوزم كلام الزوجين معا **منشرة** **باب**
الفرق بين الزوجين ولا ينظر في حقه ولا يتكبر ليدله اي ما عليه من حق الاخر لقوله
 تعالى وعاشروهم بالمعروف وقوله ولعل مثل الذي عليهن بالمعروف
 قال ابو نؤير يتفقون الله فيهن كما عليهن ان يتقين الله فيهن وقال ابن
 عباس اني لا احب ان اتزيت للمرأة كما احب ان تتزيت لي لقوله تعالى ولهن
 مثل الذي عليهن بالمعروف ويحب لكل منهما تحسين الخلق لصاحبه
 والرفق به ولا خصال اذاه وفي الحديث استوصوا بالنساء خيراً فان عوان
 عندكم احذتموهن با مائة الفه واستحلتم فروجهن بكلمة الله رواه مسلم
 وحق الزوج اعلم من حقها عليه لقوله تعالى ولرجال عليهن درجة وحدثنا
 لو كنت امرأة احب ان يبعث احد لا موت النساء ان يبعث اراز واجرم لما جمل
 لهم عليهن من الحفر رواه ابو داود ويحيى امساكها مع كراهته لها لقوله
 تعالى فان كرهتموهن فمسي ان تكونوا شيئا ويجعل الله فيه خيل كثيراً
 قال ابن الجوزي وعنه قال ابن عباس ان من اذى امرأته ولداً يجعل الله فيه
 خيلاً كثيراً **واجب عقد تسليمها** اي الزوجة بميت روج ان ظلمها كما يجب
 تسليمها الصداق ان ظلمته وهي حرة وتأتي الامة **ولم تشترط ادها** فان شرطتها
 فلهما الفسخ اذ انقلها عنها للزوج المشروط وتقدم **وامكن امتناعها** اي الزوجة
 والام بلين تسليمها اليه وان قال احضرتها وارسلها لانه لا يستمتع
 ولا يؤمن ان يوافقها فيفضها **وبه** اي احمد في رواية ابن الجارث ان النبي يحب
 تسليمها **بن تسع** قال فان اتي عليها تسع سنين دفعت اليه لسبب لم ان يحسوها
 بعد التسع وذهب في ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم بنا بعباشة وهي بنت تسع
 سنين قبل ان يتسلمها **ولو كانت نضوة الخلفة** اي مملوكة الخلفه **ويستمتع**
بها يعني عليها **كما يجب** اي بما دون الفروج وقال القاضي هذا عندك ليد
 على طريفة الخديج والساد ذكره لان الغالب ان رتبة تسع يتكف من الاستمتاع
 بها **وبقبل قول امرأة ثقة** في صنف فرجها وعبالة ذكره **وعندهم** كقوله
 يفرج كساب عيوب النساء تحت الثياب **وللثقة** ان تنظرها اي الزوجين
 الحاجة وقت اجتماعهما ليتشهد بما تشاهد **ويوزم** اي الزوج تسليمها اي الزوج
 ان يذلقه فتلزمه النفقة تسليمها **اولا ولا يلزم** روجه او وليها **ابتدا**
 تسليم

استمتاع بها

ان

تسلم **تخرج** اي او عمة **ومر** **نضوة** لا يملك استمتاع بها **وصغيرة** **وتغيب** **وتوق** **قال**
 الاطلاق هذه الاعذار تمنع الاستمتاع بها ويرجى زوالها استبه ما لو طلب تسليمها في
 نهار رمضان وقوله ابتدا احتراز عما لو طلب الا حرام او المهرض او الحيف بعد الفرج
 فيكسب لها منع نفسها من زواجها ما يباح له فلها ولو بذلت نفسها وهي كذلك لزمه
 تسليم ما عدا الصغيرة **ومتي** **امتنعت** الزوجة كالتيوميت والثلاثة من تسليم نفسها
 قبل مرض ثم حدث المرض **فلا نفقة** لها ولو بذلت نفسها عقوبة لها **ولو انكر** من
 ادعته زوجته **ان وطئه** **يؤذي** **بها** **فعلها** **البينة** لان الاصل عدم ذلك استبه سائر الاعاوي
 ومن استعمل منها اي الزوجين **الاخر** **لزم** **امهاله** ما اي من اجرت **عادة** **باصلاح**
 امه اي المستعمل فيه كالتيوميت والثلاثة طلبا لليسر والسهولة ويرجع في ذلك للفرق
 لانه لا يتقدم فيه ولا يهرل من طلب المهرلة منها **المحل** **جهان** **بفتح الجيم** وكسر هاء وفي الغنية
 ان استعملت هي او اهلها استحب له اجابته ما يعلم به التعمي من شواهدا وتزيت
ولا يجب تسليم امه مع اطلاق الابلا **نضا** **وللمسيد** **استخدامها** **منازل** **لان السيد** **ملك**
 من امته من مفعلتين **لا** **استخدام** **ولا** **استمتاع** **فاذا** **عقد** **على** **احدهما** **لم يلزمه** **تسليمها**
 الا في زمن استيفائها كما لو اوجرها للخدمة ثم يلزمه تسليمها **الان** **منازل** **وهو** **النهار**
فلو شرط تسليمها نهارا **واجب** **لحديث** **المومنون** **عند** **شرطهم** **او يذلقه** **اي** **تسليمها**
نهارا **سيدا** **وقد شرط** **كوفها** **اي** **الامة** **فيه** **اي** **النهار** **عنده** **اي** **السيد** **اولا** **اي** **لم**
يشترط ذلك **وجب تسليمها** **على** **الزوج** **نهارا** **لان** **الزوجة** **تقتضي** **وجوب** **التسليم**
 مع البذل لبلل ونهارا وانما منع منه في الامة نهارا **الحق** **السيد** **فان** **بذله** **فقد ترك**
 حقه فعاد الى الاصل **وله** **اي** **الزوج** **لا** **استمتاع** **بزوجه** **من** **اي** **جهة** **بشروط** **وطا**
من جهة العجيزة **في** **قبل** **لا** **اختصاص** **الفرق** **بالبرد** **ون** **ماسوله** **ما** **لم** **يقر** **استمتاعه**
بها **او** **ينقلها** **استمتاعه** **عن** **فرض** **و** **نوع** **تتوزر** **وطر** **فتب** **و** **نحوه** **كما** **روى** **احمد**
وعنه **وقا** **هر** **انه** **لا** **يجز** **شي** **سوي** **ذلك** **و** **نوز** **اد** **عليها** **وتنازا** **او** **لزوج** **السفر**
حيث **شا** **بلا** **اذ** **نار** **اي** **الزوجة** **ولو** **عبد** **مع** **سيدة** **ويؤنه** **بمخلاف** **سفرها**
بلا **اذ** **لانه** **لا** **ولا** **يه** **لها** **عليه** **وله** **السفر** **بها** **الا** **ان** **تشرط** **بلوها** **لانه** **عليه** **السلام**
واما **بها** **كما** **نوا** **سبا** **فرون** **بنسبا** **هم** **فان** **شرطت** **بلوها** **فلهما** **شرطها** **لحديث** **ان** **احق**
الشروط **ان** **يؤني** **بها** **ما** **استحل** **لم** **به** **العز** **وج** **او** **الان** **تكون** **امة** **فليس** **له** **اي** **الزوج**
سفرها **بلا** **اذ** **ن** **سيدا** **لها** **ما** **في** **من** **تفويت** **منفعتها** **نهارا** **اي** **سيدا** **ولا** **السيد**
سفرها **اي** **بامته** **المر** **وجة** **بلا** **اذ** **ن** **الاخر** **اي** **الزوج** **مخجه** **اولا** **بما** **فيه** **من**
تقويت **استمتاع** **زوجها** **بها** **ليلا** **ولا** **يلزم** **زوج** **امة** **لو** **بوا** **نهارا** **اي** **هنا** **لها** **سيدا**
سكننا **ان** **ياتيها** **الزوج** **فيه** **لان** **السكن** **من** **حق** **الزوج** **له** **لا** **السيدا** **كالمر**
وله **اي** **السيد** **السفر** **بعنده** **المزوج** **واستخدام** **امه** **نهارا** **او** **منعه** **من** **التكسب**
لتعلق **المهر** **والنفقة** **بذمة** **سيد** **ولا** **يجوز** **لامرأة** **تقوع** **بصلاة** **ولا** **صوم** **وزوجها**
شاهدا **الا** **بانه** **ولا** **تاذن** **في** **بيته** **الا** **بانه** **ولا** **يقال** **سيد** **امة** **لكن** **يؤمر** **على**
انه **تزوجها** **بمهر** **فقال** **مدعي** **عليه** **بذ** **زوجته** **واجب** **تسليمها** **مدعي** **في** **زوجها**
وقل **لان** **امامته** **او** **زوجته** **ونلزمه** **الاقل** **من** **ثمنها** **او** **مهرها** **لا** **اعترا** **فه** **به**

ولا يكره الوطئ في يوم
 منه الايام ولا يكره من
 اللين ولا الخنطة
 وما يراى الصنف عا مشهور

فذكر في ما عليه من الحديث لكن قال احمد لا يبيت وحده ما احب ذلك الا ان يضطر وقال
شعره وحده وعنه لا يبيت وان سافر الزوج فوق نصف سنة في غير حج او عز وواجب
اوتي غير طلب رزق يحتاج اليه فطلب زوجته فزوجه لزمه القدر فان ابي شيان
ذلك الواجب عليه من المبيت والوطي والقدر من سفر بلا عذر لاحدهما في الحج
فرق الحاكم بينهما بطلبها ولو قبل الزوج ان يضا قال في رواية ابن منصور في رجل
تزوج امرأة ولم يدخل بها يقول عند الدخول يا اي شئ هذا يجبر على الدخول قال لا
الي اربعة اشهر ان دخل بها والا فرق بينهما فجعله كالموحي ولا يبيح التفريق هذا الا حكم
جائز لانه مختلف فيه وسن عذري قول بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب
الشيطان ما رزقنا لقوله تعالى وقد مو الا نفسكم قال عطاء بن التميمي عند الجماع
والحديث ابن عباس مرفوعا ان احكم حيث ياتي اهلته قال بسم الله اللهم جنبنا
الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فلو لم يبينها ولو لم يفرقه الشيطان ابرأ من تفريق
عليه وكره الوطي متجريد الحديث اذا اتي احكم اهلته فليست تترك ولا يجرى تجرد
الغير بيت رواه ابن ماجه والغير يفرق العيين الحمار وحشيا كان او اهليا وكره اكنار
كلام حالته اي الوطي الحديث لا يثبت الا بغيره والطلاق عند جماعة النساء ان منه يكون الحرس
والغاف وكره نزع اي نزع ذكره منها قبل فراغها اي انزاعها الحديث است مرفوعا
اذا جامع الرجل اهله فليقتصرها ثم اذا قضى حاجته فلا يفرجها حتى تقضي حاجتها
ولان فيه ضررا عليها ومنافعا لها من فضا حاجتها شهوة بها وسحب ملاعبته المرأة
عند الجماع لغيره مض شهوة بها فتتال من لذة الجماع كما بينا له وكره وطيه بحيث يراه
او يسمع من الناس غير طفل لا يقبل ولورضا اي الزوجان قال احمد كانا
يكرهون الزوجين وهو الصوت الحفي وكره لكل من الزوجين ان يجذبا
جوي يمينهما الحديث الحسن جالس رسول الله عليه وسلم بين الرجال والنساء
فاقبل على الرجال فقال لكل احكم يحدث بها يصنع باهله اذا خلا ثم اقبل على النساء
فقال لكل احكم يحدث النساء يصنع بها زوجها قال فقالت امرأة انهم يفعلون
ورنا لنفعل فقال لا تفعلوا فانما مثل ذلك كمثل شيطان في شيطانة في امورها
والناس ينظرون وروي ابو داود عن اي مريضة مرفوعة نحوه بمعناه وله الجمع
بين وطيه نسائه بفعل واحد الحديث است قال شريك بن رسول الله عليه وسلم
وسلم من نسائه غسلا واحدا في ليلة واحدة ولا ن حدث الجنازة لا يجمع الوطي بوليل
انما الجماع اولى له ان يجمع بين وطيه نسائه مع وطى امائه بفعل واحد لاروي
مرو لا يجوز ان يجمع بين زوجاته او يمينهن وبيت امائه في مسكن واحد
بدعي الزوجات كلهن لانه ضرر عليهن لما ياتي بينهن من الغيرة واجتماعهن
بغير المحرم فان رصين جاز لان الحق لا يبعد وفت فلهن المساكنة به وكذا ان
رصين بنومه يمينهن في لحاف واحد ويجوز نوم الرجل مع امراته بلا جماع بحضرة
محرم لهما النوم النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة في طول الوسادة وابت عيسى في
عرضها لهما بان عتوها وللزوج منع كلهن اي من زوجاته اي ما لهما منه بولون زيادة
والديها او عيادتها او شهود جنازة احدهما قال احمد في امراته لهما زوج وام مربية
طاعة

عدا ادخل بها

والله استغن زوجته او زوجاته
في دار واحدة وسكن مثله

منه عذري

طاعة زوجها او واجب عليها من امها الا ان ياذن لها ويجرم خروج زوجة بلا اذنه ولو بلا
ضرورة كانتان نحو ما كل لعدم من ياتيهما به الحديث است ان رجلا سافر ومنع
زوجته الخروج فمروص ابوها فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور
جارتته فقال لها اتقي الله ولا تخالفي زوجك فاجبت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد
عقدت لها بطا عتق زوجها ورواه ابن بطي في احكام النساء وحيث خرجت بلا اذنه بلا
ضرورة فلا نفقة لهما مادامت خارجة تحت منزله ان لم تحت حاملا لستونها
وسن اذنه اي الزوج لزوجته في خروج اذا مرض محرم لها التهوده او مات
محرمها التتهدده لهما فيه من صلاة الرحم وعدمها اذنه بحمل الزوجة على مخالفتها
وقد امرت علي بالمعاشرة بالمعروف وليس هذا امرا وله اي الزوج ان خافه
اي خذ بها بلا اذنه بحسب اي لكونه مجبوسا ظاهرا او خفا او نحوه كسفر النساء
حيث لا يضمنها الخروج تحصينا لفراسه فان لم تحفظ اي يمكن حفظها بان لم يكن
من يحفظها بحسب معه حيث لا محذور لانه طريق حفظها فان خيف محذور بحسبها
معه لوجود الاجاب بالحسب وتسكر في رباط ونحوه وحيث كان خذ زوجها مظنة
الفا حشة صار حقا لله تعالى يجب على ولي الا مريضا غائبه وليس له اي الزوج
منعها اي الزوجة من كلام ابويها ولا منصرفها اي ابويها من زيارتها لهما فيه
من طبيعة الرحم لكن ان عرف بقرايب الحال حدوث ضرر يذللها او يذللها
احدهما فله المنع صوبه في الانصاف وجزم به في الافتناع ولا يلزم مهلاي الزوجة
طاعتها اي ابويها في فراق زوجها ولا طاعتها في زيارته لهما لوجوب طاعة الزوج
ونحوهما كما مرهما بعضيان زوجها فلا يلزمها طاعتها بل زوجها احق ولا نص
اجازتها اي الزوجة لرضاها وخدمة وصفة بعد نكاح بلا اذن زوجها سوا
اجرت نفسها او اجرتها ولها التفويت حق الزوج مع سبعة كاجارة الموجد
فان اذن زوج صحت الاجارة ولزم ان الحق لا يبعد واما اجازتها قبله
اي قبل عقد النكاح وتلزم الاجارة فليس للزوج منعها من رعايته ملك
المستاجر من افقرها بعد سابق على نكاح الزوج استه مالهوا بشري امة مستاجرة
وله اي الزوج الوطي لزوجته الموجهة نحو خدمة او رضاء مطلقا اي سوا الوطي
بالمهر نفع او لا لانه يتحقق بعد النكاح فلا يبعد زيارته مستحوك فيه وليس للزوج
منع النكاح ان لم يعلم انها موجهة ففصل في القسم ويجب على زوج غير طفل
ان يبسوي بين زوجاته في قسم لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وكون زيادة
احواض في القسم ميل ولا مقرون مع الميل وقال تعالى ولتستطبعوا ان تعدلوا
بين النساء انه لان العدل ان لا يقع ميل البنت وهو متقدر وعن اي مريضة
مرفوعة كانت له امراتان قال اي احدهما اجاب يوم القسمة ويستقيها بل وعن
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بيننا فيعدل لم يقول
اللم هذا قسمي فيما املك فلا تليني فيما لا املك رواه ابو داود وعنده
اي القسم الليل لانه ما وى الا نساء الى منزله وفيه يسكن الى اهله وبنام
على فراشه والنهار للمعاشرة والاشتغال قال تعالى ومن رحمته جعل لكم

ونحوه

مقبلة وبودت فرقة قضي للباقيات كل المدة كالخاضع ومن استغنى من
 وجباته من سفر معه او امتنع من مبيت معه او سافرت لحاجتها
 ولو باذنه سقط حقه من قسم ونفقة نفصا في الاولين ولعدم التمكن
 من الاستمتاع في الاخير بخلاف ما اذا سافرت معه توجو التمكن ولا سقط
 حقه من قسم ونفقة ان سافرت لحاجتها اي الزوج يبعثها لان سيد
 تقدر الاستمتاع من جهته ولها اي الزوجة حصة نفقة نفصا بلا مال
 لزوجه يجعله لمن شامت صورته لان الحق لا يخرج عن الواطية والزوج
 حصة نفقة نفصا بلا مال لزوجته حصة باذنه اي الزوج ولو ابنت ذلك موهوب
 لها نفقة حق الزوج في الاستمتاع بها كل وقت وانما نفقة المراجعة في حق
 صاحبها فاذا زالت المراجعة بغيرها شئت حقه في الاستمتاع بها وان كوفت
 كما لو كانت مفردة وذهبت سودة يومها لعاشقة فكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقسم لعاشقة يومها ويوم سودة متفق عليه فان كانت
 بمال لم يبعها لان حقها كونه الزوج عندها وهو لا يقابل بمال فان اخذت الواطية
 عليه مالا وجب رده وقضاها من طهرتها وان كان العوض غنوما كالفا
 زوجها عنها جاز لفقة عايشة وصفيه وليس له اي الزوج نقله اي من
 قسم الواطية يتلوا ليلتها اي الموهوب لها الا يرضى الباقيات فان رضيت جاز
 لان الحق لا يرد وقت ولا نقله للموهوب لها في وقت الواطية لقيام الموهوب
 لها مقام الواطية في ليلتها فلم تغير عن موهوبها ظاهرا لو كانت باقية للواطية
 ومن رجعت واغية ليلتها ولو في بعض ليلة عاد حقه في المستقبل لانها
 حصة ثم تقضي وقسم لها وجوبا فيرجع اليها ولا يقضي بعضا من ليلة لم يقابلها
 اي يرجعها فيه الى اخرها اي الليلة لتغير طهرتها ولها اي الزوجة بذل قسم
 ونفقة وغيرهما الزوج ليس سكرها نفقة سودة وجود حقه فيها وبعثته
 من ذلك في المستقبل يرجعها كاللهبة قبل القبض واما ما مضى فكاللهبة
 المقبوضة وسيف تنسوية زوج في وطى بين زوجاته لانه يبلغ في العدل
 بغيره وروي عنه عليه السلام كان سيوي بين زوجاته في القبلة ويقول
 اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما لا املك ولا تحب المتسوية بغيره في
 الجماع لان طريقة المتسوية والجميل ولا سبيل الى التسوية فيه وسين لسيد
 تسوية في قسم بين امه لانه اطيب لقلوبهم ولا قسم عليه لهن لقوله
 تعالى فان حقهم ان لا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم والانه لاحق بلامه
 في الاستمتاع وهذا الاجبار لها حصة السيد اوجه ولا سكر لها مودة الا لا
 تخلقه على ترك وطئها وبعثته ان لا يفضلهن اذ اطلبين التكاثر ان لم يرد
 استمتاعا فيزوجهن او يبيعهن دفعا لضررهن **فصل**
 في تزوج بغيرها اقام عندها سبعا ولو كانت امه وولدها
 حوايى ثم دار القسم وان تزوج شيئا معه غيرها اقام عندها ثلاثا
 ولو امه ثم دار ونصيب الجديدة اقرب من نوبة حديث اي فلا ينفك عنها

او اشغال الى بلد
 اخرا باذنه من
 فتنه لها ما اقامه
 عند الاخير من

ولذا لا يجب التسوية
 بينهن في الشهوات
 والنفقة والكسوة
 اذا قام بالواجب وان
 امكنه فمواولي

قال من السنة اذا تزوج البكر على الشيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج
 الشيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قتادة لو شئت لقلت ان اسارفعه
 الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان **وان شئت الشيب ان شأ هو**
 اي الزوج ان يقم عندها سبعا **فصل** اي اقام عندها سبعا وقضى السبع الكل
 لغيرها بغيرها ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم سار لها تزوجها اقام عندها
 ثلاثة ايام وقال انه ليس بك ذوات على الملك فان شئت سبعت لك وان
 سبعت لك سبعت لنفساي رواه احمد ومسلم وغيرهما وروى الارطقي ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لها جيت دخل بها ليس بك ذوات على الملك
 ان شئت اتممت عنك ثلثا خالصة لك وان شئت سبعت لك ولتساي
 قالت تقسم مني ثلثا خالصة **وان زفت اليه اي الزوج امور ان كره له ذلك وبدا**
بالواطية عليه او لا منها لتقدم حقه ويقوم بينهما اي المراتب لنفسا وي
 اي عند شتا وبه في الدخول عليه لا استوار لها في الحق فيمدا مبت خرجت
 لها الفرقة فيو فيها حق عقدها ثم يوفي الاخرى ذلك ثم يدور **وان سافر**
 اليه اراد السفر من قريه بيت من دخلتا عليه معا صحت من اخذت لها الفرقة
 منها ودخل حق عقد في قسم سفره ان وفي به لحصول الفرقة به **فيقضي**
للاخرى بعد فزومه من سفره كما لو لم يسافر الاخرى معه وان قدم
 من سفره وقد بقي شيء من حق عقد الاولى وقاه لها في الحضر وفي الحاضرة
 حق عقدها ومن له امرأة فتزوج عليها اخري وبيد السبع لهما معا وفي
 الحرة حقه عقدها ثم قسم في السفر لانه نوع قسم وان اراد السفر باخواتها
 فزوج بينهما فان وقعت للحرة وكما تقدم وان وقعت للفرقة فمضى
 للحرة حقه عقدها اذا قدم **وان طلق** زوج ثنتين فاكثروا **واحدة**
وقبضت اي نوبتها ثم لانه وسيلة الى ابطال حقه من القسم ولعله
 اذا لم يكن سبوا لهما ويقضيها لهما في نكحها وجوبا بقدرته عليه كالفرس
 بوسر باكوب ومن قسم لثنتين من ثلاث زوجات ثم جدد عليه
 حق واحدة قبل قسمه لثالثة بوجوعها اي الثالثة في اربعة حقه
 من القسم او بوجوعها **عن نشور** فزيع الوقت المستقبل للواحدة
 وتلقته لثالثة او قسم لثنتين من ثلاث ثم جدد حق واحدة بدخا
 مجدد وفاها اي الواحدة **حق عقد** وهو سبع ان كانت بكر وثلاث
 ان كانت ثيبا ثم يقسم فزيع الوقت المستقبل للواحدة لثالثة واحدة
 من اربع ويقبضه اي الزم من المستقبل وهي ثلاثة اربعة لثالثة لان
 الاولى والثانية استوفتا مدتهما مثاله فيما خرج الحساب بلا يسر له
 قطع ثلاثين ثلاثا ثلثا فيقسم لثالثة مثلهما وللواحدة ليلة ففقد
 اخذت الواحدة ربع مدة الزم الا ان عليها فان **اذا اطلق** اي المتسوية
 لاربع ولو بان ليلة عند اخري امواتيه ثم جدد ثالثة وفاها حقه
 عقد ثم وفي ليلة للمطلوعة كضرتها ثم وفي نصف ليلة لثالثة

سلمان او شيب
 او كذا وثبت
 لعل امره ان
 في القاصد
 وتقدر الموهبة
 وومشتها وكذا
 زفت اليه ثالثة قبل
 ايقا به حق القاصد

وسافر

لأنها واحدة مما رجع استنبط وأما الأولى فقد استوفت حقها ثم يبتدي
القسم متساويا قال الموفق والشارح فيحتاج إلى أن يفرد بنفسه
في يصف ليلة وفيه حرج وله إي زوج ينتسب فأكثر **نهار** قليل قسم
عقد **ان يخرج لمعاشه وقضا حقوق الناس** لقوله تعالى وجعلنا
النهار معاشا وكذا له الخروج لصلاة جماعة ومي ترك قسم بعض نسائه
لعذر أو غيره قضاء لها **فصل في النشوز** من النشوز وهو ما رفع
من الارض فكانت ارتفعت ونقلت عما عرفت عليها من المعاشة بالمعروف
ويقال نشزت بالنشيز والوأي ونشزت بالنشيز والصاد المهملة وهو
مقصودها إياه فيها **يجب عليها طاعته** فيه وإذا ظهر منها إمارته أي النشوز
بان منقعه أي الزوج الاستمتاع بها أو إجابته **مبصرة** كانت تتناول
إذا دعاهما أو لا تجيبه إلا سكوه وعظما أي قومها الله وذكر لها ما وجب
عليها من الحنف والطاعة وما يلحقها من الأثم بالمخالفة وما يسقطها
من النعقة والكسوة وما يباح من طهرها ومنها لقوله تعالى واللاتي
نحايون نشوزهن فخطوهن وفي الحديث إذا باتت المرأة مهاجرة
فراشت زوجها لعنتها الملاحة إلى أن ترجع متغف عليه **فان أصرت**
ناشزة بعد وعظها **مجرها في مضجعي** أي ترك مضاجعتها **ماشئا** مادامت
كذلك **ومجرها في الكلام ثلاثه أيام** لا فوقها لقوله تعالى وأهجر وهن
في المضجع والحديث أي فريضة مرفوعة لا يحل لمسلم أن يهجرها فوق
ثلاثة أيام **فان أصرت مع مخرجها في المضجع والكلام على ما هي عليه** ضربها
ضربا غير شديد بحيث لا يجلو أحكام أمواته جلد العبد ثم يضاجعها
في أحد اليوم عشرة أسواط **لا فوقها** الحديث لا يجلو أحكام فوق عشرة
أسواط إلا في حدود الله متغف عليه ويحجب الوجه والمواضع
المستوفية لأن القصد التاديب والزهو فيبدا فيه بالإسهل فالأيسر
وقال أحمد في الرجل يضرب امرأته لا ينبغي لأحد أن يسلمه ولا يوبها لم
ضربها بخير رواه أبو داود **ويمنع منها أي هذه الأشياء من أي زوج علم بمنقعه**
زوجته خفيها حتى يوفقه لها الظلم بطلبه حقه مع منع خفيها وينبغي للمرأة
أن لا تغضب زوجها حديث أحمد عن الحصين بن الحصين إن عمة له رأت
النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا تزوجت قالت نعم فقال انظري أي أنت
منه فأنما هو جنتك ونارك قال في الفروع إسناده جيد وينبغي للزوج مداراتها
وحدوث رجل أحد ما قيل العاقبة عشرة أجزاء تسعة منها في التفاضل فقال أحمد
العاقبة عشرة أجزاء كلها في التفاضل **وله أي الزوج تاديبها على ترك الفرائض**
كواجب صلاة وصوم **لا تغزى في غايت متعلق بحق الله تعالى** كسباق
لأنه وظيفة الحاكم وينبغي تعليق السوط بالبيت للخبر رواه الحلال فان لم يزل
فقال أحمد أحسن أن لا يزل للرجل أن يقيم مع امرأة لا تنصلي ولا تغتسل من
الجنابة ولا تتعلم القرآن **فان أدبى كل من زوجين ظلم صاحبه له أسقطهما**
حام

وليس له طهر إلا بعد
فجرها في الفراش
والكلام هو

95 حاكم قريب رجل ثقة يشترط عليها أو يخلف حالها **حقوقها** وأولها **الثقة**
خبرة بأمانة ليعلم الظاهر منها **وفيلها الثقة الحق** لأنه طريق الانصاف **ثاني**
تعدد أسكانها قريب ثقة يشترط عليها أو تعدد الزامها الحق **وتتفق** أي حرجا
إلى الشقاق والعداوة **ثالث** إلى أكم اليقظة **خبر** من حوائج مطلقين
مسلمين **عزيب** يعرفان **حكم الجمع والتفريق** لأنهما يتصرفان في ذلك فليعتبر
عليهما به وإنما اعتبر فيهما هذه الشروط مع انهما وكيلان لتقليقهما بنظر الحاكم
فكانا تابيان عنه **والأولي** أن يكون الحكمان من أهلها أي الزوجين لأن
الشخص يفتي إلى قريته وأهله بلا احتشام فهو أقرب إلى الإصلاح لينحل وكيلا
بصاحبه ويستعمل ربه في الفراق والوصلة وما يحبه من صاحبه **يؤخر** أي يؤخر
ولا يفتيها الحاكم **أجبا** على الزوجين **في فعل الأجل** من جمع وتغريق **بفوض**
أودونه لقوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما
من أهلها الآية **ولا يجزأ غير وكيلها** أي الزوجة **في خلع فقط** فلا يصح إلا
من وكيل الزوج مطلقا ولا من وكيل الزوجة إلا في الخلع خاصة **وان شرط**
أي الحكمان عن الزوجين ما أي شرطا **لا ينافي** في كمالها كما سكتها لمحل كذا
أوان لا يتزوج أو يتسرى عليها **لزم الشرط** ولعلمهم نزول هذه الحالة
منزلة ابتدء العقول كالحاجة إلى إصلاح والأصل العمل المعتمد من الشرط واصلب العقد
كما تقدم **والإبان** شرطا ما ينافي تكا حافلا يلزم ذلك **كترك قسم** وترك
نعقة أو وطى أو سفار الأباد بها وقوله **ولمن رضي** من الزوجين بشرط ما ينافي
تكا حافلا **العقد أي الرجوع** عن الرضا لعدم لزومه **ولا ينقطع نظرهما أي**
الحكمين **بقضية الزوجين أو غيبة أحدهما** لأن الوضالة لا تنقطع غيبة
الموكل **وينقطع نظرهما** **بجنونهما أي الزوجين أو جنون أحدهما ونحوه**
أي الجنون **بما يطل الوضالة** كحجر لسفه كسائر الوضالات **كتاب**
الخلع يضم إلى المعجزة وسكون اللام وهو فراق زوج زوجته **بفوض** بإخذه
الزوج منها ومن غيرها **بالفاظ مخصوصة** سمي بذلك لأن المرأة تخلع نفسها
من الزوج كما تخلع اللباس من بدنها قال تعالى هل لباسك ورتب لباسك
لهم **وبياح الخلع لسوء عشرة** بين زوجين بأن ما ركل منهما كإرهاق الآخر
لا حسن محبته لقوله تعالى فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما
فيما افتدتا به **وبياح الخلع لم يفسد** زوجها **لأنه لا يقبل حدود الله**
في حقه الحديث ابن عباس جات امرأة ثابت بن قيس بن ثعلبة إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما أعيتك عليه من خلع ولأدق
ولكن أكره الخلع في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **أترد بيت**
عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **أقبل** الحديث
وظهرنا تطليقة رواه البخاري والنسائي فأمره عليه السلام بذلك دليل بأخذه
وبه قال عمر وعثمان وعلي ولم يعرف لهم مخالفي الصحابة **وتسب اجابتهما**

بهم

كالطاقة قبل
الدخول ولا يملك
بعضها ثم يحقها
طلاقاً

دشمنی له ای الزوج
نه شکتی فی ذمتها
بالخلق فلم یکن له
غیره و قد سقط
بالاسلام فلم یجب
فی غیره و یصح
تخلعه و

لانه اذا طلعتا قبله فغدا اختار ابقاء الطلاق بلا عوض فيقع رجعياما في الاولى
فلان الى تكون بمعنى من الابتدائية ودل عليه ان الطلاق لا غاية لانتهائه
وانما الغاية لا ابتداءه واما في الثانية فواضح وان قالت له طلقني بالالف الى
شهر او بعد شهر فقال لها ان اجارسد الشهر فانت طالق استحق العوض
ووقع الطلاق باينا عند رسد الشهر وان قالت لزوجه طلقني من الان
الى شهر بالالف لم يستحقه الا بطلا قبله اي قبل مضي الشهر ولا تضر
الجمالة في وقت الطلاق لانه فيها يصح تعليق الشرط فصح بطل العوض فيه
مع حمل الوقت كالجالة ومن قالت لزوجه طلقني به اي بالالف ان تطلق
صوتي او قالت له طلقني بالالف على ان لا تطلقها اي الصرة صحت الشرط
والعوض لا يباذله في طلاقها وطلاق صوتهما او قالت طلقني وصوتي
بالف وان لم يف لها شيئا فظن ان طلاقها لا يعوض فاذ لم يسلم له رجوع
الالف ومن المسمى للمساوية لانه لم يطلق الا بعوض فاذ لم يسلم له رجوع
اي ما رضى يكونه عوضا وهو المسمى ان كان اقل من الف وان كان اكثر
فله الف فقط لانه رضى بكونه عوضا عنها وعن شي احز فاذا حوله كله
عوض عنها كان احظ له ومن قالت لزوجه طلقني طلبة واحدة بالالف
او طلقني واحدة على الف او طلقني واحدة ولك الف وكوه كطلق واحدة
واعطيك الف فطلقها اكثر بان قال انت طالق فثنتين او ثلاثا استحقه
اي الف لا يباعه ما استدعته وزيادة لوجود الواحدة في صفت الثنتين
والثلاث وتلك لو قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة
وفقت فيستحق العوض بالواحدة والزيادة التي لم تبذل العوض فيها
لا يستحق حتى يرأسها ولو اجاب قولها طلقني واحدة بالالف وكوه بقوله
انت طالق وطالق وطالق بانته منه بالاولي لوقوعها في مقابلة العوض
ولم يقع ما بعدها وان ذكر الف عقب الطلقة الثانية بان قال انت
طالق وطالق بالالف وطالق بانته بها اي الثانية لا يبايع عوض وتقع الطلقة
الاولى رجعية ولغت الثالثة لان ابيات لا يبايع طلاق وان ذكره
اي الف عقبها اي الثالثة بان قال استطاف وطالق وطالق بالالف طلقني
ثلاثا وان لم يذكر الف وتوفي عنها في مقابلة الكل بانته بالاولي ولم يخطها
يلحقها ما بعدها وله ثلث الف لانه رضى بايقاعها بذكرها او قالت طلقني
بالف فقال انت طالق بخمسماية ذكره القاضي وان لم يسو شي استحق
الالف بالاولي وبانت بها ومن قالت له زوجة طلقني ثلاثا بالالف فطلق
اقل من ثلاث كواحدة او ثنتين لم يستحق شيئا من الف لان الف لا يجرى
الي ما سألته كما لو قال في المسابقة من سيف اي جئت اصابك
فله كذا فسبق الي بعضها وان لم يكن بقي من الثلاث الا ما وقفه
ويوم تعلم هي بذلك استحق الف لانها حصلت ما يحمل بالثلاث
من البيوتة والتخريم ولو قال الزوج امرأته طلقنا بالالف فطلق
واحدة

واحدة منهما بانته بقسطها من الف فيفسط على مهر مثلها او بوقالته 99
اي طلقنا بالالف احدهما فقال انت طالق فرجعي فسوا كانت المطلقة السالبة
او صرتها ولا شيء له لانها جعلت الف في مقابلة طلاقها ولم يحصل كقوله
يعني عبدك بالالف فيقول بعتك احدهما بخمسماية وان قال لزوجه انت
انتما طلقنا بالالف فقبلت واحدة منهما طلق بقسطها من الف وان
قال لهما انتما طلقنا بالالف ان شئتم فقلنا شيئا واحدا لهما اي الزوجتين
غير رشيدة وقع الطلاق بها اي غير الرشيدة رجعياما ولا شيء عليها من الف
اما وقوع الطلاق بها فلان لهما مشية ولو ذكر رجوع اي مشيتها في النكاح
واما كونه رجعياما فلا نه لا شيء عليها لعدم نفوذ تصرفها في مالها ووقع
الطلاق بالرشيدة باينا بقسطها من الف لصحة مشية الرشيدة ونفوذ
تصرفها في مالها وبقسط على مهر مثلها وان قال لزوجه انت طالق وعليك
الف او انت طالق على الف وانت طالق بالالف فقبلت ذلك منه بالجلس
بانته منه واستحقه اي الف لانه طلاق على عوض قد التزم فيه فصح ان كان
بسوا لهما والا تقبل ذلك بالجلس وقوع الطلاق رجعياما لانها اشتراط
العوض على من لم يلتزمه فلما اشترط ولا يقبل الطلاق باينا بولته اي
الالف به اي المجلس بعد ردها كما لو بولته بعد المجلس وبم رجوعه
اي الزوج بعد قوله انت طالق على الف او عليك الف او بالالف قبل بولتها اي
الزوجة ذلك منه فلا تبين كرجوع من اوجب البيع قبل قبوله فصح
اذا خالفته الزوجة في مرض موتها الموقوف فالحل صحيح لانه معاوضة تقع
في المرض كالبيع وفي اختلف المسمى فيه ارثه منها فله الاقل من العوض
المسمى في الخلع او ارثه منها لانها متحمة في فسخ ايمان شي من مالها اليه
غير عوض على وجه لم تحت قادرة عليه وهو وارث لها فطلق الزايد
كما لو وصت له به او تزيت واما قدر الميراث فلا اتمه فيه فانه لو لم
تخالعه لورثته وان صحت من مرضها فله جميع ما خالعهما عليه كما لو خالعهما
في الصحة وان طلقها اي زوجته رجعياما او باينا في مرض موتها وصي لها
بزايد عن ارثها او قولها بوايد عن ارثها لم يستحق الزايد عن ارثها للثمة
لانه لم يكن له سبيل الي ايمان ذلك اليها وهي في حباله فطلقها بسو صله
اليها فتمنع منه كالوصية لها وان خالعهما في مرض موتها الموقوف وخابها
فمن راس المال لانه لو طلقها بلا عوض صح فمعه اوكي ومن وكل وكيل
في خلع امرأته مطلقا فلم يعين له عوضا في بيع الوكيل زوجة موكله
بعوض انقص من مهرها صحت الوكيل انقص من مهرها وصح الخلع
لانصرف الاذن الي ازالة ملكه عن البضع بالعوض المفقود شرعا وهو
مهرها فاذا ازاله باقل منه كان قال اخلعها على عشرة فنقص منه كان
خالعهما على تسعة ثم بيع الخلع لانه لما اذن فيه بشرط ما قدره من العوض
فاذا لم يوجد المفقود لم يوجد الشرط فيشبه خلع الفسوي وان زاد من

ان تجز الورثة
ان اخذ منها دون ما
اعطاها صح
من النقص كالوكيل
الطلق في البيع اذا
باع بدون ثمن المثل
وان عين زوج لم ايجز
لوكيل الموضع صح

وان وكل الزوجان واجدا
صح ان يتولي طرفي الخلع

بانتقال

400

وإياها عليهما وإن
فيه نقصا لديكم
ولا يمان أفسادها
فراشده والحقها
ولو آمن غيره إذا لم
يكن في

مع من زوج رضا لما سبق **ولا يقع الطلاق الا من زوج** لحديث انما الطلاق
 لمن اخذ بالنساق **ولو كان الزوج مبررا بعقله** فيصح طلاقه كالبالغ للعموم
 الجنب والحديث كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه والمعتوب على عقله
 وعن علي اتموا الصبيان النكاح فيغيرهم ان فائدة ان لا يطلقوا ولا نه
 طلاق من عاقل صادق محل الطلاق استنبط طلاق الباطل **والامتنع حاشم**
بما مولى بعد الترضيع ان ابي العقبه والطلاق وباتي في الابلا موصحا **ويغير**
 لوقوع طلاق **ارادة لفظه لمعناه** بان لا يريد به غير ما وضع له **فلا طلاق**
 يقع لفظه اي عليه **سحره** اي الطلاق للتعليم **ولا طلاق على حاك طلاقا**
وتوعيت نفسه ولا طلاق على ناي **ولا زيل عقله المجنون او اعما او**
برسام او نشاف ولو بغيره **نفسه** لحديث كل الطلاق جائز الا طلاق
 المعتوه والمعتوب على عقله وحديث رفع القلم عن ثلاث عن الصبي
 حتى يجتهد وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يعيق **وان الطلاق**
قول بزيك الملك فاعتبر له العقل **وكذا لا يقع طلاق اكل بنج** لتدوا
 او غيره **نضا لانه لا لذة فيه** ورفق احمد بينه وبين السكران فالحقه بالجنون
 قال الزركشي ومما لم يحق بالبع الحشيشة الجبينة وابو العباس روى
 ان حشما عرج الشراب المسكر حتى في اعيان الحد وقرئ بغيرها **وبين ان**
بأنها تستطعم وتطلب طهي كالحج **بخلق البنج** وكذا لا يقع طلاق **من غضب**
حتى اعشى عليه او غضب حتى هو اعشى عليه لرواى عقله استنبط المجنون
ويقع الطلاق منها افاق من جنون او اعما فذكر انه **طلق نضالا**
 اذا ذكر انه طلق لم يكن زيل العقل حينه قال الموفق وهذا والله
 اعلم **فينبئ جنونه** بذهاب معرفته بالكلية وطلان حواسه فاما من
 كان جنونه لنشاف او كان مبرسا فان ذلك يسقط حتى يضره مع ان
 معرفته عند ابلية بالكلية فلا يصح ذكره للطلاق ان شأله تعالى
ويقع الطلاق من شرب طوعا مسكرا او خوة اي المسكر مما يحرم
 استعمله له **بلا حاجة اليه** كالحشيشة المسكرة قاله في شرحه **ولو خلط**
في كلامه وسقط فغيره بين الاعيان كان ما لا يعرف ثوبه من
 ثوب غيره **ويؤخذ السكران** الذي يقع طلاقه **سبا يرافقه** وبكل فعل
 صور منه **يفتقر له العقل** كقرار وقذف وظهار وادبلا وقتل وسرقه
وزنا وخود كخوف وعارية وغصب وشتم مبيع وقبض امانة وغيرها
 لان الصابة جعلوه كالصاحي في الحد بالقذف والانه لو طار الى عقله فيما
 يدخل فيه **مؤدا على غيره** فالزم حكم تقديمه عقوبة له **ولا يقع الطلاق**
من مسكره على شرب لا مسكره وقع نحوه **لم يات** بسكره بان لم يشرب ما اكره
 عليه فان زاد عليه بان اكره على قليل لا يتكبر فشرط ما سكره وقع
 طلاقه **ولا يقع الطلاق من شرب** الا **اكره** فان اكره عليه بقاء

كالباع

تنبأ للشيخ في الدين
 حيث الحقها بالشراب
 المسكر حتى في
 الحد وقرئ بغيرها
 وبين البنج بأنها
 تستطعم وتطلب
 وقدم الزركشي
 انها لم تحق بالنج

كالحكم

حاشم بكونه مؤدبا بعد الترضيع واما العقبه وخوة وقع **بفقوة** متعلق باكره
 كضرب وخنق وعصر عاق وخوة ولا يرفع ذلك عنه حتى يطلق فافان منه
 لا يكره به لا نقضه به **او تخويله او لو لم يكن قادرا على ما هدده به بسط**
او تغلب كلبه وخوة كقاطع طريق **بقتل** متعلق بتقديده **او قطع طرف**
او ضرب او حبس او اخذ ما لا يصح اخذه منه صولا **اختبر** فان لم يصح
 كذلك فليس اكرها **وظف المسكر** **ابقاعه** اي ما هدده به مما ذكره **فطلق**
نضا لفظه اي المسكر بخسر الرأى الحديث غاشية من فوعا لا طلاق ولا اعتق في الطلاق
 رواه احمد وابوداود وابن ماجة والاغلاق الاكره لان المسكر متعلق عليه في امره
 مضيق عليه في تصرفه كمن اغلق عليه باب ولا نه قول حمل عليه بلا حق استنبط
 كلمة الكفر فنجب الاجابة مع التقدير بقتل او قطع طرف من قادر بقلب
 على الثب ابقاعه به ان لم يظف ليل يلقى بيده اليه التهلكة المنهي عنه وروى
 سعيد وابوعبيد ان رجلا على امره نذري في حبل يشترط عسلا فاقبلت امراته
 فجلس على الحبل فقالت لتطلقن ثلاثا والاقطعت الحبل فذكرها الله سبحانه
 ونفالي والاسلام فابت فطلقها ثلاثا ثم خرج الي عمر فذكر ذلك له فقال ارجع
 الي امك فليست هذا طلاقا **وكسره** ظلمي انه لا يقع طلاقه **من سحر ليطلق**
 قاله الشيخ تنقي الويت واقتصر عليه في العزو قال في الاضاف قلت بك هو من
 اعظم الاكرهات **لا من شتم ليطلق او اخرف به** اي اهين بالشتم ليطلق
 فليس مسكوره بك يقع طلاقه لان ضرره يسير **ومن قصدا بقاءه** اي الطلاق
 وفذكره عليه **دون دفع الاكره** فلم يقصده وقع طلاقه وكذا ان لم يقصد بقاءه
 ما هدده او امكنه التخليص من الاكره **او اكره على طلاق معينة** من شأبه او اختفا او
 كفاطة **فطلق غيرها** كخديجة وقع بها لانه غير مسكوره عليه **ولا يقع طلاقه**
واحدة فطلق اكثر من طلقة وقع طلاقه لانه غير مسكوره عليه **ولا يقع طلاقه**
ان اكره على طلاق مبرمة من نسائه كفاطة **فطلق معينة** ممتن بان اكره على
 طلاق واحدة ممتن آيا كانت فطلق عائشة مثلا لصرف الواحدة المبرمة بها **او ترك**
المسكوره التناوب **بلا عذر** في تركه فلا يقع طلاقه للعموم الجنب ويبقى له اذا اكره
 على الطلاق وطلق ان يتناول حوزا من الخلاف **واكره على عتق** وعلى جميع باب الله
وخوة انظهار كاكراه **على طلاق** فلا يؤخذ بشي منها في حال لا يؤخذ فيها بالطلاق
 ولا يقال لو كان الوعد اكرها لكان مسكورا في العبادان فلا ثواب لان اصحابنا
 قالوا يجوز ان يقال انما مسكرون عليها والتواب بعصاة لا مستحقا عليه عونا
 ثم العبادات تفعل للزينة ذكره في الانتصار **ويقع الطلاق بايضا ولا يشترط عوض**
شئ المطلق عليه الطلاق في نكاح قيل اي قال بعض الامة **بجنه** ولا يراها
 اي النجسة **مطلق** نضا كما لو ختم به من يزوج في حننه والحكم انما يكشف خافيا
 او ينفذ وارقا لان الطلاق ازالة ملك يتي على التخليص والسراية فيا ان ينغذي في
 العقر الفاسد اذا لم يكن في بقوده استغناط حق العقبه كالتعق في الكتابة
 الفاسدة با لاد او نقل ابنت فاسم فتقام مقام النكاح الصحيح في احكامه

قال الزركشي والشراح فان
 كان الشرايع لا يثبت
 فليس باكره وان كان في ذوي
 الارواح باكره بغير اكرها
 في نفسه ونفسا له ويشترط في
 ما ذكره من كماله في

بالغا المصلحة

بخو طوب
 او اختفا او
 دفع اكره

كلها ولي

كتاب الطلاق
باب ما إذا كان
الطلاق
بغير
شروط

كلها ولا يجوز الطلاق في نكاح مختلف فيه بدعي في جيبين فيجوز فيه ولا يصح طلاق
بدعي ولا يصح طلاق في نكاح فاسد نحو طلاق الخلع من العوض لانه اذا كان الطلاق
بأبدا بلا عوض فلا يستحق عوضا ببدله لانه لا مقابل للعوض ولا يقع طلاق في
نكاح باطل اجماعا كصحة وخامسة ولا في نكاح فصول قبل اجازته ولو
نكح بغيرها ولو قلنا بغيره بالاجازة وكذا عتق في شرا فاسدا في مختلف فيه
لما تقدم في الطلاق فصل ومن صح طلاقه من بالغ ومميز بعقله
توكله فيه ومن صح توكله فيه لان من صح تصرفه في شئ يجوز فيه ان يتصرف
صح توكله وتوكله فيه ولان الطلاق ان الله ملكه فصحت التوكيل والتوكيل فيه
كالعتق ولو كمل لم يحركه موكله حد اي لم يغير له وقتا للطلاق ان يطلق
من شاطئ الوكيل في البيع فان حوله حاد فلي ما اذن له لان الامور التي الموكل في
ذلك ولا يطلق وكيل عن موكله وقت بدعة من حيث اظهر وطى فيه فان
مفك حرم ولم يقع صحه انما وقيل بحرم ويقع قدمه في الرعايتين والحواشي الصغير
ذكره في الاضاف وجزم بوقوعه في الاقناع ولا لو كمل ان يطلق اكثر من طلاق
واحدة الا ان يجعله الموكل له فان جعل له ان يطلق اكثر من طلاق ولا يملك وكيل
بطلاق موكل في طلاق تعلقا اي ان يعلف الطلاق على شرط لانه لم يودع فيه صريحا
ولا عرفا وان وكل زوج في طلاق وكيله اثنتي عشرة مرة بغير احوالها بالطلاق لان
الموكل انما رضى بتصرفها جميعا الا باذن من الموكل فيصير انفراد من اذن له
منها لان الحق للموكل في ذلك وان وكل ابي وكل الزوج اثنتي عشرة طلاق ثلاث
وطلق احوالها اي لو كمل اثنتي عشرة طلاق الا ان كان طلق احوالها واحدة
والاخر اثنتي عشرة او طلق احوالها اثنتي عشرة والاخر ثلاثا وقع ما اجتمعا عليه لانه المادون
فيه فصح دونها انفراد به احوالها بلا اذن وان قال بزوجته طلق نفسك كان لها
ذلك اي طلاق نفسها متراجعا كوكيل عنها لانه مقتضى اللزوم والطلاق وبطل
توكيل زوجة او غيرها في طلاقها بزوج عنه وبما يدل عليه كولي لانه عز لها
اشبه عز لسائر الوكلاء ولا طلاق بغير ابي يقول بزوجها طلق نفسك اكثر
من طلاق واحدة لان الامور المطلقة يتناول ما يقع عليه الاسم الا ان جعله اي الاكثر
من واحدة لها فتملك ما حوله لها لان الحق له في ذلك وان قال لها طلق نفسك ثلاثا
فطلقت نفسها واحدة او اثنتي عشرة وقت لا انا ما دونه فيه وفي غيره فوقع
المادون فيه كما لو قال لها طلق نفسك وضرتك فطلقت نفسها فقط وان قال
طلق نفسك فقلت انا طالق ان تقدم زيد لم يطلق بغيره لانه ان صدق
اي المخرج فلم يتناول المعلق وتلك زوجة الثلاث اي ان تطلق نفسها ثلاثا فانها
اذا قال لها طلقها طلاقا بغيرك لانه مفرد مضاف فصح وتلك ايضا الثلاث في
وكنتك فيه اي في طلاقك او في الطلاق لما سبق في الاولى ولا اقتدر ان يقال لا يستغنى
في الثانية وان خير وكيله من ثلاث او خير زوجته من ثلاث بان قال لو كمل
او زوجته اختار ابي من ثلاث ما شئت او شئت ملكا ان يطلق اثنتي عشرة
فان لان من التبعيض فلا يستوعب احوال الثلاث ووجب على النبي صلى الله عليه

الطلاق الباطل
اي لو كمل

وسلم خير نسائه لعقوله تعالى يا ايها النبي قل لا اراكم ان كنتم تريدون الحياة
الدنيا كنتم مني الاية بخير من وجد بجائته فقالت لي ان يد الله ورسوله والدار الآخرة
قالت ثم فعل ان راج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت متفق عليه مختصرا
باب سنة الطلاق وبدعته اي ايقاع الطلاق على وجه مشروع
وايقاعه على وجه محرم منهي السنة لم يرد اي الطلاق ايقاع طلاق واحدة لان صحه
بدعة في شهرين يصير اي يطاها فيه اي الطهر ثم بدعها بان لا يطلقها ثابته حتى تنقضي
عدها من الاولى اذا المقصود من الطلاق فزلقها وقد حمل بالاوي قال تعالى يا ايها
النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود قال طلاقها من غير حياء
الطلاق في شهرين متعقب لرجعة من طلاق في جيبين فهو طلاق بدعة كحديث ابن
عمر انه طلق امراته وهي حائض فزكركم النبي صلى الله عليه وسلم فتعبدت فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال ليبراهيم ثم يسبحها حتى تظهر ثم خيف فتظهر فان
بداله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يسير فلتك العدة التي امر الله عز وجل ان تطلق
لها النساء ورواه الجماعة الا الترمذي وان طلق زوجة مدحولا بها في جيبين
او فاسد او ظهر وفي فيه ولم يثبت اي يتضح حملها فبدعة محرم ويقع او علقه
اي الطلاق على اكلها وخو حصارها مما يقع وقوعه حالها اي الحيض والظهر
الذي اصابتها فيه فهو طلاق بدعة محرم ويقع ايضا كحديث ابن عمر قال نافع وكان
عبد الله طلقها تطليقة فحسنت من طلاقه وراجعها كما امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورواه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوقع طلاق الحامل ونسب رجعتها من
طلاق البدعة المحرم ورواه احوال الامور الاستحباب وليزيل المعنى الذي حرم الطلاق
لاحله فان راجعها وجب امساكها حتى تظهر كحديث ليبراهيم ثم يسبحها حتى تظهر
وايقاع طلاقات ثلاث ولو بغيرها في شهرين يصير زوجها فيه فاكثر من طهر لا بعد
رجعه او بعد عقد محرم روي عن عمر وعبد الله بن مسعود وابن عباس وابن عمر
لعقوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي قوله ومن يتف
الله يجعل له مخرجا ومن يتف الله يجعل له من امره يسرا ومن جمع الثلاث لم يبق له امر
يحل ولا لم يجعل الله له مخرجا ولا من امره يسرا وفي حديث ابن عمر قال قلت يا رسول
الله ارايت لو اني طلقتم ثلاثا قال اذا عصيت وبات منك امراتك رواه الواقفي
وعن محمود بن زيد قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امراته
ثلاث تطليقات جميعا فغضب ثم قال انك لست بكتاب الله عز وجل وانا بيت اظهركم
حق تام رجل فقال يا رسول الله ارايت انك لست بكتاب الله عز وجل وانا بيت اظهركم
فقال ان عبي طلق امراته ثلاثا فقال ان عبي عبي الله ورسوله والطاع الشيطان فيجعل
له مخرجا وسوا قبل الدخول وسعدوه فلو طلقها ما بعد الاولى بعد رجعة او عقدا
لم يكن محرما ولا بدعة حال وما روي طاوس عن ابن عباس كان الطلاق على عمر بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وسنتين من خلافة عمر فقال طلاق الثلاث واحدة
فقد روي مسعود بن جبير وعمر بن دينار ومجاهد ومالك بن الحارث عن ابن عباس
خلافه اخذوه ابينا ابو داود ورواه ابن عباس بخلاف ما روي عنه طاوس وقيل موافق ان الناس

باب ما إذا كان
الطلاق
بغير
شروط

باب ما إذا كان
الطلاق
بغير
شروط

كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزي بكر ولا يجوز
ان يتخلف عمر ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يابون ولا يجوز
ان يتخلف ان يزوج هذا عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقي بخلافه وان طلقها
ان تتبين لم ياتم لانها لا ينفقان الرجعة تكون بخلافه فلو ان نفسه تطليقة بلا فائدة
ذكره في الشرح وغيره **ولا سنة ولا بدعة مطلقا** اي لا في زمن ولا عدد لزوج غير مدخول
بها لانها لا تعد مرة فتتزوج بها ولا الزوج بين حملها والزوج صغيرة واسية
لانها لا تعد بالافز ولا تختلف عدتها **فلو قال الزوج لاحداهن اي المذكورة انك
طالق للسنة** طلقت في الحال او قال لاحداهن انت طالق للبدعة طلقت في الحال
لانك انت طالق للسنة طلقة وللبدعة طلقة وفقتا في الحال لما سبق وحدث
قابل ذلك في غير سنة اذا كلامه بما يجتمعه وهو علم بنيتها ولما في زوجة
ما رت من اهلها سنة وبدعة وهي المدخول بها غير الحامل ذات الحيض ان قاله اي قال لها
ذلك اي السنة زوجها استخالف للسنة طلقة وللبدعة طلقة **فواحدة تقع في الحال** لانها لا تخلوا
والبدعة لا داعية اما ان تكون في زمن السنة فتقع المعركة بها او في زمن البدعة فتقع المعركة
بها وتقع الطلقة **الاخرى في صرحا لها اذن** لانها معركة على صرحك الحال
فان كانت حيث القول في طهر لم يصيرها فيه وفقت الثانية اذ اصارها او حاصت
وان كانت حيث القول حاصت او في طهر اصارها فيه طلقت الثانية اذ اظهرت
من حيضة مستقبلية لان الطهر الذي اصارها فيه والحيض بعده زمان بدعة
وان قال لمن لها سنة وبدعة انت طالق **للسنة فقط** وهو في طهر **بها**
فيه يقع في الحال لوصفه الطلقة بصفتها فوفقت في الحال وان قال لها استطلق
للسنة في حيض طلقت اذا اظهرت من الحيضة المستقبلية لما سبق فان
اولج في احد الحيضتين وفضل باول الطهر او اول مع اول الطهر لم يقع الطلاق
في ذلك الطهر لكن متى صارت في طهر لم يبا فيه طلقت في اوله وان قال لمن
لها سنة وبدعة انت طالق **للبدعة فقط** وهي في حيض او في طهر وفي فيه
يقع الطلاق عليه في الحال لانه وصف الطلقة بصفتها وان كانت في طهر لم يبا
فيه والطلاق يقع اذا حاصت او وطهر لوجود شرطه وينزع في الحال بعد
ايلاج الحيضة ان كان الطلاق ثلاثا او مكمل لما يملكه من عدد الطلاق ولو في
الثلاث عقب ذلك فان بقي اي لم ينزع في الحال **حرام** يقع الثلاث
وتحريمها عليه لا تتفا الشبهة وعذر عيبه وهو الحامل والناسي والاحد للعدول
وان قال لمن لها سنة وبدعة انت طالق **ثلاثا للسنة** ولم يكن طلقها قبل
تطلق الطلقة الاولى في طهر لم يباها فيه وتطلق الثانية فاهرة او بعد رجعة
او عقد وكذا تطلق الثالثة اي بعد رجعة او عقد لما مر اول الباب وان
قال لمن لها سنة وبدعة انت طالق **ثلاثا للسنة والبدعة** مضغبت او لم يقل
بضغبت او قال بضمين للسنة وبضغبت للبدعة وفقت اذا ابي عقب قوله
ذلك شتان لان الطلاق لا يتبعض فيكمل النصف وفيها اذ قال بضمين
وبضغبت انما هو ان يكون اسما وتقع الطلقة **الثالثة في صرحا لها اذن**
اي الحاصر

اي الحاصر لوجود شرطها **فلو قال اردت تاحر تنسيت قبل ذلك منه حكما**
لا احتمال لعظه له اذ البعض حقيقة في القليل والكثير **ولو كان قال انت
طالق طلقتين للسنة** واحدة للبدعة او واحدة للسنة بان قال طلقتين للبدعة
واحدة للسنة فيقع الطلاق **اي ما قال اذا وجد المعلق عليه لوجود الصفة**
وان قال لها انت طالق في هذا فزوج طلقة وهي حاملة ابن الام لم يحض لم تطلق
حتى تحيض فتطلق في هذا حيضة طلقة اذ القدر الحيض كفايا في توضيح
في العدد **ولا** ان كانت غير مدخول بها فتبين بواحدة فلا يلحقها ما بعدها
لكن ان تزوجها لحاصت وقع اذ اطلقت ثانية وهذا الحكم في الثالثة وان كانت حاضيا حيث
قوله وقع بها واحدة في الحال مدخولا بها كانت او لا **فصل** وان قال انت
طالق احسن الطلاق او اجمله او اقر به او اعد له او اكمله او اقبله او اتمه او احسنه
او قال لها انت طالق **طلقة سنينة** او جيلة **وعودك** كطلقة حسنة او طليقة او
جيلة او كاملة او فاضلة فهو كقوله انت طالق **للسنة** لانه عبارة عن طلاق
السنة فان كانت في طهر لم يصيرها فيه وقع في الحال والا وقع اذا صارت من اهل السنة
والحيض والحال والفصل لانه في ذلك الوقت مطابق للشروع موافق للسنة
وانت طالق اشبع الطلاق او اقبضه او اسجبه او احضنه او اراه او اتمه **وعودك**
او احسنه او احسنه كقوله انت طالق **للبدعة** فان كانت حاضيا او في طهر وفي فيه
وقع في الحال والا فاقم صارت في زمن البدعة لان حسب الافعال وقبيلها انما هو
من جهة الشروع فما احسنه فهو حسن وما قبضه فهو قبض وقدر حسب الطلاق
في زمن فسمي زمان السنة وبقي عنه في زمن فسمي زمان البدعة والا فالطلاق
في نفسه في الزمانين واحد وانما حسب اوقته بالشبهة الي زمانه الا ان ينوي
بقوله لزوجه انت طالق احسن الطلاق او اقبضه وكحواها **احسن احوالك**
او اقبضها ان تكوني مطلقا فيقع في الحال لانه لم يقصد الصفة بل معنى موجودا
في الحال ولو قال من قال انت طالق احسن الطلاق **نوبت** بقولي احسنه زمان
بدعة فبشرهم بخلفه الحسن او قال نوبت بقولي انت اقبضه وعنه كاسم
زمان سنة **اذم عشرتها** او قال من احسنه وعنه اردت طلاق البدعة او قال
من اقبضه وعنه اردت طلاق السنة **دعيت** فيما بينه وبين الله تعالى وقبل
حكما في الاغلق عليه فقط اي دون الاحق فاذا قال انت طالق احسن الطلاق
وقال اردت زمان البدعة وكانت حاضيا او في طهر وفي فيه قبل وقوع الطلاق
في الحال وان كانت في طهر لم يصيرها فيه لم يقبل وكذا ان قال اردت باقير الطلاق
زمان السنة وكانت في طهر لم يصيرها فيه وقع في الحال لا فواره على نفسه بالتقليد
والام يقبل لانه خلاف الظاهر ولو قال تزوجه انت طالق **طلقة حسنة** فبشره
تطلق في الحال لانه وصفها بصفتين متفادتين فلفقتا وبقي مجرد الطلاق
او قال لها انت طالق في الحال **للسنة** وهي حاضت او في طهر وفي فيه لو قال لها انت
طالق في الحال **للبدعة** في طهر لم يباها فيه **تطلق في الحال** انما بقوله للسنة
وللبدعة وان قال انت طالق طالق المحوج فقال انما في معناه طلاق البدعة لان المحوج

الضيف والامم فكانه قال طلاق الامم وطلاق البرعة طلاق ام وبياح خلع وطلاق
 سواها اي الزوجة ذلك على عوص من **بعدة** لان المنع منه لحق المرأة فاذا رضى
 باستغفار الخلق زال المنع **باب من يباح طلاقه** وكذا بينه فلا يقع
 الطلاق بالنسبة وحدها بان لم يقارن لفظ لانه الفعل المفعول به في النفس من الارادة
 والعزم والقطع التام يكون بمقارنته القول للارادة بحيث ان الله تعالى لا يبيح عن الخطا
 والنيات وما عرفت به انفسها ما لم تتكلم او تعمل به **الصريح** في الطلاق وغيره بالام
بجتهل عنه اي ما وضع له من كل شيء ابي موجود **والكنائية** ما **بجتهل عنه**
 اي وضع لها بشايعه وبجاسته **وبدل** على معنى **الصريح** فيتعين له بالارادة وضحه
 اي الطلاق **لفظ طلاق** اي المصدر فيقع بقوله انت الطلاق وعوه وما **نصف** منه
 منه اي الطلاق كطالق ومطلقة وطلقتك **غير** كطلقي وغير مصارع
 كطليقتين وغير مصارع كطليقتين وغير مطلقه اسم فاعل اي بغير
 اللام فلفظ الاطلاق وما تصرف منه نحو اطلقتك ليس بمصارع فيقع الطلاق من
 مصارع اي من اي مصدر نحو حاك وعوه **ولو كان** **هنا** لا اولا عا قال ابن
 المنذر اجمع كل من حافظ عنه من اهل العلم ان هذا الطلاق وجده سوا فيقع ظاهرا
 او بالاجماع الحديث اي هو بركة من وقوعه ثلاثة جود من جود ومن لم يجد النكاح والطلاق
 والرجعة رواه الحسن الا النسائي وقال الترمذي حسن غريب **او كانت** **فتمت** تات
 لانه يحكي واحده بالاشارة والتعيين فنفق حكم اللفظ **او كان** **لم ينفه** اي
 الطلاق لانه ايجاز هذا اللفظ بالاعاقل دليل ارادته والنسبة لا تشترط للمصارع
 لعدم احتيال غيره **وان اراد** ان يقول **طاهرا او حرة** خادته ان يقول طاهرا
 بفتح او او وكسرها او طاهرا **نسبا** به بفتح او اراد ان يقول طليقتك فسيف لسانه
 ما يوثق به النبي بلفظك دين ولم يقبل حكما **او قال طالق** **وارد** **من وثاق** **او قال طالق**
من حبل وغيره **واراد** **من زوج** **كأن قبله** **او من نكاح** سبب هذا النكاح **واردي** **ذلك** اي
 انه اراد هذا كدين ولم يقبل حكما **او قال انت طالق** وقال **اردت** **ان فتمت**
فتمت **الشرط** ولم اراد طلاقا دين ولم يقبل حكما **او قال انت طالق** **ان فتمت**
ثم قال **اردت** **او فتمت** **او حرة** حكما او قال انت طالق **اذ اجاز** **اسم** **الشرط** **ثم قال**
اردت **وعدم** **الشرط** **لم يرد** **طلاقا** **دين** **فيما بينه وبين الله** **لانه** **علم** **بينه**
فان **كان** **ماد** **وقال** **لم يقع** **عليه** **طلاقا** **لانه** **لم يرد** **بلفظه** **معناه** **ولم يقبل** **منه** **ذلك**
حكما **لانه** **خلاف** **الظاهر** **عنه** **فتمت** **ارادته** **كما** **اوافق** **بشرط** **ثم قال** **اردت**
زوجة **او ولي** **شهر** **من قبله** **له** **اطلقت** **امراة** **فقال** **نعم** **او قبل** **له** **امراة**
طالق **فقال** **نعم** **واراد** **الكذب** **طلقت** **وان لم يبق** **الطلاق** **لان** **نعم** **صريح** **في** **الجواب**
والجواب **الصريح** **بلفظ** **الصريح** **صريح** **اذ** **يقول** **له** **الزوج** **عليك** **الف** **فقال** **نعم**
كان **اقرارا** **ولو قيل** **له** **اخبرنا** **وعوه** **من** **الكنائيات** **قال** **نعم** **فكنائية**
ان **نوي** **به** **الطلاق** **وقع** **والا** **فلا** **لان** **السؤال** **كالسؤال** **في** **الجواب** **وكذا** **السيد**
اي **امراة** **او** **امراة** **لي** **فكنائية** **فلو قيل** **لزوج** **امراة** **فقال** **او اراد**
الكذب **لم** **تطلق** **لانه** **كنائية** **بجتهل** **اي** **النسبة** **وم** **توجد** **مع** **ارادة** **الكذب**
 وكذا

يعتبر للطلاق
 النية
 او ما يقوم مقامه
 كما يأتي في

طلاق او
 غيره

بفتح او او وكسرها
 ما يوثق به النبي
 من حبل وغيره

الحاج

104 وكذا ان نوي لنسبة لي امراة تعني او تحذمني ونحوه او اني كذا لا امراة
 له او لم يتوشيا فان نوي به الطلاق وقع **وان قيل** **لعالم** **باب من يباح طلاقه**
فقال **نعم** **لم** **تطلق** **لانه** **شيات** **بنفي** **الطلاق** **وان قال** **العالم** **بالنحو** **فقال** **يقول** **لم** **تطلق**
امراة **لم** **تطلق** **لانه** **بنفي** **النسبة** **فكانه** **قال** **طلعت** **او من** **شهادتي** **قامت**
عليه **بينة** **بافترا** **بوقوع** **طلاق** **ثلاث** **لتقدم** **بين** **منه** **توهم** **وقوعه** **الطلاق** **عليه**
فيها **ونحوه** **ثم** **استغني** **فاقتي** **بالينا** **المفعول** **اي** **افتاه** **عالم** **انه** **لا** **عني** **عليه** **اي** **بانه**
لم **يقع** **عليه** **طلاق** **لم** **يؤخذ** **بافترا** **بوقوع** **الشرائح** **عليه** **لمعرفة** **مستنده** **في** **اقراره**
بوقوع **الطلاق** **ويقبل** **فوله** **قال** **الشيخ** **تقي** **الدين** **بيمينه** **ان** **مستنده** **في** **اقراره** **بوقوع**
الطلاق **بذلك** **اي** **سبب** **ما** **صدر** **منه** **من** **اليمين** **التي** **توهم** **حشده** **فيران** **كان** **ممن**
بجمله **مثله** **ولانه** **قال** **الحال** **عليه** **وهو** **خبر** **بما** **نوي** **وان** **اخرج** **زوج** **زوجته**
من **دارها** **او** **لطمها** **او** **اغمسها** **او** **اسقاها** **او** **البسها** **او** **قبلها** **او** **خوفها** **بان** **دفع** **اليها** **شيئا**
وقال **هو** **الطلاق** **طلقت** **وكان** **من** **بجانب** **لان** **الفعل** **نفسه** **لا** **يكون** **طلاقا** **ولا**
يؤتى **تقديره** **فيه** **لبيح** **لفظه** **به** **فكانه** **قال** **او** **وقت** **عليك** **بعض** **الفعل** **طلاقا** **فلم**
يفتقر **الي** **بينة** **فلو** **فسره** **بمحتل** **لعدم** **الوقوع** **كان** **نوي** **ان** **هذا** **اسبب**
طلاق **في** **زمن** **بعد** **هذا** **الوقت** **فيل** **حكمها** **لعدم** **ما** **يبيع** **منه** **لا** **احتماله** **وان**
قال **لزوجته** **كلما** **قلت** **لي** **شيئا** **من** **كلام** **لم** **اقل** **لك** **مثله** **فانت** **طالق** **فقلت**
تقلت **له** **انت** **طالق** **فتمت** **انما** **اوقالت** **له** **انت** **طالق** **بغير** **التا** **فقال** **لها** **مثله** **اي**
مثل **ما** **قالت** **له** **طلقت** **لانه** **شامها** **بمعنى** **الطلاق** **وبوقوعه** **اي** **الطلاق** **بان**
قال **لها** **انت** **طالق** **ان** **ذهبت** **المعد** **ونحوه** **فتطلق** **لوجود** **المصفة** **لان** **هذا** **الذي**
قاله **لها** **غير** **الذي** **قالت** **له** **اذ** **المخبر** **غير** **المعلق** **قال** **ابن** **الموزني** **وله** **التهادي**
الي **قبيل** **الموت** **ولو** **نوي** **بقوله** **جوابا** **لها** **انت** **طالق** **في** **وقت** **كذا** **ونحوه**
خار **ارادته** **ان** **ذهبت** **مكان** **كذا** **او** **ان** **كنت** **على** **صفة** **كذا** **تخصص** **به** **فلا**
يقع **المعلق** **او** **العدم** **وجود** **شرطه** **ولا** **التالي** **حتى** **يحي** **وقته** **وعوه** **لان** **تخصيص**
اللفظ **العالم** **بالنسبة** **نائب** **كما** **لو** **حلف** **لا** **يتقدي** **ونوي** **ذلك** **اليوم** **او** **عدا** **معينا**
او **حلف** **لا** **يخلفه** **ونوي** **بما** **يجزمه** **فلا** **يجت** **اذ** **كلمه** **بما** **يجبه** **وتكاثر** **كثيرة**
ومن **طلق** **زوجة** **له** **او** **ظاهر** **من** **وجه** **له** **ثم** **قال** **عفته** **لضر** **تأشركت**
او **اشركت** **معها** **او** **رنت** **شركتها** **اي** **فيها** **واقعت** **عليها** **من** **طلاق** **او** **طهار**
او **قال** **لضر** **تأشركت** **معها** **او** **قال** **لضر** **تأشركت** **معها** **انت** **كهي** **فهي** **صريح** **فيهما** **اي** **الطلاق**
والطهار **بمضا** **فلا** **يجتاج** **الي** **بينة** **لجعله** **الحج** **فيها** **واحد** **اما** **بالشركة** **في** **اللفظة**
او **بالمسا** **ولهذا** **لا** **يجتعل** **غير** **ما** **هم** **منه** **استنه** **ما** **لوا** **ماده** **بلفظه** **على** **الثانية**
ويقع **الطلاق** **بقوله** **لزوجته** **انت** **طالق** **لا** **شي** **او** **انت** **طالق** **ليس** **بشي** **او** **انت** **طالق**
طلاقا **لا** **يترك** **او** **انت** **طالق** **لا** **تقع** **عليك** **او** **طلقة** **لا** **يفتقد** **لها** **عدد**
الطلاق **لانه** **رفع** **لجميع** **ما** **وقعه** **اشبه** **استثنا** **الجميع** **وان** **كان** **ذلك** **خيرا**
فهو **كوب** **لان** **الطلاق** **اذ** **اوقعه** **ويقع** **في** **كذلك** **طلقة** **ولا** **يبيع** **شي** **بانت** **طالق**
او **او** **انت** **طالق** **واحدة** **ولا** **لانه** **استغنى** **ما** **قاحت** **اللفظ** **عن** **الايقاع** **بطلاق** **ما** **قبله**

وتطلق امراة غيب
 النحر
 يستعمل في الجواب

وقع في

ای یقدر لها
وقتاً موعیناً

ک
م
ک

فان قيل ان الطلاق كاختاري بنفسك وامر بك بغيرك ولم يقع اكثر من واحدة عند الاطلاق
لانه لفظ محتمل **وتعتبر نية** واحب وهو الزوج ونية موهوب له عند قبوله لانه
كنابة فاعتبرت النية فيه كسائر الكتابات ويقع بقوله وهبتك لنفسك او اهلك اذا
قبل ونوي احوها اكثر من طلبة والاخذ طلبة ونوي احوها اطلقتين والاخذ طلبة **اقلها**
اي العدد بابت لا تنافها عليه دون ما زاد **وان نوي زوج** لانه اي بقوله وهبتك
لنفسك او اهلك الطلاق في الحال وقع **ونوي** بامر اي بقوله امرك بترك الطلاق
في الحال وقع **ونوي** بخيار اي بقوله اختاري بنفسك الطلاق في الحال وقع اذن
مواحدة له باقذاره **ومن طلق في قلبه لم يقع طلاقه** لما تقدم اول الباب **وان تلفظ**
به اوجرك لسانه وقع طلاقه **ولو لم يسمع في ظاهره بخلاف قوله في صلاة** وذكر
يجب فيها فلا يجوز به ان لم يسمع به نفسه قال في العزوع ويتوجه كقوله في صلاة بين
انه لا يقع طلاقه اذ جرك به لسانه الا اذا تلفظ به بحيث يسمع نفسه ان لم يكن
مانع وزوج **مميز** بغير الطلاق وزوجة **مميز** تعقله كزوجين **بالعين فيما**
تقدم تفصيله ايضا لان من صح منه شيء صح ان يوكل فيه وان يوكل بالباب
ما يختلف به عدد الطلاق وما يتعلق به **وبعتبر** عدده بالرجال حرية ورفا
روي عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس لانه حاله حال الرجل فاعتبر به كعدد
المتكوهات والحديث الدار فكل من عايشة من فوجا طلاق العبد اثنتان فلا غل له
حتى تنكح زوجها وقول الامه جبهتان وتترقح الحرة على الامه ولا تترقح الامه
على الحرة وما روي عن عايشة من فوجا الامه تطلقان وتزوجها جبهتان رواه
ابوداود وابن ماجه فقال ابوداود ومن رواية مظاهر بن اسلم وهو متكرر الحديث
بمسلك ثلاث طلاقات **وبمسلك** **بعض** ثلاثا لانه لا يملك نفسه في حقه
لاقتضا الحال ان يكون له ثلاثه اربع الطلاق وليس له ثلاثه اربع في حقه
ولان الاصل اثبات الطلاق الثلاث في حق كل مطلق فلو لم يكن في كامل الرق وبقي فيها عاده
على الاصل ولو كان الحرة والمعتق **زوج** **امه** **وبمسلك** **عبد** **ولو طلق** **رقه** كذا في تزوج
ثم لم يحرر فاسترق قبل ان يطلق تطلق تطلقين او كان معه اب العبد حرة
تنتيب ولو موبدا او مكاتبها سبق وان طلق الدمي طلقين ثم استرق ملك
تتمة الثلاث لان التنتيب وفقتا غير محرمتين فلا يتغير حكمهما بالرق الطاري
بعدهما فلو علق عبد الطلقتان الثلاث بشرط فوجا الشرط بعد عتقه وقفت
الثلاث لملكه لما حجب الوفاق وان علقها اي الثلاث بعنته بان قال ان عتقت فانت
طالق ثلاثا **فعتق** لغت الطلقة الثالثة محبة في العزوع وغيره ولو عتق بعد طلقة
ملك تمام الثلاث لان الطلقة غير محومة ولو عتق بعد طلقتين لم يملك ثالثة لانها
وفقتا محرمتين ولو عتق اي الزوج والزوجة معا بعد طلقتين لم يملك ثالثة لما تقدم
وقوله اي الزوج لزوجته **انت الطلاق** او انت طلاق اولي لم يملك من الطلاق او الطلاق لازم
او قال الطلاق علي وعنه كعلي بحيث بالطلاق **موجب** فلا يحتاج الى نية سوا كان موجبا
كانت الطلاق وكفه **او معلقا** بشرط كانت الطلاق ان دخلت الدار وكفه او محلوقا
به كانت الطلاق لا تقوم وكفه لانه مستعمل في عزمهم كما في قوله وانت الطلاق
وانت

قال في رواية ابن
بها في اذ اطلق في
نفسه لا يلزمه ما
يلفظ به او جرك
لسانه

اذا كانت
الحرة تطلق

وانت الطلاق وانت الطلاق ثلاثا تمام ما كونه مجاز لا يمنع كونه صريحا لتعدد رجوعه على الحقيقة
ولا محل له بغيره سوى هذا المحل فيتجنب فيه ويقع به واحدة لان اطلاق العزوف لا
يعتقد ونه ثلاثا ولا يعلمون ان فيه للاستفراق وينظر احوال ان يكون طلاقا ثلاثا
ما لم ينشأ اكثر من واحدة فيقع ما نواه **فمن معه عدد من زوجات وقال في الطلاق** او
يلزم في وكفه ان فعلت كذا او فعله **ونم** بفتح الحظنة اي هناك نية تقتضي تجميعا او
تجميعا **ونم** سبب يقتضي تجميعا او تجميعا لبعض نسيان عمل به اي بما يقتضي
التجميع والتجميع **والا** **يك** ثم ما يقتضي تجميعا او تجميعا وقع **بطل** واحدة من
الزوجات **طلقة** لان تجميعه ببعضهن لا دليل عليه ومن قال لزوجته انت طالق
ونوي ثلاثا فثلاث تقع بها كنيها اي الثلاث بقوله انت طالق لان المصروف يقع
على القليل والكثير فقد نوي بلفظه ما يجمله وان طلق فواحدة لانها اليقين كما لو
نوي واحدة وقوله **انت طالق واحدة او طالق واحدة** باينة او طالق واحدة بنية
او واحدة تخليجي بها نفسه ولا عوض فواحدة **رحمية** في مدخول بها ونوي اكثر
من واحدة لو ضمنها بواحدة وللاصل فيها ان تكون رحمية فلا يخرج بوصفها بذلك عن
اصلها وانما كانت باينة بالاعوض لصورة الافتداء وان قال انت طالق واحدة ثلاثا
او طالق ثلاثا واحدة او طالق باينة او طالق البينة او طالق بلا رجعة فثلاث تقع بذلك
لتصريحه بالعدد او وصفه الطلاق بما يقتضي الابانة وان قال لزوجته انت
طالق **هكذا** واثار بنات اصابع فثلاث تقع وان اراد الاصبعين المقبولين
ويصدق في ارادتهما لاحتماله فثلاث لان العدد تارة يكون يقتضي الاصابع
وتارة يستظهر والقبض يكون في اول العدد دون البسط ومن وقع طلقة **ثم قال**
حلفتا ثلاثا ولم ينو استيفاء طلاق بعدهما فطلقة واحدة لانها نصير ثلاثا وظاهره
ان اراد استيفاء طلاق وهي رحمية ووقع تسمية الثلاث وان قال لاحدي امرائيه
انت طالق واحدة **بل هذه** مشبه للزوجة الثانية ثلاثا طلقت المحاطبة او لا واحدة
والاخرى ثلاثا لا يقع بها كذا ذلك ومثله لو بدع في هذا الارهم بل لغيره وهذا الارهمان
يجب عليه الارهمان ولا يصح احدا به عن الاول وان قال لاحدهما هذه طالق واثار
اليها **لا** **بل هذه** مشبه للاحدي فثلاث او قال لاحدهما انت طالق وقال للاحدي
لا **بل انت طالق** فثلاث لانه لا يصح احدا به عن طلقها او لا وان قال من له ثلاث
زوجات مشبه باليهن **هذه او هذه** طالق **وهذه** طالق وقع الطلاق بالثالثة
لا يقع بها ووقع باحدي الاوليين لان اول واحد التثنية كما لو قال هذه او هذه
طالق **بل هذه** او هذه فتطلق الاولى واحدي الاوليين وان اشار اليهين وقال هذه
طالق كل الطلاق او اكثره اي الطلاق او جميعه او منتهاه او غايته او اقضاه او
انت طالق عدد المحصى او عدد الفطر او عدد الرمل او عدد النسخ او عدد التراب او عدد الخشب او قال
وكفه كالنجوم والحيات والسفن والبلاد فثلاث ولو نوي واحدة لان هذا اللفظ
يقتضي عددا والطلاق له اقل واكثر فاقله واحدة واكثره ثلاث وكذا انت طالق
عدد اهما او الزيت وكفه من اسمها الاجناس لتعدد انواعه وفطرته شبه المحمي

قال
مطل اذا انت طالق
طلقة باينية

وهذه او هذه
طالق وقع الطلاق
بالاوليين واحدي
الاخرين كما لو قال
هذه طالق

بغير انما هو او التاجيد فواحدة لصوفه عن الابقاع كما سبق في المحذور
باب الاستثنائي الطلاق وهو لغة من الشئ وهو الرجوع يقال شئ
 راس البعير اذا عطفه الى ورابه فكان المستثنى رجوع في قوله الى ما قبله واصطلاحاً
اخراج بعض الجملة اي مدحول اللفظ بلفظ زالا او ما قام مقامها كغيره وسوي
 وليس وعدا وحلا وحاشا من متكلم واحد فلا يصح استثنائي غير موقع لاعتبار رتبة
 قبل تمام مستثنى منه **ونشر** بالبناء الجوهري في الاستثنائي اتصال مقتاد
 لان غير المتصل لفظ يقتضي رفع ما وقع بالاول ولا يصح رفع الطلاق اذا وقع
 بخلاف المتصل اذا الاتصال يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها
 ولو لم ذلك لما صح التعليق ويكون الاتصال اما **اللفظ** بان يأتي به متواليه او يكون
حكما كما نقتضاه اي بالاستثنائي عما قبله اي الاستثنائي عما قبله **بتنفس ونحوه**
 كسفال او عطاءست بخلاف انقطاعه بسلام معتصم او سكوت طويل ونشر
 الاستثنائي ايضا **بنيته قبل تمام مستثنى منه** فاذا قال انت طالق ثلاثا او
 الواحدة لم يفتد بالاستثنائي ان لم ينفذ قبل تمام قوله ثلاثا وكذا **شروط ملحق**
 اي لا يحل لاحد الكلام كانت طالق ان كانت في شرط اتصاله عادة وبنية قبل
 تمام انت طالق وكذا **عطف مفيد** نحو انت طالق او لا يقع به طلاق ان
 اتصل عادة ونحوه قبل تمام منقوط عليه وكذا الاستثنائي بالمشية ونية
 العدد حيث يورث ذلك لانا صور في اللفظ عن مقتضاه فوجب مقارنتها
 لفظا ونية كالاستثنائي **ويصح استثنائي نصف فاقل** بضالانه كلام متصل
 ريان به ان المستثنى غير مراد بالاول فصح كقول الخليل عليه السلام انتي
 بول ما نفردون الا الذي فظري بغيره البراءة مما سوي ابدع عز وجل وقوله
 تعالى فليست فيهم الف سنة الا خمسين عاما وما استثنائي اكثر من النصف فلا يصح
 لما يأتي في الاكثر من مطلقات نحو وجتاي طالق ثلاث الافلانة وزوجاته
 الاربع كوارق الافلانة وفلانته ومن **طلفات** ولو قال لامرته انت طالق **ثنتين**
الاطلقة يقع عليه طلقة واحدة لرفعه الثانية بالاستثنائي وان قال لها انت طالق
ثلاثا الا طلقة يقع ثنتان او انت طالق ثلاثا **الاشنتين الا طلقة** يقع ثنتان لانه
 استثنائي من الشنتين واحدة فبقي واحدة استثنائها من الثلاث فبقي ثنتان او قال
 انت طالق ثلاثا **الا واحدة واحدة** يقع ثنتان لصحة الاستثنائي الاول والثاني
 مؤكدة او قال انت طالق ثلاثا **الا واحدة واحدة** يقع ثنتان انما بالاستثنائي
 الثاني لئلا يلزم استثنائي اكثر من النصف او قال انت طالق **طلقة وثنيتين** الا
طلقة يقع ثنتان لصحة الاستثنائي واحدة من اثنتين لانها نصفها او قال انت
 طالق **طلقة اربع الا ثنتين** يقع ثنتان لصحة استثنائي النصف وان قال انت
طالق ثلاثا اي الثلاثا لانه استثنائي من النصف او قال انت طالق **اربعة**
 للحل ولا يصح او انت طالق ثلاثا **الا ثنتين** يقع ثلاثا لان استثنائي النصف
 لا يصح او انت طالق ثلاثا **الا جز طلقة كنصف وثلاث** ونحوها كربع او خمس او سدس
 يقع ثلاثا لان الطلاق لا يتبعض فيحمل الباقي من الطلقة او انت طالق ثلاثا

لا يسير وطول كلام متصل ببعضه ببعض قال الطوفي

يقع ثلاثا

او ثلاثا

110 **الا ثلاثا الا واحدة** يقع ثلاثا لانه استثنائي واحدة من الثلاث فبقي اثنتان واستثنائها
 من الثلاث الاولى وهو استثنائي اكثر من النصف فلا يصح او قال انت طالق **خمس**
 الا ثلاثا او انت طالق **اربعا الا ثلاثا** يقع ثلاثا لانه استثنائي اكثر من النصف او انت طالق
 اربعا **الا واحدة** يقع ثلاثا ليقا بها بعد الاستثنائي او انت طالق **وطالق وطالق الواحدة**
 يقع ثلاثا لعود الاستثنائي لمالية فهو كاستثنائي الكل او انت طالق **وطالق وطالق** وان اراد الاستثنائي
 الا طالق او انت طالق **ثنتين وطلقة الا طلقة** او **ثنتين وثنيتين** يقع ثلاثا لان
 لما تقدم او انت طالق **ثنتين وثنيتين** او **واحدة** يقع ثلاثا لبقاها بقاها بقاها
كعطفه بالفا او بضم بان قال انت طالق ثنتين وثنيتين او الواحدة او الواحدة او انت
 طالق ثنتين ثم ثنتين او الواحدة وان قال انت طالق واحدة او الواحدة او الواحدة
 او الواحدة او الواحدة او الواحدة فان في الترتيب وقعت الثلاث على الوجهين
 وان قال لزوجته انت طالق **ثلاثا واستثنائي بقلبه** او **واحدة** تقع الطلقات **الثلاث**
 لان العدد نصف فيما تناوله فلا يرتفع بالنية ما ثبت بنصف اللفظ لانه اقوى من
 ون يوي بالثلاث لثنتين فهو استعمال اللفظ في غير ما يصلح له توقع مقتضى
 اللفظ وقعت النية وان قال من له اربع سنة **ساي الاربع طواق واستثنائي واحدة**
بقلبه طلق كلهن لما سبق **ون لم يقل الاربع** بل قال ساي طواق واستثنائي
 واحدة منهن بقلبه **لم تطلق المستثناة** لانه اسم عام يجوز التفسير به عن بعض
 ما وضع له واستعمال العام في الخاص كثير فيصرف اللفظ بنية الى ما اراده فقط
 وان سألته احوي سايه طلاقها فقال ساي طواق **واستثنائي من سالتنه طلاق**
دين لان اللفظ عام يحتل التحصيل **ولم يقل** منه ذلك **حكما** لان طلاقه جواب
 سوالها لنفسها فعدوه صفة عنها بخلاف الظاهر ولا يربط الطلاق وسبب الحكم
 لا يجوز احواله من العموم بالتخصيص **وان طانت في الت له طلق** **شاك فقال ساي**
طواق طلق القابلة كباقي سايه لعموم اللفظ ويقبل منه **حكما وفي كتاب**
القواعد الاصولية للعلامة علاي الدين ابن الحاج **قاعدة المذهب ان الا**
يرجع الى ما يملكه اي من الطلاق لا الى ما لفظ به وان **العطف بالواو بصير**
الجمليتين واحدة اي بخلاف العطف بالفاو ثم **وقاله** اي ما ذكر في القواعد **جمع**
قال المنظم وليس ما في القواعد **وقاله** جمع **اي اطلاقه** بوليك ما تقدم في قوله
 انت طالق اربعا **الاشنتين** يقع ثنتان ولو رجع الى ما يملكه وقع ثلاث لان استثنائي
 اكثر من النصف لا يصح وقوله انت طالق وطالق وطالق **الا طالق ونحوه** يقع ثلاث
 ولو صيد العطف الجملي واحدة كان منزلة قوله انت طالق ثلاثا **الا واحدة**
باب الطلاق في الماضي والمستقبل **او قال** انت طالق **امس** او قال لها انت
 طالق **قبل** ان تزوج **ونحوه** بذكر وقوله اي الطلاق اذن وقع في الحال
 لا في الزمان **يقع** بما هو اعلا في حقه **والا** يورث وقوله اذا بان اطلق او توي ببقائه
 في الماضي **لم يقع** لان الطلاق رفع للاستباحة ولا يمكن رفعه في الماضي كما لو قال
 لها انت طالق **قبل** قدوم زيد يومين فقدم اليوم **ولو مات او جنة او خرس**

مع عدم المخصص ما لم يستثنى او لو بقلبه فلا تطلق لان خصوص السبب يقدّم على عموم اللفظ

فثبت العلم بمولده اي فلا يقع طلاقه لان العصمة ثابتة بيقين فلا تزول مع الشك
فيها ارادة وان قال اردت ان زوجها قبل طلقها او اني طلقها في نكاح قبل هذا قبل
منه ان احتمل صدقه ولم تنكح به فثبتة عقب او سوال طلاق وكونه وان قال
لا امراته انت طالق ثلاثا قبل فزوم زيد بشهر فليها السفقة اي لم تنسقط نفقتها
بالتعليق على بل تستمر الي ان يتبين وقوع الطلاق لا انها محبوسة لاحله فان فزوم
زيد قبل مضيه اي الشهر لم يقع او فزوم منه اي مع مضي الشهر لم يقع عليه
طلاق لانه لا بد من مضي جز يقع فيه الطلاق بعد مضي الشهر وان فزوم زيد
بعد شهر وجز تطلق فيه اي يتسع لوقوع الطلاق تثبت وقوعه اي الطلاق
لانه اوفقه على صفة فاذ احدث وقوعه كقولك انت طالق قبل شهر رمضان
او قبل موتك بشهر تثبت ان وطه بعد التعليق محرم ان كان الطلاق
باينا لانه كالا جنبية ولها المهر بما نال من فزومها قال بعض اصحابنا يجوز عليه
وطهها من حيث عتقه هذه الصفة اي حيث موته فان كل شهر ياتي بجعل
ان يكون شهر وقوع الطلاق فيه واقتصر عليه في المستوعب والقواعد الاصلية
فان خالفها بعد البهيمية اي التعليق بيوم مثلا وفزوم زيد بعد شهر ويومين
مع الخلع ان لم يكن حيلة لا نسقط بهيمية الطلاق على ما سبق ونخل الطلاق
رانه صار فيها باينا بالخلع وعكسهما اي بطل الخلع وبطل الطلاق ان خالفها بعد
البهيمية بيومين وفزوم زيد بعد شهر وساعة من البهيمية لان الخلع
صادقها باينا بالطلاق وان لم يقع اي حيث قلنا لا يصح الخلع رجعت الزوجة
بعونه لحصول البهيمية لاني مقابلة الالرجعية اي الا اذا كانت الطلاق
المعلق رجعا بان لم يكن مضملا لما يملك فيه من خلفها لانها في حكم الزوجات
وجعل خلعها ما دار من عدتها وكذا حكم قوله لزوجته انت طالق قبل موتي
بشهر فان مات احداهما قبل مضي شهر لم يقع طلاق لانه لا يقع في الماضي وان مات
بعد شهر ولم يخطه تنسحق لوقوع الطلاق تبينا وقوع الطلاق في تلك الساعة والار
لما يت لا نقطاع النكاح بالبيسوية وعدم تهمة بحدانها الميراث وكذا انت
طالق قبل فزوم زيد بشهر وفزوم زيد بعد شهر وساعة وفزوم مات احدهما بعد
خروجين فلا توارث ان كان الطلاق باينا بالتبني وقوع الطلاق قبل الموت
وان قال لامراته ان انت طالق قبله بشهر وكهه كيوما او اسبوع لم
يصح التعليق لانه اوقع الطلاق بعد الموت فلم يقع قبله لمضيه ولا تطلق
ان قال لها انت طالق بعد موتي او معه لحصول البهيمية بالموت فلم يقع
نكاح بزييله الطلاق وان قال انت طالق يوم موتي طلقت اوله اي اول
اليوم الذي يموت فيه لملا حجة كل جز منه لوقوع الطلاق فيه ولا
مقتضى لتأخير عن اوله وان قال انت طالق قبل موتي يقع في الحال وكذا
قبل موتك او موت زيد لان ما قبل موته من حيث عتق الصفة محل الطلاق
ولا مقتضى للتأخير قبل موتي وموتك او موت زيد لان ما قبل موته
يقع في الجز الذي يليه الموت لان التصفية يقتضي ان الجز الذي يلي

يسير

يسير وان قال انت طالق قبل فزوم زيد فقال القاضي تطلق في الحال سواء قدم
زيد او لم يقدم وان قال لامراته الطول كما حباة طالق فموت احدهما يقع بالاحد
لحقق الصفة فيها وان تزوج امه ابه بشرطه ثم قال لها اذا ماتت ابي او اشترت
فانت طالق فمات ابوهم او اشترت اها طلقت لان الموت او الشراء سبب ملكها
وطلاقيها ونسخ النكاح يترب على الملك فيحصل الطلاق زمن الملك السابق
على الفسخ فيثبت حكمه ولو قال لها ان ملكتك فانت طالق فمات ابوهم او
اشترت اها لم تطلق لان الطلاق يترب على الملك فيصادقها مملوكة
ولو كانت زوجته مودقة لابيها وقال لها ان مات ابي فانت طالق فمات ابوهم او اجاز الورثة به
وقع الطلاق والعنف معان خرجت من التملك فكما لو كانت باقية في الرق فتطلق ايضا ولم تجز الورثة
على موته وان لم يخرج من التملك فكما لو كانت باقية في الرق فتطلق ايضا ولم تجز الورثة
وفي تعليقه هنا في شرحه نظر فصل ويستعمل طلاق وعون كفتق
وظهار استعمال القسم بالله تعالى ويجعل جواب القسم جوابا لابي الطلاق
وكونه في غير المستحيل فثبت قال لامراته انت طالق لا قوم من وقام لم تطلق
ولا اطلقت وانت طالق ان اخاك لها قول فان كان اخوها عاقلا لم يجز ولا حث
وان شك في عقله فلا حث لان الاصل بقا النكاح وانت طالق لولا انك طلقتك ولا حث هذا الرغيف
وكان صادقا لم تطلق ولا اطلقت وان خلفت بعنف عبيد فانت طالق ثم
قال عبيد حر لا قوم من طلقت ثم ان لم يقع عتق عبده وان علقه اي الطلاق
وكونه بفعل مستحيل عادة وهو لا يتصور في العادة وجوده وان وجد
خالف للعادة كقوله انت طالق ان سعدت النساء او انت طالق لا اصعدت
النساء او انت طالق ان شئت الميت او انت طالق لا شئت الميت او انت طالق ان شئت
البهيمية او انت طالق لا شئت البهيمية او انت طالق ان طرت او انت طالق
لا طرت او انت طالق ان قلبت الحجر ذهبا او انت طالق لا قلبت الحجر ذهبا
لم تطلق او علقه بفعل مستحيل لوانه وهو لا يتصور في العقل وجوده
كقوله انت طالق ان رددت امك او انت طالق ان جمعت بين الضوبين
او انت طالق ان شربت ما الخور ولا ما فيه لم تطلق كخلفه بالله عليه لانه
علقه بصفة لم توجد وان ما يقصر بعبده يعلق بالحال كقوله تعالى
ولا يدخلك الجنة حتي يبلغ الجمل في سم الحياض وان علقه اي الطلاق وكونه في نفسه
اي المستحيل عادة اولداته كقوله انت طالق لا شربت ما الكون ولا ما فيه
او ان لم اشرب به اي ما الكون ولا ما فيه او انت طالق لا اصعدت النساء او انت
طالق ان لم اصعدنهن او انت طالق لا اطلقن المشرك او انت طالق لا تقتلن
فلانا فانما هو ميت علمه اي موته او لا او انت طالق لا طيرت او انت طالق
انما اطر وكهه كانت طالق ان لم اقلب الحجر وكهه وقع الطلاق وكهه في الحال
كانت طالق ان لم ابع عبيد فمات العبد ولا علقه في عدم فعل المستحيل
وعدمه معلوم في الحال وما بعده ولان الحالف في فعل المستنع كاذب حث
لتحقق عدم المستنع فوجب ان يتحقق الحث وعنف وظهار وحرام

او معه

قمت كل وقت استعما لهما فيهما وهي اي كلما **وحررها للتكرار** بخلاف متى لان كلما تم الاوقات
 فهي بمعنى كل وقت فمقتي كلما فتمت تقوم فيه واقوم فيه واماني في اسم زمان
 بمعنى اي وقت ومعني اذا فلا تقتضي ما لا يقتضيها واستعما لهما للتكرار
 في بعض الاحيان لا يمنع استعما لهما في غيره كاذواي وقت وكلها اي اذ ان الشرط
 الست ومعهما وجبت بلا لم او بلا **بينة فور او فريضة** اي الفور **للتراخي** لانها
 تخلص الفعل للاستقبال في اي وقت منه وجد فقد حصل الجزاء وكل الادوات
 مع لم للفور لا مع بينة تراخي او فريضة **الا ان** في التراخي ولو اقتدرت بلم مع
 عدم بينة فور او فريضة وما مع بينة الفور او فريضة فهي له ولو قال لو جبه
 ان قمت او اذا قمت او متى قمت او ممت قمت او مت قمت فتمت فتمت او ابتك
 قامت فطابق وقع الطلاق بقيام اي عقبه وان بعد القيام عن زمن التعليق
 ان لم تكن بينة فور او فريضة ولا يقع غير طلاق بتكرره اي القيام بالطلاق التعليق
 بالاولي الا مع علمها فيقع بتكرره لما سبق ولو قمت اي ساوه الرابع او قام الرابع
 في قوله ببتك فامت فطالق او في قوله من قامت فتك فطالق او في قوله
من افتر منك فطالق او في قوله ببتك افتر فطالق فليكن تعليق
 الطلاق على قول القيام في الاولين وعلى قول الاقامة في الاخيرين وقد وجد
 المعلق عليه في كل مستحق وكذا اعتق ولو قال لنسائه الرابع ببتك لم اطا
 اليوم ففصلها طوالت ولم يبا واحدة منهم في يومه طلق كلهن ثلاثا
 ثلاثا لان كل واحدة منهم لها ثلاث مرات في يومها طلق ثلاثا
 طلاق فان وطى في يومه واحدة منهم فقط فثلاث تقع بها سهو وطى ضرا
 بصيها من كل مرة لم يباها طلقه ويطلق هن اي ضاربها شتيت
 شتيت لان لكل مرتبة ترتيب لمرطبات وان وطى في يومه شتيت مرتبة فقط
 فثلاث شتات تعان بالمرطبات لعدم وطى في مرتبة واحدة لانها طلقان
 واحدة واحدة لان لكل منهما مرة لم يباها وطى مرتبة في يومه ثلاثا
 وقع بالمرطبات فقط واحدة واحدة لان لكل شتية مرة لم يباها ولم يقع
 فثلاث شتات تعان بالمرطبات لانها طلقان وان وطى في يومه لم يطلق
 واحدة منهم وان اطلق بان قال ببتك لم اطا ولم يقع بزمان فثلاث شتات
 لفريضة التراخي كما لو قال ببتك لم اطا فان مات ولم يبا واحدة منهم
 طلق ثلاثا ثلاثا قبل موته وان وطى بعضهم ففصلها طوالت لانها طلقان
 او غيرها كلما اكلت زمانه او نفاحة ونحوها فانت طالق وكلما اكلت
 نصف زمانه او نصف نفاحة ونحوها فانت طالق فاكلت زمانه او نفاحة
 ونحوها فثلاث لوجود نصفه نصف مرتبة ووجود نصفه الكل مل
 مرة فنتعلق بكل صفة طلاقه ولو كان بدل كلما اذارة غيرها كان واذا او في
 اكلت زمانه فانت طالق وان واذا او في اكلت نصف زمانه فانت طالق فانت
 زمانه فثلاثان طلاقه نصفه الكل مل وطلقة نصفه النصف ولا يطلاق
 بالنصف الا ان تلك الادوات لا تقتضي التكرار وان طلقه اي الطلاق
 على صفت

الزوجة م

يطلق م

في كل وقت

طلاق واحدة
 بوقت واحد
 او بوقت واحد
 او بوقت واحد

صفات فاجتمع اي الصفات في عين واحدة كقولهم ان ريت رجلا فانت طالق وان
 ريت اسود فانت طالق وان ريت فقيرها فانت طالق فوات رجلا اسود فقيرها فطلق
 ثلاثا لان الطلاق معلق على كل من هذه الصفات وقد وجد استنبه ما لو وجدت
 في ثلاثة اعيان وان قال لامرأته ان لم اطلقك فانت طالق او قال لهما ان لم اطلقك ففتر
 فانت فتمت احدهما في الاول او مات احدهما في الثانية وقع الطلاق اذا بقي من حياة
 الميت منها او من مال لا يتسع لابقاعه اي الطلاق لغواته بالموت في الثانية اذا
 ماتت الصفة ففتر فانت الطلاق الذي يتصل به يمينا وهو طلاق الحلو فعليها
 ولا يقع ما دام الوقت متسعا لابقاعه لان ان لتراخي فله تأخير ما دام وقت
 الامكان فاذا بقي ما لا يتسع حصل الياس منه ولا يبرئ معلق زوجة بايانه
 بهذا التعليق كما لو بارها عزم موتها لا نقطاع الزوجية ونزله في ان مات كما لو
 اباها عزم موته بلا سواها وكذا ان لم تزوج عليك فانت طالق ثلاثا ايضا وان
 نوي بقوله ان لم اطلقك ونحوه وقتا معينات فانت طالق ففتر فانت طالق
 به فان لم يطلقها حتى مضى الوقت المعين في الاول او مضى ما يمكن ابقاء طلاق
 فيه في الثانية ولم يفعل طلق ومن حلف ليفعل شيئا ولم يعين له وقتا بلفظه
 ولا بنية فعلى التراخي لان لعظه مطلق بالنسبة الى الزمان كله فلا يتغير
 بوقت دون آخر قال تعالى محبوا عن الساعة قل بلى وري لتأتينكم وان قال
 لامرأته متى لم اطلقك فانت طالق او اذا لم اطلقك فانت طالق او اي وقت
 لم اطلقك فانت طالق او قال لنسائه ببتك لم اطلقك فانت طالق او قال
 لمن من لم اطلقها فانت طالق فمضى زمن ببتك ابقاعه به الطلاق فيه ولم
 يفعل اي لم يطلقها طلق لا يقتضيه لفريضة حيث لا بينة ولا فريضة
 تراخي وان قال لامرأته كلما لم اطلقك فانت طالق فمضى ما اي زمن يمكن
 ابقاء ثلاث طلاقات مرتبة اي واحدة بعد واحدة فبينة اي الزمن الماضي ولم
 يطلقها طلق ثلاثا لا يقتضيه التكرار ومع لم الفورية ويدل الاول قوله
 تعالى كلما جاءه رسولها كذوبة فتقتضي تكرار الطلاق بتكرار الصفة
 وهي عدم طلاقها لهما ان دخل بها ولا يكت دخل بها بان بالطلقة الاولى
 فلا يلحقها ما بعدها **فصل وان قال عامي اي غير نحو لامرأته ان قمت**
بفتح الهمزة فانت طالق فهو شرط فلا يطلاق حتى تقوم كنيته اي الشرط بان
 المفتوحة الهمزة ولو من نحو لان العامي لا يريد به الا الشرط ولا يعرف ان معناه
 التعليق ولا يريد به فلا يثبت له حكم الا يعرفه ولا يريد به كما لوطلق بصرح الطلاق
 العربي اعجمي لا يعرفه وان قاله اي ان قمت بفتح الهمزة عارفا مقتضاه اي
 التعليق فليقتضي الحال ان كان وجد قاله في الاقناع وغيره لان المفتوحة لفة
 للتعليق معناه انت طالق لانك قمت او بقيامك قال تعالى يمتون عليكم ان
 في اسلموا او تحذوا لحيال هذا ان دعوا للرجل ولدا **وان قال رجل لامرأته انت**
طالق اذا قمت فليقتضي الحال ان اذا لتعليق او قال انت طالق **وان قمت** او انت
 طالق **وان قمت** فليقتضي الحال ان الواول ليس جوا بالشرط فالعني انت طالق

وقد ذكرنا ما فيه في الحاشية م

فانما يودي الي نفيها فلا تثبت ولا نه يفي الي الدور لا اذا وقعت وقع قبلها
ثلاث فثبت وقومها وجوابه الفأقوله كما سبق وقال ابن عقيل تطلق بالمرحز
ويعلق المعلق لانه طلاق في زمن ما من ويقع من اي زوجة لم يدخل بها وقال لها
ذلك الطلقة **المحزنة فقط** لانها تبين بها وان قال لامرأته ان **وطيتك وطيا بما**
فانت طالق قبله ثلاثا او قال لها ان **ابنتك** فانت طالق قبله ثلاثا او ان **فسخت**
نكاحك فانت طالق قبله ثلاثا او ان **ظاهر منك** فانت طالق قبله ثلاثا او قال
لرجعيتك ان **راحتك** فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجدني مما علق عليه الطلاق وقع
الثلاث **ولغا قوله قبله** لما تقدم في التي قبلها قال في الرأية وقيل لا تطلق في ان ابتك
وفسخت نكاحك بل تبين بالابانة والفسخ انتهى فظهر من كلامه انها لا تبين بقوله
ابنتك او فسخت نكاحك في القول الاول واذا لم تبين به فلا اشكال في وقوع الطلاق
المعلق عليه مع الفأقوله قبله بخلاف ان بنت او انفسخ نكاحك فانت طالق قبله ثلاثا
ثم بانته منه بخلع او غيره او انفسخ نكاحك لمقتضى فلا تطلق لانه بالابانة لم ينف
للطلاق محل يقع فيه وان قال لاحدي امرأته **كلما طلقت منك فانت طالق**
ثم قال **مثله للمرة ثم طلق الاولى** فقال لها انت طالق **طلقت المرة طلقة واحدة**
بالصفة وهي طلاق الاولى وطلقت **الاولى** تثنيته واحدة بالمباشرة وواحدة بالصفة
لان وقوعه بالصفة تطلق لان التعليق ووجود الصفة تطلق وان **طلق المرة**
اي المطلق لها ذلك ثانيا **فقط** اي ثم يطلق الاولى بعد ان قال لها ذلك **طلقتا**
اي الاولى والثانية **طلقة** الاولى بالصفة والثانية بالتخيير والابقع بها بالتعليق
اخرى لان طلاق الاولى وقع بالتعليق السابق على تعليق طلاق الثانية فلم يحدث بعد
تعليق طلاق الثانية طلاقا ومثل ذلك لو قال من له زوجتان حفصة وعمرة مثلا
ان **طلقت حفصة فمرة طالق او كلما طلقت حفصة فمرة طالق ثم قال ان**
طلقت عمره فحفصة طالق او كلما طلقت عمره فحفصة طالق فحفصة هناك
فيما قبل فان طلق عمره طلقت تثنيته وحفصة طلقة وان طلق حفصة فمرة
طلقتا طلقة طلقة لما تقدم **وعكس ذلك قوله لمره ان طلقتك فحفصة طالق**
ثم قوله **حفصة ان طلقتك فمرة طالق فحفصة هناك فمرة هناك** فان قال لمره
انت طالق طلقت تثنيته بالمباشرة والصفة وطلقت عمره واحدة وان طلق حفصة
ابتدا لم يقع بكل واحدة منهما الا طلقة واحدة بالمباشرة وحفصة بالصفة وان قال
لاربع زوجاته **ابنتك** وقع عليها طلاق في نكاحها طواق ثم اوقفه اي الطلاق على
احداهن اي الاربع **طلقت** كاملا اي ثلاثا ثلاثا لانه اذا اوقفه باحدة من طلقت
ببقاعه طلقة وطلقت كل واحدة من صواحبه بوقوعه عليها طلقة وكلما يقع بواحدة
طلقة يقع بكل واحدة من صواحبه طلقة فينال كل واحدة من صواحبه الثلاث
ثلاث طلقات وان قال لثلاثه **الاربع كلما طلقت واحدة فمرة من غيري** حر وكما
طلقت **اربعاً فاربعة** من غيري احرار ثم **طلقهن** ولو مفايات قال لثلاث
طواق **ثلاث فاربعة** في الزوجات اربع صفات بعد اربع فيعتق اربعة
وهن اربع احاد فيعتق اربعة وهن اثنتان واثنتان فيعتق اربعة وهن

118 وفيهن ثلاث فيعتق اربع ثلاث او تقول فيعتق بواحدة واحدة وبثانية ثلاث
لان فيها صفتين هي واحدة وهي مع الاولى اثنتان ويعتق بثالثة اربعة
لانها واحدة وهي مع الاولى والثانية ثلاث ويعتق برابعة سبعة لان فيها ثلاث
صفات هي واحدة وهي مع الثالثة اثنتان وهي مع الثلاث اربع فبها اربع وان
لي معلق **بذل** قوله **كلما بقوله ان او نحوها كمن** واذا اوجبتا لقوله ان طلقت
واحدة فعبدي حر وثنيت فاثنتان وثلاثا فثلاثا واربعاً فاربعة ثم طلقت
ولو معا عتق عشرة عتق لان غير كلما لا يقتضي التكرار وان قال لامرأته ان
انك طلاقي فانت طالق ثم **كتب اليها انك كتابي فانت طالق فانتا كتابي كاملا**
ولم ينس منه **ذكر الطلاق** فثنتان طلقة بتعليقها على الكتاب وطلقة بتعليقها
على كتاب الطلاق لانه انما يكتبها اليها المعلق عليه الطلاق فان لم يكتبها
لم يقع شيء مما لو ضاع لانه لم يات بها طلاق ولا كتابه بل بعضه ولا يثبت الكتاب
الا بشا مقرب ككتاب القاضي ويكفي ان يشهدا عندها فان قال **اردت بقولي**
ان انك طلاقي فانت طالق **انك طالق** بالتعليق **الاولى دين** لانه اعلم بنيتها
وكلامه يحتمل وتقبل منه **حكما** لظهوره **ومن كتب لامرأته انك انك**
كتابي فانت طالق فمري عليها وقع الطلاق ان كانت امية لا تقول لان هذا
هو الذي يروى بقولها **والا تكتب امية بك قارية فلا تطلق بقراءة غيرها**
عليها لانها لم تقراه والاصل استحصال اللفظ في حقيقته مالم تستدروا ومن
حلف لا يقرا كتاب فلان قراه في نفسه ولم يحرك شفتيه به حنث لانصراف
يمينه الي ما يعرفه الناس الا ان يروي حقيقة القراءة فلا يحنث الا بها
فصل في تعليق الحلف اذا قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فانت
طالق ثم علقه اي طلاقها بما اي شيء فيه حنث في فعل كان لم ادخل الادار
فانت طالق رونت طالق لا تؤمن طلقت في او علقه بما فيه مع من فعل
كان تمت فانت طالق طلقت في الحان او علقه بما فيه **تكريره** اي الحنث كانت
طالق **التي** يكون هذا القول كذا **طلقت في الحال** بوجود الحلف بطلاقها
وتحوزا بما فيه من المعنى المقصود بالحلف وهو الحنث او المنع او التاكيد وان كان
في الحقيقة تعليقاً لا للفظ اذا استقر حمله على الحقيقة حمل على ما في اللفظ
الاستحالة ولا تطلق من علق طلاقها بالحلف به ان علقه بمشيئها او مشيئة
غيرها قبلها او علقه بحيف او ظهور او طلوع الشمس او قروم الحاج **وغيره**
كالسوف وهبوب الريح قبل وجوده لانه تعليق محض ليس فيه معنى الحلف
وان قال لامرأته ان **حلفت بطلاقك فانت طالق** او قال لها ان **كلتكت فانت**
طالق واعاده لها مرة اخرى **فطلقة** لانه حلف او كلام وان اعاده مرتين **فثنتان**
وان اعاده ثلاثا **فثلاث** طلقات لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة
اخرى مالم يقصر فيها **ما في قوله ان حلفت بطلاقك فانت طالق** فلا يقع بخلاف ما لو اعاده
بعضه بالكلية بقصد اتمامه لانه لا يخرج بذلك عن كونها كلاما قال في العزو وادحا
بعضهما بنا وقال فيها كالاوي ذكره في القنوت **وتبين غير مدخول** بها اذا اعاده

انما بعض الكتاب
وفيه الطلاق او
انما كله وقدر

الحال في الحلف
بغيره
فعل
فانت طالق
في الحال و

الحال في الحلف
بغيره
فعل
فانت طالق
في الحال و

بطلقة فلا يلحقها ما بعدها ولم تنفقد بيمينه الثانية ولا الثالثة في مسألة الكلام
في غير مدخول بها لأنها تبين بشر وعه في كلامها فلا يحصل جواب الشرط الا وهي
بأن يتخلل خلاف مسألة الحلق فتتعدد بيمينه الثانية لأنها لا تبين الا بعد انعقادها فان
تزوجها بعد ثم حلف بطلاقها طلق لوجود الحنث باليمين المنعقدة في النكاح
السابق ولو قال لا مراثية ان حلفت بطلا فكذا ما نكحها طلقا وان عاده بعد
بكل منهما طلقة لما سبق وان لم يدخل باحداهما اي المراتب فاعاده بعد
ان وقع بكل منهما طلقة فلا طلاق لان الحلق بطلاق البايث غير معتد به ولو نكح
البايث ثم حلف بطلاقها طلقا انما طلقة طلقة لا يقع باليمين الثانية في
حقها جميعا وانما يوجد احدى الصفة في النكاح يقع الطلاق عقبيه واستثنى
كما اوضحته في الحاشية وان اتي بكلمة بدل ان قال كل ما حلف بطلاقها
فانتهى طلقا وان عاده واحدا غير مدخول بها ثم اعاده حال يمينه ثم نكح
البايث وعاده طلقا ثلاثا ثلاثا طلقة عقب حلفه ثانيا وطلقتين لما نكح
البايث وحلف بطلاقها لعدم اخلال اليمين الاولى بالثانية لان كلما التكرار
واليمين الثانية منعقدة باليمين الثالثة التي تحلت بحلفه على المتحد نكاحا
يشترط لليمين الاولى والثانية فيقع بها طلقا بخلاف ان كان اليمين الاولى بها
تقول بالثانية لعدم اقتضاها التكرار ومن قال تزوجت حفصة ومرة ان
حلفت بطلا فكذا مفرقة طالق ثم اعاده لم تطلق واحدة منهما لانه حلف
بطلاق مرة وحوها لا بطلاقها ولو قال عده ان حلفت بطلاقها فحفصة طالق
طلقت مرة لحلفه بطلاقها بعد تعليق طلاقها عليه ثم ان قال عده ان حلفت
بطلاقها فمفرقة طالق لم تطلق واحدة منهما لما سبق ثم ان قال عده ان حلفت
بطلاقها فحفصة طالق طلقت حفصة وحوها لما مر وان قال لم يدخل بها كما
حلفت بطلاقها فاحدا كما فانتها طلقا وان قال كلما حلفت بطلاق واحدة منها
فانتهى طلقا وان عاده طلقا ثنتين ثنتين لان ذلك حلف بطلاق كل منهما
فطلقتا بحلفه بطلاق واحدة طلقة طلقة وحلفه بطلاق الاخرى كذلك وان قال
لها كلما حلفت بطلاق احدهما او واحدة منهما فمفرقة طالق او قال فمفرقة طالق وصاد
فطلقة طلقة بكل منهما لان حلفه بطلاق واحدة انما يقتضي طلاقها وحوها وحلف
بطلاقها الا مرة فلا تطلق الا طلقة وان قال كلما حلفت بطلاق احدهما او واحدة
منكما فاحدا كما طالق وعاده فطلقة تقع باحدهما نكحت بقرعة كما لو قال
احدا كما طالق وان قال لا احدهما ان حلفت بطلاق مولا فانت طالق ثم قال
لاخري اي قال لها مثل ما قال بلاوي طلقت الاولى لحلفه بطلاق مولا فان عاده
بلاوي طلقت الاخري لما مر فحصل في تعليقها بالكلام وللادنى والقول
يكسر اتفاق مصدر قرب بكسر الراء اذا قال لا مراثية ان كلمتك فانت طالق
فتحقق اوزجوها فقال تنكح او سكتي او مري وخوفه انقل ذلك بيمينه ولي
طلقت تام بيمينه وكذا لو سكتها تزوجه بشو فقال الكاذب عليه لعنة الله
حنث مضالنه كما لو قال لها بعد تعليقها بالكلام ان كلمتك فانت طالق طلق
بذلك

مكتم

بذلك وان لم تنكح لانه كلام خارج عن اليمين تام بنوكلا ما غيره اي غير ذلك الكلام او ترك
مما حدثتها او راجعها فلا يحنث الا به وان قال لها ان بكلامك فانت طالق
فانت له ان بكلامك به اي بكلام فقوي حلفه بيمينه لانها كلمته او لا فلم يكن
كلامه لها بعد ابتداء ان لم تنكح له بيمينه بان توي انه لا يبرأها بكلام مرة اخرى او في
كلام ثم ان بكلام حنثت اي عتق عبدها لوجود الصفة وان بكلامها
بكلام بعد قولها ان بكلامك بكلام فقوي حلفه بيمينه لما سبق وان علقه
اي طلقها بكلامها كان لها ان كلمت زيد افاقت طالق فكلمته اي زيد
فلم يسمع زيد بكلامها لعقله زيد او شغلها عنها وخوفه كحفظ صوتها او صياح
وكانت منه بحيث لو رقت صوتها سمعها حنث او كلمته وهو اي زيد محبوس
او سكران غير مصر وعين او لم يسمع لولا المانع حنث لانها كلمته وكلمته
اي زيد او راسلته ولم ينو تعليق مشافهتها له بالكلام حنث لان ذلك كلام
لقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا
وان قال هو اليمين حنثا لم يحنث ولا يحصل مع مواصلته بالكتابة والمراسلة
وان ارسلت اسكنا يسئل اهل العلم عن مسألة او حديث في الرسول فقال الحلف
عليه لم يحنث لانها لم تقصده بارسال الرسول او كلمته غير اي غير زيد
يسمع تقصده به حنث لانها قصدته واسمعت كلامها استبه ما لو خاطبه وكذا لو
سلمت عليه الاتسليم صلاة ان لم تقصده ولا يحنث ان كلمته اي زيد اميتا او غابيا
او مفعلا عليه او نائبا لان التكلم فعل يتقضي الى المكلم فلا يكون الا في حال
يمكنه الاستماع فيها او كلمته وهي مجنونة فلا حنث لانها لا قصد لها او اشار
اليه اي زيد لان الاشارة ليست كلاما مشرعا ومن قال لا مراثية ان كلمتها
زيد او عمرا فانتهى طلقا فكلمت كل واحدة منهما واحدا بان كلمت واحدة
زيد او اخرى عمرا طلقا لانه علق طلاقها بكلامها لهما وقد وجد استبه قوله
ان كلمتها دايتيكما وخوفه لان لا مراثية ان كلمتها زيد او كلمتها
عمرا فانتهى طلقا وكلمت كل واحدة واحدا فلا يحنث حتى يكلمها بالمرتين
كلا منهما اي من زيد وعمرا لانه علق طلاقها بكلامها لهما لكل واحد منهما وان
قال لا مراثية ان خالفت امرى فانت طالق فنهاها وخالفته ولا يحنث له في الحلف
ظاهر لفظه لم يحنث ولو لم يعرف حقيقتهما اي الامروا النظم لانها خالفت بيمينه
لا امره فان توي مطلق الخالفة حنث وقياسهما لو قال ان خالفت بيمين فانت طالق
فامرهما خالفت وان قال لها ان خرجت بغير اذن فانت طالق او زاد مرة فقال
ان خالعت بيمين فانت طالق خرجت مرة بغير اذن او الا باذن او حتى اذن
لك فانت طالق فخرجت ولم ياذن لها في الخروج طلقت لوجود الصفة او اذن
لها في الخروج ثم نهاها ثم خرجت ولم ياذن بعد بيمينه طلقت لخروجها بعد
بغير اذن لانه لان هذا بمنزلة خروج ثا او اذن لها في الخروج ولم تعلم باذنه
فخرجت طلقت لان لا اذن هو الا علام ولم يعلمها او اذن لها وعلمت وخروجت
ثم خرجت ثانيا بلا اذنه طلقت لخروجها بلا اذنه ولا يحنث بخروجها ان اذن

شرا قال الشافعي

في النكاح

حيث استهلك فلم يظهر طعمه كما يأتي في الامكان او حلف من غير علم لا نزلت اليك ايها
النفلي ولا صعدت الي هذه العليا ولا اقيمت عليه ولا نزلت منه ولا صعدت
منها في ساعة فنزلت العليا وصعدت السفلي وطلعوا نزل او حلف من غير علم
لا اقيمت عليه ولا نزلت منه ولا صعدت فيه فانتقل الي سلم اخر لم يثبت في
الكل لعدم وجود الصفة الامع حيلة في قصد التخلص من الحلف او الامع قصد
قصد حلف لتجربته بعد نوي ما اكلت وقصدته الاخبار بحديثه بل ان زيادة ولا نقص
لم يبر الا بذلك ولا يبر بالحيلة بما سبق لما تقدم ان الحيل غير جائزة في شيء من
امور الدين ومع سبب يقتضي ارادة معرفة القيمة بل ان زيادة ولا نقص فتشترط
اليقين اليه كما لو نواه وان حلف لتفقد في بارية بيته ولا يدخله بارية ه
فادخله اي بيته فصبا وشيخ القصب فيه او شيخ فصبا كان فيه بارية حنت
لحصول البارية بيته وان حلف من هذا الا فنت في هذا الها ولا خرجت منه
وهو اليها جار لم يثبت اقام به او خرج منه لانه انما ينفق او يخرج من عبده الا بقصر
بان قصد ان لا يقيم ولا يخرج من الها مطلقا او الا بسبب يقتضي ذلك في حنت
وان كان الها راكدا حنت ولو حمل منه مخرها لانه يمكنه الامتناع فلم يكن
مخرها حقيقة قاله في تزوجه وان استخلفه قال ما لفلان عندك ودية
ونهي اي ودية فلان عنده فحلف وعني اي قصد بها الذي فكانه قال الذي
لفلان عندي ودية او نوي غير ها اي ماله عندي ودية غير المطلوبة
او نوي ماله عندي ودية في مكان كذا غير مكانها واستثنى ما بقلبه بان
نوي ليس له عندي ودية الا المطلوبة فلا حنت لانه صادق وكذا لو استخلف
قال بطلاق او عتاق ان لا يفعل ما اي شي يجوز فعله او استخلفه قال ان يفعل
ما اي شي لا يجوز له فعله او انه لم يفعل كذا استخلفه لا يلزم له الا فزار به الحلف
ثلاثا ونوي بقوله طالق من عمل فعله كخياطة وعزل لا طالق من عصيته او نوي
بقوله ثلاثا ثلثة ايام ونحوه كان بقوله طلاقا من وثاق وكذا ان قال له طالق فلان زوجتي
طالق ان فعلت كذا او قال له طالق فلان زوجتي طالق ان فعلت كذا او نوي زوجتي
الهي او اليهودية او الحبشية ونحوه كالمرومية او نوي بقوله كل زوجة تزوجتها
بالصين ونحوه كالمند ولا زوجة للمالك في الصفة التي نولها في الاول ولم يزوج
بما نواه من الصين ونحوه لم يثبت وكذا لو نوي ان كنت فعلت كذا بالصين
او نحوه من الاماكن التي لم يفعلها فيها فلا حنت وكذا لو قال له طالق فلان نسائي
طوالق ان كنت فعلت كذا ونوي بنسائه بانه او نحوه من طافهاته وعماته حنت
ولو قال له طالق كلما احدثت به فقل نعم او قال له البصير التي احدثت بها لامة
لك قل نعم فقال نعم ونوي بقوله نعم بهيمة الانعام لم يثبت وكذا لو قال له قل البصير
التي تحلفني بها لازمة لي او قال له قل البصير البيعة لازمة لي ان كنت فعلت
كذا او قد فعله ونحوه فقال ونوي بالبصير بده او بالبصير البيعة الابدي التي
تبسط عند البيعة اي مباينة الامام بالخلافة لم يثبت وكذا لو قال له قل البصير
ببصيري والنبية نبيتك ونوي ببصيره وبالبصير من قوله والنبية نبيتك البيعة

نوي

نوي

من العلم
اي العلم
بالعلم

من العلم التي لم يثبت وكذا لو قال له قل ان فعلت كذا افروجني على كذا ونوي
بالعلم ما يربح من خيل ونحوها طبعها وحيد لم يثبت وكذا لو قال له قل ان فعلت
كذا افروجني من زوجتي ونوي بمظاهرها فلا انظر انما يشترط هذا لم يثبت
وكذا لو قال له قل ان لم اكن فعلت كذا او الا فعلت مملوك لي حرو كان مقله ونوي
بالمملوك الدقيق المملوك بالزينة او السميت لم يثبت وكذا لو نوي بالحر الفعل
الجميل او الرمل الذي ما وطي فلا حنت وكذا ان قال له قل ان فعلت كذا افروجني
حرة او نجوارتي حرة او فماليكي احرار فقال ذلك ونوي بالجارية السفينة
او الرخ او نوي بالحرة السجاة الكثيرة المطرا والكنيسة من النوق ونوي بالاحرار
القل ونوي بالحر اريد الايام فلا حنت ومن حلف بالله تعالى او طلاق او عتق ما قل
لنا وعيت موصفا ليس فيه فلان لم يثبت لانه صادق ومن حلف بزوجته
لا سرقته من شيئا فانت في ودية لم يثبت لانها ليست سرقة الابنية بان
نوي بالسرقه الحياكة او بسبب بان كان سبب يمينه خياطةها ولو حلف
لتفقدت منه عبادة تفقد بها دون جميع الناس في وقت تلبسه بها بت يات
بالطواف وحده اسبوعا بعد ان يحل له المطاف باب **الشك في**
الطلاق الشك عند الاصوليين التردد بين امرين لا ترجح لاحدهما على الآخر
وهو هنا مطلق التردد بين وجود المملوك فيه من طلاق او عدده او
شرطه وعدمه ولا يلزم الطلاق بشك فيه او شك فيما علق عليه الطلاق يوم
ولو كان المعلق عليه عدما كان لم يقع بكذا فزوجتي طالق وشك في قيامه
في ذلك اليوم بعد مضيه فلا حنت لان الاصل بقا العصة الي ان يثبت
التزويك كما لم يثبت بشك في الحدث والاصل فيه حديث عبد الله بن زيد انه
عليه السلام سئل عن الرجل يخجل اليه انه يجد الشئ في الصلاة فقال لا ينصرف
حتى يسمع موتا او يجد رجلا متفقا عليه وحديث دع ما يذكرك الي ما لا يذكرك
وست ترك وطي قبل رجعة ان كان الطلاق رجعا خروجا من الخلاف وبما
الوطي بعد ها اي الرجعة وقام التورع قطع شك بها اي بالرجعة حيث امكنت بحيث تمت اتق
احتياط او قطع شك بفقد جديد امكن لتيقن الحل لاحتمال الوقوع استبراء لونه
ولا يمكن رجعة ولا عقد بان كان المملوك فيه متم بعد ما يملكه وعرضه
فقطع الشك بفرقة متيقنة تمام الورع بان يقول ان لم تكن طلق
فهي طالق لئلا تبقى معلقة متروكا وطبها بالتحديد منه ومتى فارقت لم يطلقها
ذلك لم يحل لعينه و يمنع حالف لا ياكل ثمرة ونحوها كرامة او جونة
اشتبهت بغيرها فمت اكل واحدة مما اشتبهت به لا حنت لان تلك
الحلوف عليها وان لم تمنعه اي الحالف بذلك اي باكله واحدة مما اشتبهت
به من الوطي لاحتمال ان الها كقول غيرها ويقتضى النكاح ثابت فلا يزول
بالشك ولو حلف ليا كلف هذه الثمرة مثلا لم يتحقق بركه حتى يعلم انه
اكلها او ياكل ما اختلطت به كله من الثمرة ومن شك في عدده اي الطلاق
الواقع عليه بني على البقير وهو الاقل لما سبق فمن قال لامرأته انت طالق

بم اياها ففهمها
يوم 9

وكانت نوى المطلقة
معرفة المطلقة منها
بما لا يورثه الاخرى
انما لم ينوها وورثها
الوليعة ولم يرثها
الميتة وان كانت
لم ينوها احداهما اقرب

بعد ما طلق زيد زوجته وجعل بان لم يعلم عدد ما طلق زيد زوجته فطلقه لان الميتة
وان قال لا من ثبته احدا طالق وثم من ثبته بان نوى معينة منها طلق الحنوبية
لانه غير بنيتها اشبه ما لو غير بلفظه فان ادعت احدهما انه عنها وقال انها عنيبت
ضكتها فقله لان بنيتها لا تعرف الا من جهته ولا ينفق معينة اخرجت المطلقة منها
بقرة نساء معينة منسبة اي طلق معينة ثم نسيها فتميز بقرة وكفوله
عن طائر ان كان غرابا فحفصة طالق ولا يثبت غرابا ففهره طالق وذهب الطائر
وجعل اغرابا للغيره فيخرج بينهما فتطلق من اخرجتها بقرة لانه لا سبيل الي
معرفة المطلقة منها عينا فمساو والفرقة طريق شرعي لا يخرج المجهول وان
مات قبل الفرقة اقرب ورثته لقيام مقامه ولا يطا اي بجرم وطية احدها قبلها
اي الفرقة ان كان الطلاق باثبات الوقوع الطلاق باحداهما يقينا فيجوز ان يصادفها
وتجب النفقة للزوج وتجب الي الفرقة لانها محبوسات لحقة في حق الزوجية
ومنى ظهر بعد خروج الفرقة لاحدهما ان المطلقة غير المخرجة بالفرقة بان
ذكرها بعد نسيان ردت المخرجة لزوجها لانه لم يقع عليه طلاق فيها لم يرد ولا
كناية والفرقة لاحد لهما مع الذكر فاذا علم المطلقة رجوع الي قوله لانه لا يعلم منه
ولا انه انما منع منها بالاشتباه فاذا زال الاشتباه ردت اليه كما لو علمت مذكاة بعد
كناية واشتبهت سميت مالم تتزوج مخرجة بقرة فلا ترد اليه لتعلق حق غيره بها
فلا يقبل قوله في ابطاله كسائر الحقوق او مالم يحكم بالفرقة او يقرع الحاكم بينهما
لانها لا يمكن الزوج رفعها كسائر الحقوق ومن قال لنزوجه او امته احدا
طالق عند اوجرة غدا فان كانت احدهما اي الزوجية او الامتية قبله او زال ملكه
غدا بان بانته منه احدي الزوجين او باع او وهب احدي الامتية قبله اي الفرقة
وقع الطلاق او العتق بالثابتة اذا دخل الفران الميتة ومن زال ملكه عنها
قبل وقت الوقوع ليست محلا للطلاق ولا للعتق اشبه ما لو قال لنزوجه واجنبية
احدا طالق او امته واجنبية احدا مخرجة ومن زوج بنتا من بناته ثم ماتت
وجعلت المخرجة حرم الطل لان كلا منهما محتمل ان تكون هي المخرجة وتقل
حين يقرع فايتمتع اصابته الفرقة ففي زوجته وان مات الزوج فهي التي ترثه
ومن له زوجتان حفصة وعمرة وقال عن طائر ان كان غرابا فحفصة طالق وان
كان حماما ففهره طالق ومضى الطائر وجعل جنسه لم يطلق واحدة منهما اي حفصة
وعمره لا احتمال كونه ليس غرابا ولا حماما ولا اصل عدم الخبز فلا يزول بيقين النكاح
بالشك وان قال عن طائر ان كان غرابا فزوجه طالق ثلاثا او قال فامنى حرة وقال
احزاب لم يجب غرابا مثله مثله اي فزوجه طالق او امنى حرة ولم يعلم الطائر
غرابا لغيره لم يطلق اي زوجته او امته لم يثبت اي امته لان الحاشية من ثبتهما
غير معلوم فلا يجوز بالحنث في حق احدهما بعينه لبقا بيقين نكاحه وعلى كل منهما
النفقة والكسوة والسكنى وجرم عليهما البوطى ودوا عليه لحنث احدهما بيقين
وتحريم امراته عليه وقد اشكل اشبه ما لو حنث في احدي امراته لا بعينها
وتجب عليهما التمتع الا مع اعتقاد احدهما حنثا لاخر فلا يجرم على من اعتقد
حنثا

ومثله اذا كانت امته
وانقضت عدتها ووطئها
السيد لان حق البتة
تعلق بها فلا يقبل
قوله في ابطاله

وكانت نوى المطلقة
معرفة المطلقة منها
بما لا يورثه الاخرى
انما لم ينوها وورثها
الوليعة ولم يرثها
الميتة وان كانت
لم ينوها احداهما اقرب

حنثا ونفقه وطير زوجته او امته لتيقنه الحنث وبقا الزوجية او الملك وان افركل منها
انه الى ثبته طلق زوجته او امته واعتق امتهما لا فارقا لهما على انفسهما وان افركل احدهما
وحده بذلك او خذ باقراره وان ادعت امرة احدهما عليه الحنث فانكر فقله
او الا ان يشترى احدهما امه الاخر فيقرع بينهما اي الامتية حينئذ فعتق
من خرجت لها الفرقة كمن اعتق احدي امتيه ونسيها وان كانت امه مشتركة بين
موسرين وقال كل منهما اي الشريكتين عن طائر فقال احدهما ان لم يكن غرابا
فنصيب حرة وقال الاخران كان غرابا فنصيب حرة عتقت كلها اي احدهما
ويبين من عتقت عليه بقرة ليقرع قيمة نصيب شريكه والاولاه وان قال
لامرته واجنبية احدا طالق طلق امراته وكذا لو قال لهما ته ولها بنت
غريزة بنك طالق او قال سلمى طالق واسمها اي امراته والاجنبية
سلمى طلق امراته لانها محلا لطلاقه ولا يملك طلاق غيرها فان قال اردت الاجنبية
ديت اي صدق فيها بينه وبين الله لا احتمال صدقه ولا لفظه مجمله ولم يقبل
منه ذلك حكما فلا يحكم له به القاضي لانه خلاف الظاهر لان الاجنبية ليست محلا لطلاقه
الا بقرينة تدل على ارادة الاجنبية كدفع قائم وتخلص من مكرهه فيقبل حكما
لوجود الدليل المار في الاجنبية فان لم يكون زوجته والاجنبية كدفع قائم طلق
زوجته لما تقدم وان نأدى من له زوجتان بعد وعمرة من امته طلق
ومرهما فاجابته زوجته عمرة او لم تجبه عمرة وهي الحاصلة عنده دون هذه
فقال انت طالق بظنها اي عمرة المناداة اي هذا طلقك هذه دون عمرة
لان المناداة هي المقصودة بالطلاق فتوقع بها كما لو اجابته وعمرة لم يقصرها
بالطلاق وان علمها اي المجنبية غير المناداة طلقها اي طلق المناداة لانها
المقصودة والمجنبية لانه واجهها بالطلاق مع علمه انها غير المناداة ان اراد
طلاق المناداة وهي هذه والا يرد طلاق المناداة طلقك عمرة لما تقدم فقط
اي دون هذه وهي المناداة لانها غير مواجهة بالطلاق ولا منوبة وان قال زوج
لن اي امرأة فظنها زوجته فلن وسمي زوجته انت طالق اولم يسمها اي زوجته
بل قال لن ظنها زوجته انت طالق من غير ان يقول فلافة طلقك زوجته اعتبارا
بالقصر دون الخطاب وكذا عكسها بان قال لن زوجته طالق فانها اجنبية انت طالق
فتطلق لانه واجهها بصريح الطلاق كما لو علمها زوجته ولا اثر لظنها اجنبية
لانه لا يزيد على عدم ارادة الطلاق ومثله اي الطلاق العتق فيما تقدم فالحكم
به كالطلاق لان كلا منهما ازالة ملك بيني على التعقيب والسراية قال احمد
يمن قال يا غلام انت حريعتك عبده الذي نوي وفي المنتخب اوسي ان له
عبدا وزوجه فبان له ومن اوقع بن زوجته كلمة وشك هل هي اي الكلمة
طلاق او ظهار لم يلزمه شئ لان الامل عدمها ولم يتيقن احدهما وان شك
زوج هل ظاهر من زوجته او حلف بالله تعالى لا يباوها نزهة بحنث بان وطئها
ادنى كفارتيهما وهو كفارة اليمين بالله تعالى لانه اليقين وما زاد مشكوك
فيه والا حوطا علما كتاب الرجعة وهي اي الرجعة

وفي الاقناع
لا تطلق

بالفتح فكل المخرج مرة واحدة فلهذا اتفق الناس على فتحه **واعادة مطلقه** طلاقا غير
تأنيث **اي ما كانت عليه قبل الطلاق بغير عقد** اي تكاح واجمعوا عليها لقوله تعالى ويجوز
احق بذهن في ذلك وحديث ابن عمر حيث طلق امراته فقال النبي صلى الله عليه وسلم
مرة فليدراجها رواه مسلم وغيره وطلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها رواه
ابوداود والنسائي وابن ماجه وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم ان الحرا اذا طلق دون
الثلاث والعبد دون الاثنين ان لهما الرجعة في العدة **اذ اطلق حرا** وهو مسمى
بغيره لان الرجعة امساك وهو يملكه لا وليه لكن ظاهر المبدع بخلافه كما ذكرته في
حاشية الاقتناع **من دخل بها او خلا بها في نكاح صحيح طلاقا اقل من ثلاث** او طلق
عبر من دخل او خلا بها في نكاح صحيح طلاقا **واحدة بلا عوض** من المرأة ولا غيرها في
طلاق الحرا والعبد فله الرجعة المطلق حرا كان او عبدا في عدتها رجعتا وخالها ولو بلا إذن سيد
زوج وولي **مجنون** طلق بلا عوض دون ما يملكه وهو عاقل ثم **جحد في عدتها رجعتا**
ولو كرهت المطلقه ذلك لقيام وليه مقامه خشية الفوات بانقضاء عدتها فان لم يكن
دخل او خلا بها فلا رجعة لانه لا عدة عليها فلا تكت رجعتا وكذا ان كان النكاح
فاسدا كالأولي او شتمود فيقع فيه الطلاق بانها لا رجعة لانها اعادة الى النكاح فاذا لم
تحل بالنكاح وجب الا تحل بالرجعة اليه وكذا ان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين
لانها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كما ياتي فلا رجعة وكذا ان كان الطلاق بعوض
لانها لا تجعل لتفتدي به المرأة من الزوج ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة
ولم يعتبر رضاها لكانها لا يهر لاية ولا انها امساك للمرة بحكم الزوجية فلم يعتبر
رضاها كالبيع من خيار المجلس وسوا كانت المراجعة على حرة او على امه
او امه على حرة لانها استدامة للنكاح لا ابتداله **او كانت الرجعية امه**
والى سيد رجعتا او كانت الرجعية مغيرة او مجنونة **والى ولي رجعتا**
لانها لو كانت حرة مكلفة لم يعتبر رضاها فكذا سيدها او وليها ولا يشترط
في الرجعة ارادة الاصلاح والاية للتحريض على الاصلاح والمنع من قصد الاضرار
وتحصل الرجعة **بلفظ راجعتا ورجعتا وارجعتا او مسكتا ورددتها**
ونحوه كاعوذها لورود السنة بلفظ الرجعة في حديث ابن عمر واشتهر هذا
الاسم فيها عرفا فتسمى رجعة والمرأة رجعية وورد الكتاب بلفظ الرد في قوله
تعالى ويجوز لهما ان يفتحا رجعة واحدة فلهذا الامساك في قوله فامسكوهن
بمعروف وقوله فامساك بمعروف والخلف به ما هو بمعناها **ولو زادت للمحبة**
او زادت للاهانة بان قال راجعتا وعوه للمحبة او راجعتا وعوه للاهانة وكذا
لمحبة اياك او اهانتك لانه اتي بالرجعة وبين سبها الا ان يوجب رجعتا الى
ذلك ابي المحبة او الاهانة **بغيره** اياها فلا رجعة لحصول التصاد لان الرجعة
لا تزد بالفرق ولا تحصل رجعة بقول مطلق **نكحتها او تزوجتها** لانه
كناية والرجعة استباحة بضع مقصود فلا تحصل بخباية كالنكاح وليس
من شرطها اي الرجعة **لا شهاد عليها** لانها لا تقتدر على قبول كسائر حقوق
الزوج وكذا لا تقتدر على ولي ولا صداق ولا رضى المرأة كما مر ولا علمها

اجام

125 اجام لان حكم الرجعة حكم الزوجات والرجعة امساك لقوله تعالى فاذا ابتعدت اجعلن
فامسكوهن بمعروف فلا وفار قوهن وانما تشعث النكاح بالطلاق وانعقد به سبب
زواله فالرجعة تنزيل شعثه وتقطع مصبه الى البيوت فلا تنحج الى ما يحتاج اليه
ابتداء النكاح **وعنه** اي الامام احمد **بلي** يشترط لصحة الرجعة الاشهاد عليها فلي
هذه الرواية **تبطل** الرجعة **ان روي الزوج الشهود بخبرها** لما روي ابو
ابوبكر في الثاني بنده الى خلاست قال طلق رجلا امراته عدلانية وراجهها
سرا وامر الشاهد ببيت ان يكتهاها الرجعة فاختصموا اليه فجلد الشاهد ببيت
وانتمها ولم يجعل له عليها رجعة **والرجعية زوجة يملك الزوج** منها ما يملكه
منها بطلاقها **فبما ان تلعن وان تطلق ويلحقها طهاره وبلاؤه** وبيت ارحمها
ما حبه اجامنا ويصح خلعها لا نكاحا رجعة بغير طلاقها ونكاحا بها فلا تامة رجعتها لك
لاقم لها زوج به الموفق وغيره **ولها اي الرجعية ان تفتدي** اي تعرض له اي
لمطلقها بان توبه نفسها ولها ايضا ان **تفتدي** له كما تنزيت السالين واجمعت
لاباقتها له كما قبل الطلاق **وله اي المطلق السفير الرجعية والمخلوة بها وطبها**
لانها في حكم الزوجات **وتحصل** به اي بوطيها **لها رجعتها ولو لم يشوها اي الرجعة**
بالوطي لان الطلاق سبب زوال الملك ومعه خيار فتصرف اليها بالوطي في مودته
يمنع عليه كوطي البايع الامة المسيعة في مودة الخيار في قول لا تحصل رجعتها
بانكار طلاقها لانه مناف لوجوب حقه في الرجعة ولا تحصل الرجعة **بمباشرة** الرجعية
دون العزج **ولا ينظر لعزج وكذا خلوة لشهوة الاية قول** اي روايه قال المنع
اختاره الاكثر انتهى قياسا على الحاقها بالوطي في تكميل المهر وجوب العدة ونسخ
رجعة بعد طهر من حيضة **ثالثة ولم تفتد** لها وروي عن عمر وعلي وابن
مسعود لان اثر الحيض يمنع الزوج الوطي كما يمنع الحيض فحرم وطبها قبل الغسل
فوجب ان يمنع ذلك ما يمنع الحيض ويوجب ما اوجب الحيض كما قبل انقطاع الدم
وتنقطع بقية الاحكام من الفوارق والطلاق واللعان والتفقة وغيرها بانقطاع
الدم ونسخ الرجعة **قبل وضع ولد منها** ان كانت حاملا بعد دليقا العدة ولا تنح
رجعتها في **ردة مطلقه** او مطلق لان الرجعة استباحة بضع مقصود فلا تنح مع الودة
كنكاح ولا يصح تعليقها اي الرجعة **بشرط** كقوله لها **كلما طلقتك فقدر رجعتك**
لما سبق **ولو عكسه** قال للرجعية كلما راجعتك فقدر طلقتك **صح** التعلق
وطلق كلما راجعها لانه طلاق مطلق بصفة **ومني اغتسلت رجعية من**
حيضة ثالثة ولم يبرجها قبله **بانت** ولم تحل الا نكاح جديد اجامنا لمفهوم
قوله تعالى ويجوز لهما ان يفتحا رجعة واحدة في ذلك اي العدة **وتعود** اليه الرجعية اذا راجعها
والبايت اذا نكحها **على ما بقي من طلاقها** ولو كانت عودها بعد وطي زوج اخر
غير المطلق في قول ابي القاسم النخعي من عمر وعلي واي ومعاذ وغيره ان بيت حبيب
وابو هريرة وزيد وعبد الله بن عمر ولا في الثاني لا يحتاج اليه في الاحلال للاول
فلا يغير حكم الطلاق كوطي الشهوة والسيد ولانه تزويج قبل استيفاء الثلاث اشبه
ما لورجعت اليه قبل وطي الثاني **وان اشهد** مطلق رجعية **على رجعتا** في العدة

او تنكح

وقيل خروج
بغية ولده
وكذا بعد اسلام
زوجة او زوج
غير كتابية

ولم تعلم هي حتى اعتدت ونكحت من اصحابها ثم جاءوا دي رجعتا قبل انقضا
 قدتها واقام البينة بذلك وقيلت **ردت اليه** بثبوت انكاحه ورجته وان نكاح
 الثاني فاسد لتزوجه امرأة في نكاح غيره وكذا لو لم يصبرها الثاني ولا بطاؤها
 الاول ان اصحابها الثاني حتى تعتد من وطئ الثاني احتياكا لانساق **وعدا ان**
صدقا اي الزوج والزوجة في انه راجعها في عدتها حيث لا يبيته له لان
 تصديقها ابلغ من اقامة البينة وان لم تثبت رجعتك بينة **ولنكره** اي
 انكر الزوج والزوجة انه راجعها **رد قوله** لتعلق حق الزوج الثاني بها
 والنكاح صحيح في حقها وان صدقة الزوج الثاني بانت منه لا اعتدافه بفساد
 نكاحه وعليه وعليه مهرها ان دخل بها والا ففسده لانه لا يصدق عليها في
 اسقاط حقها عنه ولا تسلم المرأة الي المدعي لان قول الثاني لا يقبل عليها
 بل في حق نفسه فقط وان صدقة المرأة لم تقبل على الزوج الثاني في فسخ
 نكاحه **ولا يلزم مهر الاول** له اي الاول لانه استقر لها بال دخول **نكح**
معي بانت من الثاني عادت الي الاول بلا عقد **جد يدور** اي راجعها حتى نفتد للثاني
 ان دخل بها وان مات الاول قبل بينوتها من الثاني فقال الموفق ومن تبعه
 محله اذا كان الثاني ينبغي ان توثقه لا قراره بزوجيتها ونقض بقولها له وان ماتت لم يرثها الاول
 لتعلق حق الثاني بالارث وان مات الثاني لم يرثه هي لان نكاحها صححة نكاحه
 قال الزوج كسني ولا يمكن الاول من تزويجها ختمها ولا ربح سواها **ومن اد**
انقضا عدتها او **امكن** بان مضي زمن يركن انقضا وها فيه **قيلت** دعواها
 لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن قبل هو
 الحيض والحمل فلولا قول قولهن لم يجز كن بكنهانه ولانه امر مختص
 المرأة بمعرفة فقبل قولها فيه كالتبينة من الانسان حيث اعتبرت ولا
 تقبل دعواها انقضا عدتها **في شهرين** الحيض الا ببينة فما لقول شريح اذا
 ادعت انها حاضت ثلاث حيض في شهر وجات بينته من النساء العدول من
 بطانة اهلها من يدعي صدقة وعدله انهارت ما تجرم عليها الصلاة من
 الطهت وتفتسل عن ركعتي وتزلي فقد انقضت عدتها ولا وفي كاذبة
 فقال له علي قالون ومعناه بالرومية اصبحت واحسنت وانها لم تقدر
 في ذلك مع امكانه لحدته بخلاف ما زاد على الشهر **واقل ما** اي زمن تنقضي
عدة حرة فيه باقل تسعة وعشرون يوما بلبا ليها **والحظة** لها سبق ان لا تقدر
 الحيض واقله يوم وليلة واقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما
 والحظة لتحقق انقطاع الدم وحيث اعتبر الغسل اعتبر له لحظة ايضا واقل
 ما تنقضي فيه عدة امه خمسة عشر يوما بلبا ليها **والحظة** وسواي ذكر
 الفاسقة والمرضية والمسلية والكافرة لان ما يقبل فيه اخبار الاشان
 على نفسه لا يختلف باختلاف حاله **ومن اي** اي مطلقة رجعية **قالت ابتداء**
 قبل دعوي زوجها رجعتا **انقضت عدتي** في زمن يمكث فيه قلت اكثر من شهر
فقال زوجها كنت راجعتك **وانكرته** فقوله لان دعواها انقضا عدتها اذن

او خفي

والقول قولها
تقدير سميت
قالت في الاقناع

محله اذا كان الثاني
يرثها واما اذا كان
رقيقا فلا مانع من
ارث الاول
ولا دة او
عقبها

في المدة كلها او فيها
يكن منها قبلت
وان لم يرضى بالانقضا
عدتها في شهرين
فانقضت عدتها

في المدة كلها او فيها
يكن منها قبلت

مقبول

مقبولة فصارت دعواها الرجعية بعد انقضا عدتها فلم تقبل **او نكر** اي ما بان قالت
 عدتي وقال الزوج راجعتك في زمن واحد والقول قولها **او بوضو** سيدامة
 رجعية نكاحا لان قولها لا يبيته ابطال حق الزوج لانها تنقضه **ومني رجعت**
 من قولها انقضت حيث قيل قولها ولم تنزع فقبل رجوعها **اجمدها** النكاح
 اذا ادعاه **الاختم** يعترف به اي النكاح منكورة فيقبل منه كما لو لم يبيته انكر
 وان سبق زوج رجعية **فقال** لها ان رجعتك **فقلت** انقضت عدتي **قيل** رجعتك
 وانكرها **فقوله** تسبق دعواه الرجعية اخبارها بانقضا عدتها والاصل بقاؤها ودعواها
 ذلك بعد دعوي الزوج الرجعية تقصده ابطال حقه فلا يقبل **منها فصل**
وان طلقها اي الزوج حرة كانت او امه زوج **حرثا** او طلقها زوج **عبد شنتين** ولو
عنت قبل انقضا عدتها لم تحل له حتى يباها زوج غيره في نكاح صحيح قال ابن عباس
 كان الرجل اذا طلق امراته فهو احرق بوجعها وان طلقها ثلاثا ففسخ ذلك قوله
 تعالى الطلاق مرتان اي قوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
 رواه ابو داود والنسائي ومن عايشة قالت جات امرأة رفاعة القرظي الي النبي صلى
 الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبنت طلاني فتنزحت
 بعده عبيد فخرجت بنت الزبير بكسر الموحدة من تحت واني معه مثل هذه بقية
 الثوب فقال اني يريد بيت ان تزجي الي رفاعة لاحي تدويني عسيلة ويذوق عسيلة
 رواه الجماعة عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امراته
 ثلاثا فيتزوجها اخر فتعلق الباب وترخي الستور ثم يطلقها قبل ان يدخل بها هل
 تحل لاول قال لاحي تدوق العسيلة رواه احمد والنسائي وقال لاحي يجامعها
 الاخر ومن عايشة من فوق العسيلة في الجماع **في قبل** لان الوطئ المعتبر بشرا
 لا يكون في غيره **مع انتنار** الحديث العسيلة لانها لا تكون الا مع انتنار ولو
 كان الزوج الوطي مجنونا او خصيا مع بقا ذكره او نايها او مهي عليه وادخلته
 اي ذكره **نبي** اي في فوجها مع انتنار لوجود حقيقة الوطي من زوج اشبه حال
 افادته ووجود خصيته او كان الزوج الثاني **دميا** وهي ذمية لحملها فيجوز
 لطلق الاول ويومسها او كان لم ينزل لما تقدم ان العسيلة في الجماع او
 كان لم يبلغ عشر لعموم حتى تنكح زوجا غيره او كان حيث وطئها اجنبية
 لوجود حقيقة الوطي من زوج في نكاح صحيح **ويطئ** في حملها تغيبب الحشفة
 او تغيبب قعرها اي الحشفة من محبوب الحشفة لانه جماع يوجب الغسل
 ويغسل الحشفة تغيبب الذكر ويكفي في حملها **وي محرم** لمرض الزوجة
 او الزوج ووطئ محرم رضيع وقت صلاة وفي مسجد وفي حال منع الزوجة نفسها
 لقض مهر حال **ويحرم** كفصد اضارها بوطئ بقالة ذكره وصيق فوجها
 لان الحرمة في هذه الصور لا يعني فيها الحق الله تعالى ولا يحلها ووطئ محرم **حيض**
او نفاس او احرام او صوم فرض او في دبر او نكاح باطل او فاسد او ردة
 ان المحرم في هذه المعنى فيها الحق الله تعالى ولان النكاح الفاسد لا اثر له في الشرع
 في الحل فلا يدخل في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره او اي ولا يكفي في حل المطلقة

انقضت
 انقضت
 انقضت

ثلاثا وطبها بشبهه او ملك يمين لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لاية وجعلها
 للحديث وهذا ان ليسا بزواج وان كانت المطلقة ثلاثا امة فانتزعتها مطلقا
 لم عمل له حتى تنكح زوجا غيره لاية وجعلها الحديث ولو طلق عبد طلقه ثم عتق قبل
 ثالثة ملكت ثلثا لانه في حال طلاق الثانية حرا فاعتبر حاله اذن ككافر
 حر طلق زوجته ثلثين ثم رفق بعد سببه فيملك الثالثة وله ان يتزوجها قبل ان
 تنكح زوجا غيره لان الطلاق قبل كتمانها غير محرم فلا يتغير حكمها بها طرا بعد
 كما لو طلق العبد ثلثين ثم عتق فليس له ان ينكحها حتى تنكح زوجا غيره لوقوعها
 محرمين ومن غاب عن مطلقته ثلاثا ثم حضرت فذكرت له انها نكحت من
 اصحابها وانما انقضت عدتها وامكن ذلك بان مضى زمن يتسع له ولذا لو غابت عن
 ثم حضرت وذكر ذلك فله نكاحها اذ غلب على ظنه صدقها لانه موثوق على نفسه
 وعلى ما اخبر به عن نفسه ولا سبيل الى معرفة ذلك حقيقة الا من جهمتها فوجب
 الرجوع اليها فيه كاجارها بانقضت عدتها فان لم يغلب على ظنه صدقها لم يحل له نكاحها
 لان الاصل التحريم ولم يوجد ما ينقل عنه ولا يجوز له نكاحها ان رجعت عنها مبارها
 بذلك قيل عتق عليها ان وال الجوز المبيع له فلو تزوجت مطلقة ثلاثا باخر ثم
 طلقها وذكرت للاول ان الثاني وطبها وكذبها الثاني في وطب فقوله اي الثاني في
 ان لم يحل بها ثم تنصيف مهر وقولها في وطب في ربا حثها للاول الا ان قال الاول انا اعلم انه ما اصابها
 فلا تحل له مواخاة له باقراره فان عاد فاكذب نفسه وقال قد علمت صدقها
 دين فيما بينه وبين الله لانه اذا علم حلها لم يخرم بكذبه ولاه قد يعلم في المستقبل
 ما لم يعلم في الحاضر وان قال ما اعلم انه اصابتها لم يخرم عليه بذلك لان المعتمد في
 حلها له حيث يغلب على ظنه صدقها لا حقيقة العلم وكذا لو تزوجت امرأة حاضرا
 وفارقها وادعت اصابتها ايها وهو ينكرها فقوله في تنصيف مهر وقولها في حلها
 لمطلقا ثلاثا ووجوب المهر عليها وكل ما يلزمها بالوطي وكذا لو انكرها من النكاح
 ولمطلقا ثلاثا نكاحها ان غلب على ظنه صدقها ومثل الصورة الاولى وهي ما اذا
 ذكرت مطلقة ثلاثا للاول انها نكحت من اصحابها وانقضت عدتها لوجبات امرأة
 حاضرا وادعت ان زوجها طلقها وانقضت عدتها فله تزويجها بشرطه ان ظن صدقها
 ولا سيما ان كان الزوج لا يعرف لان الاقرار المحمول لا يبرح وايضا لا امل صدقها ولا
 منازع والاقرار المحمين انما يشهد الحق اذ صدق في حق كتاب الابلا
 واحكام المولي في قوله تعالى من الالية يشهدون المتناهية الختية يقال اني يولي
 ابلا وربيته وجمع الالية الايا قال ابن قتيبة يولون من سائرهم يملعون يقال انبت
 من امرائي اولي ابلا اذ احلف لا يجامعها حكاة عنه احد بحرم الابلا لانه يمين على ترك
 واجب كظهار لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وكان كل من
 الابلا والظهار طلاقا في الجاهلية ذكره جماعة وذكره اخرون في ظهار المرأة من زوجها
 ذكره احمد في الظهار عن اي فلا بد وقتادة وهو اي الابلا شرعا حلف زوج بمكنه
 الوطي بالله تعالى او بصفته اي بالله تعالى كالرجل ورب العالمين وخالفهم على ترك
 وطي

وطي زوجته لامة او اجنبية المكن جماعا في قبل ابد او بطلق او فوق اربعة اشهر
 مصرحها او يتيها بان يحلف ان لا يطاها ويؤتي فوق اربعة اشهر وسوا حلف في حال
 الرضي او غيره والزوج مدخولا بها او لاضا وتأتي محذرا ان هذه القيود والاصل
 فيه قوله تعالى للذين يولون من سائرهم تربصنا رجة اشهر الالية وكان اي ربت
 كعب وابت عباس يقدان يقسمون مكان يولون قال ابن عباس كان اهل الجاهلية
 اذا طلق الرجل من امراته ثيبا فابت ان تعطيه حلف الا يقربها السنة والسنتين والثلاث
 تدرعها لا تبيها ولا ذات بعل فلما كان الاسلام جعل البع ذلك للمسلمين اربعة اشهر ونزلت
 هذه الالية وقال سعيد بن المسيب كان الابلا ضررا لاهل الجاهلية حتى نزلت هذه الالية
 ويترتب حكمه اي الابلا مع خصار زوج اي قطع خصمته دون ذكره ومع جب اي قطع بعض
 ذكر زوج ان بقي منه ما يبطه الجماع به ومع عارض بزوج او زوجة بزوجي والله كس
لا مكنه فلا يثبت حكمه مع عارض لا بزوجي زواله باحوها كرتق وجب وبطله
 اي الابلا جب ذكره كله بعد ابلا به لان ما لا يبع معه ابتداء شي امتنع مع حوثة دوام ذلك
 الشئ وبطله منفله اي الابلا الذكر بعد ابلا به لما تقدم وبطله نحوها كمرضا لا يزوجي
 برة بعد اي الابلا لانه لا يملك معه الوطي وكمول في الحكم من ضرب المدة وطلب
 الفية بعد ها ولا مزايا لطلاق ان لم يف ونحوه من ترك الوطي في قبل زوجته
ضراها بها بلا عذر له او اي وبلا حلف على ترك وطي ومثله من ظاهرها من امراته
ولم يحلف لظهاره لانه ضررها بترك وكبرها في مدة بقدر مدة المولي فلزمه
 حكمه كما لو ترك ذلك بخلعه وان ما وجب اداؤه اذ احلف على تركه وجب
 ادائه وان لم يحلف على تركه كالتفقة وسائر الواجبات ولان اليمين لا تجعل
 غير الواجب واجبا اذ احلف على تركه ولان وجوبه في الابلا لوقوع حجة المرأة
 وزالة ضررها وذلك لا يختلف بالابلا وعدمه فان قيل فلا يبقى للابلا اثر
 فلم اقر بباب اجيب بان له اثر لا يوجب قصد الاضرار فيشترك الحكم
 به وان لم يظهر منه قصد الاضرار فان لم يوجد الابلا احتجنا الى دليل سواه
 يدل على المضارة وان حلف على زوجته لا وطبها في ذبحها لم يثبت مؤبدا لانه
 لم يحلف على ترك الواجب عليه ولا تتصور المرأة به او حلف لا وطبها دون
 فوج او حلف لا جامعها الاجماع يتوجب جمعا ضعيفا لا يزيد على التقاطع ثنائيت
 لم يثبت مؤبدا لانه يمكنه الوطي الواجب عليه بلا حث وان اراد بقوله الاجماع
 سكونه في الدبلودون انفوج صار مؤبدا لانه لا يمكنه الوطي الواجب
 عليه بلا حث وان اراد بقوله الاجماع سكونه في الدبلودون انفوج صار
 مؤبدا لانه لا يمكنه ما وجب عليه من الفية الا بالاحتث فان لم تكن له بنية لم يثبت مؤبدا
 لاحتمال الامتناع ومن عرف معني ما يي لفظ لا يجتمل غيره اي الوطي والى به
 اي بما لا يجتمل غير الوطي وهو قوله والله لا نكحك وكذا ما يبراد فقه بغير الفية
 بمن يعوق معناه او قال والله لا ادخلت ذكرك في فوجك او قال والله
 لا ادخلت حشيتي في فوجك وقوله للمكر خاصة والله لا اقتضضتك بالقاف صار
 مؤبدا فان قال اردت غير الوطي لم يثبت مطلقا لان هذه الالفاظ بعضها في الوطي لا يجتمل

هذا الوطى **ولزمه المهر** ولا حد عليها بالنسبة وان نزع في الحال فلا حد ولا مهر لانه
تارك وان نزع ثم اولى فان جهل المهر والنسب ولا حد وان علم المهر والنسب فلا مهر
ولا نسب او علم المهر والحد وان علم النكاح وجعلته لزمه المهر والحد ولا نسب وان علمت
النكاح فلا وجعلته لزمه المهر والحد ولا نسب وان نزع في جهلها وان علمت
فلا حد غير موحد بها بطريق فوطيها وقع رجعا قلت وحصلت رجعتها بنزعه اذ النزع
جماع وتخل **بيمين** من ابي مول جامع ولو نكحت منه ابي الجماع كجماعه في جيب او نفاس
او نفاس او احرام او ميام فرت من احدهما لانه فعل ما حلف على تركه فاحتلت بيمينه به
وقد ولى الزوجه حقها من الوطى فخرج من الفية كالوطى المباح ويكفر لحيته **واذا ما يكتفي**
مول في خروجه من فية تغيب الحشفة او فترها من موطيها ولو لم يكتفي قال
في الترتيب اذ الاكراه على الوطى لا يتصور وناس وجاهل وبنايم ومجنون او اخل ذكر
نايم لوجود الوطى واستيفاء المرأة حقها به اشبه ما وقع له فصدرا **ولا كفارة فيهن**
اي هذه الصور لعدم حشته فلا تتحل بيمينه في القبل متعلق بتغيب ابي قبل من
اخي منها فلا يخرج مول من الفية بوطى دون فتر او وطي في ادب لان الفية
الرجوع على المحلوق عليه وهذا غير محلول عليه كما لو قبلها ولا بد من به من
ضر المرأة وان لم يف مول بوطى الي منها **واغتفرت سقطا** حفرها لرضاها باسقاطه
كفونها اي زوجه العنين **بعد من الفية** عن الفسخ فيسقط **ولا تغفر المرأة**
امري امره الحاكم ان يطلق ان طلبته منه لقوله تعالى فان فاوا فان الله غفور
رحيم وان عز مو الطلاق فان الله سميع عليم وقوله فامساك بمعروف او تسريح
باحسان ومن امتنع من بطل ما وجب عليه لم يمسك بمعروف فيومر بالتسريح
باحسان **ولا تبين** زوجه مول منه بطلاق **رجعي** سواء وقع هو او الحاكم لغير
مول **قالت ابي** مول ان يبي وان يطلق **فمن حاكم عليه طلبة او ثلاثا او فسخ** لان
الطلاق تدخله النيابة وقد تعين مستحقه فقام الحاكم فيه مقام المستنوع كاد الويت
قال في شرحه وان راي ان يطلق ثلاثا ففصل ثلاث لانه قائم مقام المولي فيقع ما يوقعه
من ذلك كالوكيل المطلق انتهى وقد سبق ان الوكيل المطلق لا يملك اكثر
من واحدة الا ان يجعل على وكيله قبل له طلق ما شئت مع ان المولي نفسه يحرم عليه
اياع ثلاث بكلمة فكيف يجوز لغيره وان قال حاكم **فرقت بيمين** ولم ينوطا
فهو فسخ لا ينقص به عدد الطلاق لانها فرقة ليست بلفظ الطلاق ولا يثبت اشبه قوله
فسخت النكاح وان ادعى مول طلبته زوجه بالدية بقا **المدة** قبل قوله لان جدي قال في شرح
الاختلاف فيه يرجع الى الاختلاف في وقت حلفه وهو علم به لصوره من جهته كما لو
اختلفا في اصل الايلا او ادعى وطيا بعد ايلائه وهي شيب قبل لانه امر حفي تتعذر
اقامة البينة عليه غابا لا يقبل الامت جهته تقول المرأة في عيضا وان ادعت زوجه مول
ادعى وطيا بخلاف فشهد بها اي بكارها امرأة ثقة فبطلت كسابر عيوب النساء
الشباب **ولا يشهد بكارها** احد ثقة قيل قوله في وطيا كما لو كانت شيبا لمامر **عليه**
اليمين فيهن اي الصور الثلاث لانه حق ادعى اشبه الويت وهووم حديث ولكن
اليمين على المدعي عليه **كتاب الظهار** مشتق من الظهور ومنه

وكذا ان اسلم
كافرا او زواجا
غير كتابي
بعد دخول في
العدة

من **وتجيب** لمول ولو كانت قننا لدخوله في عموم الآية مرة **اربعة اشهر** من بيمينه لانه
فلا تفتقر الى ضرب حاكم كالعدة **ويجيب عليه** من عذره فيها كسفر ومرض واحرام
وحبس لان المانع من جهته وقد وجد التمكن منها ولا يجب ان يثبت عذره كسفر
وجنوب ونشوز واحرام ونفاس ومريضها وجبرها وسفرها ولا تنصت له المدة
مع سني من هذه الاعذار لان المدة تنصت لامتناعه من وطيا والتمنع منها من قبلها
بخلاف جيبها فيجب من المدة ولا يقطعها بيللا يودي ذلك الى اسقاط حكم الايلا
اذ لا يخلو من الحيض شهرين لبا وان حدث عذرها في اثنا المدة **استوفيت**
لنواله ولم تبين على ما مضى لان ظاهر قوله تعالى ترضى اربعة اشهر يقتضي انها
منوالية فاذا انقضت تجوز عذرها وجب استيفائها كمدة الصوم في الكفارة
ولا تتناق المدة ان حدث عذره في اثنا لان المانع من جهته وان ارتدا او ارتد
احدهما بعد دخول ثم اسلم في العدة ان ارتدا او اسلم من ارتد منهما في العدة
استوفيت المدة كمن بان في المدة ثم عادت في اثنا اي المدة سواء بان
يفسخ او طلاق او انقضاء عدة من طلاق رجعي لا ثابا بالبينونة صار تاجبية منه فلما
عاد وتزوجها عاد حاكم الايلا منذ تزوجها فاستوفيت المدة اذ ان وان طلق رجعا
في المدة اي مودن الشرب لم تنقطع المدة مادامت في العدة نصا لان الرجعة
على نكاحها وهي في حق الزوجات وان انقضت المدة اي مدة الايلا وقد حدث بها
عذر بعد هاتين كمن طلقها كاحرام ونفاس لم تملك طلب الفية
بفسخ او طلاقا منتهى من جهتها فطلبها به عبت وان كان العذر به وهو اي العذر
مما يجنبه عن الوطى كالحوص والاحرام امر اي امره الحاكم ان يبي بفساده فيقول
مبي قد رت جاسفتك لان الفسخ بالدية ترك ما قصده من الامرات بالايلا
واعذاره يدل على تركه الاضراب ثم متى فدر ان يجمع وفي اوطى لزوجته
عجزه الذي اخذ لاجله كالدين بوسرته المفسر ولا كفارة ولاحت في الفية
باللسان لانه لم يفعل المحلوق عليه بل وعد به وبهمل مول طلبت فية بعد
المدة **للمدة** فرضه نفذ وهم طعام ونوم عن نفاس وتخل من احرام
وعذره كفسخ من صوم واجب ودخول خلا ورجوع الى بيته لانه القاعدة وبهمل
مول مظاهر **يطلب رقة** بعثتها عن طهارتها ثلاثا لانه يسير ولا يسهل
مظاهر لصوم عن كفارته بل يطلق الحاكم عليه لان زمن الصوم كثير فان يبي
لمول عذر وطلبته زوجه ولو كانت امه الفية وهي الجماع لزم البقادر على وطي
مع كل وطيا ان يطا واصل الي الرجوع ومنه سمي الطل بعد الزوال فيا لانه رجوع
من المحلوق الى المشتري فسمى الجماع من المولي فية لانه رجوع الى فعل ما تركه حلفه
وتطالب زوجه غير مغلقة لصوم وجنوب اذا كلفت لتصح دعواها ولا مطالبه
لوبي صغيرة او مجنونة ولا سبدا لانه الحق في الوطى للزوجة دون وبها وسبدا
وبهمل من طلاق من علق الطلاق الثلاث بوطيها ويجوز وطيا لوقوع الثلاث
بادخال ذكر فيكون نكاحا في اجنبية والنزع جماع ومبي اولى ذكره في زوجه علق
طلاقا الثلاث بوطيها ونهم وطية او بيب وهو مولى حقه نسبه اي ما ولدته من
هذا

ولا تخل له الا بعقد
جدي قال في شرح

او عتق وحنت لزمه ما حلف به ويصح الظهار مطلقا كانت على كثره ايام ويصح مؤقلا
كانت على كثره ايام **شهر رمضان** ان وطئ فيه اي رمضان **كفر ولا يطأ فيه**
زال حكم الظهار بمحضه حديث صحيح مسلم وفيه ظاهر من امراني حتى
ينسب شهر رمضان واخبار النبي صلى الله عليه وسلم انه زما بها فيه فامره بالكفارة
ولم يتكر تقييده بخلاف الطلاق فانه ينزل المملوك وهذا يوقع تحريمه فوقعه التكفير
ان شبهه لا بل **وجرم على مظاهر ومظاهر من اوطى ودواعيه قبل تكفير بقوله تعالى**
فقد بر رقة من قبل ان يتهاسا وقوله فضيام شهر ربي متتابعين من قبل
ان يتهاسا ولو كان تكفيره باطعام لمحيث عكسه عن ابن عباس ان رجلا اتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد ظاهر من امراته فوقع عليها فقال يا رسول الله اني
ظاهر من امراتي فواقفت عليها قبل ان اكفر فقال ما حملك على ذلك رجعت الله
قال خلت لي في صوم القدر فلا تقدر بها حتى تقول ما امرك الله زواه الحنيفة الا
احمد وصحة الترمذي ولان ما حرم الوطئ من القول حرم دواعيه كالطلاق والادام
بخلاف كفارة بيمين فله اخرجهما قبل الحنث وبعده **وتثبت اي تستغفر كفارة**
الظهار في ذمته اي المظاهر بالعود بقوله تعالى ثم يعودون وهو الوطئ بما لا
العزم عليه فلا تستغفر بذلك الا انما شرط حمل الوطئ فهو من يامر اراده لبيته
بها كما يوتر بعد النكاح من اراد حمل المرأة **ولو كان الوطئ من مكره** لانه مفذور بالاكراه
ثم ثبت وكذا لو بانته منه ثم زنا بها لان كان الوطئ من مكره لانه مفذور بالاكراه
وجه القول بان العود هو الوطئ لانه فعل صدق قول المظاهر اذ المظاهر حرم الوطئ
على نفسه ومنعهما منه فالعود ففعله واما الا مساك عن الوطئ فليس بعود وقوله
تعالى ثم يعودون لما قالوا ومن للفرج والامساك غير متدرج ولان الظهار بيمين
يقتضي ترك الوطئ فلا يجب كفارة له الا به كالا بلاء **واما مكره** بوطئ ودواعيه
قبل تكفير لما تقدم ثم ان وطئ قبل ان يحلف لا يطأ بعد حتى **يكفر للحنث** وينقأ
التحريم وتجنبه كفارة واحدة ولو كثر الوطئ للحنث ولانه وجد العود والظهار
فدخل في عموم ثم يعودون لما قالوا فقد بر رقة الا يتبين **مكرر ظهارا** من امة
واحدة **قبل تكفير ولو كسره** بها لسب او اراد بتكراره استينافا لان
تكريره لا يوجب ثبوت في تحريم الزوجة فتدبرها بالقول الاول فلم يجب كفارة ثانية
كاليمين بالله وكذا لو ظاهر من مكره **بما يكلمه** كقوله انت على كثره ايام فلا يلزمه
الا كفارة واحدة ولانه ظاهر واحد وان ظاهر من مكره **بكل ما** بان قال لكل منهن
انت على كثره ايام فلا يلزمه الا كفارة واحدة لانه ظاهر واحد وان ظاهر من مكره
بكل ما بان قال لكل منهن انت على كثره ايام فلا يلزمه الا كفارة واحدة لانها ايمان
مكررة على ايمان متفرقة ولا لانها ايمان لا يجب في احدها بالحنث في الاخرى ولا
تكفرها كفارة واحدة **وبلزم اخراج** كفارة ظهار بغير عي ووطئ بما لقوله تعالى
فقد بر رقة من قبل ان يتهاسا الا يتبين وحديث فلا تقدر بها حتى تقول ما امر
الله حيث امر بالكفارة قبل التهاسا **وبلزم اخراج** قبله اي قبل عزمه على ووطئ
لانقاذ سبب الوجوب وهو الظهار **وان اشترى** مظاهرا هو زوجته التي ظاهر
منها

رواه الاثر من
عن عمر وعليه

131 منها وهي امة فظهاره بحاله وله عتقها عنه فان عاد تزوجها فلا كفارة وان اعتقها عن
غيره لم تزوجها فعليه الكفارة بالعود او بانته زوجة ظاهرها حرة كانت او امة
قبل الوطئ ثم اعادها مطلقا ارتد او لا فظهاره بحاله نصا لعموم الآية والحد ولا ي
التحريم انها يزول بالتكفير **وان مات احدهما اي الزوجين** بعد ظهاره قبله اي الوطئ
سقطت كفارة الظهار سواء مات عقب ظهاره او تزوج عنه لانه لم يوجد الحنث وبقيها
وترثه كما بعد التكفير **فصل في كفارة الظهار وما يقعها وكفارة اي الظهار**
وكفارة ووطئ بها رمضان على الترتيب وهي عتق رقة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينا اما الظهار فلقوله تعالى والزيت
يلزمون من سابعهم ثم يعودون الا يتبين واما الوطئ في ظهار رمضان فلحديث ابن عمر
المتفق عليه وتقدم في الصوم **وكذا كفارة قتل في الترتيب الا انه لا يجب فيها اعطاهم** بقوله
تعالى ومن قتل مومنا خطأ الآية ولم يذكر فيها اعطاهم **والحنث** في كفارة من
قوة العزم وقت وجوب كفارة **مكرر وفقد** فيعتبر ان يوقت الوجوب ثم تقف
وهو عزم ثم عتق لم يجز الا جلد عزم ومن حنث وهو عزم لم تلزمه الا كفارة
عبد لان الكفارة يجب على وجه الطهارة فكان الاعتبار فيها بحال الوجوب كالحد
بخلاف القتل فانه لو قتل خطأ وجد الما بطل وجوبه وهذا لو صام ثم قدر على الرقة
لم يبطل صومه ولو قتل قتل وهو رقيق ثم عتق لم يسقط عنه القود **واما كان**
الاداء في الكفارات مبني على اعتبار في زكاة او تقدم ان المذهب انه شرط للاداء
للوجوب ووقت واجوب في ظهار وقت العود وهو الوطئ وفي ووطئ في ظهار
رمضان حيث الوطئ وفي قتل زمانه فوق الروح وفي يمين رقت حنث
فلو اعسر مومنا قبل تكفير لم يجزه صوم لانه غير واجب عليه وتبقى الرقة
في ذمته الي يسره كسائر ما وجب وعجز عن ادائه ولو ايسر مفسر بعد وجوبها
عليه مفسر لم يلزمه عتق اعتبارا بوقت الوجوب **وبلزمه العتق** لانه
الاصل في الكفارات ولا يلزم عتق الا لما كان رقة حيث وجوب ولو كانت
الرقة مستترة برقاب غيره لا مكان عتقها فيعتق رقة ناويا ما يملكه
ثم يفرق بين الرقاب فيخرج من فرع لتعقيب الحرية فيه او الالم **فمكره**
الرقة بان قدر على شرائها بثمن مثله او مع زيادة على ثمن مثله لا يحلف
به ولو كثر ثمنه لعدم تكررها بخلاف ما وصقوا ويمكنه شرائها شيئا او مال
غائب يفي بثمنها اوله **ديت موجب** يفي بثمنها الشية لانه لا ضرر عليه فيه ولا يلزم
عتق لمن قدر على رقة بيمينه بان وهبت له هي او ثمنها ليمينه ويشترط للزوم
عتق ان تفضل الرقة عما يحتاجه من وجبت عليه **مما ادني مسكن** حاله لمثله
ومن خادم لكون مثله لا يحرم نفسه او عجزه عن خدمة نفسه وان تفضل
عن موكوب وعرض بذل له فيحتاج الي استئجاره كلباسه وفرشه واوانيه والة
حرفته وان تفضل عن كتب علم يحتاج اليها وثياب تحمل لا تزويج ملبوس
مثله وعن كفائته وكفاية من يمونه دايما وعن راس مال له لئلا يحتاجه

م اشتراک لهم
اشتریت فانت حر للظفار
بخریه بخلاف ما قال ان
اولیٰ حبیب و انت حر لهما
ولوا الوصل ان اشتراک

وَلَمْ يَشْفَعْ لَهُمْ

التنازع في
اللام ينقطع
وجه فطوريه
دون رفق على
ومب شقتها
وتعطيها المسما

بأن لا يخرق
الصوم بلاية

في الشريعة اي النسيان ومع عدم سبب العذر وفي الليل لان ذلك غير محرم عليه ولا هو محل
لتتابع الصوم استبه الاكل وينقطع تتابع الصوم غير رمضان لانه فوزه سني يمكن تحريمه
منه استبه ما لو افطر بلا عذر ويقع صومه غايه لانه زمان لم يتعين للكفارة
ومينقطع تتابع يفطر في اثنا الشهر ببل عذر ولو ناسيا وجوب استتباع او طنا انه
ام الشطرين كما لو فطر ان الواجب شهرا واحدا لا ينقطع تتابع الصوم رمضان
او فطر واجب كفطر يوم عيدين ورياء تتشريق وجب نصف ونفاس وجنوب ومرض
مخوف لتعين رمضان للصوم الواجب فيه وتعين الفطر في تلك الايام ولان الجنب
وما بعده لا يمكن التحريم منها وكذا الواجب عليه جميع اليوم ولا ينقطع تتابع يفطر
خامل ومرضه خوفا على نفسه لانها ظالمه بيب او فطر لعذر سبي كسفر
و مرض غير مخوف لتبينها بالمرض المخوف في راحة الفطر وكفطر خامل ومرض
لضرر ولدها بالصوم لا باحة فطرهما بسبب لا يتعلق اختيارهما استبه ما لو افطر
خوفا على نفسه وكفطر مخوفا على فطره ومخوفا على نفسه ليل فبان بفار واناس
لنقص الصوم المخوفا والناس وعذر الخاطي والمخوف عنى لا يفي عن الخطا والنسيان وما
استكرهوا عليه لاجاهل بوجوب التتابع فلا يفطر بذلك اذا افطر بل ينقطع
تتابعه لانه يمكنه التحريم منه سواه ويجوز عنه فصل فان لم ينقطع
صوما لكبرا ومرض ولورجى بوجه اعتبارا بوقت الوجوب وبخاف زيادته او
تجاوز له اي المرض بصومه او لم ينقطع صوما لتبين اطعم ستيين مسكينا لقوله
تعالى فمن لم ينقطع فاطعام ستيين مسكينا وكما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اوس
ابن الصامت بالصوم قالت امرته يا رسول الله انه شيخ كبير ما به صيام قال فليطعم
ستيين مسكينا ولما امر سلمة بن خذيل بالصيام قال وهل اصبحت ما اصبحت الامن
الصيام قال فاطم فثقله اليه لما اخبره ان به من الشيق والتهوة ما يمنعه من الصوم
وقبيل عليه ما كنت في معانها ويشترط ان يكون المسكين مسلما حرا والزكاة وباتي
حكم المكاتب ولو اتي كزكاة ولا يجزى وطى مظاهر منها اثنا اطعام بها وكذا
اثنا عتق كما لو اعتق نصف عبد ثم وطى ثم اشتري باقيه واعتقه فلا يقطمها وطى
ومقدم انه محرم ويجزى دفعها اي الكفارة الي صغير من اهلها لو كان كبيرا
ولو لم ياكل الطعام لانه حر مسلم محتاج استبه الكبير والدخوله في عموم الآية وكذا
الزكاة وتقدم واكمله للكفارة ليس بشرط ويصرف ما يجلي للمفقير الى ما يحتاج
اليه مما تتم به كفارته ويقبضها له ولديه ويجزى دفعها الي مكاتب لانه ياخذ من
الزكاة لحاجة استبه الحر المسكين والي يبعث من زكاة لحاجة كفقير ومسكين
وابن سبيك وغارم لمصلحة نفسه لان ابن السبيك والغارم كذلك ياخذان حاجتهما
فهما في معنى المسكين ويجزى دفعها الي من طنه مسكينا فبان غنيا كالزكاة
لان الغنا مما يجفى ويجزى الدفع الي مسكين واحد في يوم واحد من كفارتين
فاكثر لا يدفع العذر الواجب الي العود الواجب استبه ما لو دفع اليه ذلك في يومين
ولا يجزى دفع كفارته الي من تلزمه مؤنته لاستيفاء به بما وجب له من النقص
ولا نكاحه فلا يصدرها لنفقه ولا يجزى نذر يدها على مسكين واحد ستيين يوما

قال في الاقتناع
للمفتي
معيشته

من

الا ان لا يجد مسكينا يجزى له لتعذر غيره وتزديدها اذن في الايام المتعددة
في معنى اطعام العود لانه يذفع به لحاجة المسكين في كل يوم فهو كما لو اطعم في كل
يوم واخر اذ كانت اطعم العود من المساكين والتي بمقتضى يقوم مقامه بصورته عند
تعذرهما ولهذا شرعت الابوال لقيامهما مقام المبدلات في المعنى ولو قدم نحو مظاهر
الي ستيين مسكينا ستيين مرامن بر او ما يقوم مقامهما من باقي ما يجزى وقال
هذا اي ينضم وتقبلوه فان قال بالسوية اجزاء ذلك ولا يقبل بالسوية فلا يجزى
ما لم يعلم مكفر ان كلامه المساكين اخذ قدر حقه مما قدمه لم يجزى له حصول
العلم بالاطعام الواجب والواجب في الكفارات ما يجزى في فطره من مربي وهو نصف
فدح بكييل بلونا مصر ومن غيره اي البر وهو الشقيرو والتمرد والذبيح والافط
مدان نصف صاع وذلك كقروح بكييل مصر وسبب اخراجه ادم مع اخذ مجزى
مما سبق نضار اخذ الحبيب افضل من اخذ احمد من اخذ الجليل والسويق ويجزى ان
بوزن الحب وان اخذ منها بالكيل لا يكييل الحب فذرا يكون بقدره وزنا ان الحب
اذ الحب نوزع ولا يجزى خبره لوجه عن الطيل والادخار استبه اليهودية ولا يجزى
في كفارة غير ما يجزى في فطره ولو كان ذلك قوت بلوه لان الكفارة وجبت طهرا
للمكفر عنه كما ان الفطرة طهرة للصائم فاستويا في الحر قللت فان عدت الاضاف
الخمس اجزاء عنها ما يقتات من حب وتمر على قياس ما تقدم في الفطرة ولا يجزى في
كفارة ان يجزى المساكين او يعشيم لان المنقول اعطاهم وقال عليه السلام
لكتب في فدية الاذي اطعم ثلاثة اصع من تمر ستة مساكين ولانه مال وجب
تخليكه للفقير استبه الزكاة بخلاف نذر اطعامهم اي المساكين فيجزي
ان يجديهم او يعشيم لانه وفي بنذره ولا تجزى القيمة عن الواجب لظاهر قوله
تعالى فاطعام ستيين مسكينا او كالزكاة ولا يجزى في كفارة عتق ولا صوم
ولا اطعام الانبياء بان يتوبه عن جرمة الكفارة لحدوث وانما لكل امرئ ما نوى
ولانه يختلف وجهه فيقع تبعا ونذرا وكفارة فلا يصرفه الي الكفارة الا النية
ولا يفي نية التقرب الي الله فطرا دون نية الكفارة لتضمن التقرب الي
واجب ومندوب ومحل النية في الصوم والليل وفي العتق ولا اطعام معه او
قبله يسير فان كانت عليه كفارة واحدة لم يلزمه تفهين سيرا بنيت وكفاه
نية العتق او الصوم او اطعام عن الكفارة عليه لتعينها باحد سيرا ويلزمه مع
نيانه اي سيرا كفارة واحدة ينوبها التي عليه فان عين سيرا غيره اي غير
السبب الذي وجبت فيه الكفارة غلط او سببها من جنس يتداخل كمن
عليه كفارة يمين في لبس فتواها عن يمين قيام ونسي يمين اللبس اجزاء
ذلك عن الجميع اي جميع ما عليه من كفارة الايمان لتداخلها وان كانت عليه
كفارات اسبابا من جنس لا يتداخل كمن ظاهرا من سابه بكمال لكل واحدة
بخلية فتوى الكفارة عن ظاهرها من احداها اجزاء عن واحدة وان لم يعينها
بان يقول هذه عن كفارة فلانة وهذه عن كفارة فلانة فقول له واحدة غير
معيمة قال في الشرح وقياس المذهب ان يقطع بينهما فخرج الحاملة منهن بالقوة

من الصحابة

في

اللعان
بسم الله الرحمن الرحيم

من وطأت عليه كفارتان من اجناس كظهار وقفل ووطي في صوم رمضان وميسر
بالله تعالى فزوج احدهما اي الكفارتان اجزا المخرج عن واحدة منها ولا يجب ان
لا يشترط لاحد من الزوجين سببها من ظهار وقفل ونحوه لانهما عبادة واحدة واجبة
فلم تستقر صحة ادائها الي تعيين سببها كما لو كانت من جنس كتاب
اللعان من اللعن وهو الطرد والابعاد لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في
الخامسة ان كان كاذبا وقيل لا ينعك احدهما عن ان يكون كاذبا فتحصل اللعنة عليه
وهو شرا من شهادة ان موكرات بايمان من الجانبين مقرونة بلفظ من زوج وعنف
من زوجة قايمة مقام حد قذف ان كانت محصنة او تنكره ان لم تكن كذلك في جابته
وقايمة مقام حبس من جانبها ولا اصل فيه قوله تعالى والذيت يرمون ان وازمهم
ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الايات وحديث سهل بن سعد في غومر الجذاري
مع امراته روى الجماعة من قذف زوجته ولو كان قذفها بظن بطهر وطى فيه
في قبله ودبرها في رجليها فذكرت به لزمه اي الزوج ما يلزم بقذف
اجنبية من ان كانت محصنة او تنكره ان لم تكن كذلك وبسقط ما لزمه بقذفها
يتصور بقذفها اية كسائر ما يجب بالقذف وله اي الزوج اسقاطه اي لزمه بقذفها
بلعانه ثلاثا والحد ولاعت ولاعت ولاعت في طي ولو كان ما اسقطه
بلعانه جلدة لم يبق عليه غيرها من حد القذف وله اي الزوج اقامة البيعة عليها
بعد لعانه ويثبت موجبها اي البيعة من حد الزنا وصفته اي اللعان ان يقول
زوج اولايها استشهد بالله اني لم افعل ما ادعيت من الزنا وبشهر
البيها مع حضورها ولا حاجة لان شهي او تنسب الامع عيبها ثم يزيد في خامسة
وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ولا يشترط ان يقول فيها ماها به من
الزنا ثم تقول زوجة ارجع استشهد بالله انه لم افعل ما ادعيت من الزنا وبشهر
ثم تزيد في خامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ولا يشترط ان
تقول فيها ما ي به من الزنا لظاهر الآية فان نقص لفظ من ذلك ايجزلة من
الجميل الحسن او ما يختل به المعنى ولو انيا بالاكثري من ذلك وحكم به حاكم لم ينج
لان نص القرآن ابي به على خلاف القياس بعد وكان واجبا كسائر المقدرات
او قومت الغضب بالشروع او بدات الزوجة به اي اللعان او قدم اللعنة قبل الخامسة او بدلتها
بان اتت به فيها بالغضب او الابدان او بدل احدهما لفظا اخر بعد باقسام واحلف لم ينج او ادعي
او بدلتها الغضب زوج به اي اللعان قبل القايمة عليه او بلا حضور حاكم او نايبه او لعن بغير
باللعنة او بالسوا العونية من بغير ولا يلزمه ان لم يجز العونية تغلها ان يجوز لعنه
اي اللعان بها اي العونية لما تقدم في اركان النكاح او علقه اي اللعان بشرط او
عدم موالاة الكلمات لم ينج اللعان لئلا لقنه للنص ولانه ورد في القرآن على خلاف
القياس فوجب ان يتقبل بلفظه كتكبير الصلاة وبمع من اخر سب وممن اعتقل
لسانه واسبب من نطقه اقرارا فاعل بغير بزا بكتابة وشارة مفهومة وبمع من
لعان بكتابة وشارة مفهومة لقيامها مقام نطقه في الدلالة على ما في نفسه فلو
نطق من اعتقل لسانه واسبب من نطقه ولاعت بكتابة وشارة واستكر اللعان

الحدود
في قذف
الزوجة
بغير
شهادة
او بغير
شهادة
او بغير
شهادة

او قال
او قال
او قال

او قال لم ارد قذفا ولعانا قبل فبهما عليه من حد وسب فيقام عليه الحد بظنهما وبخفة
السب ولا يقبل قوله فيها له من عود زوجه فلا تحل له لا با حرمته عليه بجم الظاهر
فلا يقبل استكراه له وله اي لم افعل ما ادعيت بالاشارة بعد ان نطق ان يلعن لها اسقاط
الحد ونفي السب وينتظر مخرج نطقه اعتقل لسانه بعد قذف زوجته اذا اراد اللعان
ثلاثة ايام فان نطق فلا استكال والا لعن بالكتابة او الاشارة المفهومة او حد
وسن ثلاثا عنهما قايما لما في حديث ابن عباس في جنو طلال ان طلالا شتم قات
فشهدت محضرة جماعة لان ابن عباس ورويت عنهما لا حضوره مع حواشي سن قول
على انه حضوره جمع كثير لان الصبيان انما يحضرون المحاسن تنعلا للرجال ولذا قال
شهر قتلنا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وسن ان يتلوا عن قات اي الحاضرون عن
ومكان مغطيت كبعد العصور يوم الجمعة وبين الركن والمقام بمكة وبين المقدس
عند الصخرة وعند الصخرة في بيت المقدس في المساجد وسن ان يا موحا حاكم من بغير يدعي فم
زوج وزوجه عند الخامسة ويقول انك الله فابا الموجهة وعذاب الدنيا اهون
من عذاب الاخوة لحديث ابن عباس روى له الجوزي في كتابي وكون الخامسة هي الموجهة
اي اللعنة او الغضب على من كذب منهما لا التزامه ذلك فيها وكون عذاب الدنيا اهون
لانه ينقطع وعذاب الاخوة دايما واليس في ذلك التخييف ليتوب الكاذب منها ويترفع
ويبعث حاكم الي امرأة خفرت قذفها زوجها واراد لعانها ان اي ثقة بلاعت بينهما الحصول
الغرض بذلك والخبرة من تتدرك الخرج من منتهى صيانة من التقدير وهو الحيا ومن
قذف زوجته بغير ما كثر ولو كان قذفه بكلمة افرد كل واحدة منهما بلعان
لان كل واحدة مقذوفة فلا بد لعنه اولا لعانها كما لو لم يقذف غيرهما
فصل وشروطه اي اللعان ثلاثة احدها كونه بين زوجين مكافئين
ولو كانا قننين او احدهما او كانا فاسقين او احدهما او ذميين او احدهما كذلك
لعموم قوله تعالى والذيت يرمون ان وازمهم واما اعتبار التكليف فلان قذف عيب
المكلف لا يوجب حدا لللعان انما وجب لاسقاط الحد فيحد القاذف بقذف اجنبية
بزا ولو كان بغير قذفه لها وليس له اسقاطه بلعان لانه وجب في غير حال
الزوجة او قال بها اي لزوجته زنيته قبل ان تحرك فيجوز للقذف ولا لعان لاضافة
الي حال لم تحرك فيه زوجة ويشارف قذف الزوجة لانه محتاج اليها لانه خاشع
وان كان بينهما ولد فهو محتاج الي تفيده واما من تزوجها وهو يعلم زناها فهو
لا يفرط في نكاح حامل من زنا فلا يشترع له طريق الي تفيده حين انكر قذف زوجته
مع بيعة عليه بقذفها لانه يتكفر قذفها فكيف يحلف على اثباته او يكن كذب
نفسه بعد قذفها فلا بلاعت لعدم تالي حلفه على اثبات ما يعتري بخذسه
فيه ومن ملك زوجته لامة فانت بولا لا يمكن كونه من ملك البهيمن كان وعاشد
اقت به دون ستة اشهر من ملكها فله تقيبه بلعان لانه مضاف لحال الزوجة
ولذا يمكن كونه من ملك البهيمن فلا وبغير زواج بقذف زوجة صغيرة
او مجنونة ولا لعان لما تقدم ولانه يمين فلا ينج من غير مكلف وبلاعت زوج من
قذفها زوجة ثم ابانها بعد القذف لاضافته الي حال الزوجية او قال بها انت طالق

وسن ان لا يتقصوا
اي الحاضرون عن
الزوجة ربا اقرت
فشهدوا عليها

ان كان الحمل ولدا القرينة او ضحاى الموم قوله تعالى واحدا او وضع **الاخير من عددان**
ليكانت حاملا بعد دجوة كانت او امة مسلمة او كافرة طلاقا كانت القرينة او ضحاى
الموم قوله تعالى ودولان الاحمال احلها ان يصعب حملهن وبما بعض الحمل
يوجب بقا العدة لانها لم تضع حملها بل بعضه وظاهرة ويومان **بطلانها** بطلان الموم
الاية قلت ولا نفقة لها حيث تحب للحامل لما ياتي ان النفقة للحمل والحمل ليس
محلا لوجوبها **ولا تنقضي** عدة حامل الا بوضع ما **تضيق به امة ام ولد** وهو ما
تعيين فيه خلق الانسان ولو حنفيا **فان لم يلحقه الحمل لصفه اي الزوج او لكونه**
خصيا مجبوا او لولادتها لكون نصف سنة منذ **نكحها** ونحوه كالذي ولده
بعد اربع سنين منذ اربابها **وبعش** من ولده لكون نصف سنة منذ نكحها
لم تنقضي به عدتها من زوجها لا انتفا به عنه بقينا **واقل مدة حمل** بعش
سنة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله والوالدان
يرصفن اولادهن حولين كاملين والفصال انقضاء مدة الرضاع لانه ينفصل
بذلك عن امه ولذا سقط حولان من ثلاثين شهرا **اي ستة اشهر** هي مدة
الحمل وروي الاثر عن ابي الاسود انه رفع الي عمر امرأة ولدت ستة اشهر
فلم يحد بوجوبها فقال له على لبس لك ذلك قال الله تعالى والوالدان يرضعن
اولادهن حولين كاملين وقال وحمله وفصاله ثلاثون شهرا **محلولان** وستة
اشهر ثلاثون شهرا فحلى عمر سبيلها فولدت مرة اخرى لذلك الحد وذكر
ابن قتيبة في المعارف ان عبد الملك بن مروان ولد لسته اشهر فامادون
ذلك فلم يوجب **وغالبها** اي مدة الحمل **سبعة** اشهر لان غالب النساء يلدون
كذلك **واكثرها** اي مدة الحمل **اربعة سنين** لان ما لا يتقدرون في شرا يرجع فيه
الي الوجود وقد وجد من حمل اربع سنين قال احمد بن حنبل في الحمل
اربعة سنين وامرأة محمد بن عجلان حملت ثلاث بطون كل دفعة اربع سنين
وبني محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن طيب امه اربع سنين **واقل مدة**
يتبين خلق ولد واحد وثلاثون يوما الحديث ابن مسعود مرفوعا يجمع خلق
احدكم في بطن امه اربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مصفاه
مثل ذلك الجن متفق عليه وانما يتبين كونه ابتد خلق ادمى بكونه مصفاه
لان المني قد لا ينفقد والعلقة قد تكون دما **اعذر** من موضع من البدن واما
المصفاه فانها هو كونه ابتد خلق ادمى **الثانية** من المعتدات **المتوفى عنها**
زوجها بلا حمل منه وتقدم حكم الحامل منه وان كان الحمل من غيره اي الزوج
المتوفى كان وطبت بشبهة فحملت ثم مات زوجها اعتدت بوصفه للشبهة **واكثر**
للوفاة بعد وضع الحمل لانها احق ان لا يميت فلا يتدخلان كالدينين ويجب
عدة وفاة ولو كان المتوفى لم يولد لمثله او كانت الزوجة لم يوطأ لمثله او كان
موته قبل خلوة وتقدم **وعدة حرة** اربعة اشهر **وبال** بعشوة ايام
للالة والنهار سبع لليل ولان المطلقة اذا انت بول لم يكت الزوج تخديرا وفيه
باللعان ولا كذلك الميت فلا يات ان تاتي بولد فيلحق الميت سبه وليس له

138 من ينفقه فاحتيط بايجاب العدة عليها والميت بمنزلةا حقا لها وسواء وجد فيها
الحيف او لا **وعدة امة** نكحي عنها زوجها **نصفها** شهرا ونحوه بيان خمسة
ايام لاجماع الصحابة على تنصيف عدة الامة في الطلاق فكذلك في الصحة عدة الموت
وكذلك **وعدة متصفة** اي من نصفها حرة ونصفها رقيق **ثلاثة اشهر** **وثمانية**
ايام ببيانها ومن ثلثها حرة وشهران وسبعة وعشرون يوما **وان مات في عدة**
بان ارتد الزوج بعد الدخول فمات او قتل قبل انقضاء عدتها سقط ما مضى من عدتها
وارتدت عدة وفات من موته مضالفة كان يحسنه تلا في النكاح باسلامه **وامات**
زوج كافرة اسلمت بعد دخوله بها في عدتها قبل اسلامه سقط ما مضى من عدتها
وارتدت عدة وفاة من موته مضالفة **وامات زوج مطلقة رجعية** قبل انقضاء
عدتها سقطت عدة طلاق وارتدت عدة وفات من موته **لانها زوجة يلحقها**
طلاقا وبلاوه وان مات في عدة من ابائها في الصحة **لم تنتقل** عن عدة الطلاق
لانها اجنبية منه في النكاح والى التوارث والحوقة طلاقه ونحوه **وتعتد من اربابها**
في مرض موته المحوف قبل الاطول من عدة وفاة ومن عدة طلاق لانها وارثة
فحجب عليها عدة الوفاة كالرجعية ومطلقة فيلزمها عدة الطلاق ويخرج اقلها
في الاكثر **ما تكتل** العمانية في مرض موته امة او ذمية والزوج مسلم او كلف **من**
بات البيوت منها بان سالت الطلاق ونحوه فتعتد لطلاق لا غير لقطع
ان النكاح بعد اربابها منه **ولا يعتد بموت** من انقضت عدتها قبله اي الموت بحيف
او شهورا او وضع حمل **ولو ورثت** وكذا لو طلقها في مرضه قبل الدخول ثم مات
فلا عدة لموته لانها اجنبية تحل للزوج ويحل للمطلق نكاحا واختها اربع
سواها سبه ما لوتزوجت **ومن طلق معينة** من نسائه ونسائها او طلق مبهمه
ثم مات قبل **قوة اعتد** لئلا نسائه سوي حامل الاطول منها اي من عدة
طلاق ووفاة لان كلا منهما يجتمعا ان تكون زوجة او مطلقة فاحتيط للعدة للعدة
وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا كما تقدم وان ارباب متوفى عنها من
نكحها اي عدتها او بعده بامرة **حمل حرة** او انتفاخ بطن او رفع حبض
لم ينجس نكاحها ولو تبين عدم الحمل بعد الاعتد حتى تزول الرخصة للشك
في صحة النكاح انقضاء عدتها وتقليبا الي باب الحظر وزوال الرخصة انقطاع الحرة
وزوال الانتفاخ او عود الحيف او معني لا يمكن ان تكون فيه حاملا وان
ظهرت الرخصة بعده اي بعد نكاحها **دخل بها الزوج** او لام يفسد النكاح
بظهور الرخصة لانه يشك طرا في يقين النكاح فلا يزيله ولم يجل لزوجها وطبها
حتى تزول الرخصة للشك في صحة النكاح لاحتفال ان تكون حاملا ومضى ولدت
متوفى عنها بعد عدتها وتزوجها **لوون نصف سنة** من عقد عليها وعاش الولد
تبينا فسادا اي النكاح لانها معتدة وان ولده لاكتفى من ذلك لحق بالزوج
الثاني والنكاح صحيح **الثالثة** من المعتدات ذات الاقد المفاخرة في الحياة
بعد دخول او خلوة **ثالثة** اجما عتاله في الفروع فتعتد حرة ومبهمه
مسلمة كانت او كافرة **بثلاثة** اشهر وقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن

ثلاثة قرو وهي اي القرو الحيف روي عن عمرو بن دينار وروى عباس لان المعهود في
 لسان الشرع كحديث تنوع الصلاة ايام اقله ايام رواد وود وحدث اذا اتي قرو
 فلا مضى واذا امر قرو فتطهر في ثوبين ما بين القزالي القز رواد النساء ولم يهد
 في لسانه استعمال القز يعني الطهر وان كان في القفة القز مشترك بين الحيف
 والطهر وتعد غيرهما اي الحرة والمبعدة وهي الامة بقرب لمحدث قرو الامة
 حيفتان ولان قول عمرو وابنه وعلى لم يعرف في مخالفة من العصابة فكان اجزاء
 وهو محض لموم الامة وكان القياس ان تكون عدتها حيفة ونصفا كرها الا ان
 الحيف لا يتبعف وليس الطهر عدة لها تقدم ولا بعقد بحصة طلقت فيها
 بل تعتد بعدها بثلاث حيف كقول من قال في الشرح لان في خلاف ما بين اهل العلم
ولا تخل مطلقا لقول اي المطلق اذا انقطع دم الحيفة الاخيرة حتى تفتسل
 في قول ابي عبد الصواب من روي عن عمرو بن دينار وعنه علي وابن مسعود وابو موسى
 وعادة بنت الصامت وروى الدرداء في اولها وفي الزوجة قبل الاغتسال جود لوجود
 ان الحيف يمنع الزوج الوطى كما منع الحيف وجب ان يمنع ما منع الحيف
 وهو النكاح **وتنقطع بقية الاحكام من السوارث** ووقع الطلاق وصحة النكاح
 وانقطاع النفقة ونحوها **بأنقطاع دم الحيفة الاخيرة** لان هذه الاحكام
 لا اثر فيها للاغتسال بخلاف النكاح لان المقصود منه الوطى **ولا تحسب مدة نفاس**
لمطلقة بعد وضع ولو عقبه فلا تحسب بحصة بل لا بد من حيفها بعد ذلك ثلاث
حيف كاملة للامة الواحدة من المعتدات من لم تحسب لصفراء وياسد
المفارقة في الحياة فتعد حدة بثلاثة اشهر لقوله تعالى ولا يبين من الحيف
 من سابق ان ارتبعت بعد ثلث ثلثة اشهر واللام بحيف اي كذلك من وقتها
 اي العوفة فان فارقتها نصف الليل او النهار اعتدت من ذلك الوقت الي مثله
 في قول ابي الحسن **وتعد امة** لم تحسب لها تقدم بشهرين مضوا حتى يقول
 عمر عدة ام الولد حيفتان ولو لم تحسب كان عدتها شهرين رواد الا انهم وليكون
 البول كالبول ولان غالب النساء يحضن في كل شهر حيفة وتعد مبعدة
 لم تحسب لذلك **بالحساب** فتزيد على الشهرين من الشهر الثالث بقدر ما فيها من
 الحرة فثلاث اشهر تعتد بشهرين وعشرة ايام ومن بضرها حدة ثلثة اشهرين
 ونصف شهر ومن ثلثها حدة ثلثة اشهرين وعدتها شهرين وعشرون يوما ومن ولدت
 ومدة في عدة كائنة لانا مملوكة وكذا معلق عنقها على صفة قبل وجودها
وعدة بالغة لم تحسب ولا نفاسا كائنة لاحتوائها في محوم قوله تعالى واللام بحيف
وعدة مستحاضة ناسية لوقت حيفها او مستحاضة مبتدأة كائنة لانها
 لا يعلمان وقت حيفها والغالب على النساء ان يحضن في كل شهر حيفة ويظهر
 باقية ومن علمت ان لها حيفة في كل اربعين يوما مثلا واستحيضت وشيت وقت
 حيفها بعد ثلثة ايام **ذلك ان ما بينه وعشرون يوما في المثال لانه لا تحقق**
 زمن فيه ثلاث حيف بدون ذلك **ومن لها من المستحاضة عادة علمت بها اولها**
تميز علمت به ان حيفها لما تقدم في بابها وان حاصت صغيرة مفارقة
 في الحياة

عدم

في الحياة في اشاعتها استأنتها اي العدة بالقر و لان الاشهر يدل من الاقل لعدمها
 فاذا وجد البول بطل حكم البول كالشهر بعد الجأ بعد ان تيسم لعدمه **ومن يشق**
في اشاعة اقلا بان بلغت سن الاياس فليها وقد حاضت بعنف اقر لها اولم
 تحض ابتداء **عدة ايسنة** بالاشهر لانها اذن ايسنة ولا يعتد بها حاضته قبل **لان**
عتقت معتدة في عدتها **امت عدة امة** لان الحرة لم توجد في الزوجية **الا الزوجية**
تتم عدة حرة لانها في حكم الزوجات **الخامسة** من المعتدات **من ارتفع حيفها**
وم تور ما رفعه حبة فتعد للمحل غالب مدته تسعة اشهر يعلم براءة زوجها
ثم تعتد بعد ذلك كائنة على ما فصل اتقاني الحرة والمبعدة والامة قال الشافعي
 ملا فقا عمر بن الخطاب المهاجرين والاشهار لا ينكحهن من منكر علمناه ولان النكاح بالعدة
 معرفة براءة زوجها وهي تحصل بذلك فاكثري به وانما وجبت العدة بعد التسعة اشهر
 لان عدة المشهور انما تجب بعد العلم ببراءة الزوج من الحمل اما بالصفراء والياسد
 وهما كما احتمل انقطاع الحيف للحمل او للياسد اعتبار براءة من الحمل يعني مدته
 فتعيب كون الاقطاع للياسد فوجب عدة عند تعيينه ولم يعتد بما مضى كما
 لا يعتد بما مضى من الحيف قبل الاياسد لان الاياسد طرا عليه **والاشقاق العدة**
بعد الحيف بعد المدة لانقطاع عدتها كالحيف تعتد بثلاثة اشهر
 تحمين وان علمت معتدة انقطع حيفها **ما رفعه من مرض ورضاع ونحوه**
فلا تزال في عدة حتى يعود حيفها فتعد به وان طال الزمان لعدم ياسد
 من الحيف للامة **ويقبل قول زوج** اختلف مع مطلقته في وقت طلاق انه لم يطلق
 الا بعد حيف او راد بعد ولادة او الاني وقت كذا حيث لا يبين لها راد يقبل
 قوله في اصل الطلاق وعدة فكذا في وقته وان ذلك يرجع الى الاختلاف
 في بقا العدة وهو اصل **السادسة** من المعتدات **امراة المفقود** اي من
 انقطع خبره فلم تعلم حياته ولا موته **فتعد بصحرة وامة ما تقدم في مبراته**
 وهو تمام شعبين سنة منذ ولدان كان ظاهريته السلامة وان مع شقيقت منذ فقد
 ان كان ظاهرا المهر كالمفقود من بيت الله او في مفازة او بيت الصفيين
 حال حرب ونحوه وسأوت الامة هنا الحرة لان تزويج المدة المذكورة يعلم حاله من
 حياة وموت وذلك لا يختلف بحال زوجته **ثم تعتد في الحايث للوفاة الحرة** اربعة
 اشهر وعشرون امة نصف ذلك **ولا تفتقر امراة المفقود في ذلك التزويج الى حكم**
حاي بصوب المدة وعدة الوفاة لانا مرفة تتفقها عدة الوفاة فلا تتوقف
 على ذلك كقيام البينة بموته وكعدة الايلا **ولا تفتقر ايضا الى طلاق ولي زوجها**
عدا اعتدادها لوفاة لتعد بعده بثلاثة قرو لانه لا ولاية لوليها في طلاق امراة
المفقود عليها بعدة الوفاة فلا تجامعها عدة طلاق كما تنقبت موته **ويغفر عن حاكم**
بالفرقة ظاهرا فقط بحيث ان حكمه بالفرقة لا يمنع وقط طلاق المفقود لانه
 حكم بالفرقة بناء على ان الظاهر هلاكه فاذا علمت حياته تبين ان لفرقة كماله
 شهدت بها بينة فاذ به فيقع طلاقه لمصادفته محله **وتنقطع النفقة على امراة المفقود**
بغير رقة اي الى حكم او يتزوج **بجها** اي امراة المفقود ان لم يجز بالفرقة لا سقاطها

في الحيف فثبت ان الحيف هو ما بين القزالي القز رواد النساء ولم يهد في لسانه استعمال القز يعني الطهر وان كان في القفة القز مشترك بين الحيف والطهر وتعد غيرهما اي الحرة والمبعدة وهي الامة بقرب لمحدث قرو الامة حيفتان ولان قول عمرو وابنه وعلى لم يعرف في مخالفة من العصابة فكان اجزاء وهو محض لموم الامة وكان القياس ان تكون عدتها حيفة ونصفا كرها الا ان الحيف لا يتبعف وليس الطهر عدة لها تقدم ولا بعقد بحصة طلقت فيها بل تعتد بعدها بثلاث حيف كقول من قال في الشرح لان في خلاف ما بين اهل العلم ولا تخل مطلقا لقول اي المطلق اذا انقطع دم الحيفة الاخيرة حتى تفتسل في قول ابي عبد الصواب من روي عن عمرو بن دينار وعنه علي وابن مسعود وابو موسى وعادة بنت الصامت وروى الدرداء في اولها وفي الزوجة قبل الاغتسال جود لوجود ان الحيف يمنع الزوج الوطى كما منع الحيف وجب ان يمنع ما منع الحيف وهو النكاح وتنقطع بقية الاحكام من السوارث ووقع الطلاق وصحة النكاح وانقطاع النفقة ونحوها بأنقطاع دم الحيفة الاخيرة لان هذه الاحكام لا اثر فيها للاغتسال بخلاف النكاح لان المقصود منه الوطى ولا تحسب مدة نفاس لمطلقة بعد وضع ولو عقبه فلا تحسب بحصة بل لا بد من حيفها بعد ذلك ثلاث حيف كاملة للامة الواحدة من المعتدات من لم تحسب لصفراء وياسد المفارقة في الحياة فتعد حدة بثلاثة اشهر لقوله تعالى ولا يبين من الحيف من سابق ان ارتبعت بعد ثلث ثلثة اشهر واللام بحيف اي كذلك من وقتها اي العوفة فان فارقتها نصف الليل او النهار اعتدت من ذلك الوقت الي مثله في قول ابي الحسن وتعد امة لم تحسب لها تقدم بشهرين مضوا حتى يقول عمر عدة ام الولد حيفتان ولو لم تحسب كان عدتها شهرين رواد الا انهم وليكون البول كالبول ولان غالب النساء يحضن في كل شهر حيفة وتعد مبعدة لم تحسب لذلك بالحساب فتزيد على الشهرين من الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرة فثلاث اشهر تعتد بشهرين وعشرة ايام ومن بضرها حدة ثلثة اشهرين ونصف شهر ومن ثلثها حدة ثلثة اشهرين وعدتها شهرين وعشرون يوما ومن ولدت ومدة في عدة كائنة لانا مملوكة وكذا معلق عنقها على صفة قبل وجودها وعدة بالغة لم تحسب ولا نفاسا كائنة لاحتوائها في محوم قوله تعالى واللام بحيف وعدة مستحاضة ناسية لوقت حيفها او مستحاضة مبتدأة كائنة لانها لا يعلمان وقت حيفها والغالب على النساء ان يحضن في كل شهر حيفة ويظهر باقية ومن علمت ان لها حيفة في كل اربعين يوما مثلا واستحيضت وشيت وقت حيفها بعد ثلثة ايام ذلك ان ما بينه وعشرون يوما في المثال لانه لا تحقق زمن فيه ثلاث حيف بدون ذلك ومن لها من المستحاضة عادة علمت بها اولها تميز علمت به ان حيفها لما تقدم في بابها وان حاصت صغيرة مفارقة في الحياة

نفقتها بخروجها عن حرم نكاحه فان قدم واختارها ردت اليه وعادت نفقتها من
الرد قال ربنا عبد الله بن عباس بنعت علي بن ابي طالب في العدة بعد الاربع سنين من مال زوجها
جميعه اربعة اشهر وعشرة ايام فان لم ينفق الحاكم ولم تنزح واختارت المقاتلة حتى يتبين امره
فلهما النفقة مادام حيا من ماله وان صوب لها الحاكم مدة الترتيب فلهما النفقة فيها لا في
العدة ومن تزوج قبل ما ذكر من الترتيب المذكور والاعتداد بعده لم ينج نكاحها
وليوان انه اي المفقود كان طلق وان عدتها لم تنقض قبل ان تنزح او بان اسه
كان ميتا وان مدة الوفاة انقضت حين الترتيب اي قبله لتزوجها في مدة مفقودها
المشروع النكاح فيها اشبهت المعتدة والموتانية قبل ولادتها وانما تزوجت بشرطه
وليدت اليه فانما اي بعد الترتيب السابق والعدة ثم قدم زوجها قبل قدومه بين اخوها اي
النكاح بالعدة الاول بقا به ولو لم يطل في الثاني ويطاها الاول بعد عدته اي
الثاني ولا مانع الثاني وبين نكاحها من الثاني بلا حجب عقد لثاني لعدة عقد فاعدا قال
من الرد فتد اليه
ما اعطاه من مهر
وردت اليه فانما اي بعد الترتيب السابق والعدة ثم قدم زوجها قبل قدومه بين اخوها اي
النكاح بالعدة الاول بقا به ولو لم يطل في الثاني ويطاها الاول بعد عدته اي
الثاني ولا مانع الثاني وبين نكاحها من الثاني بلا حجب عقد لثاني لعدة عقد فاعدا قال
من الرد فتد اليه
قالا ان جاهر زوجها الاول حين ينفق المرأة وبين الصدوق الذي ساق هو رواه
الجورجاني والاشعري وروى عنه عن علي بن ابي حمزة روي عن محمد بن ثمانية وجوه
وقضي به ان ابن السبيعي مولاة لم ولم يفرق لهم محال في النكاح واما وجوب
تجدد العقد لثاني لتبين بطلان عدته لبعي الاول ونجس قول الصحابة
على ذلك لقيل ام الاول عليه فان زوجة اشأت لانفسه زوجة لغيره بمجرد
النكاح وفي الرعاية ان قلنا يحتاج الثاني عقد اجد بدا طلقها الاول لذلك قلت
فعله لا يرد من العدة بعد طلاقه وهو طاهر ويجوز الزوج الثاني عليها اي الزوجة
اي بالمهر الذي
بما اخذ منه الزوج الاول لانها عتقت به وبلا يلزم مهران بوطي واحد وان لم يقدم
الاول حتى مات الزوج الثاني معا ورثته لعدة نكاحه في الظاهر بخلاف ما اذا
مات الاول بعد تزوجها فلا ترثه لاسقاطها حقها من ارثه بتزوجها بالثاني ورن
ما تتردد من الاول ووطي الثاني فان اختارها واثارها لم ينجسها ورن الثاني بقا على
انه لا يحتاج الي تجديد عقد اذن ومن ظهروا به باستفاضة ابيينة شققت بموته
كذلك لم يقدم فكيف فقد اذا عاد فتد اليه ان لم يطل الثاني ويجوز ان كان ووطي على
ما تقدم ونقض البيعة التي شققت بوفاته ما خلف من ماله لثلاثة سبب شهادتها
قلت ان تعدد نصيب المباشرة والا فالضمان عليه لانه مقدم على المتسبب ونقض
البيعة من الزوج الثاني روي اخوة منه الاول ذكره في شرحه لتفسيرها في عمره
ذلك قال ولما كان نصيب من باشره نكاح ماله لانه اقله بضره في ماله
ومني في حق اي فرق الحاكم بين زوجين موجب يقتضيه كاحوة رضاء ونقدرة
من جرمه زوج وعنه ثم بان استفاضة اي الموجب للتفريق فكيف فقد قدم بعد
تزوج امراته فتد اليه قبل ووطي ثاثة ويجوز بعده كما تقدم ومن اخبر بطلاق زوج
غائب واخبر انه وكيل رجل اخبر في النكاح بها اي المطلقة وضمن الخبر الذي
ذكره وكيل في تزوجها المهر الذي نكحها للفايب عليه فنقضته اي الشققت
ببشارة

ببشارة من ذكره وكيله ثم جأ الزوج الفايب فانكحها ذكره من طلاقها
في زوجته باقية على نكاحه لانه لم يثبت ما يرفعه ولها المهر الذي عليه من نكحته بوطيها
اولها الطلب على ضامته فان لم يطلها مهران طلق غايب عن زوجته او مات عنها اعتدت
منذ الفقرة اي وقت الطلاق او الموت مطلقا لوجوبها في عموم ما سبق وان لم يخطبها اذا
مات عنها لان الاحداد ليس بشرط لانقضاء العدة حتى لو تزوجت فصد المهر يجب عليها اعادة
العدة وسواء ثبت ذلك ببيينة او لا حتى كانت شققت به وعدة موطوءة بشبهة او نكاح
حدة او امة موزوجة كعدة مطلقة لانه ووطي يقتضي شققت الرحم فوجب العدة منه
كالوطي في النكاح الا امة غير موزوجة فتستبرأ اذا ووطيت بشبهة او نكاحا من عورة
من ذلك غير ووطي في فحش لان تحللها لقارص يختصم الفرج فابيح الاستمتاع منها بما
دونه كالحيض ولا يفسخ نكاحها بذاضا وقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا
تريد ولا مس ولا مسح وان امسكها زوجها فلم يطلها لانها استبرأها اي لم يطلها
حتى تنقضي عدتها كغيرها من المعتدات **فصل في وطئ المعتدة** فرق بينهما
بشبهة او وطئ بنكاح فاسد وتنت مدة الاول سوا كانت عدته من نكاح صحيح
او فاسدا ووطي بشبهة كما لم تحلل من الثاني فتقتضي عدتها كغيرها منه بوضع الحمل
ثم تتم مدة الاول ولا يحسب منها اي عدة الاول مقامها عند الثاني بقوطيه لا سقطا عنها
بوطيها وله اي الزوج الاول ان كان الطلاق رجعا رجعة رجعية في التتمة اي تتمه
عدته لعدم انقطاع حقه من رجعتها كما لو وطئ بشبهة او نكاحا اعتدت بعد تتمه
عدة الاول لوطي الثاني بخبر ملكه على انه قضى في التي تزوج في عدتها انه يعرف
بينهما ولها المهر الذي ساقه من فحشها وتكمل ما فسدت من عدة الاول وتنقض
من الاخر ولا يلزمها حقان اجتماعا لرجليتين فلم يتداخلا وقدم اسبقهما كما لو تساويا
في مباح غير ذلك وان ولدت من احدهما ايم الزوج والواطي بشبهة او الزوج الاول
والثاني الذي تزوجته في عدتها حينما اي بعينه كان ولدت له لو نكحت ستة اشهر من ووطي الثاني
وعاش هو الاول ولا اكثر من اربع سنين منذ ابانها الاول وهو للثاني وانقضت عدتها
بمنه او الحقته به اي باحدهما كافة لا يمكن ان يكون من الحقته به بان تاتي به لتتصف
فاكثر من ووطي الثاني ولا ربع سنين فاقل من بيوتة الاول لحقه وانقضت عدتها
بمنه الحق به لانه حمل وصفته فانقضت عدة ابيه به دون غيره ثم اعتدت فلا حرج
الذي لم يلحق به الولد لبقا حقه من العدة وان الحقته اي الولد لبقا حقه لهما اي الواطي
لحق لهما وانقضت عدتها به منهما لثبوت شبهة منهما اشبه ما لو لم يكن مع كل منهما
غيره وان اشكل الولد على القافة ولم توجد قافة ونحوه كما لو اختلفا في ان اعتدت
بعد وصفه بخلافه فتزوجت من العدتين ببيعتين وان نفقت القافة عنهما لم
يتفق لان عمل القافة تزوج احد صاحبيها فلا يغني عن الفرائض كله وان وطئها
مبينها فيها اي عدتها منه حمل بلا شبهة فكما جيني ببيعتي العدة الاولى ثم تبتني
العدة الثانية للثانية لانها عدتان من وطئتين بلحق النسب في احدهما دون الاخر
فلم يتداخلا كما لو كانا من رجلين واما وطئها مبينها في عدتها منه بشبهة استأنفت
عدة للوطي ودخلت فيها بغيره (الاولي لانها عدتان من واحد بوطي بلحق النسب

140
ما اعطاه من مهر
وردت اليه فانما اي بعد الترتيب السابق والعدة ثم قدم زوجها قبل قدومه بين اخوها اي
النكاح بالعدة الاول بقا به ولو لم يطل في الثاني ويطاها الاول بعد عدته اي
الثاني ولا مانع الثاني وبين نكاحها من الثاني بلا حجب عقد لثاني لعدة عقد فاعدا قال
من الرد فتد اليه
ما اعطاه من مهر
وردت اليه فانما اي بعد الترتيب السابق والعدة ثم قدم زوجها قبل قدومه بين اخوها اي
النكاح بالعدة الاول بقا به ولو لم يطل في الثاني ويطاها الاول بعد عدته اي
الثاني ولا مانع الثاني وبين نكاحها من الثاني بلا حجب عقد لثاني لعدة عقد فاعدا قال
من الرد فتد اليه

فبها كذا واحد فتدخلا كما لو طلق الرجعية في عدتها ومن وطئت زوجته بشبهة
ثم طلقها اعتدت له اي الطلاق ان كان دخل بها لانه عدة مستحقة بالزوجة تقرب
علي غيرها لقولنا ثم تنضم العدة للشبهة لانه عدة مستحقة عليها فلا تبطل بتقديم
الاخرى عليها كالدينين اذا قدم صاحب الزنا في احداهما **وجرم وطئ زوجة**
موطوءة بشبهة او زنا ولو مع حمل منه اي الزوج قبل عدة **وطئ** لها تقدم فاذ اولون
فناجها باطل اعتدت للشبهة ثم للزوج وطئها ومن تزوجت في عدتها لم تنقطع عدتها بالعدة
وتستأنف نفقة حتى يراها الثاني لانه عقد باطل لانصوبه المرأة فزنا فان وطئها انقطعت ثم اذا قام
رجعية وسكنها من تزوجها او تزوج الحاكم بينهما بنت على عدتها من الاول لسبق حقه واستأنف نفقته
لنشوزها اي العدة كاملة **للقائي** لا لها عدنان من رجليت فلا يتدخلان وان ولدن من
اخذها بعينه انقضت عدتها به منه واعتدت للاخر وان مكنت كونه منها فحاشا
سبق **والثاني** اي الذي تزوجته في عدتها ووطئها ان ينكحها بعد انقضاء العدتين
لعموم قوله تعالى واذا حل لكم ما ورا ذلكم مع عدم المحصن وان نكحتها عليه اماران
يكون بالعقد الفاسد او الوطئ فيه او بها جميع ذلك لا يقتضي النكاح كما لو
نكحها بلا ولي ووطئها ولا ما لا يحكم على الرائي على التايب فلهذا اروي وما روي
عنه في نكحها على التايب فالحق كما لو نكحها بلا ولي ووطئها ولا ما لا يحكم على الرائي
على التايب فلهذا اروي وما روي عنه في نكحها على التايب فلهذا اروي وما روي
وروي عن عمر انه رجوع الى قول علي فان عليا قال اذا انقضت عدتها فهو حاطف
من الخطاب فقال محمد بن ذكوان الجهمي ان الشبهة ورجوع اي قول علي **وتتعدد عدة**
بتعدد واطئ بشبهة الحديث مجرد ولا لها حقان مقصودان لادمينين فام يتدخلا
كالدينين فان تعدد الوطئ من واحد مقدر واحدة ولا تتعدد العدة بتعدد
واطئ **بن** قال في شروحه في الامم وفي التنقيح وهو الظاهر في تنقيح وهذا اختيار ابن جردان
لعدم حقوق النسب فيه فبقي القصد العلم ببراءة الرحم وعليه فعدتها من اخو طئ
وقدم في المبدع والتنقيح وهو مقتضى المقنع تتعدد بتعدد زنا وجزم به في
الاقناع **وكذا امة غير موزوجة في استبواب** فيتعذر الاستبواب بتعدد واطئ بشبهة
لا بذا قيا ساعية المدة **ومن طلق طلقه رجعية فلم تنقض عدتها حتى طلق**
طلقة اخرى ولم ينكحها بنت على ما مضى من عدتها لانها طلاقان لم يتخللها واطئ ولا
استبراء الطلقتين في وقت واحد **وان نكحها ثم طلقها** قبل دخول او بعده استأنفت
عدة للطلاق الثاني لان الرجعية استبراء الطلقتين في وقت واحد **وان نكحها**
طلقة قبل دخول او بعده استأنفت عدة للطلاق الثاني لان الرجعية استبراء
الطلاق الاول واعادت المرأة الى النكاح الذي كانت فيه **كقوله** اي الرجعية النكاح
بعد رجعة لعنف او غيره كقوله او ابلان فان صحت بلا رجعة بنت على عدة ما مضى
من عدتها لما تقدم **وان نكحها ثم طلقها قبل دخولها بها بنت على**
ما مضى من طلاقها لان الطلاق الثاني في نكاح ثاب قبل السيسب والخوة فليوجب
عدة تقوم ثم طلقته من قبل ان تنسوه في الاية بخلاف ما اذا نكحها ثم طلقها
قبل ذلك لان الرجعية اعادة الى النكاح الاول وفي البائن بعد النكاح طلاق عن

اولون

فناجها باطل

وتستأنف نفقة

رجعية وسكنها

لنشوزها

سبق

علي التايب

وروي عن عمر

من الخطاب

بتعدد واطئ

كالدينين

واطئ بن

لعدم حقوق

وقدم في

الاقناع

لا بذا قيا

طلقة اخرى

استبراء

نكاح متجدد لم يتصل به دخول ولا ذلك ينصرف به المهر **وان نكحها ثم طلقها**
كعتقة او جارية اي البائن قبل نكاحها قبل طلاقه عدة له اي الطلاق الثاني لانه عدت ولم يدخل بها
نكاح لا دخول فيه ولا خلوة ولم يسبق من عدة الطلاق الاول شي تبني عليه **فصل**
جيم احداد فوق ثلاث ليل بالياها على ميت غير زوج كحديث لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم والاخرات تحدي ميت فوق ثلاث ليل الا ان تزوج اربعة اشهر وعشرا
متفق عليه **ويجب** الاضاح احداد **على زوجة** اي الميت **بنكاح صحيح** لم ينكحها
الفاسد فليست زوجة فيه شرعا ولا لها ما كانت تحل له وحل لها فتحزن عليه
وليها الاضاح كانت ذمية والزوج مسلم او ذمي او كانت امة والزوج حرا وعبد
او كانت غير مكنته والزوج مكنت او عبد مكنت فمجننها وبها ما تحب
المكنته **ومن عدته** لعموم الاحاديث ولتساويهن في اجتناب المحرمات وحقوق
النكاح ولا يجب على بايت بطلقة او ثلاث او فسح **ويجوز** الاحداد لبايت ولا سب
لها قاله في الرعاية **وهو** اي الاحداد **تترك** زينة وتترك طيب كزعفران **ولها**
لنفسها **سقم** تتحرك الطيب الشهوة ودعا به الى الشهوة وتترك لبس ملون
فمن ثياب لينة **نكحها** واصغر واصغر **واضرب** وارزق صافيين وما يصح قبل **نكح**
كما مضى **بعد** وتترك تحسب جنا او سفيد ارج وتترك تحل **سود** كحل
في بلا حاجة اليه فان كان بها حاجة اليه جاز **وتترك** ادهان يد هفت مطيب كز
الورد والبان والبنفسج وخوه **وتترك** خبير وجه وخوه كنفقن وقطيط
كحديث ام عطية كذا تنهى ان تحدي ميت فوق ثلاث الا ان تزوج اربعة اشهر
وعشرا ولا تحل ولا تنكح ولا تنكح ولا تنكح ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب رواه
الشيخان وفي رواية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم والاخرات تحدي ميت فوق ثلاث الا ان تزوج اربعة اشهر وعشرا
تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تنكح طيبا الا اذا طهرت نبذة من قسط
او اظفار متعق عليه والعصب ثياب يمنية فيها بياض وسواد يصير غزلها
ثم **يشح** ولا تمنع معتدة من وقاة **ميت** صبر **نظلي** به يدنها لانه لا طيب فيه الشرح انه ثبت
الاي الوجه فلا تنكح به وجرها كحديث ام سلمة قالت دخل على رسول الله يصعب به
على الله عليه وسلم حين توفي ابو سلمة وقد جعلت على عيني صبرا فقال ماذا
بارك سلمة فقلت انما هو صبر لسب فيه طيب قال انك تشين الوجه لا تجعله
الا بالليل وتنزع به بالنهار ولا تنكح طيبا بالليل ولا بالحنافاته خطاب **ولا تمنع**
من لبس ابيض ولو حسنا من ابيض لان حسنه من اصل خلقته فلا يلزم
تغييره كالمدة حسنا الخلقه لا يلزمها تغيير غيرها في عدة الوفاة ونشوزها
ولا تمنع من ملون لو فع وبسح **كقولي** كاحضرت صاف لانه في معنى ثوب
العصب وهو مستثنى في الجنب **ولا تمنع** من نقاب لانه ليس منصوصا عليه ولا
هو في معنى المنصوص عليه والمحرمه منعت منه كمنعها من تغطية وجهها
ولا تمنع من اخذ ظفر وخوف كاحضرت غفلة ونشف ابدا ولها نشف في حق فرشت
لان الاحداد في البون مقفول **ولا من** تنظف **وغسل** لانه لا يرد للزينة ولا طيب

في ثوب

وهو الذي مات
زوجها وفي سائلة
به ونوموا
أو معارفا

وتحريم **خولها** أي المعتدة لوفاة **من مسكن** وجبت فيه العدة كروي عن
زوجها وعثمان وابن عمر وابن مسعود وأم سلمة الحديث قد روي فيه أمكن في
بيتك الذي ناك فيه في زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أربعة
أشهر وعشرون روي في خمسة وصحة الترمذي **الحاجة** تدعو إلى حرها
منه كحر وجها **الخوف** على نفسها أو مالها **الحف** وخب عليها أن تخرج لأجله **وتحول**
مالك أي المسكن لها أي المعتدة لوفاة **ولطلبه** أي مالك المسكن من معتدة
لوفاة **توف** أي المعتدة أو لا تجد المعتدة لوفاة **ولطلبه** أي مالك المسكن
من معتدة لوفاة **توف** أي المعتدة أو لا تجد المعتدة لوفاة **بأبي** أي مالك المسكن
به **الامت** أي المال لأن الواجب السكنى لا تحصل المسكن فإذا تضررت السكنى سقطت
فجوز خولها إلى حيث شاءت لسقوط الواجب للعذر ولم يرد الشرع بالاعتداد
في معين غيره فاستوى في ذلك القريب والبعيد **وتحول** بالمال المفقول معتدة
لوفاة **لا إذا** لجبرانها **ولا يجوز** من **خولها** إذا لا إذا لها ومنه يجوز تحويل
إلى دار السوء ومن يورث غيره **ويلزم** معتدة **منقلة** من مسكن وجبت
فيه العدة **بالحاجة** أي تعلقها العود إليه لئتم عودها فيه تدارك الواجب وتنقضي
العدة **للوفاة** بمعنى الزمان الذي تنقضي به العدة **بالحاجة** أي تعلقها العود
حيث كانت لأن النكاح ليس شرطاً لصحة الاعتداد **ولا تخرج** معتدة لوفاة
لأنها لأن الليل مظنة الفساد ولا تخرج نهاراً إلا إذا جتمعت بيع وشراء ونحوها
ولو كان لها من يقوم بمصالحها فلا تخرج كحاجة غيرها ولا لعمارة أو زيارة ونحوها
ومن سافرت زوجها دونها **بأذنه** ولا نظايره تخرج مطلقاً أو سافرت معه
لنقلته من بلدة إلى بلدة **أخف** فمات قبل **مفارقة البنين** أي بنيان البلد
الذي خرجت منه رجعت واعتدت بمنزله لأنها في حرم المقيمة أو سافرت
لغير **النقله** كتيارة أو زيارة **وكان** سفرها **الحج** **والمخرج** **وكان** قبل
مسافة **قصر** رجعت واعتدت بمنزله لماروي سفيان منصور
بأسناده عن سعيد بن المسيب قال توفي أرواح بنت أرواح وكانت حائضاً أو
معتمة أو قد طهرت من ذي الحليفة حتى يعتدت في بيوتها ولا يمان
أمكنها أن تعتد في منزلها قبل أن تبعد قلزمها كما لو لم تفارقها البنين
وإن مات زوجها **بغيرها** أي بمفارقة البنين إن كان سفرها **لنقلته**
أو بعد مسافة القصر إن كان **لغير** **نقلته** **تخير** بين الرجوع فتعتد في منزلها
وبين المضي إلى مقصدها فتعتد هناك لأن كلاهما البلوت من مسكنها
بأنه في الانتقال عنه كما لو حوّلها قبله والثاني لم يجد منزلها لأنها لم تكن
مساكنة **أحد** من سافرت بأذن زوجها أو مات **وكان** أحرامها **قبل موته** قبل
مسافة **قصر** **والمسكن** **الجمع** بين اعتدادها بمنزلهما وبين الحج بان اتسع الوقت
لحما عادت بمنزلهما فاعتدت به كما لو لم تخرج **والا** بمكنها الجمع بان كان
الوقت لا يتسع لهما **قدم** **جمع** مع غيرها من بلدان كانت سافرت مسافة
قصر فأكثر لوجوب الحج بالأحرام وفي غيرها من بلدان سافرت مسافة قصر

سواء البسها
لأنها كانت
بأكثر من الأول
ثم خرجت
كونه منزلاً

تصحيح الزمان والنفقة ومنع آذ الواجب ومتى رجعت من الحج وبقي من عودها
شيء انتهى في منزلها **ولا** تبعد مسافة قصر وقد أحرمت **بالعدة** تقديرها
لأنها في حرم المقيمة **وتحول** **لغيرته** أي الحج **بغيرته** فتبقي على أحرامها حتى
تنقضي عودها ثم تنسافر **بغيرته** فتأتي بها كما تقدم في الفوات وفي المقيمين إن أمكنها
السفر فتخلت بغيرته وإن لم يمكنها تخلت **تخلل** **الحجر** **وتفتقر** **بأب** **بطلقة**
أو أكثر أو فتخرج بمكان ما **موت** **من البلد** الذي بانت به **حيث** **نشأت** منه نصاً
لحديث فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً فاذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم إن أعنتني في إطلعي رواجه مسلم **ولا تبين** **الاب** أي بالما موت من البلد الذي
نشأت **ولا تنافر** قبل أن تغض عودها لها في البيتوتة **غير** **منزلها** وسفرها
أي غير بلدها من التبذير والتعريض للزينة وإن سكنت بأب **علوا**
ومبيت في السفلى أو سكنت **سفلاً** **وسكنت** **مبيت** في **الأحد** **وبينها** **باب**
مطلق **جاء** كما لو كانا **جداً** **تبت** **متجاورتين** **أو** **كانت** **مفراً** **محرم** **وإن** **لم** **يكن**
بينهما **باب** **مطلق** **جاء** لتسقطها بمجردها وتذكر ذلك أروى قاله في الشرح فإن لم يكن
معهما محرم لم يجز لأن الخلوة بالاجنبية حرام وإن أراد مبيتها **أسكنها** **بمنزله**
أو غير أي غير منزله **مما** **يجل** **لها** **سكنها** **تخصيها** **لغير** **أرضه** **ولا** **محدور** **ففيه**
من روية ما لا يحل له رويته أو خوف عليها وعونه **لزمها** **ذلك** **لأن** **الحق** **له** **فيه**
ومرور عليه فكان إلى اختياره **وإن** **لم** **تلف** **مه** **أي** **مزيد** **الأسكان** **نفقة** **كمعتدة**
لوطي **شبهة** **أو** **من** **تخارج** **فا** **سدا** **ومستبورة** **لنعتق** **فتجب** **السكنى** **عليه** **من**
بما **يختار** **ه** **الوطي** **أو** **السبد** **تخصيها** **لغير** **أرضه** **بلا** **محدور** **ولا** **يلزم** **السبد** **الوطي**
أسكنها **لها** **حيث** **لا** **حمل** **ورحمة** **في** **لزم** **منزل** **مطلقها** **لا** **في** **أحد** **أحد** **كمثوثي** **عنها**
زوجها **بمطلق** **له** **تقالي** **لا** **تخرج** **هذه** **من** **بيوتها** **ولا** **يجز** **سوا** **أذن** **لها**
المطلق في الخرج **أولا** **لأنه** **من** **حقوق** **العدة** **وهي** **حق** **له** **تفك** **فلا** **يملك** **الزوج**
أو **اسقاط** **شيء** **من** **حقوقها** **كما** **لا** **يملك** **اسقاطها** **وإن** **امتنع** **من** **أي** **زوج** **أو** **مبيت**
لزمته **سكنى** **زوجته** **أو** **مباينة** **الحاكم** **أجبر** **أي** **أجبر** **الحاكم** **يطلب** **من** **وجبت**
لها **كسائر** **الحقوق** **عليه** **وإن** **غاب** **من** **لزمته** **السكنى** **أكثر** **من** **عنه** **حاكم** **من** **ماله**
أو **سكنها** **لقيامه** **مقامه** **في** **إذا** **ما** **وجب** **عليه** **أو** **اقتضى** **الحاكم** **عليه** **إن** **لم** **يجد** **له**
فألا **أجرة** **المسكن** **أو** **فرض** **الحاكم** **أجرته** **أي** **المسكن** **لتؤخذ** **منه** **إذا** **أخذ**
وإن **أكثر** **منه** **أي** **المسكن** **منه** **وجبت** **لها** **السكنى** **بأذنه** **أي** **بما** **وجب** **عليه**
أو **بأذن** **حاكم** **أن** **يجز** **عن** **استبذانه** **أو** **بذنه** **أي** **دون** **أذنه** **وإن** **حاكم**
ولو **مع** **قدرة** **على** **استبذانه** **حاكم** **رجعت** **بمثل** **ما** **أكثر** **تبه** **لقيامه** **بأذنه** **بوجوب**
كسائر **الدي** **عن** **غيره** **دينا** **وأجابه** **بنية** **رجوع** **ولو** **سكنت** **مع** **غيرته** **أو** **منعه**
أو **بأذنه** **في** **ملخصها** **بنية** **رجوع** **عليه** **بأجبه** **فأجرته** **لوجوب** **أسكنها** **عليه**
فلزمته **أجرته** **ولو** **سكنته** **أي** **ملخصها** **أو** **أكثر** **مسكنها** **مع** **حضوره** **وسكوتها**
فلا **طلب** **لها** **عليه** **شيء** **لأنه** **ليس** **بغايب** **ولا** **امتنع** **ولا** **أذن** **كما** **لو** **انفق** **على** **نفسه** **من** **لزمته**
غيره **نفقته** **في** **هذه** **الحال** **باب** **استنبول** **الاما** **الاستنبول**

تصحيح الزمان والنفقة ومنع آذ الواجب ومتى رجعت من الحج وبقي من عودها
شيء انتهى في منزلها **ولا** تبعد مسافة قصر وقد أحرمت **بالعدة** تقديرها
لأنها في حرم المقيمة **وتحول** **لغيرته** أي الحج **بغيرته** فتبقي على أحرامها حتى
تنقضي عودها ثم تنسافر **بغيرته** فتأتي بها كما تقدم في الفوات وفي المقيمين إن أمكنها
السفر فتخلت بغيرته وإن لم يمكنها تخلت **تخلل** **الحجر** **وتفتقر** **بأب** **بطلقة**
أو أكثر أو فتخرج بمكان ما **موت** **من البلد** الذي بانت به **حيث** **نشأت** منه نصاً
لحديث فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً فاذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم إن أعنتني في إطلعي رواجه مسلم **ولا تبين** **الاب** أي بالما موت من البلد الذي
نشأت **ولا تنافر** قبل أن تغض عودها لها في البيتوتة **غير** **منزلها** وسفرها
أي غير بلدها من التبذير والتعريض للزينة وإن سكنت بأب **علوا**
ومبيت في السفلى أو سكنت **سفلاً** **وسكنت** **مبيت** في **الأحد** **وبينها** **باب**
مطلق **جاء** كما لو كانا **جداً** **تبت** **متجاورتين** **أو** **كانت** **مفراً** **محرم** **وإن** **لم** **يكن**
بينهما **باب** **مطلق** **جاء** لتسقطها بمجردها وتذكر ذلك أروى قاله في الشرح فإن لم يكن
معهما محرم لم يجز لأن الخلوة بالاجنبية حرام وإن أراد مبيتها **أسكنها** **بمنزله**
أو غير أي غير منزله **مما** **يجل** **لها** **سكنها** **تخصيها** **لغير** **أرضه** **ولا** **محدور** **ففيه**
من روية ما لا يحل له رويته أو خوف عليها وعونه **لزمها** **ذلك** **لأن** **الحق** **له** **فيه**
ومرور عليه فكان إلى اختياره **وإن** **لم** **تلف** **مه** **أي** **مزيد** **الأسكان** **نفقة** **كمعتدة**
لوطي **شبهة** **أو** **من** **تخارج** **فا** **سدا** **ومستبورة** **لنعتق** **فتجب** **السكنى** **عليه** **من**
بما **يختار** **ه** **الوطي** **أو** **السبد** **تخصيها** **لغير** **أرضه** **بلا** **محدور** **ولا** **يلزم** **السبد** **الوطي**
أسكنها **لها** **حيث** **لا** **حمل** **ورحمة** **في** **لزم** **منزل** **مطلقها** **لا** **في** **أحد** **أحد** **كمثوثي** **عنها**
زوجها **بمطلق** **له** **تقالي** **لا** **تخرج** **هذه** **من** **بيوتها** **ولا** **يجز** **سوا** **أذن** **لها**
المطلق في الخرج **أولا** **لأنه** **من** **حقوق** **العدة** **وهي** **حق** **له** **تفك** **فلا** **يملك** **الزوج**
أو **اسقاط** **شيء** **من** **حقوقها** **كما** **لا** **يملك** **اسقاطها** **وإن** **امتنع** **من** **أي** **زوج** **أو** **مبيت**
لزمته **سكنى** **زوجته** **أو** **مباينة** **الحاكم** **أجبر** **أي** **أجبر** **الحاكم** **يطلب** **من** **وجبت**
لها **كسائر** **الحقوق** **عليه** **وإن** **غاب** **من** **لزمته** **السكنى** **أكثر** **من** **عنه** **حاكم** **من** **ماله**
أو **سكنها** **لقيامه** **مقامه** **في** **إذا** **ما** **وجب** **عليه** **أو** **اقتضى** **الحاكم** **عليه** **إن** **لم** **يجد** **له**
فألا **أجرة** **المسكن** **أو** **فرض** **الحاكم** **أجرته** **أي** **المسكن** **لتؤخذ** **منه** **إذا** **أخذ**
وإن **أكثر** **منه** **أي** **المسكن** **منه** **وجبت** **لها** **السكنى** **بأذنه** **أي** **بما** **وجب** **عليه**
أو **بأذن** **حاكم** **أن** **يجز** **عن** **استبذانه** **أو** **بذنه** **أي** **دون** **أذنه** **وإن** **حاكم**
ولو **مع** **قدرة** **على** **استبذانه** **حاكم** **رجعت** **بمثل** **ما** **أكثر** **تبه** **لقيامه** **بأذنه** **بوجوب**
كسائر **الدي** **عن** **غيره** **دينا** **وأجابه** **بنية** **رجوع** **ولو** **سكنت** **مع** **غيرته** **أو** **منعه**
أو **بأذنه** **في** **ملخصها** **بنية** **رجوع** **عليه** **بأجبه** **فأجرته** **لوجوب** **أسكنها** **عليه**
فلزمته **أجرته** **ولو** **سكنته** **أي** **ملخصها** **أو** **أكثر** **مسكنها** **مع** **حضوره** **وسكوتها**
فلا **طلب** **لها** **عليه** **شيء** **لأنه** **ليس** **بغايب** **ولا** **امتنع** **ولا** **أذن** **كما** **لو** **انفق** **على** **نفسه** **من** **لزمته**
غيره **نفقته** **في** **هذه** **الحال** **باب** **استنبول** **الاما** **الاستنبول**

تصحيح الزمان والنفقة ومنع آذ الواجب ومتى رجعت من الحج وبقي من عودها
شيء انتهى في منزلها **ولا** تبعد مسافة قصر وقد أحرمت **بالعدة** تقديرها
لأنها في حرم المقيمة **وتحول** **لغيرته** أي الحج **بغيرته** فتبقي على أحرامها حتى
تنقضي عودها ثم تنسافر **بغيرته** فتأتي بها كما تقدم في الفوات وفي المقيمين إن أمكنها
السفر فتخلت بغيرته وإن لم يمكنها تخلت **تخلل** **الحجر** **وتفتقر** **بأب** **بطلقة**
أو أكثر أو فتخرج بمكان ما **موت** **من البلد** الذي بانت به **حيث** **نشأت** منه نصاً
لحديث فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً فاذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم إن أعنتني في إطلعي رواجه مسلم **ولا تبين** **الاب** أي بالما موت من البلد الذي
نشأت **ولا تنافر** قبل أن تغض عودها لها في البيتوتة **غير** **منزلها** وسفرها
أي غير بلدها من التبذير والتعريض للزينة وإن سكنت بأب **علوا**
ومبيت في السفلى أو سكنت **سفلاً** **وسكنت** **مبيت** في **الأحد** **وبينها** **باب**
مطلق **جاء** كما لو كانا **جداً** **تبت** **متجاورتين** **أو** **كانت** **مفراً** **محرم** **وإن** **لم** **يكن**
بينهما **باب** **مطلق** **جاء** لتسقطها بمجردها وتذكر ذلك أروى قاله في الشرح فإن لم يكن
معهما محرم لم يجز لأن الخلوة بالاجنبية حرام وإن أراد مبيتها **أسكنها** **بمنزله**
أو غير أي غير منزله **مما** **يجل** **لها** **سكنها** **تخصيها** **لغير** **أرضه** **ولا** **محدور** **ففيه**
من روية ما لا يحل له رويته أو خوف عليها وعونه **لزمها** **ذلك** **لأن** **الحق** **له** **فيه**
ومرور عليه فكان إلى اختياره **وإن** **لم** **تلف** **مه** **أي** **مزيد** **الأسكان** **نفقة** **كمعتدة**
لوطي **شبهة** **أو** **من** **تخارج** **فا** **سدا** **ومستبورة** **لنعتق** **فتجب** **السكنى** **عليه** **من**
بما **يختار** **ه** **الوطي** **أو** **السبد** **تخصيها** **لغير** **أرضه** **بلا** **محدور** **ولا** **يلزم** **السبد** **الوطي**
أسكنها **لها** **حيث** **لا** **حمل** **ورحمة** **في** **لزم** **منزل** **مطلقها** **لا** **في** **أحد** **أحد** **كمثوثي** **عنها**
زوجها **بمطلق** **له** **تقالي** **لا** **تخرج** **هذه** **من** **بيوتها** **ولا** **يجز** **سوا** **أذن** **لها**
المطلق في الخرج **أولا** **لأنه** **من** **حقوق** **العدة** **وهي** **حق** **له** **تفك** **فلا** **يملك** **الزوج**
أو **اسقاط** **شيء** **من** **حقوقها** **كما** **لا** **يملك** **اسقاطها** **وإن** **امتنع** **من** **أي** **زوج** **أو** **مبيت**
لزمته **سكنى** **زوجته** **أو** **مباينة** **الحاكم** **أجبر** **أي** **أجبر** **الحاكم** **يطلب** **من** **وجبت**
لها **كسائر** **الحقوق** **عليه** **وإن** **غاب** **من** **لزمته** **السكنى** **أكثر** **من** **عنه** **حاكم** **من** **ماله**
أو **سكنها** **لقيامه** **مقامه** **في** **إذا** **ما** **وجب** **عليه** **أو** **اقتضى** **الحاكم** **عليه** **إن** **لم** **يجد** **له**
فألا **أجرة** **المسكن** **أو** **فرض** **الحاكم** **أجرته** **أي** **المسكن** **لتؤخذ** **منه** **إذا** **أخذ**
وإن **أكثر** **منه** **أي** **المسكن** **منه** **وجبت** **لها** **السكنى** **بأذنه** **أي** **بما** **وجب** **عليه**
أو **بأذن** **حاكم** **أن** **يجز** **عن** **استبذانه** **أو** **بذنه** **أي** **دون** **أذنه** **وإن** **حاكم**
ولو **مع** **قدرة** **على** **استبذانه** **حاكم** **رجعت** **بمثل** **ما** **أكثر** **تبه** **لقيامه** **بأذنه** **بوجوب**
كسائر **الدي** **عن** **غيره** **دينا** **وأجابه** **بنية** **رجوع** **ولو** **سكنت** **مع** **غيرته** **أو** **منعه**
أو **بأذنه** **في** **ملخصها** **بنية** **رجوع** **عليه** **بأجبه** **فأجرته** **لوجوب** **أسكنها** **عليه**
فلزمته **أجرته** **ولو** **سكنته** **أي** **ملخصها** **أو** **أكثر** **مسكنها** **مع** **حضوره** **وسكوتها**
فلا **طلب** **لها** **عليه** **شيء** **لأنه** **ليس** **بغايب** **ولا** **امتنع** **ولا** **أذن** **كما** **لو** **انفق** **على** **نفسه** **من** **لزمته**
غيره **نفقته** **في** **هذه** **الحال** **باب** **استنبول** **الاما** **الاستنبول**

لها والخولة دون الابوة وفرضها لانه تابع للنسب وحرم الطفل ان كان انثى على الواطى
 تحريم معاودة الانثى بنت موطوءة ولم تثبت حرمه الرضاع في حقة اي الزاني او الزانية
 لحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا نسب هنا وان ارتضعت امرأة بلبس
 انثى وطبعا بشبهة طفلا وثبتت ابوتها اي الواطى او تثبتت ابوة احداهما لمولود
 بان الحقنة القافة بها او باحداهما بعينه فالمرء تضع ابنهما ان تثبت ابوتها او ابنت
 احوهما ان تثبت ابوتها فقط لان حرم الرضاع تابع لحرم المولود ولا تثبت ابوتها ولا ابوة
 احوهما لمولود بان مات مولود قبله اي قبل الاطراف بها او باحداهما او فقدت قافة
 او اشكل امره او نكته القافة عنهما اي الواطى تغليباً للمنفق فان كان انثى لم يجعل لواحد منهما
 حرمه الرضاع ولا لاولادهما وارباهما وخوهر تغليباً للمنفق وان كان ذكر احرى حرم عليهما وارباهما
 من جهة الرضاع واخواتهما وخوهر كذلك وكذا هذه لا تثبت الحرمية ولا اباحة النكاح والخلوه لاولادهما
 في حقهما اي اولاديهما وان ثبت لبنت لبن امه امرة لم تحمل قبل ان تثبت لبنتها ولو حمل مثلهما لم يثبت
 الحرمه بضاني لبنت البكر كلبنت رجل وكذا لبنت خنثى منكل ولبنت هيمية
 فلا يثبت الحرمه بلا نكاح في لبنت البطيبة فلو ارتضع طفل وطفلة على نحو شاة لم يصبوا
 لان تحريم الاخوة اخوة من زوج امرة ذات لبنت او اشتراك امه ذات لبنت من زوج او سبوتا
 قبله فوطيا فلو اد لبنتها بوطيه او حملت منه ولم يزد لبنتها قبل اوانه واللبنت
 للاول لا يستمراره على حاله ولم يتجدد له ما ينقله عنه كما حب البكر وان زاد لبنتها
 في اوانه بعد حملها من الثاني فلمها لان زيادته عند حدوث الحمل فاصرها انما
 من الثاني وبقا الاول يقتضي كونها اصله منه فوجب ان يضاف اليها ولو انقطع
 ثم تاب قبل الوضع فلمها لانه كان الاول بقوده قبل الوضع يظهر منه انه ذلك
 اللبنت الذي انقطع لكنه تاب للحمل فوجب ان يضاف اليها واولاد من الثاني
 فلم يزد لبنتها ولم ينقص واللبنت لها لان استمراره على حاله اوجب بقاءه على
 كونه للاول وحاجة الولد الثاني اليه اوجب اشتراكهما فيه فيصير مرتضعه
 ابناً لها لان اللبنت لها وان زاد لبنتها بعد وضع وهو للثاني وحده لولادة
 زيادته اذ على انه لاجل المولود فقامت تحت الشركة فيه نفساً وحرمه
 بالرضاع شرفان احوهما ان يرتضع الطفل في العامين فلو ارتضع بعدهما
 بلحظة لم تثبت الحرمه لقوله تعالى والوالدان برضعه الاولاد من حولين
 كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حكم
 للرضاعة بعدها والحديث لما يشبهه مرفوعاً فانما الرضاعة من الجماعة متفق عليه
 قال في شرح المحرر يعني في حال الحاجة الي الغذاء واللبس وعن ام سلمة مرفوعاً
 لا يحرم من الرضاع الا ما تفق الامعاء وكان قبل الرضاع ورواه الترمذي قال حسن
 صحيح الشرح الثاني ان يرتضع الطفل خمس رضعات فاكثرت حديث عائشة قالت
 اتوا لي ان يرتضع رضعات معلومات بحرم من فتمسح من ذلك خمس رضعات
 وصار الي خمس رضعات معلومات بحرم فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك ورواه مسلم والابن قسماً الستة وبينت الرضاعة المحرمه
 وهذا الخبر يخصص عموم الحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومضى
 المنتص

او اشكل امره
 على القافة
 حرمه الرضاع
 من جهة الرضاع
 في حقهما اي
 اولاديهما

لان تحريم الاخوة
 فرع تحريم الامه
 ولا يتم بخلق لفظ
 المولود الادمي

استحب طفل ثدياً ثم قطعه اي المص ولو كان قطعه له لتفلسم وكان ثقبه له قهراً او طناً
 له لمصلحة اي ما يلزمه من المص او كان قطعه له لانتقال من ثوي الي ثوي
 اخرا ومن مرضعة الي مرضعة اخرى فلي لك رضعة تحسب من الحسب لانه
 مرة من الرضاع ثم ان عاد الطفل ولو قسماً بان قرب الزمن بين المصه الاولى والثود
 فهما رضعات ثنتين لان المصه الاولى زال حكمها بترك الرضاع فاذا عاد فامتص
 فهو غير الاولى وسقوط في الرضاع وجوب في ثم كرضاع في تحريم حديث ابن مسعود
 مرفوعاً اما اشتد العظم وانبت اللحم وراه ابوداود ويومول اللبنت بذلك الى جوفه
 كوصوله بالارضاع وحصول انبات اللحم واشتد العظم به كما يحصل بالارضاع والارضاع
 سبيل لفطر الصائم فكان سبيلاً للتحريم كالارضاع بالغ وحبس ما جئت من لبن
 تاب عن حمل ثم اطعم للطفل لانه واصل من حلقه يحل به اشتد العظم وانبات اللحم
 فحصل به التحريم كالمشويه او شيب اي خلط بغيره وصفاته اي لونه وطعمه
 وريحه باقية فيحرم كالحاصل لان الحكم للاغلب وبقا اسمه ومفاته فان غلبه
 ماخالطه لم يثبت به تحريم لانه لا يثبت اللحم ولا يشترط العظم او حلب من ميتة فيحرم
 كلبنت الحمة لمساواته له في رتبته اللحم وشكاريه العظم ويثبت به اي شرب لبن
 مشوب مع بقا صفاته وشرب لبن ميتة من حلق لا يشرب لبناً لانه لبنت ولا
 تحرم حقنة طفل بلبنت امرة ولو حملت مرات لانا لبنت برضاع ولا يحصل
 بها نكاح ولا اثر واصل من حلق لا يجزي ليوصله فيه كمنانة وذكر
 وجافية لانه لا يثبت العظم ولا يثبت اللحم وفارق فطر الصائم لانه لا يجتنبه
 ذلك ومن ارتضع حمة امهات اولاده او اربع زوجاته ودم ولوه او ثلاث زوجاته
 وارقا ولده ويحوز ذلك بلبنته زوجة له اي صاحب اللبنت صفراً لم يتم لها عامان
 ارتضعها كل واحدة من امهات الاولاد او منهن ومن زوجاته رضعته حرمته
 على زوجها ابداً تثبت الابوة لان الحسد رضعات من لبنه اشته مالوارضعتها
 واحدة منهن الحسد ولا تحرم عليه امهات اولاده لعدم تثبت الامومة
 اذ لم ترضعه واحدة منهن حسد رضعات فلم تخف مالزوجته ولو كانت
 المرضعات بناته اي رجل واحد او بنات زوجته وارضع طفل او طفلة زوجة
 لا يبيحها الا لكل واحدة منهن رضعة فلا امومة لواحدة من المرضعات
 لانا لم ترضع خمساً ولا يبيحها المرضعات جود الطفل او طفلة لعدم تثبت
 الامومة ولا يغيره زوجة ام المرضعات جود الطفل او طفلة ولا يغيره جود المرضعات
 اخوة المرضعات اخوة الطفل او طفلة لان تثبت زوج الامومة ولم تثبت ومن اي رجل
 حالات الطفل او طفلة لان تثبت زوج الامومة ولم تثبت ومن اي رجل
 ارتضع امه وبنته وخته وزوجته ابنته طفلة ارتضعها كل واحدة
 منهن رضعة رضعة لم تحرم الرضعة عليه لعدم تثبت الامومة واحدة منهن
 ومن ارتضع بلبنتها من زوج طفل ثلاث رضعات ثم انقطع لبنتها ثم ارتضعته
 اي الطفل الذي ارتضعه او لا بلبنت زوج اخ غير الاولى رضعتين في العامين
 تثبت الامومة لارضاعها له خمس رضعات لا ابوة ولم تثبت لواحد منهما ان لم يكمل

145
 على الصحيح
 لا يثبت

على الصحيح
 لا يثبت

عدد الرضعات من لبنه ولا يحل من تضع لوانت اشئ لو احدث من الزوجين
 لا نه ربيبة قد دخل بها ومن زوج ام ولده بوضع خولم بيع التزوج لان من
 شرط نكاح الحرة لامة حرة العنت ولا يوجد ذلك في الطفل الا ان يحتاج للحرة
 ولا يجد طول النكاح مرة فلور رضعة اي الحرة الصغرى بلبنه اي السيد لم يفرم
 على السيد لا نه ليس بزوج حقيقة فان زوجها برفيق رضيع او خور رضيع عاد
 لفظول خاف عنت العزوبة للحرة فارضعته بلبن سيدتها حسب رضاء
 انفسه نكاحه وحرمت عليها ابدا وياي **فصل ومن تزوج ذات**
لبن من غيره ولم يدخل بها وتزوج صغيرة فاكثرت رضعات ذات اللبن
وهي زوجة او بعد ابانها زوجها لها صغيرة تمت تزوجهن في العامين
 خمس رضعات **حرم** من عليه الرضعة ابدا لانها من سابعه تمتدخل في علم
 قوله تعالى ودمهات نسائه وبقي **نكاح الصغيرة** لا نه ربيبة لم يدخل بها
 وقد انفسه نكاح الصغيرة عند تمام الرضاع فليجتها كابتد العفد على اخته
 واجنبية وايضا الجمع طرا على نكاح الام فاختصا انفسه بنكاح الام كما لو اتممت
 ام وبناتها ولم يدخل بالام حتى **توضع** الصغيرة **ثانية** من الزوجات الا ما فرم
 لا اجتماع اختين رضعات **في نفس نكاحهما** اي في زمن واحد بان ارضعت كل واحدة من ثوي
 في نكاحه وليست او جلب بانائت وسقي لهما معا وان ارضعت الصغيرة **ثلاثا** من زوجه الام
 اعداها اولي بالفسخ **منفردان** او شنتين معا والثالثة منفردة **انفسه نكاح** الا وليين لها
 سبق وبقي **نكاح** الثالثة لا يفسخ بنكاح الاوليين قبل ارضاعها فليجتمع
 معها حيث ارضعها احد وان ارضعت الكبرى زوجه الام **ثلاثا** بها
 بان تقربته محلوبا من اوعية او ارضعت احدا هن **منفردة** ثم ارضعت
 شنتين معا **انفسه نكاح** الجميع لا اجتماعهن في نكاحه اخوات ثم له ان
 يتزوج واحدة من الا صاعرات تحريم جمع لا تابيد لان لم يدخل
 بامهت وان كان دخل بالكبرى **حرم** الكل عليه **في** الابدا نهت
 رباب دخل بامهت ولا يحرم الا صاعدا على الابدا ان ارضعت من اجنبية
 لا نهت لسبب برباب لكت مني اجتماع في نكاحه اختان فاكثرت انفسه نكاح
 على ما سبق تفصيله ومن حرمت عليه بنت امراة من نسب ومثلها من
 رضاع **كامه** وجدة واخوته وبنت اخيه وبنت اخته او بامها طرة كرسيته
 التي دخل بها اذا ارضعت طفلة رضاعا محرما حرمها عليه ابدا كبناتها
 من نسب ومن حرمت عليه بنت رجل كابيه وجده واخيه وابنه اذا
 ارضعت زوجته او امته او موطوته بشبهة بلبنه طفلة رضاعا محرما
 عليه ابدا الحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وينفسه فيها اي
 المستلزمات **النكاح** ان كانت الطفلة زوجة فان ارضعتها بلبن غيره لم يحرم
 عليه لانها ربيبة زوجها وان ارضعت عمته او خالتها بنتا لم يحرمها عليه وان تزوج
 بنت عمه او عمته او خاله او خالته فارضعت حرة لهما احدهما رضاعا محرما
 انفسه نكاح وحرمها عليه ابدا ومن لامرته **ثلاث** بنات من غيره
 فارضعت

لانها حرة من
 حلال ابنايته

اي الصغيرتين
 لا اجتماع
 من الاخرى
 فانفسه نكاحها
 كما لو ارضعت
 معا

146 فارضعت اي بناتها **ثلاث** نسوة له اي زوج امهت **كل** واحدة من ربابيه
 ارضعت واحدة **ارضاعا** كاملا في العامين ولم يدخل بالكبرى ام الرباب
 حرم من عليه الكبرى ابدا لانها صارت من حرات سنائه فتدخل في عموم وامهات
 نسائه ولم ينفسه نكاح واحدة من الصغار الموضعات لانها ربيبة لم يدخل بها
 ولست اخوات بل بنات خالات وان ارضعت اي ثلاث بنات زوجاته واحدة
 من نسائه **كل** واحدة منهن ارضعتها رضعتين حرم من الكبرى لا نه
 حرة امراته في الاصح لان الطفلة رضعت من اللبن الذي نشأ الحرة اليها
 خمس رضعات كما لو كانت الحرس من بنت واحدة قاله في شروحه تنفقا
 لجمع ومقتضى ما تقدم لا يحرم لان الامومة لم تنفك والحرة ودة وعملها وجه
 الموفق وغيره وقد اوضحته في الحاشية **واذا طلق رجل زوجته لها لبن منه**
فتزوجت بصبي لم يتم له حلال فان رضعت اي الصبي بلبنه اي المطلق
ارضاعا كاملا انفسه نكاحها من الصبي لصيرورتها امه من الرضاع **ومن**
عليه ابدا لما تقدم وحرم من على الزوج الاول ابدا لانها من حلال ابنايته ولو تزوجت
 الصبي او لا اي قبل الرجل ثم نفخت نكاحه اي الصبي لمقتضى نفس طاعه
 ثم تزوجت رجلا كبيرا فصار لها لبن بمحلها فان رضعت به الصبي حرمت
 عليها ابدا اما الرجل الذي هي زوجته فلم يصير ورثا من حلال ابنايته واما الصبي فلانها
 امه او زوج رجل امته بعد له رضيع ثم عتقت الامة فاخارت فراقه اي زوجها
 العبد الرضيع ثم تزوجت بمث او لولها فان رضعت بلبنه زوجها الاول في العامين
 حرمت عليها ابدا لما تقدم **فصل** ذلك امره افسدت نكاح نفسها بوضع
 قبل الدخول فلا مهر لها لمي الفقة من قبلها كما لو ارتدت وان كانت طفلة بائنا
 الطقة فتتزوج من امراة نائية او من مغي عليها لانه لا فعل للزوج في الفسخ فلا
 مهر عليه ولا يسقط المهر بعده اي الدخول بقول او خلوة ونحوها بقدره لتقرره
 وان افسده اي النكاح غيرها اي الزوجة لزمه اي الزوج قبل دخول نفسه اي
 المهر لانه لا فعل لها في الفسخ اشبه ما لو طلقها ولزمه بعده اي الدخول كله
 اي المهر لتقرره **ويجوز** زوج بالزوجه من مهر او بقفه فيهما اي فيما اذا افسد
 الغير النكاح قبل دخول وبهذه **في مفسد** لنكاحه لانه اعز منه المال الذي بذله
 في تكثير البضع بالتلافه عليه ومنه منه كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا ولها
 اي الفسخ نكاحا بالرضاع من غيرها الا حرم من المفسد لنكاحها ما وجب لها ايضا
 لان اقوال النكاح عليه وبوزع مال الزوج مع تعدد مفسد لنكاح على عدد رضعاتهن
 الحرة لا على عدد رضعاتهن اي الموضعات لانه انما اشتد فيه فلو من بقدر
 ما تلقت كل مرتة كانتا منهن غينا متفاوتات فيها فلور رضعت امرته الكبرى
 الصغرى رضاعا محرما وانفسه نكاحهما بان كان دخل بالكبرى فعليه اي
 الزوج نصف مهر الصغرى **ويجوز** به على الكبرى لا فسادها نكاحها ولم يسقط
 مهر الكبرى لتقرره بالدخول وان كانت الصغرى بنت اي الكبرى فان رضعت بدتتهما

بمحلها
 رضاء محرما
 لها على زوجها

منها خسا وهي نائمة او معني عليها فلا مهر للصغري لم يبي الفرقه من قبلها ويرجع
عليها اي الصغري اي في مالها بمهر الكبري كله ان دخل بالي الكبري لما تقدم
ولا يجب دخل الكبري فبنصفه اي مهر مثل الكبري يرجع به على الصغري
لانه الفذر الذي وجبت عليه لا تحرم الصغري حيث لم يدخل بالكبري وان ارتفعت
الصغري من الكبري وهي نائمة او معني عليها فمقتضى ولما تشبهت الكبري ارتفعت
ايضا فلا فطر الواجب عليها حسب فعلها حصول الفساد منها وعليه مهر الكبري
و ثلاثة اعشار مهر الصغري يرجع على الكبري وان لم يكن دخل بالكبري فعليه
خمس مهرها يرجع به على الصغري ومنه ثلاث نسوة لهن لبن منه فاصف
زوجه له صغري ارتفعتها كل واحدة منهم رصفتين لم تحرم المهر
لانه لا مومة لاحد اهن عليها وخرمت الصغري عليه اياها بنه لا تقاها
موتين اي على كل من لبنه خسا وعليه اي الزوج نصف مهرها اي الصغري يرجع به عليها اي
من الرصفتين الاولى والثلاث اخرا لان الرضعات الحرة خمس خسا على من ارتفعت مرة
منها الصغري ورجوع وهي الثالثة لحصول التحريم بارضاها مرة لانها تنهه الخمس فلا اثر السادسة
من الرصفتين فموتين
فصل وان شك في وجود رضاع بني على البقيت لان الاصل بقا التحل وكذا الوشكي في وقوعه
في عده اي الرضاع بني على البقيت لان الاصل بقا التحل وكذا الوشكي في وقوعه
في العامين وان شهد به اي الرضاع الحرام امرأة موصية ثبت بشهادتها كوث
عقبه تب الحارث قال قد رويت ام يحيى بنت ابي اهاب فجات امرأة سودا فقلت قد
ارضعتكما فانيما النبي صلى الله عليه وسلم قد روي ذلك له فقال وكيف وقد رويت
ذلك متفق عليه وفي لفظ للنسائي قال فانيما من قبل وجهه فقلت انما كاذبة
فقال كيف وقد رويت انها قد ارضعتكما اخي سبيلا وقال الشعبي كانت الرضاة
يعرفون بين الرجل والمرأة بشهادة امرأة واحدة في الرضاع وقالوا لا ولادة ومن نزع
امرأة ثم قال هي اخي معه الرضاع انفسح النكاح خطما لا قدره بما يوجب ذلك
فلزمه كما اقرانه اياها وانفسح ايضا فيما بينه وبين الله تعالى ان كان صادقا اي
شبهت الله لانكاح لا انها اخته فلا تحل له والا يكن صادقا فالنكاح بحاله فيما بينه
وبين الله لان كذبه لا يحرمها والمحرم حقيقة الرضاع لا العقول ولها اي التي اقرنها
انها اخته المهر ان اقرها خوتها بعد الدخول بها ولو صدقته انه اخوها لما نال منها
ما لم تطاوعه على الوطي مائة بالتحريم فلا مهر لها لان اذن زانية مطاوعة وسبق
مهرها ان اقرها خوتها قبله اي الدخول ان صدقته كما اقرته لانها لم يعلل
النكاح من اصله اشبه ما لو ثبت ذلك بينه ورن كذبته فلها نصف مهرها
لان قوله لا يقبل غيرها وان قالت هي ذلك اي هو اخي من الرضاع واذا زنا فهي زوجه
حكما حيث لا بينة لها فلا يقبل قولها عليه فيفسخ النكاح لانه حق عليها ان اقرت
بذلك قبل الدخول فلا مهر لها لا اقرها بانها لا تشك في حقيقة وبعد الدخول فان اقرت بانها
كانت مائة بانها اخته ويصح مهرها عليه وطاوعته في الوطي فكذلك لا قولها بانها زانية
مطاوعة وان ارتكرت شيئا من ذلك قبل المهر لانه وطي بشبهة على زعمها وهي زوجه قاهر
فاما

لو

الحرة

فاما فيما بيننا وبين الله فان علمت ما اقرت به لم تحل لها ما كانت ولا تحل منه
وطيها وعليها ان تغد منه وتغتدي بما امكنها لان وطيه لها نافع لغيرها التحلل
بما امكنها كمن طلقها ثلاثا وانكر وان قال عن زوجه لم يبي الرضاع وهي في الوحي
لا يحتمل ذلك اي كونها بنته كان كانت قد روي في السنن او الكبري لم تحرم عليه البقيت
كذبه بعدم احتمال صدقه وان احتمال صدقه في انما ابنه بان كان اكرهها بالكتب من المهر
من عشتو شين فكم لو قال هي اخي من الرضاع على ما مر من خلا ولو ادعى مناقب
منها بما يواخذه بعد ذلك خطا لم يقبل منه لانه رجوع عن اقراره على كقوله
ذلك اي هي اخي لا منه ثم يرجع فلا يقبل منه ولو قال احدهما اي احدا شين رجل وامرأة
ذلك قبل النكاح بان قال هي اخي من الرضاع او قالت هو اخي منه ثم قال او قالت كذبت
لم يقبل رجوعه عن اقراره بذلك فكم لو ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
ومن ادعى اخوة اجنبية غير زوجة او ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
اهما من نسب وشهادة بنتها من نسب بذكرها ان كانت موصية وتشيت
حرمة الرضاع بينهما ولا تقبل شهادة رجل وامرأة ذلك قبل النكاح بان قال هي
اخي من الرضاع او قالت هو اخي منه ثم قال او قالت كذبت لم يقبل رجوعه عن
اقراره بذلك فكم لو ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
انها ثمانا فانكر واعترف باليسونة فلا يمكن من رضاع ويقرق بينهما ان تناخا
ومن ادعى اخوة اجنبية غير زوجة او ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
اهما من نسب وشهادة بنتها من نسب بذكرها ان كانت موصية وتشيت
حرمة الرضاع بينهما ولا تقبل شهادة امه ولا شهادة بنته من نسب عليها كسائر
شهادات الاصل والفرع بولده ووالده وان ادعت ذلك هي بان قالت فلان اخي من
الرضاع او اي او ابني منه وسنهما يحتمل ذلك وكذا بان فلان فبالفكس تقبل شهادة امه
وبنته من نسب فله لا رها وبنتها لما سبق ولو ادعت امه اخوة سيدها لها بعد وطيه
لها مطاوعة لم يقبل قولها مطلقا لانه متكررها على كذا وان ادعت اخوة سيدها فله
اي قبل وطيه لها مطاوعة يقبل قولها في تحريم وطيه كدعواها انها مزوجة قبل ان يملكها
ولا يقبل قولها في ثبوت عتق نزعها وان ملكه كما لو قالت اعتقتي وكذا استرضاع
فاجرة ومشاركة وحمقا وسبة الخلف لان الرضاع يغيب الطباع وكذا استرضاع جذا وبر
قلت وخوفا مما يخاف نكاحه وفي المحرم وفي السيرة وفي الترغيب وعميا وفي الافقاع وزينة
كتاب النفقات جمع نفقة وهي لغة الدائم وخوها من النافق موضع
يجعله البرجوع في موخر الجور رقيقا بعده للمخرج اذا اتى من باب المحرم دفعه وخرج منه
ومن سمي النفاق للخروج من الايمان او خروج الابل من القلب وشرا خفايه من بونه
خبر وادما وكسوة ومسكنات واربها كما شرب وطهارة واعفاف من رجب اعفاه من
قبح نفقته والقصد هتايان ما يجب على الانسان من النفقة بالنكاح والزانية والملك
وما يتعلق بذلك وقد بدأ بالاول فقال ويجب على زوج ما لا غنى له زوجه عنه لقوله تعالى
النفقة وسعة من سوته الالية وفي سياق احكام الزوجات فوجب النفقة على
الموسع وعلي من قدر عليه رزقه اي صيق بقدر ما يجد والحديث جابر مرفوعا نقول

147
فاما فيما بيننا وبين الله فان علمت ما اقرت به لم تحل لها ما كانت ولا تحل منه
وطيها وعليها ان تغد منه وتغتدي بما امكنها لان وطيه لها نافع لغيرها التحلل
بما امكنها كمن طلقها ثلاثا وانكر وان قال عن زوجه لم يبي الرضاع وهي في الوحي
لا يحتمل ذلك اي كونها بنته كان كانت قد روي في السنن او الكبري لم تحرم عليه البقيت
كذبه بعدم احتمال صدقه وان احتمال صدقه في انما ابنه بان كان اكرهها بالكتب من المهر
من عشتو شين فكم لو قال هي اخي من الرضاع على ما مر من خلا ولو ادعى مناقب
منها بما يواخذه بعد ذلك خطا لم يقبل منه لانه رجوع عن اقراره على كقوله
ذلك اي هي اخي لا منه ثم يرجع فلا يقبل منه ولو قال احدهما اي احدا شين رجل وامرأة
ذلك قبل النكاح بان قال هي اخي من الرضاع او قالت هو اخي منه ثم قال او قالت كذبت
لم يقبل رجوعه عن اقراره بذلك فكم لو ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
ومن ادعى اخوة اجنبية غير زوجة او ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
اهما من نسب وشهادة بنتها من نسب بذكرها ان كانت موصية وتشيت
حرمة الرضاع بينهما ولا تقبل شهادة رجل وامرأة ذلك قبل النكاح بان قال هي
اخي من الرضاع او قالت هو اخي منه ثم قال او قالت كذبت لم يقبل رجوعه عن
اقراره بذلك فكم لو ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
انها ثمانا فانكر واعترف باليسونة فلا يمكن من رضاع ويقرق بينهما ان تناخا
ومن ادعى اخوة اجنبية غير زوجة او ادعى بنو ثمان من رضاع وكذبته قبلت بشهادته
اهما من نسب وشهادة بنتها من نسب بذكرها ان كانت موصية وتشيت
حرمة الرضاع بينهما ولا تقبل شهادة امه ولا شهادة بنته من نسب عليها كسائر
شهادات الاصل والفرع بولده ووالده وان ادعت ذلك هي بان قالت فلان اخي من
الرضاع او اي او ابني منه وسنهما يحتمل ذلك وكذا بان فلان فبالفكس تقبل شهادة امه
وبنته من نسب فله لا رها وبنتها لما سبق ولو ادعت امه اخوة سيدها لها بعد وطيه
لها مطاوعة لم يقبل قولها مطلقا لانه متكررها على كذا وان ادعت اخوة سيدها فله
اي قبل وطيه لها مطاوعة يقبل قولها في تحريم وطيه كدعواها انها مزوجة قبل ان يملكها
ولا يقبل قولها في ثبوت عتق نزعها وان ملكه كما لو قالت اعتقتي وكذا استرضاع
فاجرة ومشاركة وحمقا وسبة الخلف لان الرضاع يغيب الطباع وكذا استرضاع جذا وبر
قلت وخوفا مما يخاف نكاحه وفي المحرم وفي السيرة وفي الترغيب وعميا وفي الافقاع وزينة
كتاب النفقات جمع نفقة وهي لغة الدائم وخوها من النافق موضع
يجعله البرجوع في موخر الجور رقيقا بعده للمخرج اذا اتى من باب المحرم دفعه وخرج منه
ومن سمي النفاق للخروج من الايمان او خروج الابل من القلب وشرا خفايه من بونه
خبر وادما وكسوة ومسكنات واربها كما شرب وطهارة واعفاف من رجب اعفاه من
قبح نفقته والقصد هتايان ما يجب على الانسان من النفقة بالنكاح والزانية والملك
وما يتعلق بذلك وقد بدأ بالاول فقال ويجب على زوج ما لا غنى له زوجه عنه لقوله تعالى
النفقة وسعة من سوته الالية وفي سياق احكام الزوجات فوجب النفقة على
الموسع وعلي من قدر عليه رزقه اي صيق بقدر ما يجد والحديث جابر مرفوعا نقول

في النفاق من عوان عتوكم اخذ تموهن بامانة الله واستحلتم فروجهن بكتاب الله
ولهن عليهن من ثمنهن وكسوتهن بالمعروف ورواه مسلم وابوداد واحمدوا على وجوب
نفقة الزوج على الزوج اذا كانا بالغين ولم تكن ناشزا ذكره ابن المنذر وغيره وان
الزوجة تجب نفقة الزوج فيمنعها فاذ لك عن التصرف والصب فيجب نفقتها
عليه ولو كانت معنونة من ولي شبهة غير مطاوعة لولي لان الزوج ان يستنع
منها بما دون العزج فان طاعت غالبة فلا نفقة لها الا في معنى الناشز من ما كحل
ومشروب وكسوة وسكنى بالمعروف بيان لما لا غنى لها عنه لحدوث جابر ويحتمل
حاكم ذلك ان تنازعا اي الزوجان في قدره او صفته **عالمها** اي الزوجين يسارا واسارا
لها او لاحدهما لان النفقة والكسوة للزوجة فكان الشكر يقتضي ان يستند ذلك
عالمها كما لم يدرك قال تعالى يستغف ذوسعة من سعته الالهة قائل الموسر بالنسبة
في النفقة ورد العتق الي استطاعته فاعتبر حال الزوجين في ذلك رعاية لكلا الجنسين ولا
حال الزوجين رجع فيه الي اجتماع الحاكم فيفرض حاكم لموسرة مع موسر كفايتها جنبا
خاصا باده **المقتاد** لمثلها اي الموسرة بذلك البلد ويفرض لها الحامدة الموسر
بمحلها اي بلد الزوجين لاختلافه بحسب المواضع **والنفقة** زوجه متبوية مع ادم الى ادم
غيره لانه من المعروف ولا بد من ما عون **الاداس** لوعا الحاجة اليه ويقتضي بها عون خزن
الموسر من مثلها من حارب وحز وجيد كنان وجيد قطف على ما جرت به عادة مثلها من
الموسر ان بذلك البلد وقلة اي ما يفرض من الكسوة فيصحب وسراويل وطرحه
ومقنعه ومواس وجبة للثياب اقل ما يفرض للنوم فراش والحاف ومعدة وادار
في محل جرت العادة بالنوم فيه كارض الحمار اقل ما يفرض للمجلس سباط ورفيع
الحصر ويفرض حاكم لفقره مع فقير كفايتها جنبا خشكارا باده وزيت مصباح
ولها العادة وذكر جماعة لا يقطنها اليه فوق اربعين وفذم في الرأية كل شهر مرة
وقال احمد في رواية الميسوي عن محمد بن الخطاب اياكم والتم فان له زواوة كزواوة الخمر
قال ابراهيم الحارثي يعني اذا اكثر منه ومنه كلبضاري ويفرض لفقره من كسوة ما يلبس
مثلها وبنام فيه ويجلس عليه ويفرض له متوسط مع متوسط وموسرة مع فقير
وعكسها اي معسرة مع موسر ما بين ذلك لانه لا ينفق بجاهلها لان في ايجاب الاعمال لكونه
تحت فقره من ذرا عليه بتكليفه ما لا يبعه جاله ويجاب الادبي ضررها فالتوسط اولى
وايجاب الاعلى لفقره تحت موسر زيادة على ما يقتضيه حالها وقد امر بالانفاق من سعته
فالتوسط اولى **وموسر** يفرض في ذلك كمتوسطين في النفقة والكسوة **وموسر**
كذلك اي نصفه من الزوجين **موسر** في النفقة وعليه اي الزوج لزوجته **موتة**
نفاقتها من دهن وسدر وثمن ما وثقت مشدا واجرة قيمتها بتسديد البيا التحتية
التي تفصل شهرها وتسرحه وتصفه وكوه ككنس الدار وتنظيفها لان ذلك كله
من حوائج المعقادة ولا يلزمه **دوا** ولا **اجرة طبيب** ان مرضت لان ذلك ليس من حاجتها
الضرورية المعقادة بل لعارض فلا يلزمه وكذا الا يلزمه **ثمن طبيب** وجنا وخضاب وخو
كثمن ما يجر به وجهه او يبيعه به شعره لانه ليس بضروري وان اراد منها ثمن ثيابه
اي بما ذكر

وما يحتاج اليه في طبعه
قال النازا ومن جنبا ما عون على حاجة مثلها المشرب ويطهره واكيل فعدده
اي مضرة

اي بما ذكر واراد منها قطع **راجية كسوة** واني به اي بما يرد منها التزين به او بما يقطع
الراجية الكسوة **لزمها** استعماله ولا يلزمه لزوجه حق ولا ملحقة للمخرج لا ينفق بغيره
وان اراد منها ثمن ثيابه اي بما يرد منها قطع **راجية كسوة** واني به اي بما يرد منها
التزين به او بما يقطع الراجية الكسوة **لزمها** استعماله ولا يلزمه لزوجه حق ولا ملحقة
للمخرج لا ينفق من حاجتها الضرورية المعقادة وعليها اي الزوج لزوجته **نفاقتها** على
منها الزوج ذكره الشيخ في الويت وعليه اي الزوج **لزمها** اي الزوج لزوجته **نفاقتها** على
بالا للمعقول مثلها يسارا او بغيره وصرف لو كان احتياجا اليه **لزمها** خادم واحد لقوله
تعالى وما شرهت بالمعروف وفمن المعروف اقامة الخادم لها اذا ولات ذلك من حاجتها
كالنفقة ولا يلزمه اكثر من واحد لان المستحق عليه خدمتها في نفسها وذلك حاصل بان واحد
ويكون كون الخادم امرأة **كتابية** لانه يجوز نظرها اليها قلت وكذا موسرة ووثنية ونحوها
وتنفق الزوجة بغيرها اي الخادم الكافق لان تعيين الخادم للزوج ونفقة اي الخادم وكسوة
على الزوج كفقيرت اي كنفقة فقيرة مع فقير مع حق وملحقة للخادم لحاجة خذرج ورواه
اي الخادم لها اي الزوج **الا في نفاقة** فلا يجب للخادم دهن ولا سدر ومشط وخو لانه يرد
لزوجته والتنظيف ولا يرد ذلك من الخادم ونفقة خادم **مكثري** وخادم **مقار** على **مكثري**
ومكثري لان المكثري ليس له الا الاجرة والمعار لا تنفذ عنه النفقة باعارة وتعين خادم
لها اي الزوجة اليها اي الزوجين فان رخصا بخدمته لها ورن نفقة على الزوج جاز وان طلبت
منه اجرة فلا فقرها جاز وان ابي وقال ان اتيك بخادم غيره فله ذلك حيث صلح وتعين **سواه**
اي سوي الزوج خادمها اليه اي الزوج لان اجرة عليه وان قالت زوجة انا اخذم نفسي واخذ
ما يجب لي اذ قال الزوج انا اخذمك **بنفسه** واي الاخر اي الزوج في الاولي والزوج
في الثانية لم يجز المحتنع منهما اما الزوج فلان في اخذها غيرها توفيرها على حقوقه وتوفرها
لها ورفا فقرها وذلك يفوت بخدمتها نفسها واما الزوجة فلان غرضها من الخدمة قد يحصل
بلا نفاقتها وفيه غرضة عليها **وليلزمه** لزوجه **موسرة** لحاجة كخوف مكانها وعدو وخاف
على نفسها لانه ليس من المعاشرة بالمعروف وقد امرنا لانها من نفسها **ولا** اي الزوج في كسوة
يلزمه اجرة من بوضي زوجه **مريضة** لانه ليس من حوائج المعقادة بخلاف رفقته المريضة يتويسر له
فيلزمه اجرة من بوضي ان لم يكنه الوضو بنفسه لان النفقة عليها لعلها اياه بخلاف الزوجة
لهي للاستمتاع بها والادخل للوضو فيه **فصل** **والواجب** على الزوج دفع نفقته من خبز
وادم وخو وزوجه وخادمها وكل من وجبت نفقته لا دفع **بدله** اي القوت من نقد وفلوس
ولا يلزمها قبوله لانه من رخصا لحاجتها اليه من يشترى لها وقد لا يحصل او فيه مشقة بخزنها
له او تكليف من ثمن ثيابه **ولا** دفع **حب** ولا يلزمها قبوله لما فيه من تخفيفها طنة وخبزه لقول
ابن عباس في قوله تعالى من اوسط ما تطعمون ربكم قال الخبز والزيت ومن اب عبد الحنبل والسم
والخبز والزيت والخبز والتمر افضل ما تطعمون الخبز والتمر ولان الشروع ورد بالايجاب
مطلقا من غير تقدير ولا تقييد فرجع فيه الي العرف وهو دفع القوت وكنفقة المالك
فان طلبت مخالت الخبز جبارا ودقيقا وودرايم ونحوها لم يلزمه بذلك ويكون الرفق **والنفاقة**
كل يوم اي عند طلوع شمس لانه اول وقت الحاجة اليه فلا يجوز تأخير عنه **ويجوز** ما
اتفق عليه من تعجيل وتأخير عن وقت وجوب ومن دفع عوضا لادام لان الحق لا يرد على او كسوة

عن نفقة
عدها او كسوة
في الاستيفاء
لأن الحق لا يرد
على الزوجين
في النفقة

ولا يجزئ من ربحي منها ذلك لعدم وجوبه عليه **ولا يملك جاك** ترفع اليه زوجان فرضا الواجب
كولاهم مثلا **الا اتفاقهما** اي الزوجين فلا يجزئ من امتنع منهما قال في اليهودي اما فرض الزوجين
فلا يصلح له في كتاب ولا سنة ولا نص عليه احد من الامة لان ما وصفته بقوله الرضى عن غير مستقر
وفي الفروع وهذا من جهة مع عدم الاتفاق وعدم الحاجة **فاما مع الشقاق والحاجة كالغائب**
مثلا فيتم وجه الفرض **الحاجة اليه على ما لا يخفى** قطعا للنداء **ولا يجزئ من ربحي** الواجب المأني
بوجوبه كان موصيا عن الزوج حصة او دقيقتها فلا يصح ولو تراضيا عليه لان الواجب
دفع كسوة وعطا ووطا ونحوها كاستنارة يحتاج اليها **اولا** **لكن** به عام من ربح الزوج لا
اول وقت الحاجة اليه ذلك فيعطى السنة لانه لا يمكن تخرجه بالكسوة شيئا فشيئا بل هو شئ واحد
يستردم اليه ان يبلى **وتلك** زوجة **ذلك** اي واجب نفقة وكسوة **بقبض** كما يملك ربه الويت
دينه بقبضه فلا بد من زوج **لما خرف** من ذلك **اولا** منه كالدين عليه فيضيع من قابله
وتلك التصرف فيه انما ما قبضته من واجب نفقتها وكسوتها على زوجها **وجه لا يفرق**
ولا يترك بدورها من بيع وهبة ونحوه كسائر ما يملك فان من ذلك يبدونها او تنقص في
استعمالها على ما لم يملكه بل تمنع منه لتعويث حق زوجها به **وان اكلت زوجة** **مفد**
اي زوجة **عاده او كسائها** **بلا اذن** منها او من ولها وكان ذلك بقدر الواجب عليه
سقطت نفقتها وكسوتها **بلا اذن** فان ادعت تبرعه بذلك حلف **ومتي انقضت**
العام والكسوة التي قبضتها له **باقية** فعليه **كسوة** للعام **الجديد** اعتبارا بمعنى
الزمان دون حقيقة الحاجة كما رتبنا بولييت قبل ذلك لم يلزمه بدورها ولو اهدى اليها
كسوة لم تسقط كسوتها وكذا لو اهدى اليها ما اكلته وبقي قوتها الى الغد لم يسقط قوتها
فيه بخلاف ما عرفت **وحقه** كمشا اذا انقضى العام وهو باق لم يملكه بدله اعتبارا
بحقيقة الحاجة لانه امتاع والحق به ان يتصور له عطا ووطا وقواه في تكميل العز **ولا**
قبضتها اي الكسوة ثم مات الزوج قبل مضي العام **وماتت** قبل مضيه **اوبانت قبل** مضيه
رجع بقسط ما بقي من العام لتبنيته عدم استحقاقها له **وكذا نفقة** **نحوها** بان دفع
اليها نفقة مدة مستقبله ثم مات او ماتت او بانت قبل مضيه **رجع** عليها بقسط
ما بقي **لكن لا يرجع** زوج حول نفقة **بيقية** نفقة **يوم العزقة** لوجوب نفقته
بطلوع نكاحه فان اعادة هان ذلك اليوم لا تظهر الا بغيره فنفقتها تانيد كونه في شره
الا **نا** **شتر** في رثا يوم تبنت نفقته فبرجع عليها ببقية لشركتها من طاعته الواجبة
عليها فلا تقطع شيئا **ويرجع** نالها للمفوض اليه **ببقية** اي النفقة **من مال غائب**
بعدم موته بظهوره اي موته لا شقاق وجوب النفقة عليها بموته فلم تستحق ما قبضته
وقياسه ما بعد عدم موته كقتلها وكيل حقا ينظم على موكله فبات الاصح عليه **ومن غاب** عن زوجته
ابانتته اياها بمدة ولم ينفق عليها فيسأل **لزمه** نفقة الزمان **المأني** لاستقرارها في ذمته **ولو لم**
يجزئها حاكم لان عمر كتب الي امراء الاحباد في رجال غابوا عن نساءهم يامرهم بان
ينفقوا او يلقوا فان طلقوا بقشور بنفقة مأني ولا نكح يجب مع اليكسار والاعبار
فلم يسقط بمضي الزمان كاجرة العقد بخلاف نفقة الاقارب فانها صلة بعينها
سواء المنفق وانسار من يجب له وسواء ترك الاتفاق لعدم رغبته وكذا لو ترك الاتفاق
حاضرا وذمية في نفقة وكسوة ومسكن كسلة لعموم النصوص **فصل**
ومطلقة

149 ومطلقة **ترجعية** كزوجته في نفقة وكسوة ومسكن لا فيها يعود بنساقها لانها زوجة لقوله
تعالى **وجوز** **لنفسه** **احق** **بزوجته** في ذلك ولا يملكها طلاقه وظاهره ان شبه ما قبل الطلاق
وبانت حامل كزوجته لقوله تعالى **وان طفت اولاد حمل فانفقوا عليها** حتى يضعف
حملها وفي بعض اخبار فاطمة بنت قيس لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا وان الحمل ولد
البيت فليزوم الاتفاق عليه ولا يمكنه ذلك الا بالاتفاق عليها فوجب كاجرة الرضاع **وجب**
النفقة **لحمل** **ملا عنه** لو بنت وبني حامل لانه لم ينتف بلعائنا اذ ابي ان ينفيه **بلعان**
اخر **بعد وضعه** اي الحمل فتسقط فان عا داسلحفة لزمه ما مضى **ومن انفق** على
بانت منه **بظنها** **حامل** **فبانت** **حامل** **غير حامل** **رجع** عليها بما انفق عليها لاخذها
منه **لا** **استحققة** **كاخذ** **ديت** **ادعاه** ثم ظهر كذبها وكذا ان ادعته رجعية فانفق عليها
اكثر من مدة عدتها ثم تبين عدمه **رجع** بالزنا **اي** **من تركه** **اي** **الاتفاق** **على** **مباينته** **بظنها**
حامل **فبانت** **حامل** **غير حامل** **رجع** عليها بما انفق عليها لاخذها من نفسها لا من نفسها
دعت ادعاه ثم ظهر كذبها وكذا ان ادعته رجعية فانفق عليها اكثر من مدة عدتها ثم تبين
عدمه **رجع** بالزنا **اي** **من تركه** **اي** **الاتفاق** **على** **مباينته** **بظنها**
بما كالدوت وقامه ولو قلنا النفقة للحمل وانما تستحق سقط بمضي الزمان **ومن** **اي**
اي مباينة ونحوها **ادعت** **حمله** **له** **دون** **ثلاثة اشهر** **وجب** **عليه** **اتفاق** **تمام** **ثلاثة**
اشهر **من** **ابتدأ** **من** **ذكر** **انها** **حملت** **منه** **فان مضت** **الثلاثة اشهر** **ولم** **بين** **الحمل**
كان اريت القوابل فقلت ليس بها حمل **رجع** عليها بنفقة ما انفق لتبين عدم
وجوبه وكذا ان حاضا ولو قبل مضيه وان ادعت حملا من ثلاثة اشهر اريت
القوابل لانه لا يخفى عادة اذا فان شربون به انفق عليها **ولا** **لا** **بخل** **انفق**
في نكاح تبني **فساده** **لنحو** **رضاع** **او** **عدة** **فلا** **رجوع** **له** **بما** **انفق** **وبخلاف** **نفقة**
على **اجنبية** **لم** **تاذن** **لانه** **متبرع** **فلا** **رجوع** **وكذا** **من** **انفق** **في** **نكاح** **معلوم** **فساده** **لانه**
علم عدم الوجوب فهو متطوع **ولا** **اي** **هو** **مغدر** **والنفقة** **على** **الحامل** **للحمل** **نفسه** **لا**
من اجله **فحب** **بوجوبه** **وتسقط** **عند** **انقضاء** **يه** **قلت** **فلومات** **ببطلان** **انقضت** **لانها**
لا **حب** **لميت** **فحب** **النفقة** **لنا** **شتر** **حامل** **لان** **النفقة** **للحمل** **فلا** **تسقط** **ببطلان** **نفسه**
وجب **لحامل** **من** **وطي** **شبهة** **او** **نكاح** **فاسد** **للمحور** **سبه** **فيها** **والحمل** **في**
ملك **بميت** **ولو** **اعتقها** **لان** **النفقة** **للحمل** **وهو** **ولده** **وجب** **على** **وارث** **حمل** **من**
زوج **ميت** **للقرابة** **وجب** **نفقة** **حامل** **من** **مال** **حمل** **موسر** **لان** **الموسر** **لا** **يجب** **بشبهة**
نفقة **على** **غيره** **ولو** **تلفت** **نفقة** **بيد** **حامل** **بلا** **تخدير** **وجب** **على** **من** **لزمته** **نفقة** **الحمل**
بذلها **لانها** **لانة** **بيدها** **فلا** **تضمنها** **ولا** **فطرة** **لها** **لان** **الفطرة** **نافقة** **للنفقة** **والحمل** **لا** **يجب**
فطرته **ولا** **لا** **يجب** **نفقة** **حمل** **على** **زوج** **رفيق** **لو** **لده** **فان** **كان** **حرا** **انفقته** **على** **وارثه** **بشرطه**
وان كان رقيقا فولي ماله **او** **غائب** **اي** **لا** **تلتزمه** **نفقة** **حمل** **بل** **تسقط** **لمضي** **الزمان**
طالمولود **لا** **يجب** **نفقة** **حمل** **على** **وارث** **الحمل** **كاخيه** **مع** **عسر** **زوج** **هو** **ابوه** **لانه** **يجب**
بالاب ولم يجب على الاب لاعساره **قلت** **بل** **يجب** **على** **الوارث** **من** **عودي** **سب** **الحمل** **كامه**
دمره **وجو** **نه** **لان** **عودي** **النسب** **حب** **عليها** **النفقة** **وان** **حببه** **مفسر** **كما** **ياني** **ونفق**
نفقة **حمل** **بمضي** **الزمان** **كسائر** **الاقرار** **قال** **المنع** **ما** **تستد** **حامل** **اي** **بما** **جاء** **حلم**

وان اعطاها شيئا زواجا
يجب عليه كماله ولا
على وجه التمليك
ملكته فلا رجوع
به ان طلق او مات
وان لم يكن على وجه
التمليك بل التملك
فقد قلتم الرجوع
فيه طلقها او لا

فقله لان الاصل عدمه **فصل** ومتى اعسر زوج بنفقة معسر ولم يحرك
النفقة او اعسر كسوته اي المعسر او اعسر ببعضها اي بعض نفقة المعسر او
بعض كسوته او اعسر مسكنه اي المعسر خبز او صار الزوج لا يجد النفقة لزوجته
او **ابو ماردون** يوم خبز الزوجة للحرق الضرر القالب بذلك بها ان يكون لا يقوم
بدون كفايته وسوا كانت حرة بالقة رشيده او رقيقة او صغيرة او سفينة **دوب**
سبرها وليها فلا خيرة له ولو كانت محبونة بالقة رشيده او رقيقة او سفينة
او سفينة لا خصاص الصور بها **بين** فنسخ نكاح المعسر لقوله تعالى فامساك بغيره
او تسريح باحسان والامساك مع ترك النفقة لسبب امساكها بالمعروف والحديث
اي هرير قهر قويا في الرجل ما ينفق على امراته قال يعرف بينهما رواه الدارقطني
وقال ابن المنذر ثبت ان عمر كتب الي امرأ الاجنادي رجال غابوا عن نسائهم
فامرهم ان ينفقوا او يطلقوا فان طلقوا بعتوا بنفقة قاضي ولان جواز الفسخ بترك
اولي من العنة لقله الضرر لانه فقد استوفى يقوم البون بذورنا فتعلق الفسخ
تورا ومقرا جبالا لانه خيار لدفع ضرر استه خيال العيب في المبيع وبين **مقام**
معه مع منع نفسها بان لا تمكنه من الاستمتاع بها لانه لم يسلم اليها عوضه وبذونه
اي دون منع نفسها منه بان تمكنه من الاستمتاع بها **ولا يمنعها** **نكحها** **ولا يجبرها**
مع عسرتها اذ لم تنفق لانه اموارها وسوا كانت غنية او فقيرة لانه انما يملك
جسرها اذ كفاها المونة واعناها عما لا بد لها منه **وليها** اي زوجه المعسر **الفسخ**
بعده اي بعد رضاها بالمقام معه لتجد وجوب النفقة كل يوم فيتمدد لها ملك
الفسخ كذلك ولا يبرأ اسقاطها نفقتها فيها لم يجب لها اسقاط الشفع بنفقة قبل
المبيع وكاسقاطها المهر والنفقة قيل النكاح **وكذا لو قالت ربيعت عسرتي** او
تزوجته **عالمية** بها اي بعسرتي فلها الفسخ مما يتجدد لها من وجوب النفقة كل يوم
وتبقى نفقة معسر وكسوته **ومسكنه** لزوجته ان اقامت معه ولم تمنع نفسها
منه **ذينا** اي ذمته لوجوبها على سبيل العوض كالاجرة وبسبب ما زاد عن نفقة
معسر ومن **تزوج** **بكتيب** فتركه **اجبر** عليه كالمفلس لقضائيه واولي ومن
تزوج **عليه** من الازواج **كسبت** في بعض ذمته او تفرغ عليه بيع في بعض ذمته
ايا ما يسيروا فلا فسخ او **موصا** ايا ما يسيروا فنجز عن الكسب فلا فسخ لزوجته لانه
يمكنه الاقتراض اي زوال العوض او **عجز** عن اقتراض ايا ما يسيروا فلا فسخ لها
لانه يزول عن قوتها ولا يجاد يملك منه كثير من الناس او اعسر بنفقة ماضية
او اعسر بنفقة **موسر** او بنفقة **متوسط** او اعسر **يادم** او اعسر بنفقة **الخادم**
فلا فسخ لا مكان الصبر عن ذلك وتبقى نفقته اي الموسر والمتوسط والخادم
وان كان له عليها دين **ويبقى** **الادم** **دينا** ذمته لوجوبه عليه كالمصدق وان منع زوج **موسر** نفقة
واجب نفقتها او كسوته او بعضها عن زوجته **وقد رت** على اخذ ذمته ماله اخذت كفايتها
فهو احتسابه **ولغايبه** **وليها** **وخو** كذا دمها عرفا **بلا** **اذنه** لقوله عليه السلام
كانت موسرة **لحم** بنت شعبة حيث قالت له ان اباسفان رجل شحيح وليس بعطيبي من
والا فلام النفقة ما يجفني وولدي خذي ما يجفني وولدي بالمعروف ونحوها لهما عليه

الاجل

ما ينفق على زوجته

الواحد

السلام اخذ تمام الكفاية بغير علمه لانه موضع حاجة اذ لا غنا عن النفقة ولا قوام الا بها
وتجدد بتجدد الزمان بنفيا فتشقق الموافقة بها الي الحاكم والمطالبة بها في كل يوم **ولا**
تقتض امرأة لولدها **ابيه** ونوعا يبالا لانه اشتغال لذمته بدون سبب يقتضيه
ويأتي بوجاب زوج فاستدانت لها ولاولادها الصغار رجعت فيحمل ما يباع غير الزوج
لا ينفق على صغير من ماله اي الصغير **بلا** **اذن** **ولي** لانه تعد فيضنه المتفق لعدم ولايته
وان لم تقدر زوجة **موسر** معها ما وجب لهما من نفقة وكسوة او بعضهما على الآخر من
ماله فلها نفقة اي حاكم فناموه بدفعه لهما فان امتنع **اجبر** **حاكم** **عليه** **فان** **اي** **الوفع** **جسه**
او دفعها اي النفقة لزوجته **منه** اي ماله **يوما** **بيوم** حيث امكنت لقيام الحاكم مقامه
عند امتناعه مما وجب عليه كسائر الديون فان لم يجد الاخر وما او عقار باعده ونفق
منه **فان غيب ماله** **وصبر على الحبس** فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من جهته
كما معسر او غاب **موسر** عن زوجته **وتعذر** **نفقة** عليها بان لم يترك لها نفقة
وم تقدر له على مال ولم يمكنها تحصيل نفقتها **باستدانة** عليه **ولا غيبها** **فليها** **الفسخ** اي اقتراض
للمعسر **لا** **نفاق** عليها من مالها له كحال الاعسار اي اولى ولان في الصبر ضرر
امكن ان ينفق بالفسخ فوجب ان لا تدفع للضرر **ولا يبيع** **الفسخ** **في ذلك** **كله**
بلا **حاكم** **فيفسخ** **الحاكم** **بطلبها** او **تفسخ** **بامره** اي الحاكم للاختلاف فيه **فالفسخ**
للعنة ولوقوفه على طلبة لانه لا يحل له ان يترك نفقة لزوجته لانه لا نفقة ولا
كفرية للعنة **وله** **اي** **الحاكم** **بيع** **عقار** **وعرض** **لغايب** ترك زوجته بلا نفقة ولا
منفق ان لم يجد الحاكم ما ينفقه عليها **غيره** اي غير ثقت العقار والعرض لولا الحاجة
اليه **وينفق** **الحاكم** **عليها** اي امرأة الغائب من ماله **يوما** **بيوم** كما هو الواجب على
الغائب **ولا يجوز** ان يجعل لها **اكثر** من نفقة يوم بيوم كنفقة اسبوع او شهر لانه
تبرع وقد تقدم او تبين منه قبل ذلك **ثم** **ان** **بان** **الغائب** **ميتا** **فيل** **انفاقه** **اي** **الحاكم**
عليها او في اثنايه **حسب** **عليها** من ميراثها من زوجها ما انفقته بنفسها او **الحاكم**
لتبين عدم استحقاقها له **ومن** **امكنه** **اخذ** **دينه** **الذي** **يصير** **ياخذه** **موسر**
فهو **موسر** **كما** **لو** **كان** **يسره** **باب** **نفقة** **الاقارب** **والفقير**
ونفقة **الهما** **ايك** **من** **الاد** **فبييت** **والبيات** **واجبوا** **على** **وجوب** **نفقة** **الوالدين**
والمولودين **لقوله** **تعالى** **وعلى** **المولود** **له** **من** **امته** **وكسوته** **تنت** **بالمعروف** **وقوله**
وقضى **ريك** **الاتقيد** **والارايه** **وبالوالدين** **احسانا** **ومن** **الاحسان** **الاتفاق** **عليها** **عند**
حاجتها **وحديث** **عندي** **خذي** **ما** **يجفني** **وولدي** **بالمعروف** **فاتفق** **عليه** **ومن** **عائشة**
مرفوعة **ان** **الطيب** **ما** **اكل** **الوجل** **من** **كسبه** **وان** **ولده** **من** **كسبه** **رواه** **ابوداود**
وان **ولوا** **الاسات** **بعضه** **وهو** **بعض** **والده** **فكما** **يجب** **عليه** **ان** **ينفق** **على** **نفسه**
واصله **فكذلك** **على** **بعضه** **وامله** **جب** **النفقة** **كاملة** **ان** **كان** **المتفق** **عليه** **لا** **يملك**
شيئا **ولم** **يك** **مع** **المتفق** **من** **يشركه** **في** **الاتفاق** **او** **اصحها** **لها** **ان** **وجد** **المتفق** **عليه** **بعضا** **شلتا** **ثلاثة** **شروط**
لا **يوي** **وان** **علوا** **ولولده** **وان** **سفل** **حتى** **ذي** **الرحم** **منهم** **اي** **الوالدين** **والاولاد** **منفق** **من**
جبه **اي** **الغني** **منهم** **معسر** **كجز** **موسر** **مع** **اب** **معسر** **وخو** **او** **اي** **او** **لم** **يجبه** **مودة** **شبه**
معسر **جد** **موسر** **مع** **مدم** **اب** **وكذا** **جد** **مع** **ابن** **بنته** **لان** **بينهما** **فرا** **يو** **توجب** **النفاق** **او** **ان** **ثاته** **واليه**
اشار **بقوله**

مطلب اذا فسخ الحاكم النكاح

الاول

ورد الشهادة استبه الولد والوالدين الفقيرين وتجب النفقة لكل من اي فقير يترتب
 قسبه الغني بفرض كاخ لام او تفصيل كابت لم يفيد لا بوجع كحال ماسوي ثم
 نسبه سقاورته الاخ كاخ الغني ولا كفه وعقب فان العدة لا تترتب من ابن اخ
 بفرض ولا تفصيل وهو يترتب بالتفصيل وكذا العتق لا يترتب مولاه وهو يترتب فوجب
 انهم كمن النفقة على الولد **بمرو** فبقوله تعالى وعلى المولود له رتقهن وكسوتهن بالمعروف
 وكما في قوله وعلى الولد مثل ذلك فوجب على الاب نفقة الرضاع ثم اوجب على الوارث مثل
 ما اوجب على الاب والورث من ايت قال امك واباك واختك واخاك وفي قوله ومولاه
 الذي هو ادناك عفا واخا ورجلا موصلا وراه يورده اود قاله البراءة والصلة والنفقة من
 الصلة وقد جعلها عفا واخا ورجلا موصلا وراه يورده اود قاله البراءة والصلة والنفقة من
 انما تجب على الواساة والغني بملكه والقادر بالتكسب مستغنى عنها ولا يجتنب
 اي المتفق عليه في خلقه كمن اوجع كصغير وجنوت **فوجب** النفقة **للمن** مطلق
لا حرفة له لانه فقير **اذا فضل** عن قوت نفسه اي المتفق وقوت زوجته
 ورفقة يومه وليته وكسوة وسكني لم من حاصل بيده او متحصل من
 صناعة او تجارة او اجرة عقار او ربح ووقف ونحوه فان لم يفضل عنده لم يترتب كونه
 فان كان فضل فعلى قدره فاعا اذا كان احكم فقيرا فليبدل بنفسه فان كان فضل فعلى بيانه
 فان كان فضل فعلى قدره وفيه لفظ ابدى بنفسك ثم يجب تعويل حديث صحيح وان وجوب
 النفقة على سبيل الواساة وهي لا تجب مع الحاجة ولا تجب النفقة على قريب من راس مال
 تجارة لنقص الربح بنقص راس المال تجارة لنقص الربح بنقص راس المال مال ورعايته
 النفقة فيحصل له الضرر وهو ممنوع شرعا ولا تجب النفقة من **بمن ملك** ولا من شغل
العمل لما تقدم ومن قدر **بجسب** بحيث يفضل من كسبه ما ينفقه على قسبه اجر
 على تكسب **لنفقة** قسبه لان تركه مع قدرته عليه بتيسير لمن يعول وهو من عفا
 ولا تجبر **امراة** على **نكاح** اذا رغب فيها بغير تنفق على قسبها العتق لان الرقة
 في النكاح قد تكون لغير المال بخلاف التكسب **وزوجة** من **تجب** له النفقة كالب
 وابن ولخ **كهلان** ذلك من حاجة الفقير اليومية لاداء المروءة اليه فاذا احتاج ولم
 بقدر عليه يورساده نفسه اي الزنا والذل وجب عفاقه **ومت** له من المتطلبات
 للنفقة ولو كان **حملا** **واشدون** **اي** **فنفقته** عليهم **على قدر** **ارثهم** منه اي المتفق
 عليه لانه تعالى رتب النفقة على الارث لقوله وعلى الوارث مثل ذلك **والاب** الغني
ينفرد **بها** اي نفقة ولله لقوله تعالى وعلى المولود له رتقهن وكسوتهن وقوله
 فان ارضعت له فانه من اجورهن وقوله عليه السلام لعند حذري ما يجفك
 وولدي بالمعروف ومن له **جد** **واخ** **يفيد** النفقة بينهما سوا لانها يرثانه كذلك
 تفصيل اوله ام ام وام اب فالنفقة عليه بينهما سوا لانها يرثانه كذلك فضاوردا
 ومن له **ام** **وجد** النفقة عليها اثنان اوله **ابن** **وبنت** النفقة عليها **اثنان** **كأخا** **رثا**
 له ومن له **ام** **وبنت** النفقة عليها اثنان **ام** **وبنت** **النفقة** **عليها** **اثنان** **كأخا** **رثا**
 فضاوردا **اوله** **جد** **وبنت** **فنفقته** عليها **اثنان** **كأخا** **رثا** **له** **كذلك** **فرضا** **ورثا** **له**

الشرا الثالث
 ان يفضل
 بنفقه
 عن حاجته
 واليه
 سقوله

الانعام

جدة

جدة **ولم** **فنفقته** عليها **اثنان** **كأخا** **رثا** **له** **كذلك** **فرضا** **ورثا** **له**
 عليها **اثنان** **كأخا** **رثا** **له** **كذلك** **فرضا** **ورثا** **له**
 نفقته **عليها** **اثنان** **كأخا** **رثا** **له** **كذلك** **فرضا** **ورثا** **له**
 النفقة **عليها** **اثنان** **كأخا** **رثا** **له** **كذلك** **فرضا** **ورثا** **له**
 عن الميراث **بها** **ولا** **تلتزم** **اخا** **مع** **ابن** **متفق** **عليه** **وتؤمسرا** **لان** **الاخ** **محبوب** **بالاب**
 فتكون النفقة عليه ان كان موسرا لانه يرثه وحده ومن له ورثة بعضهم موسر وبعضهم
 مفسر كاحقوب احدهما موسر والاخر مفسر **تلتزم** **نفقته** **موسرا** **منهما** **مع** **فقر** **الاخر**
بقدر **ارثه** **فقط** **لانه** **انما** **يجب** **عليه** **مع** **سائر** **الاخوة** **ذلك** **القدر** **فلا** **يحمل** **عن** **غيره** **اذا** **لم**
جد **الفقر** **ما** **يجب** **عليه** **اذا** **لم** **يكن** **من** **عمودي** **النسب** **ومثل** **نفقة** **جد** **الابن** **الفقر**
موسرا **مع** **فقر** **اب** **لعدم** **استثراء** **الارث** **في** **عمودي** **النسب** **لنقطة** **فقر** **ارثهم** **وتلتزم** **جدة**
موسرة **مع** **فقر** **ام** **لما** **تقدم** **ومن** **لم** **يكن** **ما** **فضل** **عنه** **اي** **عن** **كفايته** **جميع** **من** **تجب**
نفقته **عليه** **لوا** **يسر** **جميعها** **بما** **اذا** **تلك** **اي** **الادنى** **فالا** **ادنى** **ولان** **النفقة** **صلة** **وبر** **ومن**
 وذلك **تجب** **مع** **سائر** **هم** **واغسار** **بما** **بجلا** **نفقة** **الفقر** **ونفقة** **تبقى** **لوجوب** **بها** **مع** **السائر**
 والاعسار **نفقة** **الزوجة** **نفقة** **اقرب** **فاقرب** **لحيث** **طارق** **الحجاري** **ابدا** **من** **يقول**
 امك واباك واختك واخاك ثم ادناك ادناك اي الادنى فالادنى ولان النفقة صلة وبر ومن
 قرب اول بالسر من بعد ثم مع استوائ الزوجية يبدأ **بالفصمة** **كاحقوب** **لام** **احدهما**
 ابن عم قاله في شرحه **ثم** **التساوي** **في** **يقدم** **ولا** **على** **اب** **لوجوب** **نفقته** **بالنص** **ويقدم**
اب **على** **ام** **لان** **اغراضه** **بالولاية** **واستحقاق** **الاخر** **من** **مال** **ولله** **وقد** **اضافه** **اليه** **عليه** **السلام**
 بقوله انت ومالك لايبك وتقدم **ام** **على** **ولد** **ابن** **لان** **نولي** **اليه** **بلا** **واسطة** **ولما** **افضله**
 الحمل والرضاع والتربية **ويقدم** **ولد** **ابن** **على** **جد** **كما** **يقدم** **الولد** **على** **الاب** **ويقدم** **جد** **على** **اخ**
 لانه له مزية الولادة والابوة **ويقدم** **ابو** **على** **ام** **لامتياز** **بالتفصيل** **وهو**
اي **اب** **ابو** **الام** **مع** **اي** **اي** **اب** **مستويان** **لتميز** **اب** **الام** **بالعزب** **والاخر** **بالعمومة**
 فتساويا **ولم** **استحقاق** **اي** **النفقة** **الاخر** **من** **مال** **منفق** **بلا** **ارثه** **مع** **امتناحه**
 من دفعها **كما** **يجوز** **لزوج** **الاخذ** **من** **مال** **زوجها** **اذا** **منعها** **النفقة** **لحديث**
 هند حذري ما يجفك وولدي بالمعروف **وتيسر** **عليه** **سائر** **من** **تجب** **له** **والنفقة**
مع **اختلاف** **دين** **بقدر** **به** **ولو** **مير** **عمودي** **سب** **لانها** **لا** **يتوارثان** **فلم** **يتناولوه**
 قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك **وكما** **لو** **كان** **احدهما** **رقيقا** **الا** **بالولا** **فتجب**
 للمعتق **على** **موتقه** **بشرطه** **وان** **بابه** **في** **دينه** **لانه** **يرثه** **مع** **ذلك** **فدخل** **في** **المعوم**
 قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فان مات مولاه فالنفقة **على** **وارثه** **من** **عصبة**
 مولاه **فصل** **في** **عفا** **من** **تجب** **له** **النفقة** **من** **عمودي** **نسبه**
وعلم **انه** **مما** **تزوج** **حاجته** **اليه** **ويستحق** **ببعض** **بفقهه** **ولا** **يشبه** **ذلك** **الحلوي**
 لانه لا يستحق بغيرها **يجب** **عفا** **من** **تجب** **نفقته** **من** **الابا** **والاجداد** **والاولاد** **والاخوان**
 الا لامام **ويقدم** **ان** **فاصل** **الاقترب** **فالا** **اقرب** **كالنفقة** **بزوج** **حرة**
او **سرية** **نفقة** **لحصول** **المقصود** **بها** **ولا** **يملك** **من** **انكح** **بسرية** **استرجاعها**
مع **عفا** **اي** **الفقير** **كالز** **كما** **ان** **عقب** **احدهما** **امراة** **والاخر** **غيرها** **يقدم** **تعيين** **امته**

ولو كان معه اخ

ولا ان يزوجه

وأيضا
في كتاب
الشيخ
في كتاب
الشيخ

انه يطوها الى انه لم يبق الاصل ومن قاب عن امته غيبة منقطعة وتقوم زناها ما لا
تقطع ولا تكلفه ومشتقة فطلبت التفرغ زوجها من بلي ماله اي مال الغائب قال
الانصار او ماله في رواية بخروا فصر عليه في الفروع وتقدم في التناحاج زوجها انقام
وكذا امة صبي ومجنون طلعت التزوج فيزوها من بلي ماله وان قاب سيد عن ام ولا
قال في الرواية زوجة الحاجة نفقة قال المنقح وكذا الحاجة وطى قال في الفروع وتوجه او وطى عندي
زوجها الحاج وحفظ مهرها
للسيد
اي ذكر مرقوم او مائة حوالة جعلهم الله تحت ايديكم فمن كان اخوه تحت يده فليطو
مما ياكل ويلبس مما يلبس ولا يتكلموا ما يقبلهم اقل طاعة فليست لهم عليه
متفق عليه ويجب ان يجل حوالة وقت قبولة وقت ولا اذا صلاة كعقد عرضة
تكاليف امة رعا
لان النسف منقحة
الطبع فيها بعد
من يدفع عنها
لان العادة ولا تتركه اضرارهم ولا يجوز ويجب ان يزوجهم غيبة الحاجة اذا
سافروا لم يلا يملكون مالا يطيقون ومن بعث بالينا للمهرول من اي الاواني حاجة
فان علم انه لا يجد مسجدا يصلي فيه ولا عذرا له في التأخير ضل اولاهم قضا حاجته فلو
علا نحو حنثية اضرار سيده به اخر الصلاة وقضاها اي الحاجة ثم اكل لان حق الادبي
مبني على المشاحة وان لم يعلم انه لا يجد مسجدا فوجد مسجدا ففي حاجته ثم اجمع
بين الحقيقتين فلو صلي قبل قضا الحاجة فلا بأس بخلافه فقي حق الله وحق سيده
وتسبب سيدهم هذا اولهم ان مرصوا قاله في التفتيح قال في الفروع وظاهر كلام جماعة
يستحب وهو المهر وقال قبله ويدويه وجوبا قاله جماعة وقال في الايضاح قلت
المذهب ان ترك الدوا افضل على ما تقدم ووجوب المهر رواية قول ضعيف ويست
لسيد اطعامهم اكل الارقام طعامه والباسم من لباسهم لحديث اي ذكر وان يسوي
بين عبده الذكور في الكسوة وبين اياه ان كان له خدمة او الاستمتاع وان
اختلفت فلا بأس بتفصيل من لم يلا استمتاع في الكسوة لانه المعروف ومن وليه
اي اطعام من رقيقه معه اومنه بطعمه ولوم يشتهه لحديث اي ذكره مرقوما اذا
اتي احكم خادمه طعامه فزكفاه علاجه ودخانه فليجلسه معه فان لم يجلسه
معه فليتناضبه وله اكله او اكلت رواء الشبان واربودا ودوا الترمذي
ورب حاجة ولا تفسد المباشرة تتوقف في مالا تتوقف اليه بنفسه غيره ولا
ياكل رقيق من مال سيده الا باذنه بخلافه افتيات عليه عليه قلت ان معه ما وجب
عليه وله الاكل بالمعروف كالزوجة والفتى وله اي الزوج والاب والسيد ناديب
زوجه وناديب ولد ولو كان الولد مكلفا مزوجا بضرب غير مبرح وكذا ناديب
رقيق انه اذا نفق او بين العفوة مودة او موتين ولا يجوز بلا ذنب ولا ان ينفقوا
منها مبرحا لحديث لا يجلو فوق عشرة اسوار الا في حوجا حود والله رواء الجماعة
الا النسائي وسيد رقيق ان يقيه ان خاف عليه ابا فاقضا وقال لياع احب الي
ولا يقيم ابويه اي الرقيق العا فريت قال احمد لا يعود نسائه الحنا والرد ولا يدخل
الحنة سوا الملك وهو الذي يسمى الي ماله يظه ولا يلو فيه اي السيد بهه بطلبه
اي الرقيق مع القيام بحقه لان الملك للسيد والحق له كما لا يجوز على طلاق
زوجته مع قيامه بما يجب لها فان لم يقع بحقه وطالب بيعة فومه ايا به التمس
وياتي

واختاره ابو الخطاب

ابوي
بغير الحجة
الفتى من القول

وأيضا وحرم ان تسترضع امة لها ولد لغير ولها ان لم يفضل عنه شي لان فيه
اضرار بالولد لتقصه عن حفايته وموته الا بعدد به اي الولد فيجوز استرضاعها
بما زاد لا يستغنا ولدها عن كفايته وكما لو ملك ولدها وبقي لغيره ولا ترضع لغيرها
اي الامة المزوجة بلا اذن زوجها من حقه اي الزوج لان فيها تفويتا لحق زوجها
باشتغالها عنه بما استوجب له ولا يجوز جبرفت على مخارجه وهي اي المخارجه
تقول سيد علي رقيق كل يوم او كل شهر شيئا معلوما له اي السيد لانه عقد
بينهما فلا يجوز عليه احوالها كالكتابة ويجوز المخارجه باتفاقهما ان كانت قدر
كسبه فانك بعد نفقته كما روي ان رباطية جمع النبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه
اجروا من مواليه ان يخفوا عنه من خواجه وكان كثير من الصحابة يضررونه
رقيقهم خواجه فروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له واحد كل يوم درهم
فان زادت على كسبه لم يجز لانه تكليف لها بطلبه وكذا الاثم يجب له كسبه قال في
الفروع ويؤخذ من المعنى بعد مخارجه هدية طعام وعارة متاع وعمل دعوة
قاله في التفتيح ويؤخذ من ظاهر كلام جماعة لا يملك ذلك ولا يتسرى به عبد
مطلقا اي سوا قلنا يملك بالملك او لا وسوا اذن له سيده او لا قال في التفتيح
ولا يتسرى به ولو اذن له سيده لانه لا يملك ويصح اي يجوز تسريه على قول
مروجج باذن سيده قال المنقح وهو اظهر ونصه عليه في رواية الجماعة واختار
كثير من المحققين انتهى وقال في الايضاح وهي الصحيحة من المذهب وهي طريقة وابي
الحرفي واي بكر واي اسحق بن بشارة كرهه في الواضع ووجه المصنف في المعنى موسي و
والشارح قال في الفروع الغضبية وهي اصح انتهى وقوله الزكشي ونصه في ذكر
ما موته ان المذهب ليس له الشري ان قلنا لا يملك وعلى رواية الشري باذن
سيده لا يملك سيده رجوعا في امة اذنه في التسري بها بعد تسريها لانا
العبد يملك به البضع فلا يملك سيده فسخه قيا ساي التناحاج والمبعض وفي امة
ملكها بخبره الحري بلا اذن احد لانا خالص ملكه ويجب على سيده امتنع مما يجب
لرقيقه عليه من نفقة وكسوة واعفاف ان الة ملكه عنه بينه اوصية او عتقها
بطلبه سوا امتنع لعجزه عنه او مع قوته عليه كخرفة زوجه امتنع ما لم يملكه
ازالة للصورة وفي الخبر عبدك يقول اطمعني ولا فبعني ودمرناك تقول اطمعني
او طمعتني ففصل وعلى ما ذكره كسبية اطعامها تغلفها او اقامة من يراها
وعليه سقيها لحديث ابن عمر عن بنت امرة في مرة حبستها حتى ماتت جونا فلما
اطمعتها ولا هي ارسلتها تاكل من خشايش الارض متفق عليه وان لم يرضع نفقته
اجبر على بيع او جارية او ذبح ما كوله ازالة للصورة ولا تملك اذا تركت بلا
نفقة ورعاية المال من غير ما فان اي قول سني من ذلك فعل حاكم الاصل من الثلاثة
او اقتصر على ما ينفقه على بعثته لقيامه مقامه في اذا ما وجب عليه عذامته
منه كقضاء دينه ويجوز انتفاع بها اي البعثة في غير ما خلقت له كقبول حمل وركوب
وكذا بل وجرحا وحرقا ونحوه لان مقتضى الملك جواز الانتفاع بها فيها مكنت
وهذا منه كالذي خلقت له وبه جرت عادة بعض الناس ولهذا يجوز اكل الخيل

بأي الحجة قال في
الشيخ الحنفية
والشيخ الحنفية
وقد تفرغ

لصور السفر وهذا كله ان لم يقصد المسافر به مضارة الاخر والافلام احف كما ذكره
في الهدى وفواه غيره **فصل وان بلغ صبي محضون سبع سنين**
عاقلا اي تمت له السبع خير بين ابويه الحديث اي هو يك ان النبي صلى الله عليه وسلم
خير علاما بين ابويه وامه وولده سعيد والشافعي والاي هو يري ايضا جات امرأة
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وفرد
سقاني من بيري ابي عيينة وقد تعفني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ابو
وهذه امك فخذ بيد ابني اسيت فاحذر بيد امه فانطلقت به وولده ابوداود وعنه
عمرانه خير علاما بين ابويه وامه وولده سعيد وعن عمارة الحري خير في علي بين ابويه
وهي وكنت ابن سبع وثلاث وروي نحوه عن ابي هريرة ولان التقدير في الحضانة
لحق الولد فيقدم من هو اشفق واختياره دليل ذلك **فان اختار اباه كان غنوه**
لبلا دنهارا ليحفظه ويحلمه ويؤدبه **ولا يمنع زيارة امه** لان فيه اعزاء له بالعقود
وقطعة الرحم **ولا تمنع ولي تمريضه** ليعبر ورته بالمريض كالمصغير في الحاجة
الي من يجده ويقوم بامره والنساء اعرف بذلك **وان اختارها اي الام كان غنوها**
لبلا لانه وقت السكن واختيار الرجال الي المساكن **وكان غنوه اي الاب نهارا**
لانه وقت التصرف في الحوايج وعمل الصانع **ليؤدبه ويعلمه لبلا يضيع وان اختار**
صبي احد ابويه عاد فاختر الاخر فقل اليه ثم ان عاد فاختر الاول رد اليه
وهكذا اذا اكلما اختار احدهما نقل اليه لانه اختيار شهوة لحظ نفسه فاتب ما
يشتهي كالحمار كقول **ويقرع بين الابوين ان لم يختار الصبي منهما واحدا و**
اختارهما جميعا لانه لا مزية لاحدهما على الاخر ولا يملك اجتماعهما في حضنته فلا مرجح
غير القدره وان بلغ الذكر رشيدا كان حيث شا لا استقلاله بنفسه وقال الولد
عنه وقد روي في اصلاح اموره **ويستحب له ان لا يفرد عن ابويه** لانه ابلغ في برهما
وهلتهما **وان استوي اثنان فاكثر فيها كاحوين فاكثر واختين فاكثر**
افزع بينهما او بينهم لانه لا مرجح غيرهما ما لم يبلغ محضون سبعا اي تمت له سبع سنين
ولواني فخير بينهما او بينهم لانه لا يملك الجمع ولا مزية للبعض والاحق من
عمته محضون قلت ومن ذكر ردوي رحمه كاي امه وراحمه لانه وخاله غنوه
عدم اب او عدم اهل بيته اي الاب **كاب في تخيير من بلغ سبعا بينه وبين امه**
مثلا وفي اقامة ونقلة اذا سافر احدهما واقام الاخر علي ما سبق تفصيله لقنا
مقام الاب ان كان العصب محرما لانه ولو جاوز رضاء كم وابت وابت في حواض من
رضاء او في ربيعة وقد دخل بامها ولسا بر النساء المستحقات لها اي الحضانة
من جرات وحالات ومعات **كام في ذلك اي التخيير والاقامة والنقلة لقنا**
مقام **مقام وتكون بنت سبع سنين تامة عزاب الي زفاف** يحسب اوله وجوبا لانه
احفظ لها واحق بولايتها ويومئ عليها من دخول النساء لانا معرضة للزنا
لا يومئ عليها الخديعة لغرتها ولحقارتها اذن الصلاحية للزوج وقد تزوج
النبي صلى الله عليه وسلم عاتكة بنت سبع وراها تحطب من ابيها لانه وليها واعلم
بالنكح ولم يرد الشرع بتخييرها ولا بيع قياسا على الفلام لانه لا يحتاج الي ما يحتاج
اليها البنت

فمن ورها على
العادة كيقوم
في الاسبق 9

وان كان مختار
احدهما بيمينه
من فساد وتكره
الاخر لادب
يعمل بمقتضى
شهوته قاله
ابن عقيل

156 **اليه البنت ويمنعها ابوها ان تنفرد** ويمنعها من يقوم مقامه ان تنفرد بنفسها
خسنة عليها **ولا تمنع ام بنت من زيارتها** ان لم يخف منها اي الام مفسدة ولا خلوة
لام مع خوفه ان تنفس قلبها قاله في الواضح ويتوجه فيه مثلها قاله في الفروع ولا تمنع
ام من **تريضها ببيتها** اي الام لا تحتاجها الي ذلك **ولها اي البنت زيارة امها وان**
الام لانه من الصلة والبر والمفتوة ولو اني يكون عند امه مطلقا صغيرا كان
او كان كبيرا لاجته الي من يحرمه ويقوم بامره والنساء اعرف بذلك وانه اشفق
عليه من غيرها فان عومت امه فامها ان القوي فالغني علي ما تقدم **ولا يقر من**
يحب اي يجب حضنته لصغر او حوث او غث **بيد من لا يميونه ويصلحه** لان
وجود ذلك كغرمه فتنقل عنه الي ما يليه ولا يقر بغيره يوم ويوم ولا يقر
كما اتفق به المجد وبعض **كتاب الجنائيات** جمع حناية ويلي لغة
التعدي في نفس او مال او شرفا **التعدي على البدن بما يوجب قصا او يوجب**
مالا وشي الجنابة على المال عضبا وسرقه وخيانه واثلا ما لا يحل واجمعا في تخيير
القتل فيجوز لقله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم الابدية وخير
ابن مسعود مرفوعا لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله والي رسول الله
الا باحوي ثلاث الشيب بالسيب الزاني والنفس بالنفس والعارك لؤسيه المفارق
للملعة متفق عليه فمن قتل مسلما متعمدا فاستف وامره الي الله تعالى وتوبته
مقبولة عند اكثر اهل العلم لقوله تعالى ان الله لا يغير ان سيتركه ويقدر مادون
ذلك لمن يشا ولا ية محمولة على من قتله مستحلا ولم يشب وان هذا اجزاء اب
جازاه الله وله العفو ان شا ولا اخبار لا يدخلها الشيخ والتاويل **والقتل اي قتل**
ما تزهق به النفس اي تقارف الروح البدن **ثلاثة اضراب اي اصناف احدها**
عمد يختص القود به فلا يشب في غيره والقود قتل القاتل بمن قتله ما حوذا
من قود الدرية لانه يقاد الي القتل بمن قتله **والضرب الثاني** **تشبه عمد**
ويقال خطا العمد وعمد الخطا **والضرب الثالث خطا** وهذا تقسيم آخر اهل العلم وروي
عن عمر وعلي ويول لثبوت تشبه العمد حديث ابن عمر ومرفوعا **الا ذية الخطا تشبه**
العمد ما كان بالسوط والعما مائة من الابل منها اربعون في بطونها واولادها واولاد
ابوداود وزاد الموفق في المقنع ما اجري مجرى الخطا كانقلاب نام على شخص
فيقتله وحفر بئر وحفره تقريبا فيموت به احدهم وهذا عند الاكثر من قسم الخطا
فالعمد الذي يختص به القود ان يقصد الجاني **من ديه ادميا معصوما فيقتله**
ما اي بشي يوجب على الظن موته به مجردا كان او غيره فلا قصاص ان يقصد
القتل او قصده بما لا يقتل غالبا وله اي العمد الذي يختص به القود **تسع صور**
بالاستقرار احدها ان يخرج به بما له نفوذ في البدن من حديد كسكين وحربة
وسيف ومسلية او من غيره اي الحديد كشوكة وخشب وقصب وعظ وكذا الخناجر
او ذهب وفضة ونحوه فاذا خرجت فبات به فهو ولو كان جرحه صغيرا **اكثر** **طعام** ثمان ولو طالت
او طالت الجرح **في غير مقتل** كطرف والمحدو ولا يعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل بعملة به غيره

على العادة
علي ما سبق 9

حضانة ولا رضاء
لام جدا او بصر

بذلك ما لو قطع شجرة اذنه او اقلعه فمات وربط بالحكم يكونه محودا التعذر صبطة
بغلبة الخلق ولا يعتبر ظهور الحكم في اكل صور المظنة بل يكفي احتمال المحنة او
كان جرحه بسنن صغير كقرنه بابرة وخوها كشوكة صغيرة في مقتل كالقواد
اي القلب وكالحصينتين او في غيره اي المقتل كخنجر وبق فتطول عنته من ذلك او
يصير ضمنا بفتح الضاد الحقة والميم اي متا لما الى ان يموت ولو لم يداو وجروح قادر
على المداواة جرحه حتى يموت او يموت في الحال لانه الظاهر موته بفعل الجاني
بغير السبب ومن قطع سلة خنجر من ادمي مخلف بلا اذنه فمات او بذاي بشرط سلة
وهي عذبة تظهر بخرج ما فيها من مادة من مكلف بلا اذنه فمات منه فغيره لا يقدو بقدره
ببشر المحل والم
اذا عجزت بالبر
تحركت و
بجرحه بلا اذنه ولا قود ان قطعها او بطرها ولي يموت وصغير لمصلحة لانه قول
ذلك ابا حنيفة او وصيا او حاكما كما لو ختنه فمات الصورة الظاهرة ان يفرضه بمقتل
كبير فوق عمودا انفساط لا يمتثل كهو اي كعمود انفساط ايضا وهو الخشية
التي يقوم عليها بيت الشعر لانه عليه السلام سلب من المرأة التي ضرت جارتها
بعمود فسقطت فقتلتها وجنبها فقتل في الجنين بغرة وفتي بدينه المرأة على
ما فلتها والعاقلة لا تحمل العمود في القتل به ليس بعد او يفرض بها
بغلب على الظن موته به ثقله من كوديت وهو ما يدق به الوقايف الشبان
ومن ات بضم اللام وشتد يرا المشاة العوقية بضم من السلاح معروف وسندان
حوراد وجرح كبير ولو كان ضربه بذلك في غير مقتل فيموت فيقاده لانه
يقتل غالبا فيتناوله عموم قوله تعالى وقت قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
وقوله كتب عليكم القصاص في القتلى ولحديت اسناد ان يهوديا قتل جارية على
او صاح لها بجرح فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه ولا ان المقتل
الكبير يقتل غالبا شبه المحرود واما حديث الارب في قتل عمدا الخطا فتبيل
عمدا السوط والعصا والجريمة من الابل فالمراد الجرح والصورة جواريف الاخبار
ولانه قد ثبت بالعصا والسوط مزل على انه اراد ما يشبهه او بغيره في مقتل بمقتل
دون ما تقدم او بغيره في مقتل دون ما تقدم او بغيره في حال ضعف
قوة من مرض او صفا وكبر او حرا او جرد وخوه كاعيا بدون ذلك كجرح صغير
في موت او بغيره اي الضرب به اي لا يقتل غالبا كالعصا والجرح الصغير في موت او
يلقى عليه حايلا او سقفا وخوها ما يقتل غالبا فيموت او بغيره من شاطئ فيموت
فغيبه كله القود لانه يقتل غالبا وان قال بان لم اضرب بذلك قتله لم يصدق لانه
خلاف القاع الصوري الثالثة ان يلقيه بزيادة اسر بضم الراء اي حفيضة وخوها
كزينة ذيب او مرق فيقتله او بغيره مخطوفا بغضا بضمزة ذلك اي الاسد وخوها
فيقتله او بغيره في مصيف بضمزة حية فيقتله او بنهضة بضم اوله كلبا او
من القوائك
حيه او ليسفه بضم اوله عقربا من العقارب القواقل غالبا فيموت فيقتل به لانه
ما يقتل

وما يقتل غالبا والسبع وخوه كالالة لادمي فيشتد ان يفعل به الاسد وخوه فولا يقتل
منه والاشبه عمدا الصورة السابقة ان يلقيه في ما يفرضه او في نار ولا يمحنه التخصيص
على معود منها فيموت فيقتل به لما تقدم وان امكنه التخلص فيها اي مسلق
انقايه في الماء والنار فتذركه حتى مات فهو هدر لا شيء فيه موته بفعل نفسه وهو
لبشه الصورة الخامسة ان يخنقه بحبل او غيره فيموت فيقتل به سواء جرح في
عنه خراطة ثم خنقه في سبي عن الارض فيخنق فيموت في الحال او بعد من كما يفعل
بخوان اللصوص او خنقه ببيذه او بحبل وهو على الارض او يسير فيه وانفسا منها التخلص وعنده
يموت في مثله عادة فيموت او بغيره خصيته من ما يموت في مثله غالبا فيموت
فيقتل به لما سبق فان مات في زمن الاموات في مثله غائبا فبشه عمدا الا ان
يكون يسيرا في الغابة بحيث لا يتوهم الموت منه فلا يوجب ضامنا لانه كسسه الصورة
السادسة ان يجسه ويمنعه الطعام والشراب فيموت جوعا او عطشا من
يموت فيه من ذلك غالبا فيقاده بشرط تعذر الطلب عليه ويختلف ذلك باختلاف
الناس والزمن والحال ففي شدة الحر اذا عطشه يموت في الزمن القليل بخلاف زمن
البرد والاعتدال وكذا الوصفه الدفاني الشتا وبالباء البارحة ذكره ابن عقيل والا
يعذر عليه الطلب فلا قود ولا دية كتركه شدة فضره لحصول موته بفعل
نفسه وتبنيه فيه الصورة السابقة ان يسقيه سما يقتل غالبا لا يعلم به
شأريه او يخلطه بطعام ويظهره لمن لا يعلم به او يخلطه بطعام اكله فباكله جهلا
به فيموت فيقاده كما لو قتله بمحرور فان علم به اي السم اكل مخلوق فهو هدر او
خلطه بخصي بطعام نفسه فاكله احرا بلا اذنه فهو هدر لانه القاتل لنفسه
الصورة الثامنة ان يقتله بجر يقتل غالبا فيقتل به لانه قتله بما يقتل
غالبا فان كان السم او السحر مما لا يقتل غالبا فبشه عمدا ويأتي في التفتد بضم
المعياق وقد اوصحت في الحاشية هو والقاتل بالحال ومن ادعي قاتل بسم او المقتول في تركته
بسم عمدا علمه انه اي السم او السحر قاتل لم يقتل لانها من حيث ما يقتل وصحة في الانصاف
اشبه ما لو جرحه وقال لم اعلم ان الجرح يقتله او ادعي قاتل بسم او سحر جهلا مرضي وجرحه في الاقناع و
يقتل معه السحر والسم وكذا لو ضربه بما لا يقتل غالبا في النجعة وكان مرضيا
فمات وادعي الضارب جهلا مرضي لم يقتل منه ذلك لما تقدم الصورة التاسعة
ان يشهد رجلان على شخص بقتل عمدا او ردة حيث امتنعت بويته كان
شهادته سبب اعدامه او سوله او يشهد اربعة بزيانا محصن فيقتل بشهادتهم
ثم ترجع البينة وتقول عمدنا قتله او يقول الحاكم علمت كذبا او كذبا وموت
قتله او يقول الولي علمت كذبا وموت قتله فبقا بذلك كله وشبهه
بشرطه لما روي القاسم بن عبد الرحمن ان رجلا سبى شهيدا اعتدى على ابنه باليد على
رجل انه سرق فقتله ثم رجعا عن شهادتهما فقال على لو اعلم انكما شهدتما لقلعت
ايديكما وعزمتما دية يده والتسببها في قتله بما يقتل غالبا ولا قود على بينة ولا على
حاشم مع شاة شرة ولي عالم بالحال لما شترته القتل عمدا عدوانا وغيره متسبب

وما يقتل غالبا والسبع وخوه كالالة لادمي فيشتد ان يفعل به الاسد وخوه فولا يقتل
منه والاشبه عمدا الصورة السابقة ان يلقيه في ما يفرضه او في نار ولا يمحنه التخصيص
على معود منها فيموت فيقتل به لما تقدم وان امكنه التخلص فيها اي مسلق
انقايه في الماء والنار فتذركه حتى مات فهو هدر لا شيء فيه موته بفعل نفسه وهو
لبشه الصورة الخامسة ان يخنقه بحبل او غيره فيموت فيقتل به سواء جرح في
عنه خراطة ثم خنقه في سبي عن الارض فيخنق فيموت في الحال او بعد من كما يفعل
بخوان اللصوص او خنقه ببيذه او بحبل وهو على الارض او يسير فيه وانفسا منها التخلص وعنده
يموت في مثله عادة فيموت او بغيره خصيته من ما يموت في مثله غالبا فيموت
فيقتل به لما سبق فان مات في زمن الاموات في مثله غائبا فبشه عمدا الا ان
يكون يسيرا في الغابة بحيث لا يتوهم الموت منه فلا يوجب ضامنا لانه كسسه الصورة
السادسة ان يجسه ويمنعه الطعام والشراب فيموت جوعا او عطشا من
يموت فيه من ذلك غالبا فيقاده بشرط تعذر الطلب عليه ويختلف ذلك باختلاف
الناس والزمن والحال ففي شدة الحر اذا عطشه يموت في الزمن القليل بخلاف زمن
البرد والاعتدال وكذا الوصفه الدفاني الشتا وبالباء البارحة ذكره ابن عقيل والا
يعذر عليه الطلب فلا قود ولا دية كتركه شدة فضره لحصول موته بفعل
نفسه وتبنيه فيه الصورة السابقة ان يسقيه سما يقتل غالبا لا يعلم به
شأريه او يخلطه بطعام ويظهره لمن لا يعلم به او يخلطه بطعام اكله فباكله جهلا
به فيموت فيقاده كما لو قتله بمحرور فان علم به اي السم اكل مخلوق فهو هدر او
خلطه بخصي بطعام نفسه فاكله احرا بلا اذنه فهو هدر لانه القاتل لنفسه
الصورة الثامنة ان يقتله بجر يقتل غالبا فيقتل به لانه قتله بما يقتل
غالبا فان كان السم او السحر مما لا يقتل غالبا فبشه عمدا ويأتي في التفتد بضم
المعياق وقد اوصحت في الحاشية هو والقاتل بالحال ومن ادعي قاتل بسم او المقتول في تركته
بسم عمدا علمه انه اي السم او السحر قاتل لم يقتل لانها من حيث ما يقتل وصحة في الانصاف
اشبه ما لو جرحه وقال لم اعلم ان الجرح يقتله او ادعي قاتل بسم او سحر جهلا مرضي وجرحه في الاقناع و
يقتل معه السحر والسم وكذا لو ضربه بما لا يقتل غالبا في النجعة وكان مرضيا
فمات وادعي الضارب جهلا مرضي لم يقتل منه ذلك لما تقدم الصورة التاسعة
ان يشهد رجلان على شخص بقتل عمدا او ردة حيث امتنعت بويته كان
شهادته سبب اعدامه او سوله او يشهد اربعة بزيانا محصن فيقتل بشهادتهم
ثم ترجع البينة وتقول عمدنا قتله او يقول الحاكم علمت كذبا او كذبا وموت
قتله او يقول الولي علمت كذبا وموت قتله فبقا بذلك كله وشبهه
بشرطه لما روي القاسم بن عبد الرحمن ان رجلا سبى شهيدا اعتدى على ابنه باليد على
رجل انه سرق فقتله ثم رجعا عن شهادتهما فقال على لو اعلم انكما شهدتما لقلعت
ايديكما وعزمتما دية يده والتسببها في قتله بما يقتل غالبا ولا قود على بينة ولا على
حاشم مع شاة شرة ولي عالم بالحال لما شترته القتل عمدا عدوانا وغيره متسبب

حكمه الردع والزجور والقتل ولا يجب عليهم مع عفو عن قود اكثر من دية لان
القتل واحد فلا يلزم اكثر من دية كما لو قتلوه خطأ وان جرح واحد شخصاً
وجرحه اخر مائة وماتت كفه مائة في القصاص او الدية لصاحبه قول كل من
على العفل وان قطع واحد من شخص من كفه فقلعه اخر من يرق ومات فان كان
قد برى القطع الاول قبل قطع الثاني فالقاتل كوحده فعليه العفو او الدية كاملة
ولو لم يقطع يد الاول او ديتنها والابن بعد يد الاول بل قتله فمما قاتلان لانما قطع
لومات بعد اخوها لوجب القصاص على قاتله فاذا مات بعدهما وجب عليهما القصاص
كما لو كانا في يد واحد ما اذا اذمل الاول لزال المم والابن فقل واحد ما
فعلا لا تبقى معه حياة عادة كقطع حشوته اي اياها معا به بصرها وضيقها او قطع
مريه اي مخرجي الطعام والشراب او قطع ود جبهه اي العرقين في جاني العنق
ذبحه اخر فالقاتل هو الاول لفعله ما لا تبقى معه الحياة شيئا من الزمان وغير
الثاني كما لو جني على ميت لا تتهاكم حرمته ولا يجرى تصرف فيه اي المفعول
به ما لا تبقى معه حياة لو كان قاتلا يجرى بيعه ويحوه لانه كالميت وان رماه الاول
من شاة مقت فتلقيه الثاني بمسد ففقدته فهو القاتل لانه فوت حياته قبل ان يصير
الميت حال يبيع فيها من حياته اشبه ما نورماه واحد يرمي قاتل فقطع اخر منقه قبل وقوع
الرمي به او التي عليه حرة فاذا رماه راسه قبل وقوعها عليه او شق الاول بطنه
ثم ذبحه الثاني فهو القاتل او قطع الاول طرفه ثم ذبحه الثاني فهو القاتل لان
ما قوله الاول تبقى معه الحياة بخلاف الثاني وعلى الاول موجب بفتح الجيم جراحه
اي الارش الذي توجب جراحه على ما ياتي مفعلا لتعديبه بها ومن رمي بسم الرا
في حقه فتلقيه حوت او تمساح فابتنه او قتله فالقودى رامي مع كثرة الما
لا تبايه اياه في مهلكة هلك بها بلا واسطة تمكث احواله حتى عليها راسه ما لومات
بالعزق او هلك بوقوعه في حرة او القاه في نكر لا يمكن التخلص منها ومع قلة
الما ان علم رامي الحوت او التمساح فخذ ذلك اي عليه العفو لما سبق والا بول الذي
بالحوت مع قلة الما فالدية او الفاه مكتوبا بفضا غير مسبوقة به دابة فقتل
فالدية لهلاكه بفعله ولا قود لان فعله لا يقتل غالبا ومن اكره مكلفا على قتل
شخص معين ففعل كل من هذا القود اكرهه على ان يجره عليه اي على قتل شخص
اكره من معين ففعل اي قتله فعلى كل من الثلاثة القود اما الامور فليست بغير القتل
بما يقضي اليه غالبا كما لو اشفته حية او اسرا او رماه بسم واما القاتل فلا يجر
مسلوب الاختيار لانه قد استيقا نفسه بقتل غيره والا خلافا في بانه ولو كان مسلوب
الاختيار لم ياشم كالمجنون وان اكره على قتل غير معين كاحد من فليس اكرها
فيقتل القاتل وحده وقول قادر على ما هو دية غيره جراحا قتل نفسه والا فقتل
نفسه اكره على القتل فيقتل به ان قتل كما لو اكره عليه غيره ومن امر بالقتل مخلف
بجهل تخريمه اي القتل كمن نشأ بغير الاسلام فقتل لزم الامر القصاص
اجنبيا كان الما مور او عبدا الامران الما مور غير العالم بقتل القتل كمن شبيهة
تمنع

او اوجه اخوها
وسخه الاخر امة
او جرحه اخوها
واجامه الاخر
او جرحه اخوها
واجامه الاخر
او جرحه اخوها
واجامه الاخر

او خرق امواه
او ام دماغه

159 تمنع القصاص كما لو اعتقده صيدا او لان حكمه القصاص الردع والزجور ولا يحمل
ذلك في مقتدر الاباحة واذا لم يجب عليه قضا صا وجب على الامران الما مور اذا انة
لا يكت ايجاب القصاص عليه فوجب على المتسبب كما ان يقتله حبة فقتله بخلاف
ما اذا علم بقتل القاتل فان القصاص على الما مور لباشرته القتل ولا مانع من وجوب
القصاص فان قطع حكم الامور كالوراع مع الحافوا او امر بالقتل صغيرا او مجنونا فقتل
لزم القصاص الامر لما تقدم او امر به اي القتل سلطات ظاهرا من جهل ظلمه فيه
اي القتل لزم القصاص الامر لعذر الما مور لوجوب طاعة الامام في غير المعصية ولو عبد الامر
والثا هو ان الامام لا يامر بالحق وان علم الما مور الخلف تخريمه اي القتل
لزم القصاص لانه غير معذور في فعله لوجوب طاعة الخلق في معصية الخالق
وحدث من امرهم من الولاة بمعصية الله فلا تطهوه وسوا كان الامر السلطان
او غيره وجب القصاص على الما مور ادب امره بما يردعه من ضرب او حبس
ليبتعد عن العودة ومن دفع لغيره مكلف كصغير مجنون الق قتل كسيف
وسكين ولم يامر به الدافع به اي القتل فقتل بالالة لم يلزم الدافع بالالة شي
لانه لم يامر بالقتل ولم يباشره فان امره بالقتل فقتل الما مور وتقدم ومن امر
تف غيره بقتل قتل نفسه فقتل اكرهه عليه اي على قتل نفسه فقتل
شي له اي الامر في تقريره من قصاص ولا قيمة لاذنه في اطلاق ماله كما لو اذنه
في اكل طعامه ومن قال لغيره اقتلني فقتل فقتل او قال له اجرني فقتل
لهدر ايضا لاذنه في الجناية عليه فسقط حقه منها كما لو امره بالقامعة في الجرح
فقتل كاقتلني والا فقتل في الانتصار في الصيام لا اثم هنا ولا اثم هناك فقتل له
اي اقتلني والا فقتل فقتله ضمن لسيده بقيته لان اذن القتل في اثم في نفسه
لا يبرى على سيده فقتل ومن امسك انسانا لا اخر يعلم انه يقتله
كما في المعنى والشرح لا لعنا ما زحاما في منتخب الشرازي وظاهر كلام جماعة
الاطلاق حتى قتله او حتى قطع طرفه فمات او فتح فمات حتى سقاه اخر سمانات
قتل قاتل بالعفل والسم لقتله محام بكافيه بغير حق وجب مسك
حتى يموت لمحدث الدار فقتل من اب لم يرم فوعا اذا امسك الرجل وقتله
الاخر بقتل الذي قتل وجب الذي امسك ولانه جسه الي الموت فيجب
الاخذ اليه ولا يمنع من الطعام والشراب ومن قطع طرف عارب من قتل محبس
حتى ادركه قاتله فقتله اقيم منه اي قاطع الطرف شيئا حبه ليقضه الاخر
او لا وهو اي قاطع الطرف فيما يجب عليه في النفس كمسك انسان لا اخر حتى
قتله لانه حبه بقتل وكانه امسكه حتى قتله وان لم يقصد حبه فقتله
القطع فقط كمن امسك انسانا لا اخر لا يعلم انه يقتله بخلاف الجرح فلا يعتبر
فيه مقدار الجرح الموت فقتل سور به الجرح او اثره فاعتبر مقدار الجرح الذي هو
السبب دون مقدار الاثر واما مسألة الامساك فالموت في يامر غير السراية والعفل
ممكنا فاعتبر فقتله لزم القصاص كما لو امسكه اشار اليه في شرجه وان
اشترى دية في قتل لا يقاد به البعض المشارك لو انقرد بالقتل كمن وقتل

فان قتل الولي المسك
فقال القاضي عليه
القصاص وناقش
فيه الجحد ومخ سقوطه
لشبهة الخلاف وهو

لونه

عن علي بن السنن ان لا يقتل مؤمن بكافر رواه احمد ولا ان يقتل بمقتضى المساواة
ولا مساواة بين الكافر والمسلم والعومات مخصوصة بهذه الاحاديث وخبرها انه
عليه السلام رقا دمسها بدمي لبس له اسناد قاله احمد ولا يقتل حر بقتل لؤلؤ
عليه من السنن ان لا يقتل حر بغير رواه احمد ومن ابن عباس مرفوعا لا يقتل حر
بغير رواه الدارقطني ولا انه لا يقطع طرفه بفرقه مع التساوي في (الاسلام) السلام
فلا يقتل به كالأب مع ابنه والعومات مخصوصة بذلك ولا أحد منهن لا
منقوض بها فيه من الورق ولا يقتل مكاتب بقتله لانه مال كرقبته شبه الحر
ولو كان عبد المكاتب ذارحم محرم له لانه ملكه فلا يقتل به كغيره من
عبيده وان انتقم عمن ذمي بقتل مسلم حر او عبد فقتل انتقم
الهدى فعليه دية الحر ان كان القاتل حر او انتقم من ذمي بقتل
قيمة القتل ان كان القاتل قنكها لو قتل لردة او مات جف انفه اذ لا مسقة
لموجب جنايته وان قتل ذمي او مرتد ذميا او جرح ذمي او مرتد ذميا
او قتل او جرح قن قنكها اسلام الذي القاتل او الجرح او عتق ان قاتل او الجرح
ولو كان اسلامه او عتقه قبل موت مجروح قتل به فالحديث لحصول
الجناية بالجرح في حال شأ وبها كما لو جرح قاتل او جرح بعد الجناية ولو جرح
مسلم ذميا او جرح قن قنكها اسلام مجروح او عتق مجروح ثم مات فلا
قود على جرح اعتبارا بحال الجناية وعليه اي الجرح دية حر مسلم اعتبارا بحال
الزهرق لانه وقت اشتغال الجناية فيقتل الارث به بدل ما لو قطع يدي
اشان ورجليه فسوى الى نفسه فبه دية واحدة ويستحق دية من اسلام
بعد الجرح وارثه المسلم لموته مسلما ويستحق دية من عتق بعد الجرح
سيرة ان كانت قود قيمته فاقول كاستحقاقه لقيمته لو لم يقتل لانه
بذله فلو جازت دية من عتق بعد ان جرح ثم مات ارث جنايته اي قيمته
رقيقا فلو جازت قيمته لو رثته اي العبد لم يورثه ولا حق للسيد
فيما حصل بها الا ان السيد يورثه بالولا ان لم يكن مستغرق من سب وكاح
و لو وجب بهذه الجناية قود بان كانت عدا من مكاني له فطلبه اي القود
لو رثته اي العتق لانه مات حيا فان اقتصوا فلا شيء لسيرة وان عفا على
مال فغلي ما سبق ومن جرح قن نفسه فعتق للتمثيل او عتاقه له
او وجود صفة علق عليها ثم مات العتق اي العتق اعتبارا بوقت الزهرق
بحال الجناية وعليه دية لو رثته اي العتق اعتبارا بوقت الزهرق
وسبق منها قود قيمته كما في الاقناع وروضته في الحاشية وان رمي مسلم
ذميا مجرما فلم تقع به الرمية حتى عتق المرمي واسلم فمات منها اي
الرمية فلا قود على رمية اعتبارا بحال الجناية وهو وقت مدور الفعل من
الجاني ولو رثته اي المرمي على رام دية حر مسلم اعتبارا بحال الجاني
الا صابة لانه لم يلف المحل فقتل حال المحل الذي قاتل بها فقتل بغير
بخلاف القصاص فانه جاز للفعل فيقتل الفاعل فيه ولا صابة معا لانهما
طرفاه

بقتل و

وبقتل مكاتب بقتل غير مكاتب

القتل و

161 طرفاه ومن قتل من يعرفه او يظنه كافرا او قنكها او قاتل ابيه فبان تغير حاله
بان اسلام الكافر او عتق القتل او تبين خلاف ظنه بان تبين انه غير قاتل ابيه
فعليه القود لقتله من يكافيه عمدا محضا بغير حق استبه ما لو علم حاله فقتل
الشرط الرابع لو قتل مقتول ليس بولد وان سفل لقاتل ولا بولو بنت وان
سفلت لقاتل فيقتل ولو بان وام وجود جدة اي بقتله واحدا من اصوله لقوله
تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وهو عام في كل قتل فخص منه صورتان
بالنصف وبقي ما عداهما لا يقتل احداهم اي الاب والام والجد والجدة وان علام
نسب به اي بالولد او ولد البنت وان سفل الجدة عمدا وبسبب عتق مرفوعا لا يقتل
والد بولده وولدها ابنت ماجدة وروي السني حديث عمر وقال ابن عبد البر هو حديث
مشهور عند اهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عند من يستفي بغيره وقوله
والعمل به عن الاستاذ حتى يكون الاستاذ في مثله مع شهرته تعلقا ولا به
سبب ايجاده فلا ينبغي ان تيسر بسببه على اعدائه ولو انه ابن الولد او ولد البنت
وان سفل حر مسلم والقاتل له من ابيه او امهاته وان علوا كافرا وقت لا انتفا
لقصاص لشرف الابوة وهو موجود في كل حال ويوجد حر من اب وام وجود جدة
قتل ولده وان سفل بالوجه كما يجب على الاجنبي في ماله قال في الاختيارات ونص عليه
الامام احمد وكذا الوجني على طرفه لزمه دية انتهي وذكر في الشرح عن عمر رضي
الله عنه انه اخذ من قتادة المذلي دية ابنه ومثي ورت قاتل بعض دمه اي المقتول
واسطة بينه وبين المقتول او رثت ولده اي القاتل بعض دمه اي المقتول
فلا قود على قاتل لان القصاص لا يتبعن ولا يتصور وجوده فلا شأن على نفسه
ولا لولده عليه فلو قتل شخص زوجة فورا ولولها اي ولولها منه سقط
القصاص لانه اذا لم يجب للولدي ولده بجنايته عليه فليلا يجب بالجناية على غيره
اولي وسوا كان الولد ذكرا او انثى او كان للمقتول وارث سواء اولاد لانه اذا لم
يثبت بعضه سقط جده لانه لا يتبعن او قتل اخاه اي زوجة فورا
ثم ماتت الزوجة فورا القاتل اي ورثت منها بالزوجة او ورثها ولده سقط
القصاص لما تقدم سواء كان لها ولاد من غيره او لا وكذا او قتلت اخا زوجها فورا
زوجها ثم مات زوجها فورا فقتل اياه فورا فقتل اخاه او قتل اخاه
فورا فقتل اخاه ثم قتل احدهما اي الاخوين صاحب سقط القود عن القاتل الاول
لانه ورث بعض دم نفسه ولو قتل اخاه فورا ابن القاتل او غيره ثم ورث منه
ابن القاتل شي سقط القصاص لما تقدم وان قتل احدا بثنين اياه وهو زوج لامة
اي القاتل ثم قتل الابنت الاخوامة فلا قود على الابنت قاتل ابيه لانه بثنين
انه فقد ورث بعض دم نفسه وعليه سبعة اثمان دية ابيه لانه قاتل اياه
وله اي قاتل الاب قتلته اي اخيه لامة وبه حيث لا حاجب لانه قتل بحق فلا يمنع
الميراث وان عفا عنه اي الدية تقا ما بما بينهما وفضل لاحدهما اخذه وعليهما
اي القاتل تبين مع عدم زوجيته ابيهما لانهما القود لان كلا منهما ورث قاتل
اخيه وحده فان باءرا احدهما فقتل اخاه فقتل استوفى حقه وسقط عنه القصاص

تتأخر في المبتدئ بالقتل
واختاره ابن جردان او يقطع
الشرع ما تقدم في المبتدئ بالقتل
وهو قول القاضي وان

لارثه اياه لقتله بحق الا ان يكون المقتول رب واث فيجب القاتل وله قتل
عنه ويدينه حيث لا احب له **ومن قتل من لا يعرف باسلام ولا حرية او قتل**
ملفونا لا يعلم موته ولا حياته **وادي قاتل كفرة** اي من لم يعرف ادي رقه
وانكر ولبه فالقول وجلف الولي لانه محكوم باسلامه بالور ولان الاصل الحرية
والورق طاري **وادي القاتل انه دخل لقتله واخذ ماله فقتله دفعا** ث
نفسه وانكر وليه فالقول حيث لا يئنه لان الاصل عدم ذلك ويؤيده ما روي
عن علي انه سئل عن وجد مع امراته رجلا فقتله فقال ان لم يات باربعة شهود
قلعة برفته فان اعترف الولي بذلك فلا قصاص على قاتل ولا دية لما روي عن عمر
انه كان يوم ما يتفدي اذ جاز رجل بعدد وني يده سيف ملطخ بالدم ووراه قوم
يعدون خلفه فجاخى حبس مع عمر فجاخى الاخرين فقالوا يا امير المؤمنين ان
هذا قتل ما جئنا فقال له عمر ما تقول فقال يا امير المؤمنين اني ضربت فحزي
امراي فان كان بينهما احد فقد قتلته فقال عمر ما تقولون فقالوا يا امير المؤمنين
انه ضرب بالسيف فوقع في وسط الرجل وفحزي المرأة فاخذ عمر بالسيف سبعة
فهمزة ثم دفعه اليه رواء سجد **اد تخرج اثنان وادي كل منهما الذراع عن**
نفسه فالقول علي كل منهما الاخذ بشرطه او الولاية ان لم يجد فود او عفا مستحقة
وبعد ف منخر منها يمينه لان الاصل عدم ما يدعيه الاخر **ومني صدق الولي**
دعوى سني مما سبق فلا **فقد ولا دية** لما تقدم عن عمر للاعتراف الخضم بما يدر
دم القاتل وان اجتمع قوم **بجمل فقتل** بعض بعضا وخرج بعضا منهم
بعضا وجماع المال اي حال القاتلين والمقتولين **فبقي عاقلة الكفر** وعين
دية القاتل من سبقت من اي الولاية **ار شرب الخمر** يض عليه لروايته باسائه
اي الشفيع قال اشهد علي اني قضي به وظاهر انه لا شئ من الولاية يمان
ليس به خرج قال في نهي العزوع وهو ظاهر كلام جماعة من الاصحاب **ومنا ادي**
علي اخذ به قتل مورثه فقال انها قتله زيد فصدق زيد بان اقراره
قتله اخذ زيد به يض عليه في رواية مهنا وقال قلت السب فذا ادي علي الاول
قال انها هذا بالظن فاعودت عليه فقال بوخذ الذي اقرانه قتلها
استيف القصاص في النفس وما دورها وهو اي استيف القصاص **فعل بجني**
عليه او فعل وليه بجاني مثل فعله اي الجاني او شبيهه اي قول الجاني وباني
تفصيله وشروطه اي استيف القصاص ثلاثة **احدها تطبيق مستحقة ومع**
صفره اي مستحق او جنونه بحبس جان لبوع صغير مستحقة او اي افاقة
مجنون مستحقة لا معاوية بحسب هذه بين ختدم في قصاص حتى بلغ ابن القاتل
وكان في عصر الصحابة ولم يكن بول الحسب والحسين وسقيدت اعاص
لايت القاتل سبع ديات فلم يقبلها ولان في تخليته تضييقا للحق اذ لا يؤمن
نهر به واما المفسر بالدية فلم يحسب لان الوديت لا يجب مع الاعسار
بخلاف القصاص فانه واجب هنا وانما تاحد لقصور المستوفي وانما
المفسر اذا حبس تغذ عليه الحسب لقضائيه فحسبه يضو بالجائنين
وهنا

قاتل كفرة من لم يعرف ادي رقه وانكر ولبه فالقول وجلف الولي لانه محكوم باسلامه بالور ولان الاصل الحرية والورق طاري
وادي القاتل انه دخل لقتله واخذ ماله فقتله دفعا ث نفسه وانكر وليه فالقول حيث لا يئنه لان الاصل عدم ذلك ويؤيده ما روي عن علي انه سئل عن وجد مع امراته رجلا فقتله فقال ان لم يات باربعة شهود قلعة برفته فان اعترف الولي بذلك فلا قصاص على قاتل ولا دية لما روي عن عمر انه كان يوم ما يتفدي اذ جاز رجل بعدد وني يده سيف ملطخ بالدم ووراه قوم يعدون خلفه فجاخى حبس مع عمر فجاخى الاخرين فقالوا يا امير المؤمنين ان هذا قتل ما جئنا فقال له عمر ما تقول فقال يا امير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوقع في وسط الرجل وفحزي المرأة فاخذ عمر بالسيف سبعة فهمزة ثم دفعه اليه رواء سجد اد تخرج اثنان وادي كل منهما الذراع عن نفسه فالقول علي كل منهما الاخذ بشرطه او الولاية ان لم يجد فود او عفا مستحقة وبعد ف منخر منها يمينه لان الاصل عدم ما يدعيه الاخر ومني صدق الولي دعوى سني مما سبق فلا فقد ولا دية لما تقدم عن عمر للاعتراف الخضم بما يدر دم القاتل وان اجتمع قوم بجمل فقتل بعض بعضا وخرج بعضا منهم بعضا وجماع المال اي حال القاتلين والمقتولين فبقي عاقلة الكفر وعين دية القاتل من سبقت من اي الولاية ار شرب الخمر يض عليه لروايته باسائه اي الشفيع قال اشهد علي اني قضي به وظاهر انه لا شئ من الولاية يمان ليس به خرج قال في نهي العزوع وهو ظاهر كلام جماعة من الاصحاب ومنا ادي علي اخذ به قتل مورثه فقال انها قتله زيد فصدق زيد بان اقراره قتلته اخذ زيد به يض عليه في رواية مهنا وقال قلت السب فذا ادي علي الاول قال انها هذا بالظن فاعودت عليه فقال بوخذ الذي اقرانه قتلها

فيما دون النفس
ان لا يقتص
ان لا يقتص
ان لا يقتص

وهنا الحف هو نفسه فيعوت بالتحلية **ولا يملك استيفاه** اي القصاص **لها اي**
الصغير والمجنون **اب كوسي وحاكم** اذ لا يحصل باستيفاهم الشفيع للمستحق
له فتعوت حكمة القصاص **فان احتاجا اي الصغير والمجنون فلولي محنون**
لاولي صغير **العفو الي الدية** لان المجنون لا يحد يمتطي اليه عادة بخلاف الصغير لكن تقدم في
وان لم يحد جافليس له العفو على مال **وان قتلا اي الصغير والمجنون قاتل** العفو
مورثهما او قطعاً **اطعها فقتل** اي بلا اذن جان تسقط حقهما لاستيفاهما
ما وجب لهما كما لو كان بيده مال لهما فاخذه منه فقتلها فالتعام كما لو اقتصا من
لا تحمل العاقلة دية كالعبد فيسقط حقهما وجها واحدا لانه لا يملك ايجاب
دية على واحد الشرط الثاني اتفاق المشتريين فيه اي القصاص **علي استيفاه**
فليس بعضهم استيفاه به دون اذن الباقيين لانه يكون مستوفيا لحق غيره
بلا اذنه ولا ولاية له عليه **اشبه الديق ويتنظر قدوم وارث غايب وبلوغ**
وارث صغير **ورفاقة وارث مجنون** لانهم شركاء في القصاص ولانه احد بدل
النفس فلا ينفرد به بعضهم كدية اي لا ينفرد بعضهم بالدية لو وجبت **وكفن**
مستترك قتل فلا ينفرد بعضهم بقتل قاتله المكاني له **بخلاف قتل في محاربة**
فلا ينفرد اتفاق المشتريين فيه **لختمة** اي تختم حق قتله لحق الله وبخلاف
دفع ذي فيقام اذ اطالب بعض الورثة حيث يورث **الوجوب به** اي حد القذف
بكل واحد من الورثة اذ اطالبه **كما ملا ومن لا وارث له يستوفي الامام القصاص**
فيه بحج الولاية لا بحج الارث وانما قتل الحسانت ماله كقول لان من اعتقد ما حرم
الله كافر وقيل لسعيه في الارض بالفساد ولذلك لم ينفرد قدوم من غاب
من الورثة **ومن مات من ورثة مقتول فوارثه اي الميت كفو لقيامه مقامه**
لانه حق للميت فاقتل اي وارثه كسا برحقه **ومني انفراد به** اي القصاص
من منع من الانفراد به **عذر فقط** لا فتية بالانفراد ولا قصاص عليه لانه
شريك في الاستحقاق ومنع من استيفاء حقه لعلمه بالخبر فاذا استوفى
وقع نصيبه قصاصا وبقية الجناية على بعض النفس فينفذ فيه القصاص
ولشريك مقتصا في تركه جان حقه اي الذي لم يقتص من الدية بقسطه
منها ويرجع وارث جان **علي مقتصا بها فوق حقه** فلو قتلت امرأة رجلا له
ابنات فقتلها احداهما بغر اذن الاخ فقتلتم باذن نصف دية ابيه في تركه
المرأة اقاتلة ويرجع ورثتها على من اقتص منها نصف ديتها **وان عفا بعض**
اي مستحق القصاص ولو كان العافي زوجا او زوجة او شهود بعض مستحق
القصاص ولو منع فسقه **بعفو شريكه** سقوط القود اما السقوط بعفو البعض
فلا لا يتبع بعض كما تقدم واحدا من جنة الورثة قد دخل في قوله عليه
السلام فاهله بين خير شين بولي قوله من يعذرني من رجل يبع اذاه في اهلي
وما علمت علي اهلي الا خيل ولقد نكر وارحلا ما علمت عليه الا خيرا وما كانت يدخل
علي اهلي الا مني بريد عاتية وقال له اسامة الملقول ولا تعلم الا خيرا وعن زيد بن
وطب ان عمر اي برجل قتل قتيلا في ورثة المقتول ليقتلوه فقالت امرأة

كما و

حل و

مستحق و

بلفني و

المقتول وهي تحت القاتل قد عفوت عن حتى يقال ميراثه الكبر عتق القاتل
رواه ابو داود ورواه اسقوطه بشهادة بعضه بعفو شريكه ولو مع فسقة
فلا قاتله بقطوع نصيبه واذ سقط بعضه حقه سوي اي الباقي كالقتل
وامن لم ينف من الورثة **حقة من الدية على حان** سورة علقا مطلقا او اي مال لقوله
تعالى فمن اعتدي بعد ذلك فله عذاب اليم قال ابن عباس وغيره اي بعد اخذ
الدية ولانه قتل معصوما كافيا **وكذا شريك عاف علم بالعفو** اي عفو شريكه
وعلم بسقوط الفؤد به اي بعفو شريكه ثم قتله فيقتل به سواء حكم
نسيانه اب العفو بالعفو او لا لقتله معصوما عاليا لانه لا حق له فيه والاختلاف لا يسقط القصاص اذ لو
او جواز اب القتل بقتل مسلم كافرا قتلناه به مع الاختلاف في قتله **ولا يعلم** بعفو شريكه وسقوط
الفؤد به بان قتله غير عام بها فلا قصاص لا عقوبة لا اعتقاده شيوات حقه فيه مع ان الاصل
بقاؤه **ورواه** اي ادي دية لانه قتل بغير حقه فوجب ضمانه كسائر الخطا وشبه
العدو **ويستحق كل وارث للمقتول من الفؤد بقدر ارثه من المال** اي
مال المقتول حتى الزوجين وذوي الرحم لان الفؤد حق ثبت للموارث
على سبيل الارث فوجب له بقدر ميراثه من المال **ويقتل** حق الفؤد من
مورثه المقتول اليه اي الوارث لانه بول نفسه المقتول كالدية ومن
لا وارث له من القتل **فالامام وليه** في الفؤد او الدية لانه ولي من لا ولي له اي
للإمام ان يقتص او يعفو الي مال اي دية فاكثر فيفعل ما يراه الاصل لانه وكل
المسلمين ولا يعفوا مجانا ولا يعقل من الدية لانها حق ثابت للمسلمين فلا يجوز
له تركها ولا شي من ذلك لانه لا حظ للمسلمين فيه الشرط الثالث ان يومت في استيفاء
فؤد **تعدية اي الاستيفاء الى غرضات** لقوله تعالى فلا يسرف في القتل **فلو لم يمت**
الفؤد جاملا لم تقتل حتى تضع او لزم الفؤد جاملا لم تقتل حتى تضع حملها
لان قتلها اسراف لتعدية الي حملها **وحتى تنسقيه الدبا** لان تركه بغير الولد وفي
الغالب لا يهيب الاب والابن حاجة عن معاذ بن جبل وروي عبدة بن الجراح وعبادة
ابن الصامت وشواد بن اوس مرفوعا اذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع
ما في بطنها ان كانت حاملا وحتى تكول ولدها وان زنت لم ترحم حتى تضع ما في بطنها
وحتى تكول ولدها ولقوله عليه السلام للغامرية ارحني حتى تضع ما في بطنك
ثم قال لها ارحني حتى ترصغيه ثم ان وجرت برصغها اي ولدها بعد تنسقيها له
وفي الاثناء ان وجد الباطن لم يرضعه واقتد منها لقيام غيرها مقامها في ارضاعه وترصغته فلا عذر **ولا**
مرصعات غير راتبه وجد من يرضعه فلا يقال منها حتى تعظمه **لحولين** لما تقدم ولانه اذا اخذ الاستيفاء
او شاة سقي من لبنها لحفظه وهو حمل فلان يجوز لحفظه بغير وضعه او ي **وكذا حد برجم** لما تقدم **وتفاد حامل**
جاز قتلها ويستحق **في طرف** بجر دو وضع **وتحد حامل** بجلد لقول او شريك او غيرها بجر دو **وضع حامل** وفي
نولي المقتول اخو المقتول وسقي الباطن في المستوعب وغيره ويغني نفاسها **ومني ادعته** اي الحمل امرأة وميت
الي الفطام **و** عليها فؤد او قطع او حد برجم او جلد **وامكن** بان كانت في سن يمكن ان تحمل فيه
قلت وان لم يكن زوج او سيد قبل قولها لانه لا يعلم الا من جهتها خصوصا في ابتداء الحمل
ولا يومه الخطر بتكثيرها **وحسنت لفؤد** كما تقدم **ولو مع غيبة ولي ومقتول** لجواز

ان تهرب فلا يثبت ان يستوفي منها **بخلاف حبس في مال غائب** وتقدم الفرق بينهما **ولا يحبس** **لحد** بل تتروك حتى يتبين امرها لانه ليس لادبي تخميني فوته عليه فان كان الحد لادبي كحد القذف فيتوجه حبسها للعقد **حتى يتبين امرها** في الحمل وعدمه **ومن اقتص من حامل** في نفسه او طرف فاجمعت **جنينها** **منه** **النقص جنينها** سواء علم الحمل مع السلطان او علمه دونه لجنائيه عليه بالقصاص مع امه حالة الحمل اشبه ما لو ضرب بطنها فالقته ميتا **قصاص** **لحد** **و يحرم** **استيفاء قود بلا حضرة سلطان او نايبه** لا فتقار به الي اجتهاد و يحرم الخيف فيه ولا يثبت مع قود المقتص التثني بالقصاص **وله** اي الامام او نايبه **تفدي** **تخالف** **اقتص** بغير حضوره لا فتيا به بفعل ما منع منه **ويقع فعله الموضع** لانه استوفي حقه **وعليه** اي الامام او نايبه **تفدية** **الاستيفاء قود** **بمنع** **منه** اي القود بالة طالة لحدوث اذا قتلت فاحسوا القتلة **ولا استيفاء** بالة طالة **تفدي** **للمقتول** **ويترك** **الامام** **او نايبه** في الولي للعقد **فان كان** **بغير** **دفع** **استيفاء** **القصاص** **و يحسنه** **مكنه** **منه** لقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا **والحدوث** من قتل له قتيلا فاهله بين خيرين ان احيا وقتلوا وان احيا اجزا والدية وكسائر الحقوق **ويجوز** **ولي** **حسن** **الاستيفاء** **بين** **ان يباشر** **الاستيفاء** **ولي** **طرف** **كيد** **ورجل** **وبين** **ان يوكل** **من يستوفي** **له** **كسائر** **الحقوق** **ولا** **يجوز** **الولي** **الاستيفاء** **بنفسه** **امر** **اي** **امر** **السلطان** **او نايبه** **ان يوكل** **من يستوفي** **له** **عجز** **عن** **مباشرة** **بنفسه** **فيوكل** **من** **يجوز** **استيفاء** **وان ادعي** **ولي** **انه** **يجسنه** **فمك** **منه** **فضرب** **عقه** **فقدر** **استوفي** **حقه** **وان** **اصاب** **غير** **العنق** **ورق** **تفديه** **ذلك** **عذر** **ومنع** **ان** **اراد** **السفوف** **وان** **قال** **اخطات** **والضربة** **قريبة** **من** **العنق** **فيل** **قوله** **لجوارته** **وان** **يعود** **منه** **بان** **نزلت** **عن** **المنكب** **رد** **قوله** **وان** **احتاج** **الوكيل** **النفوذ** **من** **لا** **حاجة** **فعلي** **من** **مال** **جاء** **كأجرة** **استيفاء** **لانه** **لا** **يثاق** **حق** **عليه** **اشبه** **أجرة** **كيل** **مكيل** **باعه** **ومن** **له** **وبيان** **اي** **وارثان** **فاكثر** **وكل** **منهما** **يجوز** **الاستيفاء** **واراد** **ادخل** **منهما** **مباشرة** **اي** **العقد** **بنفسه** **قود** **واحد** **منهما** **بقرة** **لتساويهما** **في** **الحق** **وعدم** **المرج** **عندها** **وكله** **من** **بقي** **من** **الورثة** **لان** **الحق** **لم** **فلا** **يجوز** **استيفاء** **ه** **بغير** **اذنهم** **كما** **تقدم** **فان** **لم** **يتفقوا** **علي** **توكيله** **احد** **في** **او** **غيره** **منعوا** **منه** **حتى** **يتفقوا** **عليه** **ويجوز** **اقتصاص** **جميع** **من** **نفسه** **برضي** **ولي** **جنائيه** **لانه** **وكل** **الولي** **اشبه** **مالو** **وكل** **غيره** **ولا** **يجوز** **لوي** **ان** **ياذن** **لسارق** **في** **قطع** **يد** **نفسه** **او** **رجله** **في** **سرقة** **لعواد** **الردع** **بقطع** **غيره** **وسيقط** **القطع** **في** **السرقة** **ان** **قطع** **السارق** **نفسه** **لوقوعه** **الموقع** **بخلاف** **حد** **جلدي** **زنا** **او** **قذف** **باذن** **حاكم** **في** **جلد** **الزنا** **ومقدوف** **في** **حد** **قذف** **فلا** **يقع** **الموقع** **لعدم** **حصول** **الردع** **والزجر** **بذلك** **بخلاف** **السرقة** **فان** **القص** **قطع** **العصف** **وقد** **وجد** **وله** **اي** **من** **يريد** **الخت** **خت** **نفسه** **ان** **لوي** **عليه** **واحسنه** **بضال** **لانه** **يسير** **والقول** **ابواهم** **عليه** **السلام** **و يحرم** **ان** **يستوفي** **قود** **في** **نفس** **الاب** **بيف** **في** **عنف** **لحدوث** **لا** **قود** **الا** **بالسيف** **رواه** **ابن** **لحاجة** **والحدوث** **اذا** **قتلت** **فاحسوا** **القتلة** **ولان** **القص** **من** **العقد** **اخلاف** **جملته** **وقد** **مكن** **بضرب** **عقه** **فلا** **يجوز** **تفدي** **به** **باتلا** **فان** **طرافه** **كقتله** **بيف** **كال** **وكما** **لو** **قتله**

بالوقت ان القصة ميتا او جالو قمت
جالي وقت يعينك انك ورحبتك ان اولادك
ذبلوا خاضا زمانا سيبلا تم
مات

من القتل ولو قطع يدي وقطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 التي قطعها وقطع يمينه اسبق من قطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 ولقد روي في نسخة لنعذر القصاص ومع سبق قطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 اي يمينه ولسبقه ثم يقاد ليد يدا لا رشت ليلامع في عضو بيت القصاص والدية
 وهو ممتنع كالسيف باب **العفو عن القصاص والعفو**
 المحو او جمعوا على جوازها ويجب بعد دون العفو او الدية فيجوز الولي اي ولي الجناية
 يمينها الحديث اي مريضة مرفوعة من قتل له قاتل فهو بخير النظر بين امان مودي
 واما ان يخطى بقتل رواة الجماعة الا الترمذي ومنه اي شئ الخداع مرفوعة من
 اصيب بدم او خيل والحنبل بالخاء المعجمة والبا لموحدة الجراح فهو بالخيار بين اخذ
 ثلاث امان يقتص او ياخذ لعقل او يعفو فان اراد راحة فخذوا على يديه اي الولي
 رولة احد وروى درود وروى ماجة **وعفوه محانا افضل** لقوله تعالى وان تعفوا
 اقرب للتقوى والحديث اي مريضة مرفوعة من قتل له قاتل فهو بخير النظر بين امان مودي
 عذار واحد ومسلم والترمذي **لا تعفوا عن قاتل** بعد عفو لان عليه حقا
 واحد او قد سقط كعفو عن دية خطا فان اختار الولي العفو فله اخذها والمخ
 ادي مقناه لانه استقاط

فان اختلفا
 فقول له

عن القتل ولو قطع يدي وقطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 التي قطعها وقطع يمينه اسبق من قطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 ولقد روي في نسخة لنعذر القصاص ومع سبق قطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 اي يمينه ولسبقه ثم يقاد ليد يدا لا رشت ليلامع في عضو بيت القصاص والدية
 وهو ممتنع كالسيف باب **العفو عن القصاص والعفو**
 المحو او جمعوا على جوازها ويجب بعد دون العفو او الدية فيجوز الولي اي ولي الجناية
 يمينها الحديث اي مريضة مرفوعة من قتل له قاتل فهو بخير النظر بين امان مودي
 واما ان يخطى بقتل رواة الجماعة الا الترمذي ومنه اي شئ الخداع مرفوعة من
 اصيب بدم او خيل والحنبل بالخاء المعجمة والبا لموحدة الجراح فهو بالخيار بين اخذ
 ثلاث امان يقتص او ياخذ لعقل او يعفو فان اراد راحة فخذوا على يديه اي الولي
 رولة احد وروى درود وروى ماجة **وعفوه محانا افضل** لقوله تعالى وان تعفوا
 اقرب للتقوى والحديث اي مريضة مرفوعة من قتل له قاتل فهو بخير النظر بين امان مودي
 عذار واحد ومسلم والترمذي **لا تعفوا عن قاتل** بعد عفو لان عليه حقا
 واحد او قد سقط كعفو عن دية خطا فان اختار الولي العفو فله اخذها والمخ
 ادي مقناه لانه استقاط

عن القتل
 والاول
 والاول

والنجا وزوال الاستقام

عن القتل ولو قطع يدي وقطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 التي قطعها وقطع يمينه اسبق من قطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 ولقد روي في نسخة لنعذر القصاص ومع سبق قطع اصبغ يمينه يد نظيرة يمينه
 اي يمينه ولسبقه ثم يقاد ليد يدا لا رشت ليلامع في عضو بيت القصاص والدية
 وهو ممتنع كالسيف باب **العفو عن القصاص والعفو**
 المحو او جمعوا على جوازها ويجب بعد دون العفو او الدية فيجوز الولي اي ولي الجناية
 يمينها الحديث اي مريضة مرفوعة من قتل له قاتل فهو بخير النظر بين امان مودي
 واما ان يخطى بقتل رواة الجماعة الا الترمذي ومنه اي شئ الخداع مرفوعة من
 اصيب بدم او خيل والحنبل بالخاء المعجمة والبا لموحدة الجراح فهو بالخيار بين اخذ
 ثلاث امان يقتص او ياخذ لعقل او يعفو فان اراد راحة فخذوا على يديه اي الولي
 رولة احد وروى درود وروى ماجة **وعفوه محانا افضل** لقوله تعالى وان تعفوا
 اقرب للتقوى والحديث اي مريضة مرفوعة من قتل له قاتل فهو بخير النظر بين امان مودي
 عذار واحد ومسلم والترمذي **لا تعفوا عن قاتل** بعد عفو لان عليه حقا
 واحد او قد سقط كعفو عن دية خطا فان اختار الولي العفو فله اخذها والمخ
 ادي مقناه لانه استقاط

فان كان وليه
 غايبا ونحوه

وليه

قلنا موجب العمد احد شيئين انتقل الوجوب الي الدية فيقتص مجني عليه من
 منكب مالم يخف جافية بلا نزاع قاله في شرحه **فان خيف** ان اقتص من منكب
 فوجبا شئ **جافية** فله ان يقتص من مرقه لانه اخذ ما ملكه من حقه ومن ارضاعا او
 شئ انسانا دون موصحة او طمعه فذهب من عينه او لطمه فذهب من راسه
 فقل به اي الجاني كما فقل قاله في شرحه في الاصح فيوضه المجني عليه مثل موصحة
 او شئ مثل شجرة او بيطم مثل لطمته او شئ وفيه ما ذكرته في الحاشية وقال
 السارج لا يقتص منه دون شجرة فيؤخذ الا فاعلمناه وقال ايضا لم يجز ان يقتص
 منه بالطمه **فان ذهب** بذلك ما اذ به الجاني من سمع او بصير فقد استوفى الحق
 الحق والا يذهب فقل ما يذهب من غير جناية على حذقة او انف او اذن بضرب
 او غيره فان لم يكن ذهابه الا بذلك اي الجناية على حذقة او انف او اذن بضرب
 او غيره سقط القود الي الدية وتكون في مال جاني لا على ما قلته لانها لا تحمل العمد
 ومن قطعت يده من مرقف فاراد القطع من كوع يوجان منع لا مكان الاستيلاء
 من محل الجناية فلا يقتص من غيره لاعتبار المساواة في المحل حيث لا مانع الشرط
الثالث المساواة في الاسم كالعين بالعين والاذن بالاذن والاسن
 بالسن للآية ولان القصاص يقتضي المساواة والاختلاف في الاسم دليل الاختلاف في المعنى
 والمساواة في الموضوع فلا تؤخذ يمين بيمين ولا عكسه ولا حذقة في الوجه بجراحة
 في الراس وبخوة واعتبار المساواة في موضوع كل من انف بمثله وذكر مختون او لا
 اي غير مختون يذكرو مختون او لا اذ الختان وعدمه لا اثر له للمساواة في المعنى والاحمال
 ولان القلفة زيادة مستحقة لا ازالة فوجودها كعدمها وسهل الصغير والكبير
 والعجم والعربي والذكور والكبير والصغير لعدم اختلاف ما يجب فيه القصاص بذلك
 ويؤخذ كل من اصبع وكف ومرفق ويمين وبيسر من عين واذن مثقوبة
 او لا ويؤخذ رجل وخصية والية بفتح الهمزة ولا يقال اليه ولا اليه ذكره الجوهري
 وينظر امارة بوزن فقل اي يفت اي قطع بمثله ويؤخذ كل من عليا وسفلى من
 شفة ويسي وبيسر وعليا وسفلى من سنن مربوطة او لا اي غير مربوطة
 مثلهما في الموضوع ويؤخذ جفت بمثله في الموضوع وعلم منه جريان القصاص في
 الية والشفة لقوله تعالى والجروح قصاص ولان لها حواشتها ان اليه تجري
 القصاص يمينها كالذكر والخصية ان قال اهل الحنيفة انه يكت اخذها مع سلامة
 الاخرى وبوقطع تخص جميع ائمة عليا من شخص وقطع العجم ايضا ائمة وسفي
 من اصبع نظيرتها من شخص اخر ليس له ائمة عليا خبر ريب الا ائمة ابو سفي
 يفت اخذ عقلها اي ديتها دية الا ائمة الواسطي لان لتعذر القصاص فيها ولا قصاص
 له بعد اخذ عقلها لانه بمنزلة العفو ويمين صبر عن اخذ عقلها حتى تذهب
 عليا قاطع بقود او غيره من موصح او قطع تقديرا ثم يقتص بقطع الواسطي ولا
 ارشث له لان ان صير بخلاف عصب مال فانه اذا تعذر رده مع بقائه
 فلما لم يرد له الا ان للحيولة فاذا رده بعد ذلك اخذ ما دفعه من البول
 والعرق ان في العصب سد مال مسد مال بخلاف ما هنا ويؤخذ عضو زائد بغير
 زائد

او شئ

وهو احد الشفتين
 اي العينين
 الشفتين بالهمزة
 كالجائفة الشفتين
 بالهمزة

او شئ

زائد مثله موصفا وخلقة وبتفاوتا قدر فان كان احد الامم مجتنب عند الايام
 والاخذ عند المختص مثلا او احدهما بصورة الايام والاخذ بصورة المختص مثلا فلا
 نصاب الانتفا المساواة وما اختلفا في العذر فلا يؤخذ الا بالاصلح ولا يؤخذ اصلي
 بزيادة او عكسه اي زائد باصلي ولو تزايا عليه لعدم التساوي في المراتب
 والمنفعة اذ الاصلي مخلوق في مكانه لمنفعة فيه بخلاف الزائد ولا يؤخذ شئ من
 الاعضاء اي عصف نخاله **الفه** استا او موصفا فلا تؤخذ يد بوجك ولا يمين بيمين
 وعكسه لعدم التساوي وكذا الشفة العليا بالسفلى وعكسه والجفت الاعلى
 بالاسفل وعكسه وتؤخذ ضيا لعدم المقامات وقوله والجروح قصاص فان فقل
 فقلع بشار جان من له قود في يمينه بها اي يمينه بشار ضيا اجزات ولا ضمان
 او قال من له قود في يمين جان له اخذ بيمينك فاخرج الجاني بشاره وهو او غلطا
 او قلنا انها تجزى فقطعها اجزات ولا ضمان بقطعها عصفوا مثل عصفه استا ومودة
 وقدر فاجزاعه كما لو كانت يمينه ناقصة فوضيا فقطعها وان كان الجاني
 مجنونا حين اقتطع بان جف بعد الجناية عاقلا فقطع المقتص بشاره في يمينه
 فقل المقتص القود ان علم المقتص انها اي اليد المقطوعة اليسار وانها
 لا تجزى عن اليمين لجنايته عو وانما على ما لاحق له فيه وان جهل المقتص
 احدهما اي انها اليسار وانها لا تجزى فقله الدية دون القود لان جهله بذلك
 شبهة في ذر القود فتتبع الدية وان كان المقتص مجنونا فقطع بشاره له
 قود في يمينه وكان الجاني عاقلا ذهبت يده هو لان استيفاء الجنون لا اثر له
 وقداغانه باخرج يده ليقطعها شبه ما لو قال عاقلا ليجنونا فقتله فقتله
 الشرط الرابع مراعاة الصحة والجمال في المقتود فلا يكون مقاصد بل تؤخذ
 من اثار سليمة مع ذات اظفار مهيبة كحذق المقاصد ولا تؤخذ بيمين
 شجيرة بقائمة وهي التي يياضها وسوادها صافيان عنان ما جريا لا ييمر بها قاله
 الارزهرى لنقص منقعتها فلا تؤخذ بها كاملة المنفعة ولا يؤخذ لسان ناطق
 بلسان اخرب لنقصه ولا يؤخذ عضو صحيح بغيره او بغيره من يد ورجل واصبع
 وذكور ولو تشلل ذلك العضو بعد الجناية على نظيره وهو صحيح او كان العضو
 بغيره تشلل كاملا يد وتشلل تشلل فساد العضو وذهاب حركته لان العضو
 اذا فسد ذهبت منفعته فلا يؤخذ به الصحيح لزيادة عليه ببقا منفعته
 فيه كعين البصير بعين الاعمي ولا يؤخذ ذكر فحل بذكر حتى ذكر
 نيت لانه لا منفعة فيها لان ذكر العنين لا يوجد منه وطى ولا انزال والخصم لا يؤخذ
 له ولا يجاد بقدر علي الوطي فهما كذكر الاشلل ويؤخذ مارت الا ان لا يشتم الضم
 بارت الا ختم الذب لا يجدر اية شئ لانه لعله في الدماغ والا يفت صحيح ويؤخذ
 مارت الا ان الضم بمارت الا ان لا يفت صحيح في المقام
 الصحيح ويؤخذ مارت الا ان لا يفت صحيح بمارت الا ان لا يفت صحيح بالمستحق
 الودي لما تقدم وتؤخذ اذن سليم باذن اصم مثلا لان القصد الجمال ويؤخذ
 معيب من ذلك كله بمثله ان اذنت تلف من قطع مثلا بان قال اهل الحنيفة

القصاص
 في الجاني
 او لا يؤخذ
 او لا يؤخذ
 او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او لا يؤخذ

او قطع كل منهم من جانب لا فؤد على احد منهم لان كلام يقطع اليد ولم يشارك في قطع
جميعها وقاطعه ولو تواطوا وتضمت سراية اجنابية ولو بعدوا ان الاميل جرح
واقتض من جان ثم انتفض الجرح فسري لحصول التلف بفعل الجاني استبه ما لو باشر
بقود ودية في نفس ودونها يتولى بتعدين فلو مشبه في راسه فسري الي ذهبا
صومعنه ثم مات اقتض منه في النفس واحذ منه دية بجره ذكره في شجرة فلو
وان سرت الي **قطع اصبعاً فقتلنا** اصبع اخري بجانبها او تاكلت اليد وسقطت من مفصل
النفس والفؤد **فالفؤد** فيها سقط وفيها **يشيل الارض** لعدم امكان القصاص في الشلل **وسراية**
او الدية كاملة **الفؤد** هو راي غير مضمونة لقول عمر وعلي من مات من حد او قصاص لاديه له الحق
قتله رواه سعيد بن جابر ولا ينفق قطع بحق فكما انه غير مضمون فكذا سرانيه كقول الساري
فلو قطع اصبعاً فقتلنا كل اصبع اخري بجانبها او تاكلت اليد وسقطت من مفصل
فالفؤد فيها سقط وفيها **يشيل الارض** لعدم امكان القصاص في الشلل **وسراية**
الفؤد هو راي غير مضمونة لقول عمر وعلي من مات من حد او قصاص لاديه له الحق
كطرفه فؤد اخذ فسري الي النفس فلا شيء على قاطع لما تقدم لكن لو قطع
اي الجاني قهراً بلا اذنه ولا اذن امام او نايه مع حر او برد او حال لا يوم من
فيها الخوف من السراية او قطع بالة كالة او بالة مسومة وخوفه كحرقه طرفاً
يستحق القصاص فيه فيموت جان **لرمة** اي المقتص بقتية الدية اي بيهن دية
النفس منقوصاً منها دية القصاص العوض الذي وجب له فيه القصاص فان
وجب في اتق او ذكر وخوفه يد فعليه نصف الدية او في جفت فعليه ثلثه اذ يامها
وهكذا او مقتضاه انه لو وجب في اتق او ذكر وخوفه مما فيه اتق او ذكر وخوفه
فيه دية لا يلزمه شيء **ويجزم** قصاص في طرف او جرح حتى يبرأ الحديث جابر
ان رجلاً جرح رجلاً واراد ان يستقيد فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من
الجرح حتى يبرأ الجرح ورواه الدارقطني **فان اقتص** مجروح قبل براءة جرحه
فسراية اي جرح الجاني والمجني عليه **بعد** اقتصاصه قبل براءة **هذه** اما الجاني
فليما تقدم واما المجني عليه فالحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلاً
طعن بقر في ركبته في ابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقدني فقال حتى تبرا ثم جا
اليه فقال اقدني فاقدني ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد يفتك فقميني
فابعدك الله ويظل عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتص من جرح
حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطني ولا ينفق باقتصاصه قبل الا ب مال رضي
بتركها يز يد عليه بالسراية فيبطل حقه منه **كتاب** **الديات**
جمع دية وهي مصرود ديت القتل اي ادبت ديتة كالعدة من الوعد وشراً
الى مال المودب الي مجني عليه او وليه بسبب جنابة واجمعوا على وجوب الدية
في الجملة لقوله تعالى ودية مسلمة الي اهله الا ان يصدقوا وحديث انساي ومالك
في النوطا انه عليه السلام كتب لعروبة حزم كذا بال الي ابيهم فيه الفؤد اصب
والسنت والديات وقال فيه وفي النفس مائة من الابل قال ابن عبد البر ومط
كتاب مشهور عند اهل السيرة وهو معروف عند اهل العلم معرفة يستفي
عن الاسناد

فقط
المجني عليه

عن الاسناد لانه استبه المتواتر في مجيئه في احاديث كثيرة تأتي في مواضعها
تلف انساناً مسلماً او ذمياً او معاهداً بباشرة او سبب لقوله تعالى ورن كان
من قوم يبتغون ويبيرون ميثاق فدية مسلمة الي اهله او اتلف جزاً منه **بباشرة**
او سبب فدية **تجدد في ماله** اي الجاني لان العاقلة لا تحمل العمد ولان موجب
الجنابة اثر فعله فوجب ان يقتص بضررها وتكون حالة وانما خوف هذا في
الخطا كثرته فيكثر الواجب فيه ويحذر الخاطي غالباً فتمله مع قيام عذره
وووجب الكفارة عليه تخفيفاً عنه ورفقاً به والعام لا عذر له ودية **غيره** اي
غير العمد وهو الخطا ونسبه العمد **عما قلته** حديث اي طريقاً اقتللت امرأتان
من هذيل فزمت احدهما الاخرى فحرق فقتلتها و ما في بطنها فقتل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على ما قلته متفق عليه ولا خلاف فيه في دية الخطا
فكاه ابن المنذر اجماعاً من يحفظ عنه من اهل العلم **ولا تطلب دية طرف** لا جرح
قتل بويه كما لا يقتص منه قبل بويه **فمن التي على ادمي افقي** اي حية خبيثة
قاله في القاموس فقتلته **والقاه عليها اي** لا فقي فقتلته او طلبه اي
الادمي بسيف وخوفه **مجرد قتل** الا دمي في قوله ولو كان
المهارب **غيره** فدية الدية سواء سقطت من شاطئ او تحسب به سقط
او خفي بئر او غرق في ماء او لقيه سبع فافترسه او احترق بئراً صغيراً كان
المطلوب او كبيراً عاقلاً او مجنوناً بالتلفه بسبب عدوانه قاله في الترمذي والتلفه
وعندي انه كذلك اذا اندهشت او لم يعلم بالبير اما اذا اندهش القاتل مع القطع بالهلاك فلا
فلاص من الهلاك بالهلاك فيكون كالمباشر مع التسبب قال في الفروع ويتوجه انه مراد
غيره او روعه **باب شهرة** اي السيف وخوفه في وجهه فان خفوا او دلاه من شاطئ
نات او ذهب عقله خوفاً او خفف سيرا **محر ما حفره** اي طريق ضيق او وضع
جود او تشرب بطيخ او صب ما جفاه فقتلته ادمي اي ما اتسع امام داره او بطريق او بال و
او بالتها اي الطريق دا بته ودية عليها كذا كتب وسابق وقايو فتلقوه
ادمي فقيه الدية فان لم تكن بويه عليها اذ ذلك فلا ضمان او رمي شخص من
سراية اي من غير جرح او قتل **جميع اوصاف ما جفاه** اي ما اتسع او غدره
ما يمكن التلف به او وضع حمل بيوه **محر ما حفره** اي بويه او خلفه
لان جعله قايماً في الهوى وهو مشي لانه عدوان منه اذن او وقع على
نايم جفاه جدار فالتلف انساناً او تلف به فاما مع فؤد كالتلف الا فقي
عليه او القايه عليها والتوزيع واليهما من شاطئ **شبهه** **محر ما حفره** اي
القصود خطأ وفي كل منهما الدية على العاقلة والكفارة في مال جان **ومر** **سراية**
بغيره فمات او امسك بويه اي الفير فمات وخوفه كما لو اجلسه او اقامه
فمات او تلف واقع على نايم بلا سبب من احد **فمحر** لعدم الجنابة وفي الترمذي
ان رثن الطرف ليسكن الفيل فمطلة عامة كحفر بئر في سابلة وفيه روايات
وان حفر بئراً ووضع اخر جود او كذا في **اذ اتعد بالان** الحافز لم يقتصه
خوفه كحسد درهم فحفره انسان فوقع في البئر ضمن واضع الحجر وخوفه
فمات

نفسه

وكذا يضمن
ما تلف به من
ما تشبه

او ما لا يجنايته اي الصغير خطا من مرسله فيضربها وان جني عليه اي الصغير
صنعه مرسلا نقله في الفروع عن الارشاد وغيره قال ابن خلدون ان تغزو
تضمين الجاني اي على الصغير فان لم يتعد تضمينه فعليه الضمان لانه
مباشر لا مرسلا متشعب وان كان المرسلا في حاجة قنا وارسله بلا اذن
سيده فكفص فيضرب جانيه والجنابة عليه ما تقدم تفصيله في الفصل
ومن التي مجزا او عدلا مهلوا بسفينة ففرقت السفينة بذلك صحت جميع
ما فيها تحول التلف بسبب فعله كما لو حرقها وان رمي ثلاثة بمنجنق
فقتل الحجر ربا قصدوه اي الرماة فقتلوه فيؤد بقصدهم القتل بما يقتل
غالبها كما لو منزه به مقتول يقتل غالبا ولا يقصدوه فعلى عواقله دية الثلاثة
لانه خطا وان قتل الحجر احدهم اي الرماة سقط فقتل نفسه كما يتبين
عليه لمشاركته في ارتكاف نفسه كما لو شارك في قتل عبده او دربه وعلى عاقلة
صاحبه لو رثته ثلثا دية وردي نحوه عن علي بن مسلم القارصه وان قصصه
والواقعة قال الشعبي وذلك ان ثلاثة جوار اجتمع فركبت احدهم على
عنق الاخرى وقرضت الثالثة الموكوبة فقصصت فسقطت الرابسة فوفقت
فوفقت عنقها فما نت فرغ ذلك اي على فقتل بالدية الثلاثة على عواقله
والتي التكتل في الذي قال فقتل الواقعة لانه اذ كانت على قتل نفسا ولا
المقتول شارك في القتل فلم تحل الدية على شريكه كما لو قتلوا غيره وقاس
وهو العدل في مسألة الجاذب والتصادم وهو احد القوتين فهما كمن المذهب ما تقدم
وان زادوا اي الرماة على ثلاثة وقتل الحجر اخر غيرهم فالدية حالة في اموالهم
لان العاقلة لا تحمل دون الثلث ولا تاجل فيه ولا يضمن من وضع الحجر وامسك
الكفة فقط حيث رمي غيره كمن او تو القوس وقرب النهم ولم يربط الضمان
على الرامي فقتل ومن اتلف نفسه او طرفه خطا فهو ادر كغيره اي كما
اظهره في
لو اتلف نفسه كغيره اي ان عالما بيب الاكوع يوم جيب زرع سبعة عليه فقتله
ولم يقتل انه عليه سلام قضى فيه بدية ولا غيره ولو وجبت فيه دية لبيها النبي صلى الله
عليه وسلم ونقل نكلا ظاهرا والدية اما وجبت على العاقلة اذا كانت الجناية على
غيره بواسطة الجاني وتخفيفا عنه وليس على الجاني فقتل من يخفف عنه ولا يقتل من لا يخفف
مضمونة ثم ان تكون جانيه على نفسه على غيره ومن وقع في بئر او وقع في حفرة ثم وقع ثلث
ثم وقع رابع بعضهم على بعض فما تعلق بهم او مات بعضهم بلا تدافع ولا جاذب
قدم الرابع هدر لونه بسقوطه ولم يسقط عليه احد ودية الثالث عليه اي على عاقلة
الرابع لونه بسقوطه عليه ودية الثاني عليهما اي على عاقلة الثالث والرابع
لونه بسقوطه عليها عليه وان جاذب الاول الثاني وجذب الثاني الثالث وجذب
الثالث الرابع فدية الواقع على عاقلة الثالث لما شترته جذبه وحده ودية
الثالث على عاقلة الثاني لانه اتلف بجذبه له ودية الثاني على عاقلة الاول
والثالث لونه بسقوطه عليه وان جاذب الاول وسقوط الثالث عليه ودية الاول على عاقلة
الثاني

لونه

170 الثاني والثالث بسقوط لونه بسقوطها عليه ورن هلك الاول بوقفة
الثالث عليه فضمان نفسه على عاقلة الثاني والباقي من دية هدر في الثالث
مقابلة فعل نفسه لمشاركته في قتله ولو لم يسقط بعضهم على بعض بل ماتوا بسقوطهم
اي بنفس السقوط ليق السبق لا يسقط احد منهم على غيره وكذا الوجه في الحال ولم يتجادلوا
او قتلهم اسد فقتلوا فيه ولم يتجادلوا فدمواهم جميعهم مهددة لانه ليس
لواحد منهم فعل في تلف الاخر وان تخاذلوا او تدافعوا جازمة عند حفرة او تراجم
جماعة عند حفرة فسقطوا فيها اربعة متجاذبين كما وصفت بان جذب
الاول الثاني والثالث والرابع فقتلهم اسد ونحوه كسب اوجبة قدم
الساقط الاول هدر بسقوطه لا يجل احد ولا عاقلة دية الثاني لجذبه ياه
وعلى عاقلة الثاني دية الثالث وعلى عاقلة الثالث دية الرابع لما تقدم وتسمى
مسألة الزبية وما روي ان عليا قضى في نحو ذلك بان يجمع من قبايل الذين حضروا
البربر الدية وثلث الدية ونصف الدية والدية كاملة فللاول الربع لانه هلك
بين فوقه ثلاثة وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة
فاجاز رسول الله عليه وسلم فقال بضمن اهل العلم لا يثبت له اهل القتل وهو
ضعيف ومن نام على سقوف فهو اي سقط به على قوم لزمه المختل بغيره
بانتقاله احدا ويضمن ما تلف من نفسه وما مال بدوام مكنته او بانتقاله لثلاثة
بسببه ولا يضمن ما تلف بسقوطه لانه لم يمسك بسببه ومن اضطر الى طعام
غير مضطرا واي شرب به فطبه المضطر منه ربه حتى مات المضطر منه
رب الطعام او الشرب ايضا لقضا عليه ولانه اذا اضطر اليه قارح به من دلو
في يده فان لم يطلبه المضطر منه لم يضمنه لانه لم يجبر به ومن لم يطلبه
يكون سببا له لانه اذا ان مضطر به الطعام وهو مضطرا وخاف ذلك لانه لا يلزمه
بذلك اذن واخذ طعام غيره واخذ شرا به اي العبد وهو اي المأخوذ طعامه
او شرا به عاجز من دفعه فقتل او تلفت دياره بسبب الاخذ ضمن الاخذ الثالث
لتسببه في هلاكه واخذ منه ما يدفع به صابلا عليه من سبع ونحوه كمن
اوجبة قاتله العايل عليه ضمنه الاخذ لصيرورته سببا له لانه قال في المعنى
وظاهر كلام احمد ان الدية في ماله لانه نكح هذا القول الذي يقتل مثله غائب او قال
القاضي تكون على عاقلة لانه لا يوجب الفضايل فهو شبه عمود لا يضمن من
امكنه ان يفسد من فلكة فلم يفعل لانه لم يمسك ولم يمسك سببا في هلاكه فيكون
الحال لم يعلم به ومن افزع شخصا او صغيرا او ضوبا او صغيرا فاحد
بغايه او بول او ربح ولم يدم الحدث فعليه ثلث دية لما روي ان عثمان
قضى به فبينت ضرب انسانا حتى احدث قال احمد لا يعرف شيئا يدفعه والقياس
لا ضمان وهو قول الاكثر وروي ايضا عن احمد لحن المذهب الاول لان قول
الشيخ الهادي ما يخالف القياس في توثيق خصوصاً وهذا الغضا في مظنة الشهرة
ولم ينقل حقا انه لهو اجماع ويضمن انجنا من افزع انسانا او ضربه جناية على
نفسه او على غيره بسبب انزاعه او ضربه وتحملة العاقلة بشتر طنة
ومن اكره امرأة تزني بها وحملت وماتت في الولادة ضمنها وتحملةا العاقلة ان شئت فغير
انزاعه

لشاركته بجذبه
الثالث
او ما لا يفرق
الواقع فيقتله

مطل الكراه المرافعة

فصل في ادب ولده او ادب زوجة في تشريف ولم يبرهن
 بحيث اوردت معلم مبيحة او ادب سلطان رعيته ولم يبرهن اي يذبح الضرب
 المعناد فيه لاني عود ولا شدة فتلف المودب بذلك لم يجهنم التوبة نصا لعقله
 ماله عقله شرفا بلا تعدا شبه سرية القود او الحور وادب السوف المودب او لا دلي
ما يحمل به المقصود فتلف بسببه منه لتعدي به بالاستدراك او صلبت من لا عقل
 له من صبي لم يبرهن او غيره من محبوت ومعتوه فتلف ضمن لان الشروع لم ياذن
 في تاديب من لا عقل له لانه لا فائدة في تاديبه ومن اسقطت جنينها بسبب طلب
 سلطان او تهر يوشوا طهرها **الحق الله تعالى او غيره** بان طهرها لتكشف حوالده
 او تهر يوشا وكف ادمي او ماتت بسبب وضرر فزعا او ماتت بلا وضع فزعا او
ذهب عقلها فزعا او استعدي بالشرطة قاله في الحور انسان حاكم على الحرة فاسقط
 او ماتت او ذهبت عقلها فزعا **ضمن السلطان ما كان منه بطلبه** اي السلطان
استعدا اي استعدا الحور وضمن المستعدي ما كان بسببه اي استعدا به
 نصا لما روي ان عمر بعث الي امرأة مغنية كان رجل يدعى اليها فالتت يا ويلها
 ما كذا ولغير فبينما هي في الطريق اذ فزعفت ففزعها الطلق فالتقت ولما فصح الصبي
 صجنت ثم ماتت فاستشار عمر اصحاب النبي عليه وسلم فاشار بعضهم ان ليس عليك
 شيء انما انت اول ومودب ومعتز فاقبل عليه عمر فقال ما تقول يا ابا الحسن
 فقال ان كانوا قالوا بولايهم فقد اخطا ابراهيم وان كانوا في طواك فام ينحو الك ان دية
 عليك انك افرغتها فالتقت فقال عمر افسدت عليك ان لا تبرح حتى تقسمها على قومك
 ولان المرأة نفس هلك بسبب ارساله اليها فضمنها كجنينها واما المستعدي
 فلا لانه لا داعي الي طلب السلطان لها فموتها او سقوط جنينها بسببه فاختص به
 الضمان قال في المعنى وان كانت هي الظالمة فاحضرها عند الحاكم فينبغي الا يضمنها لانه
 استولى حقه كالقصاص وسجنت جنينها لانه تلف بفعله كما لو اقتصب منها
كاسق اطها اي الامة بقاديب او قطع يد لم ياذن سيد فيهما او اي وكاسق
 حامل بسبب دوا الموض فتضمن حملها ولو ماتت حامل او مات حملها
من رشح طعام وعنه ككبريت وعظم ضمن ربه ان علم ربه ذلك اي فهو ربه
 بموت حملها من رشح ذلك عادة اي بحسب المعتاد ورن الحمل هناك لتسببه فيه
 والا فلا رثم ولا ضمان وان سلم بالغ عا قل نفسه او سلم ولده الي سابع حازق
 ليعلمه السباحة فغرق لم يضمنه المعلم حيث لم يفرط لعقله ما اذن فيه او امر مكلف
 او غير مكلف مكلفا ينزل بيده او يصعد شجرة فهلك به اي نزول البعد
 او صعود الشجرة لم يضمنه الامور لانه لم يحن عليه ولم يتعد اشيء ما لو اذنه ولم يامر
 ولو ان الامور سلطان كغيره وكاستيبار ذلك اقتبسه اجرة اولاد ان لم يكن
 الامور مكلفا بان كان صغيرا او مجنونا فاحسنه لتسببه في اطلاقه ومن وقع
 على سطحه جرة او عوصا ولو متطرقة ففسدت بريح او عوصا كغيره
 على ادمي فتلف لم يضمنه واضع لسقوطه بغير فعله ورن وضعه كان في ملكه
 ومن دفعها حال سقوطها عن نفسه لولا تقع عليه فالتفت شيئا لم يضمن
 او نذرجوب

وظاهره ولو كانت
طالمة

قالوا

انها

او غيره

171
 او نذرجوب على انسان فدفعها عنه فالتفت شيئا لم يضمن دافعها ما تلف بدفعه
 لانه غير متعدي به **باب مقادير الديات النفس المقادير**
 جمع مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره دية الحور المسلم مائة بغير او مائتا بقره
 او الفاشاة او الف مثقال ذهبا او اثنا عشر الف درهم اسلامي فضة قال القاضي
 لا يختلف المذهب ان اصول الدية الابل والذهب والورق والسبق والغنم لما روي
 عطاء بن جابر قال فدى من رسول الله عليه وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل
 وعلى اهل السبق مائتي بقرة وعلى اهل النخالة اثنا عشرة اربعة ابودود وعن عمر بن
 عبد الله بن عباس ان رجلا قتل فجعل النبي عليه وسلم دية اثني عشر الف درهم في
 كتاب عمر بن الخطاب وعلى اهل الذهب الف دينار وهذه الخمسة المذكورة
 نقدا في دون الخلل لا بد الا تنصبط اصولها اي الدية كما سبق فاذا اخبر من
 عليه دية احدها اي احده هذه الخمسة لزوم ولي جنابة فتبوا له سواء كان من اهل
 ذك النوع او لم يكن لا جناح كل منهما فاحقة الي من وجبت عليه كمال الكفارة
 ويجب في عمر وشبهه خمس وعشرون بنت منى وخمس وعشرون
 حقة وخمس وعشرون جذعة رواه سعيد عن ابن مسعود ورواه الزهري
 عن السائب بن يزيد من فروع ولان الدية حق يتعلق بحسب الحيوان فلا يعتبر فيه
 الحمل كالزكاة والاصحية وتعلق دية عمر وشبهه في طرف كما تعلق في نفس
 لانها تم في السبب الموجب ولا تعلق دية في غير ابل لعدم وزوده ويجب الدية
 في جناحها سا عشرون من كل من الاربعة المذكورة اي عشرون بنت
 ثمان وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن
 مخاص قال في الشرح لا يختلف فيه المذهب وهو قول ابن مسعود ونوح
 دية في بقر مسنة واثنية نصفين ونوح في غنم ثنانيا واجذعة نصفين
 لان دية الابل من الاسنان المفذرة في الزكاة فكذا البقر والغنم وتعتبر
 السلامة من عيب في كل الاوضاع لان الاطلاق يقتضي السلامة ولا يعتبر
 تبلغ قيمتها اي الابل والبقر والغنم دية نقد لغوم خذيت في النفس المومنة
 مائة من الابل وهو مطلق فلا يجوز تقييده الا بوليل ولا ناكات توخذ
 على عهد عليه السلام وقيل ثمانية الاف ذكوة في شرحه وقول عمر ان الابل فدى
 فلت تقوموا على اهل الورق يا شبيب عشرا فادلك على انها في حال رخصها اقل
 قيمة من ذلك ودية اثني نصفين اي حرة مسلمة نصف دية حرة من المذخر
 وابن عبد البر اجاماني كتاب عمر بن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل
 وهو مخصص للحرة السابقة ويستويان اي الزكوة والاثني في قطع او جرح
 موجب دون ثلث دية كدريت عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من فروع
 المرأة مثل عقل الرجل فتي يبلغ الثلث من ديتها رواه النسائي وقال ربيعة
 قلت لسعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال عشرون قلت فني اصبعين قال
 عشرون قلت فني ثلاث اصابع قال ثلاثون قلت فني اربع قال عشرون
 قال قلت لما خطبت مصيبتها قل عقلها قال هكذا الحرة يا ابن اخي رواه سعيد

وخمس وعشرون
بنت لبون

ديتها

المرأة

في سنة ولا يماستويان في الجنيت فكذلك باقي ما دون الثلث وما ما يوجب الثلث
 فما فوق منه في نصف من الذكوب لفق له في الحديث حتى تبلغ الثلث وحيث
 للفاية فيجب ان يكون ما بعدها محالاً لما قبلها ولا يثلث في حد الكثرة
 الحديث والثلث كثر ولذلك جعلته العاقلة وسواء في ذلك المسئلة والكتابية
 والجوسية وغيرهما **ودية خنثى مشكل بالصفة اي حرم من نصف دية**
كل منهما اي الذكوب والانثى اي ثلاثة اشباع دية الذكوب لاحتاله الذكورة والانوثة
 احتالاً واحداً وقد ايسر من كثاف حاله فوجب التوسط بينهما والعمل بطل من
 الاحتمالين **وعدا جراحه اي الخنثى المشكل اذا بلغ ثلث الدية فاكتر وامام**
 اي مهادن في الثالث فلا يختلف بينهما كما تقدم **ودية خنثى اي يهودي او نصراني ومن نوب**
 بالتوراة والانجيل **حرم من او معاهد او مستامن ودية حرم من عابد وثن**
 وغيره من المشركين **مستامن او معاهد بدارنا او غيرها كما هو ظاهر الاقناع**
ثما نماية درهم وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود في الجوسي والحق به باي
 المشركين لانهم دونه وما فوق له عليه السلام سنواهم سنة اهل الكتاب
 فالمراد في حقت دماهم واحداً للجنبة منهم ولذلك لا تحل ما حكمتم ولا ذبايحهم وجراح
 والطرافه اي من ذكوبك الجوسية وعابد وثن وغيره من المشركين **بالنسبة**
 الي دية بضاً كما ان جراح المسلم والطرافه بالحساب ما دية **وم من ثلثه**
الدعوة اي دعوة الاسلام ان كان له امان فديته دية اهل الكتاب اي دية
يهود دية فخرسي لانه اليقين والزيادة مشكوك فيها **والا يكن له امان فلا**
شي فيه لانه غير معصوم ودية انتقام اي الكفار المتقدمين كنصف دية ذكوب
قال في الشرح لا تعلم فيه خلافاً **وتفلف دية قتل خطأ وقع في كل من حرم مكة واحرام**
وشهر حرام لا ايرحم محرم **بثلاث دية** بضاً وهو من المفردات لما روي ابن ابي
 نجيج ان امرأة وطيت في الطواف ففقد عثمان فيها سنة الاثني والعين تغليظ الحرم
 ومن رتب عباساً في رجل قتل في الشهر الحرام وفي البلد الحرام دية اثنا عشر ابر
 وللشهر الحرام اربعة الاف وللبلد الحرام اربعة الاف وهذا في مقنة الشهرة
 ولم ينكرهم اجتهاد حالات التغليظ **كلها يجب ديتان** قال في الشرح وظاهر كلام
 الخنثى ان الدية لا تغليظ سني من ذلك وهو ظاهر الالة والاحبار وعلم منه انه لا تغليظ
 في القتل عمداً ولا في قطع طرف ولعل المراد بالخطاها ما يقع شبهة العمد **وان قتل مسلم**
كافراً دماً او معاهداً عمداً اضعفت دية اي الكافر علي المسلم لارالة القود
 قضى به عثمان روده عنه احمد **فصل ودية قت ذكوب وانثى او خنثى مفيد**
 او كبير ولو هو ولو مدبر او ام ولد او مكاتباً **قيمتة عمداً** كان القتل او خطايت حراً او عبداً
 وسواهما بالبد او الجنابة **ولو كانت قيمته فوق دية حرة لانه مال مقصوم** قضيت
 بحال قيمته كالغرس وضمان ليس بضمان مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته التي
 تزيد بها قيمته لو كان قنناً وانما لم يثبت بما قدره الشرع وضمان القتل ضمان مال بزيادة
 في زيادة المال بية وينقص بنقصها **وفي جراحه اي القتل ان قدر من حرم من**
قيمتة بني لسانه قيمته كاملة في بده نصفها وفي موصحة نصف عشر قيمته سوا
 نقص

في سنة ولا يماستويان في الجنيت فكذلك باقي ما دون الثلث وما ما يوجب الثلث
 فما فوق منه في نصف من الذكوب لفق له في الحديث حتى تبلغ الثلث وحيث
 للفاية فيجب ان يكون ما بعدها محالاً لما قبلها ولا يثلث في حد الكثرة
 الحديث والثلث كثر ولذلك جعلته العاقلة وسواء في ذلك المسئلة والكتابية
 والجوسية وغيرهما **ودية خنثى مشكل بالصفة اي حرم من نصف دية**
كل منهما اي الذكوب والانثى اي ثلاثة اشباع دية الذكوب لاحتاله الذكورة والانوثة
 احتالاً واحداً وقد ايسر من كثاف حاله فوجب التوسط بينهما والعمل بطل من
 الاحتمالين **وعدا جراحه اي الخنثى المشكل اذا بلغ ثلث الدية فاكتر وامام**
 اي مهادن في الثالث فلا يختلف بينهما كما تقدم **ودية خنثى اي يهودي او نصراني ومن نوب**
 بالتوراة والانجيل **حرم من او معاهد او مستامن ودية حرم من عابد وثن**
 وغيره من المشركين **مستامن او معاهد بدارنا او غيرها كما هو ظاهر الاقناع**
ثما نماية درهم وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود في الجوسي والحق به باي
 المشركين لانهم دونه وما فوق له عليه السلام سنواهم سنة اهل الكتاب
 فالمراد في حقت دماهم واحداً للجنبة منهم ولذلك لا تحل ما حكمتم ولا ذبايحهم وجراح
 والطرافه اي من ذكوبك الجوسية وعابد وثن وغيره من المشركين **بالنسبة**
 الي دية بضاً كما ان جراح المسلم والطرافه بالحساب ما دية **وم من ثلثه**
الدعوة اي دعوة الاسلام ان كان له امان فديته دية اهل الكتاب اي دية
يهود دية فخرسي لانه اليقين والزيادة مشكوك فيها **والا يكن له امان فلا**
شي فيه لانه غير معصوم ودية انتقام اي الكفار المتقدمين كنصف دية ذكوب
قال في الشرح لا تعلم فيه خلافاً **وتفلف دية قتل خطأ وقع في كل من حرم مكة واحرام**
وشهر حرام لا ايرحم محرم **بثلاث دية** بضاً وهو من المفردات لما روي ابن ابي
 نجيج ان امرأة وطيت في الطواف ففقد عثمان فيها سنة الاثني والعين تغليظ الحرم
 ومن رتب عباساً في رجل قتل في الشهر الحرام وفي البلد الحرام دية اثنا عشر ابر
 وللشهر الحرام اربعة الاف وللبلد الحرام اربعة الاف وهذا في مقنة الشهرة
 ولم ينكرهم اجتهاد حالات التغليظ **كلها يجب ديتان** قال في الشرح وظاهر كلام
 الخنثى ان الدية لا تغليظ سني من ذلك وهو ظاهر الالة والاحبار وعلم منه انه لا تغليظ
 في القتل عمداً ولا في قطع طرف ولعل المراد بالخطاها ما يقع شبهة العمد **وان قتل مسلم**
كافراً دماً او معاهداً عمداً اضعفت دية اي الكافر علي المسلم لارالة القود
 قضى به عثمان روده عنه احمد **فصل ودية قت ذكوب وانثى او خنثى مفيد**
 او كبير ولو هو ولو مدبر او ام ولد او مكاتباً **قيمتة عمداً** كان القتل او خطايت حراً او عبداً
 وسواهما بالبد او الجنابة **ولو كانت قيمته فوق دية حرة لانه مال مقصوم** قضيت
 بحال قيمته كالغرس وضمان ليس بضمان مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته التي
 تزيد بها قيمته لو كان قنناً وانما لم يثبت بما قدره الشرع وضمان القتل ضمان مال بزيادة
 في زيادة المال بية وينقص بنقصها **وفي جراحه اي القتل ان قدر من حرم من**
قيمتة بني لسانه قيمته كاملة في بده نصفها وفي موصحة نصف عشر قيمته سوا
 نقص

في سنة ولا يماستويان في الجنيت فكذلك باقي ما دون الثلث وما ما يوجب الثلث
 فما فوق منه في نصف من الذكوب لفق له في الحديث حتى تبلغ الثلث وحيث
 للفاية فيجب ان يكون ما بعدها محالاً لما قبلها ولا يثلث في حد الكثرة
 الحديث والثلث كثر ولذلك جعلته العاقلة وسواء في ذلك المسئلة والكتابية
 والجوسية وغيرهما **ودية خنثى مشكل بالصفة اي حرم من نصف دية**
كل منهما اي الذكوب والانثى اي ثلاثة اشباع دية الذكوب لاحتاله الذكورة والانوثة
 احتالاً واحداً وقد ايسر من كثاف حاله فوجب التوسط بينهما والعمل بطل من
 الاحتمالين **وعدا جراحه اي الخنثى المشكل اذا بلغ ثلث الدية فاكتر وامام**
 اي مهادن في الثالث فلا يختلف بينهما كما تقدم **ودية خنثى اي يهودي او نصراني ومن نوب**
 بالتوراة والانجيل **حرم من او معاهد او مستامن ودية حرم من عابد وثن**
 وغيره من المشركين **مستامن او معاهد بدارنا او غيرها كما هو ظاهر الاقناع**
ثما نماية درهم وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود في الجوسي والحق به باي
 المشركين لانهم دونه وما فوق له عليه السلام سنواهم سنة اهل الكتاب
 فالمراد في حقت دماهم واحداً للجنبة منهم ولذلك لا تحل ما حكمتم ولا ذبايحهم وجراح
 والطرافه اي من ذكوبك الجوسية وعابد وثن وغيره من المشركين **بالنسبة**
 الي دية بضاً كما ان جراح المسلم والطرافه بالحساب ما دية **وم من ثلثه**
الدعوة اي دعوة الاسلام ان كان له امان فديته دية اهل الكتاب اي دية
يهود دية فخرسي لانه اليقين والزيادة مشكوك فيها **والا يكن له امان فلا**
شي فيه لانه غير معصوم ودية انتقام اي الكفار المتقدمين كنصف دية ذكوب
قال في الشرح لا تعلم فيه خلافاً **وتفلف دية قتل خطأ وقع في كل من حرم مكة واحرام**
وشهر حرام لا ايرحم محرم **بثلاث دية** بضاً وهو من المفردات لما روي ابن ابي
 نجيج ان امرأة وطيت في الطواف ففقد عثمان فيها سنة الاثني والعين تغليظ الحرم
 ومن رتب عباساً في رجل قتل في الشهر الحرام وفي البلد الحرام دية اثنا عشر ابر
 وللشهر الحرام اربعة الاف وللبلد الحرام اربعة الاف وهذا في مقنة الشهرة
 ولم ينكرهم اجتهاد حالات التغليظ **كلها يجب ديتان** قال في الشرح وظاهر كلام
 الخنثى ان الدية لا تغليظ سني من ذلك وهو ظاهر الالة والاحبار وعلم منه انه لا تغليظ
 في القتل عمداً ولا في قطع طرف ولعل المراد بالخطاها ما يقع شبهة العمد **وان قتل مسلم**
كافراً دماً او معاهداً عمداً اضعفت دية اي الكافر علي المسلم لارالة القود
 قضى به عثمان روده عنه احمد **فصل ودية قت ذكوب وانثى او خنثى مفيد**
 او كبير ولو هو ولو مدبر او ام ولد او مكاتباً **قيمتة عمداً** كان القتل او خطايت حراً او عبداً
 وسواهما بالبد او الجنابة **ولو كانت قيمته فوق دية حرة لانه مال مقصوم** قضيت
 بحال قيمته كالغرس وضمان ليس بضمان مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته التي
 تزيد بها قيمته لو كان قنناً وانما لم يثبت بما قدره الشرع وضمان القتل ضمان مال بزيادة
 في زيادة المال بية وينقص بنقصها **وفي جراحه اي القتل ان قدر من حرم من**
قيمتة بني لسانه قيمته كاملة في بده نصفها وفي موصحة نصف عشر قيمته سوا
 نقص

في سنة ولا يماستويان في الجنيت فكذلك باقي ما دون الثلث وما ما يوجب الثلث
 فما فوق منه في نصف من الذكوب لفق له في الحديث حتى تبلغ الثلث وحيث
 للفاية فيجب ان يكون ما بعدها محالاً لما قبلها ولا يثلث في حد الكثرة
 الحديث والثلث كثر ولذلك جعلته العاقلة وسواء في ذلك المسئلة والكتابية
 والجوسية وغيرهما **ودية خنثى مشكل بالصفة اي حرم من نصف دية**
كل منهما اي الذكوب والانثى اي ثلاثة اشباع دية الذكوب لاحتاله الذكورة والانوثة
 احتالاً واحداً وقد ايسر من كثاف حاله فوجب التوسط بينهما والعمل بطل من
 الاحتمالين **وعدا جراحه اي الخنثى المشكل اذا بلغ ثلث الدية فاكتر وامام**
 اي مهادن في الثالث فلا يختلف بينهما كما تقدم **ودية خنثى اي يهودي او نصراني ومن نوب**
 بالتوراة والانجيل **حرم من او معاهد او مستامن ودية حرم من عابد وثن**
 وغيره من المشركين **مستامن او معاهد بدارنا او غيرها كما هو ظاهر الاقناع**
ثما نماية درهم وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود في الجوسي والحق به باي
 المشركين لانهم دونه وما فوق له عليه السلام سنواهم سنة اهل الكتاب
 فالمراد في حقت دماهم واحداً للجنبة منهم ولذلك لا تحل ما حكمتم ولا ذبايحهم وجراح
 والطرافه اي من ذكوبك الجوسية وعابد وثن وغيره من المشركين **بالنسبة**
 الي دية بضاً كما ان جراح المسلم والطرافه بالحساب ما دية **وم من ثلثه**
الدعوة اي دعوة الاسلام ان كان له امان فديته دية اهل الكتاب اي دية
يهود دية فخرسي لانه اليقين والزيادة مشكوك فيها **والا يكن له امان فلا**
شي فيه لانه غير معصوم ودية انتقام اي الكفار المتقدمين كنصف دية ذكوب
قال في الشرح لا تعلم فيه خلافاً **وتفلف دية قتل خطأ وقع في كل من حرم مكة واحرام**
وشهر حرام لا ايرحم محرم **بثلاث دية** بضاً وهو من المفردات لما روي ابن ابي
 نجيج ان امرأة وطيت في الطواف ففقد عثمان فيها سنة الاثني والعين تغليظ الحرم
 ومن رتب عباساً في رجل قتل في الشهر الحرام وفي البلد الحرام دية اثنا عشر ابر
 وللشهر الحرام اربعة الاف وللبلد الحرام اربعة الاف وهذا في مقنة الشهرة
 ولم ينكرهم اجتهاد حالات التغليظ **كلها يجب ديتان** قال في الشرح وظاهر كلام
 الخنثى ان الدية لا تغليظ سني من ذلك وهو ظاهر الالة والاحبار وعلم منه انه لا تغليظ
 في القتل عمداً ولا في قطع طرف ولعل المراد بالخطاها ما يقع شبهة العمد **وان قتل مسلم**
كافراً دماً او معاهداً عمداً اضعفت دية اي الكافر علي المسلم لارالة القود
 قضى به عثمان روده عنه احمد **فصل ودية قت ذكوب وانثى او خنثى مفيد**
 او كبير ولو هو ولو مدبر او ام ولد او مكاتباً **قيمتة عمداً** كان القتل او خطايت حراً او عبداً
 وسواهما بالبد او الجنابة **ولو كانت قيمته فوق دية حرة لانه مال مقصوم** قضيت
 بحال قيمته كالغرس وضمان ليس بضمان مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته التي
 تزيد بها قيمته لو كان قنناً وانما لم يثبت بما قدره الشرع وضمان القتل ضمان مال بزيادة
 في زيادة المال بية وينقص بنقصها **وفي جراحه اي القتل ان قدر من حرم من**
قيمتة بني لسانه قيمته كاملة في بده نصفها وفي موصحة نصف عشر قيمته سوا
 نقص

نقص بجناية اقل من ذلك او اكثر منه والا يكن فيه مقدور من الحر كالصعب
 من ذكوب الملب **فعلى جان ما نقصه بجنايته بعد بوبها لان الارشش جبراً لمافات بالجناية**
 وقد الجبر بذلك فلا يزا دعليه كغيره من الحيوانات **فلوجني على راسه اي القتل دون**
موصحة او جني على وجهه دون موصحة صحت بما نقصا ولو انه اي ما نقص الجناية
اكثر من ارشش موصحة كسابد الاموال اذا انقصها وفي منصف اي من نصفه
حرم ونصفه فت اذا قتل نصف دية حرم ونصف قيمته وكذا اجراحه من طرف
 وغيره فان كان ذكوباً والقتل خطأ والقاتل حرم فعليه نصف قيمته في ماله وعلي
 عاقبته نصف دية لا يما نصف دية حرم وكذا الوقطع انقه او يدية او رجله ويحرق
 ذلك وان قطع احدى يديه فالجميع في ماله جان لان نصف الدية ربع دية فلا تحمله
 العاقلة لنقصه عن ثلث الدية **ويست امة حرة في رد ارشش جراح بلغ ثلث**
قيمتها او اكثر اي نصفه اي ارشش جراحها لانه في الحرة على خلاف الاصل للحديث
واما الامة فضاها من ماله ماله بقي على الاصل ومن قطع خصيتي عبد او ذكوبه او انقه
او اذنيه وعونها مما فيه من الحرية لزمته قيمته كاملة لتبديده لانها بول الدية
وان قطع ذكوبه ثم خصاه فعليه قيمته صحتها لقطع ذكوبه وعليه قيمته ايضاً
مقطوعه اي ناقماً بقطع ذكوبه لقطع خصيتيه لانه لم يقطعها الا وقد نقصت قيمته
بقطع الذكوب بخلاف ما لو قطعها معاً او اذهب سمعه وبصره بجناية واحدة فعليه قيمته
مرتين لان في كل من ذلك من الحرية كاملة وان خصاه ثم قطع ذكوبه فعليه قيمته
كاملة لقطع الخصيتين وما نقص بقطع ذكوبه لانه ذكر حفي لاديه فيه ولا مقدور
وملك سيده باق عليه روي عن علي واستحب بالاصل ولان ما اخذه بدل ما ذهب
منه لا بدل نفسه ففصل ودية جنين ولو انثى حرم مسلم والجنين الولد في
البطن من الاجنات وهو المستر لانه احب بطن امه اي ستره قال تعالى واذا نسمت
اجنة في بطون امهاتكم او ما نصبر به امه ثمن ام ولد وهو ما تبين فيه خلق الانسان
اسان ولو خفيا لامضاه او علقه ان كره الجنين او كره بعضه كيد وراس ولو
اسقطت راسيت او اربعة ابر وجبت عزة واحدة ميتا ولو كان ظهوره بدمون
امه بجناية عمداً او خطأ وكذا ما في معنى الجنابة كما مر فثبت اسقطت فزامت
طلب سلطان او برح عوطها م سقط الجنين في الحال او بقيت امه متالمة جني
سقط الجنين فان لم يسقط كان قتل حاملاً ولم يسقط جنينها او ضربت ببطنها
حركة او انتفاخاً في ال ذلك فلا شئ فيه ولو كان اسقاطها بعقلها كما جهاضها
شرب دوا او كانت امه ذميمة خاملة من ذمي ومات الذمي والجنين بدارنا
للحرم باسلامه اذن تبعا للذات ويرد قولها اي الذميمة حملت من مسلم لان
تكن زوجة او امه له لانه خلاف الظاهر او كانت ام الجنين ذميمة وهو
حرفه وراو شرط او اعتاقه وحده فتقدر امة حرة وقوله عزة حرة دية
جنين وتنفرد بتعده عبد او امة بدل من عزة واصليها الحيار سمي بها العبد
والامة لانها من انفس الاموال ووجه وجوب العزة في الجنين حديث اي عوبة
قال اثلث امراتان من طرايل فزمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها

نقص

ميتا

في سنة ولا يماستويان في الجنيت فكذلك باقي ما دون الثلث وما ما يوجب الثلث
 فما فوق منه في نصف من الذكوب لفق له في الحديث حتى تبلغ الثلث وحيث
 للفاية فيجب ان يكون ما بعدها محالاً لما قبلها ولا يثلث في حد الكثرة
 الحديث والثلث كثر ولذلك جعلته العاقلة وسواء في ذلك المسئلة والكتابية
 والجوسية وغيرهما **ودية خنثى مشكل بالصفة اي حرم من نصف دية**
كل منهما اي الذكوب والانثى اي ثلاثة اشباع دية الذكوب لاحتاله الذكورة والانوثة
 احتالاً واحداً وقد ايسر من كثاف حاله فوجب التوسط بينهما والعمل بطل من
 الاحتمالين **وعدا جراحه اي الخنثى المشكل اذا بلغ ثلث الدية فاكتر وامام**
 اي مهادن في الثالث فلا يختلف بينهما كما تقدم **ودية خنثى اي يهودي او نصراني ومن نوب**
 بالتوراة والانجيل **حرم من او معاهد او مستامن ودية حرم من عابد وثن**
 وغيره من المشركين **مستامن او معاهد بدارنا او غيرها كما هو ظاهر الاقناع**
ثما نماية درهم وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود في الجوسي والحق به باي
 المشركين لانهم دونه وما فوق له عليه السلام سنواهم سنة اهل الكتاب
 فالمراد في حقت دماهم واحداً للجنبة منهم ولذلك لا تحل ما حكمتم ولا ذبايحهم وجراح
 والطرافه اي من ذكوبك الجوسية وعابد وثن وغيره من المشركين **بالنسبة**
 الي دية بضاً كما ان جراح المسلم والطرافه بالحساب ما دية **وم من ثلثه**
الدعوة اي دعوة الاسلام ان كان له امان فديته دية اهل الكتاب اي دية
يهود دية فخرسي لانه اليقين والزيادة مشكوك فيها **والا يكن له امان فلا**
شي فيه لانه غير معصوم ودية انتقام اي الكفار المتقدمين كنصف دية ذكوب
قال في الشرح لا تعلم فيه خلافاً **وتفلف دية قتل خطأ وقع في كل من حرم مكة واحرام**
وشهر حرام لا ايرحم محرم **بثلاث دية** بضاً وهو من المفردات لما روي ابن ابي
 نجيج ان امرأة وطيت في الطواف ففقد عثمان فيها سنة الاثني والعين تغليظ الحرم
 ومن رتب عباساً في رجل قتل في الشهر الحرام وفي البلد الحرام دية اثنا عشر ابر
 وللشهر الحرام اربعة الاف وللبلد الحرام اربعة الاف وهذا في مقنة الشهرة
 ولم ينكرهم اجتهاد حالات التغليظ **كلها يجب ديتان** قال في الشرح وظاهر كلام
 الخنثى ان الدية لا تغليظ سني من ذلك وهو ظاهر الالة والاحبار وعلم منه انه لا تغليظ
 في القتل عمداً ولا في قطع طرف ولعل المراد بالخطاها ما يقع شبهة العمد **وان قتل مسلم**
كافراً دماً او معاهداً عمداً اضعفت دية اي الكافر علي المسلم لارالة القود
 قضى به عثمان روده عنه احمد **فصل ودية قت ذكوب وانثى او خنثى مفيد**
 او كبير ولو هو ولو مدبر او ام ولد او مكاتباً **قيمتة عمداً** كان القتل او خطايت حراً او عبداً
 وسواهما بالبد او الجنابة **ولو كانت قيمته فوق دية حرة لانه مال مقصوم** قضيت
 بحال قيمته كالغرس وضمان ليس بضمان مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته التي
 تزيد بها قيمته لو كان قنناً وانما لم يثبت بما قدره الشرع وضمان القتل ضمان مال بزيادة
 في زيادة المال بية وينقص بنقصها **وفي جراحه اي القتل ان قدر من حرم من**
قيمتة بني لسانه قيمته كاملة في بده نصفها وفي موصحة نصف عشر قيمته سوا
 نقص

الافئع سوا والافئف سوا
الافئف والافئف سوا
والافئف سوا والافئف سوا
والافئف سوا والافئف سوا

الشي وجب لي بحسنه بقدره كان جني عليه فصار يحسن يوما ويقتل يوما اخر
او يذهب نحو عينه واحدة او يذهب شتم مخترا واحدا او يذهب ستم اذن
واحدة او يذهب احد المرافق الخمس وهي الخلاوة والمرارة والعذوبة والمروحة
والحموضة لان الرزق حاسة تشبه الشتم وفي كل واحدة من المرافق الخمس
الدية وفي اشتتبت منها خمسة اوهكذا او يجب في اذهاب بعض الكلام بحسابه
من الدية ويقسم الكلام في ثمانية وعشرين خروفا جعلا للاف المتحركة واللينه
حرفا واحدا التثنية من حذرها وانقلاب احدها الى الاخرى ففي نقص حرف منها ربع
سبع الدية وفي حرفين نصف سبعها وفي اربعة تسبعها ونقصا وسوا ما خفي على
اللسان او ثقل لان كل ما فيه مقدار لا يختلف باختلاف قدره كالاصابع وان لم يفسد
قدره اي النقص اذهب كنفق سمع وبصر وشم ومشي واختلا قليلا وبان صار
مجنى عليه مدحوشا او صار في كلامه متممة بان صار ثمتا ما يجرب التأوفا
بجذر النفا ونحوه او صار في كلامه مجللة او ثقل او صار لا يلتفت لا بشدة او
صار لا يبلغ رتبة الا بشدة او اسود بجناية عليه فله على جانيه الحرف اذهب
لا تلافه اياه ولو صار يبدل حرفا باخرى كان يقول درهم فصار يقول درهم لان
البول لا يقوم مقام الازهار ولا غيرها فان جني عليه فذهب البول ايضا
وجبت دية لانه اصل ولو اذهب كلام التبع قبل جنايته عليه فان كان ما يوسا من
ذهب لشقة فقيه بقسط ما ذهب من الحروف لانه اطفاه بجنايته عليه والركن
اي ذهبت حوتها ما يوسا من ذهب لشقته كصغير فعليه الدية كاملة لان الظاهر في الظاهر والركن
سبكت روال لشقته بالتعليم وان قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام اعتبارا
بكثرها لان كلام اللسان والكلام معنوي بالدية لو انفرد اذ لو اذهب نصف
ذلك فوجب ما لم يذهب من الكلام شي او ذهب نصف الكلام ولم يذهب من اللسان شي
وجب نصف الدية فلي من قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام نصف الدية
لانه وجب عليه بقطع ربع اللسان ربع الدية وفي ربع الكلام لا متبوع له فيجب عليه
ايضاح ربع الدية وفي من قطع بقيته اي اللسان اذهب ربعه مع نصف الكلام فذهب
بقطعه بقتة الكلام تنتم الى الدية وهو نصفها مع حكومة ربع اللسان الذي لا كلام
فيه لانه اسفل ولو قطع جاني نصفه اي اللسان فذهب بقطعه ربع الكلام ثم قطع اخر
بقيته اي اللسان فذهب باقي الكلام فلي الجاني الاول نصفها اي الدية لقطعه نصف
اللسان وعلى الجاني الثاني ثلاثة ارباعها اي الدية لاذها به ثلاثة ارباع الكلام كما لو
اذهب ذلك مع بقا اللسان او ما بقي منه ومن قطع لسانه فذهب نطقه وذكوه الدية
او كان من قطع لسانه اخر ربع فله دية واحدة في اللسان وتندرج فيه منقعة
كالعينين وان ذهب اي الشقوق والذوق بجناية اللسان باق ذوات او كسر
عليه فذهب منيته ونحوه ذوات لان كلام المنقعة متشعبة بنفسيها
فصنعت بدية كاملة كما لو انفردت وان ذهب بكسر صلبه ماوه فالدية او ذهب
بكسر صلبه احباله بان صار منيه لا يحمل منه فالدية ذكره في الرعاية وهو معني ما في
الروضة ان ذهب نسله الدية ولا يدخل ارش جناية اذهبت عقله في دية

بما من عينيه
او اجمرا او تفضل
شقة بعض
التقليص او تحرك
سنة او اجرت
او صغرت او
احضرت او كلفت
اي ذهبت حوتها
بجناية عليه
شيء باقلية حكومة
لانه لا يمكن تقدير
ذلك فوجب ما
تخذه الحكومة
ومن صار الشق
بجناية عليه

كما لو

كما لو شقه فذهب بها عقله فله دية للعقل وارش الشقة لانها جناية شتات
اشبه ما لو ضرب به على راسه فذهب سمعه وبصره ويقبل قول مجني عليه في نقص
بصره وسمعه بيمينه اي ان سمعه او بصره نقص لانه لا يعلم الا من خرفته وتكلمه
وان ادعى نقص احدي عينيه عصبت التي ردى نقص صوها واطلقت الاخرى ونقص
له شخص ويتبعه عنه حتى تنتهي رويته فينقص الموضع ثم تشد العجوة وتطلق الاخرى
وينقص له شخص ويتبعه عنه حتى تنتهي رويته ليعلم ثم يدار الشخص الى جانب
اخر ويصنع كذلك ثم يعلم عند المسافقتين وبذرغان ويقارن بينهما فان استوتا فقد
صدق وله من الدية بقدر ما بين الضحية والوليلة من الدية وان اختلفت
المسافات فقد كذب روي ابن المنذر نحوه عن عمر ويقبل قول مجني عليه في قدر
ما تلف منه كل من جانيه فاكتب لاتفاق الجانيين على الاتفاق في الجملة
والجني عليه اعلم بقدر ما تلف كل منهما وغير مقيم في الاختيار به وليس المجني
عليه مدعيا ولا منكورا فهو كالشاهد بينهما وان اختلفا اي الجاني والمجني عليه
في ذهب بصر مجني عليه بفعل جاني ارعى مجني عليه اهل الخبرة بدلا لان
ادري به وامتحن يتفقد ويبني الي عينه وقت غفلته فان حركها فهو بصر
لان طبع الادري المحذر على عينه وان بقيت بجانيها دل على انه لا يبصر وان اختلف
جاني ومجني عليه في ذهب سمع او شتم او ذوق مبيع به اي المجني عليه ان اختلفا
في ذهب سمعه وقت غفلة واتبع الممنعت ان اختلفا في ذهب شتمه واطع
الشيء الموان اختلفا في ذهب ذوقه فان فزع من الصياح او من مقرب لعينه
او عيب للممنعت او امره بمقرب دعواه لتبني كونه ولا يفزع من صياح
ولا مقرب لعينه ولا عيب للممنعت صوق بيمينه لان الظاهر صحة دعواه
وبرد الدية اخذ لها علم كونه لتبني انه قبضها بغير حق فصلى وفي كل
واحد من الشعور الاربعة الدية كاملة وهي شعور لاس وشعور لحنه
وشعور حاسين وشعور اهداب عيين روي عن علي وزيد بن ثابت في
الشعور الدية ولانه اذا ذهب الجاني على الجاني كاذبي الام وان اختلف خلاف
البو الشلا فليس جانيها كما لو في حاجب ينصو دية لان فيه منه شيتين وفي
هدب ربع دية لان فيه منه اربعة وفي بعض ذلك من الشعور الاربعة بقسطه
من الدية بقدر المسطرة كالاذنين وسوا كانت هذه الشعور كشفه او
خفية جميلة او قبيحة من صغير او كبير كسابر ما فيه دية من الاعضاء وفي شعور
شارب حكومة نسا وما عاد من شعور بسقط ما فيه من دية او بعضها او حكومة
كما تقدم في سنة ونحوها اذا عادت وان عاد بعد اخذ ما فيه رده وان رجع عوده
انظر ما يقوله اهل الخبرة على ما تقدم تفصيله ومن ازال واحدا من الشعور الاربعة
وترك منه ما لا جمال فيه اي المتروك فعليه دية كاملة لاذها به المقصود
منه كله كما لو اذهب صوغيه ولانه ربما احتاج بجنايته لاذها به الباقي لزيادته
في القبح ولا فضا صافي هذه الشعور لان اتلاها انما يكون بالجناية على جانيها وهو
غير معلوم المذوار ولا يمكن المساواة فيه وان قطع جفتا بحده فدية الجفت

شباب

ثم يذهب و

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فقد لشعبة الشهور الأربعة وترك منه **مالا جال فيه** أي المتروك فقلبه
أربعة كاملة لا بد المقصود منه كله كما لو أذهب موضعين ولا نه وما
احتاج جنايته لا ذهب الثاني لربا دته في القبح ولا قصاص في هذه الشعور
الآن إطلاقا إنما يجوز بالجناية على محل وهو غير معلوم القدر ولا يمكن
المساواة فيه وإن قطع جثته فدية **فقد** لتبعية الشعور في
الزوال كالأصابع مع الكف وإن قطع كفها بأصابعه لم تجب فدية الأصابع
يدل دخول الكل في مسمى اليد كقطع ذكره بمشقة **وإن كان** أي الكف بفعله
أي الأصابع **دخل في دية الأصابع** ما إذا أذهب الكف لأنها لو كانت سالمة
كلها لو دخل أرش الكف كله في دينها وعليه أي الجاني **أرش بقية الكف** التي
لم تجز الأصابع لأنه ليس له ما يدخل في دينه فوجب أرشه كما لو كانت الأصابع
كلها مقطوعة وفي كف بلا أصابع ثلث دينه وفي **ذراع** أي كف ثلث دينه
وفي **عضد** بلا ذراع ثلث دينه شبهه أجر عين فأيمة وكذا تفصيل **رطل**
وفي عين **أعور دية كاملة** ففي به عمر وبنه وعثمان وعليه ولا يعلم لم مخالف
من العناية ولأنه أذهب البصر كله فوجب عليه جميع دينه كما لو أذهب
من العينين لأنه يحصل بعين الأعور ما يحصل بعيني الصحيح لرويته الأشياء
البعيدة وأدراكه الأشياء اللطيفة وعمله عمل البصير **وإن قطع** أي عين الأعور
صحيح العينين **أقيد** أي قلعت عينه **بشرطه** السابق لما تقدم وعليه
أي الصحيح معه أي القود من نظيرها **نصف الدية** لأنه أذهب بصر الأعور
كله ولا يمكن أذهاب بصره كله لما فيه من أخذ عينين بعين واحدة وقد
استوفي نصف البصر تبعا لعينه بالقود وفي النصف الذي لا يمكن القصاص
فيه فوجب دينه **وإن قطع الأعور ما يماثل صحيحته** أي عينه الصحيحة
من شخص صحيح العينين **عقد** أي فقه الأعور دية كاملة ولا قود
عليه في قول عمر وعثمان ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة لأن القصاص يعني إلى
استيفاء جميع البصر وهو ما أذهب بعض بصر الصحيح فلم يمنع القصاص وجبت
الدية لئلا تذهب الجناية مجانا وكانت كاملة لأنها لم ينقص القصاص الساقط
عنه رفقاً به ولو اقتصر منه ذهب ما لو ذهب بالجناية لوجب فيه دية كاملة
وإن قطع الأعور ما يماثل عينه الصحيحة خطأ فنصمها أي الدية كما لو قطعها صحيح
وكذا لو قطع ما لا يماثل صحيحته **وإن قطع الأعور عيني صحيحهما** أو الدية
فقط لأنه أخذ جميع بصره بصره ويجب في بد قطع أو رجليه أن قطعت يده
الأخرى أو رجليه الأخرى **ولو عمدا** أي مع ذهاب اليد والرجل الأولى **هذه**
نصف دينه أي الأقطع ذكره كان لو أني أو خنثي مسلما كان أو كافراً حراً أو رقياً
كبقيته الأعضاء لأن أحد هذين العضوين لا يقوم مقامهما بخلاف عين الأعور
ولو قطع الأقطع بد صحيح أو رجليه **أقيد بشرطه** السابق لوجود الموجب وانتفاء
المانع **باب** **الاستحاج** وكسر **الوظام** أي بيان ما يجب
فيها وأصل الشج القطع ومنه شجبت البقرة أي قطعها **الشج** واحدة الشجاج

جرح

177 **جرح الرأس والوجه** فقط سميت بذلك لقطعها الجلد وفي غيرهما يسمى جرحاً لا شجة
وهي أي الشجة باعتبار إسمائها المنقولة عن العرب **عشر** مرتبة خمس منها فيها
دخومة أحدها **الحارصة** بالحاء والماد المهملة **التي** **عزب** الجلود أي تشقه ولا
تؤميه أي تسبيل دمه من الحرس وهو الشق ومنه حرس القصار الثوب إذا شقه
ليلا يقال كل باطن الجلود الحرسات فسميت بذلك لوصول الشق إليه وتسمى أيضاً
القاشرة والعشقة قال القاضي وابن طبرية والمطامير **يليهما** البازلة **الرامة** الائمة
بالعين المهملة أي **التي** **تؤميه** أي الجلود يقال بزل الشيء إذا سال وسبب دامة
لقلة سيلان الدم منها تشبهها له بخروج الدمع من العين ثم يليها **الباصعة** أي التي
يضع اللحم أي تشقه بعد الجلد ومنه البضع ثم يليها **المتلاحة** أي **الباصعة** فيه أي الدم مشتقة من
لغوها فيه ثم يليها **السمحاق** التي بين **العين** **فتشقة** رفيعة تسمى السمحاق
سميت الجرحية النورصلة إليها في كل من هذه الخمسة حكومة لأنه لا توفيق فيها من
الشرع ولا قياس يقتضيه ومن مكحول قال فقه النبي عليه وسلم في الموضحة
بجرح من الأبدن ولم يقف فيما دونها وخمس من الشجاج فيها **مقدور** أو **الموضحة**
وهي التي توضح **الفرق** أي **تبرز** **ويعود** **رأس** **أبوة** فلا يشترط وضوحه بلناظر
والوضوح البياض سميت كذلك لأنها أبوت بياض العين **وفيها نصف عشر الدية** أي دية
الحارس **فمن** **موضحة** **أبوة** لما في حديث عمر أوبت حزم وفي الموضحة خمس من
الأبدن وعمر أوبت شقيب عن أبيه عن جده مرفوعة في الموضع من فوق إلى الموضع
خمس خمس رولة الخمسة وسوا كانت في الرأس أو الوجه لعموم الأحاديث
وروي عن أبي بكر وعمر **وهي أن تحت رأساً أو نكهة** **ونزلت** **إلى وجه**
موضحات لأنه أوضحة في عضويت ولكل حزم نفسه **وإن أوضحة** **موضحة**
شنتين بينهما **حاجز** **قلبه** **عشرة** **أبوة** لأنها موضحات **فإن ذهب**
الحاجز **يفعل** **جانب** **أويسورية** **صار** **إلى** **الجرحان** **موضحة** **واحدة** **كما لو أوضح**
الكل بلا حاجز وإن اندمجتا ثم زال الحاجز بينهما فقلبه خمسة عشر **فإذا**
استفرد أرش الأوتين عليه بأحد الماهات لزمه أرش الثالثة وإن نزلت
أحدهما ثم زال الحاجز بفعل جانب أو سراية الأخرى **فموضحات** **وإن خرقه**
أي الحاجزين **موضحة** **مخرج** **ففي** **جانب** **موضحات** **أو خرقه** **أجنبي** **أي** **غير**
الشجاج **والجرح** **فلم** **يشح** **جرح** **أرش** **ثلاث** **مواضع** **في** **الأول** **منها** **ثنتان** **وفي** **الأخرى**
واحدة لأن قول أحدهما لا ينبغي على قول الآخر فأنقذ كل منهما بحم جنايته ولا يسقط من الأول شيء من
عنه بفعل غيره **ويصدق** **مخرج** **بيمينه** **فمن** **خرقه** **على** **الجاني** **الأول** **فلو** **قال** **الجاني** **أرش** **الموضحة**
الأول **خوفاً** **فما** **بينهما** **فصار** **أبوة** **وقال** **المجني** **عليه** **بد** **خرقه** **غيرك** **فقلبك** **أو** **غيره** **لأن** **ما** **وجب**
الموضحات **فالقول** **قول** **المجني** **عليه** **بيمينه** **لوجود** **سبب** **لزم** **الموضحة** **عليه** **جنايته**
والجاني **يؤذي** **زواله** **والأصل** **عدمه** **ولا** **يقبل** **قول** **المجني** **عليه** **على** **الأجنبي** **المنكح**
أزله **بلايته** **لعموم** **حديث** **البينة** **على** **المدعي** **والبينة** **بما** **أنكر** **ومثله** **أب**
الجاني **موضحة** **بينهما** **حاجز** **أخرق** **بما** **بينهما** **فصار** **أبوة** **من** **قطع** **ثلاث** **أصابع**

لا يسقط من الأول شيء من
عنه بفعل غيره
أرش الموضحة
بجرح المخرج أو
غيره لأن ما وجب

حرة مسلمة فعليه ثلاثون بغير ان لم يقطع غيبه فلو قطع الجاني اصمها
 لاجبة قبل برك الثلاث اصابع **ردت المسداة الى عشرية** بغير ان تقدم
 من ان المرأة تناوي الذكور فيها دون الثلث وعلى النصف منه في الثلث فما زاد
 عليه فان **اختلفا** اي قاطع اصابعها وهي في قاطعها الاصبع الرابعة بان قال الجاني
 انا قطعته فلا يلزم الا عشرية بغيره وقالت هي بل قطعته عندك فليزك ثلاثون
صدق بيمينها عليه لانه يروي زوال ما وجد من سبب ارشش الثلاث اصابع
 وهي تنكره والا اصل بقاؤه **وان خرق جان بين موصيت بالثلاث** فلو
 او بالثلاث مع ظاهر فمقدارنا واحدة لاتصالهما باطنان وان خرق ما بينهما
 ظاهرا فقط فلهما شتان لعدم اتصالهما باطنان ثم يلى الموصية الهاشمية
 اي التي توضح العظم اي تبرز **وتشبهه** اي تكسره وفيها عشرة ابقرة
 روي عن قسمة بنت ذؤيب عن زيد بن ثابت ولا يعرف له مخالف من الصحابة
 وقول الصحابي ما يخالف القياس كوقوع فان هشمته هاشميتين بيمينها جاز
 ففيها عشران بغير ان قال الجاني فلي ما تقدم تفصيله والهاشمية
 المصونة كالكبيرة ثم يلى الموصية الهاشمية اي التي توضح العظم اي تبرز
وتشبهه العظم وتنقل العظم وفيها خمسة عشرة بغير حكاية ابن المنذر لاجماع
 اهل العلم وفي كتاب عمرو بن حزم وفي المسئلة خمس عشرة من الابل فان كانتا
 منقبتين فلي ما سبق ثم يلى الهاشمية التي تصل الى جلدة الدماغ وتسمى الام
 قال ابن عبد البر اهل العراق يقولون لها الامة واهل الحجاز المامومة وتسمى ايضا
 ام الدماغ لو وصلها الى جلدة التي تحيط الدماغ ثم يلىها **الرامفة** بالعين المعجمة
 التي تحرق الجلدة اي جلدة الدماغ وفي كل منهما اي المامومة والرامفة ثلث
 الوبية لما في كتاب عمرو بن حزم مرفوعا وفي المامومة الوبية وعن ابن عمر مرفوعا
 مثله والرامفة اولى وما جيلها لا يبلغ غالبا وان شجرة بغيرها هاشمية
 وبغيرها دورها او بعضها موصية وبغيرها دورها فغلبه دية هاشمية فقط وان كان
 بعضها هاشمية او دية لم يلزمه فوق دية الهاشمية او الموصية وان هشمته بمثل ولم يوص
 او ووجه كله لم يلزمه فوق دية الهاشمية او الموصية وان هشمته بمثل ولم يوص
 فحكومة او طعن في حده فوصل الطعن اليه فحكومة او تغذجان بخزفه
 انفا او ذكرا فحكومة او تغذ جانبا الي بيضة العين فحكومة او داخل غير زوج
 اصبعه فخرج بغير فحكومة او داخل اصبعه داخل عظم فخرج فغلبه حكومة
 لانه لا تغذي في ذلك **فصل في الجا بقة ثلث كدية** لما في كتاب عمرو بن
 حزم وفي الجا بقة ثلث الوبية وهي ما يجر جرح يصل باطن جوف اي مالا يظهر منه
 للراي كداخل بطن ولو لم يخرق معا فداخل ظهر وصدر وحلق ومثانة وبين
 حشيتين وداخل كبد وان جرح جانب فخرج ما جرح به من جانب اخر في بطن
 بياض او في سويدب السيب ان رجلا رمي رجلا بسهم فانفذه ففرض ابو بكر
 بثلثي الوبية اخرجه سعيد في سنه ولا يعرف له مخالف من الصحابة فهو كالاجماع
 وعن

يلىها
 الحقة
 وهي التي توضح
 العظم والهاشمية
 اصمها

ثلاث

وان روجه واحد
 ثم هشمته ثمان
 جملها ثالث هو
 مسئلة ثم رابع
 مامومة او دية
 فعلى الرابع ثمانية
 عشر بغير
 وثلث وعاشرون
 الثلاثة قبله
 خمسة ابقرة

178
 وفي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان عمر قضى في الجا بقة اذا انفردت الجوف
 ارشش جا بقتين ولانه انفذه من موصيت اشبه ما لو انفذه بوضعتين ولو ادخل
 تحت يده في جا بقة اسنان فخرق بطنه من موضع اخر لزمه ارشش جا بقة بلا
 خلاف وان جرح وركه فوصل الجرح جوفه او ارضه فوصل الايضاح فقاه فلي
 من جرح الورك فوصل الجوف مع دية جا بقة حكومة او اي وعلى من اوضح شخصا
 فوصل فقاه مع دية موصية حكومة فخرج فقاه او جرح وركه لان الجرح في غير موضع
 الجا بقة وفي غير موضع الموصية فانفرد بالنضات كما لو لم يكن معه جا بقة او موصية
 ومن وسع فخرق جا بقة اجا فمها غيره باطن او ظاهرا فغلبه دية جا بقة لان فعله
 لو انفرد فهو جا بقة فلا ينفذ حكمه بانضامه الي غيره او فخرق جا بقة من دية
 او فخرق موصية ثبت شعورها ففعله جا بقة في الاولى وموصية في الثانية لان الجرح اذا اتم ما رجا لصح لعوده الي حالته الاولى فكانه لم يكن
 تقدمه جناية اخرى متجددة **ورلا** يوسع باطن الجا بقة وظاهرها بل وسع احدها
 فقط او لم تلت الجا بقة من دية او الموصية ثبت شعورها ففعله فغلبه حكومة
 لان فعله ليس جا بقة ولا موصية ولا مقدر فيه وعليه ايضا اجرت الطبيب وثلث
 الخيط وان وسع طبيب جا بقة باذن محبي عليه مطلق او اذن ولي غيره لمصلحة
 فلا شيء عليه ومن ولي زوجة صغيرة لا يوطأ مثلها او ولي زوجة حبيبة لا يوطأ
 مثلها فخرق يوطية ما بين مخرج بول ومخرج مني او خرق يوطية ما بين
 السيليين فعليه الوبية كاملة ان لم يستمسك بول لا يوطأه نفع الحمل الذي
 يجتمع فيه البول كما لو جني على شخص فصار لا يستمسك القايض **ورلا** بان استمسك
 البول فعليه ارشش جا بقة ثلث الوبية لغضاعه في الافاضة ثلث الوبية ولا يعرف
 له مخالف من الصحابة وان كانت المروجة مهم يوطأ مثلها لمثلها او كانت الموطوة
 حرة اجنبية اي غير زوجة والي كبدية مطاوعة ولا تشبهه نواحي في وطئها فوقع
 ذلك اي خرق ما بين السيليين او ما بين مخرج بول ومني فهي حرة لمصلحة من
 فعل ما دون فيه كارتشسكارتها او ممر مثلها وكما لو اذنت في قطع يدها فسوي
 القطع الي نفسها بخلاف ما لو اذنت في وطئها فقطع يدها لانه ليس من الما دون فيه
 والامن ضروره ولها اي الموطوة مع شبهة او مع اكراه الهرب لاستيفائه منقعة
 البضوع ولها الوبية كاملة ان لم يستمسك بوله لانها اذا اذنت في الفعل مع الشهرة
 لا اعتقادها انه هو المستحق قال اكان غيره ثبت عليه وجوب النضات كمن اذنت
 في قبض دية فانها انه يستحقه فبان غيره وامامه الاكراه فلا نفع له مستعد **والا** بان
 استمسك بول مع خرق ما بين السيليين او ما بين مخرج بول ومني مع وطئ بشبهة
 الاكراه فعليه مع الهرب ثلثها اي الوبية كجنايته جا بقة لغضاعه كما تقدم ويجب
 ارشش بكارة اي حكومة مع فخرق بغير ولي لغضاعه بذلك القول وان التمس
 ما يجر جرح ارششه مقدر كجا بقة وموصية وما فوقها ولو لم يجر شيئا لم يستمسك
 ارششه لغرم النصوص ولا مقدر في جرح بدمه سوى ارشش ووجه الجا بقة
 لغرم النصوص **فصل في كسر صلح** كسر الصلح لغضاعه وثلث الام

او اسكانها **جبر مستقيما** اي كما كان بان لم تتغير صفته **بغير وكذا** اي كالظلم اذا
جبر مستقيما **ترقوة** بفتح التاء جبرت كما كانت فغيرها بغير تضاد في الترتيب
بغير ان لما روي سعيد بن وهب عن زيد بن اسلم عن عروة بن الخطاب في الصلح
جمل وفي الترتيب جمل والترقوة الرفع المستند بحول العنق حيث ترقوة
الجوارح الكف لكل انسان تدفقات **والا** بغير الصلح والترقوة مستقيمين
وفي كل منهما **حكومة** وتاتي **وفي كسوك** كل علم من زبد بفتح الزاي ومن
عصود وفخذ وساق وذراع وهو الساعد الجامع لفظي **الزبد** بغير ان لما روي
سعيد بن عروة بن شبيب بن عمرو بن العاص تكتب الي عروة في احدي الزبد
اذا كسر فكتب اليه عروة بن عمرو بن العاص تكتب الي عروة في احدي الزبد
الابل ومثله لا يقال من قبل الراي ولا يعرف له مخالف من العجالة والحق بالزبد
في ذلك باقي العظام المذكورة لانها مثله وفيها ما ذكر من جرح ومن كسر
بغير العنق **كسر خنجره** طلب وكسر عظمه **عنه** فلو كان
المقدر فيها وهي اي الحكومة ان يقوم مجني عليه عليه كانه قد لا جناية
به لم يقوم وهي اي الجناية به قد يرتفع من القيمة بالجناية فلو كان
المجني عليه جان كنسبته اي نقص القيمة من الدية فيجب فيه قوم لو كان
قنا صحيحا بقتلته وقوم لو كان قنا مجنيا عليه تلك الجناية بشقة عشر نصف
عشر دية اي المجني عليه لنقصه بالجناية نصف عشر قيمته لو كان قنا وقوم
سليما بقتلته مجنيا عليه بخمس دية فدس دية لنقصه بالجناية
نصف عشر قيمته لو كانت قنا وقوم سليما بقتلته مجنيا عليه بخمس
قيمة سدس دية لنقصه بالجناية سدس قيمته ولا يبلغ بحكومة جناية في
محل له اي فيه **مقدر** شرا مقدره اي ما قدر فيه فلا يبلغ بها اي الحكومة ارشاه
في شجرة دونها كالساق ولا يبلغ بحكومة **دية اصبع** او دية اتملة فيها دونها
اي الاصبع والاملة ولا يقوم مجني عليه حتى يبرأ ليقدر الارش فلم تنقصه الجناية
حال بر قوم حال جويان دم لا تنقص الجناية على معصوم هذا فان لم تنقصه
حال بر قوم حال جويان دم ايضا اي حال جويان دم او ذلته الجناية حسنا كقطع سلفة
او تولي فلا شئ فيها لانه لا نقص بها **بالعاقلة** وما تحمله العاقلة
من الدية وهي اي العاقلة من عدم ثلث دية فاكثر من ثلث الدية بسبب جناية غيره
اي القادر سموا بذلك لانهم يعقلون يقال عقلت فلانا اذا اعطيت دية وعقلت
عن فلان اذا عرفت عنه دية جناية واصله من عقل الا بل وهي الحال التي تتلوا
بها ربه ذكوه الارض وقيل من العقل اي المنع لانهم يمنعون عن القاتل او لانه
تعقل لساب ولي العقول ولما عرفت العاقلة بالحكم وهو منتقد بالورق قال **وعاقلة**
جان ذكر او اتني **ذكر** عصيته سببا ولا حتى عود ي سبه وحق من بعد كان
ابن جوجان وهو كان الجاني رجلا وامرأة كويت اي طرية قال فقي رسول
الله صلى الله عليه وسلم في جنب امرأة من بني كحيان سقط ميتا بغرة عبد او امه ثم
ان المرأة

179 ان المرأة التي قضى عليها بالغة ثوفت فقي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها
لبناتها وزوجها وان العقل على عصبتها متفق عليه وعن عروة بن شبيب عن ابيه
عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان يعقل عن المرأة عصبتها من
كانوا ولا يرثون منها الا ما فضل من ورثتها وراه خمسة الا الترمذي ولان
العصبة يترثون ازرقهم وبنصرته فاستوي قوتهم وبغيرهم في العقل
ولان الاب والابن احق بنصرته من غيرهما فوجب ان يحمل عنه كالأخوة وفي
الاعمام وما حديث لا يجني عليه ولا يجني عليه اي ان جانيه لا يتخطا كاليه وانه
جانيه لا يتخطاه السبك كقوله تعالى ولا توردن زواجره واذا ثبت العقل
في عصبة النسب فكذلك عصبة الولاء لعموم الجبر واما الاخ للاخ وددوا الارحام
والنساء ليسوا من العاقلة بلا خلاف لانهم ليسوا من اهل النصف **لكن يعرف**
سبه من قبيلة ولم يعلم من اي بطون بها لم يعقلوا اي رجال القبيلة عنه اي
الجاني الذي لم يعلم من اي بطون بها فلو قتل قوتني ولم يعلم من اي بطون قوتني
لم يعقل قوتني عنه كما لا يرثونه لتفرقهم وصيرورة كل قوم منهم ينتسبون
الي اب ادي ينتسبون به **ويعقل** عصبة **هم** اغني **وزمن** غني **وامي** اغني وغايب غني
كضوم اي كتاب وصح و بصير و جاز لا استوارهم في التعقيب وكونهم
من اهل المواساة ولا يعقل **فقير** اي من لا يملك نصيبا عند حلول الحول فاضلا
منه كج وكفارة ظهار **ولو كان معتقلا** لانه ليس من اهل المواساة كالزكاة
والاها وجبت على العاقلة تخفيفا عن الجاني فلا تثقل على من لا جناية منه ولا يعقل
صغير او مجنون لانها ليسا من اهل النصف والمعاودة **او امرأة** ولو متفق
او خفي مشكل لما تقدم وقت لانه لا مال له او ميايت لو كانت لغوات النصف وفي الثاني بيان
ولا تقاقل بيت دمي وحياتي لا تقاقل التناصير بينهما **ويقتاقل** اهل دمة **تحدث**
ملهم كما يتوارثون ولانهم من اهل النصف كالمسلمين فان اختلفت ملهم
فلا تقاقل كالا توارث ولا يعقل عن الموت احد لا مسلم ولا ذمي لانه من اهل
اخذ خطاه في ماله وخطا امام وخطا حاكم في حكمها في بيت المال لا تحمله عاقلة
لانه يصغر فيجوز بالعاقلة ولان الامام والحاكم باياد الله فيكون ارشد
خطاها في مال الله **خطا وكيل** فانه لا ضمان عليه فيما تلف منه بلا تعد ولا تقدر
بل يصح على موكله او خطا وكيل يقتصر لعموم المسلمين كالوزير في خطاه في حكمه
في بيت المال لما تقدم وخطاها اي الامام والحاكم في غير حكم كرميها صيدا فيصيبها
ادميا على عاقلة من خطاها ومقت لا عاقلة له **زوله** عاقلة **وجزت** عن الجميع اي
جميع ما وجب بجنايته خطا **فان** واجب من الدية ان لم تكن عاقلة او كانت وعجزت
عن شئ منها او تيممت ان تجزى عن بعضها وقدرت على البعض مع **خفر** جان عليه
في ماله حالا **ومع** اسلامه اي الجاني الواجب او تيممت في بيت المال حالا لانه عليه
السلام ودي لا يغاري الذي قتله بخير من بيت المال ولان المسلمين يرثون
من لا وارث له فيعقلون عنه عند عدم عاقلة **وتسقط** الدية **بتقذر** اخذ منه
اي من بيت المال حيث وجبت فيه **لوجوزها** اي الدية **ابتدأ** عليها اي العاقلة

مباحة كباغ ومرتد ومن قتل له لسانه وكما القتل قصاصا وجراد القتل
دفعاً عن نفسه لصلوة عليه لانه ما دون له فيه شرعا وكفارة عتق رقبته مائة
دينار في يوم شهادته متنا بغير ولا اطعام فيها وتقدم ويجوز قتل بصوم لانه
لا مال له يفتق منه ويجوز من مال غيره مكلف كصغير ومجنون وولييه فيفتق
منه رقبته لعدم امكان الصوم منها ولا تدخل النيابة وتقدم بغير سفيه وفلس
بصوم وتتقدم الكفارة بتعدد قتل كتعدد الدية بذكر لقيام كل قتل بنفسه
وعدم تعلقه بغيره **باب القسامة** بفتح القاف وهي اسم معهود
من اقسام القسامة قال الاظهر في القوم يقسمون في دعواه على رجل لانه
قتل ما جرم سموا قسامة باسم المعهود كقول ورعي وشرعا **اليمين** في دعوى
قتل معصوم لا يجوز وتزوج مسلما قال ابن قتيبة اول من فقه بالقسامة
في الجاهلية الوليد بن المغيرة فاقرها النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام فلا تكون
القسامة في دعوى قطع طرف ولا في دعوى جرح لانها تشبهت في خلاف الاصل
في النفس لحرمتها فاختصت بها كالكفارة **وشرط** صحتها عشرة اشياء الاول
وقوع العداوة الظاهرة وجد معها اي العداوة الظاهرة **ثاني** قتل او الاصول القتل
بما لا يشك له كالجرح والخنق وعصر الخصيتين ولانه عليه السلام لم يسل الا نصار
ذلك يقتلهم انهم لا يولون وكانت العداوة مع سيد مقتول لان السيد هو
المستحق لدمه ولم يولد والمذبح والمكاتب والمملوك عتقه بصفة في ذلك كالقتل
لانه نفس معصومة استشهد الحر والعداوة الظاهرة **ثالث** ما كان بين النصار
واهل حنبل وما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضا بشار وما بين البغاة
واهل العدل وما بين الشرطة والخصوم ولا يشترط مع البلوت ان لا يكون بموضع
القتل غير العداوة لانه عليه السلام لم يسل الا نصار ذلك كان بخير غير اليهود
اولا مع ان الظاهر وجوده عليهم فيها لانها كانت املاكا للمسلمين يقصدون بها
لاستغلالها وفي الاقناع لو وجد قتيل في محراب او بيت معه غير عبده كان ذلك لوثا
في حق العبد وليس مغلبي على القتل **رابع** الدعوى اي دعوى القتل **خامس** كسكين
جماعة عن قتيل وكو جفدة اي القتل عند من فقهه **سادس** كسكين
وغيره من ملطخ بدم وكشفادة من لم يثبت بهم قتل كمشاويح مبيان
بلوت خبر ليس كقول مجروح فلان جرحي فليس لوثا لانه العداوة
فقط لان القسامة انما تثبت مع العداوة بقضية الا نصار اي الذي قتل بخير ولا
يقاس عليها لشبوت الحق بالظنة ولا يقاس في المظان لان الحق انما يتهدى بتهدى
سببه والقياس في المظان جمع بين مجرد التحكة وغلبة الظنون والحق بالظنون
يختلف باختلاف القرائن والاحوال ولا يتخصص فلا يمكن ربط الحق بها كوني فقد
البلوت وليس الدعوى بقتل غير بان كانت بقتل خطأ او شبهه كعمد حلف مدعي
عليه يمين واحدة كحديث محمد بن شبيب عن ابيه عن جده مرفوعا البيهقي
المدعي واليمين على من انكر الا في القسامة رواه الدارقطني ولا يمين في دعوى
قتل مع فقد لوث لانه ليس بمال فيحلف سبيله اي المدعي عليه القتل بها
حيث انكر

كدم في اذنه
او اسفله

حيث انكر ولا يمينه ويبار واية فيها قوة في شهر واختارها الموفق وغيره
وقدمها في الهداية والمذهب ومسوك الذكوب والمستوعب والخلاصة والحرر
والوعائيت والحواوي والعزوع وغيرهم ذكره في التنقيح **حلف فلو نكل لم يقض**
عليه بغير الدية احتياطا للدماء **الشرط الثاني** تخلف قاتل اي مدعي عليه
القتل لتصح الدعوى لانها لا تصح على صغير ولا مجنون **الشرط الثالث** امكان
القتل منه اي المدعي عليه **والا** يمكن منه قتل لمخوز مائة لم يصح عليه دعواه
كبقية الدعاوي التي يكذبها الحنف وان اقام مدعي عليه يمينه ان كان يوم
القتل في بلد بعيد من بلد المقتول لا يمكن مجبه منه اليه في يوم واحد بل
الدعوى قاله في الشرح **الشرط الرابع** وصف القتل اي ان يصفه المدعي في الدعوى
كان يقول جرحه بسيف او سكين وكفه في محل كذا من يده او خنقه او مزقه
بخولت في راسه وكفه فلو استدل المدعي عليه حاكم قبل تفصيله
اي وصف مدعي القتل لم يعتد به اي الحلف لعدم تحدد الدعوى **الشرط الخامس**
طلب جميع الورثة فلا يحلف بغيرهم لعدم انفرادهم بالحلف **الشرط السادس**
اتفاقهم اي جميع الورثة على الدعوى بالقتل فلا يحلف بغيرهم **الشرط السابع**
بعضا اذ الساكت لا يمين عليه حكم الشرط السابع اتفاقهم اي جميع الورثة
على القتل فان انكر القتل بعض الورثة فلا قسامة الشرط الثامن اتفاقهم
اي الورثة على عيب قاتل بضافه وقال بعض الورثة قتله زيد وقال بعضهم
قتله بكر فلا قسامة وكذا لو قال بعضهم قتله زيد وقال بعضهم لم يقتله زيد
عملا كان المكذب او فاسقا لا فسادا على نفسه بتبعية زيد وكذا لو قال احد
ابني القتل قتله زيد وقال الاخ لا اعلم فاقله فلا حلف قسامة كما لو كذبه
لان الايمان اقيمت مقام البيعة ولا يجوز ان يقوم احدهما مقام الاخر في الايمان
كما لو ادعاوي ويقبل تعيينهم اي الورثة لقائل بعد قولهم لا غيرة لامكان
علمه بعد جرمه الشرط التاسع كونهم اي الورثة ذكور مكلفون كحديث
يقسم خمسون رجلا منكم ويستحقون دم ماحيه ولان القسامة يشهد بها قتل العمد
فلم تسمع النساء كالتشهادة والدية انما تثبت ضمنا لا قضا ولا يقدح غيبة بعض
اي الورثة ولا عدم تكليفه بان كان بعضهم صغيرا او مجنونا ولا يقدح نكوله
اي بعض الورثة عن البيهقي لان القسامة حق له ولغيره فقيام المانع بمواجه
لا يمنع حلفه واستحقاقه لتصيبه كالمال المشترك فلو ذكر حاضر مكلف ان
حلف بفسطه من الايمان ويستحق نصيبه من الدية كما لو كان الكل حاضرا
مكلفين ولم يقدّم من الغائبين او كلف اي بلغ او عقل ان يحلف بفسطه
نصيبه من الايمان وبما خذه اي نصيبه من الدية لبنائه على ايمان صاحبه كما
لو كان حاضرا مكلفا ابتدا الشرط العاشر كون الدعوى اي واحد لا اثنين
فاكثر معين لقوله عليه السلام لا يشار بغير خمسون من رجل منهم يرفع
اليك يمينه ولا يمينه ضعيفة خولف بها الاصل في قتل الواحد فاقصص عليه
فلو قالوا اي ورثة القتل قتله هذا مع اخر فلا قسامة لما تقدمت

من الورثة

ابن عمر لو وجدت قاتك عوفي الحرم ما جئته رواه احمد **لكن لا يباع ولا يشاري**
ولا يكلم زادني الروضة ولا يواكل ولا يشاري **حتى يخرج منه فقام عليه** يلا يتكلم
من الاقامة دارها فبضع الحرف عليه **ومن فعله** اي قتل اواني حواشي اي الحرم اخذ
بالنار لمفعول به اي بما فعله فيه اي الحرم لقول ابن عباس من اخذ حذائي
الحرم افهم عليه ما اخذت من شئ رواه الاثر **ومن قتل فيه** اي الحرم **دفع عن**
نفسه لفظ لقوله تعالى ولا تقتلوه عند المسجد الحرام حتى يقا تلوك فيه فان قتلوك
فاقتلوه ولان اهل الحرم يحتاجون اليه لاجل عذر كتاب المعاصي كغيرهم فقل
لانفسهم وارسولهم واعوانهم وللمستكاليين وخوفه في الحرم حرمته فلا يشترط
تحتيم دمه وماله كالحالي في دار الحرب لا يقيم كرامة المالك ونسخ تحتيم القتال
في الاشهر الحرم **ولا تقسم الا شقق الحرم شيئا من الحوادث والجنائيات** فيلوي شيئا من
ذلك ثم دخل شهر حرام اقيم عليه ما وجب قبله لعموم الأدلة **واذا ابي حنيفة** اي
قودا وهو بارص القدور لم يوجب به اي الحرم والعقد حتى يرجع الي دار
الاسلام كحديث بشير بن ارملة انه ابي برجل في الفلاة قد سرق ثيابه فقال لولا
اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع الا يدي الا في الفلاة لقطعتك
رواه ابو داود وغيره وروي شعيب بن اسادة عن الاحوص بن حكيم عن ابيه عن
ان عمر كتب الي الناسب بن لا يجلو بن امير الجيوش ولا يستقر رجلا من المسلمين
حدا وهو عاتق حتى يقطع الدرب قايلا ولاه رما تلحقه حية الشيطان فيلقط
بالكفار **باب حذو الزنا وهو فعل الفاحشة في قبل او في دبر**
وهو من اكبر الكبائر اجمعوا على تحريمه لقوله تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة
وسا سبيلا وحديث اجتنبوا السبع الموبقات وكان هو الزنا في صدر الاسلام الجسد
للنساء والاداء بانكلام للرجال لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من سبايكم الا يتبين
ثم نسخ بحديث عبادة بن الصامت مرفوعا حذوا عني فذبح الله لهن سبيلا البكر
بالمكر حلوماية وتفنن بعام والغيب بالثيب جلوماية والرجم رواه مسلم واذا جاز
اصحابنا نسخ الكتاب بالسنة ومنع ذلك قال ليس هذا نسخا انما هو تفسير للقران
وتبيين له لان ما كان مشروطا بشروط وزال الشرط لا يكون نسخا وهاهنا بشرط الله
لجسمهن ان لا يجعل لهن سبيلا فثبتت السنة السبيل **ام دازي** محض مكلف
محض وجب رجمه بحجارة متوسطة كالخوف فلا ينبغي ان يتخذ بحجارة كبيرة ولا ان
ان يطول عليه حصاة خفيفة ويبقى الوجه **حتى يموت** كحديث عمر قال ان الله تعالى
بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وانزل عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه اية الرجم
فقرا نكاحها ووعيتها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فاحش ان طال
بالناس زمان يقول قايلا لما نجد الرجم في كتاب الله فلكل بترك فريضة انزلها
انه تعالى فالرجم حق علي من زني اذا احصت من الرجال والنساء اذا اقامت به البينة
او كان الجبل او الاعتراف وقد قرأنا الشريعة والشريعة اذا زنا فارجوها البينة
نكاحا لا من الله والله عز وجل حكم متفق عليه **ولا يجلد** محض قبله اي الرجم
قال الاثر سمعت ابا عبد الله يقول في حديث عبادة انه اول حذو زنا وان حديث
ما عذر

بالفصل في
الجنات والحدود
عند تميم

ما عذر بعده رجمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجلده وعمر رجم ولم يجلده **ولا ينبغي**
الحصن اذا زني لم يدرج لما تقدم **والحصن من ذوي زوجته** لا سريته **بنكاح**
صحيح لا باطل ولا فاسد **لو كانت بيعة في قبلها ولو في حيف او صوم او حرام ونحوه**
كفي نفاس او مسجد او مع صديق وقت فريضة **وهما اي الزوجان مكلفان**
حضان ولو مستامنين **او ذميين** فلا احصان مع صفرا حدهما او جونه او رقه
وعلم منه انه لا احصان بمجد العقد ولا بالكلوة ولا الوطي في الدبر وما دون
الفرج ولا بوطي زنا او شبهة ولا يشترط في الاحصان الاسلام لا من عليه السلام
بدم اليهوديين الزانيين فرجها متفق عليه من حديث ابن عمر ويألف
الاحصان الاحلال حيث نحل المطلقة ثلاثا بوطي روج ولو رقيقا او غير يالغا
او محض فان الاحصان اعتبار بحاله النعمة فمن كملت النعمة في حقه فحانته
الحصن واذا حق بزيادة العقوبة والنعمة في حق الحرام المكلف اكل بخلاف
الاحلال فان اعتبار الوطي في حق المطلقة يحتمل ان يكون عقوبة له بخلاف
عليه حتى يظاها غيره فانه مما تباهاه الطباع محصنا فان في مسلماتها ولا يوجب المستام
التي في احصانه بالنيكاح في زمانه السابق **ولا يبق** احصان من احصن اذا زني لانه غير
كافئ **باسلام** نصا **ونصير** هي اي الزوجة **ايضا** محصنة حيث كانا بالصفاة ملتزمين بحكمنا
المتقدمة حالة الوطي **ولا احصان لواحد منهما اي الوطي والموطوءة مع فقد**
شئ مما ذكر القيد السابقة **وبثبت** احصانه بقوله اي الحرام المطلق
وطبنا او جاسفتها او دخلت بها لان المهر من الوطي وكذا باصفتها
بخلاف اصبتها او باشتها او تبعتها فينبغي ان لا يثبت به احصان لانه يستعمل
فيما دون الوطي في العزج كغير ذكره في الشرح **ولا يثبت احصان** **بولد منها** وكذا الوقات
اي امراته **مع انكار وطبها** اي امراته لان الولد يلحق بامكان الوطي والاحصان شريف
لا يثبت الا بحقيقة الوطي وكذا لو كان لامرأة ولدت من زوجها فانكح اب
يكون وطبها لم يثبت احصانها لذلك واذا جاز ان يعلل انه يفرق بين محصنا
لحم كحديث جابر بن جلال في امرأة فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجلد
به الحدم اخبر انه محض فزج رواه ابو داود ويثبت انه لم يجد الحد المذكور
الواجب او يثبت المحمود بالرجم ويصل عليه ان كان مسلما قال احمد
سئل عني عن شراحة وكانت راجها فقال اصفوا بها ما تضمنه من بوناج
وصلى علي عليها ولدت مذي عن عمران بن حصين في الجهمية فامر بها النبي
صلى الله عليه وسلم فوجت وصلى عليها وقال حسن صحيح **وان زني حرم غير محض**
جلوماية بلا خلاف للحديث **وعزب** **تماما** **ولو انني** مسلمات كان او كافرا لعموم الحديث
ولانه حدثت في الزنا فوجب على الكافر ان يزوج ويؤلف مذي هو عن
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عزب وان ابا بكر عزب وعزب وان عمر

الملك لا يملك الامام
لا يفسد

منيب وغريب ويكون تفويهاً **بالحرم** باذل نفسه معها **واجوب** بالعموم نهيها
 عن السفر بلا محرم **وعليها اجرة** اي المحرم لصرف نفعه في اداء ما وجب عليها
فان تعذر اجرة **منها** لعدم او امتناع **فمن بيت المال** لان بيت المال فان اي
 المحرم السفر معها **او تعذر** اجرة **منها** بان لم يكن لها محرم **فمن بيتها** تفريق
 الى مسافة **فمن** الحاجة كسفر الهجرة والترحال اذا مات المحرم في الطريق **وغريب**
غريب اي يغرب **مغرب** اي من غربه **اي غير وطنها** لان عوده الى وطنه
 ليس تغريباً وان عاد الى وطنه قبل الحول **مع وان** **في** **جلد** **خمس** **جلدة**
 لقوله تعالى فاعلم ان نطق ما على المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في
 القرآن مائة جلدة فينصرف التنصيف اليه دون غيره والرجح لا ياتي تنصيفه
ولا يغرب **فمن** **اي** **لانه** **عقوبة** **لبيده** **دونه** **اذا** **العبد** **لا** **ضرر** **عليه** **في** **تغريبه**
 لانه غريب في موطنه **ويترفع** فيه بترك الخدمة وينتصر بسببه **بذلك** **ولا يغرب**
وان **بعد** **الحديث** **لقوله** **عليه** **السلام** **فلجلدها** **ولا** **يترك** **يقال** **نكته** **وعليه** **اي** **لامه**
وعنه **يدنيه** **ذكره** **في** **القاموس** **وبجلد** **بغريب** **مبعض** **اي** **بحسابه**
فالمستحق **فالمستحق** **جلد** **خمس** **وسبعين** **جلدة** **وبغريب** **بغف** **عام** **بما** **لا** **يجب**
ان **التغريب** **عليه** **من** **نصيبه** **الحرم** **وقت** **ثلاثة** **حركات** **ثلاث** **الحرم** **سنة** **وستون**
جلدة **وسبق** **الكسر** **لان** **الحديث** **دار** **بين** **الوجوب** **والاستفاضة** **وبغريب** **ثلاثي**
عام **والدبر** **والمكاتب** **وام** **الولد** **والعق** **عقبة** **صفة** **كالقن** **في** **الجلد** **انه** **رفيق** **كله**
وان **رأى** **محض** **بكر** **او** **عكسه** **فليخل** **من** **الحرم** **والبكر** **حده** **الحديث** **اي** **هريرة**
ونحو **حديث** **خالد** **في** **رجلين** **احتصا** **الي** **رسول** **الاسير** **انه** **عليه** **وسلم** **وكان** **انها** **احدهما**
عسيقا **على** **الاخر** **ففي** **بامراته** **في** **لدايته** **مائة** **وعزبه** **عاما** **وامر** **اشيا** **الاسلي** **يا** **اني**
مراة **الاخر** **فان** **اعترفت** **فارجعها** **فاعترفت** **فارجعها** **متفق** **عليه** **وزان** **ثلاث**
حرم **كاخته** **كران** **بغيرها** **اي** **ما** **سبق** **تفصيله** **لعموم** **الاجار** **ولو** **في** **فاعل**
ومفعول **به** **كران** **فمن** **كان** **منها** **محض** **الحرم** **بجلد** **مائة**
بغريب **عاما** **والرفيق** **بجلد** **خمس** **والسبع** **بالحديث** **اذا** **الرجل**
رجل **فما** **زانيا** **ولانه** **مخرج** **مقصود** **بالاستمتاع** **اشبه** **فوج** **السراة** **وهو** **لوكه**
اي **كاجنب** **لان** **الذكر** **ليس** **محل** **الوطي** **فلا** **يؤثر** **ملكه** **له** **ودبر** **اجنبية** **اي**
زوجته **وسرته** **كلوا** **وبغز** **من** **اي** **زوجته** **اوسرته** **في** **دبرها** **والاجنبية**
السراة **محل** **الوطي** **فلا** **يؤثر** **ملكه** **في** **الجملة** **ومن** **الي** **بهيمة** **ولو** **شكك** **عذر** **روي**
ابن **عباس** **لانه** **لا** **يض** **فيه** **بيع** **ولا** **بيع** **فما** **سهم** **في** **فروج** **الا** **دمي** **لا** **خرمة** **له** **والنفق**
فه **وقتل** **البهيمة** **الماتية** **ما** **كولة** **كانت** **الا** **الحديث** **ابن** **عباس** **من** **وعان** **وقر**
بهيمة **فاقتلوه** **واقتلوا** **البهيمة** **رواه** **احمد** **وابوداود** **والترمذي** **وضفقه** **الي** **اي**
عن **ابن** **عباس** **من** **اي** **بهيمة** **فلا** **احد** **عليه** **لكن** **لا** **تقتل** **الا** **بالعنف** **هامة** **في** **فعل** **بها**
لم **تكن** **ملكه** **لانه** **لا** **يقبل** **افزاره** **في** **ملكه** **غيره** **وبغني** **افزاره** **ان** **ملكها** **مواحدة**
بافزاره **في** **نفسه** **وبحرم** **اكلها** **اي** **الماشية** **ولو** **ما** **كولة** **لانها** **حيوان** **وجب** **قتله** **حق**
به **تعالى** **اشبه** **سائر** **الحقول** **ان** **فيصنعا** **الآتي** **لها** **بغيرها** **لا** **تلا** **فيها** **بسببه** **فما** **لوجرحها**
 المكتولات

قال في القاموس

ای حیو

445

نظام

العلماء الى حله
فكان ذوقا شبيهة
ما نفعه من الحد بخلاف
التملة طه

فماتت ووجوب ثقلها **فصل في غسل ونشر وطه اي حر الزنا ثلاثا** ثم اخبرها
 بتقريب حشفة اصلية ولو من خفي او تقريب قورها اي الحشفة لعمرها
 في فرج اصلي من ادمي حي ولو دبراً لذكر او انثى كحديث ابن مسعود ان رجلاً
 جالس النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني وجدت امرأة في البستان فاصبت منها كل شئ
 غير ابي لم انكحها فاقبل بي ما شئت فقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم واومر الصلاة
 طوي في النهار ووزلها من الليل ان الحسنات يذهبت السيئات رواه الصلي فلا
 حد يفتين بعض الحشفة ولا بتقريب ذكر خفي مشكل ولا بالتقريب في فرجه
 ولا بالقبلة والمباشرة دون الفرج ولا باتيان المرأة المرأة وبغز في ذلك كله واما
 لرجل المذكور في حديث ابن مسعود ففرد جانا بياضاً يدل عليه ظاهر حاله على ان الامام
 ترك التعزير اذا رآه كماله في الحق والشرح الشرح الثاني في انتفاء الشبهة كحديث
 رواه الحدود بالثبوت ما استطعت فلو ولي زوجته الزانية في حبس او نفاس
 ودبرها فلا حرج عليه لانه ولي مادق ملكاً او ولي امته المحرمة ابداً بضرع او غيره
 كموطوء ابيه او ابنه او ام زوجته او ولي امته المحرمة او امته المحرمة او امته
 المحرمة او امته المحرمة او ولي امته المحرمة او امته المحرمة او امته المحرمة
 فيها شرك او لبيت المال فيها شرك فلا حد لتبهمه ملك الوالي او ولده لتبهم
 الشبهة في ملك ولده كحديث انت وما لك لا يبيك ولتبهمه ملك مكاتب الوالي ولذا
 ان كان لبيت المال فيها شرك لان كل مسلم فيه حق او ولي في نكاح مختلف فيه
 او في ملك مختلف فيه يفتقر ختمه كنكاح متعة او نكاح بلاولي
 او في شرا فاسد بعد قبضه اي المبيع لان البائع باقياً ضمه لامته كانت
 اذنه في فعل ما يملكه بالمبيع الصحيح ومنه الوطي فان وطي في بيع فاسد قبل
 التخييف حد وقبل لا او وطي في ملك يفتقر فصولي ولو قبل الاجارة فلا حد
 لو وطي امرأة وجدها على فراشه او في منزله ظنهما زوجة او امته او طفله
 انه له فيها شرك او لولته فيها شرك فلا حد او وطي صبيح امراته او امته
 فاجابته غيرها فوطيها فلا حد لا اعتقاده اياها الوطي بها يهوز فيه مثله اشبه
 من ادخل عليه غيرها امراته او جهل زان **تحرمة اي الزنا لعقب اسلامه**
او نشوه ببادية بعيدة عن القرى او جهل تحريم نكاح باطل اجماعاً ومثله
بجهله فلا حد ويقبل قوله اذن لان عمر قبل قول مدعي الجهل بتحريم النكاح
في العدة فان نشأ بين المسلمين وادعي جهل تحريم ذلك لم يقبل منه
لانه لا يخفى على من هو كذلك او ادعي واطي ان امرأة امة او جته وانكح زوجته
لا حد لان دعواه ذلك تشبهه لاحتمال صدق لاقه ولا بد ما حوت ابي هريرة
من قولها ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً ولتر مدي بنت عاتشة من قولها ادراوا
الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخير فخلوا سبيله فان الامام
ان يجطي في العقوبة من ان يجطي في العقوبة وللدور قطني عن ابن مسعود
ومعاذ بن جبل وعقبة بن اذ الاشبه عليك الحدود فادرك اما استطعت
ان اقول موطوء ارجا اي ارجع موافقاً لابي بها مطاوعة عامة بتحريمه

النسائي و

ذاتاً كانت رقيقة
وكل في ملكه

عامر

حديث وحدها ولا مهر يضاموا حدة لها باقرارها وان وطئ مكلف امرأة في
نكاح باطل اجماعا مع علمه بطلان النكاح وتخير الوطئ **نكاح مزرعة**
او معنونة من غير زنا او خا مسكة او ذات محرم من شب او رضاع او مصاهر
حد لانه وطئ لم يصدق ملكا ولا شبهة ملك وروي ابو بصير المروزي عن عمر انه
رفع له امرأة تزوجت في عدتها فقال هل علمت قال لا فقال لو علمتها لرحمتكم
او زنا بحرية مستأمنة او سميت استأجرها لولا ان عليا قد حذر لا نتفقا
ولا استيجالا لا يبيحان البضع او زني مكلف بمن له عليا قد حذر لا نتفقا
الشبهة كمن له عليا حديث **او زني بامرأة ثم تزوجها او زني بامه ثم ملكها** حد
لوجوبه به بوطئها اجنبية فلا يسقط بتغير حالها كما لو ماتت **او اقر عليها** بات
قال زنيك بفلانة وهي حاصفة **فسكتت** فلم تصدقه ولم تكذبه **او جحدت** وزني
بمجنونة او صغيرة بوطئ مثلها كسكتت تسع سنين فاكثرت حد لان سبب السقوط
في الوطء غير موجود في الوطئ او وطئ مكلف امته المهرمة عليه بسبب كاخته
لعتقها عليه بمجرد الملك فلا يثبت الملك فيها فلم توجد الشبهة **او زني مكلف**
مكلفا حد لان وطئ الرجل لا يكون الا مع انتشار ولا كراهه بيا فيه فاذا وجد الانتشار
انتفى الا كراهه كما لو اكره على غير الزنا فزني **او زني مكلف جاهلا وجوب العقوبة**
على غير وجه حد لظن
ما عذر وكذا لو زني
سكرا او اقر به
في سكرو وان
تكنيت مكلفا
من نفسه محض
او مميلا او من
جهله اي
ما عذر وكذا لو زني
سكرا او اقر به
في سكرو وان
تكنيت مكلفا
من نفسه محض
او مميلا او من
جهله اي
ما عذر وكذا لو زني
سكرا او اقر به
في سكرو وان
تكنيت مكلفا
من نفسه محض
او مميلا او من
جهله اي

اي على امرأة بانه
زني بها

والدار قطنى ولان الحد بدل الاشبهة فلا تكفى فيه الكتابة ولا يعتبر ان يصحح من زني
بها فلما اقرانه زني بفلانة فحد بته فقلبه الجود ورواها حديث اي دلو دعت سريلا
سعد مر فوها ويعتبر ان لا يرجع مقدره حتى يتم الحد فان رجع عن اقراره
او ضرب ترك وتقدم ولو شهد اربعة اقراره به اي الزنا اربع اقراره
اقراره به او صدقهم دون اربعة مرات فلا جود عليه لرجوعه ولا حد عليه من
شهد عليه بالزنا كما لم في النصاب الصورة الثانية لثبوت الزنا ان يشهد
عليه اربعة اقراره في مجلس واحد اربعة رجال عدول صوابا او متفقين
واحد اربعة واحد او صدقهم زان بزنا واحد متعلق يشهد ويصدق به
اي الزنا بقوله تعالى والذين يذنبون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء الاية
وقوله فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فيجوز في النظر اليها حال الجراح لا قامة
الشهادة عليهن واعتبر قولهم رجال لان الاربعة اسم لعدد الذكور لان في شهادة
النساء شبهة لتطرق الاحتمال اليهن وعدوا ككتاب الشهادات وكوفيها في
في مجلس لان عمر حد الثلاثة الذين شهدوا على المقيمة بتسعة بالزنا
لما تخلف الرابع ولولا اعتبار اتحاد المجلس لم يحذر لاحتمال ان يحلوا بدفع في
مجلس اخر ومعنى وصفهم بالزنا ان يقولوا زنا اكره في فزجها كالمرود
في الحيلة او الرشا في السب كما تقدم في الاقرار به الشهادة اولى وبخلاف اقر
زاد كره في فزجها والتشبيه تأكيد **ان تشهدوا في مجلس فاكثرت**
من مجلسيت بان تشهد البعض ولم يشهد الباقي حتى غنى قام الى من مجلسه
حد الجميع للغنى لما تقدم عن عمر ولا ينافيه ثبوت المجلس بذكر في الاية
لان العدالة ايضا وصف الزنا بذكر فيها مع اعتبارهما لدليل اخذوا وشهد
بعض بالزنا وامتنع بعضهم من الشهادة **اولم يكملها** اي الشهادة بعضهم
من شهد منهم للغنى بقوله تعالى فان لم يأتوا بربعة شهداء فاحلوه
ثمانيت جلوة او حلا عمر ابا بكر وصاحبه حين لم يكمل اربعة شهدائه
بمحرم من الصابة ولم ينكر او كانوا اي الشهود كلهم او كان بعضهم لا
تقبل شهادتهم فيه اي الزنا لم يفي او فسق او كذب لا حرم زوجه و
للغنى لعدم كمال شهادتهم كما لو لم يكمل العدد وكما لو بان مشهود
عليه بزا مجبوا باو بانث مشهود عليهما **ان تقا** يحدون للشهود كذاهم ولا حد
زوج لاغت زوجته بعد شهادته عليه بالزنا وتقدم **او كانوا** الاربعة الشاهدين اي
بالزنا مستوري الحال او مات احداهم اي الاربعة قبل وصفه عدولا كما في
او مستوريين او بانث مشهود عليهما **عذر** فلا يحدون لمفهوم قوله تعالى ثم لم يأتوا
باربعة شهداء وقزجي هنا بالاربعة **ولان عيبت اثنان** من اربعة شهداء بزا
لاوبة زنا بها فيها من بين صغير عر **قاوعيت اثنان** من زاوبة اخري
منه اي البيوت الصغير كملت شهادتهم لا مكان صدقهم لاحتمال ان يكون
ابتداء في احدى الزاويتين ونما منه في الاخرى بخلاف البيوت الطرية لثبوت
ما بينهما **او قال اثنان** في شهادتهما زني بها في قبيصة **ايص** او قال اثنان في
قائمة اثنان في شهادتهما زني بها في قبيصة احمد او زني بها نائمة كملت
وقال

اي

وقال

غايبا لم يجد قاذفه حتى ثبت طلبه اي المذوف الغائب في غيبته بشروطه او كجز
ويطلب بنفسه ومن قال لخصنة زينة وانت صغيرة قالت فسرته بدون تسع
سنتين عذرا قاله اي زينة وانت صغيرة كمن لا ذكره وفسره بدون عشر
سنتين عذرا لما تقدم والا بفسره بدون ذلك هو لانه لا يستلزم بلوغ مذكوف
وان قال لخصنة زينة وانت كافرة او امة او كانت مجنونة ولم يثبت
كونها كذلك اي كافرة او امة او مجنونة هو لان الاصل عدم ذلك كما لو
قذف مجنونة النسب وادعي زنتها فانكرته فبجد لانه الاصل الحرية
وان ثبت كونها كذلك اي كانت كافرة او امة او مجنونة لم يحد لاصفاته
الا اني حال لم تكن فيها خصنة ولو قالت اردت قذفي في الحال وانكرها
لاختلافها في بيئته وهو علم بها وقوله وانت كافرة وكفه حمله جالبة
ويصدق قاذف محض ادعي ان قذفه كان حال صفر مذكوف لان الاصل
الاصل صفته والبراءة من الحد فان اقاما بينتين وكاتما مطلقتين
بان قالت احدهما قذفه وهو صغير والاخرى قذفه وهو كبير او كانتا
مورختين تاريخين مختلفين بان قالت احدهما قذفه وهو صغير والاخرى
سنة عشرت ووالاخرى قذفه وهو كبير سنة ثلاثين مثلا فهما قذفات موجب
بفتح الجيم احدهما الحد وهو القذف في الكبير وموجب الاخر وهو القذف في الصغير
التفريق برأعي لا للبينين لعدم التثاني وان اختلفا تاريخا واحدا قالت احدهما
وهو اب المذوف حال قذفه صغير وقالت الاخرى وهو اذ ذاك كبير تارة
وسقطا لانه لا يترجح لاحدهما على الاخرى وكذا لو كان تاريخ بينة المذوف
الشاهدة بكبره قبل تاريخ بينة القاذف الشاهدة بصغر مذكوف فيتعارضان
ويتساوتان ويرجع لقول قاذف ان القذف كان حين صغر المذوف لان الاصل براءة
من الحد ومن قال لابن عشرين سنة زينة من ثلاثين سنة لم يحد يعلم
بكذبه ولا يسقط حذوف براءة مذكوف بعد طلب امر او زوال احصان
ولو لم يحكم بوجوبه اي الحد اعتبارا بوقت الوجوب وكما لو زني بامرأة ثم تزوجها
فصل ويجرم قذف الا في موصفتين احدهما ان يزوج زوجته تربي في شهر
لم يطاها فيه فيعتزلها ثم تلد ما يمكن كونه من الزاني فيلزم منه قذفها ونفيه اي
الولو باللعان تجريان ذلك محري البقين في ان الولد من الزاني حيث انت به كسرة
استقر فاكثرت وطيه واذ لم يبق الولد كقوة وورثته وورث اقاربه وورثوا منه
ونظر الي بناته وارضائه ويخوفه وذلك لا يجوز فوجب نفيه ان الة لذلك ولو
ايها امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليس من الله في شيء ولو بدخلت الله
عنته واربها رجل جرد ولده وهو ينظر اليه احجب الله منه وفضحه على روم
الاولين والآخرين رواه ابو داود وقوله وهو ينظر اليه يعني يخطي سري الوالا
منه فكما عدم على المرأة ان تدخل على قوم من ليس منهم فالرجل مثلها ولو اذنت
بالزنا

في و

بالزنا ووقع في نفسه صدقها فهو كالحال وانما تزني وكذا ان وطئها زوجها في شهر
زنت فيه وقوي في ظنه اي الزوج ان الولد من الزاني لشبهه به اي الزاني وكفه
ككون الزوج عتقا لان ذلك مع تحقق الزنا دليل ان الولد من الزاني ولقيام
غلبة الظن مقام التحقيق الموضع الثاني ان يراه في الزنا ولم تلد ما اي ولدا
يلزم منه نفيه بان لم تلد او ولدت ما لا يغلب انه من الزاني او يثبت قبض زناها
بين الناس ان يخبره به ثقة لا عداوة بينه وبينها او يوجب متعزفا به اي الزنا
عندها فيباح لزوجها قذفها به اي بالرجل المعروف به لان ذلك كله مما يغلب
على الظن زناها ولم يجب لانه لا ضرر على غيرها حيث لم تلد وفراقها اذن اولي
لانه اشتد به ولا ان قذفها يغني الى خلق احدلها كاذبا ان تلعنا او تترارها
فتفتضح ولا يجوز قذفها بعت لا يوثق به لانه غير ما مون على الكذب عليها ولا
بروثة رجلا عندها غير معروف بالزنا ان لم يثبت قبض زناها الجواز دخوله
سارقا وكفه وان انت زوجة شخص بولد خالف لونه لونهما كاسود
والزوجات ابصان لم يباح لزوجها نفيه بذلك اي بمثابة لونه لونهما الحديث
اي مروي قال جابر بن عبد الله الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
امراتي جات بولد اسود يعرض بنفيه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
هل لك من رجل قال نعم قال فما الواجب قال هل فيها من اوراق قال اري
فيها لورقا قال فاني اراها ذلك قال عسى ان يكون نزع عرق قال فمعا
عسى ان يكون نزع عرق قال ولم يرد حصته النبي صلى الله عليه وسلم في الانتقامه
متفق عليه ولان الناس كلهم من ادم وحوي واليوانهم وخلقهم مختلفة فلو لا
مخالفتهم صفة ابويهم لكانوا على صفة واحدة بلا تفرقة فان كانت بان راي
عندها رجلا يشبه ما ولوته فله نفيه لان ذلك مع الشبهة يغلب على الظن انه
من غيره **فصل** في القذف صريح وكاتمة في صريحه يا منيوكة
انك لم يفسره قاذف بفعل زوج اوسيو فان فسره بذلك فليس قذفا يا منيوكة
يا زان يا عاهر او قد زينت او زني فزوجك وكفه كرايتك تزني واصل العهراتيان
الرجل المرأة لئلا يغور بها ثم غلب على الزنا سوا جاحها او جاك ليلا او نهارا او قال له
يا معفوج بالغا والجم نصا لاستعمال الناس له بمعنى الوطي في الزنا واصل الضرب
او قال له يا لوطي لانه في العرف من ياتي الذكر لانه عمل قوم لوط فان قال اردت
يقولي يا زان وكفه زاني القيت وكفه او اردت يقولي يا عاهر عاهر الزنا او
قال اردت يقولي يا لوطي انك من قوم لوط او انك تعلم عملهم غير اني ان
الذكر لم يقبل منه ذلك لانه خلاف الظاهر ولا دليل عليه وتول المكلف
لتخص لست لا يملك اوست بولول فلان الذي يشب اليه قذف لامة
اي المقول له لا ثباته الزنا لامة لانه لا يخلو اما ان يكون لايه او غيره فاذا انقاه
عن ابيه فقد اشتهى لغيره والغير لا يملك احباله لها في زوجية ابيه الا بزنا
فكان قذفا لها وكانهم لم ينظروا لاحتمال الشبهة بعده الا ان يكون القول له ذلك

عليه

مقابلان لم يستلحقه ملاعت نعت فيه ولم يفسره قائل ذلك **بنينا** فلا يكون
 قذفا لها وكذا لو نفاه عن قبيلة فهو قذف لأمه الامنياء بل ان لم يفسره بنينا
 لحديث الاشعث ابن قيس مرفوعا لا اوتي برجل يقول ان كنانة ليست من قريش
 الاحلوتة ومن ابن مسعود لا احلوا الا ان اثبت رجل قذف محصنة او سفي
 رجلا عن ربه وقوله لاحد ما انت ابن فلانة ليس بقذف مطلقا سواء اراد
 قذفه به او لا اذ الولد من امه بكل حال وقوله لولده لست بولدي كناية
في قذف امه بضالان الولد اذا انكر شيئا من احوال ولده يقول له ذلك كثير يريد
 بذلك انه لا يشبهه لا انه ليس مخلوقا من ماله فلا يكون قذفا لأمه مع الاحتمال
 الامع ارادته انه ليس منه بخلاف الاجنبى وقول اشعث لعنه انت اربي
الناس او انت اربي من فلانة او فلان صريح في الخطاب بذلك لا استعمال
 القول في المنفرد بالنقل كقوله تعالى اقم يهودي الحق اخف ان يتبع وقوله
 قاي الغري يقين اخف بالامس وقولهم لعن العسل اجلي من الخلق او قال له
 اي لرجل يا زانية او قال لها اي المرأة يا زان صريح في الخطاب بذلك لان ما كان
 قذفا لاحد الصنفين كان قذفا للخطاب وقد يكون اثباتا والتذكير بملاحظة
 الذات والشخص وكفتم التنا وكسر هله اي الذكور والانثى في قوله زينة لانه خطاب
 لها ورشارة اليها بلفظ الانثى كقوله لامرأة يا شخصا زانيا ورجل يا سمة زانية
وليس القائل انت اربي من فلانة بقا ذوق لفلانة لما تقدم ونقول لو طلع عليه
 السلام هولا باني هت اظهر لهم اي من ادبار الذكور ولا طهارة فيها ومن قال عن اثنين
 احدهما زان فقال له احدهما انا فقال له لا فهو قذف للاخر لتعيينه بنفسه
 عن الآخر وقوله لاحد زان مهورا صريح في قذفه ولو زاد في الجمل او عرف
 العربية لان عامة الناس لا يعرفون منه الا القذف كغير المهور **فصل**
وكتابتها واستعوضت به زنت بذكر او زنت رجلا كوزنت بذكر او زنت
 رجلك او زني بذكر لان زنا هذه الاعضاء لا يوجب الحد لحديث العيمان تزنيان
 وزناهما النكاح والبدان تزنيان وزناهما البطش والرجلان تزنيان وزناهما
 المشي ويصدق ذلك الفروج او يزوج به وبا خيت بالنكاح بانظف يا عفيف ولا مرة
 يا فحشه يا فاجرة يا خبيثة ونزوجه شخص قد فحشه وغطيت راسه او نكست
 راسه وجعلت له قرونا وعلقت عليه الاولا امن غيره واقسدت قروا شمه
 وقوله لعزبي يا بنطي او يا فارسي او يا رومي وقوله لا خرم اي بنطي او فارسي او
 رومي يا عربي وقوله لمن يخاصه يا خلال يا زيب الخلال ما يعرفه الناس بالزنا
 لو اننا بزان او ما امي بزانية او يسمع من يذوق شخص فقول له صدقت او
 صدقت فيما قلت او اذ خبرني فلان انك زانيت او استشهدني فلان انك زانيت وكذا
 فلان وفي الرعاية قوله لم اجوزك عذرا كناية قال احمد بن روية حنبل لا اري الحد
 الا على من صرح بالقذف او الشبهة فان فسره اي ما تقدم من الكناية والتفويض
 يحتمل

وان كان مقناه
 في اللغة طلعت

190 **يؤثركم غير القذف** كقوله اردت بالنبي بنطي اللسان وخوه وبالرومي رومي الخلقه
 ويقول افسدت قروا شمه اخرقته او اثلفته ويقول علفت عليه اولاد امته بنوه
 التقت اولاد او يستقيم اليه ويحتمل ان فيه طابع التانيث اي التثنية بالنسبة
 انها تتصنع للجنس وكذا قوله قبل منه وعزير لارتكابه معصية لاحد فيها والا كفارة
 كما بعزير بقوله يا كافريا فاسق يا فاجر يا خمار يا شيب يا رافعي يا خبيث
 البط او يا خبيث الفرج يا عدو الله يا ظالم يا كذاب يا خائث يا شارب الخمر
 يا مخنت نسا يا قريظان يا فواد وكوهها ديوت يا كثنان قال ابو ابيم الحري
 الديوت الذي يدخل الرجال على امراته وقال ثعلب القريظان الذي يرضى
 ان يدخل الرجل على نسائه وقال القريظان والكثنان في كلام العرب ومعناه
 عند العامة مثل معني الديوت او قذبا منه والفواد عند العامة السمسار في الزنا
ولفظ ما بون كخنت عروفا وفي الغيوب موقعة العيب ويقولون عود ما بون والاكث
 الجنون والاكثبة العيب ذكره ابان في كتاب الزنا عروفا كان له عرف
 بين الناس في الغول به او الغول منه ليس بصريح لان الاثرية المشار اليها
 لا تعطي انه يفعل بمقتضاها الا يقول احذ بدل على الغول كقوله للمرأة يا شقيقة
 يا مقلمة وان قذف اهل بلدة عزير وقوف جماعة لا يتصور الزنا منه عادة
 عزير لانه لا عار عليهم بذلك للقطع بكذب القاذف **واختلف في امر فقال احدهما**
الكاذب ابن الزانية عزير والاحد عليه نص لعدم تعيين الكاذب كقوله
 من راني فهو ابن الزانية وعزير قال في العزير لحن يتوجه انه كلف الله تعالى
 قول ذلك على محتمل عيبه اهل قرية لا احد ملوا او وصف رجلا بمكره لم ين
 لا يعرفه لانه لا تاذي غير المعين كقوله في العالم تن يزني وخوه الا ان يعرف
 بعد البحث ومن قال **مطلق** اذني في قذفه لم يجد لانه اي الحد حق له اي
 المقدوف وقد اسقطه بالاذن فيه وعزير لعنه معصية ومن قال **امراة**
يا زانية قالت بك زانيت سقطا حقا بتصديقها ولم تقذفه نص لان الاقوال
 بالزنا معا فلا يوجب معين لا يكون قذفا له كقوله زينت بفلانة فليس قذفا لها
 ويجوز ان اي المتكلمان فيما اذا قال لامرأة زني بك فلان قالت بل انت زاني
 بك او قال لها يا زانية فقالت له بل انت زان لان كلامها قذف للاخر وليس
 لولد محض ذكر او انثى قذف مطالبة قاذف بالحد مادام المقدوف حيا لو جرد
 المستحق كسائر الحقوق فان وكل المقدوف ولوه في الطلب به جاز فان مات مقدوف
 ولم يطالب قاذفا به اي بالحد سقط كالشعير اذا مات قبل طلب الشفعة والابان
 طالب به مقدوف قبل موته فلا يسقط العلم بقيامه على حقه فيقوم وارثه مقامه
 فيه وهو اي حوال القذف لجميع الورثة حي الزوجين كسائر الحقوق فلو عفا بعضهم
 اي الورثة حولا باني من الورثة الذي لم يعف كاملا لم يبرأ العار بك من علي
 القواديه لان هو القذف لا يتبطل الا بطل فلا يملك احدهم اسقاط حق غيره
 موجب لمن يعف كاملا كما لو استوفاه المقدوف قبل موته ومن قذف ميتا
 ولو كان الميت غير محض حوال قاذف يطلب وارثه محض خاصة لان الحق

اي ثعلب

فيه ثبت للوارث لما يلحقه من العار فاعتبر احصائه كما لو كان هو المفذوف
لمستند وعية حد الفذوف للثبوت في الطعن والفتنة فانتم ركن الوارث حصا
لم يجد قاذف ومن قذف نبياً من الانبياء عليهم الصلاة والسلام **كفر او قذف** ايه ايه
الذي من الانبياء عليهم الصلاة والسلام **كفر وقذف** ايه ايه لان نبيه لا تقبل
طأ هذا لان القتل اهلنا حد القاذف وحد الفذوف لا ينفذ بالنسبة قال الشيخ في
الدين وكذا لو قذف شاه لفرجه في دينه **او** ايه وبقي قاذف نبي او امه ولو
كان **كافراً** ايه **فاسم** بعد قذفه لان القتل حد ثبوت قذف الانبياء او امهاتهم
فلا ينفذ بالاسلام كقذف عهدهم بخلاف سب ينفذ قذف **ولا يكفر من قذف**
اباه ايه ايه شخص الى ادم وضاً وسأله حرباً رجل اقتدي على رجل فقال يا بئس
كذا وكذا الى ادم وخوفي فوطه جداً وقال عن الحد لم يبلغي فيه شيء وذهب الى
حد واحد ومن قذف جماعة يتصور **انهم عادة بكلمة** ورجوة كقولهم زانة
وقال بوه كلمه **او** طالب **احدهم** فقلبه **حد** واحد لقوله تعالى والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يفرق بين قذف
واحد وجماعة ولانه قذف واحد فلا يجب به اكثر من حد واحد لان الحد مشتق لانه
المعروف بالقذف من المفذوف ويجوز واحد يظهر كذب القاذف وتزول المقرة
بخلاف ما لو قال قذف كلامهم قذفاً مقفلاً فان كذبه في قذف لا يبلغي منه
كذبه في قذف احدهم والحق اذن ثبت لم يعل سبيل البولي ايه ايه استوفى
ويقتضيه الحد لقب المستوفى وان اسقطه كزوجه فلفظه الطل لا
المعروفة لم تزل عنه بفقد صاحبه **وان قذفهم بكلمات** بان قذف كلامه ايه
جملة فقلبه **لكل واحد منهم حد** لتعدد القذف وتعدد محله كما لو قذف
كلامهم من غير ان ينفذ الا احدى **ومن حد** **قذف ثم اعاده** ايه القذف عذر
لانه قذف واحد عدوله فلا يباد كما لو اعاده قبل الحد او اعاد ملاعت القذف
بعد لقائه عذر ولا يباد **لعان** لانه قذف واحد لا يعت عليه مرة كما لو اعاده
قبل اللعان وان قذفه **بزنا** ايه **احد** ايه الذي حد له **حد مع قول الزم** لانه
غير الاول وحرمة المفذوف لم تنسخ **والا** بطل الزم فلا يباد عليه الحد ومن
قذف بغير **بزنا** **او** **بوقوف** **دون** **ارب** مرات **عذر** لا يتكاه محرم ولا يحد لان
المعروفة على المفذوف باقراره لا بالقذف ولا يشترط لصحة توبة من قذف وغيب
ونحو علامته وان تحلل منه وحرمة القاضي وعبد القادر وصح الشيخ في الدين لا يجب
الاعتذار لو سأل في غير حد ولو منع استخلافه لانه مظلوم لصحة توبته ومن
اصح فتصدق بعد منه على الناس لم يملكه ولم يبع واسقاط الحق قبل جود
سببه لا يبع واذنه في غرضه كاذنه في قذفه ذكره في الفروع وتوجيهه
في كماله **بالحسن** **حد** **تأويل** **المسك** **وهو** **اسم** **تأويل** **المسك**
اي اختلاط العقل **كل مسكر** **حد** **مقرب** **قليله** **وخشيه** **اقوله** **تأويل** **انما** **الحد**
والنفس والاصاب والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه وحدث ابن مسعود
مرفوعاً ان الله قد حرم الخمر فمن ادركته هذه الاية وعنده شيء فلا يشرب ولا يبيع
فاستقبل

فاستقبل الناس بما كان عندهم من اطراف المدينة فسكروا وراه مسلم مختصراً
واجمع المسلمون على تحريم الخمر لكان اختلافوا فيما يقع عليه اسمه **مطلقاً** ايه سوا كانت
من العنب او الشعير او غيرهما الحديث كل مسكر خمر وكل من حرام رواه احمد
وابوداود والترمذي وقال حسن صحيح والفقهاء بالخبر كمال يبيع ستة عشر
زطلا وتقدم وعن ابن عمر مرفوعاً ما اسكر كثيره فقلبه حرام رواه احمد وابن ماجه
والدارقطني وصح عنه وعن جابر مثله رواه ابوداود وابن ماجه وعنه عن
الحديث ومن العنب والنمر والعسل والبن والشعير والخمر ما حرم العقل
متفق عليه **ولو شرب المسكر لعطش** **بخل** **ما** **يجس** **بخل** **للعطش** **عند** **عدم** **عق**
من الحرة بغير العطش **بخل** **ما** **يجس** **بخل** **للعطش** **عند** **عدم** **عق**
لما فيه من الجرد والرطوبة ولا يجوز استعماله لوقا وتقدم **الا** **لوق** **لغة** **عصب**
بها **وم** **يجد** **غيره** **اي** **المسكر** **و** **خاف** **تلفا** **يجوز** **لانه** **مظفر** **و** **يقدم** **عليه** **اي** **الحد**
اي يبيع في دفع لغة عصب بها **بول** **لوجوب** **الحد** **باستعمال** **المسكر** **دون**
البول **و** **يقدم** **عليه** **اي** **المسكر** **و** **البول** **في** **ذلك** **ما** **يجس** **لانه** **اصله** **مظفر**
بخلاف البول **فان** **استهلك** **في** **الما** **لا** **حد** **لانه** **لم** **يسب** **عن** **الما** **اسمه** **او** **استهلك**
المسكر **فيه** **اي** **الما** **حد** **فان** **استهلك** **في** **الما** **لا** **حد** **لانه** **لم** **يسب** **عن** **الما** **اسمه** **او** **استهلك**
استوفى **بمسكر** **او** **احتقن** **به** **او** **اخذ** **كل** **حجينا** **لت** **به** **اي** **المسكر** **لان** **خلف**
فاكله مسلم **مكلف** **لا** **صغير** **ومجنون** **اي** **ان** **كثيره** **يسكر** **ويصدق** **ان**
قال **لم** **اعلم** **ان** **كثيره** **يسكر** **مجنون** **اي** **ان** **كثيره** **يسكر** **مجنون** **اي**
المسكر **لكره** **عليه** **شربه** **بالحج** **او** **وعبر** **من** **قادر** **كحديث** **عفي** **لا** **معي** **عن** **الحظ**
والنسيان **وما** **استكر** **هو** **عليه** **وصبره** **اي** **المكره** **علي** **شرب** **مسكر** **على** **الادي**
افضل **من** **شرب** **بها** **مكرها** **نصا** **وكذا** **كلما** **جان** **مسكر** **ذكره** **القاضي** **وعبره** **وان**
كره **بالقتل** **تعميت** **عليه** **العقل** **ولم** **يجزله** **التخلف** **لانه** **القاضي** **نفسه** **اي** **التهلكة** **او**
حد **مسلم** **مكلف** **مسكر** **ان** **او** **تقياه** **اي** **الحج** **مسلم** **مكلف** **حد** **لانه** **لم** **يسكر** **او**
تقيها **الا** **وقر** **شربها** **حد** **وجرمه** **شي** **مما** **تقدم** **في** **بين** **جلدة** **لار** **وي** **الجور** **جان**
والدارقطني **وغيرهما** **ان** **الحج** **استشار** **الناس** **في** **حد** **الحج** **فقال** **عبد** **الرحمن** **بن**
عوف **اي** **عليه** **كا** **حق** **الحد** **ود** **ثانين** **فصوب** **غير** **ثانين** **وكتب** **به** **اي** **خالده**
واي **عبيدة** **بالساق** **وعنه** **اي** **انه** **قال** **في** **المشورة** **انه** **اذا** **اسكر** **فقد** **ي** **واذا** **قوي**
اقتري **فحد** **وه** **حد** **المقتري** **و** **حد** **ريق** **فيما** **تقدم** **نصفها** **اربعين** **جلدة** **ذكر**
كا **او** **انبي** **و** **يوم** **مكاتب** **او** **موبد** **او** **ول** **و** **لوا** **دي** **شارب** **و** **مخو** **حد** **كان** **او** **قنا**
جهل **وجوب** **الحد** **حيث** **علم** **التحريم** **كما** **تقدم** **في** **الزنا** **وبعز** **من** **وجرمه** **الجن**
اي **الحج** **ولا** **يجز** **لا** **احتمال** **انه** **مضطر** **بها** **او** **ظن** **ما** **قلها** **ضارت** **في** **فيه** **محمدا** **ومخو**
او **اي** **وبعز** **من** **حضور** **شرب** **الحديث** **ابن** **عمر** **مرفوعاً** **لانه** **الحج** **وشار** **بها**
وساقها **وبايها** **وميتا** **عها** **وباصرفا** **ومقتصرها** **وحاملها** **والجمل** **البيور** **واه**
ابوداود **ولا** **يجز** **ولا** **يعز** **ب** **جهل** **التحريم** **اي** **تحريم** **الحج** **لقول** **عمر**
وعثمان **لا** **حد** **الا** **علم** **من** **علم** **التحريم** **ولانه** **يشبه** **من** **شرب** **بها** **غير** **علم** **انها** **خمر** **ولا** **تقبل**

دعوى الجهل بالتحريم من نشأ بين المسلمين لانه لا يكاد يخفى بخلاف حديث
عمله بالسلام وناسي بادية بعبدة عن البلاد فيقبل منه ذلك لاحتمال صدقه **ولا**
حرج على كافر ولو ذميا لشرب خمر لا اعتقاده حله كمنحاج مجوسي ذات محرمه **ويثبت**
شرب مسكر باقراره مرة كقذف لان كلامهما لا يتضمن اتلافا بخلاف زنا وسرقة
او شهادة عدلين على الشرب او الاقرار به **ولو لم يقولوا شرب مختارا على ما حرمه**
لانه الاصل وتقدم يقبل رجوع مقربه فلا يحرم **وعصير عنب** او قصب
اورمان او غيره **على** كفلين القدر بان قذف بزيادة مضوا فاهرة ولو لم يسكر
لان علمه التحريم الشدة الحادثة فيه وهي توجد بوجود الفلجان وعن ابي هريرة
قال علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم فتخفف من قنقه بنسب منقته
في ذنبا ثم اتيته به فاذا نقويتش فقال امزب بهذا الحائط فان هذا الحائط فان هذا
شرب ام لم يمت باللعن واليدم الاحمر رواه ابو داود والنسائي **او ابي** ويحرم عصير
اي عليه ثلاثة ايام بلبا ليهن وان لم يقبل مضوا لحديث اشرى العاصم ثلاثا تام
يقول رواه الشافعي **وعن** ابن عمر في العصير يشربه ما لم ياخذ شيطانه قيل في
كم ثابا حذو شيطانه قال في ثلاث حياء احمد وغيره والحصول الشدة في الثلاث
فالتاوهي خفية تحتاج لضابط والثلاث تعلق لذلك فوجب اعتبارها بها **وان طبخ**
عصير قبل تحريم اي قبل غلبانه واثنان ثلاثة ايام بلبا ليهن عليه **حل ان ذهب**
بلبا ليهن بطبخه ثلثاه فاكثر نصا وذكره ابو بكر اجماع المسلمين لان ابا موسي
كان يشرب من الطلما ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه رواه الشافعي قوله مثله عند عمر
وابي الدرداء ولذا ذهب اكثر رطبته فلا يكاد يقبل فلا يحصل فيه الشدة بل يحرم
كالترب ووضع زبيب في حردن **لوصير** فيحرم ان يغلى او ابي عليه ثلاثة ايام
بلبا ليهن **وان صب عليه** اي على زبيب في حردن **حل اكل** ثما ولو بعد ثلاث لان
الحل يمنع غلبانه **وبكره الخليطان كنبذ تمر مع زبيب** او تمر مع تمر او رطب
وكذا ابتذ من زبيب اي ما يصفه بسر ويصفه رطب **وحده** لانه بسر ورطب لحديث
حابر مرفوعا في ان ينبذ التمر والزبيب جوبا واهي ان ينبذ الرطب والبسر
جميعا رواه الجماعة الا الترمذي **وعن** ابي سعيد قال قال ناس رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان خلط بسر وتمر او زيبا بتمر او زيبا بسر وقال من تشربه
منه فليس شربه زيبا فردا او تمر فردا او بسر فردا رواه مسلم والنسائي واما
حديث عائشة كنا نتخذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقا فناخذ قبضة من
تمر وقبضة من زبيب فنطرحها فيه ويصب عليه التمر فننبذه غدوة فيشربه
عشية وينبذه عشية فيشربه غدوة رواه ابن ماجة قال في شرحه فيقول في
شحه لعدم امكان الجمع بغير ذلك انتهى وفيه نظر اذا شرط السخ على التاريخ
ولا بكرة وضع تمر وحده او وضع زبيب وحده او وضع تمر كتمشيد رطب
وحده في ما كحلته اي الما تقدم ما لم يتخذ اي يقبل او تم له ثلاث ليل باليا
حديث ابن عباس انه كان يبيع النبي صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشربه اليوم
والغد وبعد الغد اي مساء الليلة الثالثة ثم يومه فيسقي ذلك الخدم او يرك
رواه

192 رواه احمد ومسلم **ولا بكرة** **فقاع** حبة لم يشرب ولم يقبل لانه يميز بينخذ لبعض
الطعام وصدقا الشفة لا بلاسكار ومثله الا قشرا اذا كان من زبيب وحده
ما لم يقبل اوتات عليه ثلاثة ايام بلبا ليهن **ولا بكرة** **اشتياذ في دبا** يضم الدال
وتشديد الباء اي القرعة **ولا في حتم** اي جوار خضر **ولا في تقيوي** اي ما خضر من
خشب كقضعة وفوح **ولا في موقن** اي ملط بالوقت لحديث بريدة مرفوعا
كنت نهيتكم عن الاشرية الا في ظروف الاكم فاشربوا في كل وعاء غير ان
لاشربوا مسكرا رواه احمد ومسلم وغيرهما **وان غلا عنب وهو عنب**
بلا عمر فلا بأس به مضوا ومثله بغيره ونحوه وان استحال جوار حرم ونجس
ومن تشبه بالشراب يضم الشين **وتشديد** الراجع شارب اي المحرم في
مجلسه وان يمتد **وحاصر من خا صره** مما ليس بالشر **يحرم وعز**
قاله في الرعاية ولو كان المشروب لبنا وهذا منشا ما وقع في فهو البس
حيث استند اليه من افعي بتحررها ولا يخفاك ان المحرم التشبه لا اذا نها
حيث لا دليل بحصه لعدم اسكارها ضاهو محسوس **باب**
التعزير وهو لغة المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة كقوله تعالى ويقره
ويقره **لمنع** النصرة الناصر المقادي والمفاند لمن ينصره وامطلاحا **التاديب**
لانه يمنع مما لا يجوز فعله **ويجب** التعزير على كل مكلف نص عليه
في سب صحابي وكحد وكف اذ في طلبه وقال الشيخ تقي الدين في الرد على
الرافضي لا تلزم بين العلماء ان غير المكلف كالصبي المسكين يعاقب
على الفاحشة تعزيرا بلبا في **كل معصية لاحد فيها ولا كفارة** كعبادة
دون الفرج واثنان امرأة لا امرأة وسرقة لا قطع فيها لا فدر حر
ونقص مضاب ونحوه **وكناية لا فدر فيها** كصنع وكف اي الوقع والضرب
يجمع الكف وكقذف غير **ولا بغير** زنا ولو اذ كقول يا فاسق ونحوه
باسا هوزور **وكلعنه** **وليس** لمن لعن ردها على من لعنه **وكذا**
عليه وشتمه بغير قربة فان شتمه بالقرية اي القذف بغير الزنا
او اللواط **وكذا** قوله لعن ولده الله **ابو علي** **وكوه** كقوله خضك
الله وكذا ترك الواحبات **قال** بعض اصحاب ابى القاضى ومن شتمه الا اذا
شتم نفسه او سبها فلا يعزر فان كان في المعصية تقوا كالتنا والسرقه
او كفارة كالظهار **ولا يلا** فلا تعزير **ولا يحتاج** في اقامة تعزير الي
مطالبة لانه مشروع للتاديب **فيحرم** من سب صحابي ولو كان له وارث
ولم يطالب بالتعزير وفي سقوطه بعفو مجي عليه خلاف في الاحكام
السلطانية وسيقط بعفو اذ في حقه وحق السلطنة وفيه احتمال لا للتعزير
والتعزير وفي الانتصار في قذف مسلم كافرا التعزير لانه فلا سيقط باستفاضة
وبعزير **بشرب** **مسكر في نهار رمضان مع الجحد**
لما روي احمد عن علي ان عليا ابي بالنجاشي قد شرب خمر في رمضان فجلده
ثمانين الحد وعشرين سوطا لقطره في رمضان **ومن وطئ امه امراته**

حد ما لم نكتب احلها له فيجلوه مائة ان علم الخدم فيها اي فيما اذا شرب
 نهاره في رمضان فجلوه ثمانين الحد وحشر جسدوا لوطه خير مظنا او ولى
 امة امراته التي احلها له الحديث ابي داود عن جبيب بن سالم ان رجلا يقال
 له عبد الرحمن بن جبيب وقع على جارية امراته فزيع الي النوفان بن بشير
 وهو امير على الكوفة فقال لا تصيب فيك بقضية رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان كانت احلها لك جلدتك مائة وان لم تكن احلها لك زجرتك
 بالحيارة فوجدتها احلها فجلوه مائة وان ولدت منه لم يلحقه **نسيه لا تقا**
 الملك والشبهة **فلا يسقط حد بابا حة في غير هذا الموضع اي ما اذا احلت**
 امراته امرته لزوجها ومن ولى امة له فيها شرك عزر بمائة سوطا **سوطا**
 مضايقت من حد الدنيا وله اي الحاكم **نقصه اي التقدير فيما سبق**
 بحسب اجتهاده **ولا يزداد في حله تعزير علي عشره جلوات في غير ما تقدم**
 مضاحديث ابي بريدة مرفوعا لا تجلوا احد فوق عشرة اسواط الا في حد
 من حد ودراته منفق عليه والحاكم **نقصه عن العشرة** لانه عليه السلام
 قد راكمه ولم يقدر اقله فيرجع فيه الي اجتهاد الحاكم بحسب حال
 الشخص ويظهر فصلة نقله عبد الله في شاهد زور ويكون التعزير
 ايضا بالحبس والصغ والتوبيخ والعزل عن الولاية وافتائه من المجلس
 حسبما يراه الحاكم ويصلبه جبا ولا يمنع من اكل ووصو يصلي بالايما ولا يفيد
 وفي الغنم للسلطان سلوك السياسة وهو الحزم عزنا ولا تقف السياسة
 على ما نطق به الشرع **وعزم تعزير بحلق كية وقطع طرف وجرح لانه**
 مثله **ويعزم تعزير باخذ مال او تلافية لان الشرع لم يرد شي من**
 ذلك تحت يقتوي به ولا يجوز تعزير ب **تسويد وجهه ولا بات ينادي**
عليه بذنبه ويطبق به مع ضربه قال احمد في شاهد الزور فيه
 عتق يضرب ظهره ويحلق راسه ويبيخ وجهه ويطلق به ويطلق حشيه
ومن قال لذي يا حاج ادب لما فيه من تشكيهم في قصودنا بغيرهم بقصا
 بين الله تعالى وفيه تعظيم لذلك **اوله بغير موجب ادب قال في**
 الفروع ادبا خفيفا لانه ليس له ان يلغيه الا ان صدر منه ما يقتضي
 ذلك **ومن عرف باذي اناس حتى يغيبه حبس حتى يموت او يتوب**
 وفي الاحكام السلطانية للوالي قوله لا للقاضي ونفقه من بيت المال
 ليقع ضربه قال **المنفق لا يبعد ان يقتل الغائب اذا كان يقتل**
بقيته غالبا واما ما اتفق فيفرقه انتهى وفي شرح منازل السائرين
 لا يتغير ان كان ذلك بغير اختياره بل قلب على نفسه لم يقنص منه
 وعليه الكوبة وان عجز ذلك وقدر على رده وعلم انه يقتل به ساع للوالي
 ان يقتله مثل ما قتل به فيبينه ان يثا كما عات هو المقتول واما قتله
 بالسيف فضا فلا لان هذا ليس مما يقتل غالبا ولا هو مماثل للحياة
 وفوق بينه وبين السامع وجهين قال وسالت شيخنا عن القتل
 بالمال

وفي الاقناع عزم
بتسويد الوجه

قال محمد بن عيسى
يا مرون فتيا
ليستوا به

بالمال هل يوجب القصاص فقال للوالي ان يقتله بالمال كما قتله به **ومن**
استمحي من رجل او امرأة لغير حاجة عزم قوله ذلك وعزم عليه
 لانه مقصبة **وان فعله خوفان الدنيا او اللواط فلا شيء عليه** كما لو فعله
 خوفا على بدنه بل اولى **فلا يباح** الاستمنا لرجل بيده الا اذا لم يقدر على نكاح
 ولولا انه لانه مع القدرة على ذلك لا ضرورة اليه وقياسه المرأة فلا يباح لها
 الا اذا لم يرغب احد في نكاحها **ولو اضطر الي جماع ويقتب من يباح وطوها**
 من زوجة او امة **عزم الوطي** بخلاف اكله في الخصة ما لا يباح في غيرها
 لان الحياة لا تبقي مع عدم الاكل بخلاف الوطي فاباحة الفرج بالعقد دون
 المنعزة وراية الهيته بالضرورة دون العقد **باب**
القطع في السرقة اجعلوا عليه لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
 ايديهما وحدث عابثة مرفوعة تقطع اليد في ربع دينار وضاعدا الي
 غيره من الاخبار **ونشروط** اي القطع في السرقة **ثلاثة احدها السرقة**
 لانه تعالى اوجب اوجب القطع في السارق فاذا لم توجد السرقة لم يكن
 الفاعل سارقا **وهي اي السرقة اخذ مال مختم لغیره اي السارق على**
وجه الاختصاص من ماله او من ثابته اي المالك ما حوذة من استراق
 السمع ومسارقة المظلم اذا استخفا بذلك **فيقطع الطرار من الطريق**
 الطاري القطع وهو من يذاري شفق **جائبا او حيا او غيبا كصف**
 وياخذ منه نصا او ياخذ **بعد سقوطه** من محو حجب نصا لانه سرقة
 من حرث وكذا يقطع **جا حرة** بمكن احقا وها **تيمنا نصاب** الحديث
 ابن عمر كانت مخزومية تسقى الماعز وتجدده فامر النبي صلى الله عليه وسلم
 بقطع يدها وراه احمد وابودود والنسائي وعن عابثة مثله زوجه احمد
 ومسلم والنسائي مطولا قال احمد لا يعرف شيئا يدفعه وفي رواية الميموني
 فهو كمن من النبي صلى الله عليه وسلم لسيد يدفعه شي **ولا يقطع جاحود دية**
ولا يقطع منتهب باخذ المال على وجه الغنيمة الحديث جابر مرفوعا ليس
 على المنتهب قطع زوجه ابودود **ولا مختلف** بخلاف النبي ومبره **ولا**
غاصب ولا خائب بوشنك شي فيجنيه او بعضه او يجرده من الخون وهو
 التفتيش الحديث ليس على الخائب والمختلف قطع زوجه ابودود والنسائي
 وقال لم يسمعه ابن جريج من ابن النضر قال ابودود بلغني عن احمد بن حنبل
 ان ابن جريج انما سمعه من يمين الزيات ولان الاختلاف من نوع الذهب
 وادام يقطع الخائب والمختلف فالفاصل اولى الشرط **الثاني سارقة** **كون**
مختلفا لان غير المكلف مرفوع عنه القلم **مختارا** لان المكره معذور عالما
بمسروق ويختم به اي المسروق عليه **فلا قطع على صغير ومجنون**
ومخو على السرقة لما تقدم **ولا بسرقة** مندبل بخبر التميم بطريقه نصاب
 مشدود لم يجله سارقة اي النصاب المشدود بطريقه **ولا بسرقة جوه**

نظمت قيمته دون بضاب فبانت أكثر لانه لا يعرفه الا خواص الناس ولا
قطع على جاهل بغير سرقه لكن لا تقبل دعوى جرحك ذلك ممن شايين
المسلمين الشرط الثالث **لث كوت مسروق** ما لا يان غير المال ليس له
حرمة المال ولا ياباويه فلا يلحق به والاخبار فقيده للانية **مجنز ما لا**
غير المحتكم كما لالحري يجوز سرقته ولو كان المسروق من غلة وثق
وليس السارق من مستحقته اي الوقف لانه مال محتوم لغيره ولا يشترط
له فيه اشته غير مال الوقف ولا يقطع ان سرق من سارق او غاصب
ما ينفقه السارق او غصبه الغاصب لانه لم يسرقه من مالكه ولا ناسبه
وتثبت مبتدا كجوهري وما يسرع فضاذه كفاكهة كغيره لعموم الالية
ولقوله عليه السلام في التمر من سرق منه شيا فبلغ ثمن الحن ففقه
الوطع رواه احمد وابوداود والنسائي من حديث عمر وبن شقيب عن ابيه
عن جده وروي مالك باساده ان سارقا سرق اربعة في زمن عثمان
فامر عثمان ان تقوم عليه فقوم بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما
بدينار فقطع عثمان يده رواه الشافعي عن مالك وقال هي الاثنية
التي تاكلها الناس **وما اصله الا باحة كحل وتراب وجرو لبن بكسر الباء**
وكلا وشوك وتلع وصيد كغيره خبر المبتدا وما عطف عليه فيقطع سارق
اذا بلغت قيمته بضابا لعمومات **سوي ما** فلا قطع سرقته لانه لا يتحول
عادة وسوي سرجين **خمس** لانه ليس بمال **ويقطع سرقه ان**
نقد ذهب او فضة وسرقه دنانير او دراهم فيقال ثقل لان صناعته
الحرمة لا يخرجها عن كونها مالا محترما ويقطع سرقه **كتب على** ولو
مباحا لانه مال معتقة وشتر لا محرما ولا مكرها ويقطع سرقه **قن**
تايم او قن العجمي ولو كانا كبيرين لا كبيرين تايم ولا العجمي لانه لا يسرق
وايما خدع ويقطع سرقه **قن صغير** و**مجنز** لانه مملوك تبلغ قيمته
بضابا يشبه سائر الحيوانات وروي الدارقطني عن عيسى بن هشام ان عروة
عن ابيه عن عاتقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي برجل سرق
الصبيان ثم يخرجهم فيبيهم في ارض اخري فامر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بيده ففقطعت **ولا يقطع سرقه مكاتب** ذكره واثنى لان ملك
سوده عليه ليس بتمام لانه لا يملك من نفسه ولا استخراجه ولا اخذ ارضه
جنايات عليه ومولا يملك نفسه اشبه المحر ولا يقطع سرقه **ام ولد** لانه
لا يملك نقل الملك فيها اشبه المحر **ولا يسرقه حر ولو صغير** لانه ليس
بمال اشبه الكبير **تايم** ولا يسرقه **مصحف** لان المقصود منه ما فيه من كلام
الله تعالى ولا يحل اخذ النصوص عنه **ولا يسرقه ما عليه اي الحر والحر**
من حلي وخو كسوف صغير وكسوف مصحف ولو بلغت قيمته بضابا لانه
تابع لما لا يقطع سرقته **ولا يقطع سرقه كتب بدع وكتب بضاوير**
لانه واجبه الاطلاق ومثليها ساير الكتب المحرمة **ولا يسرقه**
كتب

بميز بين السارق
وسبيته

194 **كتب بدع وكتب بضاوير** لانها واجبه الاطلاق ومثليها ساير الكتب المحرمة
واليسرقه **الهو** كمزمار وطبل غير حرب لانه معصية كالحجر ومثله
نرد وشطرنج ولان السارق حقا في اخذها لكسرها فهو شبهة ولو كان عليه
حلية تبلغ بضابا لانه ثا بعة لما لا يقطع به **ولا يقطع سرقه صليب** بقدر
اوضه **نقد** ذهب او فضة تبعا للصناعة المحرمة المجمع على تحريمها بخلاف
صناعة الانية اشبهت الاوتار التي بالطنبور **ولا باينة في حياجر او فيها**
تالا نكلها لا يقطع فيه الشرط الرابع **كوت** اي المسروق بضابا وهو اي
بضاب السرقه **ثلاثة دراهم خالصة او ثلاثة دراهم تحلص من فضة**
مفتشوشة بخو نحاس او اربع دينار اي مثقال ذهب ويكن الورث
من الفضة الخالصة او التبر الى الصب **ولو لم يقربا** فلا قطع سرقه مادون
ذلك كحديث لا تطلع اليد الا ربع دينار فضا عوار واه احمد ومب والنسائي
وابن ماجه وحديث عاتقة مرفوعا فلقوا ربع دينار ولا تخطوا فيها
طواردي من ذلك وكان ربع الدينار ربع مبد ثلاثة دراهم والدينار اثنا عشر
درهما رواه احمد وهذا ان يخصان عموم الالية واما حديث ابن مريه مرفوعا
لعن الله السارق يسرق الخيل فتقطع يده ويسرق البهيمة فتقطع يده متفق
عليه فيحمل على جبل يساوي ذلك وكذا البهيمة ويجزئ ان يوردها بيضة
السلح وهي شياوي ذلك جعلا بين الاخبار **ويكمل احدهما بالآخر** فلو
سرق درهما وبنق درهم من خالص الفضة وثمن دينار من خالص الذهب
قطع لانه سرق بضابا **او سرق ما يبلغ قيمة احدهما** اي بضاي الذهب
والفضة **من غيرهما** كتب وخو يساوي ذلك لحديث ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وسلم قطع بر سارق سرق بر ساقط صفة الناق قيمته ثلاثة دراهم
رواه احمد وابوداود والنسائي وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع
في محن في ثلث ربع دينار قيمته ثلاثة دراهم رواه الجماعة وفي رواية الا تطلع
يد السارق فيما دون ثمن المحن قبل لعائشة ما ثمن المحن قالت ربع
دينار رواه النسائي وهذا يدل ان كلا من التقديرات اصل والمحن التقديس
وتقتبر القيمة اي قيمة مسروق ليس ذهب او فضة **حال اخراجه**
من الحوز اعتبارا بوقت السرقه لانه وقت الوجوب لو جوب السبب
فيه لا ما حوت بعد **فلو نقصت** قيمة مسروق **بعد اخراجه** قطع لوجود
النقص بعد السرقه كما لو نقصت قيمته باستعماله ولا يقطع **ان**
اتلفه اي اليسر وق فيه اي الحوز **باكل او غيره** كارقة مايع او نقصه
بدع كشاة قيمتها بضاب قد يحكم في الحوز فنقصت قيمتها عنه ثم اخذها
فلا قطع لانه لم يخرج من الحوز ما يبلغ بضابا او نقصه بغيره اي الذبح
بان شق فيه خو ثوبا فنقصت قيمته عنه ثم اخذها فلا قطع لانه لم يخرج
من الحوز ما يبلغ بضابا او نقصه بغيره اي الذبح بان شق من
النصاب ثم **اخرجه** فلا قطع لما تقدم **وان ملكه** اي النصاب سارق يبيع

اي الاصنام
والصليب

اوهبة او غيرها من اسباب الملك بعد اخراجه من حوزة لم يسقط القطع
بعد دفعه للمالك وليس للمسروق منه العفو عن السارق نصا لحديث صفوان
ابن امية انه نام على رداءه في المسجد فاخذ من خلاته راسه فجا سارقه الى السبي
على راسه عليه وسلم فامر بقطعه فقال صفوان يا رسول الله ان ارد هذا ردا
عليه صدقة فقال يا رسول الله عليه وسلم فقال ان تاتين به رواه
ابن ماجة والبخاري وفي نسخة قال فأتيت به فقلت انقطعه من اجل
ثلاثين درهما انا ابيعك واشبهه شرا قال ففلا كان من قبل ان تاتيني به
رواه الاظم وابوداود فلو كان قبل الدفع كثر القطع لتعذر شرط
القطع وهو الطلب وقد ذكرت ما فيه في الحاشية وان سرق في حوزة
قيمة كل منها منفردا درهما وقيمة العزيب معا عشرة دراهم لم
يقطع لانهم سبوا نصا بعلية اي السارق ان تعذر رد العزيب الذي سرقه
فما فيه دراهم قيمة العزيب المتلف درهمان ونقص التفرقة ستة دراهم
وكذا جزو من كتاب سرقته وانقصه ونقص بالتعريف ونظايرة كصافي
باب وبضمت متعدي ما في وثيقة من حدود بيت اثلثها ان تعذر استيفاؤه
بدون احصاء بها وكذا لو تلفت بتعديها فان كانت عنده امانة وتلفت بلاءه
ولا تعذر بطلان بيت لان اشتراك جماعة في سرقته نصا بقطعوا كلهم
لو جود سبب القطع منهم كالقتل حتى من لم يخرج منهم نصا باملا بضا
لاشتراكهم في هتك الحرم واخراج النصاب كما لو كانت ثقيل الخلو
ولولم يقطع بفضله لشبهة او غيرها كان كان شريكا لاي رب المال
او عدله او غير مكلف قطع الباقي ان اخذ بضا بل قبل او قل قاله في
المبدع لانه لا يلزم من سقوط القطع عن احدهم لم يبق سبب في غيره
ان يسقط عن الغير بشريك اب في قتل ولده ويقطع سارق نصاب
الجماعة لوجود السرقة والنصاب كما لو كان رب المال واحدا وان هتك
اثنان حوزا ودخله فخرج اجهها المال دون الاخذ قطعا بضا لان
المخرج اخذ به بقوة صاحبه ومعوته او هتك اثنان حوزا ودخل
احدهما فقطع به اي النصاب المسروق من النقب وادخل الاخر به
فاخرج به اي النصاب من النقب قطعا لاستثناهما في هتك الحرم واخراج
النصاب كما اجملاه واخرجاه او هتك اثنان حوزا ودخل احدهما
فوصفه اي النصاب وسط النقب فاخذه الخارج منهما قطعا لما سبق
وان رماه اي النصاب من دخل منهما الى رفيقه الخارج من الحرم وناوله
اي النصاب لرفيقه فاخذه رفيقه وهو خارج الحرم او لا يوم ياخذه منه
او اعاده اي النصاب فيه اي الحرم اجهها قطع الداخل منهما الحرم وحده
لانه المخرج للنصاب وحده فاختص القطع به وان هتكه اي الحرم اجهها
وحده ودخل الاخر فاخرج المال وحده فلا قطع عليهما اي على واحد
منهما لان الاول لم يسرق والثاني لم يهتك الحرم ولو تقاطعا على ذلك
لانه لا فعل

يعني

195 لانه لا فعل لاحدها فيها ففعله الاخذ في بيعه والا قصد والقصد اذا لم يقارنه
الفعل لا يترتب عليه حرج ومن نقل ودخل الحرم فابتلع فيه جوهرا
او ذهبا او كحولا او خرج به قطع كما لو اخذه في حله او ترك المتاع في
الحرم على بهيمة فخرجت به البهيمة ولو بلا سوق قطع لان العادة متى
البهيمة بما يوضع عليها او ترك المتاع في ما جاز فاخرجه انما قطع لان البهيمة
والمالا ارادة للمال الاخراج او امر من قبلك الحرم غير مكلف كصنف
او يحزن باخراجه اي النصاب فاخرجه غير مكلف قطع الامر لان غير المكلف
المكلف لاحد لفعله فهو في معنى البهيمة او ترك هاتك الحرم المتاع
على جدار داخل الحرم فاخرجه من حوزة قطع لان ابتداء الفعل منه فلا اثر
للخرج او هتك الحرم ورمي به اي المتاع خارجا عن الحرم قطع لانه اخذ به
او هتك الحرم وجذب به اي المتاع بشي وهو خارج الحرم قطع لما شترته
اخرجه واستتبع سحلا بقاءه فان قرب اليه ربه وهو في حوزة مثله وكذا
فتبعها وبلغت قيمته نصا بقطع لان تبهرها السحر بلا استتباع لانه ليس من
فعله وكذا عكسها او هتك الحرم ونظيب فيه نظيب كان فيه وخرج به
من الحرم وكان ما تطيب به لو اجتمع بلغ ما يبا في نصا بقطع لم يهتك
الحرم واخرجه منه ما يبلغ نصا كما لو كان غير طيب او هتك الحرم وقتا
واخذ المال وقتا اخر وقرب منه ما يبلغه قطع كما لو اخذه عقب الهتك
او هتك الحرم واخذ بعضه اي النصاب في اخذ بقيته اي النصاب بتمام
وقرب ما يبلغه من الزمان قطع لانه سرقه وحلوه ولا يقطع الا واحد بعضه
في بعضه الا في ما بناه ففعل اخذوا شريك في فعل الاخذ وان بعد ما يبلغه
كما لو كانا ليلتين فلا قطع لان كل سرقة منها لا تبلغ نصا وان علم المالك
هتك الحرم وادخله فلا قطع ايضا لان السرقة الثانية من غير حرج او هتك
حوزا او فتح اسفل نقارة فخرج العسل شيئا فشيئا واخرجه كذلك
حتى بلغت قيمته نصا بقطع لانه لم يملك الاخذ كما لو اخذه جملة او اخرجه
السارق اي المتاع الى ساحة دار من بيت مغلق بينها اي الوار والوار
بابها اي الوار التي بها النصاب البين مغلق قطع لانه هتك الحرم واخرج منه
نصا باملا بضا لان الوار باب اخذ وبيع اسنان قودا او عصورا او نحو
السوق فسرق قليلا او كثيرا فعلى معلية الفهم اي عدم قيمة ما اخذه
فقط اي دون القطع لانه لم يملك الحرم الشرط الخامس اخراجه اي النصاب
من حوزة كحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا من بني ثعلبة سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثمار فقال ما اخذ من غير كمامه واحتمل
ففيه قيمة ومثله معه وما كان في الحرم ففيه القطع اذا بلغ ثلث المحب
رواه ابوداود وابن ماجة وهو محض ثلاثه فلو سرق ثلث غير حوزة
وجد حوزة هتكها وبابا مغنوقا فاخرجه نصا بقطع لانه لو كان شرطه

مفتوحه و
كانت اذ
حررا مفتوحة
في بلادها فليس
الا ملاحدا
فيها احد
فصحا وان لم يكن
يعرفون

تقوده
منا

226

194

معا بان حوز مثله لا تشبه له فيه والمطالبة بما يتعلق بالمسجد بالامام او
 من يقوم مقامه ولا يقطع يسرقه **ستارة الكعبة الخارجية** **نواو لو**
 كانت **مخيلة عليها** كغير الخيطة لانها غير محرقة **ولا بسرقه قناديل**
مسجد وحضرة وخوضها مما هو لنفع المصلين كقفص يصفون **مسجد**
 فيه وخاوية يثربون منها ان كان السارق مسلما لان له فيه حقا كسرقته
 من بيت المال فان كان دميما قطع **ومن سرق ثوبا او طلع او جارا او**
ما شئ في المرحى من غير حوز كمن شجرة ولو كانت الشجرة شجرتان
محوظا عليه فيه خافضا فلا قطع لحديث رافع بن خديج مرفوعا لا قطع في ثمر
 والاكثر رواه احمد وابوداود والترمذي فان كانت الشجرة بدار محرقة
 قطع **واصفوت** على سارقته **فيمتد** اي السروق من ثمر او طلع او جارا او
 ما شئ من غير حوز فيصنف عوض ما سرقه من ثمر لحديث عمرو بن
 شعيب عن ابيه عن جده عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الثمر المعلق فقال من اصاب منه بغيره من ذي حاجة غير
 مخوف حينة فلا شيء عليه ومن خرج سبي منه فغلبه غرامة مثليه والعقوبة
 ومن سرق منه شيئا بعد ان ثاوبها قبلت ثمن الحين فغلبه النقص رواه
 احمد والسنائي وابوداود ولغظه له قال احمد لا اعلم شيئا يدفعه واخرج احمد ايضا
 بان عمدا غنم ما لم يذبح اي ثلثة حيت خذ غلامه ثاقرة رجل من مؤمنة
 مثلي قيمتها رده الاثم والجلينة بخا مبيعة ثم با مؤمنة ثم ثوب الخيطة **ولا**
تقص قيمتها في غير ما ذكر لان التصغير فيه على خلاف القياس للنص
ولا قطع سرقه عام مجاعة **علا ان لم يجد سارق ما يشتري به او ما يشتري به**
 ايضا قال مجاعة ما لم يجد له ولو يشتريه قال وفي التوضيح ما يجبي به نفسه
 ان شرط السادس انتفا التشبهه **فلا قطع بسرقه من مال عمودي** **سبه** اي
 السارق اما سرقته من مال ولد او محبب است و هو ومالك لا يبيك واما سرقته
 من مال ابيه او جده او امه او جدته وان علوا من مال ولد ابنه او ولديه وان
 سفلا فلا تيسر قرابة تمنع من قبول شهادته بغيره لبعض ولان النفقة يجب
 لا حرم على الاخ حفظا له فلا يجوز ان يلازمه حقا للمال **ولا قطع سرقه من مال**
له اي السارق شرك فيه او لا احد **ممن لا يقطع السارق بالسرقه منه**
 شرك فيه كابييه وولده لقيام التشبهه فيه ببعض الذي لا يجب سرقته قطع
ولا قطع سرقه من غنيمه لا حرم ممن ذكر من سارق وعمودي شبه فيها
 حق **ولا قطع سرقه** **حق** قبل القسمة وكذا ان سرق من بيت المال فلا قطع ما من احد الاوله
مسلم من بيت المال في هذا المال حق وروي سعيد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام ان سارقا سرق من بيت المال قطع
 لقول عمرو بن قنينة **يا ابا القحط** رضا ذكر في الحرر وغيره نعمناه قال **المنع والصح لا قطع انتهى**
 مسعود بن سرق **لا يقطع** اي القف لا يقطع سرقه من مال لا يقطع به سبه وسبه لا يقطع
 بالسرقه من بيت المال فكذلك هو **ولا قطع بسرقه مظان** **من مظان**
وعكسه كقنه اذ المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وروي ابي ماجة عن
 ابن عباس

من الخاف ونفخ
 المسألة الجمار

الجرب 9

ابن عباس ان عبد الله بن قيس السهمي سرق من الخيل فرفع الي النبي صلى الله عليه
 وسلم فلم يقطعه وقال ما اليه سرق بعضه بعضا **ولا قطع بسرقه زوج وزوجه**
من مال الاخر ولو اخرج عنه رواه سعيد بن عمر بن اسحق بن اسحق بن اسحق بن اسحق
 منها بروت صاحب بغير حجب ويتيسر في ماله اشبه بالولد مع الوالد وكما
 لو سرقها بغيرها **ولا قطع بسرقه مسروق منه او سرقه مقصوب منه مال**
سارق او مال غاصب من الحوز الذي فيه العيب المسروقة او من الحوز
الذي فيه العيب المقصوبه لان لكل منهما شبهة في هذه الحوز اذن
 لا حزمين ماله فاذا طمعه صار كان المال المسروق من ذلك الحوز
 اخذ من غير حوز **وان سرقه** اي سرقه المسروق منه او المقصوب
 منه مال سارق او غاصب **من حوز آخر** الذي به ما سرق منه او غصب
 منه قطع سرقته من حوز لا تشبه له فيه **او سرق مال من له عليه دين**
 قطع لانه لا تشبه له في المال ولا الحوز **لا ان سرق حاتم مال مدينه بقدرة**
اي الدين العجزه عن استخلاصه بما لا باحة بعض العلم له الا اذا اذن كالوحي
 في نكاح مختلف فيه فان سرق اكثر من دينه وبلغ الزايد مضاعفا قطع **او سرق**
غينا قطع بها اي سرقته في سرقه اخرى متقدمة من حوزها الاول او غيره
 قطع لانه لم يترجى بالقطع الاول اشبه ما لو سرق غنمها بخلاف حذوق
 فلا بها دبا عادة الغذف لان الغرض (ظها) ركوبه وقد ظهر **او اخرج انسان داره**
او اعار داره ثم سرق مؤجرا منها مال مستاجرا او سرق مغبرا منها مال
مستغبرا قطع لانه لا تشبه له في المال ولا في ملك الحوز كما لو سرقه من
 ملك المستاجر او المستغبر وظاهر ان المقصود داره لا قطع عليه سرقته
 منها او سرق من مال قرابة له غير عمودي بسبه كاحيه وكخوه وكخاله
 قطع لان قرابته لا تمنع قبول شهادته احدهما للاخر فلا تمنع النقص **او سرق**
مسلم من ديني او من مستامن قطع او سرق احدهما اي الذي او المستامن
منه اي المسلم قطع سارق لان مال كل منهما معصوم كسرقه مسلم من مسلم
ومن سرق غينا واحدا ملكها او ملك بعضها لم يقطع وسماه الشافعي السارق
 الظريف لان ما ادعاه محتمل فهو شبهة في ذمة الحوز **او سرق غينا واحدا**
الاذن من صاحب الحوز في دخول الحوز ثم يقطع لما تقدم وياخذها اي
العيب المسروقة من سارق ادعي ملكها او بعضها مسروق منه بيمينته
انما ملكه وحده حيث لا يبين له الشرط السابع ثبوتها اي السرقه بشهادة
 عولين لقوله تعالى واشتدوا شهوديت من رجالكم والا اصل عمومته لكن
 خولف فيها فيه دليل خاص بدليل يفي بها عداوه على عمومه بصفاتها اي
 السرقه في شهادتها **انما يقطع** لانه حذوقا لا يشبهه كالزنا ولا تسمع
 شهادتها قبل الدعوي من مالك مسروق او من يقوم مقامه **او باقرار**
 السارق **مؤثقت** لانه يتضمن اقرارا فاعترفت تكرارا لا يترتب فيه كالتزنا

في الجمره ولو
 كانت الزوجه
 ذميه
 197

او يقال الا قرار احد جني القطع فاعتبر فيه التكرار كالشهادة واجه احد
في رواية منها بما حكاه عن القاسم بن عبد الرحمن عن عطاء لا تقطع يد السارق
حتى يشهد على نفسه مرتين **وليفها** اي السرقه السارق في كل مرة
لاحتلال ظنه وجوب القطع عليه مع نقد بعض شروطه **ولا يترك** اي يرجع
عن اقراره حتى يقطع فان رجع ترك **ولا باس** بتلقينه اي السارق **الا انكار**
كحديثه اي ايمانه المحذوي ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي ببلص فدا عتري
فقال ما اذالك سرق قلت قال بلي فاعاد عليه عتري قال بلي فامره ففقط
رواه ابو داود والشرط **الثامن** مطالبة مسروق منه او مطالبة وكيله
او مطالبة وكيله اي ان كان محبوسا عليه لحقه لان المال يباح بالبول
والا باحة فيجوز اباحة مالكه اياه او اذنه له في دخول حرره ونحوه مما سبق
القطع فاذا طالب رب المال به زال هذا الاحتمال وانتفت التهمة **فلو**
تخص سرقه من غائب او قاتل بها بينة انتظر حضوره ودعواه اي الغائب
بان بطل السارق لتكمل شروط القطع **فيجلس** السارق الي قدوم غائب
وطالبه او تركه ونقاد شهاده البينة بعد دعواه لان تقدرها عليها شروط للاعتداد
بها وان كذب مزع نفسه في شيء مما يجب القطع سقط **القطع** لغوات شرطه
فصل واذا وجب القطع قطعت يده **اليمني** لقراءة ابن مسعود
فاقطعوا ايماهما وهو اما فذاة او تغيب سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم اذ
لا يظن بمثله ان يثبت في القذان شيئا يراه ولاه قول اي بخر وعمر تقطع
بيمين السارق من الكوع وان اليد تطلق عليها اي الكوع والي المرفق والي المكب
اليمين غالبة لثبوت ارادة ما سوي الاول من كوك فيه فلا يقطع مع الشك **وحسنت** **وجوبا**
فتقول من مفضل لقوله عليه السلام في سارق اقطعوه واحسوه قال ابن المنذر في اسناده مقال
كفه لقول اي وحسوها بفمها في زيت مغلي لتسد افواه الفروق فيقطع الدم اذ لو ترك
بلا حسم لنزق الدم فادي الى موته وسف تعليقها اي يد السارق المقطوعة
في عنقه **ثلاثة ايام** ان رآه الامام اب اذاه اجتهاده اليه لتفصيل لتفصيل
السارق به فان عاد من قطعت يمينه الي السرقه قطعت رجله **اليصري**
من مفضل كعبه وترك عقبيه اما قطع الرجل فليحدث اي هو يده مرفوعا
في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ولاه قول اي
بخر وعمر ولا مخالف لهما من الصحابة واما كونها اليسري فقياسا على المأرية والابه
ارفق به لان الشئ على الرجل اليسري اسهل وامكن له من اليسري واما قوله
من مفضل كعبه وترك عقبيه فلما روي عن عطاء انه كان يقطع من شرط القدم
ويترك له عقبا يشي عليها **وحسنت** لما تقدم في يده وينبغي في قطعه ان يقطع
باسهل ما يمكن بان يجلس ويضبط ليلا يتحرك فيجني على نفسه وتشد يده
وينبغي في قطعه ان يقطع بحبل ويجز حتى يثبقت المفصل ثم توضع السكين
وتجر بقوة ليقطع في مرة **فان عاد** فسرق بعد قطع يده ورجله **جسست** قتي
يتوب

ولا مخالف لهما
من الصحابة ولا ان
السرقه جناية
اليمني غالبة لثبوت
فتقول من مفضل
كفه لقول اي
بخر وعمر

يتوب ويجزم ان يقطع لما روي عن اب سعيد المقبري عن ابيه قال حضرت
عيا بن ابي طالب اتي بوجك مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لا صباه ماتون
في هذا قالوا اقطعوه يا امير المؤمنين قال قتله اذا و ما عليه القتل اي شي
ياكل الطعام باي شي يتوحي للصلاة باي شي يفتسل من جنائيه باي شي يقوم
الي حاجته فزده الي السعد اياما ثم اخذوه فاستشاروا صباه فقالوا مثل قولك الاول
وقال لهم مثل ما قال اول مرة فجلده جلد استديدا ثم ارسله رواه سعيد ولان
في قطع يده الاخرى تغويتا لمنفعة جنس اليد وذهاب عضويت من شق
وحكمة حبسه كفه عن السرقة وتعزيره **فلو سرق** شخص وبمينه اي
يمني يديه ذاهبة **اورجله اليسري** ذاهبة قطع الباقي منها اي من يمين
يديه ويسري رجله لان منفعة الجنس لا تنقطع بذلك وليا من شق
واحد وان كان الذاهب من السارق يده اليسري ورجله اليمنى لم يقطع
منه شي لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضويت من شق بذلك
القطع لو نقل ولو كان الذاهب يديه او يسراهما لم يقطع رجله اليسري
لذهاب عضويت من شق ولو كان الذاهب رجله او يمينها اي يمين
رجليه قطعت يمين يديه لانها الالة دحل النص ولا يذهب بقطعها
منفعة جنسها ولو ذهبت بعد سرقته يمين يديه او يسري يديه او
ذهب بعد سرقته يمين او يسري يديه مع رجله او ذهبت يمين او
يسري او يمين يديه مع احداهما اي اخوي رجله سقط القطع اما في الاول
فلتلف محل القطع كالومات من عليه قود واما سقوطه في الثانية فلذهاب
منفعة الجنس بقطع يمينه واما في الاخيرتين فلذلك والاول ولا يسقط القطع
ان كان الذاهب بعد سرقته يمين رجله او يسري رجله اوهما اي رجله
لبقا منفعة جنس المقطوعة **والثاني** من يد او رجل **والثاني** **التلف**
بقطعها كعدومة وما ذهب مضمونها من يد او رجل كعدومة كان
ذهب منها ثلاث اصابع لا ما اي يد او رجل ذهب منها خنصر وبنصر كعد
الصاد فيها فقط او ذهب من يد او رجل اصبع سواها اي الخنصر والبنصر
ولو كانت الاصابع الازاهية الا يها م فليست كالمعدومة لبقا مضمونها فيقطع
من السارق ما وجب قطعه وان وجب قطع يمينه اي السارق انقطع قاطع
سراه **حكا** بلا اذنه فعليه القود لقطعها عنوا معصوما كالحولم **حكا**
قطع يمينه **والا** يتعمد قطع سراه فعليه الدية اي دية اليد لانه خطأ ولا تقطع
يمين السارق بعد قطع سراه ليلا يلقي الي تعطيل منفعة الجنس وفي التنقيح
يلي قال وان قطع القاطع سواه عمدا او خطأ قطعت يمينه انتهى واختار
الموقف تجزي ولا ضمان **وجسست** اي سارق القطع والضمان اي ضمان ما سرقه
نما لانها حقان مستحقين في ان اجتماعهما كالدية والكفارة في قتل الخطا
فيسارق ما سرقه لانه ان يبي لانه غير ماله لان تلف مسروق فعلي
سارقه مثل مثلي وقيمة غيره كفصوبه وبغير سارق ما خرب من حرره

عمدا

يكون في هذا الحال ولان المناسب ان يكون الاخف بازاء الاخف ومنه علم ان او
في الامة ليست للتخيير ولا للشك بل للتوزيع فلا يتحرك يا وبي الى بلو حتى
تظهر توبته عن قطع الطريق وتبني الجماعة متفوية كل اليخفة ليل
يجمعوا على المحاربة ثانيا ومن تاب منهم اي الحيات بيت قبل قدرة عليه
سقط عنه حق الله تعالى من صلب وقطع يد ورجل ونفي وتخم قتل لقوله
تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدر عليهم واعلموا ان الله غفور رحيم وهذا
خارجي وباع ومردجها **تاب** قبل قدرة عليه وامامت تاب منهم بعد
قدرة عليه فلا يسقط عنه شيء مما وجب عليه لمفهوم قوله تعالى من قبل ان
تقدر واعلموا ولان ظاهر حال من تاب قبل القدرة ان توبته توبة اخلاص
ورما بعد هانا لظاهرها ثانيا توبة تقية من إقامة الحد عليه ولان في قول توبته
قبل القدرة توجبها لغيرها بخلاف ما بعد القدرة عليه فانه لا حاجة الي توبته
فيها **ويؤخذ غير جري** من دني ومعاهد ومستام **اسم** **حق الله تعالى**
ان وجب عليه حال كفره كندرك وقارة لاحدنا ونحوه **وحق ادي طلبه**
من قصاص في نفسه او دونه او ذمة مال ودية ما لا قصاص فيه وحدوث
كما قبل الاسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا ان يشتهوا يفتلوا ما قد سلف
وحديث الاسلام يجب ما قبله في الحرسيين او خاص بالكفرهما بيت الادلة
ومن وجب عليه حوسرة او حد **بينا** او حد **شرب** فتاب منه **قتل**
توبته عند حاكم **سقط** عنه **مجرد** **توبته** قبل اصلاح عمل بقوله تعالى
والذين تابوا من ذنوبهم فان تابوا واصبحوا فاعرفوا انهم قد تابوا وقوله بعد ذلك
الساوق فمن تاب من بعد ظلمه واملح فان الله يتوب عليه وقوله عليه السلام
التائب من الذنب كمن لا ذنب له ولا عراضه عليه السلام عن التوبة بالناس حتى
اقرار بها فان ثبت عند الحاكم لم يسقط بجواب التوبة كحديث شكا فوالحدود
فيها يسقط فما بلغني من حد فقد وجب رده او بدو او د والتمساي كما يسقط
حد مطلقا **بموت** لقول محله كسقوط غسل ما ذهب من اعضا الطهارة
فصل **ومن ارادت** اي قصرت **نفسه** لتقتل او يهلكها الناحية
او ارادت **حرمته** كامة واخته وزوجه ونحوه لئلا او قتل او
اريد اخذ ماله **ويؤخذ** ما اريد من ماله **او لم يكاف** من ارادت نفسه
او حرمته او ماله **المريد** لذلك **فله** دفعه عن نفسه وحرمته وماله باسرها
ما اي شي **يظن** ان **فاعة** به يلا يودي الي تلفه واداءه وتسلط الناس
بعضهم على بعض فيعطي اي المخرج والمخرج والحديث اي هربك قال جازيل
فقال يا رسول الله ارأيت ان جازيل يريد اخذ مالي قال فلا تملكه قال
ارأيت ان قاتلني قال قاتله قال ارأيت ان قتلني قال فانت شهيد قال
ارأيت ان قتلته قال حو في النار رواه احمد ومسلم وفي لفظ لا احمد انه قال له
او لا انت شهيد الله قال فان ابي علي قال قاتله ولان العتص من ذلك الدفع
فان اندفع بالاسرهل حرم الا متعب لعدم الحاجة اليه فان لم يندفع الا بقتل
ايح

ايح قتله ولا شيء عليه لظاهر الخبر وان قتل الدافع كان شهيدا بالخبر
ومع مخرج **يجرم** على دافع **قتل** ويقاد به لانه لا حاجة الي الدافع اذن ولا
يضمن بهيمة صالت عليه ولم تندفع يدون قتل فقتلها دافعا عن نفسه
او حرمته او ماله كصغير ومجنون صايل بجامع العول ولا يضمن من دخل
منزله متلصحا ان لم يندفع يدون قتل فيا موه رب المنزل او لا بالخروج
فان خرج لم يفعل به شيئا لمحمول المقصود فان لم يخرج صوبه باسرها ما يظنه
انه يندفع به فان اندفع بالعصا لم يضربه بجدي وان ولي هاريا لم يقتله
ولم يشبهه كالسقاء وان صوبه صوبه بليظة لم يكن له عليه ارشك لانه كفي
شدة وان صوبه فقطع يمينه فولي هاريا فصر به فقطع رجله منها بخلاف
اليد فان مات بسراية الغلغ فغلبه نصف الدية وان عاد اليه بقطع يده قطع
رجله فقطع يده الاخرى فاليدان غير مضمومتين **وبجب** الدافع **عن**
حرمته اذ ارادت ضاقت راي مع امراته او بنته ونحوها رعايتي بها
او مع ولده ونحوه رجلا يوطيه وجب عليه قتله ان لم يندفع يدونه لانه
يؤدي به حق الله من الكف عن الفاحشة وحق نفسه بالتمنع عن اهله فلا
يسعه اصابة الحقيين **وكذا** يجب الدافع **في غير** **فتنة** عن نفسه لقوله
تعالى ولا تلتقوا بادي الى التهلكة فكمما يجرم عليه قتل نفسه بجرم
عليه رباحة قتلها **وكذا** يجب الدافع **في غير فتنة** عن نفسه **عنه** لانه
لا يتحقق منه ايتار الشهادة وكاحياية يتدل طعامه ذكوه القاصي وعنه
فان كان ثم فتنة لم يجب الدافع عن نفسه ولا بنفسه عتق لقصة قتلها
ولا يلزم ما يجب رمال **حفظه** عن **الصباغ** **والهلاك** **وله** **بذله** **لن** اراده
سه ظلمها وذكور القاصي انه اقبل من الدافع عنه قال احمد في رواية حنبل
اراي دفعه اليه ولا ياتي على نفسه لانه لا عوض لها وقال المروزي وعنه
قال ابو عبيد الله لا يجب لنفسه ولا يتصر لها **وبجب** على كل مكلف الدافع
عن حرمته **عنه** **وكذا** عن ماله اي الغير لئلا تذهب الا بنفسه او الاموال
او تستباح الحرم **مع** **ظن** **سلا** **منها** اي الدافع والمدفوع قال في المذهب
امادفع الانسان عن مال غيره فيجوز ما لم ينفذ الي الجناية على نفسه
الطالب او شي من اعضائه **ولا تلقت** سلامتهما مع الدافع **حرم** **القاية** الي
التهلكة **وسيقط** وجوب دفع عيب وجب **باب** **س** من قايده دفعه **لا يظنه**
انه اي دفعه **لا يجبر** لتبني الوجوب فلا يتحرك بالظن وكذا احد المخرج في صحة
للا لانه لا يودي ما يكون **ومت** **عص** **يد** **تخص** **وحرم** العتريان تفدي به بخلاف
ما اذا لم يتقدرا العاض على التخلص من معصوم امسكه من محل ينصرف به اسأله
منه ونحوه الابه والجملة خالية وقدم مقدرة **فانتدعها** اي يده من العاض **ونوعها**
بغض اي شدة **فستظن** **شبابا** اي العاض **فهو** **حرم** **كذلك** **عمران** **ابن**
حصين ان رجلا عص رجلا فتزع يده من فيه فوقف ثلثا فاختصموا الي النبي
يا الله عليه وسلم فقال بغض احدكم يداخلك كما بغض النحل لادية لكر واه

الجماعة الا ابادود ولا تلاها لضرورة دفع شر صاحبها كالصايل **وكذا** اي كالمعصية
في حكمه **ما في معنى النصف فان يخرج** معصية عن انتزاع يده من عاضه
دفعه كما قيل عليه بالاسيرك فالاسيرك وله عفو خصيته فان لم يمكنه فله
ان يبيع بطنه وروي ان جارية خرجت من المدينة فخطب فتبعها رجل فزادها
عن نفسها فزمته فمهد فقتلته فرفع الي عمر فقال هذا قتيل الله والله لا يودي
ابدا ومعني قتيل الله انه تعالى اباح قتله **ومن نكح في بيت غيره من**
خصا ص باب يعلق بفتح الخاء المعجمة اي المزوج والخلل الذي فيه **ويفتح** كفتح
حايط او بيت شعير وكوة وخوخا **ويوم يتعهد** الناظر الاطلاع **لكن ظنه** رب
البيت متهددا وسوا كان في الدار ساوا كان محروما او نكح من الطريق او
ملكه او لا **فخلف** بفتح الخاء والذال المعجمة **بمنه او خوفها** كمنه **فتعلق**
فذلك هدر وكذا لو طعنه بعود لان رماه بجر كبير او رشقه بسهم او طعنه
بجديد **ولا يتبعه** كخوف اي هدية من عونا من اطلع في بيت ففقدوا عينه
فلا دية ولا قصاص ورواه احمد ومسلم والنسائي وفي رواية من اطلع في بيت فم
بغير اذنه فقد حل لم ان يفتقوا عينيه ورواه احمد ومسلم ولا في معنى الصايل
لان المساكن خمي ساكنها والقصد منها استدعوا لهم عن الناس والنسائي
النكح **بخلاف** **متن** اعمى او بصير **وضع اذنه في خصا ص** اي الباب المعلق
فليس له قصد اذنه بظن او خوف **فيل اذنه** اقتصارا على مورد النص وال
استدلاله من التمس فان اذنه فاي فله طعنه كدفع الصايل **وخلاف ناظر**
من باب منعه لتفريق ربه بتدخله مفتوحا **باب**
قتال اهل البني اي الجور والنظم والعدول عن الحق والبعث بتدبير الزانية
وهو الجار جوث اي امام **ويومئذ عول بتاويل سايع** **ولم يشوكة** **ولم يكن**
فيهم مطاع سمو اذ لا عدول لم عن الحق وما عليه امة المسلمين والاصل في قتالهم
قوله تعالى فقاتلوا الذين تبوءوا الحنث من بعد ما بووا بالاسلام فقاتلوا
على رجل واحد يود ان يشق عصا ويغرق جماعة فافتلوه ورواه احمد
ومسلم ومن ابن عباس مرفوعا من رأي من اميره شيئا يكرهه فليصبر عليه
فانه من فارق الجماعة فميتته جاهلية تنفق عليه وقاتل على اهل النظر وان
لم يكره احد **ومع اختل شرط من ذلك** بان لم يجد جوا على امام او خرجوا
عليه بلا تاويل او بتاويل غير سايع او كانوا جميعا يسيرا لا شوكة لهم كالعشرة
فهم قطاع طريق وتقدم حكمهم في الباب قبله **وتنص الامام** **نوص** **اكفاه**
لما اجه الناس لذلك لحماية البيضة والذب عن الحوزة واقامة الحدود
واستيفاء الحقوق والامور بالمعروف والنهي عن المنكر وبما طرب بذلك
من توجد فيه شرائط الامامة حتى ينتصب احدهم لها وتأتي شروطها
واحد الاجتهاد حتى يختاروا وشروطهم العدالة والفهم الموصل الى معرفة
مستحق الامامة وان يكونوا من اهل الراي والتدبير المؤيدين الى اختيار
من هو

شيرة

من هو للامامة اهل **ويثبت** نصب امام **باجماع** اهل الحل والعقد على اختيار
ما لم يجمع اجابته كخلافه الصديق فيلزم كافة الامة الدخول في بيعته
والانقياد لطاعته **ويثبت** ايضا **نص** اي عهد امام بالامامة لمن يطلع لها
ناصا عليه بعده ولا يحتاج في ذلك الى موافقة اهل الحل والعقد كعهد الي
يكر الى عمر رضي الله عنهما بالخلافة **ويثبت** ايضا **اختصاص** لان عمر جعل
اموال الامامة شورى بين سنته من الصحابة فوقع الاتفاق على عثمان
رضي الله عنه **ويثبت** ايضا **بقرعة** من يطلع لها عينه عليها فتلزم الامة
طاعته لان عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد
واهلها حتى بايعوه طوعا وكرها ودعوه اماما ولا في الخروج على من ثبتت امامته
بالقرعة شق عصا المسلمين وارقة دمايم واذهاب اموالهم **لقريشي** يتعلق
بثبت لقول المهاجرين للاضمار ان العرب لا تدب الا لهدم الحى من قريش
ورواهم في ذلك الاخبار قال احمد في رواية منها لا يكون من غير قريش
خليفة **حر** فلا يكون الامام رقيقا ولا مبعضا لان له الولاية العامة فلا يكون
مولى عليه **ذكر** خالقني واولي **عزل** لها سبق وقال احمد في رواية عبدوس
ابن مالك العطار ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى اميرا المؤمنين
فلا يحل لاحد يومن بالله واليوم الآخر ان يثبت ولا يخله اماما برا كان او فاجر
عالم بالاحكام الشرعية لا احتياجه الى مراعاتها في امره وفيه **كاف ابتدا**
ودواما اي في بابا من الحرب والسياسة واقامة الحدود للمصلحة لا للحقة
رافية في ذلك والتدبير عن الامة والاعيان لا يمنع عقدها ولا استدانتها لانه
عليه السلام اغني عليه في مرضه وبهتفها الجنون والخلل المطلق وكذا ان
كان في كثير من مانه ولا تمنعها صف البصائر عوف به الاستخاضا اذا
راها ولا عقدا الشتم وذوق الطعام لانه لا مدخل لها في الراي والعمل ولا
تمتة اللسان ولا شغل السمع مع ادراك الصوت اذا علا ولا فقد الذكر والاشقيين
بخلاف قطع اليد والرجل لعجزه عما يلزمه من حقوق الامة
من العمل بالهدا والتمسك بالرجل وان فقهه من اعوانه من يشهد بتدبير
الامور من غير تظاهر بمقصية ولا مجاهرة بشقاق لم يمنع ذلك من
استدانتهم ثم ان حوت افعاله على احكام الدين جاز افقاره عليها تنفيذا
لها وامثالها يعود الامر بفساد على الامة وان خرجت عن حكم الدين لم يجد
اقراره عليها ونزومه ان يستنصر من يقبض على يده ويزيل تغلبه **ويجوز**
بالامامة **متن** **لها** لانه لا بد للمسلمين من حاكم ليلتذوق حقوق الناس
وهو اي الامام **وكيل** المسلمين **فله عزل نفسه** مطلقا كسائر الوكلا
ولم اي المسلمين **عزله** ان سألها اي العزلة بمعنى العزل لا الامامة
لقول الصديق قتلوني قتلوني قالوا لا نقيلك ورد في الاقناع كلام الشيخ هنا
كما نقلته في الحاشية ولو حمله على ما استوت اليه لم يارضه كلامه في كلام
غيره **ولا** يسئل العزل **فلا** يجوزونه سال الامامة او لا لما فيه من شق عصي

والله اعلم
بما بين يدي
من ذلك
والله اعلم
بما بين يدي
من ذلك

اجدي رواية الاثر لمحتج به **ويصنفان** اي اهل العدل والبغاة **ما اطلقناه في خبر**
حرب اي يصنف كل ما اطلقه من نفسه او مال في غير حرب لا تلافه مقرر
 بلا حق ولا ضرورة دفع **وما اخذوا** اي البغاة **حال امتناعهم** عن اهل العدل
 اي حال شعورهم من **زكاة وخروج وجزية** اعتد به لرافعه اليهم فلا يؤخذ
 منه ثانيا اذ اطلقه اهل العدل لان عليا لما طغى على اهل البصرة لم يبالوا
 بنبي مهاجبه البغاة وكان ابن عمر ومسلمة بن الاكوع ياتهم ساجي بخدة الجور
 فيدفعون اليه زكاتهم ولان في ترك الاحتساب بذلك ضربا عظيما على الرعايا
ويقبل بلا يمين من عليه زكاة **دعوي دفع زكاة البغاة** اي البغاة كدعوي
 دفعها اي العقول ولا نأخذ حق لله تعالى فلا يتخلف عليها كالصلاة ولا تقبل دعوي
 دفع **خراج** اليهم الابينة **ولا دعوي دفع جزية** اليهم **الابينة** لان كلامها
 عوض والا صل عدم الوقوع **وهي** اي البغاة **في شهادتهم وفي امضا حق حاكم**
كاهل العدل لان التاويل السايغ في الشرع لا يفسق به الاذهب اليه شبه
 المحكي من العقول في دفع فيقتضي بشهادة عدولهم ولا يصح في الشرع لا
 يفسق به الاذهب اليه شبه المحكي يفتق من خجراتهم الا ما خالف نص
 كتاب او سنة او اجماعا ويجوز قبول كتابه وامضاؤه ان كان اهلا للقبض قال
 ابن عقيل تقبل شهادتهم ويؤخذ عنهم العلم ما لم يكونوا دعاة ذكوة ابو بكر
 واما الخوارج واهل البدع اذا خرجوا على الامام فلا تقبل لهم شهادة ولا ينفذ
 لقضائهم حكم لفسقهم **وان استعانوا** اي البغاة **بأهل ذممة او اهل عهد**
انتقض عهدهم وصاروا كلهم اهل حرب لقتالهم لنا كما لو انقردوا به لان
ادعوا اي اهل الذممة والعهد **شبهة** كظن وجوب اجابتهم اي البغاة
 لكونهم مسلمين وقالوا لانهم البغاة من اهل العدل او ظننا انهم اهل العدل
 وانه يجب علينا القتال معهم وليقبل منهم ذلك لانه ممكن ولم يتحقق سبب
 النقض **ويصنفون** اي اهل الذممة والعهد **ما اطلقوه على المسلمين** من
نفس ومان كما لو انقردوا باتلافه بخلاف البغاة فان الله تعالى امر بالصالح
 بين المسلمين والتصميم بينا فيه لما فيه من التفتير واما الكفار فعداؤهم
 قايمة ماداموا كذلك فلا ضرب في تضمينهم **وان استعانوا** اي البغاة **بأهل**
حرب وامنهم فامانهم **كعدمه** لانهم اعقدوه على قتالنا وهو محرم فلا
 يكون سببا لغصتهم فيباح قتلهم بمقتلين ومدبرين واخذوا مواالهم
 وسبي ذرائعهم **الا انهم** اي امان بالنسبة **اي بغاة** لانهم امنهم فلا يفدوا
فصل **وان اظهروا قوم راوي الخوارج** كتحفير مرتكب الكبيرة
 وسب الصحابة ولم يخرجوا عن قبضة الامام اي لم يخرجوا عن الحرب ثم
يتفرص لهم لما روي ان عليا كان يخطب فقال رجل من باب المسجد لاحد
 الا الله تعزى بها بالورد عليه فيها كان من تحكيمه فقال علي كلمة حق ارجا
 فيها باطل ثم قال لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها
 اسم الله ولا تمنعكم التي ما دامت ايديكم معنا ولا تبدوكم بقتال **وخرج**

الاحكام

203
 الاحكام عليهم كاهل العدل في ممان نفس ومال ووجوب حد للزوم المحرم
 بذلك عاين في قبضته من المسلمين بلا اعتبار لا اعتقاده فيه **وان صرحوا**
 امام او سب عدل او عدوا به اي سب امام او عدل عزير والغيرهم **ومن كفر**
اهل الحق والصلابة واستحل دماء المسلمين واموالهم يتاولون فهم خوارج بغاة
 فسقة قدمه في الفروع قال الشيخ تقي الدين تصوم صومعة في عدم كفر الخوارج
 والقدورية والمزجية وغيرهم وانما كفر الجهمية لا عيارهم قال وطائفة على منه
 روايتين في تكفير اهل البدع مطلقا حتى المزجية والشيعية المفضلة لعلي **وعنه**
 اي الامام احمد ان الدين كفو اهل الحق في الصلابة واستحلوا دماء المسلمين
 يتاولون او غيرهم **كفار** قال **المنقم** وهو **ظهور** انتهى ونقل محمد بن عوف الحمصي
 من اهل البدع الويت اخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم من الاسلام القدورية
 والمزجية والرافضة والجهمية فقال لا تفلوا معهم ولا تفلوا عليهم ونقل الجهمية
 من قال علم الله مخلوق كفروا **وان اقتتلنا** **لغصبة** او طلب **رياسة**
فهما خالستان **نصف كل منهما ما اختلفت في الاخرى** قال الشيخ تقي الدين
 فاجبوا الصلابة على مجموع الطائفة وان لم يعلمت المثلث **وضمننا** اي القابضات
سوا ما جهل **متلفه** من نفس ومال **كما لو قتل داخل بينهما** **صلح**
وجعل قاتله من الطائفتين وان علم كونه من طائفة بعينها وجعل عيونه
 ضمنته وحوها بخلاف المقتول في زحام كابع او طواف لانه ليس بينهما
 قد بخلاف الاول ذكره ابن عقيل **باب** **حكم المريد**
ومولفة الرجوع قال تعالى ولا ترتدوا عليه ادباركم فتنقلبوا خاسرين **وشرع**
من كفر ولو كان ميمرا ينطق او اعتقاد او قيل او شك **طوعا ولو**
كان هازلا **بجو اسلامه ولو** كان اسلامه **كرها** **بحق** كما لا تقبل منه الجزية
 اذا قوتل على الاسلام فاسلم ثم ارتد ولو لمسلمة من كفارا اذا اكره على النطق
 بالشهادتين فنطق بهما ثم ارتد واجعوا علي وجوب قتل المرتد ان يتب
 لحديث ابن عباس مرفوعا من بول دينه فاقتلوه رواه الجماعة الا مسليا
 وروي عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري
 وخالد بن الوليد وغيرهم وسوا الرجل والمرأة للموم الجبر وروي الدارقطني
 ان امرأة يقال لها ام مودان ارتدت عن الاسلام فبلغ امرها الي النبي صلى
 الله عليه وسلم فامر ان تشتاب فان ثابت والاقتلت وحديث الشعبي
 عن قتل المرأة في الكوفة لانه قاله حين راى امرأة مقتولة وكانت
 كافرة اصلية ويخالف الكفر الاصلي الجاري اذ المرأة لا تجبر على ترك الكفر
 الاصلي بغيره ولا حسب بخلاف المرتدة **ثم ادعى النبوة** او صدق من ادعاهها
 كفرا لانه مكذب لله تعالى في قوله وكفى رسول وخاتم النبيين وحديث
 لابي بصير وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابا كلهم يزعم
 انه رسول الله او **اشرك** اي كفر بالله تعالى كفر كقوله تعالى ان الله لا يغفر
 ان يشرك به **او سبه** اي الله تعالى **او سب رسولا** له كفر لانه لا يسبه الا هو جاز

وقال في الانصاف
 وهو انصواب والذي
 لا يبين الله به انتهى

عليه لقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وان اكره ذي عيال **اقول يا سلام**
 فاقترنه لم يصر اقراره به فان مات ولم يوجد منه ما يدل على اسلامه فحكمه كالكفار
 وان رجع الى دين الكفار لم يقتل لقوله تعالى لا اكره في الدين قد تبين ان
 من القبيح وان قصد الاسلام لا دفع الاكره او وجوده ما يدل عليه كثرة
 عليه بهذا زوال الاكره **فصل في ما يوجب عليه براءة الاكره**
 كل دين يخالف دين الاسلام او قوله **انا مسلم** وتوبة كاذبة كمن اغتصب بالردة
 ثم قال ذلك وان كتب كافر بالشهادتين صار مسلما لان الخطا باللفظ ولو
 قال كافر اسلمت او انا مسلم او انا مؤمن صار مسلما ولو ان لم يتلفظ بالشهادتين
 لما تقدم فلو عاد من تلفظ بالشهادتين او كتبها او تلفظ بشي مما ذكر مما يصيد
 مسلما قتلت او كتبه وقال لم اريد الاسلام **وقال** لم اغتصه اي الاسلام **اجيب**
 على الاسلام فلو علم ما يورده منه فلا يقبل منه ذلك ولا يجزي وسبب كتاب فان تاب
 والاقتل وان قال انا مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يجز باسلامه حتى ياتي
 بالشهادتين لم يثبت امره ان اقاتل الناس ومن قال كافر اسلم وجز
 مني الفاد وخوفه كفره او عيبه فاسلم قبل يعطيه ما وعده فاي الاسلام قتل
 بعد استنابته كما لو لم يعده وينبغي لمن وعد ان يفي بوعده توعبه في الاسلام
 وخلف الموعد من ايات النفاق قال الحنفاي ولم يثن على النبي صلى الله عليه وسلم
 المولف في ان يسلموا فيعطيه على الاسلام وانما اعطاهم غطاء بانهم يثابرون
 ومن اسلم على اقل من الطلوات الخمس كفى صلاته او اثلاث قتل منه
 الاسلام توعبه له في فيه **وامر بالمخمس** كلها كفيرة **واذا مات مرتد فاقام**
وارثه المسلم بينة انه على يدها اي بعد رده **حق باسلامه** واعلى ميراثه
 لم يثبت من على صلاته الخبز وتقدم وسواها جماعة او من قدر في دار الاسلام
 او حرب بخلافه اذا زكاة وجع وصوم فلا يصير به مسلما وتقدم توعبه
 في الصلاة ويعتبر ان ياتي بصلاة يتبين بها عن صلاة الكفار بان يستقبل
 قبلتها ويكبر ويسجد ويحمله ان لم يثبت انه ارتد بعد صلاته او تكون
 رده بمحمد فريضة او كتاب او نبي او ملك ويخوذلك من البدع فلا يجز
 باسلامه بالصلاة قاله في الاقناع **ولا يبطل احصاء مرتد بردة** فاذا احصى
 في اسلامه ثم رآه في اسلامه او رده لم يسقط عنه الروح ولو تاب ولا احصاء
 توف فلا يسقط الحد عن قاذفه بردة بعد طلب **ولا يبطل عبادة فعلها**
قبل رده ولا صحبته له عليه السلام اذا تاب لم يزوم قوله تعالى ومن يرتدد
 منكم عن دينه فيمت ويكفر فاولئك هم المفلكون **فصل في ما يوجب عليه براءة الاكره**
 على وجهه كدين الاكره فان مات مرتدا بطلت لايته **فصل في ما يوجب عليه براءة الاكره**
 ارتد لم يزل ملكه من ماله بمجود رده كذا الحنف والشافعي في الجارية
 وبطلت مرتد بملك من ماله واجتنبوا شرب وخوفا كغيره **وبمع مرتد**
 التصرف في ماله كبيع وهبة ووقف واجارة للمجود عليه كحق المسلمين
 ونقصي منه ديونه واروش جنائياته ولو جناه بدار حرب او في قبة مرتدة

من

عليها كما تقدم او جاحد نبي من الانبياء او جاحد كتاب من كتب الله تعالى
 او جاحد ملك او جاحد رسالة محمد صلى الله عليه وسلم **اي عن العرب**
بما جحد من ذلك لان كفره بمحمد من حيث التكذيب فلا بد من اثباته بما يدل
 عن رجوعه عنه **وقوله انا مسلم** فهو توبة ايضا للمرتد ولكل كافر وان
 يات بالشهادتين لانه اذا اجحد نفسه بنفسه بما تضمنت الشهادتين كان
 محبدا لهما ومن المقداد انه قال يا رسول الله ارأيت ان لقيت رجلا من الكفار
 اقاتلني فضرب احدي يدي بالسيف فظلمها ثم لا اذمني بشجرة فقال اسلمت
 افاقنته يا رسول الله بعد ان اقاتلها قال لا تقتله فان قتلته فانه بمنزلة
 قبل ان تقتله وانك سمعته قبل ان يقول كلمته التي قالها وعند عمر ابن
 ابن حصين قال اصاب المسلمون رجلا من بني عكرمة فاقوا به النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال يا محمد اني مسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت قلت
 وانت تملك امرك اقلحت كل الفلاح ورواهما مسلم قال في المعني ويجوز
 ان هذا في الكافر الا في روم محمد الواحدانية اماما من كففت محمد
 نبي او كتاب روم رومية وحو هذا فلا يصير مسلما بذلك لانه روم
 اعتقد ان الاسلام ما هو عليه فان اهل البوع كلهم يعتقدون انهم علم
 المسلمون ومنهم من هو كافر **ولا يعني قوله** اي الكافر **محمد رسول الله**
عن كلمة التوحيد اي اشهد ان لا اله الا الله **ولو مضى** اي انما جدد لان
 الشهادة بان محمد رسول الله لا تتضمن الشهادة بالتوحيد كعبه فلا
 يعني لا اله الا الله وما قوله صلى الله عليه وسلم قل لا اله الا الله كلمة اشهدك
 بها عند الله فلا يحد بها كتابة عن الشهادتين جمعا بين الاضمار **ومن شهد**
عليه بردة ولو شهد ان رده **بمحمد** تخليد او خذيم او نبي او كتاب وكفه
 ما تقدم **فاي بالشهادتين** ولم يحد ما شهد به عليه **لم يثبت** عن
 شي لعدم الحاجة مع ثبوت اسلامه اي الخشع عن حجة رده فلا يعتبر
اقراره بما شهد به عليه من الردة **لصحتها** اي الشهادتين **من مسلم**
ومنه اي المرتد بخلاف توعبه **من بدعة** فيعتبر اقراره بها لان اهل البوع
 لا يعتقدون ما هو عليه بردة **وبعني محمد** اي المرتد **لردة اقرارها** ولم يشهد
 بها عليه كرجوعه عن اقراره **بجد** ولا يعني حجة رده ان شهد عليه
بها اي الردة بل لا بد من الشهادتين او ما يثبتهما والا استتيب رتب
 قبلت توعبه ثم قتل لان حجة الردة تكذيب للبيعة فلا يقبل كسائر
 الدعوى وان شهد اثنان على مسلم **انه كفر** ولم يذكر كيفية **قادي الاكره**
 على ما قاله مثلا قبل منه ذلك **مع قريضة** دالة على صدقه كحبس وقتل
 لانه كما هو في الاكره ولا يخلف مع ذلك بينة **فقط** اي لا تقبل دعوى
 الاكره منه بلا قريضة لانه خلاف الظاهر **ولو شهد عليه** بانه نطق بكلمة
كفر فقل هو كافر او يهودي **فادعاه** اي الاكره **عليها** قبل قوله **مطلقا**
 اي مع قريضة وعدمها لانه لا ياتي ما شهد به عليه وكذا وتقدم لا يفر من اكره
 عليه

مستغفة لان المرتد تحت حكمنا بخلاف البغاة وينفق منه اي مال المرتد
عليه **وعليه من تلزمه نفقته** لوجوبه عليه شرعا كالدين فان اسلم المرتد
فما له له **والاسلم بان مات او قتل مرتدا صار ماله فيا من حين موته مرتدا** لانه
لا وارث له من ماله ولا غيره **وان لحق مرتدا بدار حربي فهو وماله معه** من
ماله **كحربي** بياح لمن قتل عليه قتلته واخذ ماله معه وفعالفساده ولزوال العام
للمالك وهو دانا لاسلام **واما ما بدارنا من مال فهو في من حين موته وما دام**
حيا فملكه عليه باق لان حله منه لا يوجب توريت ماله كالحربي الا يجل ويتصرف
فيه الى ان ياتي المصلحة فيه **ولو ارتد اهل بلد وحري فيه حكمهم** اي
المرتدين كالزورون فم كاهل **دار حربي يقسم ماله** ولما جرد منهم **بعد**
الردة وعلى الامام قتالهم لانهم احق به من الكفار الاصليين لان تركهم اكل
ربما اغتروا مثلكم بالشبهة لهم وقاتل الصديق جماعة الصحابة رضي
الله عنهم اهل الردة او اذا قاتلهم قتل من قدر عليه منهم ويقتل مديهم
ويجوز علي جرحهم **ويجوز مدرتد حربي ما يوجبه كزنا وقذف وسرقه**
اناء في رده وان اسلم نضالان الردة لا تفيده الا تغليظا ولا يوجز مدرتد
بقضا ما ترك فينهاي الردة من عبادة كصلاة وصوم وزكاة لقوله تعالى
قل للذين كفروا ان ينتظروا يغتفر لهم ما قد سبق ولم يامر الصديق
المرتدين بقضا ما فاتهم وكالحربي **وان لحق زوجان مرتدان بدار**
حربي لم يسترقا ولا احدهما لانه لا يقد علي كفوه بل يقتل بعد الاستتابة
ولا يسترق من ولد لهما اي الزوجين قبل ردة اذ ارتدا ولحقا بدار حربي
او اي ولا يسترق حمل منهما حملت به **قبل ردة** للحكم باسلامه تبعا
لا بوبه قبل الردة ولا يتبعهما في الردة لانا لاسلام بعلوم ان شتوا علي
الاسلام بعد كبرهم فمسلمون **ومن لم يسلم منهم قتل بعد ان يستتاب**
كابايم **وجوز استرقاق الولد الحادث فيها اي ردة زوجين لحق بدار**
حربي لانه كافر ولو بين كافرين وليست تهرتد نضال ويجوز ان يقر
علي كفوه **بجذبه** كاولاد الحربيين لا شتر اكلهما في جواز الاسترقاق
قصص في السحر وما يتعلق به وهو عقد وثقي وكلام يتكلم به
فاعله او يكتبه او يجهل شيئا بوثني بون مسجورا وقلبه او عقله من
غيره مباشرة له وله حقيقة فنه ما يقتل ومنه ما يهرق ومنه ما يخذ الرجل
عن امراته فيسفه من وطرها ومنه ما يعرف بين امرؤ وزوجه وما يصفق
احدهما الي الاخر او يحبه لقوله تعالى يعلمون الناس السحر اي قوله
فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرؤ وزوجه وحديث عائشة ان النبي
صلى الله عليه وسلم سحر حتى انه ليحك اليه انه يفعل الشيء وما يفعله وروي
من اثار السحر ما لم يترك استواحي على الكذب فيه ولا يلزم منه ابطال
معجزات الانبياء عليهم السلام لانه لا يبلغ ما ياتون به فلا ينتهي الي ان
تسفي العصا والخيال ويجوز تعلم السحر وتعليمه **وسا حربي كالمكنته**
فتسير

تفسيره في الهوي ونحوه كروي ان الكواكب تخاطبه **كافر** لقوله تعالى وما كلف
سليمان اي ما كان ساجدا ككف سجدة ولكن الشياطين كفروا يعلمون اناس
السحر وقوله وما يعلمون من احد حق يقولوا انما تحت فتنة فلا تخف الي لا تعلمه
فتكف بذلك **كحقتد حله** للاجماع على تحريمه للكتاب والسنة ولا يجوز ولا
يقتل من يسحر بادوية وتدخين ونسقي **بشي** يعني لان الاصل العفة ولم يثبت
ما يزيلها **وبجزر** سا حربي ذلك بليغا لينكف هو ومثله عنه **ولا يجوز من**
يعزم على الحب ويذم انه يجيرهما وتطبعه وذلك ابع الخطاب في السحر
الذي يقتلون **ولا يجوز كاهن** اي من له ردة من الحب ياتيه بالاخبار **ولا**
يجوز عرف اي من يحدس ويتحدث **ولا يجوز من** اي ناظر في النجوم
ليستدل بها في الحوادث فان لم تقوم بطل يقته انه يعلم الغيب فلا امام قتله
تسفيه بالفساد **ولا يقتل سا حربي** كتابي نضالو سا حربي **نحوه** كحوي الا ان
يقتل سحر يقتل عابيا فيقتل قاصدا لان لبيد ابن الاعرج سحر النبي صلى الله عليه
وسلم فلم يقتله ولان كفرا اعظم من سحره ولم يقتل به والاحبار في ساجد
المسلمين اذا كف سحره **ومستغف** مبتدأ خبره مع ما عطف عليه جملة
الشرط **وقايل بزجر طير وصارب بحصار** صاب يستشير وصاربه بقذاح
جمع قذح يجز القاف وسكون الوال السهم زاد في الرعاية والنظر في اكناف
الواح ان لم يفتقدوا باحتة اي فعل ماسبق ولم يفتقدوا **انه يعلم به الامور**
الغيبية غور لفعله معصية **ويخف عنه** **ولا بان** اعتقدوا باحتة وانه يعلم
بوامور الغيبية **كفر** فيستتاب فان تاب ولا قتل **وبحريم طيس** بغير العري
وتحر رقية بغير العري ان لم يعرف حمة معناه لانه قد يكون سبا وكفرا وكذا
يحرمان باسم كوكب وما وضع على نجم من صورة او غيرها **ويجوز الحبل** اي حل السحب
بالقوت والذكر والاقسام والكلام الذي لا بأس به ويجوز حله ايضا **بغير ضرر**
اي لاجل الضرورة وتوقف اجوعه وسائه منها تحت تاتيه مسورة فيطلقه
عنها قال لا بأس قال الخلال انما كرهه فعلاه ولا يري به باسا كما بينه منها **والكفار**
الافعال هو وما عطف عليه بول من الكفار **ومن بلغ منهم** اي الكفار **مجنونا**
يعلم اي الكفار اي ربابه **في النار** تبعالكم واختار ابن عقيل وابن الحوزي
في الجنة كاطفال المسلمين **ومن بلغ من اطفال المسلمين مجنونا واختار الشيخ**
نبي الدين تكليفهم في القيمة للاخبار **ومن ولا اعلم** **اربح اسم** فهو مع **ابويه**
كافر **كانا او مسلمين** ولو اسلموا بعد ما بلغوا **قال** في العز ونيوجه النبي صلى الله عليه وسلم
شكرا اي من بلغ مجنونا من اولاد الكفار **ومن ولا اعلم** **اربح اسم** فهو مع **ابويه**
الوعوه وقاله شيخنا وذكر في الفتون عن اصحابنا لا يمانت ومكوفة الله تعالى اعلم بما كانوا عليه
وجبت شرعا نضال وهو اوله واجب لنفسه ويجب قبلها انظر لتوقفتها عليه يعني لو بلغوا سن التكليف
في الاول واجب لفنوه ولا يقفان ضرورة **كتاب** **الاطمة**
واحداه طعام وهو ما يوكك ويتررب قال تعالى ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب
شبه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني **واصلها الحبل** لقوله تعالى هو الذي خلقكم

تفسيره في الهوي ونحوه كروي ان الكواكب تخاطبه **كافر** لقوله تعالى وما كلف
سليمان اي ما كان ساجدا ككف سجدة ولكن الشياطين كفروا يعلمون اناس
السحر وقوله وما يعلمون من احد حق يقولوا انما تحت فتنة فلا تخف الي لا تعلمه
فتكف بذلك **كحقتد حله** للاجماع على تحريمه للكتاب والسنة ولا يجوز ولا
يقتل من يسحر بادوية وتدخين ونسقي **بشي** يعني لان الاصل العفة ولم يثبت
ما يزيلها **وبجزر** سا حربي ذلك بليغا لينكف هو ومثله عنه **ولا يجوز من**
يعزم على الحب ويذم انه يجيرهما وتطبعه وذلك ابع الخطاب في السحر
الذي يقتلون **ولا يجوز كاهن** اي من له ردة من الحب ياتيه بالاخبار **ولا**
يجوز عرف اي من يحدس ويتحدث **ولا يجوز من** اي ناظر في النجوم
ليستدل بها في الحوادث فان لم تقوم بطل يقته انه يعلم الغيب فلا امام قتله
تسفيه بالفساد **ولا يقتل سا حربي** كتابي نضالو سا حربي **نحوه** كحوي الا ان
يقتل سحر يقتل عابيا فيقتل قاصدا لان لبيد ابن الاعرج سحر النبي صلى الله عليه
وسلم فلم يقتله ولان كفرا اعظم من سحره ولم يقتل به والاحبار في ساجد
المسلمين اذا كف سحره **ومستغف** مبتدأ خبره مع ما عطف عليه جملة
الشرط **وقايل بزجر طير وصارب بحصار** صاب يستشير وصاربه بقذاح
جمع قذح يجز القاف وسكون الوال السهم زاد في الرعاية والنظر في اكناف
الواح ان لم يفتقدوا باحتة اي فعل ماسبق ولم يفتقدوا **انه يعلم به الامور**
الغيبية غور لفعله معصية **ويخف عنه** **ولا بان** اعتقدوا باحتة وانه يعلم
بوامور الغيبية **كفر** فيستتاب فان تاب ولا قتل **وبحريم طيس** بغير العري
وتحر رقية بغير العري ان لم يعرف حمة معناه لانه قد يكون سبا وكفرا وكذا
يحرمان باسم كوكب وما وضع على نجم من صورة او غيرها **ويجوز الحبل** اي حل السحب
بالقوت والذكر والاقسام والكلام الذي لا بأس به ويجوز حله ايضا **بغير ضرر**
اي لاجل الضرورة وتوقف اجوعه وسائه منها تحت تاتيه مسورة فيطلقه
عنها قال لا بأس قال الخلال انما كرهه فعلاه ولا يري به باسا كما بينه منها **والكفار**
الافعال هو وما عطف عليه بول من الكفار **ومن بلغ منهم** اي الكفار **مجنونا**
يعلم اي الكفار اي ربابه **في النار** تبعالكم واختار ابن عقيل وابن الحوزي
في الجنة كاطفال المسلمين **ومن بلغ من اطفال المسلمين مجنونا واختار الشيخ**
نبي الدين تكليفهم في القيمة للاخبار **ومن ولا اعلم** **اربح اسم** فهو مع **ابويه**
كافر **كانا او مسلمين** ولو اسلموا بعد ما بلغوا **قال** في العز ونيوجه النبي صلى الله عليه وسلم
شكرا اي من بلغ مجنونا من اولاد الكفار **ومن ولا اعلم** **اربح اسم** فهو مع **ابويه**
الوعوه وقاله شيخنا وذكر في الفتون عن اصحابنا لا يمانت ومكوفة الله تعالى اعلم بما كانوا عليه
وجبت شرعا نضال وهو اوله واجب لنفسه ويجب قبلها انظر لتوقفتها عليه يعني لو بلغوا سن التكليف
في الاول واجب لفنوه ولا يقفان ضرورة **كتاب** **الاطمة**
واحداه طعام وهو ما يوكك ويتررب قال تعالى ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب
شبه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني **واصلها الحبل** لقوله تعالى هو الذي خلقكم

مع من حوت انت عباس
رحمى الله عز وجل قال سبيل
عن اولاد الكفار فقال الله
اعلم بما كانوا عليه
يعني لو بلغوا سن التكليف
وبه اجمع من قال انهم
في المشية اي شرح مسلم

تفسيره في الهوي ونحوه كروي ان الكواكب تخاطبه **كافر** لقوله تعالى وما كلف
سليمان اي ما كان ساجدا ككف سجدة ولكن الشياطين كفروا يعلمون اناس
السحر وقوله وما يعلمون من احد حق يقولوا انما تحت فتنة فلا تخف الي لا تعلمه
فتكف بذلك **كحقتد حله** للاجماع على تحريمه للكتاب والسنة ولا يجوز ولا
يقتل من يسحر بادوية وتدخين ونسقي **بشي** يعني لان الاصل العفة ولم يثبت
ما يزيلها **وبجزر** سا حربي ذلك بليغا لينكف هو ومثله عنه **ولا يجوز من**
يعزم على الحب ويذم انه يجيرهما وتطبعه وذلك ابع الخطاب في السحر
الذي يقتلون **ولا يجوز كاهن** اي من له ردة من الحب ياتيه بالاخبار **ولا**
يجوز عرف اي من يحدس ويتحدث **ولا يجوز من** اي ناظر في النجوم
ليستدل بها في الحوادث فان لم تقوم بطل يقته انه يعلم الغيب فلا امام قتله
تسفيه بالفساد **ولا يقتل سا حربي** كتابي نضالو سا حربي **نحوه** كحوي الا ان
يقتل سحر يقتل عابيا فيقتل قاصدا لان لبيد ابن الاعرج سحر النبي صلى الله عليه
وسلم فلم يقتله ولان كفرا اعظم من سحره ولم يقتل به والاحبار في ساجد
المسلمين اذا كف سحره **ومستغف** مبتدأ خبره مع ما عطف عليه جملة
الشرط **وقايل بزجر طير وصارب بحصار** صاب يستشير وصاربه بقذاح
جمع قذح يجز القاف وسكون الوال السهم زاد في الرعاية والنظر في اكناف
الواح ان لم يفتقدوا باحتة اي فعل ماسبق ولم يفتقدوا **انه يعلم به الامور**
الغيبية غور لفعله معصية **ويخف عنه** **ولا بان** اعتقدوا باحتة وانه يعلم
بوامور الغيبية **كفر** فيستتاب فان تاب ولا قتل **وبحريم طيس** بغير العري
وتحر رقية بغير العري ان لم يعرف حمة معناه لانه قد يكون سبا وكفرا وكذا
يحرمان باسم كوكب وما وضع على نجم من صورة او غيرها **ويجوز الحبل** اي حل السحب
بالقوت والذكر والاقسام والكلام الذي لا بأس به ويجوز حله ايضا **بغير ضرر**
اي لاجل الضرورة وتوقف اجوعه وسائه منها تحت تاتيه مسورة فيطلقه
عنها قال لا بأس قال الخلال انما كرهه فعلاه ولا يري به باسا كما بينه منها **والكفار**
الافعال هو وما عطف عليه بول من الكفار **ومن بلغ منهم** اي الكفار **مجنونا**
يعلم اي الكفار اي ربابه **في النار** تبعالكم واختار ابن عقيل وابن الحوزي
في الجنة كاطفال المسلمين **ومن بلغ من اطفال المسلمين مجنونا واختار الشيخ**
نبي الدين تكليفهم في القيمة للاخبار **ومن ولا اعلم** **اربح اسم** فهو مع **ابويه**
كافر **كانا او مسلمين** ولو اسلموا بعد ما بلغوا **قال** في العز ونيوجه النبي صلى الله عليه وسلم
شكرا اي من بلغ مجنونا من اولاد الكفار **ومن ولا اعلم** **اربح اسم** فهو مع **ابويه**
الوعوه وقاله شيخنا وذكر في الفتون عن اصحابنا لا يمانت ومكوفة الله تعالى اعلم بما كانوا عليه
وجبت شرعا نضال وهو اوله واجب لنفسه ويجب قبلها انظر لتوقفتها عليه يعني لو بلغوا سن التكليف
في الاول واجب لفنوه ولا يقفان ضرورة **كتاب** **الاطمة**
واحداه طعام وهو ما يوكك ويتررب قال تعالى ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب
شبه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني **واصلها الحبل** لقوله تعالى هو الذي خلقكم

ما في الارض جميعا وقوله كلوا مما في الارض خلا لا يطيبا وقوله احل لكم الطيبات فيجعل كل
طعام طاهرا لا نجس او متنجس **لا مصنف فيه** بخلاف نحو سبوع حتى المسك
ونحوه مما لا يؤكل عادة كقشر البيض وقت حيوان مذكى اذا ذاق ونحوه
و يحرم نجس كدم وميتة لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ونجس
فمن كسبه لقوله تعالى ولا تلقوا بهاكم اي التهلكة واسم ما يقتل غالبا وذا
عذ مشهور لقوله قاتلا وفي الواضح المشهور ان اسم نجس وفيه احتمال لانه
عليه السلام من الذراع المسومة ونحو السقمونيا والذئبة نجس استعماله
على وجه نجس ويحرم على وجه لا يصح لقوله او اضافة ما ينجسه **و يحرم من**
حيوان البر حرام اهلية لحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
خمس عن نجس الحرام الا اهلية واذن في لحوم الخيل متفق عليه **وفيل** قال احمد
ليس هو من اطعمه المسلمين وقال الحسن وهو من ولاه عليه السلام سمى
عن اكل كل ذي ناب من السباع وهو من اعظمها نابا ولاه متخلف في حديث
قوله تعالى ويحرم عليكم الخبايا **و يحرم ما يقتل سب سب** اي بينه مشد
كاسد ومنه و ذيب وفهد وكلب لحديث ركب ثعلبة الخثني فمضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع متفق عليه وعن ابي
مروان عن اكل ذي ناب حرام رواه مسلم وهو حديث صحيح صحيح
الايات فيدخل فيه ما يبدى بالعدوى وعينه **وحنزير** لانه **وفرد** حي
ابن عبد البر انه لا يعلم فيه خلافا ولا نابا وهو من الخبايا **ودب**
ونمس و **اربع ارجل** و **اربع عرج** **وسنور** مطلقا اي اهليا كان او بري
ومن انواعه الشغاليل **و ثعلب وسجاب وسهور** **وفتك** بفتح الف
والنون لانها من السباع ذوات الناب فتدخل في عموم النهي **سوي** صمغ لورود
الرحضة فيه عن سعد بن عبد الله قال عروة بن الزبير ما نالت
العرب تاكل الصمغ الا ترى باكله باسما والحديث جابر امرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم باكل الصمغ قلت على صيد قال نعم اجتمع به احمد وروي من طرق بالفاظ
مختلفة تؤدي ذلك رواه بعض ابوداود وبعضها الترمذي وقال حسن
صحيح وهذا يخص النهي عن كل ذي ناب من السباع جمعا بين الاخبار وما روي
من انه عليه السلام سئل عن الصمغ فقال ومن ياكل الصمغ فهو حديث طويل
برؤية عبد الله الملك بن ابي الحارث ينفرد به وهو متروك الحديث قال
في الروضة لكن ان عرفت باكل الميتة فكما بحالة **و يحرم من طير ما يجرد**
بجلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وجدة **وبومة** لحديث
ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع
والكل ذي منظر من الطير وحديث خالد بن الوليد عن قنبر عن ابي
الحميد الاطليعي وكل ذي ناب من السباع وكل ذي منظر من الطير رواه
ابوداود وهو يخص عموم الايات **و يحرم من طير ما ياكل الخيف كسر**
ورخم وتعلق طير نحو الارض طوبى لعق باكل الخيف **وعققت** وهو
اتفاق

208 **الفاق** طير يخف الحمامة طوبى الذئب فيه بياض وسواد نوع من الغزيات
وغزال البقيع والابقع قال عروة ومن يأكل الغزال وقوساه رسول الله
وسم فاستقار الله ما هو من الطيبات ولا نه عليه السلام اباح قتل الغزال بالحرم ولا يجوز
قتل صيد ما كوله بالحرم **و يحرم كل ما تشبهه الغزال** **واليسار** وهو اهل
الحجاز من اهل الامصار لانهم هم اولي النهي وعلمهم نزل الكتاب وخوطبوا به وصحة بالسنة
فرفع في مطلق القائلين الى عموم ادون غيرهم خلا في الحفاة من اهل البوادي لانهم
للمجاعة ياكلون كل ما يجدوه **كوطوط** ويسمى **خفاشا وخشا** قال احمد ومن يأكل
الخشا **وقال** لانه عليه السلام امر بقتله في الحرم ولا يجوز قتل صيد ما كوله بالحرم
وزنبر **ونخل** **وذباب** **وعقورها** كقوله لا تأكلوا مما يقتل في الحرم ولا يجوز قتل صيد ما كوله بالحرم
اذ وقع الذباب في شراب احكم حيث امر بطرده ونحوه **واكله** لم يأم بطرده
وهو هذو **وصرد** لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الذئب
من الدواب النملة والخلة والجدود والصرور وله احمد وروى ابو داود وروى ما جرد
بمع الصاد وفتح الواو طير من الراس يصاد بالعصا فير وهو اول طير ما من نعال
والجمع صردان بكسر الهمزة وجردان وهو الفارة او الذكر منها **وغراف**
وهو غراب الفيل **وخفاف** طير اسود معروف **وقنفذ** لحديث ابي هريرة
قال ذكر القنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو خبيثة من الخبايا
رواه ابو داود ومثله النبط **وحبة** **وحشرا** ان كديوان وجعلان وبنات
وردان وخافض ووزع وجرى وعقرب وجراديب وخلق قال في المستغرب
وفي معنى ذلك البرج وفي دويبة سودا كاسمكة تشك في البراذير
الانسان ثابت فهي حرام **و يحرم كل ما امر الله بقتله** كالقواسق
الخمس **او نهى عنه** اي عن قتله ومنه ما تقدم في حديث ابن عباس **و يحرم**
ما تولد من ما كوله وغيره كبقول متولد من خيل وحمار متولد
بين حمار اهلي ووحشي **وكسبع** بكسر السين المهملة وسكون الهم
ولو صمغ بفتح الصاد وخم ابا ويجوز اسكانها وجمع ضباع **من ذيب وكفصبار**
ولا ذبابة من ضبغات بكسر الضاد وضمها ويجوز اسكانها وجمع ضبايع
كصايعب ذكر الضباع فهو كسب السبع وظاهره ولو تميزت حيوان كحيوان
من نعمة بصفه خروف وبصفه كلب قاله الشيخ في الحديث تغليب التحريم وعلم
منه وحكمه حل بقل تولد بين خيل وحمير وحشية ونحوه **وما يجهل**
الحرب من الحيوان **ولا ذكر في الشرح** **بدر** اي اقرب الاشياء تشبها به
بالحيوان فان تشبه بحرما وحلا لا الحرف به **ولو تشبه حيوانا مباحا وحيوانا**
محراما غلب المحرم احتياطا لما ثبت في حديث دع ما يرببك اليك الا ما لا يرببك
وقال احمد كل شيء تشبه عليك فدعه وان تشبه شيئا بالحيوان فمباح
لهوم قوله تعالى قل لا اجد فيما اوتي محرما على طعم بطعه الا ان يكون ميتة
الاية وقال ابو الدرداء ابن عباس ما سكت الله عنه فهو مباحا عنه
وما تولد من ما كوله طاهر كذباب باقلا ودود خيل ونحوها لورود جيت

ونيف **يوكل** جوارك **نفعاً لا أصلاً** اي منفرداً وقال احمد في الباقي المودودة
ب **تجنبه** احب الي وان لم يتخذ به فارجد وقال عن تغيب التمر المودود
وان كان المفعول لا بأس به **وما احداً يوبى** **الماكولين** **مفصوب** **فكاه** فان كانت الام
الخل والام ملك مفصوبة لم تخل هي ولا شيء من اولادها لقاص كقوله تعالى احلت لكم
للقاصب المخرج من الانعام **والجمل** كلها عولها ويزاد بينها مضاور ويمنع عن ابن النضر الجوارك
عليه من اولادها **فصل** **ويباح** **ما عدا هذا** المتقول وخيلها وبغالها فقال احمد ليس له اسناد جيد **وكما في الوحش كزرافة**
قوله **لعموم** بفتح الزاي وضرباً دابة تشبه البعير لكن منقها طول من عنقه وجسمها
كبهيمة الانعام **من ابل** وبقر وغنم **وكا** **رب** اكلها سعد بن ابي وقاص ورجل فيها ابو سعيد وعنه اسن
قال ابوعبارة بن ابي اسفي القوم فلفبوا فاخذتها فحينئذ ابي ابي طلحة فذبحها
وبعث بوركها او قال فخذها الي النبي صلى الله عليه وسلم فقبله متفق عليه
ووبى لانها بقدر في الاحرام والحرم ومستطاب ياكل النباتات كالارنب
وبوبى رضا لم يعرفه بحفرة لها اربعة اشهر **وبقر** **وحش** علي
وهو مشهور للذكر
منه ذكر ان ولا شيء
لوجان يشبه الوزل
قال ابن عاتق انه
يبيع سبعاً
سنة فصاعداً الا يشرب
الها وقبل انه يبول
في ذلك ان شئت يوماً
لظفر ولا يمشي
سب و في كتاب
العقوبات لابن ابي
الدنيا عن ابن ابي
ليثون في حقه هذا
من كلام بني ادم انتقل
البخاري

وهو مشهور للذكر
منه ذكر ان ولا شيء
لوجان يشبه الوزل
قال ابن عاتق انه
يبيع سبعاً
سنة فصاعداً الا يشرب
الها وقبل انه يبول
في ذلك ان شئت يوماً
لظفر ولا يمشي
سب و في كتاب
العقوبات لابن ابي
الدنيا عن ابن ابي
ليثون في حقه هذا
من كلام بني ادم انتقل
البخاري

اختلاف انواعها كالكلب وثيتك وعل ومها **وجره** اي الوحش **وصب**
روي حله عن عمر و ابن عباس و ابي سعيد الخدري قال ابو سعيد
كنا مع شرا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نتيهدي الي احداً
سنة فصاعداً الا يشرب
الها وقبل انه يبول
في ذلك ان شئت يوماً
لظفر ولا يمشي
سب و في كتاب
العقوبات لابن ابي
الدنيا عن ابن ابي
ليثون في حقه هذا
من كلام بني ادم انتقل
البخاري

روي حله عن عمر و ابن عباس و ابي سعيد الخدري قال ابو سعيد
كنا مع شرا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نتيهدي الي احداً
سنة فصاعداً الا يشرب
الها وقبل انه يبول
في ذلك ان شئت يوماً
لظفر ولا يمشي
سب و في كتاب
العقوبات لابن ابي
الدنيا عن ابن ابي
ليثون في حقه هذا
من كلام بني ادم انتقل
البخاري

ويحرم من الاطعمة **وذي** **الذرة** **وزراع** **طاب** **صفير** **اغبر** **وغراب**
زراع يطعم مع الزرع ياكل الزرع **احد** **المنقار** **والرجل** لان مرعاها الزرع
اشبهها **الجمل** **وكالحمام** **باب** **بؤله** **من فواخت** **وقماري** **وجوارك** **ورقلي**
ودباسي **وجمل** **وقط** **وحباري** قال سفيانة اكلت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم حباري رواه ابو داود وكعما في وقتا بد وكدي وبرا
واوت وما اشبهها مما يلتقط الحباري **ويجوز** **كل** **حيوان** **جوي**
فيتناول له عموم قوله تعالى **ويجوز** **كل** **الطيئات** **ويجوز** **كل** **حيوان** **جوي**
لغوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللمسافرين وقوله عليه
السلام لما سئل عن ما البحر هو الطهور وماه الحرام ميتته رواه مالك وعنه
عن **صفدع** **فجوز** **نضا** **واحتج** **بالنهي** **عن قتله** **ولا** **استحبابها** **فتدخل** **في قوله**
تعالى **ويحرم** **عليهم** **الحبايت** **وعذرية** **لانها** **من المستحبات** **وغير** **مساح**
نضا لانها نأ باقترب سنده وبوكل القرش كخند يراها وكلبه واشباهه
لعموم الآية والاحاديث **روي** **ابن** **البحاري** **ان الحسن** **بن علي** **كبي** **عليه** **سبح** **عليه**
جلوسه جلوس كلاب **الما** **وتحرم** **الجلالة** **التي** **اكثر** **عليها** **نجاسة** **ويحرم** **بشرها**
وبعضها

209 **وبعضها** الحديث **ابن** **عمر** **بن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **عن** **اكل** **الجلالة** **والبارئ** **رواه**
احمد **وابوداود** **والترمذي** **وقال** **حسن** **عزيب** **وفي** **رواية** **لابن** **داود** **نهي** **عن**
ركوب **جلالة** **الابل** **وعنه** **ابن** **عباس** **بن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **عن** **شرب** **لبين**
الجلالة **رواه** **احمد** **وابوداود** **والترمذي** **وصحبه** **وبعضها** **كلبها** **لنولدها** **منها**
فان **لم** **يكن** **اكثر** **عليها** **النجاسة** **لم** **تخرج** **ولا** **بشرها** **ولا** **يبصرها** **حتى** **تخس** **ثلاثاً**
من **الليالي** **بايامها** **لان** **ابن** **عمر** **كان** **اذا** **راى** **اكلها** **يجلسها** **ثلاثاً** **وتطعم** **الطاهر**
نقل **لزال** **منع** **حليها** **ويكره** **ركوبها** **لما** **تقدم** **ويباح** **ان** **يقلف** **النجاسة** **مالاً**
يخرج **قرباناً** **ولا** **يجلب** **قرباناً** **لانه** **يجوز** **تركها** **في** **الرجل** **على** **اختيارها**
ومعلوم **انها** **تقلف** **النجاسة** **قاله** **تأرجح** **الحجر** **وما** **يتقي** **من** **شروخ** **بجس**
اوسم **اي** **جول** **فيه** **السجاد** **اي** **السرفيت** **بوما** **بجس** **من** **زراع** **وتحرم**
محرم **نضا** **الحديث** **ابن** **عباس** **قال** **كان** **نكري** **ادامي** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه**
وسلم **وتشترط** **عليهم** **ان** **لا** **يدخلوها** **بوزرة** **الناس** **ولولا** **ثأثير** **ذلك** **لما** **اشتد**
عليهم **تركها** **ولا** **يتنزل** **في** **احدا** **وه** **بالنجاسة** **كالجلالة** **وقوله** **ان** **لا** **يدملوها** **اي**
تسرق **قوتها** **حتى** **يتسقى** **الزرع** **والشعر** **بعده** **اي** **النجس** **الذي** **سقيه** **اوسم** **دبه**
بما **ظاهر** **اي** **ظهور** **بيت** **هلك** **حين** **النجاسة** **فيظهر** **ويجلب** **كالجلالة** **اذا**
جسست **واظمت** **الطاهرات** **ويكره** **اكل** **ثواب** **وفي** **وطين** **لا** **يبتدأ** **وي** **به** **لغزوه**
نضا **بخلاف** **الارمني** **للدوا** **واكل** **غدة** **واذن** **قلب** **نضا** **قال** **في** **رواية** **عبد** **الله**
كده **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **اكل** **الغدة** **ونقل** **ابوطالب** **بن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه**
وسلم **عن** **اذن** **القلب** **ويكره** **اكل** **بصل** **ونقوم** **وتحرم** **هما** **ككراث** **ونجس** **ملم**
ينجس **بطبخ** **قال** **احمد** **لا** **يجبني** **وصرح** **بانه** **كرهه** **لمكان** **الصلاة** **في** **وقت** **الصلاة**
ويكره **ما** **يسير** **بين** **قبور** **وبغلها** **وشوقها** **اكل** **حب** **ديس** **بحر** **اهلية** **نضا**
وقال **لا** **ينبغي** **ان** **يدوسه** **بها** **وقال** **حرب** **كرهه** **كراهة** **شديدة** **ونقل** **ابوطالب**
لايباع **ولا** **يشترى** **ولا** **يؤكل** **حتى** **يفسك** **ويكره** **مدامه** **الكل** **لحم** **لانه** **يورث**
فسوة **ويكره** **ما** **يسير** **بين** **قبور** **وبغلها** **وشوقها** **قال** **ابن** **مفلح** **كما** **سرد**
نجس **والجلالة** **ولا** **يكره** **لحم** **في** **مستند** **نضا** **ويحرم** **تزييف** **فيه** **من** **لحوم** **الحياض**
او **الحمر** **وتأوي** **بالبان** **حرم** **عند** **بول** **ابل** **وسئل** **احمد** **عن** **الجبن**
تقال **بوكل** **من** **كل** **احد** **فقبل** **له** **عن** **الجبن** **الذي** **تشتقه** **الجوس** **فقال** **ما** **ادري**
وذكر **ان** **اصح** **حديث** **فيه** **حديث** **عمر** **انه** **سئل** **عن** **الجبن** **وقيل** **له** **يعمل** **فيه** **انفة**
المبينة **فقال** **ابن** **سريج** **اسم** **الله** **سجانه** **وكللوا** **فصل** **ومن** **اضطر**
بان **خاف** **التلف** **ان** **ياكل** **نقل** **حنبك** **اذا** **علم** **ان** **النفس** **تتأد** **تتلف** **وفي**
المتنجد **او** **مريضاً** **او** **انقطاعاً** **عن** **الرفقة** **اي** **بحيث** **ينقطع** **فيه** **ملك** **طامني**
الرعاية **اكل** **وحوي** **نضا** **لغوله** **تقالي** **ولا** **تلقوا** **بايدكم** **اي** **التهلكة** **قال**
سروق **من** **اضطر** **فلم** **ياكل** **ولم** **يشرب** **فما** **دخل** **النار** **من** **غير** **سبح** **وخو**
سما **يضر** **من** **محرم** **ما** **يسد** **رقبه** **اي** **بقية** **روحه** **او** **قوته** **بقوته** **تقالي**
فمن **اضطر** **غير** **باغ** **ولا** **عاد** **فلا** **ثم** **عليه** **وقوله** **فمن** **اضطر** **في** **محمه**

غير متجانس لانهم فان الله غفور رحيم **فقط** اي لا يزد على ما سدر مقبه
فليس له الشئ لان الله خرم الميتة واستثنى ما اضطر اليه فاذا انقضت
الضرورة لم يحل كالحالة **الابتداء** **انتم** **يكن** **في** **سفر** **محرّم** كسفر لقطع
طريق او زنا او لو اكل وحده **فان** **كان** **فيه** **اي** **السفر** **المحرّم** **ولم** **يكن** **فلا** **يجز** **له**
اكل من ميتة وكفوها لان اكلها رخصة وكفاها ليس من اكلها ولقول
تهالي غير باع ولا مباد **وله** **اي** **المصطر** **في** **غير** **سفر** **محرّم** **التردد** **لان** **اكلها**
رخصة **والغاصي** **ليس** **من** **اكلها** **وغيره** **متقالي** **غريبا** **ان** **خاف** **الحاجة** **ان** **لم**
يتزود **والمغاصي** **شبه** **مع** **وجود** **الاما** **ان** **خاف** **عطشا** **استعمله** **واولي** **ويجب**
على **مصطر** **تقديم** **السؤال** **على** **اكله** **المحرّم** **مضا** **وقال** **سائل** **ثم** **قائما** **ليكون**
لكم **عذر** **الله** **ونقل** **الاشم** **ان** **امطر** **الي** **المسألة** **فهو** **مباحة** **قبل** **فان** **توق**
قال **ما** **اظن** **احدا** **يموت** **من** **الجوع** **الله** **يا** **تبه** **برقة** **وان** **وجد** **مصطر** **ميتة**
وطعاما **يجعل** **مالك** **قدم** **الميتة** **لان** **تخيرا** **في** **غير** **حال** **الضرورة** **كق**
الله **وفي** **الاختيارات** **ان** **تعد** **ردة** **الي** **ربه** **يعينه** **كالقصور** **والامانات** **لا** **يعود**
ان **يأمر** **تقدم** **اكله** **على** **الميتة** **او** **وجد** **مصطر** **محرّم** **ميتة** **وصدا** **حيا** **او** **وجد**
ميتة **ويصف** **صيد** **سليبا** **اي** **البض** **وهو** **محرّم** **قدم** **الميتة** **لحم** **صيد** **ذبحه** **محرّم**
واحدة **وهي** **منصوص** **عليها** **وتقدم** **مقصور** **عليها** **اي** **الميتة** **لحم** **صيد** **ذبحه** **محرّم**
خلافا **لاي** **الخطاب** **لان** **كلا** **منها** **فيه** **جناية** **واحدة** **ويتبيّن** **ذبح** **المحرّم** **بالاختلاف**
في **كونه** **مذكي** **وتقدم** **مصطر** **محرّم** **على** **صيد** **حي** **طعاما** **يجعل** **مالك** **ان** **لم**
يجز **ميتة** **بشرط** **ضمانه** **كما** **لوم** **يجد** **عنده** **لانه** **قد** **يباح** **له** **في** **حال** **بيع** **مالك** **كل**
وكفه **فهو** **حق** **حكما** **من** **الصيد** **اذ** **لا** **يباح** **للمحرّم** **بحال** **وتقدم** **مصطر**
مطلقا **محرّم** **ما** **كان** **او** **عنده** **ميتة** **مختلفة** **فمنها** **المتركة** **التسمية** **عند** **تقليد**
ذبح **على** **ميتة** **مجمع** **عليها** **لان** **المختلف** **فيها** **مباحة** **على** **قول** **بعض** **المسالمين**
فهو **احق** **وتجزي** **مصطر** **في** **مذكاة** **استتبهت** **بميتة** **لانه** **غاية** **مقدور**
حيث **لم** **يجد** **غيرها** **ويكف** **عنها** **فا** **در** **علي** **غيرها** **حق** **يقم** **المذكاة** **ومن** **لم** **يجد**
ما **سدر** **مقه** **الاطعام** **غيره** **ففيه** **المصطر** **او** **الخائف** **لان** **يخطر** **احق** **به**
لما **واته** **الاخذ** **في** **الاضطرار** **واستفاده** **بالمالك** **اشبه** **غير** **حالة** **الاضطرار** **وليس**
له **اي** **رب** **الطعام** **اذ** **كان** **كذلك** **ايتار** **اي** **غيره** **به** **ليلا** **يلقى** **بيده** **الي** **الملك**
وفي **المهدي** **في** **غزوة** **الطائف** **يجوز** **وانه** **غاية** **الجواز** **لقوله** **تقالي** **وبوترون**
على **انفسهم** **ويوكان** **هم** **خاصة** **ولفعل** **جماعة** **من** **الصياغة** **في** **فتوح** **الشام** **وعد**
ذلك **في** **مناهم** **ذكر** **اه** **في** **الغزوة** **ولعله** **اعلمهم** **من** **انفسهم** **حسب** **التواكل**
والصبر **والا** **يكن** **رب** **الطعام** **مصطر** **والا** **خاف** **ان** **يخطر** **لونه** **اي**
رب **الطعام** **بذل** **ما** **سدر** **مقه** **اي** **المصطر** **فقط** **لانه** **اتقأ** **لمعصوم**
من **الملكة** **كان** **نقأ** **الفريق** **والحريق** **بقيته** **اي** **الطعام** **نصا** **لا** **مجانا**
ولو **في** **ذمة** **مفسر** **لوجود** **الضرورة** **فان** **اي** **رب** **الطعام** **بذل** **ما** **وجب**
عليه **منه** **بقيته** **احذ** **منه** **مصطر** **بالاسهل** **فالا** **اسهل** **ثم** **ان** **لم** **يقدر**
على **احذ**

على اخذه بالاسهل اخذه منه **فقط** **لانه** **احق** **به** **من** **مالك** **لا** **اضطراره** **اليه**
ويعطيه **عوضه** **اي** **مثله** **او** **قيمه** **ليلا** **يجتمع** **على** **رب** **المال** **فوات** **العين** **واليد**
وتعتبر **قيمة** **متقوم** **يوم** **احذ** **لانه** **وقت** **تلفه** **فان** **منعه** **رب** **الطعام**
من **احذ** **منعه** **فله** **اي** **المصطر** **قتاله** **عليه** **لكونه** **ما** **احق** **به** **منه**
لا **مطلوب** **اليه** **وهو** **منعه** **فان** **قتل** **المصطر** **منه** **رب** **الطعام** **لقتله** **بغير**
حق **بخلاف** **عكسه** **بان** **قتل** **رب** **الطعام** **فلا** **يضمنه** **المصطر** **اشبه** **الصايل**
وان **منعه** **اي** **الطعام** **من** **المصطر** **ربه** **الا** **بما** **فوق** **القيمة** **فان** **بشترائه** **المصطر**
منه **بذلك** **الذي** **كلبه** **لا** **اضطراره** **اليه** **ويعطيه** **عوضه** **اي** **مثله** **كراهية**
ان **يجري** **بينهم** **ادم** **او** **يجز** **اعتقاله** **لم** **يلزمه** **اي** **المصطر** **الا** **القيمة** **لوجوبها**
عليه **بالبذل** **له** **والزائد** **اكره** **على** **التزامه** **فلا** **يلزمه** **فان** **احذ** **منه** **رجوع** **به** **وكان** **لاني**
على **الله** **عليه** **وسل** **احذ** **الاما** **من** **الوطش** **وكان** **على** **كل** **احد** **ان** **يقيه**
بنفسه **وماله** **وكان** **له** **طلب** **بذلك** **لقوله** **تقالي** **التي** **اولي** **بالمؤمنين** **من**
انفسهم **ومني** **وجد** **مصطر** **من** **يعوه** **وسيقه** **لم** **يسح** **له** **الا** **امتناع** **ولا** **العدول**
الي **الميتة** **الا** **ان** **خاف** **ان** **يسح** **فيه** **او** **كان** **الطعام** **مما** **يضره** **اكله** **واذا** **اشتدت**
الحاجة **في** **سنة** **مجاوعة** **وعند** **بعض** **الناس** **فذر** **كفايته** **وكفاية** **عياه**
فقط **لم** **يلزمه** **بذل** **شي** **منه** **للمصطر** **حيث** **وليس** **كل** **احذ** **منه** **كرها** **لانه**
يلقي **الي** **وتوقع** **الضرورة** **به** **من** **غير** **ان** **تندفع** **عن** **المصطر** **وكذا** **ان**
كان **في** **سفر** **ومعه** **فذر** **كفايته** **فقط** **كما** **لو** **امكنه** **ان** **ياعز** **يف** **بتفريق**
نفسه **ومن** **اضطر** **اي** **نفع** **مال** **الغير** **مع** **بقا** **عينه** **اي** **المال** **كثياب** **لدفع**
برد **ومقدحة** **وخوها** **ودلو** **وحبل** **لا** **استقاما** **وجب** **على** **رب** **المال** **بذله** **لمن**
اضطر **لنفعه** **مجانا** **بلا** **عوض** **لانه** **تقالي** **ذم** **على** **منعه** **بقوله** **فيموت** **الماعون** **ومالا**
يجب **بذله** **لا** **يؤثم** **على** **منعه** **وما** **وجب** **فعله** **لا** **يقف** **على** **بذل** **العوض** **بخلاف** **الايمان**
لنفسها **منعها** **بدون** **عوض** **ولا** **يلزم** **على** **ذلك** **ومحل** **وجوب** **بذل** **نحوها** **عون**
مع **عدم** **حاجته** **اي** **ربه** **اليه** **فان** **احتاج** **اليه** **فهو** **احق** **به** **من** **عنده** **لتسيرة** **بالمالك**
ومن **لم** **يجز** **من** **مصطر** **الا** **ادميا** **مباح** **الدم** **كحري** **وزان** **محض** **ومرئ**
فله **قتله** **واكله** **لانه** **لا** **حرمة** **له** **اشبه** **السباع** **وكذا** **ان** **وجد** **ميتا** **لا** **يجوز** **لمصطر**
اكل **معصوم** **ميت** **ولو** **لم** **يجد** **عنده** **كالحي** **لا** **اشتد** **اكرها** **في** **الحرمة** **لحرث** **كسر** **عظم**
البيت **ككسر** **عظم** **الحي** **وسوا** **كان** **سليما** **او** **ذميا** **او** **مستامنا** **او** **اي** **ولا** **يجوز** **للمصطر**
اكل **عضو** **من** **اعضائه** **نفسه** **لانه** **اتلاف** **موجود** **لتحصيل** **موتهم** **وكذا** **لا** **يجوز**
له **قتل** **معصوم** **والله** **ولا** **اتلاف** **عضو** **منه** **لانه** **مثل** **المصطر** **فلا** **يجوز** **له** **ابقائه**
باتلاف **مثله** **فصل** **ومن** **من** **شهر** **ستان** **لا** **حايط** **عليه** **ولا** **ناظر** **له** **لو** **جار**
فله **الاكل** **منها** **سا** **فله** **كانت** **او** **يشجرها** **ولو** **بلا** **حاجة** **اي** **اكلها** **مجانا** **بلا** **عوض**
عما **يا** **كله** **لما** **روي** **ابن** **ابن** **زيث** **التميمي** **قال** **سا** **ثرت** **مع** **انسان** **بن** **مالك** **ووجد**
الرجل **بن** **سمرة** **وايجه** **بركة** **فكا** **نوا** **يزدون** **بالشمار** **فيا** **كلون** **في** **قواهم** **وهو**
قول **عمرو** **ابن** **عباس** **قال** **عمد** **ياكل** **ولا** **يخذ** **حسنة** **وهي** **بم** **لها** **المجعة** **وسكون**

خوشاته فذكاهما واكره ربهما على ذلك ففعله او كان **مبطلا** فتحل ذبيحة
 كالبائع او كان **قنا** فتحل ذبيحته طاحرا او كان **انثى** ولو حائضا او كان
جنبيا لحديث كعب بن مالك عن ابيه عن جده انه كانت لهم غنم تربي
 فاصرت جارية لنا بشاة من غنمها موتا ففكرت فجاءت فذبحتها به فقال
 لهم لا تأكلوا حتى اسأل رسول الله عليه وسلم او اسأل اليه فامرهم من سله
 وانهم سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك او اسأل اليه فامره باكلها رواه
 احمد والبخاري ففيه راحة ذبيحة المرأة والامة والحائض والجنب لانه
 عليه السلام لم يستعمل منها وفيه ايضا راحة الذبح بالحجر وما خيف عليه الموت
 وحل ما يدحجه غير مالكه بغير اذنه وراحة ذبحه عند خوفه عليه الموت
 وكذا حل ذكاة الاقلق والفاسق او كان **كتابيا** **لو جرب** لقوله تعالى
 وطعام الاثيم او نوا الكتاب حل لم قال البخاري قال ابن عباس طعام
 ذبا بجرهم ومعناه من ارب سقود او كان **الكتابي من يضارب بني**
تغلب لغوم الامة ولا تحل ذبيحة من احد ابويه **غير كتابي** تغلبا لغوم
ولا ذبيحة وثلي ولا مجوسي ولا زنديق ولا مرتد لمفهوم قوله تعالى وطعام
 الاثيم او نوا الكتاب ورأى اخذت من المجوسي الحدية لان لم يشبهه كتاب
 يقتضي تحريم ما لهم فكما غلب التحريم فيها غلب عدم الكتاب في تحريم
 ذبا بجرهم ونسبهم احتياطا للتحريم في الموضوعين **ولا تحل ذبيحة سكران**
 لانه لا يقدر له **فلو احتك حيوان ما كول** **لمجدد** بيدها اي السكران او من يقدر
 التذكية فانقطع بانها حكمة خلقه ومروية **لمجدد** لغوم نقد التذكية
 ولا يعتبر في التذكية **فقد الاكل** اكتفا بنية التذكية لتضمنها اياها الشرط
الثاني الالة بان يذبح او يحجر بحود يقطع اي ينهد الدم الحية **فحل** الاكاه
كل مجرد حتى جرد قص وخبث وذهب وقضة وعظم غير سن وظهر
 بضا لحديث ما يهر الدم فكل لب السن والظفر متفق عليه من حديث ارفع
 ابن خزيمة وتقدم حديث كعب بن مالك **ولو كان الحود مفضويا لغوم**
 الحجب الشرط الثالث **قطع حلقوم** اي مجري النفس **ومري** بالمري اي
 مجري الطعام والشراب سورا كان القطع ففقد وهي الموضوع الثاني من الحلق
 او دونها ولا يعتبر قطع **شي غيرهما** لانه قطع في محل الذبح ما لا يعيش الحيوان
 مع قطعه اشته قطعهما مع اودجين وهما عرفان محيطات بالحلقوم **ولا يشترط**
اذا انتهما اي الحلقوم والمري بالقطع **ولا يضر رفع يده** اي الذاب ان اتم الزكاة على
 الفور طالوم يرفعها فان تراخي ووصل الحيوان الى حركة المذبوح فانه لم يجل
والسنة بخرايل بظن **مجدد** في بطنها وهي الوعدة بين اصل الصدر والفق
 والسنة ذبح **غيرها** اي الابل قال تعالى فضل لربك والحجر وقال ان الله يامركم
 ان تذبحوا بقرة وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح بقرته ومنى بجيشين
 املحين اقرشين ذبحهما بيده متفق عليه **ومن مكسب** اي ذبح الابل وتحررها
 اجزاء ذلك لحديث انفرد الدم بما شئت وقالت اسما خونا فورا على عهد رسول الله

الغلظة
 1.

على الله

صلى الله عليه وسلم فاكلناه ونحن بالمدينة ومن عايشة عمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في حجة الوداع بقرة واحدة **وذكاة ما حجز عنه كواقع في بيرو** **مقتضى**
بحرجه **حيث كان** اي في اي موضع امكن جرحه فيه من بطنه روي عن
 علي وابن مسعود وابن عمر وزينب عباد وعائشة لحديث ارفع بن خديج قال كنا
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فنذ بغير وكان في القوم خيل يسير فطلبوه فاعياهم
 فامروا اليه رجل بجرهم فحبسه الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان لهذه
 اسهايم او ابدوا وابدوا الوحش فما غلب منها فاصنعوا به كذا وفي لفظنا
 نزعنا فاصنعوا به هكذا متفق عليه واعتبارا للحيوان بحال الذكاة
 لا بامله ابد ليل الوحش ان اقدر عليه والمتري اذ اتم يقدر على تذكيته
 يشبه الوحش في العجز عن تذكيته **فان اعانه** اي الجرح على قتله **غيره** **لكن**
راسه اي الواقع في غير **بني** **ونحوه** مما يقتل لو انقذ لم يجل لحصول
 قتله ببيع وحاطر فقلب الحظر كما لو اشتد من ومجوسي في ذبحه وما
 ذبح من فقاه **ولو عمد** ان انت الالة التي ذبح بها من نحو سكين **على محل ذبحه**
 اي الملقوم والمري وفيه حياة **مستقرة** حل بقا الحياة مع الجرح في التقاوان
 كان قابلا لم يقطع الحلقوم والمري وكاطلة السمع اذا درجت وفيها حياة فذبح حل وان
 مستقرة **فحل** وتعتبر الحياة المستقرة بالحركة القوية فلو شك هل كانت لا تعيش مع
 فيها حياة مستقرة قبل قطع حلقوم ومري فان كان القالب بقا ذلك لحدة ذلك غالبا **والا** فان
 الالة وسرعة القطع حل وان كانت الالة كالة وابطا قطعه وقال تعذيب الالة على محل الذبح
 لم يبع **ولو ريان راسه** اي لما كول مري ابد ذلك تذكيته **حل مطلقا** اي سورا
 كان من جهة وجهه او قفاه او غيرها لقوله علي فيمن ضرب وجه ثور يأسف
 تلك ذكاة وافقي باكلها عمدان بن حصين ولا مخالف لهما ولانه اجتمع قطع
 ما لا تبقى الحياة معه مع الذبح وحيوان **ملقوع عنقه** **مفجور عنه** للمخرج عن
 الذبح في محله كالمتري في بيرو وما اها به سبب الموت من حيوان ما كول
من مخنقة التي تخنق في حلقها **وموقودة** اي مضروبة حتى تشرف على
 الموت **ومتري** اي واقعة من علوك جبل وحايها وساقطة في نحو سورا **ونقطة**
 بان تلحقها نحو بقرة **واكلية** سبع اي حيوان مقتدر بان اكل بعضها
 نحو ثور او ذئب **ومريضة** وما صيد بشبكة او شوك او اجولة او فخ
 فاما به شي من ذلك ولم يصل الي حد لا يعيش معه او انقذه اي الحيوان
من ماله ولم يصل الي ما لا تبقى الحياة معه **فركاه** **وحياته** **تمكين** **زيادتها**
على حركة **مذبوح** **حل** اكله ولو مع عدم تحريكه بخويذ لقوله تعالى لا
 ما ذكيت مع ان ما تقدم ذكره اسباب للموت **والا** **احتياط** ان لا ياكل ما ذبح من لا يعيش معه ولو
 ذلك **الا** مع **تحركه** **ولو يبد** **او رجلي** **او طرف** **عنبت** **او مضع** **دنب**
 اي تحركه وضرب الارض به **وحنقه** **لتحريك** اذنه عز وجلت الاخلاق صاحب
 الاقناع وغيره **وما وجد منه** ما يقارب الحركة **المعمودة** في الذبح **المعتاد**
يجوز **دحه** **دلي** **امكان** **الزيادة** قبله فيحصل بها وما م يبق في الاكلة

فذبح حل وان
 كانت لا تعيش مع
 ذلك غالبا **والا** فان
 الالة على محل الذبح
 وفيه حياة مستقرة

انتهى قبل الذبح
 الى حال يعلم انه
 لا يعيش معه ولو

المذبح لا يحل الذبح قال في الترغيب وعندنا ان الحياة المستندة ما ظن بقاها
زيادة على امر حركة المذبح سوى امر الذبح وما قطع حلقومه او ابينت حشوته
ونحوها مما لا ينبغي معه حياة **فوجود حياته كعدمها** فلا يحل بذكاة الشتر
الرابع قول بسم الله عند حركة هذه اي الذبح **ببزي** لقوله تعالى ولا تأكلوا مما
يذكر اسم الله عليه وانه لفسق الحرام وذكر جماعة وعند الذبح قويا
منه ولو فصل بسلام كالشبهة على الطهارة واختص بلفظ الله لان اطلاق
التسمية ينصرف اليه **وبجزي** ان يسمى **بغير عربية ولو احسنها** اي العربية
لان المقصود التسمية ذكر الله تعالى وقياسته الوضوء والفعل والتيمم بخلاف
التكبير والسلام فان المقصود لفظة **وبجزي** ان يتخير **اخرى** بالتسمية
براسه او طرفه الي السالمية بما مقام نطقه الناطق **وسبب** معه انه مع قول
بسم الله **التكبير** لما ظن انه عليه السلام كان اذا ذبح قال بسم الله والله أكبر وكان
ابن عمر يقول ولا خلاف ان قول بسم الله بجزيه **ولا يست** الصلاة على النبي **ما**
الله عليه وسلم عند الذبح لانهم لا يأمرون ولا يلقون بالمقام كزيادة الرحمة والرحم ومن
بداله ذبح بغير اسمي عليه بان سمي على شاة مثلاً ثم اراد ذبح غيرها اعاد التسمية
فان ذبح الثانية بثلث التسمية فمدام لم يخل سوا رسل الاولي او ذبحها لانه لم يمتد
الثانية بثلث التسمية **وتسقط** التسمية **بسهو** لاجل الحديث متداد بت
سعد مرفوعاً ذبحة المسلم حلال وان لم يسم اذا لم يتعمد اخذجه سعيد
والحديث عني لا مني عن الخطا والنسيان والاية محمولة على العموم ما بين الاخبار
ومتى لم يعمل هل سمي الذابح او لا فالذبيحة حلال كحديث عائشة انهم قالوا
يا رسول الله ان قوماً خويتوا عهد يترك يا تونابله لا نوري اذ ذكروا اسم
الله عليه او لم يذكروا قالوا سموا اسمهم وكلوا رواه البخاري **وبين** اجر
نوكها اي التسمية على الذبيحة **ان حرمت** بان تركها عمداً قال في النوادر
لفيد شافعي اي لحملها له وفي الفروع يتوجه تفهيمه النقص ان حلت
ومن ذك عند الذبح مع اسم الله تعالى اسم غيره **حرم** عليه ذلك لانه
شرك **ولم يخل** الذبيحة روي عن علي **فصل** **وذكاة جنين مباح**
احتراز عن المحرم كجنين فرس من حمار اهلي وجنين ضبع من ذئب
خروج من بطن امه المذكاة **ميتاً او متحرراً** كحركة **مذبح** **اشهد**
ابن ابي شعبة **الجنين** **ولا يتذكية** **امه** روي عن علي وابن عمر كحديث جابر
مرفوعاً ذكاة الجنين ذكاة امه رواه ابو داود باسناد جيد رواه الارباقي
من حديث ابن عمر والي هريرة والاتصال الجنين بامه اتصال خلقه يتغذى
بغذاها اشبه اعضاها **واسحب** الامام احمد رحمه الله **ذبحه** **بجذ** **ومه**
ولم يبع جنين خرج مع **حياة** **مستقرة** **الا بذبحه** **مضال** لانه نفس اخرى
وهو مستعمل بحياته وقوله في الحديث ذكاة امه فيه الرفع على انه جنين
مبتدأ محذوف والنصب قال ابن مالك على معنى ذكاة الجنين في ذكاة امه
فيكون موافقاً لرواية الرفع المشهورة **ولا يوتر** جنين **محرم** **الاكل**
كسمع

كسمع في ذكاة امه المباحة وهي الضبع لانه تبع فلا يمنع حل متبوعة ومن وجا
بطن ام جنين محرم مسمى فاصاب مذبحه اي الجنين فهو مذي لوجود
الذكاة المستقرة فيه ومن وجا بطن ام جنين لم يحد مسمى فاصاب مذبحه
اي الجنين فهو مذي لوجود الذكاة المستقرة فيه **والام ميتة** لغوات
سط الذكاة وهو قطع الحلقوم والمري مع القذرة **فصل** **وكبره**
الذبح بالة كاله كحديث شذاد بن اوس مرفوعاً ان الله كتب الاحسان
على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح ولينجد
احدكم شقيرته وليبرح ذبيحته رواه احمد والسنائي وابن ماجه ولان الذبح
بالكالة تعذيب للحيوان **وكبره** **حذها** اي الالة **والحيوان يراه** كحديث ابن
عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان تحذ الشفان وان توارى عن
البهائم رواه احمد وابن ماجه **وكبره** **سلخه** اي الحيوان المذبح **او كسر**
عقه **قتل** **زهوف** نفسه كحديث اي هريرة يفت رسول الله صلى الله
عليه وسلم بديل بن ورقا الخداعي على حمل اورك يصيح في فجاج بني نكلمات
منها لا تعجلوا الا تقسم ان تزهق ورايم مني ايام اكل وبعال رواه الارباقي
وكسر العنق اعمال لزهوف الروح وفي معناه السليخ ولا يوتر ذلك في
حليها لتقام الذكاة بالذبح **وكبره** **نزع** **لحم** **يباع** لانه غشش **وسن** **توجيه**
اي المذكي يجعل وجهه **للقبلة** فان كان لغيرها حل ولو عمداً وسن كونه
على مشقة **الابيض** **ورفق به** **وحمل** على الالة **بقوة** **واسراع** **بالسخط** لما
تقدم من قوله عليه السلام واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح **وما ذبح** **ففرق**
عن ذبحه **او نري** من علو كعبه الا حابط يقتل مثله بخلاف طائر
او ولي عليه **يقتل** **مثله** **لم يجل** لان ذلك سبب يعين على ذهوف
روحه فيحصل الزهوف من سبب مباح وسبب محرم فغلب التحريم
وقال الاكثر **يحل** **وان ذبح** **كتاي** **ما يحرم** **عليه** **بقينا** **كذي** **الظفر** **اي** **ما** **يبس**
بمنفوخ الامابع من ابل ونعامة وبطلم يجلر علينا لوجود الذكاة وفقره
حله غير معتبر **او ذبح** **كتاي** **ما يحرم** **عليه** **فكان** **كما ظن** **اولا** **اي** **اول**
حين كما ظن **حال** **الربة** وهو ان اليهود اذا وجدوا ربة المذبح لا صفة
بالاصلاغ استنوا من اكله **والحيث** **التحريم** **ويسمونها** **اللازقة** وان وجدها غيب
لا صفة بالاصلاغ اكلوها **ونحوه** **ما يري** **الكتاي** **يخدمه** **عليه** **لم يجلر** **علينا**
لما تقدم **او ذبح** **كتاي** **لغيره** **وليتقرب** **به** **الي** **شي** **يقطعه** **لم يجلر** **علينا**
اذا **ذكر** **اسم** **الله** **تعالى** **فقط** **عليه** **مضال** لانه من جملة طعامه فدخل في عموم
الاية ولقصد الذكاة وحل ذبيحته فان ذكر عليه عينا اسمه تعالى وحده
او مع اسمه تعالى لم يجل لانه اهل به لغيره **وان ذبح** **كتاي** **ما يجل** **به** **من**
الحيوان **كالسقر** **والنعم** **لم يخدم** **علينا** **المنجور** **المحرمة** **عليهم** **وهي** **شحم**
الثوب **بورق** **فلس** **اي** **الشحم** **الرفيق** **الذي** **يفشي** **الكث** **شوا** **الامعاء** **وشحم**
الكليتين **واحدها** **كثيف** **والكوة** **بم** **الكاف** **فيهما** **والجمع** **كليات** **وكلي** **وذلك**

بأمر من مني فهو ميت **لا إن مات الصيد المباني منه في الحال** فيجوز كماله لو لم يبق فيه حياة معتبرة قال أحمد بن حنبل في الحديث النبي صلى الله عليه وسلم ما قطعت من الحي ميتة إذا قطعت وهي حية تمشي وتذهب أما إذا كانت البرصية والبول جميعا أو جوده بقليل إذا كان في علاج الموت فلا بأس به إلا أن يكون الذي يذبح ربهما مكث ساعة ورهبا مني حتى يموت وكما لو قذره الصايد بصفين **أو كان المباني من حوت وخوفه مما تخل ميتته** لأن قصاره إن يكون ميتة وميتة السمك مباحة **ورن بقي المقطوع من غير الحوت وخوفه مطلقا بجلده** **حل بجلده** لأنه لم يبق من أكلة الصيد جازح فيباح ما قتلته جازح مما يصيد بنابه كالغزير والكلاب المعلقة أو بخلبه من الطير لقوله تعالى وما كان من الجوارح مكسب من الزايف قال ابن عباس في الطير المعلقة وكل طير تعلم الصيد والغزير والصقور وأشباهاها والجوارح لغة الخاسب قال تعالى ويعلم ما جرحكم بالتهار أي كسبه ويقال فلان جازح أهله أي كاسهم ومكسبين من الكسبيات وهو الأغدا غير طيب **أسود** بهم وهو ما لا يبيض فيه نصا **فجر صيده** نصا لأنه عليه السلام أمر بقتله وقال أنه شيطان رواه مسلم ويحكم **اقتناؤه** وتعليقه لا ماله عليه السلام بقتله والحل لا يستفاد من المحرم ولأنه عليه السلام يكون شيطانا وما قتلته الشيطان لا يباح أكله كالمجنونة **وبباح قتلته** أي الكلب الأسود البهيم نكل موسى بن سعيد لا بأس به وكذا نكل أبو طالب في قتله الحزير لا بأس به **ويجب قتل كلب غفور** لدفع شره عن الناس **لا إن عقرت كلبه من قذبة من ولدها أو خذقت ثوبه** فلا يباح قتلها بذلك لأن عقرها ليس عادة لها بل تنقل بالولادها لمحل لا يحتاج إليه في المروء ولا يباح قتل غيره **أبى الأسود البهيم** والغفور قال أحمد بن حنبل من لا يملكها من الكلاب يباح من الكلاب عقره ثم تعلم ما يصيد بنابه كغزير وكنب بثلاثة أشياء **أن يسترسل إذا أرسل وأينز** **أجزأ** إذا جرد قال في المعنى لا في وقت روية الصيد ومعناه في الوجز وإذا أمسك صيدا لم ياكل منه لحديث فان أكل فلا تاكل فأي إخراج إن يكون إنما أمسك على نفسه متفق عليه لأن عادة المولى أن ينتظر صاحبه ليطعمه ولا يعتبر تكرار ذلك لأنه تعلم صفة أشبه أساير الصنائع **فلو أكل بعد** أن صاد صيدا ولم ياكل منه لم يخرج بذلك عن كونه معلوما لأن أكله إذا قد يكون لجوع أو توجش ولم يجرم ما تقدم من صيد لأنه صاده حال كونه معلوما والأصل فيه الحل ولم يوجد ما يجرمه ولم يبيع ما أي صيدا **أكل منه** للغير ولقوله تعالى فكلوا مما أمسك عليكم وهذا إنما أمسك على نفسه ثم إن صاد بعد حل ما لم ياكل منه للعلم بأنهم ياكل مما أكل منه تقدم تعلقه بل لجوع أو توجش ولو شرب المايد دمه أي الصيد لم يجرم بذلك نصا لأنه لم ياكل منه ويجب غسل ما أصابه ثم كلب لتنجسه كما لو أصاب ثوبه وخوفه وتعلم ما يصيد بخلبه كسب الميم كباين وصقور وعقاب بأمر من

216 بأمر من **أن يسترسل إذا أرسل ويرجع إذا دعي لا يترك الأكل** لقول ابن عباس إذا أكل الكلب فلا تأكل وإن أكل الصقور فكل رواه الحلال ولا بأس بتعليقه بالاكل ويتعدى تعلقه بدونه بخلاف ما يصيد بنابه **ويقتير كل** صيد ذي ناب أو مخالب **جرحه** للصيد لأنه ألة القتل كالحود **فلو قتلته الجرح** أي بتاجه الصيد **بصدم أو خنق لم يبيع** لعدم جرحه كالمغزاة إذا قتل بشقله **فصل الشرط الثالث قصد القتل** بأن يوري السهم أو ينصب نحو المجل أو يرسل الجارح قاصدا للصيد لأن قتل الصيد أمر يقتير له الوثب فاعتبر له القصد كطهارة الحدث **وهو إرسال الألة لقصد صيد** لحديث إذا أرسلت كلبك المفزع وذكت اسم الله عليه وكل متفق عليه ولأن إرسالها الجارح جعل بمنزلة الذبح ولهذا اعتبرت التسمية معه **فلو احتك صيد محرم** فغزوه بلا قصد لم يجل **أو سقط محرم على صيد فغزوه بلا قصد لم يجل أو استرسل جازح بنفسه فقتل صيدا لم يجل ولو جرحه أي الجارح زربه** لم يقد شرطه ما لم يزد الجارح في طلبه أي الصيد **بذبحه** فيجل حيث سمي عند جرحه وجرح الصيد لأن جرحه أثر في عرويه أشبه ما لو أرسله **ومن زري** **هو** أي من تقعا من بنا أو كثر من رمل أو جبل فقتل صيدا لم يجل **أو رمي رأيا صيدا ولم يره** أي بقلبه لم يجل صيد إلا علمه بالحسن **أو رمي جرحا يظنه صيدا فقتل صيدا لم يجل** لأنه لم يقصد صيدا بل الحقيقة **أو رمي ما علمه غير صيد أو رمي ما ظن غير صيد فقتل صيدا لم يجل** لعدم وجود الشرط وهو قصد الصيد **وان رمي صيدا فأصاب غيره حل** أو رمي صيدا واحدا من صيده فأصاب عودا حل الكل وكذا جازح أرسل على صيد أو رمي فقتل غيره أو على واحد فقتل عودا فيجل الجميع نصا لموم الآية والأخبار ولأنه أرسله بقصد الصيد فحل ما صاده كما لو أرسله على كيار فتعذر قتله عن صغار أو أخذ صيدا في طريقه **ومن أعتد دج طائر** **ماري به من سهم فقتل ولولاها أي الذبح ما وصل السهم لم يجرم** الصيد لأنه لا يملك التحريم من الذبح فسقط اعتبار ما ورمي السهم له حكم الحل **أورده** أي ماري به الصايد من كسره **جرحا وخوفه على الصيد فقتل لم يجرم** الصيد لما تقدم **وتحل طريقة وهي الصيد بين قوم يأخذونه فقطعوا** حق يولي عليه وهو حي ويوري أحد بأسناده عن الحسن أنه كان لا يبيح بالطريقة بأسا كان المسلمون يفعلون ذلك في معانهم وما زال الناس يفعلونه في معانهم قال أحمد بن حنبل ولا بأس به عذري إلا أن الصيد يقع بينهم لا يقترون عليه كانه فيأخذونه فقطعوا **وكذا الناد نصا ومن رثب** **صيدا ملكه** لأنه إنزال امتناعه بأثباته كما لو قتلته فان تأملك فأخذه غيره لم يملكه **وبردن أخذه** لمن أثبتته لأنه ملكه وإن لم يثبتته فزحل محل غيره أي غير ربه الذي لم يثبتته فأخذه ربه المحل ملكه بأخذه لأن الأول لم يملكه **أو وثب حوت فوقع بجرح شخص ولو سبغ في سعة**

ملكه بذلك لسبقه الي مباح وحيارته له او دخل قبي داره فاعلق بايها ولو
جعله اول لم يقصد ملكه ملكه كما لو فتح جده لاحذه فان لم يعلق بايها عليه
 لم يملكه **او فتح في بوجه طائر غير مملوك** ملكه صاحب البرج ولو مستلما
 له او مستعبدا لحيارته له **او فتح طير مملوكه لما لخصها** ايضا كالولد يتبع امه
 قال في المبدع ولو تحول طير من بروج رجا الي بروج عمر لم يزم بعوده وان اختلط
 ولم يتميز منع بعوده بغيره وان اختلط ولم يتميز منع بعوده بغيره
 بوجه يمنع نقل الملك حتي يسلط او يوباع احدهما الاخر حقه او وطيه مح في
 الاقيس **او احيى ارضا بها كنف ملكه** با حيا الارض التي هو بها قطع في
 التنقيح ونقله في الانصاف عن الغزو قال في شرحه في الاتح اشتمل وتقدم
 في غير موضع انه لا يملك بملك الارض لانه مودع فيها لتقل منها والاولي حمله
 على المحدث الجامد لانه بملكه بملك الارض كما تقدم **كعمل خيمة** لذلك
 وفتح حجره لذلك اي للمصيد **وكعمل بركة** لصيد سمك فما حمل منها
 منه بها ملكه وان لم يقصد بها ذلك لم يملكه **وكنصب شبكة** وشرك وفتح
 نضا وكنصب مخرج لصيد وشكس **جارج** لصيد وبالي اليه اي الجارج للصيد
 لمصيق لا يعلق منه فيملك الصيد بذلك كما لو اشنته ومن وقع بشبكته
صيد فذهب الصيد بها اي الشبكة فصاده **اخر** غير صاحب الشبكة فالصيد
 للثاني لان الاول لم يملكه لثبات امتناعه وتوحد الشبكة لونها وكذا لو وقع
 بشرك او فتح فذهب به فصاده **اخر** وان طان لم يمشي بالشبكة ونحوها بوجه
 لا يقدر معه على الامتناع منه يقصده فهو لصاحب الشبكة ونحوها وان اسلكه
 الصاير من نحو شبكة وثبتت بده عليه ثم انقلت منه لم يزل ملكه
 عنه باخذ غيره كدابة شردت **وان وقعت ملكة بسفينة** لا بحجر **اخر**
 من نيتها فالسمكة **لونها** اي السفينة لانها ملكه ويده عليها لكان
 ان وثبتت السمكة بفعل اشياء لقصد الصيد فهي له دون صاحب
 السفينة وذون من وقعت في حجره فيها لان الصاير اشهرها بذلك **ومن**
حصل بملكه صيد لغيره اما او غيره او توصل في ارضه لم يملكه **او**
عششت بملكه صيدا وطاير لم يملكه بذلك ولغيره اخذه لان الوارثين
 لم تقدر للصيد كالبركة التي يقصد بها الاصطياد **وان سقط** مما عشت
 بملكه **برمي به** فله اي رب الملك سواء كان الترامي من اهل الوار او غيرهم
 لان دارهم حوزتهم ذكوه في عبون المسائل وغيرها وان الاقاع هو لولاميه لانه
 اثبتته وجزم به في المفتي واليه ميل صاحب الغزو وقال في الانصاف انه
 المنصوص **وخرم صيد سمك** وغيره بخاسة لانه باكلها فيصير كاللحالة
 وكوه اجد الصيد بينات وردان وقال ما واهل الخشوش وكذا بالانصاف وقال المذبح
 نهي عن قتله **ويكره صيد الطير** بشتابش **ومعوطاير** كالنومة تحيد عيناه
 لحوق الاذي **وتريد** لان فيه تغذي بالحيوان ويكره ان يصاد صيد من وكوه ولا يكره صيد
 الفرج من وكوه ولا يكره الصيد ليل او نهار **يسكر** الصيد نهارا وباح الصيد
 بشبكة

بشبكة وفتح ودبق وكل حيلة وذكر جماعة يكره بمثل كبنوق وكوه الشيع تقي
 الويل الرمي ببندق مطلقا لثبتي عثمان ونقل ابن منصور وغيره لا باس
 ببيع البندق برمي بها الصيد لا لتعيب ولا لباح الصيد **يمنع** ما منه ما فيه
 من تعذيبه فان فعل ذلك الله ومن ارسل صيدا **او قال اعتقته** **اولم** **بشبكة**
 ذلك عند ارساله لم يزل ملكه عنه ذكره ابن حزم اجماعا كفعله ذلك بضميمة
 الانعام **وكا نفلا** انه اي الصيد بلا ارسال قال ابن عقيل ولا يجوز اعتقته
 في حيوان مأكول لانه فعل الجاهلية انتهى فلا يكره اخذه باغراضه عنه بخلاف
بخر **خسرة** اعرض عنها فان يملكها **اخرها** لانه مما لا تشعبه الهمة وعادة
 الناس الامور من مثلها وقت وجودها صاده علامة ملك كقلاوة برفيته
 وكحلقة باذنه وكقص جناح طاير **فهو** نقطة يعرفه واجوده ولا يملكه
 با مطياده للقيمة **فصل** الشوط الرابع قول بسم الله لا من اخرج
 عند ارسال جارج او غيره **ري** نحوهم او معروض او يصب نحو مخرج لانه
 الفعل الموجود من الصاير فاعتبرت التسمية عنده **كما** تعتبر في ذكاته وتجزئ
 بغيره بوجه ولو من يمسها صح في الانصاف **الا انها لا تنقطع** هنا اي في الصيد
 سهوا لنصوصه الخاصة ولكثرة الذبحة فيحشر فيها السهو وايضا الذبحة
 يقع فيها الذبح في محله فجاز ان يسامح فيه بخلاف الصيد **ولا يضر** تقدم بغير عرفا
 للتسمية على ارسال او الرمي **وكذا** لا يضرنا **خير** كثير للتسمية في جارج اذا
 رجه فان خرج اقامة لذلك مقام ابتداء ارساله **ويوسى** على صيد فاصاب غيره
 حل لان سمي **على** سمي ثم القاه **ورمي** بغيره فلا يجل ما قتله لانه لما لم يملك
 اعتبار التسمية على صيد يعينه اعتبرت في الله بخلاف ما لو سمي **على** سكين
 ثم القاه **او ذبح** بغيرها لوجود التسمية في الذبحة بغيرها وتقدم توحيها مشاة
 ثم ذبح غيرها بتلك التسمية وان رمي قطعا من غنم فقال بسم الله ثم اخذ ثبته لم يخل سوا
 فذبحها بغير تسمية لم يخل ويوجه لان الجاهل يواخذ بخلاف الناسي **او ذبحها** لانه لم
كتاب **الايمان** وادحها **يحيى** وهي **الفتن** بفتح الفاق يقصد الثانية
 والسين المهمة **والا يلا** **والخلف** **بالفاظ** **مخصوصة** ثاني واصل البين البواله وفتنة
 سمي بها الخلف لا عطا الى الف يمينه فيه كالعهد والمعاقدة **واليمين** اي الخلف
توكيد حكم اي مخلوق عليه **بذكر** **مفطر** اسم مفعول وهو المخلوق به **بوجه** **مخصوص**
 كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا انزلناه في ليلة مباركة **وهي** اي البين **وجوابها**
كثرت **وجزا** وهي مشروعة في الجملة اجماعا لقوله تعالى ولكن بوا خذكم بما عقدم
 الايمان وحيث اذا اختلفت يمين ثم رايته عندها خيرا منها فان الذي هو خير
 وكفر من يمينك متفق عليه **والخلف** **في** مستقبل **ارادة** تحقيق خبر اي حكم
 يبرح ان يخبر عنه فيه اي المستقبل **ممكن** كقيام وسفر وصوت **بقول** **يقصد**
 به **الحث** **على** فعل **المستطاع** نحو والله لا قوم من اولي قومت زيد او الحث **على** تركه

كقوله والله لا اري ايدا والحلف على شي عاصدا ما بر وهو الصادق كقوله لا صيرت
زيدا صادقا او غيبت وهو الكاذب وباتي وجه التسمية او لغو وهو ما ابي خلق
لا اجر فيه ولا اثم ولا كفارة فلا يثبت عليه حكم كلفه فان صدق نفسه
فيثبت بخلافه واليهيب الموجبة للكفارة بشرط الحنث هي اليهيب التي
باسم الله تعالى الذي لا يسمي به غيره كقوله والله والقديم الا في الاول الذي
ليس قبله شيء والاخر الذي ليس بعده شيء وخالف الخلق ولا راق الرب
العالمين اوزب العالمين والعالم بكل شيء ومالك يوم الدين ورب السموات
والارضين والرحمن مطلقا لقوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن الية فعمل
لفظة الله ولفظة الرحمن ستواي الدقا فيكونان سواي الحلف او اسم الله الذي
بسمي به غيره ولم ينو الحالف الغيبة الطرية اذني وكفه كالسيد قال تعالى
قال تعالى واذ خلق من الطين كهيئة الطير اذني وكفه كالسيد قال تعالى
والنبي سيدنا لولا الباب والعقوي قال تعالى ان حنثت استاجرت العقوبة الا ائمن
فلان قادر على الكس او اليهيب بصفة له تعالى كوجه الله تعالى ويسمى وجهه ركب وعظمته
وذكره تعالى وكبريائه وخلاله وعزته وعمره وميثاقه وحقه وامانه وارادته
وقدرته وعلية ولونوي مراده او مقدوره او معلومه سبحانه وتعالى
بما ضافته اليه تعالى من صفة من كرسه تعالى معه وان لم يصفها اليه
مع لم تكن يمينا الا ان ينوي بها صفة له تعالى كالشي والوجود
نية الاضافه لوجودها واما لا يعرف اسمها به تعالى كالشي والوجود
او الذي لا ينصرف اخلافة اليه تعالى ويحتمله كالحج والواحد والكنز فان
نوي به الله تعالى فهو يمين لنيته بلفظه ما يحتمله كالحج والقادر والا
ينوي به الله تعالى فلا يكون يمينا لان اطلاقه لا ينصرف اليه تعالى ولا ينية تصديه
اليه وقوله اي الى الف مبتدأ وايم الله يمين كقوله وايمت الله وحنثته همة
وصل عند المصريين وهو بضم الهمزة والنون مع كسر الهمزة وفتحها وقال النووي
هو جمع يمين وهمة همة وصل قطع فكانوا يحلفون باليمين فيقولون
ويمين الله قاله ابو عبيد وهو مشتق من اليمين بمعنى البركة او قوله لعمر الله
تعالى يمين خذ كالحلف ببقائه تعالى قال تعالى فخذوا انهم في سكران
بمجهول والعمر بفتح العين وضمر الحاء والمستعمل في القسم المفتوح خاصة
واللام لا ابتداء وهو مدفع بالابتداء وجوز وجوب اي كقوله لاها الله
مع قطع همة الله وصلها وموها وقصها فيها قليل يمينا لا يمينته
ليكون قسما لا استعمالها فيه قليلا واقسم بالله واقسم بالله وشهدت بالله
او اشهد بالله وحلفت بالله او احلف بالله وعزمت بالله او اعزم بالله والجد
بالله او الي بالله وقسم بالله وحلفا بالله والية بالله وشهادة بالله وعزيمة بالله
يؤتى تارة بذلك او اطلق قال فيقسمان بالله واقسم بالله وشهادة احم
اربع شهاد اقر بالله ولانه لو قال بالله لا فعلت بلا قسم وكفه كان يمينا فاذا
ضم اليه ما يوكده كان اولى وان نوي بذلك جوا فيما يحتمله كقوله نويت
بالشتم

بالمؤمنين روف رحيم
والعظيم قال تعالى
ولما عزت عظم
والفادى لقوله
فلان قادر على الكس
والرب قال تعالى
اذ كبرت عنده ركب
فاساءه انشطت
ذكر ربه والهوي
لقول المولى
للمعتق والوازي
قال تعالى

218 باقسم بالله ونحوه الجحد الجحد عن يمين سبق الخا او باقسم ونحوه الجحد عن يمين سابقه
فلا يكون يمينا وبطل من لا احتماله او لم يذكر اسم الله تعالى فيها اي الكلمات
السابقة وهي القسم وما عطف عليها كلها ولم ينو يمينا فلا تكون يمينا لان القسم
واقسم وما بعدهما يحتمل القسم بالله تعالى وبغيره فلم يكن يمينا بغير نية تصديه
الي القسم بالله تعالى والحلف بكلام الله تعالى او المصحف او القرآن او بسورة منه او بآية
منه يمين لانه صفة من صفاته تعالى فحلف به او شتم منه كان جالفا بصفته
تعالى والمصحف ينصت القرآن الذي هو صفته تعالى ولذلك اطلق عليه القرآن
في حديث لا تسافروا بالقرآن الى ارض العدو قالت عائشة ما بين دفتي المصحف
كلام الله نحو فيها كفارة واحدة لانها يمين واحدة والكلام صفة واحدة وكذا
الحلف بالتوراة ونحوها من كتب الله تعالى كالاخيل والذبور هلم يمين
فيها كفارة لان الاطلاق ينصرف للمنزول من عند الله تعالى لا الغير والمبتدل
ولا تسقط حرمته ذلك بكونه نسخ الحكم بالقرآن كالمسوخ حكمه من القرآن وذلك
لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى فصل وجوب القسم ثلاثة اوهي
الاصل وذلك بواجبها لا باحرف تعدية وبليها مظهر كبري المشرق والمغرب
وبليها مظهر كانه اقسام به والثاني واو يمينتها مظهر فقط كوالله والنج وهي الشتر
استعمالا والثالث تاوا صلها الواو وبليها اسم الله تعالى خاصة نحو تالله
لا يكون اصناما مع وشذتا لرحمت وترب الخعبة وتذني ونحوه فلا يقاس عليه
وان ادعي وقت اتي باحو الحروف الثلاثة في موصفه المستعمل فيه انه لم يرد
القسم لم يقبل وفي التوخيذ ان قوي بالله انك ثم ابتداء لا فعلت احتسب
وجهين باطنا وقوله اسبيلك بالله لتفعلت بيمينته فان نوي به اليهيب
انفقد كما لو لم يقل اسبيلك وان نوي السؤال دون اليهيب لم ينفقد فان
الطلق فلم ينو شيئا لم تنفقد لانه يحتمل اليهيب وغيره فلا ينصرف اليه
الا يمينه او يصح قسم بغير حرفة كقوله الله لا فعلت جوا للاسم التوخيذ وبضا
وله لان كلا منهما لفظة محجمة كقوله عليه السلام لما طلق امراته الله ما اردت الا طلقه
واحدة وقال ابن مسعود لما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل ابي جهل وقال له
الله انك قتلت الله افي قتلته فان نضبه اي القسم به مع واو القسم او رفعه
معها او رفعه دونها فذلك يمين لان من لا يعرف العربية لا يعرف اليهيب
الحج وغيره والظاهر منه مع اقتضائه بالجواب ارادة اليهيب الا ان لا ينويها
اي اليهيب عزلي اي من يحسن العربية فلا يكون يمينا لان المقسم به لا يكون
مرفوعا وانما هو مبتدأ او عطف على شيء تقدم ولا يكون منصوبا مع الكوا واذا
تكون اذا الا عاطفة فعذوله عن الحرف ظاهر في ارادة غير اليهيب فان نوي
به اليهيب فيمين لانه لا حث والحنث لا ينافي اتمام النية كالحنث في القرآن لا يخرج
عن كونه قرآنا وبجواب قسم في ايجاب اي اتيان بارت بكسر الهمزة وخفيفة
كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حاوطة وبان ثقيلة كقوله انا انزلنا في ليلة

منه لانه خلاف الظاهر
وقوله بالله لا فعلت
يمين ولو قال اردت
الي اقول بمعونة
الله ولم ارد القسم
لم يقبل

باركة وبلا م كقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ولا يم وتوب توب
اي الثقيلة والحقيقة كقوله تعالى ليس جنت وليكونا من الصاعدين وبقد
كقوله تعالى فاذ من ركاها بعد الشمس ومهاها وبجل عند الكوفيين
كقوله تعالى في والقران المجيد بل عجبا وقال البصريون الجواب محذوف
واختلفوا في تقديمه وبجاء قسم في نفى ما كقوله تعالى ما مكل صاحبكم وبان
معناها اي ما اي التافهة كقوله تعالى ويحلفن ان اردنا الا الحسنى وبلا التافهة
كقوله لا اذني لها من كلامه تلاوتها من حفاقي تلاقي محذوف لا من
جواب قسم اذا كان الفعل مضارعا كما في قوله والله افعل ومنه قوله تعالى تالله كذا
تفتو تذكر يوسف وبكره حلف بالامانة لحديث من حلف بالا مائة فليس منا
رواه ابو داود وفي الاقناع كرامة تختم كما في حلف الحلف بعتق وطلاق لحديث
اي من يرك من يوقا لا تخلفوا الا بالله ولا تخلفوا الا والله صادقون رواه النسائي وحرم
الحلف بذا ان غير الله تعالى وغير صفته تعالى كحديث ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بابيه فقال ان الله بينهما ان تخلفوا يا بني فمن
كان خالفا فليحلف بالله او ليحلف بعتق عليه وعنه ابن عمر وهو يقول ما حلف
بغير الله فقد كفر واشترك روجه الترمذي وحسنه وهو على التقليل سوا
اضافه اي المحلوف به اليه تعالى كقوله اي الحالف ومخلوق الله ومقدوره وقوله
ولعنتمه ورسوله او لا كقوله والكعبة والرسول واني لا شتر لكم في الحلف
بغير الله تعالى قال ابن مسعود وغيره ليس احلف بالله كاذبا احب الي من ان
احلف بغيره صادقا قال الشيخ تقي الدين لان حنة النوحيد اعلم من حنة
الصديق وسية الكذب اسهل من سية الشوك يشير الي حديث ابن عمر
السابق ولا كفارة في الحلف بغير الله تعالى ولو حنث لانه وجبت في الحلف
بالله تعالى ومفاته صيانة لاسمايه تعالى وبغيره لا يساويه في ذلك وعند
الاكثر من اصحابنا ان حلف بغير الله محرم على الله عليه وسلم فتجب الكفارة
اذا حلف به وحنث ونقض عليه في رواية اي من طالب لانه لو شتر في الشهادة بين
الثنين بغير الله الكافر مسلما واختار ابن عقيل ان الحلف بغيره من الاتيان
عليهم السلام كقوله ولا شتر لا يجب به وهو قول اكثر الفقهاء لعدم الاجازة ويجب
الحلف لا بما معصوم من هلكة ولو نفسه كتوجه ايمان القسامة عليه وهو
محرم ويندب الحلف لمصلحة كازالة عقد واصلاح بين متخاصمين ودفع شر
وهو صادق في كل موضع لا سيما في ما لا يضر ولا ينافي واصلاح بين
متخاصمين ودفع شر وهو صادق وبما ح الحلف على فعل مباح او تركه كالحلف
بترك او تركه وبكره الحلف على فعل مكروه كالحلف بصل وثوم في اوعلي
ترك مندوب كقوله لا تعني ويجرم الحلف على فعل محرم كشراب خمر او على ترك
واجب كقوله لا تخون وجهه وعلم منه ان اليمين تقتضيه الاحكام ورفع
شر وهو صادق وبما ح الحلف على فعل مباح او تركه كالحلف بصل وثوم في اوعلي
وبكره او يلقى

اسم

وبكره الحلف على فعل مكروه كالحلف بصل وثوم في اوعلي ترك مندوب كقوله لا تعني
وبكره الحلف على فعل محرم كشراب خمر او على ترك واجب او يحلف كاذبا على
بكره وعلم منه ان اليمين تقتضيه الاحكام الخمسة وكذا الحنث فيه والبر كما اشار
اليه بقوله ومن حلف على فعل مكروه او على ترك مندوب ست حنثه وكره بوجه ومن
حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حنثه ومن بوجه لما يشرع في بوجه من الثواب
فعله المندوب وترك المكروه امتثالا ومن حلف على فعل واجب او على ترك محرم
حرم حنثه لما فيه من ترك الواجب او فعل المحرم ووجوب بوجه لما في حلف
على فعل محرم او على ترك واجب وجب حنثه ليلابا ثم يترك الواجب او فعل
المحرم وحرم بوجه لما سبق وتخير في حلف في مباح ليفعله او لا يفعله بين
حنثه وبوجه وحفظها فيه اولى من حنثه لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم كافتدا
حق في دعوي عليه ليمين واجبه اي وجهت عليه عند حاكم فافتدا اوه اولى
من حلفه لفعل عثمان ومثله في ذلك فقال خفت ان يوافق فذر بلا فيقال
يمين عثمان وبما ح الحلف لتحقق عند غيره اي الحاكم قال في العزوع ويتوجه فيه
يجب لمصلحة كزيادة طائفة وتوكيد الامور وغيره ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم لعن من صلا العصر والله ما صليت تطييبا منه لقلبه ولا يلزم تحلوا
عليه ابدان قسم كما لا تلزم اجابة سوال بالله تعالى لان الايجاب بابسه
التوقيل والتوقيف ولا توقيف فيه وقال الشيخ تقي الدين انما يجب على معين
فلا يجب اجابة سايل يقسم على الناس وسين ابزار قسم كاجابة سوال بالله
تعالى كحديث ابن عباس مرفوعا قال واخبركم بشرا اناس قد لنا مع يارسول
الله قال الذي يسئل بالله ولا يهني به رواه احمد والترمذي وقال الا يست
تكرار حلف فان افتر في التكرار كره ذلك لقوله تعالى ولا تطعوا حلفا ممين
وهو ذم له يقتضي كراهة الاكثر ان حلفا حنث لا تكثر الحلف فانه مكروه وقيل
ولو جوب الكفارة باليمين اربعة شروط احدها قصد عقد اليمين لقوله
تعالى ولكن يواخذك بما عقدتم الايمان فلا تنفقد اليمين لقوا بان سيقن
اليمين على لسانه اي الحلف بلا قصد كقوله لا والله وبلي والله في عرض حديثه
فلا كفارة فيها كحديث عطاء عن عائشة مرفوعا الدعوى باليمين كلام الرجل
في بيته لا والله وبلي والله رواه ابو داود ورواه عن عائشة مرفوعا الدعوى باليمين
كلام البخاري وغيره موقوف على العرض باليمين وبالفعل خلاف الطول ولا تنفقد
اليمين من تاييم وصغير ومجنون ونحوهم كقوله لا والله وبلي والله لا قصد له
الشروط الثاني كونها اي اليمين على مستقبل ممكن لئلا يبره وحنث بخلاف
الماضي وغير الممكن فلا تنفقد اليمين بحلف على ما مضى كاذبا على ما به اي
بكره وهي اليمين الغموس سميت به لغرضه اي الحالف بها في الاثم ثم في
النار اي تشرب ذلك عليها او على ما مضى فان صرف نفسه فستبين بخلافه
اي خلاف ظنه فلا كفارة حكاها ابن عبد البر اجماعا لقوله تعالى لا يواخذك
الله بالدعوى في ايمانكم وهذا منه لانه يكثر قبله وجبت به كفارة لشق وعصل

الضرر وهو منتف شوا **ولا** تنفقد يمين غلف الحنث فيها **وجود فقل مستحيل**
لذاته كتنها الكون كقول الله لا تنفقد ما الكون اوان شئت ما الكون
او يمين ان شئت ما الكون **الحال** انه لا ما فيه اي الكون وكذا لا جفت
بيت الصديق او رددت امس وخوفه **او يمين** وجود فقل مستحيل **غيره**
بان يكون مستحيلة عادة **كقتل الميت** وحياته كقول الله لا قتلت فلانا
الميت او لا حيته وخوفه او لا طرت او لا صعدت اسما او قتلته المحر ذهابا **وتنفقد**
اليمين **بحلف على يمينه** اي المستحيل لذاته او عادة كقول الله لا شئت ما
الكون ولا ما فيه **اولا** ردت امس او لا قتلت فلانا الميت او ان لم افعل ذلك وخوف
وتحب الكفارة عليه بذلك **في الحال** لا استحالة البدي المستحيل **وكل** مقالة
مكفرة بفتح الفاستددة اي تدخلها الكفارة كالظهار وقوله يهودي او
يودي من الاسلام وخوفه **كيمين بالله** في سبقت تفصيله الشرط **الثالث**
كون خالف محننا لليمين فلا تنفقد من مكره عليها الجديث رفع عن امتي
الحظ والنسيان وما استكرهوا عليه الشرط **الرابع** الحنث بفعل ما حلف على تركه
او بترك ما حلف على فعله فان لم يجتنب فلا كفارة لانه لم يملك حرمة انتم ولو
كان ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله **محرمة** ترك حلف على تركه
الحنث فتدبرها او صلاة فمن فتنكها فيكفر لو جود الحنث ولا حنث ان خالف
ما حلف عليه مكرها فمن حلف لا يدخل دارا فعمل مكرها فادخلها لم يجتنب
لان قول المكره لا يشب اليه الحنث **او خالفه جاهلا او ناسيا** كما لو دخل في
المشال ناسيا ليمينه او جاهلا انما المحلوف عليها فلا كفارة لانه غير ان الحنث
وكذا ان فعله محض نادمت **استثنى فيما يكفر** بالناس للمفعل اي تدخله
الكفارة **كيمين بالله تعالى** ويذكر وقهار وخوفه كقول يهودي او يودي من
الاسلام ان قول كذا او خوفه بقوله متعلق باستثنى ان شاء الله او بقوله
ان اراد الله او بقوله الا ان يشا الله **وقصر ذلك** اي تعليق الفعل
على مشيئة الله تعالى او ارادته بخلاف من قاله تبرا او سبق به لسانه بلا
قصد وانقل استثناه بيمينه **لفظا** بان لم يفصل بينهما سكوت ولا غيره
او انقل حنثا كلفه بتقنين او سعال وخوفه كعطس **لم يجتنب قول ما**
حلف على فعله او تركه **او تركه كويث** اي هو بركة مرفوعة من حلف فقال ان شا
الله لم يجتنب رواه احمد والترمذي وابن ماجه وقال فله ثنياء وعن ابن عمر مرفوعا
من حلف على يمين فقال ان شاء الله ولا حنث عليه رواه الخمسة الا ابا دودوان
الاشيا كلها بمشيئة الله تعالى فمن قال لا افعل ان شاء الله وقول علم انه تعالى
لم يشترك واذ قال لا افعل ان شاء الله ولم يفعل علم انه تعالى لم يشأ ففعله وظهر
انما حلف على الفعل على تقدير المشيئة ولم توجد واشتراط الاتصال لقوله عليه
السلام من حلف على يمين فقال ان شاء الله وانما التمسحيب للتعقيب
وكان لا يستثني بالاولا خوفا **ويعتبر بظن غير مظلوم خائف** بان يلفظ
بالاستثنا

قوله

بالاستثنا لقوله عليه السلام فقال والقول باللسان واما المظلوم الخائف فتكفيه
ثبته لانه يمينه غير متعقدة اولاه بمنزلة المتناول **ويعتبر بقدر استثنائنا قبل**
تمام مستثنى منه او بغيره اي بعد تمام مستثنى منه **فيل فرائعه** من كلامه كويث
انما الاعمال بالنيات **ومن شك فيه** اي الاستثنائات لم يدر اي به او لا **فكفرت** **بمستثنى**
لان الاصل عدمه **وان حلف ليفعل شيئا وعين وقتا لفعله** بتقينه كذا عطيته زيد
درها يوم كذا او تينه **تقنين** ذلك الوقت لذلك الفعل فان فعله فيه بولا حنث
لانه مقتضى يمينه **والا يعين للفعل** وقتا بان قال لا عطيته زيد درها **مكفرت**
حتى يمين **من فعله** الذي حلف عليه **بثلف** محلوف عليه **او موت خالف او نحوها**
لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه **انما ساني البيت** ونظوف به قال بلي انا جبرتك انك
اتيه العام قال لا قال فانك اتيه ونظوف به ولا يله لم يوقت المحلوف عليه بوقت
يعين وفعله ممكن في كل وقت فلا تتحقق مخالفة اليمين الا بالياس **فصل**
من حرم حلالا سوي زوجته من طعام او امة او لباس او غيره كشراب وفراش
كقوله ما حل الله على حرام ولا زوجة له وخوفه كقوله كسي على حرام او طعامي على
كاليمين والدم او لحم الحنث يدرم مجرم وعليه كفارة يمين واما حنث من زوجته ونحوها
وتقوم حكمه او علقه اي حنث من حلال سوي زوجته **بشرط** كقوله عن طعام
ان اكلته فهو علي حرام لم يدرم بقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك الا بقوله
قد فرض الله لكم تحلة ايما نكح واليمين على التي لا تحرمه ولانه لو حرم بذلك لتقدمت
الكفارة عليه كالظهار **وعليه كفارة يمين** ان فعله نكح لانه وسبب نكحها
انه عليه السلام قال ان اعود الي شرب الفسل متفق عليه وعن ابن عباس وابن
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل حنث من الحلال يمين فان ترك مكرمه على نفسه
فلا سني عليه **ومن قال هو يهودي او نصراني** ان قول كذا او ليفعله او هو
يهود الصليب او يهود غير الله تعالى او يهودي من الله تعالى **ومن الاسلام**
او القربان ومن النبي صلى الله عليه وسلم ليفعل كذا او ان فعله او قال هو يهودي
بالله او لا يراه الله في موضع كذا المفعول كذا او ان فعل كذا او قال هو يستحيل
الزنا او الخمر او اكل لحم الحنث يدر او ترك الصلاة او الصوم او الزكاة او الحج او الطهارة
منجزا كليفه كذا او معلقا كان فعل كذا فقد فعل محرما كويث سلام ابن
الحناك مرفوعا من حلف على يمين بملة فيرو عن يريدة مرفوعة قال فقل
بري من الاسلام فان كان كاذبا فهو كاذبا وان كان صادقا لم يعد الى الاسلام
سالم رواه احمد وابن ماجه باسناد جيد **وعليه كفارة يمين** ان خالف ففعل ما
حلف على تركه او ترك ما حلف على فعله حيث يجتنب كويث زيد بن ثابت ان النبي صلى
الله عليه وسلم سئل عن الرجل يقول هو يهودي او نصراني او مجوسي او يودي
من الاسلام في اليمين يحلف بها فيجنت في هذه الاشيا فقال عليه كفارة يمين
رواه ابو بكر ولا يله قول بوجوب نكح الحرمة فكان يميننا كالحلف بالله
تعالى بخلاف هو فاسق وخوفه ان فعل كذا وان قال عصيت الله او ناسيا
الله في كل ما امرني او محوت المحف او ادخله الله النار او قور ان او تشارب

غير الاسلام كاذبا
فهو كاذب متفق
عليه

خبر او قطع اليه يديه ورجليه او لغيره **او لغيره** و نحوه **ليفعلن** كذا **او لا فعل** كذا
فلولا ان هذه الاشياء لا توجب هذه الجريمة فلم تحكف يميننا بقي الحالف على البراءة
الاصلية **او قال ان فعله** اي كذا **مقبول** **او ما له** اي زيد **صدقة** و نحوه كان
فعله كذا **او فعل** زيد الحج او زيد بزي من الاسلام فهو **لغو** كما مر **ويلزم** **جلف**
بإيمان المسلمين **ظهار** و **طلاق** و **عتاق** و **نذر** و **يمين** **بأنه** تعالى مع النبي كما
لو حلف بكل على انفراد **و يلزم** **جلف** **بإيمان البسعة** اي ما ببيعة الامام وهي
يمين **رتبها** **الحاج** بن يوسف بن الحكم بن عتيق **الثقفي** و **لا** عبد الملك بن
مروان قتل عبد الله بن الزبير فصار مكره لم يقاتله و عليه فؤاده عبد الملك
الحارث ثلاث سنين ثم ولاة العراق فولجها فمشتريت سنة **تتضمن** **اليمين** **بالله**
تعالى و **الطلاق** و **العتاق** و **صدقة** **المال** ما فيها فاعل يلزم اي هذه الايمان ان في
اي ايمان البسعة و **نواها** لا انعقاد الايمان بالكتابة المنوية كالطلاق و **العتاق**
و كما لو حلف بكل يمين و حوها **و لا** يعرف معناها و ينوها بان انتفيا و احدها
و كلامه ذلك **لغو** و لا شيء عليه لانه كتابة عن هذه الايمان فتشتر فيها النية
و النية تتوقف على معرفة الموقر فاذ لم توجد المعرفة او النية لم تتعقد و من
حلف باحدها اي الايمان المذكورة من طلاق او عتق او ظهار و نحوه **فقال** له
احذر **يمين** **في يمينك** **او قال** له **يمينك** اي يمينك **او قال** له **احذر** **يمين**
مثلها **او قال** له **احذر** **انما** **معك** **في يمينك** **بذلك** **الاخر** **التزام** **مثلها** اي يمين
الحالف **لزمه** اي الاخر مثلها لانه كتابة عن اليمين بمثل ما حلف به و قد نواه
فوجب ان يلزمه كسابي الكتابات **الا في** **اليمين** **بالله** تعالى لانها تتعقد
بالكتابة لوجوب الكفارة فيها لما ذكر فيها من اسم الله تعالى العظيم المحتجب
و لم يوجد ذلك في الكتابة قلت فيشكل لزومها في ايمان المسلمين و ايمان
البسعة فليحذر الفرق **ومن** **على** **نذر** **او على** **يمين** **نقط** اي ولم يقل ان فعلت
كذا و نحوه فعليه كفارة يمين **او قال** **على** **نذر** **او يمين** ان فعلت كذا و قوله
فعليه كفارة يمين **او قال** **على** **عهد** **او قال** **على** **ميثاقه** ان فعلت كذا
و فعله فعليه كفارة يمين **لحديث** **عقبة** بن عامر من فؤعا كفارة النذر اذا
لم يسم كفارة يمين **هي** **الترمي** **و من** **قال** **ما لي** **للمساكين** و اراد به اليمين
فعليه كفارة يمين ذكره في المستوعب و الرعاية **و من** **اجرت** **نفسه**
جلف **بالله** تعالى **و لم** **يكن** **خلق** **فكذبة** **لا كفارة** **فيها** **نفا** **فصل** **في**
كفارة اليمين و **جمع** **تخييرا** بين الاطعام و الكسوة و العتق و ترتيبا بين الثلاثة
و الصوم لقوله تعالى لا يواحدكم الله بالنعوى في ايمانكم و لکن يواحدكم بما عقدتم
الايمان فكفارتها اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم
او تحزي برفقة فممن يحد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم
فيخبرني لزمته كفارة يمين بين ثلاثة اشيا **اطعام** **عشرة** **مساكين**
من جنس واحد **او اكثر** من جنس ما يجزي من بروت و شعير و سم و زبيب
واقط

قال و

بلغ

واقط بان اطم بعضهم بواو بعضهم ثورا مثلا او كسوتهم و هي للرجل ثوب تجنيه
صلاته او فرك فيه او لغيره **دفع** اي قبيص و **خا** **او كذا** **اي** **تجنيه** **صلا** **تأنيها**
او عتق **رفقة** **مسلمة** **سليمة** **مهاجرة** **بالعمل** **مورا** **بينما** **تقدم** **تفصيله**
في الظهار و تحزي الكسوة من كتان و قطن و صوف و وبر و شعير و نساجات
خوب لانه تعالى اطلق كسوتهم فاي جنس كسام خرج به عن العهد و **يجزي**
الحديد و اللبب **ما لم** **تذهب** **قوته** **لعموم** **الاية** فان ذهب قوته لم يجز لانه
ما رغبنا كما يحب المسلمون في الاطعام فان **حز** **من** **وجب** **عليه** **كفارة**
يمين عن هذه الثلاثة **كحز** **عن** **فطرة** و تقدم توضيحه **صام** **ثلاثة** **ايام** **للاية**
متابعة **و جوبا** **لقراءة** **ابن** **سعود** **فصيام** **ثلاثة** **ايام** **متابعة** **و كصوم** **المظاهر**
يا مع الله صوم في كفارة لا يستقل اليه الا بعد الحز عن العتق ان لم يجز
للمكفر **عذر** **في** **ترك** **المتابع** **من** **حزم** **من** **و يجزي** **في** **الكفارة** **ان** **يطعم**
بعنا **من** **المساكين** **و ان** **يكسو** **بعضا** **كان** **اطم** **خسا** **و كسا** **خسا** **لانه** **تعالى**
خير من وجبت عليه الكفارة بين الاطعام و الكسوة فكان مرجعها الى اختياره
في العشرة و في بعضهم ولا يجزيه **تكميل** **عتق** **باطعام** **او كسوة** **بان** **اعتق**
تق رقة و اطم او كسا خمسة مساكين لانه لم يعق رقة و لم يطعم او يكس
عشرة مساكين و كذا لا يجزيه **تكميل** **اطعام** **او كسوة** **بصوم** **لانه** **لم** **يضم** **ثلاثة**
ايام **و لم** **يجز** **او** **يطعم** **عشرة** **مساكين** **ببقية** **الكفارات** **فلا** **يجزي** **فيها**
تكميل **عتق** **بصوم** **او** **اطعام** **ولا** **تكميل** **صوم** **باطعام** **وكذا** **لا** **يجز** **هذان**
يطعم **المساكين** **بعض** **الطعام** **و يكسو** **بعض** **الكسوة** **لانه** **لم** **يطعم** **و لم** **يكسو** **و من**
ماله **غايب** **عنه** **بيدين** **و كيف** **ان** **قد** **في** **الاستدانة** **و لا** **يقدر** **عليها** **صام**
لانه **لم** **يجز** **و جب** **كفارة** **و نذر** **اي** **احذر** **ايها** **نورا** **يجت** **نفا** **لانه** **الاصل**
في **الامر** **و اخذ** **جها** **اي** **الكفارة** **قبله** **اي** **الحث** **وبعد** **في** **الفصل** **شوا** **او**
كفر بالصوم كحديث عبد الرحمن بن سبرة من فؤعا اذا حلفت على يمين فوات غيرها
خبرنا منها فكفر عن يمينك ثم ايت الذي هو خير و راه ابو داود و في لفظ راي
الذي هو خير و راه البخاري و روي الاثر عن اي من رة و راي الدرداء و عدي بن
حام نحوه من فؤعا و لانه كف بعد وجود السبب فاجزاء كما لو كفر في القتل بعد
الخرج و قيل ان هو و السبب هو اليمين لا ضافتها اليه و كذا في غيره و الحث
شروط **ولا** **يجزي** **كفارة** **اخر** **قبل** **حلف** **اجماعا** **لانه** **تقديم** **الحكم** **على** **سببه**
كقديم **النكاح** **على** **ملك** **النصاب** **و من** **لزمته** **ايمان** **موجبها** **واحد** **و لو** **على**
افعال **شور** **والله** **لا** **دخلت** **دار** **فلان** **والله** **لا** **اكلت** **كذا** **والله** **لا** **يسق** **كذا** **او حثت** **فتد** **خلت**
في **الكل** **قبل** **تكفير** **فكفارة** **واحدة** **نفا** **لانا** **كفارات** **من** **جنس** **وان** **اختلفت**
مما لها كما لو زكيت نسا او سرق من جماعة **وكذا** **احلف** **بنذر** **و مكررة** **ان** **لا** **يفعل** **كذا**
و قوله **احذر** **كفارة** **واحدة** **لان** **الكفارة** **للزجر** **و التطهير** **لبي** **كالحدود** **بخلاف**
الطلاق **وان** **اختلف** **موجبها** **اي** **الكفارة** **خطها** **و يمين** **بالله** **تعالى** **لزمته** **اي**
الكفارات **و لم** **تتدا** **خلا** **لاختلاف** **جنسها** **و من** **حلف** **بيمين** **واحدة** **في** **اجناس**

من جنس واحد

مختلفة كقوله والله لا ذهبت الى فلان ولا كلمته ولا اخذت منه فعليه كفارة واحدة
سوا جنت في الجميع اوتي واحدة وتدخل اليه في البقية لا تأييد واحدة
وعندها واحد وان حلف ايما على اجناس كقوله والله لا بعث كذا والله لا شرب
كذا والله لا بعث كذا تحت في واحدة وكفرت من حلف في اخذت من حلف
ثانية لوجوبها بالحنث بعد ان كفرت عن الاولى كالحال في نهار رمضان فتقدم في
فيه اخذت بخلاف ما لو حنت في الكل ان يكفركما تقدم **وليس لقت ان يكون**
بغير صوم لانه لا مال له يكفرك منه **والسيدة منه** اي من صوم الكفارة سوا
كان الحلف والحنت باذنه او لا وسوا امر به الصوم او لا **السيدة منه** من صوم
نذر لوجوبه بحق الله تعالى كصوم رمضان وقضائه **ومن بفضه حو** اذ لم يمت
كفارة **نحو** كمال الحرية مع قنطرة او حيز **ويكفر كافر** لزمته كفارة **ويومر**
بغير صوم لانه لا بيع من الكافر ويتصور عتقه بلسان بقوله لمسلم اعتق عبدا
علي وعلى ثمنه فيفعل او يكون دخل في ملكه بخوارث **باب**
بجامع الايمان اي مسابيلها ويرجع فيها اي الايمان **الى نية حالف** اي ميناها
ابتداء **ليس بها** اي اليقين او النية **ظاهرا** ايضا مطلقا كان الاواما الظالم الذي
يتخلفه حاكم بحق عليه فيمينه على ما يصدق ما حبه وتقدم اذا احتملها اي انية
لفظه اي الحالف **كنيته** بالاسقف **والسما** وكنيته بالقرآن **وبالاسماء** الا
وكنيته بالاسماء **الليل** وبالاخوة اخوة الاسلام وما ذكرت فلانا اي قطعت
ذكره وفارادته اي صوته وكنيته **بنفسه** طوائف **اقاربه** النساء وكنيته
بحوار اي حواره **سيفه** وبقوله ما كانت فلا فامانة الوقت وبما عرفت
ما جعلته عريفا وبما علمته اي جعلته اعلمها اي شققت شفته وبما سألته حابة
اي شجرة صغيرة وبما اكلت له دجاجة الكبد من الفل وبالدجاجة الدجاجة
وبالفرس صفارا لابل والحصر الجسد وبالبارية السكين يبري بها ونحوه
وبقيل حكما دعوي ارادة ما ذكره **مع** **قريب** احتمال منويه من ظاهره لفظه
ومع **توسطه** اي الاحتمال بان لم يكن قريبا ولا بعيدا **افتقد** ما نواه على عموم لفظه
لانه نوي بلفظه ما يجهله ويسوغ لفظ التعبير عنه فانصرفت بهينه اليه
والعام قد يراد به الخاص كقوله تعالى الذي قال له الناس ان اسألكم عوارج
فالناس الاول اريد به نعم بن مسعود **الاستحي** والناس ابوسفيان وصحابه
وكقوله تدمركم شي بامر الله ولم تدمر السما ولا الارض ولا ما فيها ولا الخاص قد
يراد به العام كقوله تعالى ما يملكون من قطيع لا يعلمون قتيلا اذ لا يكونون
الناس نقيرا والقطيع لفاقة التوارة والقتيل ما في شفعها والنقيب النقيب
التي في ظهرها ومذكر بعينه بل كل شي وحيث احتمله اللفظ وجب صرف
اليقين اليه بالنسبة كحيث وانما الكل اقر بما نوي ولان كلام الشارع يحل
على ما دل دليل على ارادته به فكذا كلام غيره واما ما لا يحتمله التفسير
كما لو حلف لا يأكل خبزا وقال اردت لا ادخل بيتا فلا ارث له لانه نية
مجردة لا يحتملها لفظه اشبه ما لو نواه بغير يمين وان بعد الاحتمال لم
تقبل

قبل

يرد

تقبل دعوي ارادته حكما ويدين كما تقدم في التاويل **وبحوز التعريض**
في نية لغير ظالم ولو بلا حاجة كمن شيل عن شخص فقال ما هو هذا
مشيرا اليه **نحو** **قوله** فان لم يتوكل في شيا فالي سبب يمين وما هيجه لولا انها
على النية **فمن** **ليقضي** **زيدا** حقه **عذرا** فقضاه قبله لم يحنث **اذ افتد**
عدم تجاوزه اي العذر او اقتضاه السبب لان معنى الايمان على النية لم السبب
فيحت نوي القضا قبل خروج العذر او دل السبب عليه تعلقت اليمين
به **وكذا** لو حلف على **اكل شي** وبيعه **وقوله** **عذرا** فان فقد عدم تجاوزه او
التضاه السبب ففعله قبله لم يحنث **والاحث** لتكره فعل ما تأوله يمينه
لنظام عدم صار في غنى من نية او سبب كما لو حلف ليعومنا شعبان
فما رجب ومن حلف **لا فضيحه** حقه عذرا **او لا افضيحه** عذرا **وقدم** **مطلبه**
فقضاه قبله **حنث** لعقله خلاف ما حلف عليه لفظا ونية **ومن حلف** عن شي
لا يبيعه **الايمان** لم يحنث **الا ان** **باعه** **باقل** منها فلا يحنث ان لم يبيعه او باعه
بماية او باكثر منها كدلالة القدر **ونحو** حلف **لا يبيعه** **بها** اي ماية **حنث** **ببيعه**
بها اي ماية **واقبل** منها لانه يعرف في هذا دليل ما لو وكله في بيعة بماية
فباعه باقل منها ولانه تنبيه على امتناعه من بيعه برون الماية وان قال اخذته
بماية لحنث هب لي كذا فقال اخذ هذا حيلة قبل له فان قال الباع يسعك
بكذا وهب لفلان شيئا قال هذا كله ليس بشي ولو حلف لا اشتريته بماية
فاشتريته او باكثر **حنث** **لا باقل** وان حلف **لا يدخل دارا** **فلان** وقال **نوي**
اليوم قبل منه **حكما** لانه محتمل ولا يعلم الا انه **لا يحنث** **بالدخول** الوال
في غيره اي غير اليوم الذي نواه لتعلق اقضاه بما نواه فاخصص الحنت
به وكذا لو حلف لا يأكل خبزا او لحما ونحوه ونوي معين او في وقت معين
فلا يحنث بغيره **ومن دعي** **لفدا** **فحلف** **لا يتفدي** لم يحنث ان تفدي **بقدا**
غيره ان قصده قلت او دل عليه سبب اليمين **ومن حلف** **لا يشرب** له
اي لفلان **الما** من عطش **ونيته** او السبب **قوله** **منته** **حنث** **باكل**
خبز **واستنارة** **درايته** وكل ما فيه منة لانه للتنبيه على ما هو اعلا منه
كقوله تعالى ولا تظلمون قتيلا **ولا يحنث** **باقل** منه **كقفوده** في مؤناره
وذلك حايطة لان لفظه لا يتناول ولا نية وان حلف على خوامراته لا يخرج لتهمته
ولا تفريه ونوي ان لا يخرج اصلا **فخرجت** **لغيرها** **حنث** **لما** لفظه او حلف
لا يلبس ثوبا من غنمها **فقطعا** **للمنة** **قباعه** **واشتري** **بثمنه** ثوبا وليس
الا **انتفع** به اي بثمنه **حنث** لانه نوع انتفاع تحقق فيه المنة وكذا لو امتسك
عليه ثوب لحلف لا يلبسه **قطعا** **للمنة** به فان انتفع به في غير اللبس **حنث**
ولا **حنث** **ان** **انتفع** **بغيره** اي الثوب من مالها عند الفل وشمه فلا حنث
لان يمينه لم تتناول وان حلف على شي لا ينتفع به فان انتفع به هو اي الحالف
او انتفع به احد من بني كنفه اي حازته وحنث بشفقة من زوجة او رقيق
او ولد صغير **حنث** **لا لهم** في حكمه وان حلف على امراته **لا يباوي** معها **بدر**

حلف

وكرهه

السكين وان حلف لا يكلم زيد المشرك فكله وقد تركه اي شدة الخوف
لم يحلف لولا ان الحال على ان المراد ما دام يشركه وقد انقطع ذلك ولا يقبل تحليل
يكذب لان وجوده كعدمه **فمن قال لقنه وهو اي قته الكرمية انت حر لانه**
ابني ونحوه كان كان امض منه فقال له انت حر لانك اي او قال لا مراته
وفي امض منه انت طالق لانك جدي وفقا اي العتق والطلاق لصورتهما
في تحليهما **فصل** فان عدم ذلك اي ما تقدم ذكره من النية والسبب
رجع الي التعليل لانه ابلغ من دلالة الاسم على مساه لبقية الا بهام بالكلية
فمن حلف لا يدخل دار فلان هذه فدخلها وقد باعها او دخلها وهي
فضا او وفي مسجد او وفي حمام حنت او حلف لا يمس هذا القيم
فلبسه وهو رداء او لبسه وهو عمامة او وهو سراويل حنت او حلف
لا اكلت هذا الصبي فصار يتخا او حلف لا اكلت امرأة فلان
هذه او حلف لا اكلت عبده اي عبد فلان هذا او حلف لا اكلت مديقه
هذا فزال ذلك بان بان الزوجة وزال ملكه للعبود ومداقته
للمعيت ثم كلهم حنت او حلف لا اكلت لحم هذا الحمل يقع على الحمل
والجيم فصار كجيش او حلف لا اكلت هذا الرطب فصار نورا او صار
دسيا او خلا او حلف لا اكلت هذا اللبن فصار جينا ونحوه بان صار
افقا ثم اكله ولا نية له ولا سبب يخص الحالة الاولى حنت لبقا غير الحول
عليه كحلفه لا يمس هذا العزل فصار ثوبا كقوله والله لا دخلت دار فلان
فقد اي ولم يقل هذه او اي وكقوله لا اكلت هذا التمر الحديث ففتق
او لا اكلت هذا الرجل الصحيح **فمن حلف** كالسفينة اذا حلف لا يدخلها
فتفتق ثم تغاد ويدخلها وكالبيضة اذا حلف لا ياكلها فتصير نورا
فياكله وكذا لو حلف لا اكلت صاحب هذا الطيلسان فكله بغير بيعه ولو حلف
لا ياكل من هذه البيضة او التفاحة فحمل منها اي التفاحة شرايا
او حمل من البيضة ناطقا فاكله بغير ما تقدم من ان التفتت ابلغ من دلالة
الاسم على المحسوس وكما تنبئ اي البيضة والتفاحة نحوها فمن حلف لا يدخل
دار فلان هذه فحملت مسجدا او حراما ودخلها بغير قصد **فصل** فان
عدم ذلك اي ما تقدم من النية والسبب والتعيين رجوع الي البهيم الي ما
يتناول الاسم لانه مقتضاه ولا صارف عنه ويقدم عند الاطلاق اذا اختلفت
الاسماء فتروي فلفوي فان اختلف بان لم يكن له الاسم واحد
كسما وارض ورجل وانسان ونحوها انصرف الي البهيم الي مساه فلا خلاف
ثم الاسم الشري ماله موضوع شريا وموضوع لغة كالصلاة والزكاة
والصوم والحج ونحو ذلك كالعمرة والوضوء والبيع فالبهيم المطلقة
على فعل شيء من ذلك او تركه تنصرف الي الموضوع الشري لانه المتداول
للقوم عند الاطلاق ولذلك حمل عليه كلام الشارع حيث لا صارف ويتناول
الصبر منه اي من الموضوع الشري بخلاف التماسد لانه ممنوع منه
شرا كمن حلف لا يشترح او حلف لا يبيع او حلف لا يشتري والشركة
شرا

شرا والتولية شرا والسلم شرا والصلي على مال شرا ففقد عقد افسدا من
بيع او نكاح او شرا لم يحلف لان الاسم لا يتناول الفاسد لقوله تعالى واحل الله
البيع وانما احل البيع منه وكذا النكاح وغيره **الا ان حلف لا يبيع فحج حقا فاسدا**
يحلف وكذا لو حلف لا يشتري فاعتبر مرة فاسدة حنت بخلاف سائر العبادات
لوجوب المضي في فاسدها او بونه كالصبي فيما يحل ويجرم ويلزم من فدية
ويحلف من حلف لا يبيع او يشتري ففعل ولو بشر طيار لانه بيع صحيح كاللحم
ولا يقيد حلفه بيمينه **بمقتضى الصحة** كمن حلف لا يبيع الحمار ولا يبيع الحمار
او قال لا مراته ان سرقت مني شيئا وبهتية فانت طالق او قال لها ان طلق
فلانة الاجنبية فانت طالق ففعلت اي سرقت منه شيئا فباعته اياه او فعل
اي بابت باع الحمار او قال للاجنبية انت طالق حنت بصورة ذلك لتعذر
الصحيح فتصرف اليه الي ما كان على صورته كالحقيقة اذا تعذرت بحمل اللقطة
على مجازة وكذا لو كانت بيمينه ما باع الحمار او الحمار او طلق الاجنبية ومن حلف
لا يبيع او حلف لا يشتري حنت حلف لا يبيع با حرام به او ايم وحنت حلف لا يشتري
با حرام بها لانه يسمى حجابا او معتبرا بمجرد الاحرام ومن حلف لا يصوم حنت
بشروع صحيح في الصوم لانه يسمى صايها بالشرع فيه ولو غلا بنية من النهار
حيث لم يات بمناق فاذا صام يوما تبين انه حنت منذ شرع فلو كان حلفه بطلاق
وولدت بعده انقضت عودتها وان كان حلفه بطلاق بايت وماتت في اثنا ذلك
اليوم لم يبرئتها قلت فان مات هو او بطل الصوم فلا حنت لتبين ان لا صوم
فان كان حال حلفه لا يصوم او يبيع ونحوه صايها او حجابا فاسدا منه حنت
كما ياتي خلا لما في الاقناع ومن حلف لا يبيح حنت بالتكبير اي تكبير الحرام
ويبيع جنازة لدخولها في عموم الصلاة بخلاف الطلاق ولا يحلف من حلف
لا يصوم صوما حتى يصوم يوما او حلف لا يبيح صلاة حتى يفرغ مما يقع عليه
اسم اي الصلاة لانه لما قال صوما او صلاة اعتبر فعل صوم شري او صلاة
كذلك وارقتيها ما ذكر كما لو حلف لا يبيع حنت او يصوم فلا يبر الا يصوم
يوم او صلاة ركعة ومن حلف لا يبيع حنت كذا فباعه بغيره او نسيه بغيره لانه
بيع ومن حلف لا يبيع او حلف لا يهدي او حلف لا يوصي او لا يتصدق او لا
يعير حنت بقوله اي ايجابه لذلك لان هذه الاشياء لا عوض فيها فساها
الايجاب فقط واما القول فتشترط لتقل الملك وليس هو من السبب ويشهد
للوضية قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية
الاية فانه انما اراد الايجاب دون القبول واللمعة ونحوها في معناها بما مع
عدم العوض ولا يحلف ان حلف لا يبيع فلانا او لا يزوج فلانا حلف
حتى يقبل فلان لانه لا يكون بيها ولا اجارة ولا تزويجا الا بعد القبول ومن لا يبي
زيدا شيئا فهدى اليه شيئا او باعه شيئا وجاهاه فيه او وقف عليه او تصدق
عليه صدقة تطوع حنت لان ذلك كله من انواع الهبة ولا يحلف ان كانت
الصدقة التي تصدق بها عليه واجبة كالزكاة او كانت من نذر او كفارة

اوليصلين

او ضيفه الفذر الواجب من ضيافته فلا حنت لان ذلك حق لله تعالى فلا يسي
او باره او وطي طيبة او ابراه من دين له عليه فلا حنت لان الهبة تملك عيب وليست
في ذمته له فلا حنت لان الاعارة ابا حة لا تملك والوصية تملك بهذا
ذمته تملك في الحياة فلهما غير ان **او حلف لا يتصدق عليه فوهبه** فلا حنت
لان الصدقة نوع خاص من الهبة ولا حنت حلف على نوع بفعل نوع آخر ولذلك
لم يلزم من تحريم الصدقة على النبي عليه السلام تحريم الهبة والهبة **او حلف لا**
تصدق فاطم عباله لانه لا يسمى صدقة عرفة واطلاق اسم الصدقة عليه
في الخبر باعتبار نزول الثواب عليه كالصدقة وان **تذرات** **يهيب له** اي
فلان شيا **بر** **لا يهاب** للهبة سوا قبل الموهوب له ولا يهيبه اي كما لو حلف
ليهب له فلا واجب الهبة فانه يبر مطلقا لما تقدم **فصل** **والاسم العربي**
ما تشتهر مجازة حق غلب على حقيقته كالرواية حقيقة في البول سمي
عليه وغيره فالله زيادة **وكا الطعينة** حقيقة التافئة يظعن عليها وغرفا المرأة
في اليهود **وكا الدابة** حقيقة مآذب ودراج وعرفا الخيل والبغال والحمير **وكا**
لغابيا حقيقة المكان المطيب من الارض وعرفا الخارج المستقذر **وكا الفورة**
حقيقة فنا الدار وعرفا الفايط **وحق** اي ما ذكر مما غلب مجازة على حقيقته
كالغيث **فيتعلق اليه** فيه **بالعرف** دون الحقيقة لا بها صارت
محمورة فلا يعرفها اكثر الناس **فمن حلف لا ياكل عيشا حنت** باكل
خبز لانه المعروف فيه والعيش لغة الحياة ومن حلف **لا يبا امراة**
او امته حنت **بما عتها** اي الخوف عليها لان صرف اللفظ اليه عرفا ولذلك
لو حلف على ترك وطى زوجته كان مؤثما **ومن حلف لا يتسوي حنت**
بوطى امته مطلقا لان التسوي ما جرد من السر وهو الوطى قال تعالى
ولا تروا عدوهن سرا وقال الشاعر **لا تكتمت بشاسة القوم** اني كبرت
وان لا يحسن السرا مثالي **ولا يفتد الا نوال** كسابر احكام التوا ومن
حلف **لا يتسوي حنت** **بوطى امته** مطلقا لان التسوي ما جرد من السر
وهو الوطى قال تعالى **ولا تروا عدوهن سرا** **ولا يبا دارا** **ولا يضع قدمه**
في دار حنت **يدخلها راكبا** وما شيا **و حافيا** **و منتفلا** كما لو حلف
لا يدخلها لان ظاهر الحال ان القصر امتناعه من دخولها **ولا حنت بدخول**
مقبية لانها لا تسمى دارا عرفا ومن حلف **لا يركب او لا يدخل بيتا**
حنت من حلف لا يركب **بركوب** **بسفينة** لانه يسمى ركوبا لقوله تعالى
وقال اركبوا فيها **بسم** **بها** **فاذا ركبوا في الفلك** **وحنت** من حلف لا يدخل
بيتا بدخول **مسجد** لقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس في بيوت اذن
ان ترفع **وبدخول حمام** الحديث يمسك البيت الحمام رواه ابو داود وغيره
وبدخول بيت شقير **بيت ادم** **وحيمة** لقوله تعالى وجول لكم من
جلود الانعام بيوتا الالية والحيمة في معنى بيت المتفر **ولا حنت بدخول**
صفة **كارود هليزها** لانه لا يسمى بيتا لانه ليس محل البيوت **وان**
حلف

225 حلف لا يضرب فلانة **فحنقها او تنق** **شعرها او عضا حنت** لوجود
المقصود بالضرب وهو التايم وكذا لو حلف ليضرب بها ففعل ذلك بركن
ان كان العصب تلذذا لا يقصد التايم فليس كالضرب فيها وان حلف
لا يشتم الرجل حنت **وردا او بنفسي** **او يا سمي** **او يا سمي** **او يا سمي** **او يا سمي**
شم زلقا او نسوبا او نوحسا ونحوه من كل زهر طيب الراجحة وقال القاضي
تخص يمينه بالزحان الفارسي لانه مسمى عرفا وقدمه في المقنع وجزم به
في الوجيز **او حلف لا يشتم ورذا او بنفسي** **شم زلقا فشم** **او يا سمي**
او يا سمي لان الشتم للراجحة دون الذات والراجحة موجودة في ذلك **او حلف**
لا يشتم طيبا فشم **بنتا يدحه طيب** **كالخزامي حنت** **طيب راحته** **او حلف**
لا يزكوق شيا **افاز درده** **ولو لم يذرك مذاقه حنت** لان الذوق عرفا لا
يقال مادقت لزكوا ما اي اكلت وظاهر المعنى لاقاله في الفروع **تسمية**
قال ابن هشام في المعنى في ال الجسمية والله لا تزوج النسا ولا البس اشيا يقع
الحنت بالواحدة منها **فصل** **والاسم العربي** **مالم يقلب مجازة على**
حقيقة **من حلف لا ياكل لحم حنت** **باكل سمك** **واكل لحم** **بجوز** **كف**
ما كحل لوجوده في مسمى اللحم ولا حنت **بجوز** **لحم** **لانه ليس** **ولا ياكل**
لحم سمك **واكل لحم** **بجوز** **كف** **بجوز** **لحم** **لانه ليس** **ولا ياكل**
بجوز **لحم** **لانه ليس** **ولا ياكل** **بجوز** **لحم** **لانه ليس** **ولا ياكل**
فليس شمس رقيق يفشي المفا وتقدم ولا ياكل كوش ومصران وطال
وقلب والبيكة ودماع وقائصة وشح وكارع ولحم راس ولسان لان مطلق
اللحم لا يتناول اللحم شيا من ذلك كدليل ما لو وكل في شرا لحم فاشترى شيا
من اذلك وبابيع الروس يسمى روايا لا كما ما وحديث اكل لنا ميتتان
ودمان يول على ان الكب والطيال ليس بلحم وهذا مع الاطلاق فان كان
نيه او سبب فحما تقدم **الابنية اجتناب الاسم** **فيحنت** **بذلك كله** **وكذا**
لواقتضاه السبب **ومن حلف لا ياكل شيا** **اذا كحل** **شح** **الظهور** **او الجنب**
او اكل سمينها **او الالية** **او الشنام حنت** لان الشح ما يذوق من الحيوان
بالنار وقد سمي الله تعالى ما على الظهور من ذلك شحا بقوله ومن البقر
والنعم حرمنا عليهم شحومها الا ما حملت ظهورها الالية والاستثناء مفعول
القوم **ولا حنت** **من حلف لا ياكل شحا** **ان اكل لحم احم** **وكذا لحم** **ايضفت**
على ما في شوحه لكانت مح في شح الفروع انه يحنت ولا يكد وطال واراسك
وكبد وقلب وقائصة ونحوها ما ليس بشح وان حلف **لا ياكل لبنا**
فاكله ولو من صيد او من ادمية حنت لان الاسم يتناوله حقيقة وعرفا
وسواء كان حليبا او رابيا ما يباع او مجدا قلت ولو محر ما كما تقدم في اللحم
ولا حنت **من حلف لا ياكل لبنا** **اكل زيدا او سمنا او كشكا** **او**
مصلا او جثا او افقا **وكفه** **مما يعمل من اللبن** **ويحنت** **باسم لانه**
يدخل في مسمى اللبن **والمعمل** **والحالة** **ما سال من الاقط** **اذا طبخ ثم عصر**

عرفا بالاعتراق باليد والانا ولا يجت ان حلف لا يشرب من الكوز فمب منه
في انا وشربه لان الكوز الذي شرب منه حقيقة الكوز فيه ولم يوجد
ونت حلف لا ياكل من هذه الشجرة حنت بشمورها اذا اكلها فقط دون
ورقها وخودها التي تتبادر للذهن فاختص اليه بها ولو بقطعها من تحتها
او اكلها في رنا لا ياكل من الشجرة فصل ومن حلف لا يلبس ثيابا فلبس
ثوبا او ذراعا او جوارب او قلنسوة او عمامة او خفا او غلا حنت لانه ملبوس
حقيقة وعرفا كالثياب وقيل لا يلبس ثيابا حنت لانه ملبوس هذه النعال قال اني رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها لكان ان ادخل يده في الحف او النعل
لم يجت لانه لا يجد لبسا عرفا ومن حلف لا يلبس ثوبا حنت كيف لبسه ولو
تعم به او ارضي بغيره او لبسها او ارضي بغيره حنت كيف لبسه ولو
لانه لبس ولا يجت بطنه وتزك على راسه مطويا ولا بنومه عليه او تك توه اي
يعلمه دثارا والتخاف به لانه لا يلبس لبسا وان ارتدي به بان جعله مكان الردا
حنت لان المرتدي لا يلبس ولا يجت ان ارتدي به اي جعله مكان الارزاق ومن حلف
لا يلبس حليا فلبس حلية ذهب او فضة او جوهر او لبس منطقة محلاة
بذلك او لبس خاتما من ذهب او فضة ولو في غير خنصر او لبس دراهم او دنانير
في مرسلة او مخنقة من ثوب او جوهر وحده حنت لقوله تعالى ومن كل ثاكون
لما طربوا وتخرجون كيجلون فيها من اساور من ذهب وثوب ولان الفضة
حليا اذا كانت سوارا او خليا لا فكذا اذا كانت خاتما ولان اللؤلؤ او الجوهر
حلي مع غيره وكان حليا وحده كالذهب ولا يجت من حلف لا يلبس حليا ان
لبس خنقا او سجا او حنجر لانه لا يلبس حليا حنجر الزجاج ولان حلف
لا يلبس قلنسوة فلبسها في رجله لانه يلبس لبسا لها ومن حلف لا يلبس
لا يدخل دار فلان او حلف لا يركب دابة او حلف لا يلبس ثوبا حنت
بما جعله فلان لعبد من دار ودابة وثوب لانه ملك سيده او بما اجرة
فلان من هذه او استاجره منها لتمام ملكه للمؤجر وملكه منافع ما استاجر
ولا يجت بما استجاره فلان من هذه لانه لا يملك منافعه بل الاعارة اباحة
بخلاف الاعارة وان حلف لا يدخل مسكنه اي فلان حنت بمسكنه
ومسكنه مسكنه ومقصود بيسكنه لانه مسكنه ولا يجت بدخول
ملكه الذي لا يسكنه لانه انما حلف على مسكنه وليس هذا مسكنه
وان قال والله لا ادخل ملكه لم يجت بدخول مسكنه ولا مستجار
لانه ليس ملكا وان حلف لا يركب دابة غير فلان حنت بركوب
مسكنه ما جعل من الدواب بركبه اي العبد لاختصاصه به كحنته
بحلفه لا يركب دابة رجل هذه الدابة الا يبيعها اذا ركب او باع
ما جعل رجلا لها وان حلف لا يدخل دارا معينة فدخل مسكنها حنت
لان المعوا تابع للمزار ولذلك صح الاعتكاف على سطح المسجد ومع منه
خو حايض او حلف لا يدخل بابها فحلف الباب ودخله حنت لان الحنث

حلية
تلبسوها

اي الدار والواحدة
والثوب

له

هو

227 هو بابها ولا يجت ان يدخل طاق الباب لان الدار عرفا ما يعلق عليه بابها
وطاق الباب خارج عن ذلك فليس منها او وقف على حايضها فلا يجت لانه
لا يسمى دخولا كما لو تعلق بقصص شجرة خارج الدار واصلا بها وان حلف
لا يكلم انسانا حنت بكلام كل انسان ذكر او انثى صغيرا او كبيرا ورقيقا
لانه ذكر في سياق النبي في حلف بقوله لقولك وسكت وزجوه بكل لفظ لانه
كلام فيدخل فيها حلف على عدمه ولا يجت بسلام من صلاة صلاها اماما
بما لانه قول مشرووع في الصلاة كالتكبيرات وان حلف لا يظلم زيدا
فحايته او راسه حنت لقوله تعالى وما كان لبيط ان يظلم الله
الاوحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وحديث ما بين دفتي المصحف
كلام الله ما لم ينوحا لفتته بالكلية فلا يجت بالمطانية والامر اسلة
لعدم المشافهة فيها الا اذا ارخ عليه اي المحلوف عليه ان لا يظلمه في صلاة
ففتح حالف عليه وان لم يكن اماما له فلا يجت لانه كلام الله وليس
كلام الادميين قال ابو الوفا لو حلف لا يسمع كلام الله فسمع القرآن حنت
اجماعا وان حلف لا كلمته اي فلانا حنت بظلمتي او حلف لا يكلم فلانا حنت
بما حنت لما لفته ما حلف عليه وان حلف لا يظلمني اي فلانا حنت او حلف
لا كلمته الزمان ولا يسه حالف تحلف قدرا معينا منه فالقوة ستة اشهر
بعض عليه في الاول لقول ابن عباس في قوله تعالى ثوب اكلها كل حنت
انه ستة اشهر وقاله عكرمة وسفيان بن عيينة وابو عبيد الزمان
معرفا في معناه وان حلف لا كلمت زيدا زينا او مردا او دهر او عيدا
او مليا او غيرا او طويلا او حقيقا او وقتا فقل زيدا لانه هذه الاشياء لا تحو
لها لغة ولا عرفا بل تقع على القليل والكثير فوجب حملها على اول ما يتناول
الاسم وقد يكون العبد في حلف بالنسبة الى ما هو اقرب منه وبالعكس
ولا يجوز التحصيص بالتحرف وان حلف لا كلمته الهجر معرفا او حلف
لا كلمته الا بد معرفا او حلف لا كلمته الدهر معرفا فذلك كل الزمان
جملا لا على الاستغراق لتبادره والحقت معرفا ثمانية سنين حنت
به جمع وان حلف لا كلمته الحنجر او حلف لا كلمته ابا ما فذلك ثلثة
اشهر في الاول لانه في الاخيرة لان الثلاثة اقل الجمع والزائد
مشكوك فيه وان عين حلفه ايا ما تبعها الليالي وان حلف لا كلمته
الي الحصاد او الي الجذاذ فانه يقتضي مدة حلفه الي اول مدته اي الحصاد
والجذاذ لان الي لا انتهاء القاية فلا تدخل مدتها في حلفه وان حلف لا
كلمت زيدا حول الحول فنية حول كامل من اليمين لانتمته ان حلف
في اثنا حول لا ياكل حلف حولا وان حلف لا يتكلم فقرا او سبع او ذكر الله
تعالى او قال لم يذق عليه اباب ادخلوها بسلام امنيت بقصص القرآن
وتبنيهم لم يجت لان الكلام عرفا كلام الادميين خاصة كونه
ان الله يحدث من امره ما يشاء وقد احدث لا تتكلموا في الصلاة وقال

زيد بن ارقم كنا نتكلم في الصلاة حتى نزل وقوموا له فانتبذت فامونا بالسكون
 ونهينا عن الكلام وقال تعالى انك ان لا تكلم الناس ثلثة ايام الامرا
 واذا كثر بك كثير اوسم بالعشي والايام والامرات ما لا يحسن به في الصلاة
 لا يحسن به خارجها وان لم يقصد به اية دخلوها بسلام امنه **القران** حث
 وظامره ولو اطلق لانه اذن من كلام الادميين **وحقيقة الزكوة** ما نطق به زالا
 ينطق به جوبت نفسه وان حلف **لا ملك له** لم يحسن بدين له باختصاصه
 الملك بالاعيان الهالية والدين انما يتعين الملك فيما يقبضه منه وان حلف
لا مال له اذ لا يملك ما لا يحسن بملك مال ولو غير زكوي ودين له وضايغ
 لم يمس من عوده **ومفصوب** ان المال ما تؤوله الناس عادة لطلب الرخ
 من المبل من يد الي يد وجانب الي جانب سوا وجبت فيه زكاة او لا لقول
 عمر اصبحت ارضا بخير لم اصب بالاقط هو انفس عندي منه وفي الحديث
 خير المال سكة الخبز ما بورة او مبرة مامورة والسلة الطريقة من الخيل
 المصطفى والتاير التلقين وقيل السكة سكة الخبز والدين مال خب فيه
 الزكاة فيه الزكاة ويصح التصرف فيه بالاب والحوالة وخوها والضايغ
 والمفصوب الاصل بقاؤها **ولا يحسن** من حلف لا مال له او لا يملك ما لا يستلزم
 لانه لا يسمى مالا عرفيا ولا يملك الا منفعة وان حلف **ليضربه** بما به فحرم
وضربه به ضربة واحدة **بر** لانه ضربه بالهابة **ولا يبر** ان حلف **ليضربه**
ما به فحرمها وضربه به ضربة واحدة **ولو امله** بها لان ظاهره يمينه ان
 يضربه ما به ضربة لينكر راله يتكرر الضرب بوليل انه لو ضربه
 ما به بخوصصة واحدة **بر** لان الالة هنا قيمت مقام المصدر **ولا يحسن**
 وانتصبت انتصابه فتعد الضرب بتعددها **فصل** وان حلف لا
يلبس من غنيها اي امرأة غيرها **وعليه** منه فاستدامه حث بها لان
 استدامه اللبس ليس ولهذا وجبت الفدية على ذكر احرم في محبة واستدامه
 حث لانه يسمى او حلف **لا يركب** او لا يلبس او لا يقوم او لا يقعد او لا يسافر
 واستدامه ذلك حث لصحة ان يقال فعلت ذلك يوما او حلف **لا يبط** واستدامه
 ذلك حث لما سبق او حلف **لا يمسك** شيئا هو ما سكه واستدامه حث هو
 لوجود الامساك ولا ذلك من احرم ويبره المشاهدة صيد لزمه ارساله او
 حلف **لا يشارك** واستدامه المشاركة حث او حلف **لا يجوم** واستدامه
 حث لانه يسمى صايبا او حلف **لا يجر** او يقتر او لا يطوف او يسمى وهو كذلك
 اي متلبس بما حلف لا يفعله مما سبق ودام حث او حلف لا يدخل دارا
 وهو داخلها ودام حث اذا استدامة المقام في ملك الغير كابتدائه في
 الخدم او حلف على امرأة **لا يضا** جفها على فراش كضاحيته ودام حث
 بالاستدامة كما لا يتدا او حلف لا يدخل على فلان بيتا فدخل فلان عليه
 بيتا فاقام معه حث قياسا على التي قبلها وكذا كل قول ينقض ويجود

يحدد

يحدد الزمان كالكتابة والحيطة والبناء اذا حلف لا يفعله واستدام حث مالم
 تحلف **لحالف** نية كان يوي لا يلبس من غنيها غير ما هو لابسها او غير هذا
 اليوم او لا يسافر او لا يطأ غير طهارة المرة فيرجع الي بيته فان لم تحلف فالي
 سبب اليمين ان كان **ولا يحسن** ان حلف **لا يترج** او **لا يتطهر** او **لا يتطيب**
 فاستدام ذلك لان اسم الفعل في هذه الثلاثة لا يطبق على مستديمها فلا يقال
 تزوجت او تطهرت او تطيبت شهرا بل منذ شهر لان فعلها انقضى
 ولا يحدد الزمان والي ان في هذه ولم ينزل الشرح استدامة التزويج والطيب
 منزلة ابتداءه في الاحرام وان حلف **لا يسكن** مع فلان او لا يسكن فلانا
 وهو ساكن معه او ساكن له فاقام فوق زمن يحسنه الخرج فيه عادة
 بفار بنفسه واهله ومتاعه المقصود حث بالاستدامة ولو لم يبين
 وبين فلان حاجزا وهما متساكنان حث لتساكنهما قبل ان يشا بنا
 الحاجز ولا يحسن ان اودع متاعه او اعاره او ملكه لغيره بلا حيلة او لم يجد
 مسكنا ينتقل اليه او ما ينتقله اي متاعه به او ابنت زوجته الخرج معه
 ولا يحسن اجارها او التقله بدونها فاقام مع بنة النقلة اذا قرر عليها
 او امضت نقله بدونها اي زوجته فخرج وحده لوجود مقدورة من النقلة
 او كان بالدار حث ان لكل حجة اي سكن بينهما باب ومرفق اي مرفاض
 يفتح بها فسكن كل واحد حية ولا بنية لحالف تمنع ذلك ولا سبب ليمينه
 يقتضي منه لم يحسن لانه ليس مساكن له بل وحده وان كانا شقة
 او سبب رجوع اليه ولا يحسن ان حلف على دار معينة لا ساكنته اي فلانا بها
 وهما اي الحالف وفلان غير متساكنين عند حلف فبينا بينهما اي المضيفين
 الذي يريد كل منهما ان يسكنه ما يوافق كل منهما منهما لنفسه بابا
 وسكنها لانه لم يساكنه وان حلف **ليخرجك** من هذه الدار او حلف
 ليخرجك من هذه الدار او حلف لا ياتي في هذه الدار او حلف لا ينزل فيها
 فهو كحلفه لا يسكنها فيما تقدم تفصيله وكذا اذا حلف ليخرجك او ليخرجك
 من هذه البلدا الا انه يبر بوجه من البلد وحده اذا حلف ليخرجك منه
 اي البلدا لانه يصدق عليه انه خرج منه اذن بخلاف الدار لان ما فيها يخرج
 منها في اليوم مرات عادة فظا حاله انه يريد غير ذلك المعتاد وخرج
 منه انه لا يبر بوجه وحده اذا حلف ليخرجك من البلد بل باهله وعتاقه
 المقصود على ما تقدم في الدار **ولا يحسن** بقوده الي الدار والبلد اذا حلف
 ليخرجك او ليخرجك من الدار لان حلف لا يسكنها او من البلد وخرج لان
 يمينه انحلت بالخرج المحلوف عليه مالم تحلف له نية او يكن هناك
 سبب يقتضي هجران ما حلف ليخرجك او ليخرجك منه والشفر المقصود
 شفر كبير به من حلف ليسافر في ويحسب به من حلف لا يسافر لو خوله
 في سبي السفر وكذا النوم اليسير فيبر به من حلف لينا من ويحسب
 به من حلف لا ينام وان حلف لا يسكن الدار او البلد فدخلها او كان

فيها غير ساكن كالزاد فوام خلو منه لم يحنث قال الشيخ تقي الدين
الزيادة ليست سكني اتفاقا وبوطالت مذكرا وان حلف لا يدخل دارا
فحمل فادخلها وامكنه الامتناع فلم يحنث جئت لدخوله غير مكره
كما لو حمل بامر من لم يمكنه الامتناع لم يحنث بضالان فقل المكره
لا ينسب اليه ما لم يستدم يجوز والاكراه ومثلي دخلها بعد اختياره
او حلف لا يستخدم رجلا مثلا حرا او عبدا فخدمه المحلوف عليه وهو
الحالف ساكت حنث لان اقواله على خدمته استخدام له ولم يذايق
فلان يستخدم عبده اذا خدمه ولو بلا امره فصل ومن حلف
ليشرب هذا الماء او في غد او اطلق او حلف ليضرب غلامه غدا او في
غد او اطلق بان لم يقل غدا ولا في غد فتلق المحلوف عليه اي انما بان اريق
وحنوه والعلام بان مات قبل الفدا وفيه اي الفدا قبل الشرب او الضرب
حنث حال قلعه لانه لم يفعل ما حلف على فعله في وقته بلا اكراه ولا شيان
وهو من اهل الحنث كما لو اتلفه باختياره وكما لو حلف ليحرق ابقام
فلم يقدر لم يحنث وكذا لو حلف ليقول كذا واطلق وتلف قبل فعله
للناسب من قول المحلوف عليه ولا حنث ان حنث حال ليقول كذا غدا
او في قبل الفدا حتى خرج الفدا لان المحلوف ليس من اهل الحنث لانه
لا ينسب اليه فعل ولا ترك يعتد به وان افاق من جنونه قبل خروجه
اي الفدا حنث امكنه فعله بان ادرك جزا من الفدا يسعه او لا لانه
ادرك جزا يصح ان ينسب اليه الحنث ويحسب بحنثه من اول الفدا
كما لو افاق في اوله جزا ولو لم يسع للفعل ثم احنث ببقية ولا يحنث ان
مات الحالف قبل الفدا واكره على ترك شربه او ضربه حتى خرج الفدا
وان قال والله لا يشرب هذا الماء او لا ضرب غلامي وحنوه اليوم فامكنه
فعل محلوف عليه بان ضرب معنى بعد يمينه ما يتسرع لفعله فتلق محلوف
عليه قبله حنث عقبه للناسب من قوله بتلفه ومفهومه انه ان تلف قبل ملكه
من قوله لا حنث وظاهر الاقناع بحنث ولا يبر من حلف ليضربه غدا او
في غد او يوم كذا بضربه قبل وقت يمينه لانه لم يفعل ما حلف عليه في وقته
المعينة له كمن حلف ليضرب من يوم الخميس فقام يوما قبله ولا يبر
بضربه ميتا لان اليهين انما تنصرف الي ضربه حيا لانها له وهذا لا يبر
بضرب لا يوم المصروب ويبر الحالف بضربه مجنون حال من المفعول لانه
يتام بالضرب كالعاقل وان حلف لرب حق ليقتضيه حقه غدا فابراه
رب الحق اليوم لم يحنث لانه منعه بآبراه من قضاءه استنبيه المكره
والظاهر ان مقصود اليهين البراه اليه في الفدا وقد حصلت او احنث
رب الحق عنه عرضا لحصول الايقان به كحصوله بحسب الحق او منع الحالف
منه اي من قضا الحق كرها بان اكره على عدم القضا فلا حنث كما
لو حلف على ترك قول فاكراه على قوله او مات رب الحق فقضاه الحالف
لورثته

غدا
ان

لورثته لم يحنث لقيامه وارثه مقامه في القضا كوكيله وان حلف ليقتضيه حقه
غدا راسب الهلال او مع راسه او الي راسه او الي استهلال او عند راس الشهر
او مع راس الشهر فحنث الي القضا الذي يبره عند غروب الشمس من اخر
الشهر يبر بقضائه فيه وحنث بقضائه بعده اي غروب الشمس من اخر
الشهر لغوات ما حلف عليه ولا يبر تأخر فراغ كيله ووزنه وعده ووزنه
لكرته حيث شرع من الغروب ولا يبر تأخر فراغ اكله اذا حلف لياكله
غدا راسب الهلال وحنوه وشرع فيه اذا تأخر لكرته لانه غير مقصر وعمله
بالعادة وان حلف على غرضه لا اخذت حنث مني فاكراه مدين على دفعه فاحذه
غرضه حنث او اخذه الي الحق حكم فدفعه الي غرضه فاحذه غرضه حنث
الحالف نسا كلفه لا تأخذ حنث على فاحذه توجد ما حلف على تركه اختيارا
وهو الاخذ لان اكره فاض على اخذ حقه لانه لا ينسب اليه فعل الاخذ لانه مكره
عليه بلا حق ولا ان وصفه خالف بين يديه اي الغريم او وضعه في حجره بفتح
الحا وكسرها ولم ياخذه لانه لم يوجد المحلوف على تركه وهو الاخذ الا ان كانت
بيمينه لا عطيته فحنث بوضع بين يديه او في حجره لانه اعطى لبراه
اي من عليه الحق بمنزل هذا الفعل اي الوضع بين يديه او في حجره
من تمت ومتمن واجرة وزكاة وحنوها وان حلف على مدينه لا فارقتي حتى
استوفي حتى منك ففارق احدهما الاخر طوعا لا كرها قبل استيفاء
خالف حقه حنث لان المعنى لا حصل منافقة وقد حصلت طوعا وان حلف
لا افترقا او افارقتك حتى استوفي حتى منك ففارق من عليه الحق منه
حنث ايضا لحصول الفرقة بذلك او قلسته حان وحكم عليه اي الحالف بفراقه
ففارقته حنث لما تقدم او لا اي او لم يحكم عليه الحاكم بفراقه ففارقته لفعله
بوجوب مفارقتة لعسرته حنث لما سبق وكذا ان ابراه الحالف من حقه
ففارقته او فارقته من غير اذن له في الفرقة فحنث لما تقدم ولا يحنث
اذا اكره على فراقه لانه فعلها لا ينسب الي واحد منهما او قضاه بحقه عرضا
قبل فرقته لحصول الاستيفاء باخذ العرض كحصوله بحسب الحق وفعل وكيله
اي الحالف في كل ما تقدم وتنا بوجه كلفه هو فلو حلف ليضرب غلامه وامر
بضربه براه وحلف لا يسع ثوبه فوكل من يسعه فباعه حنث لصحة اضافة
الفعل الي من فعل عنه كقوله تعالى ولا تخلفوا راسي وقوله محلفين روسي
انما الحالف غيرهم وكذا يا هان ابن لي موحا وحنوه وهذا فيها تدخله النيابة
بخلاف من حلف ليطان او لياكلت او ليشرب وحنوه وكذا لو حلف لا يسع ردا
فباع ممت بغير انه يشتبه له فحنث لقيام وكيل زيد مقامه فكانه اشتراه
بنفسه ولو ترك كل حالف لا يسع وحنوه فلا يستاجر في بيع وحنوه وباع وحنوه وباع وحنوه
او لا بان لم يقل ذلك لان المعنى في نفسه الامر مضاعف لموكله او دونه قلت لاحقة فعله الي
الا ان تكون نيته او سبب اليهين الا امتناع من فعل ذلك لنفسه وبغيره موكله ووسيلة
ليحنث اذن بذلك وان حلف مدين لا فارقتك حتى اوفيك فابولي متروك بان قال لمشتد
بعتك هذا عت
هو صلي فلان وحنوه

بعتك هذا عت
هو صلي فلان وحنوه

منه لم يحنث بفراقه لانه لم يبق له حق بوفيه له او اكره على فراقه ففراقه لم يحنث
لان فراق المكله لا ينسب اليه وان كان الحق عيناً كفارية ووديعه فهو مبيت
له اي الفتن الحالف **وقيل** الهبة حنث بفراقه لتركه الوفا باختياره ولا يحنث
ان اقتبضها الحالف لانها قبل الهبة ثم وطئها اياها ثم فارقته لحصول الوفا وان
كان خلف من عليه او عتده الحق لا افارقك ولو كان قبلي حق فابري من
الدين او وهب له الدين او العتق لم يحنث مطلقاً سواء اقتبضه العتق
قبل الهبة او الاذ لم يبق له حال الفقرة قبله حق وقدر الفراق ما عذرنا
فوقاً كقراق في خيار مجلس في بيع لانه لم يجد له حياً شرعياً فزج فيه
للعرق كالحرق والعتق وان خلف لا يحفل ما لا يحفل بذا وشرط
البراءة من المال ان يحنث عند احضاره لم يحنث لانه لم يحفل ما لا يحفل منه
حجة ذلك الشرط فان لم يشترط البراءة حنث لانه يلزمه اذا لم يحنث عند احضاره
باب النذر وهو لغة الايجاب يقال نذرت فلات اي
اوجب قتله وشرط الزام مكلف مختار ولو كان كافراً بعبادة تعالى
عمر اي كسنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اوف بنذرك ولان نذر العباد لبيت عبادة نفسه مفعول الزام
لله متعلق بالزام تقالي كحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً
لا نذرا لا فيما ابتغي به وجه الله وراه احمد وابوداود **بكل قول يدل عليه**
اي الزام فلا يحنث ببلته علي وخوفه ولا يحنث بغير القول كالنكاح
والطلاق متنيا مفعول ثان للزام غير لازم باصل الشرع كصدقة بوزن وعلي
المذهب ينعقد في الواجب ايضا وباني ولا محال بخلاف الله عليه ان يحنث
الصدقة فلا ينعقد واجمعا في حجة النذر ولزوم الوفا به في الحلة لقوله
تقالي يوفون بالنذر وليوفوا نذورهم وحديث عائشة مرفوعاً من نذر
ان يطعم الله فليطعمه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصيه رواه الجماعة الا مسلي
فلا تخفي بينه اي الزام كاليمين وهو اي النذر مكره كحديث النذر
لا ياتي بخبر وانما يستخرج به من الخبر وقال ابن حاتم وعنه لا يرد قضا
ولا يملك به شيئا كحديث تقالي وربك يقطع ما يشاء ويختار ما كان لهم
الخير وحرمة طاعة من اهل الحديث ونقل عبد الله بن يحيى عنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم وظاهر ما سبق يقضي القول كما هو لا يندرك
بعلية قاله في الفروع **وينعقد النذر في واجب كليله على صوم رمضان**
وخوفه كملاة الظهر وعليه فكان الاولى اسقاط غير لازم باصل الشرع من
التعريف **فيكفر نادرا ان لم يصح اي ما نذره من الواجب كخلفه عليه**
بان قال والله لا صوم رمضان ثم لم يصح فيكفر **وعند الأكثر لا ينعقد النذر**
في واجب والتعريف عليه كما لا ينعقد لله على صوم امين وخوفه من الجحيم
ابن عامر لانه لا يتصور الوفا به ولا كفارة فيه وحديث عتبة مرفوعاً كفارة
النذر كفارة اليمين رواه مسلم فيما يمكن الوفا به وانواع نذر ينعقد
سنة

سنة احدها النذر المطلق كقوله لله نذرا وان فعلت كذا فله عا نذر
ولا ينية له بشي وفعله اي ما علق عليه نذره وفعله كفارة بيمين كحديث
عتبة بن عامر مرفوعاً كفارة النذر اذ لم يسم كفارة بيمين رواه ابن
ماجة والترمذي وقال حسن صحيح قريب النوع الثاني نذر الحاج وغضب
وهو تعليقه اي النذر بشرط بقصد المنع من قول شي او فعله او ما لم
عليه فالاول كقوله ان كلمتك فلي الج او العتق او صوم سنة او مالي
صدقة او اي والثاني كقوله ان لم اجزك بكذا فلي الج او العتق او صوم
سنة او مالي صدقة فيجوز بين فعل ذلك وكفارة بيمين كحديث عمران
ابن حصين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نذر في غضب
ونذرت كفارة بيمين رواه سعيد ولا ينافي بيمين فيجوز فيها بين الامرين
كاليمين بالله تعالى ولا يضر قوله في نذر الحاج والغضب على مذهب من
يلزم بذلك النذر كما انك اوقوله لا اقلام بيمين اتكفارة وخوفه
لانه توكل والشرع لا يتغير به ومن علق صدقة بشي ينعقد وعلقها اخر
شرايه فاستثراه كقولك واحد منهما كفارة بيمين نفا كما لو حلف
عليه وصنتا النوع الثالث نذر فعل مباح كقوله لله على ان البس
تقالي اوله على ان اركب دابتي فيجوز ايضا بيمين فعله وكفارة بيمين كما لو
حلف عليه وروي ابو داود وان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اي
نذرت ان اصوب على راسي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
اوف بنذرك النوع الرابع نذر قول مكره كنذر طلاق وخوفه
كامل ثوم واصل كسنت ان يكفر ولا يفعله كما لو حلف عليه وراى من
زوجته اذا استاذنته اي المسجد فتقدم انه يحرم النوع الخامس
نذر فعل معصية كشراب خمر وصوم يوم عيد او يوم حبط اوابام
تشريق او ترك واجب فيجوز الوفا به كحديث ومن نذر ان يعصي الله
فلا يعصيه ولان المعصية لا تباح في حال من الاحوال ويكفر من نذره
اي نذر المعصية كفارة بيمين روي نحوه عن ابن مسعود وابت عباس
وعمران بن حصين وسورة بن جندب كما لو حلف بفعله ولم يفعله
ويقضي من نذر صوما محرما غير صوم يوم حبط من نذر صوم يوم
عيد او ايام تشريق قضاها وكفر لان المنع لم يفي في غيرها ولو كونه في
ضمان الله تعالى كنذر مريض صوم يوم ياق عليه فيه فينقذ نذره
ويحرم صومه وكذا نذر صلاة في نوب محرم بخلاف نذر صوم يوم حبط
فلا ينعقد لانه مناف للصوم لم يفي فيه كنذر صوم ليلة لا بالبيت محل صوم
ومن نذر دبح مفعول حتى نفسه فويله كفارة بيمين فقط كحديث النذر
في معصية وكفارتها كفارة بيمين رواه سعيد وكاليمين كحديث النذر
خلفه وكفارتها كفارة بيمين وتنقذ كفارة على من نذر دبح ولله بتعود
ولانه مفرد مضاف فيم مالم ينو نذره ولذا موعنا يذبحه لتجيزه

قد قال الحديث من
نذر السنون لان
النذر بالوق مسنون
وعنه كما تقدم اخذ
الولية الا ان قال الاباح
من حين كونه على راسه
فانه

كفارة واحدة وهكذا في الاقتاع وغيره مع قوله بعده ولو كان المتدرك خلا
كثيرة اجزائه كفارة واحدة النوع السادس نذر تبرر كصلاة وصوم
واعتكاف وصديقة بما لا يصح ولا يحل ولا غرضه وجع وعبرة وزيارة اخ في
الله وعبادة مريض وشهود جنازة بقصد التقرب مطلقا اي غير معلق
بشرط او خلق بشرط وجود نفقة بدخولها او دفع نفقة بها كقوله ان
تشفى الله مريض او سلم مالي لا تصدق بكذا او حلف بقصد التقرب
كقوله والله بين سلم مالي لا تصدق بكذا فوجب بشرطه لزومه الوفاء
بنذره نفاذ وكذا ان طلعت الشمس او قدم الحاج فله على كذا ذكره في المستوفى
لهوم حديث من نذر ان يطعم الله فليطعمه رواه البخاري ودم تعالى الرين
بنذرون ولا يوفون فقال ومنهم من عاهد الله لئن آتاهم منه فضل ليطعموا
الي قوله بما اختلفوا الله ما وعدوه وامن بنذر طاعة وما ليس بطاعة لزمه فعل
الطاعة فقط لحديث ابن عباس قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يحط اذا
هو بوجيل قائم فسأل عنه فقال ابو اسرائيل نذر ان يقوم في الشمس ولا
يستظل ولا يتكلم ولا يصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم مروه فليس
وليس يتكلم ولا يصوم وبيت صومه رواه البخاري ويكفر للمتروك كفارة
واحدة ولو خلا لا تكفيرة لانه نذر واحد وجوب اخذ به اي ما نذر من
الصدقة وقول ما نذره من الطاعة قبله اي قبل وجوبها ما علق عليه
لوجود سببه وهو النذر كاجزاج كفارة بيمين قبل الحنث ولو نذر
الصدقة من شئت له الصدقة بكل ماله او بالف ونحوه من الاعداد وهو
اي الالف او نحوه كل ماله بقصد القرية متعلق بنذر اجزائه ثلثه يوم نذر
يتصدق به ولا كفارة نضا لقوله عليه السلام لا يبيات بيمين بعد المنذر بحري
عنه الثلث حيث قال ان من نوى ان ايجرد في فري واساكنك
وان اخلع من مائل مالي صدقة لله عز وجل ورسوله رواه احمد وقام
قوله عليه السلام يميني عنك الثلث ان ربا لياية التي بها يقتضي ايجاب
الصدقة على نفسه اذ الاجزاء غالبا انما يستعمل في الواجبات ولو كان
محبوا بارادة الصدقة لكان لزمه شي يجوز عنه بعضه ولو نذر الصدقة
من شئت له بقصد القرية ببعض ماله مسمى كصنفه كنصفه
او الف وهو بعض ماله لزمه ما سواه لانه التزم ما لا يمنع منه شي
كسائر النذور وان نوى بنذره الصدقة بماله شيئا ثبتا من ماله
او نوى ما لا دون مال اخذ بيمينته كما لو حلف عليه فان لم يشئت له
الصدقة بان امر بنفسه او بماله او غيره ونحوه مما ذكر في
صدقة التطوع او بقصد القرية بان كان في لجاج اجزائه الكفارة
وان نذرها بالمال او بيمينته ان يخرج ماشا من ماله لان اسم المال يقع
على القليل وما نذره زيادة عما تناوله الاسم والنذر لا يلزم بالنية
في صدقة المساكين ويجزي لو احدث نذرا صدقة مطلقة فان عيقت

لزيد

لزيد مثلا لزم دفعها اليه ولا يجزيه اي من نذر الصدقة بماله او بعضه
او بالاسقاط دين عن مدينه ولو فقيرا قال احمد لا يجزيه حتى يقبضه
اي لان الصدقة بحملك وهذا اسقاط كالكفاة ومن حلف لا يذبح سائلا
او نذر لا يذبح سائلا فهو كمن حلف على الصدقة بماله او نذر الصدقة
بماله لانه في معناه فجزية الصدقة بثلثه فان لم يحصل له اي الف او النادر
من نحو كسبه الا ما يحتاجه لنفسه ونفقة عياله فعليه كفارة بيمين
لترك ما حلف عليه او نذره والا بان تحصل له ثوب ما يحتاجه تصدق بثلث
الزائد عن حاجته وحقه بنحوها كارة وشعيرة ليست سوال السائل
اعتبارا بالمقام وقت وحدث اتقوا النار ولو بشق تمرة بدل على اجزا
نصف الشرة ونحوها فاكث لا اقل ومن قال ان ملكك مال فلان فملكه
فعل الصدقة به فملكه فهو كماله اي انذار فيجزية ثلثه ومن حلف
نقال على عتق رقبة لا فلت كذا فحنث فعليه كفارة بيمين كالخلف
عليه بالثقة فصاعدا ومن نذر صوم سنة مقبلة لم يدخل في نذره
شهر رمضان ويوما العيد وريام التشريق لان رمضان لا يقبل صوم
غيره وريام النحر لا تقبل صوم النذر كالليل فلا كفارة بفطرها ولا قضا
لانها لم تدخل في نذره وان نذر صوم شهر يمين كالحرم فلم يصح لعدول
او غيره فعليه القضا لوجوبه بالنذر كرمضان متناها لانه واجبه على نفسه
كذلك بتعبيره بالشهر اذ القضا يكون بصفة الا اذا فيها محظ وعليه
كفارة بيمين لغوات المحل وان صام قبله اي الشهر المعين لم يجزيه
كموم شعبان عن رمضان الذي بعده وان افطر منه يوما فاكث تغير
عذر استأنف شهر من يوم فطره لوجوب التتابع ولو بني على ما مضى
ليطل التتابع وتغير لغوات المحل فيما يصومه بعد الشهر وان افطر
منه يوما فاكث لعدول كرمضان وسفره جيبض بني على ما صامه وقضى
ما فطره متناها متصلا بتمامه وكفرا لا تقدم وان حنث اي الشهر الذي
نذر صومه كله لم يقضه ولا كفارة لعدم تكليفه فيه كرمضان وان
نذر صوم شهر واطلق فلم يقينه لزمه التتابع لان اطلاق الشهر يقتضيه
سوا صام بشهره فلا يلا او ثلا اثبت يوما بالعدد فان قطعه اي الصوم بلا عذر
استأنفه ليلا بوقت التتابع وان قطعه لعدول بخبر بينه اي الاستئناف
بلا كفارة لعفله المنذور على وجهه وبين البناء ما مضى ويتم ثلاثين
يوما ويكفر كما لو حلف عليه لانه لم يأت بالمنذور على وجهه وكذا لو نذر
صوم سنة في لزوم التتابع لما تقدم وبصوم من نذر صوم سنة اثني عشر
شهر او سوي رمضان وسوي ايام النحر اي يوم العيد وريام التشريق
لانها نذرة الى صوم سنة كاملة بالنذر ولو بشرط التتابع فيقضي
هو شهر رمضان وريام النحر وان نذر صوم سنة من الان او نذر صوم سنة

من وقت كذا فطنذروا صوم سنة معينة فلا يدخل في نذره رمضان وايام النحر
فلا يقضيه ولا كفارة لان تعيين اولها تعيين لها قال تعالى ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا فاذا عتيت اولها تعينت ان يكون اخذها انتها الثاني
وان نذر صوم الدهر لزمه كسائر النذور اذ جنس الصوم من حيث
هو مشروع فان افطر كفر فقط اي بلا قضا بغير صوم لان الزمان مستغرق
للمصوم المنذور وعلم منه انه لا يكفر بصوم لانه لا يمكن التكفير به الا بترك
الصوم المنذور وتركه يوجب كفارة فيقضي ذلك الى التسلسل وترك
المنذور بالكلية وهذا احد وجهين ذكرهما الشارح ولا يدخل في نذر صوم
الدهر رمضان ولا يوم نهي لما تقدم وبقي فطره به اي بومضان لغدر
او غيره لوجوبه باصل الشرع فيقدم على النذر كتقديم حجة الاسلام على النذرة
ويكفر بفطره بومضان لغدر لانه سببه واما انظر اذا عدم
المطاع المظاهر الترفية وحده كالوطي في نذر رمضان لغدر والقتل
منه اي من الدهر المنذور صومه كقضا رمضان ويكفر مع صوم ظهار
ونحوه لانه سببه وان نذر صوم يوم الخميس ونحوه كصوم الاثني عشر يوما
يوم نذره عبدا او جبارا او نفاسا او ايام تشريق افطر وجوبا
تقديم صومها وقضى لانقاذ نذره ولم يفعله وكفر لغوات الحمل كما
لوم بغير مرض وان نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم فلان ليل فلا
شي عليه اي الناذر لتعيين ان نذره لم يقع وان قدم حارا وهو اي الناذر
صائم وقد بينت النية بخبر سمعه صح صومه واجزاه لوقايه بنذره
والا تجب بيت النية بخبر سمعه او كان مفطرا او وافق فزومه يوما
من رمضان او وافق فزومه يوم عبدا او وافق فزومه يوم خيبر ناذره
قضى وكفر لانه نذر منعقد لم يقع به كسائر النذور وان وافق فزومه
اي فلان وهو اي الناذر صائم عن نذر معين انه لوجوبه ولا يستحب
قضاؤه ويقضي نذر القدر كصائم في قضا رمضان او في كفارة او
نذر مطلق فينته ويقضي نذر القدر وان وافق يوم نذره اي يوم قدم
فلان وهو اي الناذر صائم عن نذر معين انه لوجوبه ولا يستحب قضاؤه
ويجزي نذر القدر كصائم في قضا رمضان او في كفارة او نذر مطلق
مجتوب فلا قضا عليه ولا كفارة كزوجه عن اهلية التكليف فيه كمن نذر
صوم شهر معين وجهه ونذر اعتكافه فيما تقدم كمن نذر صومه على ما
تقدم تفصيله وان نذر صوم ايام معدودة ولو كانت ثلاثين لم يلزمه
تتابع صومها ايضا لان الايام لادالة لها على التتابع يدل قوله تعالى فعدة من ايام
اخر الا بشرط بان يقول متتابعة فيلزمه وقا بنذره او الا بنية التتابع
لقيام مقام التلفظ به وان شرط نذر بقضا لزمه في الاقبيس ذكره في البرج
ومت نذر صوما متتابعين معينين كمن شرط نذر فيه مرض يجب

معه

232 معه الفطر كونه تلفا بصوم او فطرت فيه امرأة لحيض خير ناذر بيت
استينافه اي الصوم بان يستدبه من اوله ولا تنفي عليه لانيانه بالنذور
على وجهه وبين ابننا على ما مضى من صومه ويكفر لانه يات بالنذور
على وجهه وان افطره لسفر او ما ربي شي يتبع الفطر مع القدرة
على الصوم كمن يجرى به الفطر لم ينقطع التتابع صحه في الاضاف قول
وقال ابن النجاشي على الحزبي بخير بين الاستيناف وبين البناء والقضا
والكفارة كما تقدم قال في الاضاف وهو ظاهر كلام الحزبي والاصحاب
لعدم نذرهم في ذلك قال في شرحه وهذا الاخير لا يعدل عنه فانه
لا وجه لكون المرض الذي يجب معه الفطر يقطع التتابع والفطر في
السفر لا يقطعه وان افطر من نذر صوما متتابعين معينين فغير عذر
يلزمه ان يستأنف نذرا كما لما نذر في وجهه ومن نذر صوما فجزءه لكبر
بلا كفارة لانيانه بالنذور على وجهه ومن نذر صوما فجزءه لكبر
او مرض لا يرجى بروه اطعم لكل يوم مسكينا وكفر كفارة بميت حملا
للمنذور على المشروع وسبب الكفارة عدم الوفا بالنذر وسبب الاطعام
الحزبي واجب بالصوم فاختلف السببان واجتمعا في سبب واحد منها
لعدم ما يسقطه او نذر اي الصوم حال عجزه عنه لما سبق اطعم لكل يوم
مسكينا وكفر كفارة بميت وعلم منه انفقاد نذره اذ ان الحديث من نذر
نذرا لم يلقه فكفارة كفارة يمكن ولان العجز انما هو من فعل المنذور
فلا فرق بين كونه حال عجز النذر وبين عجزه او بطرا عليه وان نذر صلا
ونحوها كجهاد وخبر عنه فعليه الكفارة فقط لانه لم يقع بنذره وان عجز
لعارض يرجى زواله كمن انتظر ولا كفارة ان لم يبيت وقتان استمر
عجزه حتى مات غير مرجو الزوال فكذا تقدم وان نذر حيا لزمه مع قدرته
عليه كمقتية العبادات فان لم يلقه ولا شيئا منه حج عنه كمن عجز عن حجة
الاسلام ولا بان اطاق بعض ما نذره كان نذرا حيا وقد روي بعضنا
اي بما يلقه وكفر للباقي الذي لم يلقه ونحوه من زاد وراحلة حال نذره
لا يلزمه حجة الاسلام ثم اختلف وجهها اي الزاد والراحلة لزمه بالنذر السابق
فينفذ النذر مع العجز كما تقدم وان نذر مكلف صوما واطلق او نذر
صوم بعض يوم كمنعه لزمه صوم يوم تام بنية من الدليل لانه اقل الصوم وان نذر صوم
وان نذر ان يصلي اربعا بتسليمتين او اطلق فلم يقل بتسليمتين ولا بتسليمتين ولا كفارة لانه
يجزي ان يصلي اربعا بتسليمته كمنعه بان نذر ان يصلي اربعا بتسليمته كمن نذر صوم
فصلاها بتسليمتين ومن نذر صلا جالسا ان يصليها قائما لانيانه بافضل نذر صوم يوم وكذا
سما نذره وقا فله كفارة وان نذر المشي الى بيت الله الحرام او الى موضع فيه يخاف للصوم
من مكة كالمصا وكروية وجبل اي بتسليم او اي حرمها واطلق فلم يحول او شرب
يقول في حج والعمرة ولا غيره اوقال غير حاج ولا معتبر لزمه المشي في الجماع وان نذر صلا
او اطلق عليه ركعتان او ركعة لا تجزي في تمام لان
الركعة لا تجزي في تمام لان
الركعة لا تجزي في تمام لان

حج او في حرفة حملته على المعهود الشرعي والحق لا ارادته غيره من مكانه
 اي النذر اي دويبة اهله كما في حج الفوف الى ان تجلجل ولا يلزمه احرام
 قبل ميقاته كحج الفوف مالم يتو مكانا بعينه للمشي منه او الاحرام قبله
 لم يعم حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه قلت مقتضى ما سفت انه
 يحكي احرام حج قبل ميقات لو نذره لا يفي به ويكفر الا ان يقال اصل
 الاحرام مشروع وانما المكروه تقديمه او يتو بنذر المشي الى بيت الله
 الحرام اتيانه لاحقيقة المشي فيلزمه الاتيان ويخير بين المشي والركوب
 لا يوجب له حصوله بخل منهما وان نذر المشي الى موضع معين خارج الحرم
 كفارة ومواقيت احرام لم يلزمه ويخير بين فقله والكفارة وان ركب
 من نذر المشي الى بيت الله الحرام **لحج او غيره** فكفارة يمين او نذر الركوب
 لبيت الله الحرام **فشي** اليه فعليه كفارة يمين كحديث كفارة النذر
 كفارة اليمين والمشي او الركوب لا يوجب احراما يجب به دم وان نذر المشي
 الى مسجد المدينة المنورة او الى المسجد الاقصى **لزمه ذلك** اي المشي اليه
 ولزمته الصلاة فيه ركعتين اذ القصد بالمشي الى مكة والطاعة وانما
 جعل ذلك بالصلاة فتضمن ذلك نذرها كنذر المشي الى بيت الله
 الحرام حيث وجب به احرام النكيت ومن نذر الصلاة في المسجد الحرام
 لم يخرجه في غيره لانه افضل المساجد وان نذرهما في مسجد المدينة
 لانه افضل من غيره وفي المسجد الحرام ومسجد المدينة وتقدم ما يعلم منه ذلك
 وان عيبت بنذره ان ياتي مسجدا في غير حرم اي غير المساجد الثلاثة
 اجزائه فيكف يمينه فقله والتكفير لحديث لا تشد الرجال الا الى ثلاثة
 في المسجد مساجد المسجد الحرام ومسجد في هذا المسجد الاقصى فان جاء **لزمه**
عز وصوره ركعتان لما سبق وان نذر عتق رقبة فقله عتق
 ما يجزي عن واحد في كونهما وتقدم حملا للنذر على المعهود
 شرعا الا ان يبين اي الرقبة كعبد العبد او هذه الامة او سام او غيره
 فيجزيه ما عينه لانه لم يلزم سواه لكن لو مات المذنب المملوك او
 اتلفه نذر قبل عتقه لزمه كفارة يمين بلا عتق مضافا لوفات
 محله وعلى متلف ليمتد ورعيته قبله غيره اي الناذر فيمنه له اي الناذر
 لبقا ملكه عليه ولا يلزمه صرمه في العتق ومن قال ان ملكه عزير يرد الله
 على ابن عتقه بقصد القرية بذلك الزم بعتقه اذا ملكه لانه نذر شرع
 وان كان في الحاج وعصب غير يمينه وبيد كفارة يمين ومن نذر طوافا
 او سعياف قلله اي الحجزي **اسبوع** حملا على المعهود شرعا ومن نذر طوافا او
 سعيافا **اربع** فعليه طوافان او سعيان احدهما عن يديه والاخر عن
 رجله وهذا قول ابن عباس في الطواف رواه سعيد ليقوله عليه السلام
 لكعبة بيت معدي كرب حيث قالت يا رسول الله اني اتيت ان الطوفان
 حوا فقال لها طوفي على رجليك سبعين سعيان يديك وسعيان رجليك

رواه

الله
 عليه
 وسلم

رواه الدارقطني ولان الطواف في اربع مثلة وقيس عليه السبي ومن نذر طاعة
 بوجه منهي عنه كالصلاة على انا او الحج ما فيها سورا ونحوه كالصلاة في ثوب
 نجس او حديد وفي بها اي الطاعة المندوزة على الوجه المشروع كما لو
 اطلق وتلقى تلك النصفة تحويت بحكمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 في سفر فأتت منه نطفة فاذا امرأة ناشرة مشقة لها قال فيزوها فاختتم
 وميرجلين مقرونين فقال اطلقا فارتياها **ويجزي** لانه لم يف بنذره على وجهه
 كما لو كان اصل النذر غير مشروع وان افسد في نذره ما شيا فضاء كذا
 وكذا او كذا بوفاته ويسقط بفواته ثواب الوقوف من مبيت بمزدلفة ومشي
 ورمي جمار وتجلجل بعمره وبمجي في حج فابسر ما شيا حتى يخل منه **ولا يلزم**
الوفاء بعد بطلان حج ولا استثنى لقوله تعالى ولا تقولن شي الى فاعل ذلك
 عند الا ان شيئا الله ان لا تقولن ذلك الا موقفا بان شيئا الله فالنهي المتقدم مع
 على المتأخرة خص بالقول في هذه الحالة وحدها تختص بالاباحة وغيرها
 بالتحريم ونكح المحرم وحيث وليست ما يترك به المحرام الا هذه فتكون واجبة
 هذا مورد الوجوب من الآية واما التعليق ففوت قولنا معلقا المحذوف
 كقولك لا تخرج الا صاحبا فانه يفيد الامر بالتحرك والخروج هذا حاصل كلام
 القاري وهو مذكور برسمته في اصله **كتاب القضاء**
والفتيا لزمه لانه المقصود وبها يحكامها قبله لظول الكلام عليه وهي اب
 الفتيا اسم مصور من رقي يعني رقتا **تبين الحكم الشرعي** للسائل عنه
 كان السلق الصالح بها يوثق الفتيا كثيرا ويشددون فيها وينتدافقون احيى
 ترجع الى الاول لما فيها من النية والنية واحدة وغيره من الاعيان على من
 يلزم على الجواب وقال لا ينبغي ان يجيب في كل ما يستفتي فيه وقال اذا هاب
 الرجل شيئا لا ينبغي ان يحمل على ان يقول له ويصبي للمستفتي حولا لادب
 مع المفتي ويحمله ويحمله ولا يفعل ما حرت عادة العوام به كما يبيده في وجهه
 ولا يقول له ما مذهب امامك في كذا او ما تحفظ في كذا او فتاوي غيرك بكذا
 او كذا قلت انا وان كان جوابك موافقا فاكتب والا فقل فلا تخف لك
 ان علم مفت عوض سائل في شي لم يجز ان يجيب بغيره ولا يشله عندهم
 او صبر او قيام ونحوه ولا يبالغه بالجهة **ولا يلزم المفتي جواب ما لم يقع**
 احمد عن ابن عمر لا تسئلوا عما لم يفت فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ابن عباس قال من الصابة ما كانا يسئلون الاعيان فيفهموا واجتنبوا في علي
 كراهة السؤال عن النبي قبل وقوعه بقوله تعالى لا تسئلوا عن اشيا وكان
 عليه السلام ينهي عن قبل وقال وارضاعة المال وكثرة السؤال وفي لقوان
 انه كره لكم ذلك متفق عليه **لا يلزم جواب ما لا يحتمله سائل** قال
 البخاري يجزئوا الناس بما يعرفون ان يدون ان يكذب الله ورسوله فيما تشفع به واياك وهذه
 بيت انا حسن ما جابه الاثر

وقد سئل الامام احمد عن
 ما جوح وما جوح اسلمون
 ثم فقال للسائل احسن
 الفاح حتى تسئل عن ذاك
 عن مسئلة في اللعان فقال
 سئل رجلا الله عما ينهين
 فقصص وقال خذوكم
 حديث المسائل المحدثه وخذوها
 بيت انا حسن ما جابه الاثر

وفي مقدمة مسلم عن ابن مسعود ما انت بحديث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا
كانت فتنة لبعضهم **ولا يلزم جوابه ما لا يقع فيه** لقول ابن عباس لعكرمة
من سالت عما لا يقبله فلا تقفه وسال عنها احد عن مسألة فغضب وقال خذها
وبحث فيها تنتفع به ويا طر هذه المسائل المحرثة وخذ فيها فيه حديث ومن
عدم مقتضى في مله وخبره لحكمه حكم ما قبل الشروع من اباحة او حظر
او وقف على الخلاف ورجح الاول **وبحرم تساهل مفت** في الافتاء لا يقول على
الله ما لا علم له به **وبحرم تقليد من عرف به** اي التساهل في الافتاء لعدم
الوثوق **وايقول المجتهد في القول ولو ميتا** بقا قوله في الاجماع وكالحاكم والشاهد
لا يسطر حكمه ولا شهادته بموته قال الشافعي المذهب لا يموت بموت
اربابها **وبقي مجتهد فاسق نفسه** فقط لانه ليس بامير على ما يقول
وفي اعلام الموقعين المواب جواب استفتنا الفاسق الان يكون مؤثرا
بفسقه داعيا الى بدعته **وبحوز ان يحكمه يقلد عاوي من ظنه عالما**
ولو عدا او رثي او اخرجت باثارة معهومة او كتابية وكذا من رآه
منتصبا للافتاء والتدريس معظما لانه دليل عليه **لان يحمل عدايته**
فلا يجوز ان يقلده لاحتمال فسقه قلت وفيه حرج كبير خصوصا
السائل القريب وتقدم تصح الصلاة خلف من يحمل عدايته **ولمفت رد**
الفتيا ان حلق غايلتها او كان بالبلد اهل الافتاء **انما قائم مقامه** لقول
السلف ولعدم تعيين الافتاء اذن **والا** كيف بالبلد عالم يقوم مقامه **لم يحز له رد**
الفتيا لتعيينها عليه **كما لا يجوز قول حاكم لمن ارتفع اليه في حكومة** **انص**
الي غيري وتوطان بالبلد من يقوم مقامه لان تدافع الحكومات يودي الى ضياع
الحقوق **وبحرم على مفت اطلاق الفتيا في اسم مشترك** قال ابن عقيل
اجماعا **لمن نيل ابو كل او يشرب او يحرق** **بمضاف بعد الخبر لا بد ان يقول**
الخبر الاول او الخبر الثاني ومثله ما امتحن به ابو يوسف فيمن دفع ثوبا الى
قصار فقصره ووجهه هل له اجر ان عا دسله لربه فقال ان كان قصرت
فبيل جوده فله الاجرة فله الاجرة وان كان يهود جوده فلا اجر له لانه
فقصره لنفسه ومثله من سبل عن بيع رطل ثوب رطل ثوبك بيع وجوابه
ان تساويا كبلادح والا فلا لك لا يلزم التنبيه على احتمال بيعه ومثل يشترط
ارت وموانعه وخونها وكبره ان يكون ان يكون السؤال بخط المفتي لا بالاب
وتهديه وله اي المفتي **تخير من استفتاه بين قوله وقوله** **بحالعه**
لما ذكره بقوله **وتخير مستفت** **وان لم يخبره مفت** لان في الزامه بالاخذ
بقول مفت ترجيح بلا مرجح **لا يجوز لمن انتسب لمذهب امام ان**
يخبر في مسألة ذات قولين لا مامه او وجهين لاحد صاحبه فيفتي او
يحكم بحسب ما يحتاج اليه منهما بل عليه ان ينظر الى اقول من
الادلة الاول او قواعده مذهب فيعمل به **ومن لم يجوز الا مفتيا واحدا**
لزم اخذه بقوله **كما لو حكم به عليه حاكم** قال ابن الصلاح ولا يتوقف
ذلك

ذلك على التزامه ولا يكون نفسه الى حجة **وكذا ملتزم قول مفت ومن غيره**
قال في شرح التحرير لو اقيى المفتي مفت واحدا وعمل به المقلد لزمه فقط وليس
له الرجوع عنه الى فتوى غيره في تلك الجملة بعينها **(جمعا نقله ابن الحاجب**
والحندي وغيرهما وان لم يعمل به فالصحيح من المذهب انه يلزمه بالترافه
قال ابن مفت في اصوله هذا الا **شهر** **وبحوز تقليد مفصول من المجتهدين**
مع وجود افضل منه لعموم قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
وقوله عليه السلام اجماع كالحجج باهم اقتديتم اهتديتم **وهو المفضل من غير**
وكان المفصول من الصابة والسلف يعني منع وجود افضل بلا نظير خصوصا
والعالم بقصر عن التجميع ولا يجوز التقليد في معرفة الله تعالى والتوجه والرسالة
لامر تعالى بالتدبير والتفكر والنظر **وقد اذم تعالى التقليد بقوله** **انا وجدنا**
ابائنا على امة الالة وهي فيما يطلب للعلم فلا يلزم الخروج **والقضا** **لغة احكام الشئ**
والفراغ منه ومنه قوله تعالى فقضا اهد سبع سموات في يومين **وبهني اوجب**
ومنه قوله تعالى وقضي ربك ان لا نعبدوا الالهة **وبهني امض الحكم** ومنه قوله
تعالى وقضينا الي بني اسرائيل في الكتاب لتفقدون في الارض مراتب اي امضينا
عليه واصطلاحا **تبيينه** اي الحكم الشرعي **والالزام به** **وفصل الحكومات** اي
الحكومات **والاصل فيه قوله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض**
فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى **وقوله فلا وربك لا يؤمنون حتى**
يحكموك فيما شجر بينهم **الاية** **وقوله عليه السلام** **اذ اجتمع الحاكم فاحاب فله اجران**
وان احظ فله اجر **متفق عليه** من حديث عمر بن الخطاب واجمع المسلمون
على نصب القضاة للفصل بين الناس **وهو اب القضاة** **فما لا يرد** **لان امر**
الناس لا يستقيم بؤونه **كالامامة** **والجهاد** **وفيه فضل عظيم لمن تولى عليه**
واراد الحق فيه **والواجب اتخاذ دينه وقربه** **فالما من افضل القرب** **وانما**
فسدت حال بعضهم لطلب الرياسة والمال بها ومن يؤول ما يمكنه لم يلزمه
ما يجوز عنه **فيجب على الامام ان ينصب رجل اقليم** **بجسر القمرة** **احد الاقاليم**
السبعة **قاصدا** لانه لا يمكن الامام تولي الحكومات والنظر فيها في جميع
البلاد وليللا تضيق الحقوق يتوقف فضل الحكومات على السفر للامام لما فيه
من المشقة وكلفة النفقة **وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم ورجاه القضاة**
للامصار **فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا الي اليمن** **قافضا** **وبعث معاذا**
قاصدا ايضا **وولي عمر بن الخطاب قضا النوبة** **وولي كعب بن سور قضا البصرة**
وكتب الي ابي عبيدة ومعاذ بامرهما بتولية القضاة الشام **وعلي الامام ان يختار**
لذلك **اي نصب القضاة افضل من يجد علما وورعا** **لان الامام ينظر للمسلمين**

فوجب عليه تحري الصلح لهم **وبأمره** الامام اذا اولاه **بالتقوي** لانها راس الامر
وملاكه **وبأمره** بغير العدل اي المهملة وسكون القاف اي ناحية من عمله
اعطى الحق لمصلحة الامم لانه المقصود من القضاء **وبأمره** ان يتخلف في كل
صقع بضم الصاد المهملة وسكون القاف اي ناحية من عمله **افضل** من بجر
لهم علما وورعا لمحدث من ولي من امور المسلمين شيئا فولي رجلا وهو جدم
هو اصل المسلمين منه فقد خاف الله ورسوله والمؤمنين وان الحاكم في صحبه
ويجب على من يصلح للقضا ان **لا يطلب له ولم يوجد غيره** ممن يوثق به ان يدخل
فيه لان القضا قرض كفاية ولا فائدة لغيره في القيام به اذا فتعبد عليه
كفيل الميت وليلا تضيق حقوق الناس فان لم يطلب له او وجد موثوق
به غيره لم يلزمه الدخول فيه **ان لم يتخلفه** الدخول في القضاء **هو** هو
فلا يلزمه اذن الدخول فيه لمحدث لا صور ولا ضرر **ومع وجود غيره**
ممن يصلح للقضا **افضل** له **ان لا** يجب اذا اختلف للقضا طلبا للسلامة
ورعا للمخلف واتباعا للسلف في الامتناع منه والتوقي له لما روي ابن مسعود
مرفوعا من حاكم يحكم بين الناس الاحسب يوم القيمة ومالك اخذ بقتضاه
حتى يفتقه على جهنم ثم يرفع راسه الى الله عز وجل فان الله انقاه الله في مهوي
فوقه اربعين خريفا رده احد وابت ما جرة **وكبره** له طلبه اي القضا اذا ابي
مع وجود صالح له لمحدث استمر مرفوعا من سأل القضا وكل الى نفسه ومن
خير عليه نزل ملك سبده رده الجنة الا النساء وفي الصحيحين عن ابي
موسى مرفوعا رانا والله لا نولي هذا العمل احدا سأل ولا احدا حرمنا عليه
ويجوز له ان ياتي به **القضا** وفيه **ما يشاء** اي صالح له ولو كان الطالب
في القضا **اخره** اطلاق الصورة الثلاثة لانه اي المباشرة فان لم يكن مباشرة اطلاقا
وهو من اكل لا اكل طلبه بل مال ويجوز الدخول في القضا على من لا يحسنه ولم يجتمع فيه
المال بالباطل شرطا والشفاعة له وانما تنه على التولية لانه اعانة على معصية **وتنهي** تولية
ويجوز طلبه **مفصول** مع وجود افضل منه لان المقصود من الضاربة كان يحسب
اي القضا مع وجود افضل منه واستمر وتكون ولم ينظر ونهي تولية حرمين عليها
بلا كراهة لانه لا يقدح في اهل بيته لكن غيره اولى بما تقدم ويصح تعليق ولاية
قضا وتعليق ولاية **امارة** بل لا وجوب او سري بشرط حقوق الامام
ان من مات فلان القاضي او الامير فقلان عوضه لموت اميركم زيد فان
قتل لم يفتقر فان قتل فغير الله بن زواجة **وبشرط** لصحتها اي ولاية القضا
كونها من **امام** او نائبه **ففيه** اي القضا لانها من المصالح العامة كقصد الرمة
ولان الامام صاحب الامر والسخط فلا يفتات عليه في ذلك **وان يعرف** الامام
او نائبه في القضا **ان الموالي** بفتح اللام **صالح** للقضا لان الجهل بملاحيته
كالعلم بعد ما لانه الاصل فان لم يعرفه سأل عنه اهل المعرفة به **وتعين**
ما يولي الامام او نائبه في القضا **الحكم** فيه من **عمل** اي ما يرجع بلادا وقروا
متفرقة

235 متفرقة كمصر ونواحيها وبلوك مكة والمدينة ليعلم محل ولايته فيحكم فيه دون
غيره وسعت عملي في كل مصر قاصيا وواليا **ومشا** **توحيته** بها اي الولاية ان كان
بمجلسك او **مكاتبته** بالولاية ان كان غائبا كالوكالة فيكتب له الامام هذا
بما ولاه لانه عليه السلام كتب لعمرو بن حزم خبث بقتله لليمين وكتب لعمرو بن
اهل الكوفة اما بعد فان قد بعثت اليكم عمارا اميرا وعبد الله قاصيا فاستمعوا
لها واطيعوا **واستهد** **عذبت** عليها اي التولية ان بعد ما ولاه فيه فيه من
بلد الامام اكثر من خمسة ايام فيكتب اليهم هذا ويقرأ علي القديس ويقول الموالي
لهم استهدوا علي اني قد وليت فلا تافقوا كذا وتقدمت اليه بما استعمل عليه
هذا العهد ليمضيا الي محل ولايته فيقيمها له الشهادة هناك **او استفا** **مشتها**
اي الولاية اذا كان بلاد الامام خمسة ايام **فما دون** بالبناء على المخرج المضاف
اليه وتسمية معناه من البلاد التي ولي فيه لان الاستقامة اكرام الشهادة
ولهذا اثبتت بها النسب والموت فلا حاجة معها الى الشهادة ولا يشترط
لحجة الولاية **عدالة** الموالي بحسب الام لا يلزمه ان يعذر بالتولية **والفاظها**
اي التولية الصريحة **سبعة** **وليتك** **الحكم** **وقلوتك** **الحكم** **وفوضت**
اليك الحكم **وردت** اليك الحكم **وجعلت** اليك الحكم **واستخلفتك**
في الحكم **واستخلفتك** في الحكم **فاذا** **اوجدا** **احدهما** اي احدهما هذه الالفاظ السبعة
وقيل **مولى** بفتح اللام **خاضر** **المجلس** **انفق** **الولاية** كالبيع والمخاض
او قيل التولية غايب عن المجلس **بعده** اي بعد بلوغ الولاية له **بها**
او شرع القايي في العمل **انفق** **لولاية** شرعه في العمل على القول
كالوكالة والكتابة من الفاظ التولية **عوا** **اعتبرت** عليك **او عرفت**
عليك **وكلفك** اليك او استندت اليك لا تنفق الولاية بها اي
الكتابة الا بقرينة **عفو** **فاحكم** او اقص فيه **وفقول** ما عولت عليك
فيه لان هذه الالفاظ تحتل الولاية وغيرها كالاحزابية ونحوه فلا تصرف
الى التولية الا بقرينة تنفي الاجتهال **وان قال** من له تولية القضا من نظر
في الحكم في بلد كذا من فلان وفلان فقد وليته لم تنفق الولاية لمن نظر
بحقالة حيث لم يعين بالولاية واحدا منهما كقوله عنك احدهما
العربي **وان قال** وليت فلانا وفلانا فثبت **نظر** **منهما** في الحكم فهو
خليفتي **انفق** **الولاية** **لها** جميعا بقوله وليت فلانا وفلانا **وتتعلق**
من سبق منهما بالنظر بقوله من نظر منهما فهو خليفتي **فصل**
وتغير ولاية حكم عامة اي لم تقيد بحال دون اخري **النظر** في اشياء النظر
في اشياء والاشياء ام بها اي بالاشياء وهي فصل الحكومة واحدا الحق من هو عليه
ودفعه لربه والنظر في مال يتيم ومال مجنون ومال سفيه لا ولي
لهم غيره ومال غائب **والنظر** **لسفه** **والنظر** **للسفه** **والنظر** **للسفه**
عليه **لنظر** **في** **شروطها** **والنظر** **في** **مضام** **طرق** **عمله** **وافتيته** **جمع**
فما **استع** **امام** **دور** **عمله** **وتنفيذ** **الوصايا** **وتنفيذ** **من** **لاولي** **لها** **من**

النساء وتصح حال شهوده وامانة ليستبدل بمن ثبت جرحه واقامة
 حد واقامة امامة جعة وامامة عبيد مالم يخصا بامام فيقيمهما عملا على العادة
 في ذلك رجالية خراج وحيالية زكاة مالم يخصا بامام اي الخراج والزكاة بمقابل
 يجيبهما كالانثى ولا تقيد ولاية حكم الاحتساب على الباعة والمشتريين
 والزامهم بالشرع لان العادة لم تجر بتولي القضاة لذلك وله اي القاضي طلب
 رزق من بيت المال لنفسه وامانة وخلفا به لما روي عن عمر انه استقبل
 زيد بن ثابت على القضاة ورفض له رزقا ورزق شريفا في كل شهر مائة
 درهم وبعث الي الخوفة عثمان وابن مسعود وعثمان بن حنيف ورزقهم
 كل يوم ثمانية مائة درهم ورفضها لابن مسعود وعثمان وكان ابن
 مسعود قاضيا ومعلمهم وكتب الي معاوية جيل واري عبدة حيث
 بعثهما الي الشام ان انظر ارجلنا من مالنا فاستعملوه على القضا
 واوسعوا عليهم وارزقوهم واكفوهم من مال الله تعالى حتى مع عدم حاجة لما
 تقدم ولحاجة الناس الي القضا ولولم يجز العرف لم تعطل القضا وضاعت
 الحقوق ولان ربا بكر لما ولي الخلافة فرضوا له رزقا كل يوم درهمين فان
 لم يجعل له اي القاضي سني من بيت المال وليس له ما يجفيه ويكفي
 عياله وقال الخصم لا اقضي بينكما الا بجعل جاز له اخذ الجعل لا
 الاجرة قال عمر لا ينبغي لقاضي المسلمين ان ياخذ على القضا اجرا الا انه
 قد يجتص قاعله ان يكون من اهل القرية استشه الصلاة وعلم انه ان كان
 له ما يكفيه ليس له اخذ الجعل ايضا لا مت شقبت ان بقي اوله كفاية
 فليس له اخذ الجعل على الاقل فان لم يتعيت بان كان بالبلد عالم يقوم مقامه
 اولم تكن له كفاية جاز ومن اخذ من بيت المال من العتيت لم ياخذ
 من مستفت اجرة لفتية ولا تحكها كفايا بما ياخذه من بيت المال
فصل في جواز للإمام ان يولي اي القاضي عموم النظر في
 عموم العمل بان يولي سائر الاحكام سائر البلاد ويجوز ان يولي خاصا في
 احوالها او خاصا في يولي عموم النظر بحلة خاصة او يولي خاصا
 كعقود الانكحة مثلا بحلة خاصة فيتمتع حكمه في مقام بها اي تلك الحلة
 وفي طار اليها من غير اهلها لانه يصير من اهلها في نظر من الاحكام وذلك
 جاز لادفع اليه من اموال الواجبة لاهل الحرم فقط فلا يتعد حكمه فيما
 ليس مقيما بها ولا طاريا اليها لانه لم يدخل تحت ولايته لكان لو اذنت له
 امراة في تزويجها وهي في عمله فلم يزوجه حتى خرجت من عمله لم يصح
 تزويجها لانه حينه ليست في ولايته كما لو اذنت له في تزويجها وهي
 في غير عمله ثم تزوجه بعد ان دخلت الي عمله فلا يصح اذا لا اثر لادخا
 بقدر عمله لعدم ولايته عليها اذا كان لم تدخل الي عمله بعد اذ بنا
 له ولا يسمع قاص بينة في غير عمله وهو اي عمله محل نفوذ حكمه تمت
 ولي

منه

ولي القضا يجلس معيين من مسجد او غيره لم ينفذ حكمه الا فيه ولا
 يسمع بينة الا فيه ولو قالت امرأة في غير محل قاصدا اذا دخلت في عمله
 فقد اذنت له في تزويجها ونحوه فنزحها وقد دخلت في عمله صح لصحة
 تلقيق الاذنت بالشروط كالوكالة **وتجب اعادة الشهادة** اذا سمعها
 في غير عمله فيه اي في عمله كنفذ يوليها الي البيعة فلا يسمع في غير
 عمله فان سمع في غير اعادة فيه كالشهادة لان سماع ذلك في غير محل
 عمله كسماعه قبل التولية او بولي اي بولي الامام او نائبه فيه القاضي
الحكم في المداينة خاصة او بولي الحكم في قدر من المال لا يتجاوز
 الجعل للإمام او نائبه فيه اليه اي القاضي **عقود الانكحة دون غيرها**
 في جميع البلاد او في بلد خاص لان ذلك الي الامام فملك الاستئابة في جميعه
 وبعضه وقد صح انه عليه السلام كان يستتيب اصحابه كلاني شئ فولي
 عمر القضا وبعث عليا قاضيا الي اليمن وكان يبعث اصحابه في جميع الزكاة
 وغيرها وكذلك خلفاؤه وله اي المولي يكسر اللام ان بولي قاضيا من غير
 مذهبيه فان يهاه عن الحكم في مسلة في الرعاية احتمل وجهين قال
 في الانصاف الصواب الجواز وله ان يولي قاضيين فاكثر ببلد واحد
 وان اخذ عملهما لان العرف فصل الخصومات وانصاف الحق الي مستحقه
 وهو حاصل بذلك فاشبه القاضي وخلفاءه ولكل منهما ان يحكم بمذهبه
 ولا اعتبار من الاخر عليه ويقوم قول طالب اذا تنازع خصمان او طلب اكل
 منها الحكم عند احدهما فيقدم مدع ولو عند نايب ولا اخر من مستتيب لان
 الدعوي باحق للمدعي فان استوفى يا اي الخصمان في الطلب كمدعيين اختلفا
 في تمت مبيع باق فاقرب الحاكم فيقدم لانه لا حاجة الي كلفه المضي للابعد
 ثم ان استوفى الحاكم ايضا في القرب يقدم من الحاكم من خرجت له
 قربة لانه لا مرجع عنهما ولا يجوز ان يقد القضا لواحد على ان يحكم
 بمذهب يعينه لقوله تعالى فاحكم بين الناس بالحق والحق لا ينطق
 في مذهب يعينه وقد يظهر له الحق في غير ذلك المذهب فان
 قلده على هذا الشرط بطر الشرط فقط ذكره في الشرح وقال الشيخ في
 الحديث من اوجب تغليب امام يعينه استتيب فان تاب والا قتل وان
 قال ينبغي كان جاعلا مالا قال ومن كان متبعا لامام في لغة في بعض
 المسائل لقوة الدليل او يكون احدهما اعلا والآخر في فخر احسن وتم يفرح
 في موالته بل لا نزاع وان زالت ولاية المولي بكسر اللام يموت او غيره
 او عول المولي بكسر اللام المولي بفتحها مع ملاحقة القضا بتطل
 ولاية لانه نايب المسلمين لا الامام اذا تولى الامام القاضي عقودا
 المسلمين في بطل بوزاله ولم يملك ابطاله لعقوده النكاح على مواليته
 ولان الخلفاء وكما كان زمانهم لم ينفذوا مواليهم ولما في مواليه يموت
 الامام ونحوه من الضرر على المسلمين بتعطل الاحكام وتوقفها الي

ان يولي الثاني ولو كان المستتيب قاضيا فنزل نوابه او نائبه ولا يتيمم
او غيره **انفردوا** الا ان نوابه كانوا بخلاف من ولاه الامام قاضيا فانه يتعلق
به قضاي الناس واحكامهم عنده وعند نوابه بالبلدان فينتف ذلك علي
المسلمين وكذا اوال ومحتسب وامير جهاد ووكيل بيت المال ومن
نصب بجباية مال خراج **وصح** صرة اذا ولاه الامام فلا يتصرفون بغيره
ولا مودة لا ينفذون مصلحة المسلمين ولا يبطل ما فرضه نازح من نحو
نفقة وكسوة واجرة مسكن وخراج وجزية وعطامات ديوان لمصلحة **في**
المستقبل اذا مات من فرضه او عزل وليس بغيره تغييره ما لم يتغير
السبب **ومن عزل نفسه** من امام وقاض ووال ومحتسب ونحوهم
انفرد لانه وكيل وقال صاحب الرعاية ان لم يلزمه قوله ولا يتصرف
قاص **بغيره** قبل علمه يتعلق قضاي الناس واحكامهم به فينتف بخلاف
الوكيل فانه يتصرف في امر خاص **ومن احب موت** نحو قاض **بغيره**
قبل علمه يتعلق قضاي الناس واحكامهم به فينتف بخلاف الوكيل
فانه يتصرف في امر خاص **مولى يبلو وولي غيره** فان حيا لم يتصرف
وكذا من انتهى شيا فولي سببه ثم تبين بطلانه لم تقع ولايته لانها كالمعلقة
على حجة لانها **فصل** في شروط القاضي وهي عشرة **ويشترط**
كون قاض بالغا قلنا لان غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون ويا
على غيره **ذكرا** لمحيث ما اطلع قوم ولو امرهم امرأة ولا لها صيغة الرأي
ناقضة العقل ليست اطلا للمحذور في محافل الرجال ولم يول عليه السلام
ولا احد من خلفائه امرأة قضا **احول** كله لان غيره منقوص بالوقوف مشغول
بحقوق سيده **مسلم** عولا **ولونائبا** من قذف ناضلا تجوز تولية من فيه
منقص يمنع قبول شهادته لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
ان جاكم فاسق ينبا فتبينوا ولا يجوز ان يكون الحاكم من لا يقبل قوله
ويجب التعيين عند حكمه طاعة لان الكافر والفاسق لا يجوز ان
يكون الحاكم من لا يقبل قوله **ويجب** التعيين عند حكمه طاعة لان الكافر والفاسق لا يجوز ان
ان لا يكون قاضا **شعبا** لان الاخر لا يسمع كلام الخصم **بصير** لان
الاخي لا يميز المتدعي من المدعى عليه ولا المقتضى من المقتضى **مختلما** لان
الاخوت لا يمكنه التعلق بالحكم ولا يفرق جميع الناس اشارته **مجتهدا** لان
ابن حزم اجماعا لقوله تعالى تحكم بين الناس بما اراك الله ولو كان
اجتهاده **في مذهب امامه للمص** **ورة** بان لم يوجد مجتهد مطلقا
في الافصاح والرعاية او مقلدا او في الانصاف قلت وعليه العمل من مودة
طولية ولا تعطلت احكام الناس انتهى وفي الافصاح الاجماع **انفرد**
على

في تقليد كل من المذاهب الاربعة وان الحق لا يخرج عنهم وفي خطبة المهدي
الشبهة الي امام في الغزو كالائمة الاربعة ليست بمذمومة فان اختلافهم
رحمة واتفاقهم حجة قاطعة **فبراي** المجتهد في مذهب امامه **الفاظ امامه**
ومتأخرا **وبطلد** كتاب مذهب **في ذلك** ان يكون ذلك لفظ امامه وفي
المتأخر منه لا يتم ادري به **وبحكمه** **ولو اعتقد خلافه** لانه مقلد ولا يخرج
عن الظاهر منه **وبحكم** الحكم والفقوي بالهوي اجماعا ويقول اووجه
من غير طلب في الترجيح اجماعا ويجب ان يعمل بموجب اعتقاده فيماله
وعليه اجماعا فانه يتجمل في الغزو وقال الشيخ في الويت هذه الشروط
تقتضي حسب الامكان ويجب تولية الامثل فالامثل وان علم هذا يدل كلام
المراد وغيره فيولي لعدم انتف الفاسقين واقلها يشترط العدل المقلد وبغيره
بالتقليد انتهى وقال ابو بكر الخوارزمي الولاية انني تصف وتكبر بوالها
وهي طيبة تحسن وتقمح بمطابقتها فالعمال بالعمال انسابا لرجال والصور
بما نسب ذوي الكمال ولا يشترط كونه اي القاضي **كاتب** لانه يعلم الله عليه وسلم
كان امينا وهو سيد الحكم وليس من ضرورة الحكم الكتابة او اي ولا يشترط
كونه **وريا** **اورا** **او يقطا** او متينا **للقياس** او حسن **الخلق** لان ذلك
ليس من ضرورة الحكم **ولا ولي كونه كذلك** لانه اكمل كالاقت اذا ساوي
انتساب في جميع الصفات **وما يمنع** التولية ابتداء كالجنون والعنف والصمم
والعبي **بمنفهاد** **واما** **يفتقر** اذا طرأ عليه شي من هذه وحقوقه **الفقد** **شروط**
التولية **الا فقدر** **السمع** **والبصر** **فيما ثبت** عنده وهو سميع بصير **ولم** **يحكم**
به حتى عمى او طرأ شلل **فان** **ولا يفتقر** **حكمه** **بأية** فيه لان فقدهما السبب من
مقدمات الاجتهاد والحكم يستند الي حال السمع والبصر وقد ثبت اني عنده
في حال يسمع فيه كلام الخصمين ويميز احدهما من الاخر بخلاف غيرهما
من الفسق والجنون والردة ونحوها **ويقتضي** **عزله** اي القاضي مع مرض
بمنعه **القضا** **لوقا** الحاجة الي اقامة غيره **ويصح** ان يولي **عبد امامه** **رة** **سوية**
و قسم **صدقة** **وقسم** **في و امامة** **صلاة** **غير جمعة** **وعيد** **المجتهد** **من الاجتهاد**
وهو استغناء الفقهاء او سعة التحصيل طف بحكم شرعي **من يعرف** **من الكتاب**
اي كتاب الله تعالى **ومن السنة** اي سنة رسول الله عليه وسلم **الحقيقة**
اي اللفظ المستعمل في وضع اول **والحجاز** اي اللفظ المستعمل في غير موضع اول
كعلاقة **ولا موي** اي اقتضا الطلب **والسني** اي اقتضا كلف من قبل لا يقول **كف**
والجميل اي مالا يفهم منه عند الاطلاق **سني** **والمسبت** اي المخرج من حيث
الاستكمال اي حيث التحلي والوضوح **والمتشابه** **مقابله** **امالا** **يشترط** **او ظهور**
تشبيه او غيره كالخروف **المنقطة** او اويل **السور** **والعام** **مادل** **على**
مسميات باعتبار امر مشترك فيه مطلقا **والخاص** **مقابله** **والمطلق** **مادل** **على**
شائع في جنسه **والمتقيد** **مادل** **على** **مقيد** **والناسخ** **اي** **الرفع** **لحكم** **شرعي** **اي**
ما انتسخ حكمه شرعا بعد شؤنه **شرا** **والمستثنى** **اي** **المخرج** **بالا** **او** **حري**

والحكم اي
اللفظ المتفق
المعني

أخواتها والمستثنى منه ويعرف **صحيح السنة** أي ما نقله العدل الصابغين
مثله من غير شذوذ ولا علة قاذحة وتكون المراد به ما يشتمل الحسن بدليل
المقابلة و**سقيمها** أي السنة وهو ما لا توجد فيه شروط الصحة كالمنقطع
والمنكر والتشاذ ونحوها ويعرف **متواترها** أي ما نقله جمع لا يتصور
تواترهم على الكذب عن مثلهم إلى أنها أسانيد وأحرف أنه لا يخص في عدد بل
يستدل بحصول العلم على حصول العدد والعلم الحاصل عنه ضروري ويعرف
أحاديها أي السنة وليست المراد ما رواه به واحد بل ما يبلغ التواتر فهو **أحاد**
ويعرف **مسندها** أي السنة أي ما اتصل أسانيد من رواية إلى منتهاه ويستعمل
كثيرا في المرفوع ويعرف **المنقطع** من السنة وهو ما اتصل بسند غير صحيح
كان الانتقطاع **بما يتعلق بالأحكام** فقد ولا يجب على المجتهد حفظ القدر
بل خسائية أية نقله المصحح لأن المجتهد يوفق يعرف الصواب بدليله كالجهد
في القبلية ولكل من ذكره آلا لا يمكن معرفتها إلا بمعرفة فوجب معرفة
ذلك لتعرف دلالة ووفق الاجتهاد على معرفة ذلك ومعرفة **المجموع عليه**
والمختلف فيه لأن الجمع عليه لا اجتهد فيه والمختلف فيه يحتاج إلى معرفة
أقوال الأئمة فيه لئلا يقول فيه قولا يخرج عن أقوال السلف وذلك لا يجوز
عند البعض ويعرف **القاسم** وهو رد فرع إلى أصل ويعرف **شروطه**
أي القياس ليرد ما لا يفتى فيه من الفروع إلى أصله ويعرف **كيف يستنبط**
الأحكام من أدلتها ومحل سبط ذلك كتب أصول الفقه ويعرف **الهيئة**
المتداولة بالحجاز والشام والعراق قال في المستوعب والمحرر والنجف
وما يوافقهم أي ومن في بلاد هذه البلاد من العرب قبل المراد
بالعربية الأعراب والألفاظ العربية والاستعارة إلى اللغة العربية
من حيث اختصاصها بأحوال الأعراب لا توجد في غيرها من اللغات
لتعرف بذلك استنباط الأحكام من أصناف علوم الكتاب والسنة
فمن عرف أكثر ذلك فقد صلب للفتيا والقضا تمكنه من الاستنباط والتدريج
بين الأقوال قال في آداب المفتي ولا يجوز جهله بذلك لشيء أو اشتغال لكن
بجففة معرفة وجود دالة الأدلة وبجففة أخذ الأحكام من لغتها
ومعناها إذا استعقل في التذكرة ويعرف الاستدلال واستصحاب الحال
والقدرة على إبطال شبهة المخالف وإقامة الدليل على مذهبه **فصل وإن**
حكم يستند به القاض **أثنان فأكثر** **بغيرها** رجلا **حاشا للقضا** بأن أنصف
بما تقدم من شروط القاضي وقال الشيخ تقي الدين العيني صفات التي ذكرها
في المحرر في القاضي لا تشترط فيها بحكمه الخصمان بحكم بينهما **نقد**
حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاه إمام أو نائبه حديث أبي شريح أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له إن الله هو الحكم وأمر الحكم قال إن
تومي إذا اختلفوا في شيء اتكوا بحكم بينهم ترضي على الفريقين قال
من حكم بين اثنين تراضيا به فلم يقول بينهما فهو ملعون وتعاكم

قال في المحرر
والنساء في المرفوع
والمراد
والمراد
والمراد
والمراد

238
عمر إلى أبي بكر بن عبد الله بن عثمان وطاعة أبي جعفر بن مطم ولم يكن أحدهم
قاضيا **لكن لكل منهما** أي المتقاضين **الرجوع** عن حكمه قبل شروعه
في الحكم لأنه لا يلزم حكمه إلا برضى الخصمين كرجوع الموكل قبل تصرف
وكيله فيما وكل فيه وله أن يشهد على نفسه بحكمه ويلزم الحكم فتولاه وكتابه
ككتاب من ولاه الإمام وينبغي أن يشهد عليهما بالرضى بحكمه قبل أن يحكم
بينهما لئلا يجد المحكوم عليه منهما أنه حكمه فلا يقبل قوله عليه الأبيينة
ذكرة في المستوعب وفي عمود الأدلة وكذا يجوز أن يتقرب متقدموا الأسواق
والمساجد والوساطات والصلح عند العودة والمخاصمة وعمار المساجد والأمر
بالعرف والنفق على المتكرب **باب الأدب القاضي** الأدب
بفتح الهمزة والواو يقال أدب الرجل بكسر الهمزة وضمها أي ما راد يتباني خلق
وعلم وهو **أخلاقه التي ينبغي له أن يتخلق بها وأخلاق** بالضم **صورته الباطنة**
أي بيان ما يجب على القاضي أو سيف له أن يأخذ به نفسه وأعرافه من الأدب
والفقه بين التي تضبط أمور القضاة وتحفظ عن الميل **بين كونه** أي
القاضي **قويا بلا غش** لئلا يطع فيه الظالم **ليلا بلا صغف** لئلا يهايه الحق
حليما لئلا يغضب من كلام الخصم فيسفه الحكم **متانيا** من الثاني ضد الجملة
ليلا تؤدي مجلته أي مالا ينبغي **استغناء** لئلا يجزع من بعض الخصوم نفرة
قال في الشرح عالمها صفات الملك ولايته **عفيا** أي طافا نفسه عن الجرام
ليلا يطع في مبله بأطاعه **بصير** **بأحكام** **أحكام** قبله لقول علي لا ينبغي
للقاضي أن يكون قاضيا حتى يتكلم فيه منسب حمال عفيف حليم غام
بما كان قبله يستشيد وي الأقباب لا ياف في الله لومة لائم وليسهل عليه
الحكم وتنص له طريقه **وسيت سواله** أي ولي في غير بلده عن علمائه
ليشاورهم في الحوادث ويستعين بهم في قضائه وعن عدوله لاستناد
أحكامهم إليهم وثبوت الحقوق عنده لهم فيقبل أو يرد من يراه لذلك
أهلا وليطوئ إلى بصيرة من **وسيت اعلام** بأن يتخذ عند مسيرته من يعلمهم
يوم دخوله البلد **ليتلوه** لأنه أوقع له في النفوس وأعطى تحشيه من
غير أن يأمرهم بتلقبه لأنه انشبه بمقامه **وسيت دخوله** لئلا يولي الحكم فيه
يوم **الثنين** أو يوم **الخميس** أو يوم **السبت** لأنه عليه السلام دخل في الجمعة
المرتبعة يوم الاثنين وكذا من غزوة تبوك وقال بورك لا مقي في سبيلها
وخميسها وينبغي أن يدخلها **صخرة** تقا ولا استقبال التبريد **لا يسأجمل**
ثباته أي أحسنه لأنه تعالى يحب الجمال وقيل هو وقال خذوا زينتكم
عند كل مسجد ولا تأموا مع الناس وهذا يجتمع مالا يجتمع في المساجد
فهو ولي بالزينة وكذا **أصحابه** لأنه أعظم له ولهم في النفوس ولا يتطير
أي يتشام و **أن تغال** **فحسب** لأنه عليه السلام كان يحب أن قال الحسن
ويتطير عن الطيرة **فيا في الجامع** فيصلي فيه **طعنتين** تحيته **وبما** **القاضي**
مستقبلا لئلا يخطئ إلى الله ما استقبل به القبلية **وبما** **القاضي**

قال في المحرر
والنساء في المرفوع
والمراد
والمراد
والمراد

يوم

بعده فيقرأ على الناس ليعلّموا نونية واحتفاظ الامام على اتباع الاحكام
 وفقر المولى بفتح اللام عنده وحوود ولايته وما فوض اليه الحكم فيه ويامر
 بمن يناديهم جلوسه للحكم ليقبله من له حاجة فيأتي فيه **ويقف من**
كلامه الحاجة للحكام لانه اطلب ثم يضي الى منزله المعه له
 ليستريح وينفذ اي بيعة ثقة فينتقل ذوات الحكم كسر الدال ويلي
 فتحها وعلو الوقت المعه لكتب الوثائق والسجلات والودائع مهم كان
 قاضيا فله لانه اساس الذي بين عليه وهو في يد الحاكم بحكم الولاية وقد
 صارت اليه ويامر كاتباً ثقة **يثبت ما سله** **بموجب** **علايت** احتياطاً
 ثم يخرج يوم الوعد الذي وعد الناس بالجلوس فيه للحكم **باعدل احواله**
غير غضبان ولا جابح ولا حافيت ولا موم **بما يشغله عن الحكم** لانه
 اجمع لقلبه وابلغ في تيقظه للمصواب **فيسلم على من يهر به** **ووصيا لانه**
امار اكل او ما شئت والسنة لكل منهما ان يسلم على من يهر به ثم يسلم على من
يجلسه **لحديث ان من حق المشي على المشي** ان يسلم على من يهر به عليه اذ القبه
 وبطلان ان كان **مسجور** **حبيته** ان لم يكن وقت يفي كفيه **والا يكت مسجور**
حيث بين الصلاة وتوكلها كساير المجائبات **ولا فضل الصلاة** ليمان توارها
ويجلس على بساط او نحوه يختص به ليمتد عن جلسائه لانه اهل
 له لانه مقام عظيم يجب فيه اظهار الحرمة تعظيماً للشروع **ويؤمر الله تعالى بالتواضع**
لحق والقصة **من زل العول والعمل** لانه مقام عظيم وكان من دفاه
 عن الهم ان في الحق حفاً ووفقي لا تبعاه واري الباطل باطلاً ووفقي
 لا جتنبه مستقبلاً اي طالباً للمقونة من الله تعالى **متوكلاً** اي مفوضاً
 امره الي الله ويدعو اسماً لانه ارجى للاجابة وايقود من الرب **وليسكن**
مجلسه في موضع لا ينادي فيه بشي **تلا يشغل** **بآله** بما يؤديه **فسيما**
كجام **يجوز القضا فيه** **بلا كراهة** **روي عن عمر وعثمان وعلي** انهم كانوا
 يقضون في المسجد قال ملك القضا في المسجد من امر الناس القديم وكان
 عليه السلام يجلس في المسجد مع حاجة الناس اليه في الفتيا والحكم وغيرها
 من حوائج الناس واما الجنب فيقتسل والمبايض توكك او تأتي القاضي
 في منزله **ويصوره** **اي المسجور** **بما يحرقه فيه** **من كور** **رفع صوت وكذا**
وسبعة **ويستأهل البهلوان** **امكن** **لشعوي** **اهل البلاد** **المضي اليه** **ولا**
يخبر **حاجباً** **ولا يواب** **بلا عذر** **لحديث عمر** **وبن مروة** **مرفوعاً** **قامت امام**
او وال **يعلق** **بانه دون ذوى الحاجات** **والخلة** **والمسكة** **الاغلق** **الله**
ابواب السداد **ولمخلته** **وحاجته** **وسكنة** **رواه احمد والترمذي**
ولا يمار بها **متعددا** **الحاجة** **لغرض** **التقريب** **وعرض** **الحكام** **وبعرض**
انقص **ويجب** **تقديم** **سابق** **لسبقه** **الي مباح** **وفي معناه** **المقل** **اذا**
اجتمع **عنده** **الطلبة** **ولا يقوم** **سابق** **في** **الترتيب** **فكونه** **بلا** **استواء** **ع**
 المجلس

المجلس فيصرونه وان ادعى المدعي عليه على المدعي حكم بينهما لانه انما يقتضيه
 الاول في الدعوي لاني المدعي عليه **ويقرع بينهم** **اب** **حضر** **واحدة**
 وتشاخوي التقدم لانه لا مخرج غيرهما **ويجب عليه** **اي القاضي** **العدل** **بيد**
 منها كمين تدفع اليه **اي** **مظنه** **اي** **ملاحظته** **ولفظة** **لوجوب** **الرد** **فورا** **والا** **ويجلسه** **ودخوله**
 المسجل اذا توافر اليه مع **كاف** **فيقدم** **المسلم** **دخولا** **على** **القاضي** **وبرنو** **عليه** **الالة** **داسلم**
 جلوساً لحرمة الاسلام قال تعالى **امن** **كان** **مواكمت** **كان** **فاستقلا** **استقوا** **اجدها** **عليه**
 ودليل وجوب العدل بين الخصمين حديث عمر وبن ميثبة في كتاب القضا **فيورد** **عليهم**
 عن ام سلمة مرفوعاً **من** **اتى** **بالقضا** **بين** **المسلمين** **فليعدل** **بينهم** **في** **لفظه** **ولا** **يشتطرن**
 وشاربه ومقوده ولا يرففت موته على احد الخصمين ولا يرفعه على الاخر
 وفي رواية فليسو بينهم في النظر والمجلس والاشارة ولانه اذا منازحها
 خصم لا خير وانكسر اوزها لم تنم حجة فيؤدي ذلك الى ظلمه **ولا** **يظلمه** **ولا** **يظلمه** **فيما**
اي القاضي **للخصمين** **فان** **قام** **لاحد** **ها** **وجب** **ان** **يقوم** **بلاحد** **ويجزم** **ان** **يسار**
احدهما **او** **بليقته** **حجته** **او** **بصيفه** **لانه** **اعانة** **له** **على** **خصمه** **وكسر** **لقلبه**
 وروي **وروي** **عن** **علي** **انه** **نزل** **به** **رجل** **فقال** **له** **الكخصم** **قال** **نعم** **قال** **تخول**
 عنا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **لا** **تضيقوا** **احد** **الخصمين**
الا **وحضه** **معه** **او** **بجمله** **كيف** **يؤدي** **الا** **ان** **يتوك** **ما** **يلزم** **ذكر** **في** **الدعوي**
كثير **عذر** **وسبب** **ارت** **وحجوه** **فله** **ان** **يسل** **عنه** **مرونة** **عزير** **الدعوي**
ولا **اضرب** **على** **صاحبه** **في** **ذلك** **داكر** **الحقوق** **لا** **بعليه** **وليتنق** **للقاضي** **وجه** **الحكم**
وله **اي** **القاضي** **ان** **يبت** **عن** **احد** **الخصمين** **لان** **فيه** **تفعا** **لخصمه** **وله** **ان** **يبت**
يشفع **له** **عن** **خصمه** **ليضع** **عن** **خصمه** **لانها** **استقاة** **حسنة** **وقد** **قال** **تعالى**
من **يتنفع** **شفاة** **حسنة** **نجيت** **له** **بضيت** **منها** **وعت** **كعب** **ب** **مالك** **انه** **تقاضي**
ابن **اي** **حور** **مد** **دينا** **كان** **عليه** **في** **المسجد** **فارتفعت** **اصواتها** **حتى** **سمعهما**
النبي **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **وطوي** **بيته** **فخرج** **اليهما** **حتى** **كشق** **شجف** **جدره**
فنادي **يا** **كعب** **فقلت** **لبيك** **يا** **رسول** **الله** **فقال** **ضع** **من** **ديك** **هذا** **واومي** **اليه**
الي **الشطر** **قال** **قد** **فعلت** **يا** **رسول** **الله** **قال** **ثم** **فاقصروا** **واه** **الجماعة** **الا** **الترمذي**
او **اي** **يجوز** **ان** **يتنفع** **لبيظره** **اي** **يحمل** **المدين** **بدينه** **لانه** **اولي** **بالجواز** **من**
الوضع **وللقاضي** **ان** **يؤدب** **خصما** **افتان** **عليه** **كقوله** **ارتشيت** **على** **او** **حكمت**
على **بغير** **الحق** **وحجوه** **نصرت** **لا** **يزيد** **على** **عشر** **وحسب** **وان** **يعفو** **عنه** **ولولم** **يشقه**
افتيانته **عليه** **بيسته** **لان** **في** **توقفه** **على** **الاشيات** **حرجا** **وربما** **يكون** **ذريعة** **للإفتيات**
وله **ان** **يتنهد** **اذا** **التوي** **عن** **الحق** **بلا** **يطمع** **فيه** **وسب** **لقاضا** **ان** **يخضل**
مجلسه **فقط** **المراهب** **ومشاوهم** **فيما** **يشغل** **ان** **امكن** **وسوالهم**
اذا **حدثت** **جاذبة** **ليذكر** **واجابهم** **وادلهم** **فيها** **فانه** **اسوع** **لا** **اجتهاده** **واقربا**
لصوابه **قال** **تعالى** **وشاورهم** **في** **الامر** **قال** **الحكمت** **ان** **كان** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه**
وسلم **لغني** **عن** **مشاورتهم** **وانما** **اراد** **ان** **يستند** **ذلك** **بفعله** **فان** **انفع** **له** **الحكم** **حكم** **الحاكم**
باجتهاده **ولا** **اعتد** **ام** **عليه** **لانه** **افتيانته** **عليه** **ولا** **يتنق** **له** **الحكم** **حتى**

يتبع فلو حكم ولم يجزئ لم يصح حكمه ولو اصاب الحق ان كانت من اهل الاجزاء
 ويجوز عليه تقليد غيره ولو كان غيبا علم منه كالمجتهد في القبلة
 نقل ابو الحارث لا تقلد امركا واحدا عليك بالاثق وقال احمد للفضل
 ابن زياد لا تقلد دينك الرجال فانهم لم يشكوا ان يقلطوا ويجوز على قاض
 القضا وهو عضبان كشيء اخبرني بكوة مرفوعا لا يقتضيه حكم بين اثنين
 وهو عضبان متفق عليه بخلاف غيب سبي لا يمنع فهم الحكم او ابي ويجوز
 ان يقتضي وهو حاقن او في شدة جوع او في شدة عطش او لم او ملل
 او كسل او نفا سدا او بوزموم او جرم من غير ان ذلك كله في معنى الغيب
 لانه يشغل الفكر المومل الى اطاعة الحق غائبا وان خالفه وحكم وهو
 عضبان وعنه فاصاب الحق نفذ حكمه ولام ينفذ وكان للمبصر
 الله عليه القضا مع ذلك اي الغيب وكجوه حديث خاصة الامم
 والزبير شراح الحرة لما قال الامام الثاني عليه السلام ان كان ابن
 محمدا قتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير اسق يا زبير
 احببت انما حتى يرجع الي الجدار رواه الجماعة فلم ينعه الغيب الحكم لانه
 على الله عليه وسلم لا يجوز عليه غلطا بغير اي يقره الله تعالى عليه لا قولا
 ولا فعلا في حكم بخلاف غيره من الامة وقوله في حكم احتراز عما وقع كما يرفع
 بل يفتون فقال لو لم تقولوا لقلنا قال فخرج شيئا فمروهم فقال ما لي بكم
 قالوا قلت كذا وكذا قال انتم اعلم بامور دنياكم رواه اسلم عن عائشة
 واسنن وحبس على الحاكم قبله وثقوة تثبتت البر الحديث ابن عمر قال
 لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمروشي قال الترمذي حديث
 حسن صحيح ورواه ابو جعفر هروزي ورواه في الحكم رواه ابو بكر في زاد
 المسافر وزادوا الراشي يثبت وهو السفي بغيرها ولانه انما يثبت بحكم
 بغير الحق او يوقف الحكم عن الحق وهو من اعظم الظلم وكذا يجوز على حكم
 فتول هدية كحديث ابي حميد الساعدي مرفوعا هذا ايا العمال غلول
 رواه احمد والان القصد بها غلبا استماله الحاكم ليعتني به في الحكم فتشبه
 الرشوة الا الهدية ممت كانت يهاديه قبل ولايته اذ لم يجب له حكمه
 فيباح له اخذها لا تتعا التهمة اذن كما يباح لهفت اخذ الهدية وردھا
 اي الهدية من الحاكم اولى وقال القاضي يستحب له التذرة عنها فان خالفه
 الحاكم فاخذ الرشوة او الهدية حيث حرمت ردھا لمعط لانه اخذها بغير
 حق كما اخذ بغيره فاسد ويكره بغيره اي القاضي ولا لوال ان يجزئ
 ولا يعرف به اي انه حق كحديث الامام الثاني عليه السلام مرفوعا ما عدل والآخر
 وخيله ليل بجاني كحديث الامام الثاني عليه السلام مرفوعا ما عدل والآخر
 والمجابه كالمهديه زعيته ابدان احتاج الى التجارة ولم يجب له ما يفيدهم تحفه لانه
 وليس له اي القاضي ابا بكر فصر السوق ليخبر فيه حتى يرضوا له ما يفيدهم ولو جوب القيام
 بعبادة فلا يتركه لوم مخرقة وتثبت له اي القاضي عبادة المرضي وشهادة
 الجنان ونوديع فان وجب ما لم يشغله ذلك عن الحكم لانه من القرب
 وفيه

وفيه اجر عظيم وله حضور بعض ذلك وترك بعضه لانه يقوله لنفع نفسه
 بتحصيل الاخر والقرينة بخلاف الولايم فانه يوافق فيها حق الواجب فيفسد فيها
 قلب من لم يجبه ان اجاب عنه وهو اي القاضي في دعوات الى الولايم كغيره لانه
 عليه السلام كاتب بغيرها واد من حضورها وقال من لم يجب فقد كفى الله
 ورسوله وفي كثير من اوردت نكها كلها ولا يجب قوم ما ولا عز
 لما تقدم فان كان في بعضها عذر كمنع او بعد معان او اشتغل بها زمانا طويلا
 دون الاخر في اجاب من لا عذر له في تركها ويوصي القاضي وجوبا ابو كثر
 والاعوان ببابه بالرفق بالخصوص وقلة الطمع ليل يبروا بالناس ويحتسرو
 ان يكونوا شيوخا او كهولا من اهل البيت والعفة والصيانة ليطوبوا
 اقل شرفا فان الشباب شعبة من الجنون والى ك تاتيه النساء في اجتماع الشباب
 يمت مغسوة ويباح لقاض قال في المبدع والاشهر انه سب له ان يجزئ
 كاتبا لانه عليه السلام استكتب زيد بن ثابت ومعاوية بن ابي سفيان
 وغيرهما وكثرة اشتغال الحاكم ونظر في امور الناس فلا يمكن تولي
 الكتابة بنفسه ويستند كونه اي كاتب القاضي مسلما لقوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا لا اتخذوا اطبا من دونك لا يولونك خيالا وقال عمر لا تؤمنونهم
 وقد حوهم الله ولا تغربوهم وقد اهداهم الله ولا تغربوهم وقد اهداهم الله
 عدلا لانه مومع امانة ويسبب كونه حافضا عالما لانه فيه امانة اعلم امره
 وكونه حرا حروا جانب الخلاف وكونه جيد الخط لانه اكمل وكونه عارفا قاله
 في الكافي ليل يفسد ما يكتبه بجهله ويجلس الكاتب بحيث يشاهد
 القاضي ما يكتبه لانه امكن لا ملا به عليه وابعده للثمة ويجعل القاضي
 القبط يكره القاف وفتح الهم وسكون الطاء الجي معرب وهو ما جمع
 فيه القضا يا محتف ما بين يديه ليجتنب عن التفسير ويسبب حكمه بحضرة
 شهود ليستوفي بهم الخفوق وتثبت بهم الحج والتمني من وخدم على قاض
 تعينه قوما يلقون اي قبول الشهادة في بحيث لا يقبل عنهم لوجوب
 قبول شهادة من تثبت عدالة ولا يصح ولا ينفذ حكمه اي القاضي على
 عدوه كالشهادة عليه بل يفتي على عدوه لانه لا الزام في الفتيا بخلاف
 القضا ولا يصح ولا ينفذ حكمه لنفسه ولا لمن تقبل شهادته كزوجته
 ومودعيه سبه كالشهادة ولو كانت الحمومة بين والدك وابيك والوجه
 ولوله لعدم قبول شهادته لاحوطها على الاحرف فان عرفت للقاضي او لمن
 تزد شهادته له حكومة كما ابي بعض خلفا به او بعض رعيته فان
 عن حاكم ابي اي زيد بن ثابت وحاكم زجلا عن ابي اي شريح وحاكم علي زجلا
 يهوديا اي شريح وحاكم عثمان طحمة اي جيسل بن مطع وله استخلافهم
 اي للقاضي استنابة والده وولده وخوهم عنه في الحكم مع صلاحيتهم كغيرهم
 حكمه اي يجوز له ان يحكم بغيرهم اي غير من لا تقبل شهادته له في
 شهادتهم كان حكم على اجبي بشهادة ابيه وابنه وحكمه عليهم اي على

من لا تقبل شهادته له فيم حكمة على ابنته وابنه وزوجته ونحوهم كشهادته
عليه **فصل** ويسئل لقاص ان يبيد بالنظر في امر الجيوب
اسهام واسهام لان الحبس عذاب ورسا كان فيهم من لا يتحقق البقاية فينفذ ثقة
جسمهم وكل واحد في يوم كذا فمن له حكم محبوس فلجوز لان ذلك اقرب لحضورهم من
اي جسمهم في رفقته منفردة انتفتحت عليهم **فاد اجلس القاضي لوعده** نظره يتداني رفاع
ليلا ينكر النظر الحوسيت فتخرج رقيقة منها ويقال هذه رقيقة فلان فمن خصه من حضر
في حال الاول لو كتبوا له خصم نظرا بينهما فان كان الحوسيت **تعدى البيعة** اي بيعة
في رقيقة واحدة ونحوه **فاد اجلس** عليه فاعادته الي الحبس مبنية على حبسه في ذلك والاصح حبسه
واحدة من الرفاع اذا كان اذ كان في غير حوز فاعاد للحبس **ويقبل قول** خصمه اي الحوسيت
بالاتفاق كالقوة **ثم ينادي** في انه اي القاضي حبسه بعد تكميل بيئته وبعد تعديلها لان الظاهر
انه انها حبسه حق ترتب عليه وان ذكر محبوس انه حبس بقبضة
طلب او خرج ذمي وصرفه عن م في ذلك خلي سبيله لانه لا ديت عليه وان
كذبه عن نفسه وقال بل بحق واديت غير هذا نقول لانه الظاهر **واي بان**
حبسه في تهمته او تهمته بر كافتيات على القاضي قبله ونحوه ككونه
عائنا خلاه اي اطلقه او ابقاه في الحبس **يقول ما يري** حبس اجتهاده
لان التعزير موقوف الى رايه فاطلاقه اي الحوسيت **واذنه** اي القاضي
ولو في قضاء ديت وفي نفقة ليرجع قاضي الديت والمحقق حكم واذنه في
وضع ميزابه ووضع بنام جناح وسابا لا يدربنا فذ بلا ضرر حبسه
فيمنع المضان لانه كاذن الجميع واذنه في غيره كوضع خشب على جدار
جار بشرطه حكم وامر اي القاضي باراقة شبيه حكم ذكره في الاحكام
السلطانية في الحبس **وقد عتبه** اي القاضي حكم يدفع الخلاف ان كان
ثم خلاف وذلك التبع في الديت انه لو اذن او حكم لاحد باستحقاق عقد
او فسخ ففقد او فسخ لم يجز بعد ذلك الى حكمه بل يحتمل بلا نزاع وكذا نوع
من فسخه اي الحكم **كثرت وجه** ببيعه بالولاية العامة وشرا عيت غايية
موصوفة بها يكفي في سلب لقضاديت موعايب وممتنع **وعقد** نكاح بلا
ولي حيث رآه وفسخ لعنة او عيب ونحوه فهو حكم يدفع الخلاف ان كان
وكذا نصه لنحو ميزاب نصبه عليه السلام ميزاب العباس ومن ذلك
بيعه لارض القوة لمصلحة وتوكله بها بلا نفسه وفق لها على ما في المفسر
وحكمه اي القاضي بشي كبيع عبدا غتقه من احاط الديت بماله حكم بلا رايه
اي السبي المحكوم به وهو بطلان العتق في المثال لانه لازم رخصة البيع
فلا يجزى غيره بخلافه لانه نقص لحكمه **واقدره** اي القاضي مكلفا
غيره **فاد اجلس** في انه اي في محته او حله ليس حكما بحته
او حله اذ لا اقرار عدم التعرض له وثبوت شيء عنده اي القاضي
كوقف وبيع واجارة **ليس حكما به** بخلاف اثبات صحة كفاءة والهيبة
وصية

وصية فهو حكم على ما ياتي وكذا ثبوت سبب المطالبة لغرضه مبرر مثل او نفقة
واحدة كما تقدم وتنفيذ الحكم بتضمن الحكم بصفة الحكم المنفذ قاله ابن
نصر انه وفي كلام الاصحاب ما يدل على انه اي التنفيذ حكم بل قد فسري في
الشرح بتنفيذ الحكم في موضع وفي شروح المحرر بنفس الحكم في شئ لا يكون
حكما بصفة الحكم فيه لكت لو نفذ حاكم اخر لزمه انفاذه لان الحكم المختلف
فيه ما ر محكوم ما به فلزمه تنفيذه كغيره وفي كلام بعضهم اي الاصحاب
انه اي التنفيذ **عمل بالحكم المنفذ واجازة له** وامضا كتنفيذ الوارث
الوصية حيث توقفت على الاجازة قال ابن نصر انه والظاهر انه ليس له
حكم بالمحكوم به اذ الحكم بالحكم به يحصل للحاصل وهو محال وانما
هو عمل بالحكم وامضاله ا كتنفيذ الوصية واجازة له فكانه يجز هذا
المحكوم به بغيره بحومة الحكم وان كان حبس ذلك المحكوم به عنده
اتمهي وذكر ابن القوس الحنفي ما لمخضه ان التنفيذ حكم اذا كان الترافع
عن خصومة وان الحادثة الشخصية الواحدة يجوز شرعا ان تتوارد عليها
الاحكام المتعددة المتفقة في الحكم الشرعي واما التنفيذ المتعارف
الآن المستعمل غالبا فمعناه احاطة القاضي علما بحكم القاضي الاول على وجه
التسليم وانه غير معتد به مئة ويسمى اتصالا ويجوز ذكر الثبوت
والتنفيذ فيه **والحكم بالصحة** يستلزم ثبوت الملاء والحجارة قطعا
من ادعي انه اثناع من المدي عليه عينا واعترف له بذلك لم يجز للحكم
الحكم بصفة البيع بمجرد ذلك حتى يدعي المدي انه باعه العيت المذكورة
وهو كذلك ويقم البيعة بذلك **والحكم بالصحة** بفتح الهمزة **بموجب الدعوى**
الثابتة ببيعة او غيرها كالاقرار والاكول **قال الدعوى** المشتملة على ما
يقتضي صحة العقد المدي به من تحويع او اجارة الحكم فيها **بالموجب حكم**
بالصحة لانها من موجه كساة برائته قال الولي العرفي فيكون الحكم
بالموجب حينئذ قوي مطلقا لسلوته وتناوله الصحة واثارها والدعوى
غير المشتملة على ذلك اي ما يقتضي صحة العقد المدي به كان ادعي
انه باعه العيت فقط **الحكم فيها بالموجب** ليس حكما بها اي الصحة اذ موجب
الدعوى حينئذ حينئذ حمل من صورة بيع بينهما ولم تشتمل الدعوى
على ما يقتضي صحته حيث لم يذكر ان العيت كانت للبايع ملكا ولم تم به
بيعة وصحة العقد تتوقف على ذلك بخلاف ما سبق لا يقال هو ايضا في
الاولي لم يدع الصحة فكيف يحكم له بها لان دعواها وان لم تلت صفة فهي
وافقة منها لانها مقصود المشتري **وقال** بعضهم هو التقي السبكي
وتسعه ان قدس الحكم بالموجب **يستدعي** صحة الصفة اي الاجازات
والقبول قولي بين كانا او فقيئين او صيغة الوقف او العتق كذلك والهيبة
المتصرف من بايع ووارث ونحوهما **ويزيد الحكم بالصحة** كون تصرفه في محله
بان يكون تصرفه فيها بملكه ولا مانع منه **وقال** السبكي ايضا الحكم بالموجب

هو الاثر الذي يوجب باللفظ اي يترتب على صيغة العاقد والحكم
بالصحة كون اللفظ اي الصيغة بحيث يترتب عليه الاثر من انتقال الملك
وتحوله فالحكم بالموجب حكم على العاقد بمقتضى عقده لاحد بالعقد بخلاف
الحكم بالصحة وهما اي الحكم بالصحة والحكم بالموجب مختلفان فلا يحكم بالموجب
الا باجتماع الشروط اي شرط العقد المحكوم بحكمته وان لم يجتمع حكم بالموجب
والحكم بالافراد وحكمه كالحكم بالموجب اذ معناه الزام المتعقد بما اقر به
وهو انما اقر به ولا يحكم بالصحة لنقله اليه العاقد عن شئجه البلقيني
وقال ولا يظهر لهذا المعنى فليتامر وقد رجع الشيخ الى ما ذكره او لا
من ان الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة والحكم بالموجب لا يشمل الفاسد
انتهى هذا رد لقول القائل ان الحكم بالموجب لا فائدة له لان معناه
حكم بصحته ان كان صحيحا وفاسدا ان كان فاسدا فهو خصيل
للمحصل وحاصل الجواب ان موجهه هي اثاره التي تترتب والفساد ليس
منها فلا يشمل الحكم بالموجب قال **الشيخ والفعل في ذلك وقالوا**
اي اصحاب الحكم بالموجب يرفع الخلاف لانه حكم على العاقد بمقتضى
ما ثبت عليه من العقد فلو وقف على نفسه وحكم بموجهه من يراه فليس
لشأنه في سماع دعوى الواقف في بطلان الوقف بمقتضى كونه وقفا على
النفس حتى يتسبب موجب لعدم صحة الوقف لكون الوقف موقوف
مثلا وقد ذكر الوالي العرفاني في رسالته له ذكرها في شرحه في قايين الحكم
بالصحة والحكم بالموجب عن شيخه البلقيني مع مناقشة له واذكر ملخص
ما اختاره في ما سبق منها ان الحكم بالموجب يتناول الآثار بالتنصيص
عليها لا لاثبات بلفظ عام يتناول جميع آثارها فان موجب الشيء هو مقتضاها
وهو مفرد مضاف فيم كل موجب بخلاف لفظ الصحة فانها انما تتناول الآثار
بالتنصيص لا بالتنصيص عليه ومقتضاها ان يكون الحكم بالموجب اعلا وهو
خلاف الاصطلاح ولو حكم حكمي بموجب التدبير لم يحز بيعه بعد وان
من موجهه منع بيع المدين فقد صار محكوما بعدم بيعه في وقته بخلاف
ما لو علق مكلف طلاق اجنبية على تزوجه بها وحكم بموجهه حكمي او
مالكي ثم تزوج بها وبادر شافعي وحكم باستمرار النكحة وعدم وقوع
الطلاق نفذ حكمه ولم يكن نقضا لحكم الاول بموجب التعليق لانه لم
يتناول وقوع الطلاق لو تزوج بها لانه امر لم يقع الى الان فكيف يحكم
على ما لم يقع ومنها اذ كان المادرج حيا باتفاق ووقع الاختلاف في موجهه
فالحكم بالصحة لا يمنع من العمل بموجهه عند غير الحاكم بالصحة ولو حكم فيه
بالموجب امتنع العمل بموجهه عنده عند محي وقته وقد يكون الحكم
بالموجب اقوي كما لو حكم شافعي بموجب شرادان فليس للحنفي ان
يحكم بشقعهما لخلاف ما لو كان الشافعي حكم بالصحة وكذا لو حكم
بصحة التدبير لم يمنع حكم الشافعي ببيعته بخلاف ما لو حكم بالصحة

الحكم بالصحة
ولو حكم فيه
بالموجب امتنع
العمل

لو حكم فيه
بالموجب امتنع
العمل

وكذا لو حكم بالموجب بموجهه وكذا لو حكم شافعي بصحة اجارة ثم مات موجد
فالحنفى انما لها بالهوت ولو كان حكم بموجهها لم يكن للحنفي الحكم بابطالها
بالهوت لان من موجهها الدوام والاستمرار للورثة وتاريخ العرفاني في هذه الصورة
الثالثة وقرئ بينهما وبين اللتين قبلها بان الحكم بموجب الاجارة قبل الموت
لم يتوجه الى عدم الانفساخ لانه لم يحي وقتها ولم يوجد سببه ولو وجه الحكم
اليه فقال حكمت بعدم انفساخ الاجارة اذ المات المستاجر لم يكن ذلك
حكما وكيف يحكم على ما لم يقع قلت وفيه نظر لان عدم انفساخ الاجارة هو
معنى لم يملوه هو موجود منذ تعقد قامت المجلس فهو كمنع بيع المدين
عند الحنفى بلا فرق ثم نقل عن شيخه البلقيني صابغا وهو ان المتنازع
فيه ان كانت صحة ذلك الشيء وكانت لوائمه لا تترتب الا بعد صحته
كان الحكم بالصحة رافعا للخلاف واستويا حينئذ وان كان المتنازع فيه
الآثار واللوافم كان الحكم بالصحة غير رافع للخلاف وكان الحكم بالموجب
رافعا وقوي بموجب حينئذ وان كانت آثاره تترتب مع فسادة قوي
الحكم بالصحة على الحكم بالموجب لكن لو حكم حكمي بموجب وقف شرط فيه
التفسير الى الحكم باطلاله لانه الى الان لم يقع كما سبق في مسألة التعليق
اولسب له ذلك كمسألة التدبير والشفعة لان حكم الحنفى بموجب
يتضمن الاذن للواقف في التفسير فقد نقل ما هو اما دون فيه من حاكم
شرعي فليس لي حكم اخذ منه قال وقد خرد في الفرق بين الحكم بالموجب
والصحة ان الحكم بالصحة متوجه الى نفس العقد تضمننا فليس احدهما
اقوي من الآخر الى علي ما بحثته من توجه الحكم بالموجب الى صحة
العقد وجميع آثاره من محاقان الصحة من موجهه فيكون الحكم بالموجب
حينئذ اقوي مطلقا لسفته وتناوله الصحة وثارها ثم رجع المصنف
الى امر المباحس فقال ومن لم يعرف خصمه وانكره المحموس بان
قال حبست ظنما ولا حق علي ولا حق لي **يودعي بذلك** في البلد قال في المقنع
ومن تبعه ثلاثا ولم يذكره في المحور والفروع وميزها ولعل التفسير
بالثلاث انه يشتهر بذلك ويظهر الغرض ان كان غايها ومن لم يقيد
بمراده انه ينادي عليه حتى يغلب على الظن انه لسبب له غريم ويحصل
ذلك غالبا في ثلاث فالمعنى في الحقيقة واجدا كما اشار اليه في الانصاف
فان لم يعرف خصمه بعد ذلك حلفه اي المحموس حاكم وخلافه اي اطلقه
اذ الظاهر انه لو كان له حزم لظهر **ومع غيبة خصمه** المعروف **بيعت**
اليه ليمسك للبحث عن امر المحموس **ومع تاخره بلا عذر** بخلي سبيله
والاولي ان يكون ذلك **بكفيل** احتياطا قلت ولعله لم يعلم حبه بدين
شرعي واللام يحذف الطلاقة الا اذا ادي اوثبت اعساره كما في باب المحجب

اي في الآثار
من اللوائم
كالكتابة
والزيادة والنقص
فهو للتشافعي المبادر
بعدم التفسير

فصل ثم اذا تم امر المحوسب ينظر في امره **يتام ومجانين**
ووقوف ووصايا لاولي لهم اي لا يتام والمجانين ولا ناطق للوقوف والوصايا
لان هذه اموال يتعلق بها حفظها وصرفها في وجوبها فلا يجوز اهلها
ولا نظره مع الولي او الناظر الخاص لكت له الا عند ان يكون مالا يسوع
فلو نفذ القاضي الاول وصية موصي اليه امضاها القاضي الثاني لان
الظاهر ان الاول لم ينفذها او بعد معرفة اهليته وبراءة فان تعيبت
حاله بنفسه او ضعف ضم اليه بحيث قويا امينا يعينه وان لم ينفذ الاول
وصيته نظر الثاني فيه فان كان قويا امينا فنفذ وان كان امينا ضعيفا
ضم اليه قويا امينا وان كان فاسقا عزله وراقم غيره جزم به في الاقتناع
وقدمه في الشرح وقال وعلي قول الحزبي يعم اليه امين ينظر انتهى
وهذا ما جزم به المصنف في الوصية وان كان قد تصرف او وقف الوصية
وهو اهل نفذ تصرفه والا فان كان الموصي لم بالغت عاقلين معينين
صح دفعه اليهم لقبضهم حقوقهم **فول** وجوب امضا الثاني مانعة الاول
من وصية موصي اليه ان اشياء حاكم **صفة كعدالة وجرح واهلية موصي**
اليه ونحوه كاهلية ناظر وقف وحضانة **حكم بقبضه حاكم** احز فيتمضيه
ولا ينفقه مالم يتغير الحال ومن كان من امنا الحاكم بلا طفال او الوصايا
التي لا وصي لها ونحوه كنظار اوقاف لا تنوط فيها بحاله اقله لان تفويضه
اليه كحكمة فليسوا لنوابه في الحكم ومن فسق عزله لعدم اهليته **ويتم**
الي ضعيف قويا امنا يعينه وله ابداله لعدم حصول الغرض به وله
المتطلب في حال قامت قبله ولا يجب عليه ذلك لان الظاهر صحة احكامه
وجزم ان ينفق من حكم قامت صالح للقبضات شيلا يودي الي نقص الحكم
بمثله والي ان لا يثبت حكم املا غير ما ابي حكم خالف نص كتاب الله تعالى
او خالف نص سنة ختوا نوق او خالف غير ما ابي حكم خالف نص كتاب
الله تعالى او خالف نص سنة متواترة او خالف نص سنة اجاد كالحكم
بقتل مسلم بغيره وكالحكم بحول من وجع عين ماله عنده من جرح عليه
لغلب اسكوة الفرو ما ينفق لانه لم يصادف شرطه اذ شرط الاجتهاد
عدم النص خبر معاذ بن جبل ولانه مقدر بترك الكتاب والسنة او
خالف اجماعا قطعيا فينفق لان الجمع عليه ليس محلا للاجتهاد بخلاف
الاجماع السكوتي او خالف ما يفتقده بان حكم بها يفتقد صحتها **فيلزم**
نقصه لا اعتقاده بطلانه فان اعتقده محبي وقت الحكم ثم تغير اجتهاده
ولا نص ولا اجماع لم ينفق لقضاء امر في المشتركة حيث اسقط الاحوة
من الابوين ثم شارك بينهما وبين الاحوة للام بعد وقال تلوه على ما قضينا
وهذه على ما قلنا وفيه في ارت الحد بقضايا مختلفة وليلا يودي الي
نقص

عليه

في كتاب
الاجتهاد
في كتاب
الاجتهاد

نقص الاجتهاد بمثله وان تغير اجتهاده قبل الحكم عمل بالاخير لا اعتقاده
بطلان ما قبله **ولا ينفق حكم بتزويجها اي المرأة نفسها ولو مع حضور**
وليها لا اختلاف الائمة في صحة وحدوث لانكاح الا بولي تقدم مافيه **ولا ينفق**
حكم لعدم علمه اي القاضي الخلاف في المسئلة المحكوم فيها لان علمه ذلك
لا اثر له في صحة الحكم حيث وافق الشرح **ولا ينفق حكم قامت ان حكم بيته**
تقابلها حيث وقع الحكم مقتضى لنقصه وينقصه وجوبا ولا يعتبر لصحة
نقصه **طلب رب الحق** نقضه لانه حق لله تعالى وينقصه اي الحكم حاكمه
ان بان من شهد ما يبي لا يري الحكم معه فقول الشهادة تكون **عند**
الشاهد من عمودي سب مشهود له وكذا كل ما صادف ما حكم به مختلف
فيه صفة لما لا يري القاضي الحكم معه كبيع عبد تبين انه متور
عنه لا تبين **ولم يعلمه** قامت عند حكم حكمه فينقصه اذا ثبت عنده
وتنقص احكام من اي قامت لا يصلح الحكم لفقد بعض الشروط وان افقت
الصواب لان حكمه غير صحيح فوجوده كعدمه وهذا في غير قضاة الصوري
ولا ينفق من احكامهم ما وافق الصواب كما اختاره الشرح في البيت لانها
ولاية شرعية ولا تعطلت الاحكام **فصل** ومن استغذاه اي القاضي
يا خصم بالبلد الذي به القاضي اي طلب منه ان يحضره له بما اي سبي تنصفه
الهمة لزمه اي القاضي احضاره اي الخصم **ولو لم يحضر** المستعدي **الدعوي**
لما ولم يعلم ان بينهما معاملة ليلا يفتح الحقوق ويقدر الظالم وقد ثبتت حق
لا دني على الاربع منه الحق غضب او شري ولا يوفيه ثمنه او ابداع او اعادة
ولا يرد اليه فاذ لم يقدر عليه ذهب حقه وهذا اعظم مزايا من حضور مجلس
الحكم فانه لا ينفق فيه وقد حضر غير وبي عزز يدان ثابت وحضر عمر
واخر عند شريح والمستعدي عليه ان يوكل ان كره الحضور **ومن طلبه**
خصمه لمجلس الحكم لزمه الحضور او طلبه حاكم حيث لزمه احضاره
بطلبه منه لمجلس الحكم لزمه الحضور اليه ولا يرضى له في تخلف فان حضر
والا اعلم القاضي الوالي به اي بامتناعه من الحضور **ومنى حضر** بعد
امتناعه منه فله اي القاضي تاديبه على امتناعه بما يراه من اتيهار او ضرب
ويقتل **خبر يرها اي الدعوي** فيما اذا استعدي على حاكم معزول ومن
في معناه من ذوي المناصب كالخليفة والامام الكبير والشيخ المتبوع صيانة
له عن الانزال ثم براسله القاضي اذا حذر الدعوي فذكره بتمام معاملة
او رشوة فان خرج من العهدة كما ذكره لم يجز لحضوره **والاحضرة** كغيره
فيدعي عليه حقه ويسئل سؤاله على ما ياتي مفصلا وان قال حكم على غاسق
او نحوها واقام بيته حكم بها وفي عبوت المسائل لا ينبغي للحاكم ان يستع
شكته الا اذا حضره حاكمه **ولا يعتبر** احضار من اي امرأة تبين قواها
اذا استعدي عليها **محرم** لها يخرج معها لانه لا سفر وغير البرزة
وهي المحذرة التي لا تبين لقضاء حوائجها عليها **توكل كمرضا ونحوه**

243

لا ينفق حكم
لما لم يعلم
لان من احكام
الشرعية ما ثبت
على خلاف القياس

اذا استعدي

من له عذر وان وجبت عليها **يجب ان يرسل الحاكم** من اي امين معه
شاهدان **يجلفها** بمحضهما **وما ادي على غايب** بموضع من عمل القاضي لا حكم
به **يعت** القاضي الي من اي ثقة **يتوسط بينهما** اي المدعي والمدعى قطعا
للتنازع **فان تعذر** بان لم يكن بذلك الموضع من يتوسط بينهما او لم يقبل
حرف القاضي **دعواه** اي المستعدي ليل يكون ما يدعيه ليس حقا كشفة
حوار وفيه كلب **ثم احضره** القاضي **ولو بعد مكانه** اذا كان **بهمله**
لفصل الخصومة الذي لا بد منه والحاك المشتقة بالمدعي عليه اولى من
الحاقها **بمن ينفذه** الحاكم ليحكم بينهما فان لم يكن يعمل القاضي لم ينفذه عليه
ومن ادعى **قبل** انسان **شهادة** لا تسمع **دعواه** ولم ينفذه عليه ولم يخلف خلافا
للمشخ **تقي** الويت **ومن قال** **لحاك** **حكمت** علي **بشهادة** **فاسق** **فمنع** **عمر** **ا**
فانظر القاضي **لم يجلف** ليل يتطرق المدعي عليهم الي ابطال ما عليهم من
الحقوق بذلك وفيه ضرر عظيم واليمين انما تجب للثمة والقاضي ليس
من اهلها **وان قال** **قاص** **معزول** **عزل** لا يقيم **كنت** **حكمت** **في ولايتي**
فلان **على فلان** **بكذا** **او بينه** وهو **ممن** **يسوغ** **الحكم** **له** بان لم يكن من عمودي
نسب القاضي **وخو** **قبل** قوله **نضلو** **يوم** **يذكر** **القاضي** **مستنده** **في حكمه**
من **حق** **بيته** **او اقرار** **ولو ان** **العادة** **تستحيل** **احكامه** **وضبطها** **بشهود**
لان عزله لا يمنع قبول قوله كما لو كتب الي قاص **اجز** **وصل** **اليه** **كتابه**
بعد عزله ولا يثبته **ما حكم** به وهو غير مقرر فيه **استبه** **اخباره** **حال ولايته**
قال **بعض** **المتأخرين** **وهو** **القاضي** **مجرد** **الدين** **ما لم** **يشتمل** **قوله** **علي**
ابطال **حكم** **حاك** **اخر** **فلا يقبل** **اذا** **اقلو** **حكم** **عني** **برجوع** **واقف** **على نفسه**
فاخذ **منبلي** **انه** **حكم** **بصحته** **ذلك** **الوقف** **قبل** **حكم** **الحني** **برجوعه** **لم يقبل**
نقله **المحب** **ابن** **نضر** **اليه** **في** **حواسي** **الفروع** **وحسنه** **بعضهم** **هو** **ابن** **نضر** **اليه**
قال **هذا** **تفسير** **حسن** **ينبغي** **اعتماده** **وكذا** **قال** **في** **المبدع** **وهو** **حسن**
وان **اجز** **حاك** **ما حكم** **بحكم** **او ثبوت** **ولو كان** **الاخبار** **في غير** **عملها** **اي**
الحاكمين **قبل** **وعمل** **به** **المحضر** **يفتح** **البا** **اذا** **بلغ** **عمله** **كما** **اؤخره** **بعد** **عزله**
واولي **وبجوز** **للمحضر** **يفتح** **البا** **ان** **يعمل** **باخبار** **الاخر** **مع** **حضور** **المحضر** **بكم**
البا **وقها** **اي** **المحضر** **والمحضر** **بفعلها** **اذا** **اخذ** **بالثبوت** **عنده** **بلا حكم** **لا انه**
كنقل **الشهادة** **فلا** **فاستبره** **ما** **يعتبر** **في** **الشهادة** **في** **الشهادة** **بمخالفة** **ماله**
حكم **واخره** **به** **او** **جانا** **او** **اجدها** **بغير** **عملها** **وكذا** **اخبار** **امير** **جهاد** **وامين**
صراحة **وبالوقوف** **بعد** **عزل** **بامر** **من** **منه** **حال ولايته** **فيقبل** **منه** **حيث**
يقبل **في ولايته** **قال** **في** **الاقتدار** **كل** **من** **منه** **اشا** **امر** **من** **افزاره** **به**
بالسب **طريق** **الحكم** **وصفته** **اي** **كيفية** **الحكم** **طريق** **كل** **شي**
حكم **او غيره** **ما** **توصل** **به** **اليه** **اي** **الشي** **والحكم** **لغة** **المنع** **وامطلاح** **الفصل** **اي**
فصل **المحمومات** **او** **الاقدام** **بكم** **شراعي** **كعقد** **رفع** **اليه** **فحم** **به** **خاصة** **بالمنع**
وسمي **القاضي** **ما** **كما** **لانه** **يمنع** **النظام** **من** **كل** **اذا** **احضر** **اليه** **اي** **القاضي** **خمران**
استحب

استحب ان يجلسها بين يديه **لحديث** **ابي داود** **ان النبي** **صلى الله عليه وسلم** **قضى**
ان يجلس الخصمان بين يدي الحاكم **وقال** **علي** **حيث** **خام** **اليهودي** **درعه** **الي**
شذخ **لو** **ان** **حضي** **يهودي** **مسلم** **بين يديك** **ولانه** **امك** **لحاك** **في** **القول** **بينهما**
فاذا **جلسا** **فله** **ان** **يسكن** **حي** **يبدا** **بالينا** **المقول** **اي** **يبدا** **احدا** **الخصمين** **بالدعوي**
وله **ان** **يقول** **ايضا** **المدعي** **لانه** **لا** **يخصم** **في** **ذلك** **لا** **اخرها** **ومن** **سبق** **بالدعوي**
منهما **اقدم** **اي** **قدمه** **الحاكم** **على** **خصمه** **لتسببه** **بالسبق** **فان** **قال** **عضد** **انا** **المدعي**
لم **يكتف** **الحاكم** **اليه** **وقال** **له** **اجب** **عن** **دعواه** **ثم** **ادع** **بعدها** **ثبت** **ثم** **ان** **ادعيا**
معا **اقدم** **من** **قرع** **اي** **خزيت** **له** **القرعة** **لانه** **توجب** **المستحق** **فاذا** **انتهت**
حكومته **اي** **الاول** **ادعي** **الاخر** **لاستيفاء** **الاول** **حقه** **ولا** **تسمع** **دعوي** **مقلوبة**
عوا **دي** **علي** **هذا** **انه** **يؤذي** **على** **دينار** **امثلا** **فاستجلفني** **له** **انه** **لاحق** **له** **علي**
سميت **مقلوبة** **لان** **المدعي** **فيها** **يطلب** **ان** **يعطي** **المدعي** **عليه** **والمدعي**
فيها **يطلب** **ان** **ياخذ** **من** **المدعي** **عليه** **فانقلب** **فيها** **القصد** **المعناد**
قال **في** **الفروع** **وسمى** **بعضهم** **واستنبطها** **ولا** **تسمع** **دعوي** **حسبة** **حق** **الله**
تعالى **عبادة** **من** **صلاة** **وركاة** **وج** **وحقها** **وحد** **تا** **او** **شرب** **وخفارة** **ونذر**
وخو **كجز** **اصيد** **قتله** **محرم** **او** **في** **الحرم** **وتسمع** **بلا** **دعوي** **بينه** **بذلك** **ويقتف**
ولو **انكر** **مفتوق** **العنف** **المشهود** **به** **حق** **الله** **تعالى** **وكذا** **تسمع** **بطلاق** **وتسمع**
بينه **بلا** **دعوي** **بج** **غير** **معين** **كوقف** **على** **نقد** **الوسخر** **وصية** **على** **فقدرا**
او **مسجد** **على** **خضم** **في** **جهته** **ذلك** **وتسمع** **بينه** **بلا** **دعوي** **بو كالة** **وارسناد**
وصية **من** **غير** **حضور** **خضم** **ويكون** **بالبلد** **لا** **تسمع** **بينه** **بج** **ادعي** **معيّن**
قبل **دعواه** **بحقه** **وتحريمها** **لا** **تسمع** **بينه** **اي** **المدعي** **الا** **بعدها** **اي** **الدعوي**
وبعد **شهادة** **الشاهدين** **كان** **حيث** **يقضي** **بالتام** **واليمين** **واجاز** **بعض**
اصحابنا **سماعها** **اي** **الدعوي** **والبينة** **لحفظ** **وقف** **وعبر** **بالثبات** **بلا** **خضم** **واجاز**
الحنفية **وبعض** **الشافعية** **وبعض** **اصحابنا** **يخضم** **مسخر** **اي** **ثبوت** **بنازع**
صورة **قال** **الشيخ** **تقي** **الدين** **وعلي** **اصلنا** **اي** **قاعونا** **وعلي** **اصلنا** **ما** **لكا** **ايات**
ثبتت **الحقوق** **بالشهادة** **في** **الشهادة** **وقال** **له** **بعض** **اصحابنا** **وامان** **يسمونها**
ويج **بلا** **خضم** **وذكره** **بعض** **المالكية** **وبعض** **الشافعية** **وهو** **مقتضي** **كلام**
اجز **واصحابه** **في** **مواضع** **لانا** **نسمعها** **على** **غايب** **وممنع** **وخو** **كمية** **فسماها**
مع **عدم** **حكم** **اولي** **فان** **المشتري** **مثلا** **قبض** **المبيع** **وسلم** **الثمن** **فلا** **يؤذي**
ولا **يؤذي** **عليه** **واما** **الفرض** **الحكم** **لخوف** **خضم** **مستقبلا** **وحاجة** **الناس** **خفوصا**
فيما **فيه** **شبهة** **او** **خلاف** **لوقفه** **اي** **ما** **ذكر** **من** **الشبهة** **او** **الخلاف** **قال** **الشيخ**
وعمل **الناس** **عليه** **اي** **على** **ما** **قاله** **الشيخ** **تقي** **الدين** **فيما** **يقع** **من** **عقود** **المبيع**
والاجارات **والاكتة** **وغيرها** **حيث** **يرفع** **الحاكم** **وتشهره** **به** **البينة** **فيحكم** **به** **بلا**
خضم **وهو** **قوي** **من** **جهة** **المنظر** **قلت** **ولا** **ينقض** **الحكم** **كذلك** **وان** **كان** **الا** **مع** **خلافه**
لما **اقدام** **انه** **لا** **ينقض** **الا** **ما** **خالق** **بعض** **كتاب** **اوسنة** **او** **اجا** **افضل** **ونفخ**
الدعوي **بالقتيل** **ويوم** **تنبه** **الحمة** **بخلاف** **الاستفاد** **المشقة** **ويشترط** **لحمه**

في الامور وفي الرعاية
تسمع دعوي حسيبة

في الامور
في الرعاية
تسمع دعوي حسيبة

الدعوى شروط احدها **تحررها** لترتب الحكم عليها وذلك قال عليه السلام انما
افضي على نحو ما اسمع ولا يمكن الحكم عليها مع عدم تحررها **فلو كانت الدعوى**
بدين على ميت ذكر موته وحذر الدين فان كان اثما زاد حنسه ونوعه
وقدره وحذر **التركة** ذكره القاضي وفي المحقق روين الدعوى عليه وصل اليه من
تركة مورثة ما يبي بدينه ويقبل قول وارث في عدم التركة **بمبيته** ويكفي
اليه من تركة انه يحلف شيئا لانه قد يخلف شيئا لم يصل اليه فلا يلزمه الا بقاء الشرط الثاني
اي **الدعوى معلومة** اي بشي معلوم لينتظم الحكم من الا لزم به اذا
لم يلقه ان يخلف ثبت **الاثبات** وصية مجهول بان ادعى انه وصي له بواحدة او بشي وعقد ذلك
فلا يثبت **افتران** مجهول بان ادعى انه اقر له بمجهول فتصح وادان ثبت طولب
مدعي عليه بالبيان والاثبات **خلع** او **طلاق** على مجهول كان سائر الخلع او الطلاق
على احدي دورها فاجابها ويتنازعان وقد اخف من مال احدي اذا سمي
بمجهول لا يثبت كما سبق فتسمع الدعوى به مع جهالة **فلا يكفي** قوله اي المدعي
عن دعوى بورقة ادعى بها فيها وبو وثيقة حتى يثبت الشرط الثالث كون
الدعوى مصرحاً بها فلا يكفي قول مدعي في غرضه **كذا حتى يقول** وانا مطالب
به ذكوة في الشرايط قال في العزوع وظاهر كلام جماعة **تجدي** الظاهر لا
يكفي قول مدعي انه اقر لي **يكذروا** لو كان المقدر به مجهولاً حتى يقول مدعي
والطالب به او طالبه بما يفسره به الشرط الرابع ان تكون الدعوى متعلقة
بالمال فلا تقع الدعوى بدين موجب لاثباته لانه لا يملك الطالب به قبل اجله
وتصح الدعوى بتدبير وكتابة واستيفاء وصحة الحكم بها وان تأخر اثرها
انما مسد ان تكون الدعوى منفعة عما يجز بها فلا تقع الدعوى على شخص
بانه قتل او سرق من عشرين سنة وسنة دونها **وعنده** كما لو ادعى
انه قتل رباة او سرق منه كذا وعنده منفرد به ثم ادعى على اخيه شراكة
فيه او تغرد به فلا تسمع الثانية ولو اقر الثاني الا ان يقول المدعي غلطت
او كذبت في الاولى وان اقر لزيد بشي ثم ادعاه فان ذكر تلغيبه منه قبل
والا فلا ولا يشترط صحة الدعوى **ذكر سبب الاستحقاق** لعين او دين
لكنه سببه وفرد يخفي على المدعي **ويعتبر** تعيين مدعي به ان حصل
بالمجلس لفي المجلس بالنسبة **ويعتبر** احضار عين مدعي بها ان
كانت بالبلد لتعريف المجلس الحكم نقياً للمجلس **ويجب** على المدعي عليه
ان اقر ان يبراه مثلها ان يحضره ويؤكل به حتى يغفل من ادعي
عليه بغصب نحو غير صفته كذا واقر ان يبراه عبداً كذلك وانكر الغصب
وقال العبد ملحق امره الحاكم باحضاره لتكون الدعوى على عينه ولو ثبت
انها اي العين المدعي بها يبراه اي المدعي عليه بها **بشيئة** او **نكول**
خسب حتى يحضرها لتقع الدعوى على عينها او حتى يبراه تلفها فيصدق
للمزدور لانه لا يعلم الا من جهته **وتكفي القيمة** بان يقول مدعي
قيمتها كذا حيث تلفت وان كانت العين المدعي بها غائبة عن البلد
او كانت

او كانت في الذمة ولو غير مثلية كالبيع في الذمة بالصفة وكواجب
الكسوة **وصحها** مدعي كسبه كالمبيع في الذمة بالصفة وكواجب الكسوة
وصحها مدعي كسبه بان يذكر ما يثبتها من الصفات **والاولى ذكر قيمتها**
ايضاً اي مع وصفها وفي الشرايط يكفي ذكر قيمة غير مثلي وعليه العمل
ويكفي في الدعوى بنقد **ذكر قدر نقد** البلدان اخذ وذكر قيمة جوهر
ونحوه مما لا يصلح فيه سلم لعدم انصاف صفاقه وان ادعى عقاراً غالياً عن
البلد ذكر موضعه وحدوده وتكفي **شهوة عقار** عند هذا اي المتداعيين
وعند حاكم عن تحديد كحديث المحضري والكندري **ولو قال مدعي طالب**
بنقوب غصبه قيمة عشرة فيرده ان كان باقياً ولا يثبت باقياً بقيمته
او قال طالبه بنقوب قيمته عشرة اخذه من يمينه بعشر بن واري رده
واعطاه ثمنه فيعطيه اي العشرة ان كان باغاه او يعطيه **الثوبان** كان
باقياً او يعطيه قيمته العشرة ان كان تلف مع ذلك اصطلاحاً من القضاة
مع تردد الدعوى للحاجة ومن ادعى عقداً ولو غير نكاح كبيع وجارة
ذكر شروطه للاختلاف في الشرايط وقد لا يكون صحيحاً عند القاضي فلا يثاني
له الحكم بصحته مع جهله بها الا ان ادعى زوج استدامة الزوجية فلا يشترط
ذكر شروط النكاح لانه لم يزوج عقداً وانما يدعي خروجه عن طاعته **ويجزي** عن
تعيين المرأة المدعي نكاحها ان غابت ذكر اسمها ونسبها وان ادعته اي النكاح
المرأة وادعت معه اي النكاح نفقة او مهر او نحوه **لكسوة** او مسكن سموت
دعواها لانه تدعي حقاً لها تصفيه اي سببه اشبهه سائر الدعاوي والاتوع
سوى النكاح فلا تسمع دعواها لانه حق للزوج عليها فلا تسمع دعواها بحق
لفيها **ومني** جحد الزوج الزوجية ونوي به اي بحده **الطلاق** لا ينفك
بجحد ذلك لان انكاره النكاح ليس بطلاق قال في المدعي الا ان يوجه في
الافتناع ولا يكون جحوده طلاقاً ولو نواه لان الجحود هنا العقد النكاح لا
لكونها امراته وان كان يعلم انها ليست امراته لعدم عقد او ليسوا نكاحاً
منه لم يخل له ومن ادعى قتل مورثه **ذكر المدعي القتل** وكونه **عمداً**
او **شبهة** او **خطاً** وبقية لا اختلاف الحال باختلاف ذلك فلم يكن بد من
ذكره ليعتد به عليه الحكم وذكر ان القاتل **انفرد** بقتله **اولا** اي اوانه
شورك فيه لانه لا يومت ان يقتل من لا يجب عليه القصاص ولا
يملك تلافيه فوجب الاحتياط فيه **ويقال** مدعي ان المدعي عليه **قوة** اي
مورثه **تصفين** وكان حياً حين قده او انه ضربه وهو حي فمات من
ذلك صح فيطالب حصة بالجواب وان ادعى شخصاً **افتران** **ثانياً** ذكر سببه
وجوب الاختلاف اسبابه الارث والادان تكون ائتماراً على سبب معين
فكذا الدعوى وان ادعى محلي باحد التقديرات فقومه بالنقد الاخر فان ادعى
محلي بذهب فقومه بفضة وان ادعى محلي بفضة فقومه بذهب ليل يفتي
تقوم به بحسنه اي الربا قلت وكذا الوادي مصوغات احوها صاعته

مطلب اذا جحد الزوج الزوجية

مباحة تزيد بها قيمته أو تنقصها فقيمتها وزنه وان ادعى محلي **بهما** او موصيا
منهما ما جازت به قيمته من وزنه **فبا** **بهما** اي التوقيت شأ تقوم الحاجة
اي اخصار التمنية فيهما وذا ثبت اعطى عروضا **فصل** **واذا**
حررها المدعي اي الدعوى **فلما** **سوال** خصه عنها وان لم يسئل المدعي
الحاكم **سواله** بان لم يقل للقاضي اسئل المدعي عليه عن ذلك لان شأه
الحال يدل على ذلك لان احصائه والدعوى عليه انها تزداد لذلك **فان**
اقر مدعي عليه بالدعوى **لم يحكم له** اي المدعي **الا** **سواله** الحاكم الحكم
على المدعي عليه لان الحق له فلا يستوفيه الحاكم الا بحسبته فان سأل
قال الحاكم للمدعي عليه لان الحق له فلا يستوفيه الحاكم الا بحسبته فان سأل
قال الحاكم للمدعي عليه اخرج له من حقه او قضيت عليك له او الزمتك
بحقه او احضرت عليك بالخروج منه ووجه **وان** **انكر** مدعي عليه الدعوى
بان قال مدعي عليه **مدعى قرضا** او **مدعى ثمن** ما **افرضني** او قال **ما باعني**
او قال **ما يستحق علي ما ادعاه ولا شيئا منه** او قال **ما جف له علي صح**
الجواب لنفيه عنه ما ادعاه في به عليه لان قوله لاحق له نكدة في
سياق النبي فتم كل حق **مالم** **يعترف** له **بسبب** الحق فلا يكون قوله
ما يستحق عليه كما ادعاه ولا شيئا منه وما بعده جوابا فلما ادعت امرأة مهر
على معتوف بزوجهين فقال لا يستحق علي شيئا لم يبع الجواب ويزمه المهر
ان لم يبع بيته باسقاطه وكذا لو ادعت عليه نفقة او كسوة وكذا لو ادعى
عليه قرضا فاعترف به وقال لا يستحق علي شيئا لثبوت سبب الحق والاقول
بقاؤه ولم يعلم منزله **وليس** **الواقف** مرضية **بمدعى** مرض الموت
المخوف ان **المهر** لها عار ووجهها لم يقبل منها ذلك **الا** **بيته** انها اخذته
بما نقله منها او انها اسقطته عنه في الحجة يعني مرض الموت
المخوف وما احق به ولو قال مدعى مدعي عليه لي عليك ما به اطالبك **بها**
فقال المدعي عليه ليس لك علي ما به اعتبر قوله اي المدعي **ولا** **شي**
منها لان في المائة لا ينفى مادونها **فحيث** **يخلف** اذا وجهت عليه
ليس عليه ما به **ولا** **شي** منها **ولا** **يكني** الخلف على في المائة **فان** **نكل** عن
اليمين **عيا** **دون** **المائة** بان خلف انه لا يستحق عليه مائة ونكل عن ان
يقول **ولا** **شي** منها **حرم** عليه بالنكول **بما** **به** **الاجزاء** من اجزاء المائة ومن
اجاب **مدعى** **استحقاق** **مبيع** **بقوله** **هو** **ملك** **في** **اشترائه** **من** **زيد** **مثلا**
وهو **ملك** **لم** **يمنع** **ذلك** **رجوعه** **عليه** **اي** **بما** **بانه** **بشئ** **المبيع** **المستحق**
اذا **اثبت** **ربه** **قال** **في** **تصحيح** **الفروع** **وهو** **الصواب** **لا** **سيما** **ان** **كان** **المشتري**
جاهلا **والا** **ضافة** **الي** **ملكه** **في** **الظاهر** **والوجه** **الثاني** **ليس** **له** **الرجوع** **لا**
عن **دفعه** **له** **بالملك** **وهو** **يقيد** **انتهى** **والثاني** **فوق** **مفهوم** **كلام** **المتن** **في**
القص **تبع** **القواعد** **الفقهية** **كما** **اوجاب** **مشتري** **بمجرد** **ان** **كان** **له**
او **انتزع** **من** **يده** **اي** **المشتري** **بيته** **ملك** **سابق** **على** **شرايه** **فيرجع** **عليه** **بانه**
بالثمن

علي المدعي عليه

بالثمن فيها بلا خلاف في المذهب او انتزع من يده بيته ملك **مطلق** عن الترخ
فيرجع علي يا بعه بالثمن لان المبيع لم يسلم له **ولو قال** **مدعى** **عليه** **لمدعى**
دينا **لا** **يستحق** **عليه** **جدة** **مع** **الجواب** **ويقيم** **الحبان** **اي** **حيات** **الدينار** **لا** **انها** **نكدة**
في **سياق** **النبي** **ويقيم** **مالم** **يندرج** **في** **لفظ** **جدة** **اي** **مادونها** **من** **باب** **الفحوى**
او يقيم حقيقة عروية اذا اظهر منه في استحقاق شي من الدينار ولو قال
لك علي شي فقال ليس عليك شي وانما لي عليك الف ودرهم لم يقبل منه
دعوى الا لانه نفاها بنبي النبي ولو قال لك علي درهم فقال ليس لي عليك
درهم ولا ادفع وانما لي عليك الف قيل منه دعوى الا لانه لا معنى لنفيه ليس
حق هذا القدر ولو قال لي عليك شي الادريه مع ذلك قاله الا في **ولمدرج**
انكر **خصه** **ان** **يقول** **له** **بيته** **لان** **هذا** **موضعها** **ولي** **كم** **ان** **لم** **يقبل** **المدعى**
ذلك **ان** **يقول** **له** **الك** **بيته** **لما** **روي** **ان** **رجلين** **اختصما** **الي** **النبي** **عليه** **السلام**
عليه **وسلم** **حضر** **في** **وكندي** **فقال** **الحضري** **يا** **رسول** **الله** **ان** **هذا** **اغلبني** **علي**
ارض **فقال** **الكندي** **هي** **ارض** **وفي** **يدي** **فليس** **له** **فيها** **حق** **فقال** **النبي** **عليه** **السلام**
عليه **وسلم** **للمحضري** **الك** **بيته** **قال** **لا** **قال** **فلك** **بيته** **وهو** **حدث** **حدث**
محم **قاله** **في** **شروحه** **فان** **قال** **مدعى** **سأله** **حاكم** **الك** **بيته** **قال** **نعم** **قال** **له** **الحاكم**
ان **شئت** **فاحضرها** **فاذا** **احضرها** **لم** **يسلمها** **الحاكم** **عما** **عنه** **فاحتج** **بيته** **المدعى**
ذلك **لان** **الحق** **له** **فلا** **يتصرف** **فيه** **بلا** **اذنه** **و** **لم** **يلحقها** **الحاكم** **الشهادة** **بل**
اذا **سأله** **المدعى** **سواله** **البيته** **قال** **من** **كان** **عنده** **شهادة** **فليذكرها** **ان**
شأ **ولا** **يقول** **لها** **ان** **شهادتي** **لا** **امرو** **كان** **تشرح** **يقول** **للمشاهد** **ما** **را**
دعوتكما **ولا** **انها** **كما** **ان** **تزوجا** **وما** **يقضي** **عليه** **هذا** **الاسم** **عندكما** **واني** **بكم**
اقضي **وبكما** **اتقي** **يوم** **القيامة** **فاذا** **اشهدت** **عنده** **البيته** **تسميها** **واحرم** **عليه**
تزوجها **وبكره** **له** **تفنتها** **اي** **طلب** **زيتها** **وانتهارها** **اي** **زوجه** **لئلا** **يكون**
وسيلة **الي** **كتمان** **ولا** **يكفر** **قوله** **اي** **الحاكم** **مدعى** **عليه** **الك** **فيها** **دفع** **او** **مطلق**
لا **يستحق** **قوله** **قد** **شهر** **اعليك** **فان** **كان** **لك** **قادر** **فبيته** **لي** **وقته** **في**
المزني **والمستوعب** **بما** **اذا** **ارتاب** **فيها** **فان** **لم** **يات** **بقادر** **وانتقم** **علي** **الحكم**
الحكم **وكان** **الحق** **لمعين** **وسأله** **اي** **الحاكم** **الحكم** **لزمه** **الحكم** **فورا** **ولا** **يجزم** **سأله**
دون **سواله** **كما** **تقدم** **وبحرم** **الحكم** **ولا** **يخط** **مع** **عليه** **اي** **الحاكم** **بصدقه** **اي**
صدما **بفعله** **بل** **يتوقف** **او** **مع** **ليس** **قبل** **البيان** **ويا** **مر** **بالصالح** **قوله** **نفاي**
لتحريم **بين** **الناس** **بما** **اراد** **الله** **ومع** **عليه** **بصدقه** **او** **اللبس** **لم** **يكفر** **بشيئا**
نكح **به** **وبحرم** **الاعتراض** **عليه** **اي** **الحاكم** **لتزوجه** **تسمية** **الشهود** **قال** **في** **الفروع**
وذكر **شيخنا** **ان** **له** **طلب** **تسمية** **البيته** **ليتمك** **من** **الفدح** **بالاتفاق** **وتوجه**
مطله **حضنت** **بكذا** **او** **لم** **يذكر** **مستنده** **من** **بيته** **او** **اقرار** **او** **كول** **بعدم** **الاعتراض**
عليه **لذلك** **وله** **الحكم** **بيته** **وبافترار** **في** **مجلس** **حظه** **وان** **لم** **يسمعه** **غيره**
نفا **نقله** **جواب** **لان** **مستنده** **قضا** **القاضي** **هو** **الحج** **الشريعة** **وهي** **البيته**
او **الاقرار** **فان** **له** **الحكم** **هما** **اذا** **اسمعهما** **في** **مجلسه** **وان** **لم** **يسمعه** **احدهما** **فلا** **يؤثر**

مقتضى الفدية
الادريه لا يبعد
مطلام تام موجب

ام سلمة مرفوعة انما انما يشترط مثلهم تختصون الي ولعل ان يكون بعض
 الحديث بحجة من بعض فافقي علي نحو ما استمع من فضيت له من حديث
 اخيه شيئا فاجزه فانما افطع له قطعة من النار رواه الجماعة فجعل
 مستند قضائه ما يسمعه لا غيره ولانه اذا جاز الحكم بشهادة غيره
 فبسماعه اولى وليلا يودي الي ضياع الحقوق ولا يحكم قاص بعلمه في
غير هذه المسئلة ولو في غير حد بخبر ولقول الصدوق لو ربيت
 عدلي رجل لم اخذه حتى تقوم البينة ولان نحو هذا القضا يعلم القاضي
 يودي الي ظلمته وحكمة بها يستدل مع الاحكام عليه لئلا يتطرق
 الاعتقاد علي سماعه بالاستفاضة لانها من اظهر البينات ولا يتطرق
 الي الحكم قطعية اذا استند اليها بخبر بها حكم بحجة لا بمجرد علمه
 الذي لا يتبادر اليه فيه غيب ذكره في الطرق الحكيمة **لا يار ودية مرجوة**
 قال **المنقح** **وقريب منها** اي مسئلة القضا يعلمه بل هي من افرادها
العمل اي عمل المحكام بصورة يشي بطريق مشروع بان يولي الشهادة
 الباقي من شهادتين بدمون رفيعة **القضا للمقدور** فيقضي بها شهود
 عليه وقد عمل به في الطريق المشروعي **كثير من حكاينا واعظمهم**
الشارح انتهى اي شارح المقنع الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ اي عمر
 ابن قدامة المقدسي قال في شرحه وظاهره ويؤكد ان شهادته
 على حاكم يجرى وتنفيذ **ويعمل بعلمه في عدالة بينة وجرحها** بغير
 خلاف قاله في شرحه ليلا يتسلسل لاحتياجه الي معرفة عدالة المذكر
 المزين او جرحهم فلو لم يعمل بعلمه في ذلك لاحتاج كل من المذكورين
 الي مذكرين ثم يحتاجون ايضا الي مذكرين وهكذا **ومن جاز** من
 المدعين **بينة فاسقة** استشهد بها الحاكم ليلا يفضيها وقال لمدع
رد في شهود او لم يقبلها لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاز
 فاسق بيني فتبينوا **فصل** **وبيعتير في البينة العدالة ظاهر**
وكذا تعتير باطلا لقوله تعالى تقاي واشهدواذي عدل منكم وقوله
 من ترضون من الشهداء وقوله ان جاز فاسق بينا فتبينوا والفاسق لا
 يؤمن كذبه **الا في عقد نكاح** فتكفي العدالة ظاهرا فلا يبطل لو باننا فاسقين
 ونقوم واختار الحنفي وابوبكر وصاحب الروضة تقبل شهادة كل
 مسلم لم يظهر منه ريبة لقوله عليه السلام شهادة الاعرابي بروية
 الهلال وقول عمر المسلمون عدول ولان ظاهر المسلم العدالة لانها
 امر حفي سببها الخوف من الله تعالى ودليله الاسلام فاذا وجد اكتفي به
 ما لم يقع دليل على خلافه فان جهل اسلامه رجوع الي قوله والعمل علي
 الرواية الاولى وقوله ظاهر المسلم العدالة مبنوع بل الظاهر عكسه
 لان العادة اظهر الطاعة واسرار المعصية وقول عمر معارض بها
 روي عنه انه اتي بشاهدتين فقال لهما السنت اعرفكما ولا يصركما
 الي لم

247
 الي لم اعرفكما ولا اعراي الذي قيل النبي عليه السلام شهادة بروية الهلال
 محاي وهم عدول ويعتبر في مذكرين معرفة **خاتم خبرتها الباطنة بحجة**
او مقامه وخوفهما كونه جار لهما ويعتبر معرفتهم اي المذكرين **كذلك اي**
 كالمعرفة المتقدمة لمن يزكونه من الشهود **ويجزي في تزكية ايشا هو**
 عدلان يقول كل منهما **اشهد انه عدل** ولولم يقل ارضاه لي وعلي لانه اذا
 كان عدلا لم يقل له على من كبه وغيره ولا يكفي قوله لا اعلم الا خبرا **وبينة**
يجرح مقدمه على بينة بتعديل لان الجرح بخبر يامر باطك خفي على العدل
 وشاهد العدالة بخبر يامر ظاهر ولان الجرح ولان الجرح ثبت بالجرح
 والعدل ناف له والمثبت مقدم على النافي واذا عصى في بنية فانتقل اليه
 قومت التزكية ويكفي فيها الظن بخلاف الجرح قاله في المدع **وتعديل**
الحكم وحده لشاهد عليه تعديل له لان البحث عن عدالته لحقه ولا ي
 اقراره بعدالته اقرار بما يوجب الحكم عليه لحقه ويؤخذ باقراره او
 تصدق به اي الحكم **بشاهد عليه تعديل له** فيؤخذ بتصديقه الشاهد
 كما لو اقر بكون شهادته الشاهد **ولا تنص التزكية في واقعة** كقوله
 من كذا اشهد انه عدل في شهادته في هذه القضية فقط ومن ثبتت
عدالته مرة بان شهود فعدل ثم شهد في قضية اخري **لزم البحث عنها**
 اي العدالة مع طول المدة بين الشهادتين لان الاحوال تتغير مع طول
 الزمان فان لم تطل عرفا لم يبحث عن عدالته لان الظاهر بقاؤها **ومني اناب**
 الحاج من عدلين لم يختبر قوة ضبطهما وقوة دينهما **لزمه البحث عنها**
 شهادته بسؤال كل واحد منهما **منفردا عن قضية** **خمله** بان يقول
 هل رايت ما شهدت به او اجبت به او اقر عندك به **ومني** تحملت
 الشهادة ليدكر تاريخ الحمل **وابت** تحملت الشهادة في مسجد او
 سوق او بيت وخو **وسيله** **هل تحمل** الشهادة **وحده** بان يركب
 معه غيره حبس الحمل او كان مع صاحبه **فان اتفقا في جوابها** عن
 ذلك **وعظمها** **وهو فيها** الحديث اي حنيفة قال كنت عند محارب بن دثار
 وهو قاضي الكوفة فجار رجل قاضي عارجل حقا فانكره فاحضر المدعي
 شاهدين شهدا له فقال الشهود عليه والذي تقوم به السماء والارض
 لقد كذبا وكان محارب مستكبرا فاستوي جالسا وقال سمعت
 ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الطير ليحقق
 باجنحتها وتري بما في حواصلها من قول يوم القيمة وان شاهد الزور
 لا تزول قدماه حتي يتنوء مقعده من النار فان صدقتا فاثبتا وان
 كذبتا ففطيار وسخا وانصرا ففطيار وسهما وانصرا **فان ثبتا** بعد
 وعظمها **حكم** بشهادتهما بسؤال مدع **والا يثبتا** **لم يقبلها** قال احمد ينفق
 للقاضي ان سئل عن شهوده كل قليل لان الرجل ينتقل من حال الي
 حال **ومن اقام بينة بدعواه** **وسال حبس حقه** في غير حد حتي تركي بينت

والذي يظهر ان المدة
 الطويلة ما تتغير فيها
 الاحوال غالبا والله
 سبحانه اعلم
 رحمه الله

في حلف وهي اطلاق لفظ له معنيان قريب وبغير ويراد البعيد اعتمادا على
قريضة خفية وبعدم **تاويل** في حلف بان يريد بلفظه ما يخالف ظاهره **الاحكام**
مطلوب فتوزله التورية والتاويل لدفع الظلم عنه وبعدم حلف **مفسر** **خاف**
جسان اقر بما عليه انه اي المذني **لاحق له على ولو نوي** لاحق له على
الساعة لكوني مفسرا خاف جسا اولاه نقله الجماعة عن احمد وجوز
صاحب الرعاية بالنية قال في الفروع وهو منجى وفي الانصاف وهو الصواب
ان خاف جسا وبعدم حلف من عليه **دبت موحد اراد** **منه** **منه** **منه**
سفر فانكر وحلف لاحق له عليه ولو نوي الساعة بضالاه وان لم يزر
دفعه الساعة لم يبع فيه ثبوته في ذمته فهو كاذب في يمينه **ولا حلف**
مدعي عليه لاحق عليه في سني **مختلف فيه** لا يقتضيه مدعي عليه **خاف**
وجمله اي النص **الموفق على الروع** دون التحريم **ونقل عنه** اي الامام احمد
لا يجهلي اي ان يحلف في مختلف فيه لا يعتقده بخوان باع شافعي لهما متر
التسمية غير الجنبلي يثبت في الذمة وطالبه به فانكر مجيبا لاحق
لك على **وتوقف** الايام **احد فيها** اي اليمين **فيمن عامل بحيلة** روية
كعبية اذا انكر الاخذ الزيادة واراد الحلف عليها هل يحلف ان ماله
الاراس ماله نقله حرب قال القاضي لان يمينه على القطع ومسائل
الاجتهاد ظنية فان امسك مدعي عن اطلاق خصه المنكر **اراد** احل
بالدعوى السابقة فلم ذلك لانه لم يسقط حقه منها وانما اخرها **والو**
ابري مدعي عليه منها اي اليمين بان قال له مدعي ابريك من اليمين
بري مدعي عليه منها اي اليمين بان قال له مدعي ابريك من اليمين
المدعي عليه منها في هذه **الدعوى** فقولنا ليس له تخليف فيها لاستقاطه
فلو جردها اي استأنف الدعوى عليه فانظر **وطلب** المدعي اليمين
كان له ذلك لعدم ما سبقه فاذا حلف لم يحلف مرة اخرى ومن انكر
فوجهت عليه اليمين **فلو** **يحلف** وامتنع قال له **حاكم** ان **حلف**
والا قضيت عليك بالنكول **بضاريس** **تكرار** اي قول ان حلفت
والا قضيت عليك بالنكول ثلاثا قطعا **لجته** **قاي** لم **يحلف** **فقي** عليه
القاضي **بشرطه** اي بان يسلمه المدعي الحكم لحديث شاهد اوكا وبمينه
حصر اليمين في جهة المدعي عليه فلم تشترط لغيره ولما روي احمد عن ربه
عن ابنه باع زيد بن ثابت عتقا فادعى عليه زبده باعه اياه عالما بعبية
فانكر ابن عتقا فاحيا الي عتقا فقال عثمان لابن عمر احلف انك
ما علمت به عتقا فاي ربه عمران يحلف فزاد عليه العبد وهو اي النكول
كافا **منه** **بينه** **بوجبه** **الدعوى** **على** **كل** **لا** **قرا** **لان** **الناكل** **قد**
صرح بالانكار وبان المدعي لا يستحق المدعي به وهو مصر على ذلك
منور عن ابن يمين فلا يقال انه مقدم مع امره على الانكار ويجعل
مكذبا لنفسه وايضا لو كان مقرا لم تشع منه بينة بعد نكوله
بالا بر

بالا بر والاداء لا يكون مكذبا لنفسه فيكون جعل وايضا الاقرار اجبارا
وشهادة المدعي على نفسه فكيف يجعل مقرا شاعدا على نفسه بسكوته
ولا كيد لانه اباحة وتبرع وانما كل لم يقصد ذلك ولم يخطئ به له وقد
يكون المدعي عليه مريضا مرض الموت المحوف فلو كان النكول بولا اعتبر
خروج المدعي عليه مريضا مرض الموت المحوف فلو كان النكول بولا اعتبر
من التلث وخيفت انقي ان يكون كالاقرار والبول يقيت ان يكون كالبينة
لانها اسم لما يبين الحق ونكوله عن اليمين الصادقة التي يبرأ بها مع ثبوت
منها دليل ظاهر على صحة دعوى خصه **لحق** **لا يشارك** **من قضى** **له**
به اي النكول **على** **محمود** **عليه** **لفلس** **عزماء** اي المفلس الثابت حقه
بالبينة او الاقرار قبل المحر عليه لاحتمال تواطى المحر عليه مع المدعي
في الدعوى والانكار والنكول عن اليمين ليقطعها بذلك حق الفرض
من مال المحر عليه بخلاف ما لو اقام المدعي بينة فانه يشارك في ما سبق
تفصيله في المحر **وان قال مدعي** سبيل عن البينة وقد انكر خصه **لا اعلم**
لي بينة **ثم اني** **بها** **اي** **البينة** **سمعت** **لانه** **يجوز** **ان** **تكون** **له** **بينة** **لا يعلم**
ثم **علمها** **وكي** **انعلم** **لا** **ينفيها** **فلا** **تكذيب** **لنفسه** **او** **قال** **مدعي** **سبيل** **عن**
بينته **لا اعلم** **اي** **بينته** **فقال** **مدعي** **لا** **يجز** **تشهد** **لك** **فقال** **هذه** **بينتي** **سمعت**
لما **سبق** **ولا** **تسمع** **ان** **قال** **مدعي** **ما** **لي** **بينة** **ثم** **اني** **بها** **بضالاه** **مكذب** **لها**
او **قال** **من** **قامت** **له** **بينة** **كذب** **شهودي** **او** **قال** **المدعي** **كل** **بينة** **افيهما**
لها **زورا** **وفي** **باطل** **او** **فلاح** **لي** **فيهما** **لا** **تسمع** **بينته** **بقوله** **المذكور**
ولا **تقبل** **دعواه** **بذلك** **لانه** **لا** **يلزم** **من** **بطلان** **الرول** **بطلان** **المدعي** **فله**
قلبي خصه لاحتمال انه محق ولم يشهد عليه **ولا** **تخذ** **البينة** **بذكر** **السبب**
اذا سكت عنه المدعي في دعواه لعدم المناقاة اذن **بل** **تزد** **بذكر** **سبب**
ذكر **المدعي** **في** **دعواه** **لعدم** **المناقاة** **سببا** **غيره** **كان** **طالبه** **باني** **قرا** **فانكره**
فشهدت ياق من تمت مبيع او حرق او غصب للثاني **ومني** **شهدت** **بينته**
غير **مدعي** **به** **كان** **ادعي** **ديارا** **فشهدت** **بوراهم** **او** **فضه** **فشهدت** **بفلوس**
او **بفضه** **فرض** **فشهدت** **بفضه** **قوب** **وخواه** **لنوي** **اي** **المدعي** **مكذب**
لها **اي** **لشهادتها** **بها** **بضالاه** **تسمع** **وفي** **المستوعب** **والرعاية** **ان** **قال** **استحقه**
وما **شهدوا** **به** **وراهما** **ادعيت** **باحد** **هما** **لا** **دعي** **الاخر** **وقا** **اخر** **ثم** **ادعاه** **ثم** **شهدوا**
به **قبلت** **ومن** **ادعي** **نيبا** **انه** **له** **اي** **يملكه** **الا** **لم** **تسمع** **بينته** **ان** **شهدت**
انه **كان** **له** **امس** **اوراه** **كان** **في** **يذه** **امس** **لعدم** **التطابق** **حتى** **تبين**
البينة **سبب** **يد** **الثاني** **بخواصته** **او** **مستفبره** **بخلاف** **ماله** **بشهادت**
البينة **انه** **كان** **ملكه** **بالامس** **استنواه** **من** **رب** **اليل** **فانه** **يقبل**
وقال **الشيخ** **تقي** **الريب** **ان** **قال** **ولا** **اي** **له** **من** **بلا** **قبل** **وقال** **لا** **يعتبر** **في** **اداء** **الشهادة**
قوله **وان** **الريب** **باق** **في** **ذمة** **الفرايم** **بل** **يجز** **الحكم** **باستصحاب** **الحال** **اذا** **اشت**
غزه **سبب** **الحق** **اجمعا** **وقال** **فيمن** **بيده** **عقار** **فا** **دعي** **رجله** **بمشوق** **عند** **الحاكم**

انه كان لجده الي موته ثم نورته ولم يثبت انه مخلف عن مورثه لا يبتزع
 منه بذلك لان الاصلين تغارضا واسباب انتقاله التزم من الارث ولم تجز العادة
 بسكونها المدة الطوية ولو فتح هذا لا يترج كثير من عقار الناس بهذه
 البنية بقية وقال في بينة تشهدت له بملكه الي حيث وقفه واقام الوارث
 بينة ان مورثه استنزه من الواقع قبل وقفه فثبت بينة وارث لانها
 من يدعي كتحريم من شهد بانه ورثه من ابيه واحزانه بانه **ومن ادعي عليه**
بشي فان مدعي عليه بغيره يزمه ما اقر به اذا صدقه المقتله كذا ثبت
 لا عذر لمدعي **والدعوي باقية** بما لها من اقامة البينة بها وخلفه
وان سأل مدعي له بينة بدعواه اخلافه اي المدعي اقامتها اي البينة لانه لا
البينة تخلف المدعي عليه كان له اي المدعي اقامتها اي البينة لانه لا
 شغل بالاختلاف كما لو غابت عن البلد وان كان المدعي مدعى شاهد واحد
 بالمال ورفاهه عرفه القاضي ان له ان تخلف مع شاهد وبسحق فان قال لا اخلق
 ورعي بيمينه استخلف له وانقطع النزاع فان عاد المدعي وقال اخلق معي
 مع شاهد لم يسمع منه نقله في الشرح عن القاضي لان البينة فعله وهو
 قادر عليها فامكنه ان يبقها بخلاف البينة وقطع في المدعى والاقناع والمضم
 في اقسام المستهود به يستخلف وان عاد قبل حلف مدعي عليه فبذل البينة
 لم تكن له ذلك في هذا المجلس وان وجد مدعى مع شاهد آخر فشهدوا
 عند القاضي بجمعة كملت بينته وفتي له بها **وان قال مدعي لي بينة للاد**
يمينه فان كانت البينة حاضرة بالمجلس فليس له الا احدهما اي البينة
 او تخلف حصة حديثا هذا او بيمينه واولا بيمينه فلا يجمع بينهما ولا مكان
 فصل الخصومة بالبينة فلم يشرع غيرها مع ارادة مدعى اقامتها وحضورها
 ولان البينة بدل فلا يجمع بينهما وبين كسائر الابدال مع مبدلها
والا تكن البينة حاضرة بالمجلس فله ذلك اي تخلفه في اقامة البينة
 لقول عمر البينة الصادقة احب الي من البينة الفاحقة ويلزم من صدق
 البينة يجوز البينة المتقدمة فتكون اولى ولان كل حال وجب فيها الحق
 باقراره وجب عليه البينة كما قبل البينة **وان سأل مدعي ملازمته**
 اي المدعي عليه **حتى يقيمها اي البينة اجيب في المجلس** حيث امكن
 احضارها فيه لانه من ضرورة اقامتها ولا ضرورة فيه على المدعي عليه بخلاف
 ما اذا بعدت او لم يكن احضارها فان الزامه الاقامة اي حضورها يحتاج
 الي حجب او ما يقوم مقامه لا سبيل اليه **فان لم يحضرها المدعي اي البينة**
فيه اي المجلس صرفه اي المدعي عليه ولا ملازمة لفتحه نصا لانه لم
 يثبت له قبله حق يجيب به ولا يقيم به كفتلا ولا يثبت كل قائم من
 حجب من شأ لا حق **وان سألها المدعي اي ملازمته خصه حتى يفيق له**
الحاكم من شغله مع غيبة بينة ومع بقدها بم الباء اجيب فلا يذهب
 الخضم اولا يمكن اقامتها الا بحضوره **وان سكت مدعي عليه بان لم يقر**
 بالدعوي

وقال فيمن سده عقار
 فادعي اخراته كان ملطفا
 لا يثبت له تسعة بيمينه
 قال لا تسمع الا بيمينه
 او اقرار من طو في بونه
 او تحت حكمة
 قال شارحه

بالدعوي ولم يتركها او قال المدعي فان سكت مدعي عليه بان لم يقر بالدعوي
 ولم يتركها او قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر او قال لا اعلم قدر حقه ولا يبينه
 مدعى بدعواه **قال الحاكم** المدعي عليه ان اجبت والا جعلت ناكل وقصين عليه
 بالنكول **ويست تكراره** ثلاثا فان اجاب والا قضى عليه لانه ناكل عما توجه
 اليه من الجواب فيجزم عليه بالنكول عنه كالنكول عن اليمين **ولو قال**
مدعي عليه في جواب من ادعي ان اجبت والا جعلت ناكل وقصين عليه
بالنكول فيجزم عليه بالنكول عنه كالنكول عن اليمين **ولو قال مدعي**
اليه من الجواب فيجزم عليه بالنكول عنه كالنكول عن اليمين ولو قال مدعي
 عليه في جواب من ادعي ان اجبت والا جعلت ناكل وقصين عليه **ولو قال**
 حق في جواب جميع او قال ان ادعيت هذا الا لثمن كذا بيمينه ولم اقبضه
 اي المبيع فتم ولا تدعيه كذلك فلا حق لك في جواب جميع قال في شرح
 البحر لانه مقرر له على قبل يجتزئ به عما سواه منكره فيما سواه **الا ان**
قال مدعي عليه في جوابه لي يخرج مما ادعاه فليس جوابا صحيحا لان الجواب
اما اقرار او انكار وليس هنا واحد منهما وان قال مدعي عليه في جواب
الدعوي لي حساب اريد ان انظر فيه وسأل الا انظار انظر ثلاث ايام
 ويلزم المدعي فيها لامكان ما يدعيه وتكليفه الاقرار في الحال الزام
 له بما لا يتحقق لانه يجوز ان يكون له حق لا يقر قدره او يخاف ان يخلف
 عليه كاذبا وان لا يكون عليه حق فيقدر بما لا يقر به فوجب انظاره ما لا ضرر
 في المدعي في انظاره اليه وهو ثلاث ايام جها بينت الحقيقت او قال مدعي عليه
بقر ثبوت الدعوي عليه بينة قضيت به اي المدعي به ولي بينة بقضائه
او قال ابراهيم من المدعي به ولي بينة به اي ابراهيم وسأله الا انظار لزم انظاره
ثلاثة ايام فقط لان الزامه في الحال تضيق عليه ونظاره اكثر من ذلك فاجب
للحق عن مستحقة بلا ضرورة فجعل بينت الحقيقت **وللمدعي ملازمته** زمن
 الا انظار لئلا يهرب وتظاهره لا يجيبه وعمل الحاكم على خلافه **ولا ينظر ان**
قال الي بينة تدفع دعواه لانه لم يبين سببه فان تجز مدعي القضا والا بر
عن بينة تشهد به حتى مضت مدة الا انظار حلف المدعي على ما ادعاه
المدعي عليه من قضا او ابر واستحق ما ادعي به فان نكل عن اليمين على
 ذلك **خضم عليه اي المدعي بنكوله وصرف المدعي عليه لان المدعي اذ**
منكرو حجت عليه بيمين فشغل عنها فحزم عليه بالنكول كما لو كان مدعي
عليه ابتداء هذا اي ما تقدم من انظار مدعي القضا او الا بر وقبول بينته
ان احضرها جاز ان لم يحضر المدعي عليه انكر سبب الحق ابتداء فاما ان
كان اخره ثم ثبت فادعي قضا او ابر مدعى له سابقا على زمن انظاره
 اي المدعي عليه ما ادعاه من ذلك فلو ادعي عليه الفان قرض او ثمن مبيع
 فقال ما اقترضت منه وما اشتريت منه فثبت انه اقترض او اشتري منه
 بينة او اقرار فقال قضيت او ابراهيم قبل هذا الوقت لم يقبل منه ذلك

والقضا بنكوله
 المدعي وشيرونك
 مما تقدم ذكره
 شيئا

وان اقام به بيعة نضال انكار الحق يقتضي نفي الغضا او الا برامه لانها لا
تكونان الا عن حق سابق فيكون مكد بالثبوت وان ادعي قضاء او بول بعد
انكاره قبل منه بيعة لان قضاء بعد انكاره كالاقرار به فيكون قاضيا
لما هو مقتضى فتسهم دعواه به كغير المنكر واجرا للمدعي بعد انكاره اقرار
بعدم استحقاقه فلا تنافي وان قال مدعي عليه بغير جوابا لمديها كانت
بيدك است او كانت لك است لزمه اي المدعي عليه اثبات سبب زوال
بيده اي المدعي عن العيب المدعي بها لان الاصل بقا اليد او الملك فان عجز
عن اثباته خلق مدعي عليه بقا به وان العيب لم يخرج عنه بوجه واحد
فصل ومن ادعي عليه عينا بيده ولا بيعة كمدعيها فان مدعي عليه
بها اي العيب لحاضر متكلف غير المدعي جعل المقر له الخصم فيها لا العيب
ما حب اليد بنائية بيده عن يد المقر له واقرار الانسان بها في بيده بغير
صريح سوا قال انا مستأجر منه او مستعير او لا وحلف مدعي عليه انما ليست
لمدعي فان نكل مدعي عليه عن البيعة اخذ منه للمدعي بدلها كاتزارة
بها للمدعي بعد اقراره بها لغيره ثم ان صدقة اي المقر له بالعيب
انما ملكه فهو اي المقر له واحد مدعيين على ثلاثة ثالث اقل الثالث
على ما يأتي في باب الدعاوي والبيعات وان قال من ادعي عليه بغير في بيده
ليست لي ولا اعلم لمن هي وجوب لمن هي سلمت لمدعي او قال ذلك اي ليست
لي ولا اعلم لمن هي المفترضة وجعل لمن هي سلمت لمدعي بلا يمين لان
يدعيها ولا تنازع في بيده فان كان مدعيها اثبت اقتراعا عليها فثبت
خروجها له القرض اخذها وحلف لصاحبه وان عاد المقر بالعيب ادعاها
لنفسه او ادعاها لثالث غير مدعيها وعين المقر له او لا لم يقبل او عاد المقر
له او لا اي دعواه العيب ولو قبل ذلك اي قبل ان يدعيها المقر لنفسه لم يقبل
لانه مكذب لهذه الدعوى او لا قرار الاول بقوله لا في خلافه او بقوله ليست
لي ولا اعلم لمن هي لان ذلك نفي لها عن نفسه وعن غيره فلا يسمع منه خلافا
وان اقر المدعي عليه بغير بها لغايب عن البلد او غير مكلف من
صغير او مجنون وللمدعي بيعة شهدت بانها ملكه ففي اي العيب له ترجح
بأنه بالبيعة وسمعت لازالة التهمة وسقوط البيعة عنه بلا يمين
اكتفا بالبيعة لجنب البيعة على المدعي واليمين على من انكر والاكتفى للمدعي
بيعة فاقام المدعي عليه بيعة اي العيب المدعي بها لمن سماه المدعي
عليه بها لم يخلق اكتفا بالبيعة وسمعت لزوال التهمة وسقوط البيعة
عنه ولا يقضي بها لان البيعة للغايب ولم يدعيها هو ولا وكيله فذمه الوقت
وجزم به الزكشي وفي الاقناع والايام المدعي عليه بيعة ان العيب لمن
سماه استخلف المدعي عليه انه لا يبرأ منه تسليم العيب لمدعيها واقرار
بيدها لا يرفع دعوى المدعي باليمين فان نكل مدعي عليه عن البيعة
عزم بدليها اي مثل العيب ان كانت مثلية وفيمنها ان كانت متعينة

لمدعي لما سبق فان كانا اي المدعيان لها اثبت كل منهما مدعي جيمعها
فعلى ناكل بولان لكل منهما بول وان اقر مدعي عليه بغير بيده لمدعي
اي قال هي لاسان لا اسميه ولا اعرفه قال له حاكم عرفه والاحفظك باخلا
ونصبت عليك بانكول لان اقراره بها لمدعي بول عن الجواب لانه
يعمل الخصم غير معين فيقال له اما ان تعينه لتنتقل الخصومة اليه او
تدعيها لنفسك لتكون الخصومة منك او تقرب بها للمدعي لرفع الخصومة
منك فان عيب المدعي وولا قضي عليه بها فان عاد ادعاها لنفسه لم يقبل
منه ذلك لان ظاهر جوابه او لا انما لغيره فدعواه ثانيا لنفسه مخالفة لدعواه
الاولى فصل من ادعي على غايب عن البلد مسافة قصير عمله
اي القاضي المدعي عنه او ادعي على مشتر اما بالبلد او بدون مسافة قصر او
على بيت او على غير مكلف وله بيعة ولو شاع او يمين فيها يقبل فيه
شبهت وحكم بها بشرطه الحديث هو قالت يارسول الله ان ربا سفيان رجل
شهم وليس بعطيبي من السفعة ما يكفين وروي قال خزي ما يكفين وولوك
بالمدون متفق عليه فقضي لها ولم يجز ابو سفيان حاضرا او ما حديث علي
بالمدون اذ اتقاضي اليك رجلان تقضي الاول حتى تسع كلام الثاني الاخر
فانك لا توري ما تقضي حسنه الترمذي فهو فيما اذا كانا حاضرين والحاضر
يقارن الغايب فلا تسع عليه البيعة الا بحضوره فان كانت القيبة دون
مسافة القصر ففي حكم المقيم واعتبر كونه بغير عمل القاضي لانه اذا كان
ببلده احضره ليكون الحكم عليه مع حضوره هكذا في شريح وقناع واما سماع
وهو خلاف ما في الاقناع والا اختيارا كما اوضحته في شريح الاقناع واما سماع
البيعة على المشتري فلتعذر حضوره كالغايب بل اولى لان الغايب قد يكون له
عذر بخلاف المتواري وروي حبيب باسناده عن ابي موسى قال كان الحصان
اذا اختصا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فافدا مؤيدي في احدهما لم يوف
الاخر فقي للذي وفي ويلا يجعل الاستتار وسيلة الي تصحيح الحقوق وكذا
اليمين واليمين والمجنون لان كلامهم لا يعبر عنه نفسه فهو كالغايب
ولا تسع بيعة ولا يجرى على غايب ويحرم في حق الله تعالى فيقضي في سرقه
ثبت على غايب بقرم مال مسروق فتور دون قطع الحديث اذ هو الحدود
بالشبهات ما استظم ولا يجب عليه اي المحكوم له على غايب وحقه بيمين
على بقا حقه في ذمة غايب او يمين او مشتر حديث البيعة على المدعي واليمين
على مضر كذا المدعي عليه فخص البيعة في جانب المدعي عليه ولا نهائية
عادة فلا يجب معها البيعة كما لو كانت على حاضر الا على رواق قال المنقذ
والعمل عليها في هذه الازمنة انتهى لفساد احوال غالب الناس لاحتمال
ان يكون استوفى ما شهد له به البيعة او ملكه العيب التي شهدت
له بها البيعة ثم اذا كلف غير مكلف ورشد بعد الحكم عليه فهو على حجة
او حضر الغايب او ظهر المستنكر فهو على حجة ان كان لروال المانع

والحكم بثبوت اصل الحق لا يمتلئ دعوى القضا او الايراد ونحوه مما سبق
الحق وان حضر قبل الحكم وقف على حضور ولا يجب إعادة البينة بل خبر
الحاكم بالحال وبمعرفة من الجرح **فان جرح** محكوم عليه **البينة بامر بعد ادا**
الشهادة او مطلقا بان جرحها ولم يقبل بعد ادا الشهادة ولا قبله لم يقبل
جرحه لان ما بعد ادا الشهادة لا يبطلها وادان اطلق احتمال الامر فلا
يطلب الحكم لجور حدوث الجرح بعده **والا** بان جرحها بامر قبل الحكم قبل
جرحه وتبين بطلان الحكم لغوات شرطه **والغايب دون ذلك** اي مسافة
انقص لم يسمع **دعوى عليه ولا بينة عليه حتى يحضر** مجلس الحكم في
حديث على السابق ولانه لم يكن سؤاله فلم يجز الحكم عليه قبله بخلاف
الغايب المتعذر **الا ان يمتنع** الحاضر بالبلد والغايب دون المسافة عن
الحضور **فيسمى** اي الدعوى والبينة عليه كما تقدم **فان** كان المحكوم
به على الغايب عينا سلم انقاض الدعوى كما لو حضر المدعي عليه وان كان
دينا وان وجد الحاكم له مالا وفاه دينه منه لان تاجره بعد ثبوته ظم له
والا يجد للغايب اما لا قال للمدعي ان غرقته له اي الغايب مالا وثبت
عندي انه ماله **وفينك منه دينك والحكم للغايب** لا يبيح لعدم تقدم الادعي
منه ومن وكيله **الا ان يكون** الحكم لغايب تبعا لموضع حاضر بنفسه او وكيله كمن
ادعي موت ابيه او دعاه وكيله او وليه عنه وعن اخ له غايب او غير شير
وله اي الميت عند فلان عين او دين فثبت المدعي به على فلان باقراره
او بينة او تكول اخذ المدعي او وليه او وكيله نصيبه واخذ الحاكم نصيب
الاخذ للغايب او غير الرشيد فيجعله بيد امين امانة او يكره له ان كان
مما يكره او يحفظه له لان بقاءه في يد القريم او دمنه معرض للتلف بغيره
او موته او فلكسه او عزل الحاكم وتقدر البينة عند حضور الغايب ونحوه وليس
للمدعي عليه اذن الطالب بضمين لانه طعن على الشهود **وطا حكم بوقف**
بدخل فيه اي الحكم من لم يخلف من الموقوف عليهم تبعا للمحكوم له **الا ان**
وطا ثبات احد الوكيلين الوكالة في غيبة الوكيل **الاخر فثبت** له اي للغايب
تبعا للمحكوم له **الا ان** واثبات احد الوكيلين الوكالة في غيبة الوكيل
الاخر فثبت له اي للغايب تبعا فلا نقاد البينة اذا حضر وسؤال احد
الشهود **الحجر** له اي للغايب تبعا فلا نقاد البينة اذا حضر وسؤال احد
الشهود **الفرع** على المفسد كسؤال الكل اي كل الفرع **بالقضية الواحدة**
المستقلة على عدد محكوم لهم او عليهم **العلی ايمان** محكوم بها كولي الابوين
في المسئلة المفروقة **بالمشركة** وهي زوج وزم وولداها وعصبة متفق الحكم
فيها لو احدى او الحكم عليه بغيره اي المحكوم له او عليه وبعم غيره فاذا حكم
لاحد الاخوة لا بويين ايا تشريك كان حكما له وبما قيم بذلك وان حكم عليه بالبيع
فذلك وحظه اي الحاكم لا اهل طبقة في وقف حكم لاهل الطبقة الثانية
به ان كان التشرط واحد غير مختلف في من ادعي من اهل الطبقة الثانية
فما بعدها

بذلك الوقت

في شرط الوقت

فما بعدها ما اي امر **يجوز ان يمنع الاول من الحكم عليه** اي المستحق من الطبقة
الاولى **او علمه فلتان** اي المدي لكون الامر **الدفع به** كالاول لوعلمه
لان كل بطن يتلقاه عن واقعه وقد ذكر الاصح ان الحكم يقضي عن الغايب
ويبيع ماله فلا بد من معرفته انه للغايب واعلا طرقه البينة فيكون من الدعوى
للاغب تبعا او مطلقا لاجابة اي ربا الحاضر وبرة ذمة الغايب **فصل ومن**
ادعي ان الحاكم حكم له بحق فصرقه الحاكم في دعواه ذلك قبل قول الحاكم وحده
في ذلك ان كان عدلا وان لم يشهد عليه رجلا بالحكم ويلزم حظه بما حكم به عليه
وليس حكما بالعلم بل امضا للحكم السابق **بقوله** اي الحاكم **ابتدأ حثمت** بخذا
فيقبل منه **وان لم يذكر** اي الحاكم حاكم فشهد به اي يحكم عدلان فقالا للحاكم
شهد عنك انك حثمت فلان في فلان بخذا قبلهما الحاكم وامضاه اي حكمه
لقد رتب على امضاه مام يتيقن صواب نفسه **لانها** اذا شهدا عنده بحكم عنده
غير قبلهما فكذا اذا شهدا بحكم نفسه وان يتيقن صواب نفسه لم يقبلها
ولم يحضر لان الشهادة انما تغيب غلبة الظن واليقين اقوي **بخلاف من شهد**
شهادته فشهد اي العدلان عنده اي انما سبي لشهادته بها بان قال لا تشهد
انك ستشهدت فلان في فلان بخذا فلا يشهد بذلك لان الشاهد لا يقدر على
امضا شهادته وانما يضمنها الحاكم ففارق الحاكم بذلك **وكذا** اي كيشهادة العدلين
عن حاكم بانه حكم بخذا اي امضا ما شهد به **ان شهدا عنده ان فلانا وفلانا**
شهدا عنده بخذا ان يقبلها ويضمنها ما شهد به كما يقبل شهادتهما على
الحق نفسه **وان لم يشهدا** بخذه ولا بان عدلين شهدا عنده بشي احد يعني
عدلين **ووجده** اي حكمه مكتوبا **ولو في قبطه تحت ختمه** ولم يذكر
بما لاحتمال انه زور عليه وقد وجد ذلك كثيرا كوجودان خطا بيه **حكم**
لا بيه فليس له انفاذه او وجودان خطا بيه **بشهادة** فليس له ان يشهد
بما عدا شهادة ابيه كشهادة غيره اذا وجدها بخطه ولو تيقنه **الا في قول**
برجوح قال المنقح وهو اظهر وعليه العمل قال الموفق وهذا الذي رايته
عن احمد في الشهادة لانه اذا كان في قبطه تحت ختمه لم يجز الا ان
يكون صحيحا ومن يخفف الحاكم منه انه لا يفرق بين ان يذكر الشهادة
التي يشهد بها او يقنع على معرفته **الحكم** بخبره بذلك اي يشاهد به
الفرق بين الحاكم لم يجز للحاكم منه ذلك **حرم** ان يسلمه عنه لقبحه
فيه **ولا يجب** على الشاهد ان يخبره **بالصفة** التي شهد بها اي انه ذكر ما شهد
به او اعتمد على خطه **وحكم الحاكم** لا يترك الشهي اي يحمله عن صفته باطلا
ولو عقدا او فسخا حديثا انما انا بغير ذلك وانما تحتصون اي وتقول بعض ان
يكون الحق بيمينه من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فثبت له بشي
من حق اخيه فلا يأخذ منه بشي فانما اقطع له قطعة من ثار متفق عليه وقول
على زوجا كشافا ان صح فانما اضاف التزوج الي الشاهد من لا الي حكمه
ولم يجزها الي التزوج لان فيه طعنا على الشهود واللذان حصل به الفرق لا يعرف

منه ذلك

في شرط الوقت

الزوج ولهذا الوقت به البيعة لم يفسخ النكاح فمضى عليها اي البيعة حاكم
 حاكم كاذبة لم ينفذ حكمه بها حتى ولا في عقد وفسخ خلافا لاني حنيفة فيها
 فمن حكم له حاكم بيعة زور بزوجة امرأة لم تحل له باطنا وان وطئ مع
 العلم اي علمه بالمال فكذا يجب عليه الحد بذلك وعليه الامتناع منه
 ما يمكنه فان اكرهها فالامتناع عليه دونها ويصح نكاحها غيرها لان نكاحه
 كعدمه وقال الموفق لا يصح لافضائه الي وطئها من اتينب اخذها المحرم الظاهر
 والاخر حكم الباطن وان حكم حاكم بطلانها ثلاثا بشهود زور
 فهي زوجته باطنا وبكره له اجتماعه بها ظاهرا لانه طعن على الحاكم ولا يصح
 نكاحها غيره من غير بطلان بالمال من الشاهد بين وغيرهما لبقائها في عصمة
 الاول وقال ابو حنيفة تجل لها ان تزوج وحل لاجل الشاهد بين
 نكاحها ومن حكم بجهلها او حكم عليه بما يخالف اجتهاده عمل الاجتهاد
 باطنا بالحكم له او عليه كما يعمل به ظاهر لرفع الخلاف وان باع حنبل
 لهما متروكا التسمية عمدا فحكم بجهلته اي البيع حاكم بشافعي فقد حكمه
 فتدخل الحكم الطهارة او النجاسة تنقلا لا استقلال او كذا ان حكم حنبل
 بشفاعة جوار قال الشيخ تقي الدين والتحقيق في هذا انه ليس للرجل ان
 يطلب من الامام ما هو حرام عليه فليس له ان يطلب ان يحكم له بشفاعة او
 ميراث وهو في حال طلبه بري ان ذلك حرام عليه لانه جمع بين طلب شي
 وبين اعتقاد كذب به قال تاجن لو كان الطالب غيره او ابتدأ الامام
 بحكم او قسم فمنا يتوجه القول بالحل له لانه لم يصدر ريبه فقل محرم قال
 والاشبه انك هذا لا يحرم عليه وان رده كذا ثم شهادته واحب رواية
 هلال رمضان لم يثبت ذلك في الحكم بعد الله ويلزم الصوم من علم ذلك
 كد شهادته بملك مطلق فلا يثبت ذلك وعدم التاخير بصد شهادته
 من شهد بهلال رمضان رمضان اولي من عدمه بصد بالملك المطلق
 لانه اي الحاكم لا يدخل في حكمه في عبادة ووقت وانما هو اي رده شهادته
 بربطه لا يدخل في حكمه في عبادة ووقت وانما هو اي رده شهادته
 بربطه فتوى فلا يقال حكم نكاحه او بانه لم يره اي الهلال ولو لم
 اليه اي الحاكم حكم في مختلف فيه كمنكاح امرأه نفسها لم يلزمه نقضه صفة
 حكم بان لم يلق كتاب اوسنة صحيحة او اجما فظاهرا لم ينفذ متعلق
 برفع لزمه اي الحاكم تنفيذه وان لم يره اي الحكم صحيحة لانه حكم بها
 ساع الاجتهاد به لا يكون نقضه فوجب تنفيذه لذلك وكذا ان كان نفس
 الحكم مختلفا فيه حكمه بغيره وتزوجه بغيره وحكمه على غايب او باشوت
 بطريق الشهادة على الخط وخوه وظاهر هذا ان الحكم بشي حكم بصفة الحكم
 به وفي شرح المحرر نفس الحكم بشي لا يكون حكما بصفة الحكم لكن لو
 انقذه حاكم اخر لزمه انفاذه لان الحكم المختلف فيه صار محكوما به فلزم
 تنفيذه كغيره انتهى وهو مبني على ان التنفيذ حكم وتقدم الخلاف فيه
 وان رفع اليه اي الحاكم خصمان عقدا فاسدا عنده اي الحاكم فقط دون
 غيره

دون غيره بان صحبا عن غيره كمنكاح بلاولي واقرا اي الحصان بان
 ما كانا فاذ الحكم كحنفي حكم بجهلته اي يكون ذلك العقد صحيحا فله
 الزامها ذلك العقد لانه حق اقرايه فلزمها كما لو اقرا بغيره ولم يره
 اي قولها والحق عليها بجهلته من فساد العقد لان الحكم به لا يثبت
 بقولها بل البيعة فلا يلزمه العمل لعدم ثبوت عنده ومن قبل مجتهدا
 في صحة نكاح لم يفارق زوجته بتغير اجتهاده اي المجتهد الذي
 قلده في صحة حكم اي كماله حكم له حاكم مجتهد بصحة نكاح ثم تغير
 اجتهاده فلا يفارق بخلاف مجتهد في امرأة بعقد اداه اجتهاده الى صحة
 ثم راي بطلان نه اي اداه الاجتهاد الى بطلان النكاح ليلزمه فراق زوجته
 اعتقاد غير وطئها ولا يلزم مجتهد قلده عامي في صحة نكاح اذا تغير
 اجتهاده اعلام المفسر له في صحة النكاح بتغيره اي الاجتهاد بها سبق
 من انه لا يلزم منه الفرق بتغير اجتهاده من قلده وان بان خطأه اي
 الحاكم في حكمه في اتلاف بها لقول دليل فاطح لا يجتمع التأويل او بان خطأ
 مفت ليس اهلا للفتيا باتلاف لقتل في سبي طناه زدة او قطعا في سرقه
 لا قطع فيها او جلد شرب حيث لم يجب جلد كشارب مكره عليه حذره
 فمات منها اي الحاكم والمفتي ما تعلق بتفسيرها كما لو باشره فصل
 ومن غصبه انسان ما لا يجهل او كان عنده عين ماله اي غيره فله
 اي المقتضوب ماله جهرا اخذ فذر ماله المقتضوب من مال غاصب جهرا
 كما قيل لرب العين التي عنده غيره اخذ عين ماله سميت هي عنده ولو
 فقرا قال في الترتيب ما لم يفسد الى قسمة لا اخذ فذر دينه الذي له يذمة
 غيره من مال مدبب فذر اخذ دينه منه كما لم يجهل او غيره كسكيات
 بواد يتعدرا احضار الخصوم منها نصا كحديث ادا الامانة اي من ابنتك
 ولا تحت من خانك رواه الترمذي وحسنه واخره ملك ماله فذر حقه
 بلا اذنه حيا نة له وحديث لا يجل مال امري مسلم الاعن طبيب نفسه
 منه ولا انه ان اخذ من غير حبيب دينه فهي معاوضة بغير ثلث من
 وان اخذ من حبيب فليس له تعيب حقه بغير رضى ربه طارئة
 لا يجوز ان يقول لا اخذ حتى الامت بهذا الكسبة دون غيره فان اخذ
 شي بغير اذن الحديث لزمه رده ان بقي وبوله ان تلف وان كان من حبيب
 دينه نقاصا الا اذا تفذر على صنف اخذ حقه بملك فاحذره وتقدم
 بدليله في كتاب الاطعمة او منع زوج ومن في معناه كقريب ومفتق
 وجبت عليه نفقة قريب ومولاه ما وجب عليه من نفقة وعقوبات الطسوة
 فلمن وجبت له الاخذ كحديث هند وقد اشار احمد الى الفرق بينه وبين
 الربيب بان حقهها واجب عليه في كل وقت اي فتشقق المسألة والخاصة
 في كل وقت يجب فيه النفقة وقرن ابو بكر ايضا بينهما بان قيام
 الزوجية كقيام البيعة فكان الحق صار معلوما يعلم قيام مقتضيه وانما

فالمرأة تنسب في مال الزوج بحكم العادة فاثري رباحه اخذ الحق بخلاف
الاجنبي وايضا النفقة تترادى لاجل النفس ولا يصير عنها بخلاف الويت
حتى انه ليس لها اخذ نفقة ما صنية ولا دين عليه ولو كان رجل واحد من
التنبي على الآخر دين من غير جنسه اي الويت على الآخر بان كان دين احدهما
ذهبا ودين الآخر فضة **فبحر احدهما دين صاحبه فليس للاخر ان يحجر**
دين الجاحد لدينه لانه كبيع دين بدين لا يجوز ولو نكحها فان كان
من جنسه نقضا **باب كتاب القاضي الى القاضي**
واجمعوا على جواز المكاتبة لقوله تعالى حكاية عن بلقيس الى النبي
الي كتاب كريم ولانه عليه السلام كتب الى الخاشي والي قيص والي
كسري يدعوهن الى الاسلام وكانن ولا نه وهما له وسفاته واجمعوا على
قبول كتاب القاضي الى القاضي لوجاهة الحاجة اليه فان له حق في غير دولة
لا يمكنه اثباته والطلب به فيقول له اذ يتوزر عليه السفر بالسفر
وربما كانوا غير معروفين به فيستعذر الاثبات به عند الحكم حاكمه **ويقول**
كتاب القاضي الى القاضي في كل حق لادبي كبير وقريب وعصب واجارة
وصلح ووصية بمال ورخت وحياة توجب مالا لانه في معنى الشهادة
على الشهادة حتى ما لا يقبل فيه الارجلان **كقود وطلاق وخوضا كسب**
ونكاح وتوكيل وامضا في غير مال وحقوق لانه حق ادمي لا يبرر بالشبهة
ولا يقبل في حويله **تقالي حوزنا** وحوزنا **شرب مسكورا** لا يمينية على
الستر والوزر بالشبهة ولهذا لا تقبل بالشهادة على الشها لانه في معناه
وفي هذه المسئلة اي كونه يقبل في غير حوائله تعالى ذكر الاصحاب ان
كتاب القاضي الى القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة لا يثبت الشهادة
القاضي على الشهادة من شهر عنده وذكوروا اي الاصحاب فيما اذا تغير
خاله اي القاضي الكاتب انه اصل لمن شهد عليه ومن شهد عليه فخرج
له فلا يسوغ نقض حكم مكتوب اليه بانكار القاضي الكاتب كتابه
ولا يقدح انكاره في عدالة البينة كانكار شهود الاصل بعد الحكم بل
يمنع انكاره اي القاضي الكاتب للكتابية **الحكم** من المكتوب اليه اذا
انكره قبل حكم المكتوب اليه **كما يمينه** اي الحكم بالشهادة على
الشهادة رجوع شهود الاصل قبل الحكم قول ما ذكره الاصحاب مما تقدم
انه اي القاضي الكاتب فزع لمن شهد عنده واصل لمن شهد عليه ودل
ذلك ايضا انه يجوز ان يكون شهود فزع اصلا فزع اخر لوجاهة الحاجة اليه
ويقبل كتاب القاضي فيما حكم به الكاتب لينفذه المكتوب اليه
كما يمينه اي الحكم بالشهادة على الشهادة رجوع شهود الاصل قبل الحكم
قول ما ذكره الاصحاب مما تقدم انه يقبل وان كانا اي الكاتب والمكتوب
اليه ببلو واحد لان الحكم يجب امثاله بكل حال ولا يقبل فيما ثبت عنده
اي الكاتب والمكتوب اليه ببلو واحد لان الحكم يجب امثاله بكل حال
ولا يقبل

254 ولا يقبل فيما ثبت عنده اي الكاتب **الحكم** به المكتوب اليه الا في مسافة
فقرنا كثر لانه تقبل شهادة كاشها كدة على الشهادة ولا يقبل اذا
سمع الكاتب البينة وجعل **نقد يلقاها** اي الاخذ المكتوب اليه **الا في مسافة**
نقد فاكث يجوز وتقدم ان الثبوت بسبب الحكم بل خبر بالثبوت كشهادة
الفرع لان الحكم امر ولا يثبت الزام قال الشيخ نقل ويجوز نقله الي مسافة
فقرنا كثر ولو كان الذي ثبت عنده لا يري جواز الحكم به لان الذي ثبت
عنده ذلك الشيء بخبر بثبوت ذلك عنده قال ولما لم الذي انقل به ذلك
الثبوت الحكم به اذا كان يري محتمة قال في الفروع فيستوجب لو اثبت حكم
مالني وقفا لا يراه كوقوف الاثبات على نفسه بالشهادة على الخط فان حكم الخلاف
في العمل بالخط كما هو المعناد فلما لم حنبلي يري صحة الحكم ان ينفعه في
مسافة قريبة وان لم الحكم بل قال ثبت هذا فكذا لان الثبوت عند المالني
حكم ثم ان راي الحنبلي الثبوت حكمنا نفذه والا فلا خلاف في قرب المسافة
قال ولما لم الحنبلي الحكم بصفة الوقف المذكور مع بعد المسافة ومع ذلك بالخلاف
وله اي القاضي ان الكاتب ان قضاء المسلمين وحكامهم بلا تعيين ويلزم من
وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل اليه في كل فلهم قبوله كما
لو كان اليه بغيره **ويشترط لقبوله** اي كتاب القاضي والعمل به ان يقبل
الكتاب على عدلين **ويعتبر ضبطهما لمعناه وما يتعلق به الحكم منه فقط**
اي دون ما لا يتعلق به الحكم ايضا لعدم الحاجة اليه ثم يقول القاضي الكاتب
بعد القراءة عليهما **هذا حكمي** اي فلان بفلان او الي من يصل اليه
من القضاة **وبدفعه اليهما** اي العدلين المقر عليهما فاذا وصل بالكتاب
الي عمل المكتوب اليه **دفعه** اي المكتوب اليه **قالا** لا تشهد انه اي هذا
الكتاب **كتاب فلان** القاضي فلان **البيد** كتبه بعمله واشهدنا عليه قال
الشيخ نقل الويت وتعيين القاضي الكاتب تعيين شهود الاصل اي
يشتترط والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما صونا لما فيه ولا يشترط
الحتم لان الاعتماد على شهادتهما لا على الحكم وكتب النبي صلى الله عليه وسلم
كتابا الي قيص ولم يختمه فقبيل له انك لا يقرأ كتابا غير محتوم فالحكم
الحاتم واقتضاه اولاه الكتاب دون الحتم دليل على انه ليس بمحتوم وانما
فقله ليقرأ كتابه ولا يشترط لقول الكاتب **قولا** اي العدلين **وقري**
عليما واشهدنا عليه اعتمادا على الظاهر **ولا قول** كاتب **اشهدا على** بما فيه
كايرو ما يجوز به الشهادة وان اشهدهما اي العدلين عليه اي الكتاب
مردوا محتوما لم يجر لان ما امكن اثباته بالشهادة لم يجوز الاقتضار
فيه على الظاهر كاثبات العقود ولان الخط يشبهه وكذا الحكم فيمكن
التزوير عليه وكتابته اي القاضي **في غير عمله** او كتابه **بعد عمله**
خبره بغير عمله او بعد عمله وتقدم حكمه **ويقبل كتابه** اي
القاضي في جواز بالصفة **اكتفا** بها اي الصفة لانه يثبت في الزمة

ان الكتابية
من كتاب
القاضي
الى القاضي
في كل حق
لادبي كبير
وقريب وعصب
واجارة

يعقد السام كالدين **كشهود عليه** بالصفة فيقبل كتاب القاضي فيه لانه ينفرد بمجي انسان بصفته فيقول انا المشهود عليه وتكون الصفة في المشهود له بان يقول لا تشهد لتخص صفة كذا وكذا انما لا يشترط تقدم دعواه فان لم تثبت مشاركته له اي العبد او الحيوان فيه بالصفة **باب جعل في صفة** بان زال اللبس بعد ما يشاركه في صفة اخذه **مدعيه** المشهود فيه بالصفة بان يجعل في عقه خوفا ويحكم عليه بخوشتي قبالي به القاضي الكاتب لتشهد البيعة **باب عينه** الاول لو زال الا شكال **و يقضي له به** ويكتب له كتابا اخر الى القاضي الذي سلمه له بكفيل ليبرأ **كفيله** من الطلب به بعد ان لم يثبت ما ادعاه بان قال الشهود انه ليس المشهود به فهو في يده **مقصود** لرفع يده عليه بغير حق ولا يحكم القاضي على مشهود عليه بالصفة بان قال تشهد علي رجل صفة كذا وكذا انه اقتصر من هذا اذ اثنى بسبي وينسب ولا حاجة الي ذلك الحد ان عرف باسمه واسم ابه او حتى تشهد البيعة **باب عينه** ليزول اللبس واذ وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه **واخص** الخصم المذكور فيه باسمه وحليته فقال يا انا بالمدكور في قبل قوله **بيمينته** لانه منكر ان يثبت عن اليمين قضي عليه بنحوه وان اقر بالاسم والنسب او ثبت اسمه وشبهه بيمينته فقال ل **المحكوم عليه** عن يدي لم يقبل منه ذلك **الابينة** تشهد ان بالبر شخص اخر كذلك اي ساء به في اسمه وشبهه ولو كان المساوي له في الاسم والنسب **متايقع به اشتكال** فيتوقف الخصم حتى يقم الخصم منكما فيحضر القاضي المساوي له ان امكف وسيله فان اقر في الحق الزمته وتخلص الاول وان انكر وقف الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب بعلمه بما يحصل من اللبس حتى يرسل الشاهد بيمينته فيشهد عنه على احداهما بيمينته فيلزمه الحق وان كان الميت لا يقع به الباس فلا اثر له **وان مات القاضي** الكاتب او عزل لم يصح اي لم يمنع ذلك قول كتابه والعمل به **كموت** بيمينته اصل **يجزم** بشهود الغرض **وان فسق** القاضي الكاتب **فسقه** يفدح فيما ثبت عنه **يجزم به** اي المكتوب اليه فلا يجزم به لان الكاتب اصل وبقاء عدالة الاصل شرط في الحكم بشهادته **الغرض خاصة** اي دون ما حكم به الكاتب وكتب به فلا يفدح فسقه فيه فلم يكتوب اليه ان يجزم به لان حكمه لا يثبت بفسقه ويلزم من وصل اليه الكتاب من الحاكم العمل به اي الكتاب **تغير المكتوب اليه** الكتاب بموت او عزل او غيرهما او لاكتفا بالبيعة **تدليل** ما لو ضاع الكتاب او انجس وشهد الشاهدان بما فيه من حفظهما وقياسه لوجه الشاهدان الى غير المكتوب اليه حال قيامه وشهد عنه عمل به لما تقدم فان كان المكتوب اليه خليفة الكاتب فمات الكاتب او عزل انزل المكتوب اليه لانه نائب عنه فينفرد

الكتاب

فينفرد بموته وعزله كوكلايه ذكره في الشرح ولو شهد اي حاملا الكتاب عند المكتوب اليه **بخلاف ما فيه** اي الكتاب قبل ما شهد به **اعتقاد** اي العلم بالشهودها به القاضي الكاتب على نفسه ومتى قدم الخصم المثبت عليه الحق عند الكاتب قبل الحكم عليه **بلو** الكاتب فله الحكم عليه اي الخصم بالحق بلا اعادة شهادة عليه اذ اسأله رب الحق ذلك لسبق الشهادة **فصل** واذ ادخل عليه المكتوب اليه بما ثبت عليه عند الكاتب من الحق فسأله اي اي الحاكم محكوم عليه ان يشهد عليه بما جري عنه من حقه عليه **بلا** الحكم عليه القاضي الكاتب ثانيا اجابه الى ذلك دفعا لضرره لانه ربما لقيه الخصم في بلد الكاتب فقال له بالحق مرة اخرى او سال من ثبتت برأته عند الحاكم **كن انكر** وحلفه الحاكم او ساله من ثبت حقه عنه اي الحاكم ان يشهد له عليه بما جري من برأته او ثبوت مجزئ ام ثبوت متصل **حكم** او ثبوت متصل **بحكم** وتنفيذ او ساله الحكم له بما ثبت عنه اجابا سواء ثبت حقه باقرار او بيعة لاحتمال طول الزمن في الحق فاذا اراد ربه المطالبة به لم تكن بيده حجة وربما سبي القاضي او مات او طأ به الغريم في صورة البراءة مرة اخرى عنه اذا سبي او من غيره **فان** سأل اي سال الحكم الحاكم مع الاشهاد بما جري مما تقدمت كتابته ورائه **بورقة** او كان من بيت المال ورق معد لذلك **لزمه** اجابته اليه لانه وثيقة له ككتابة **سابع** باخذ زكاة ليلاطل به سابع اخر وكذا امشرا اموال تجار حربة وذمة ولا يلزم من له الحق دفع وثيقة به اذا استوفاه بل الا شهادة باستيفائه لانه ربما خرج ما قبضه مستحقا فيحتاج الى حجة بحقه وكذا ابايع عقار لا يلزمه تسليم كتاب ابتياعه الى المشتري منه بعد الاشهاد على نفسه باستيفائه لان ذلك حجة له عند الدرك ذكره في المستوعب **وما نصت** الخ **بيينة** يسمى سجلا والسجل لغة الكتاب والاث الوقتي تنزل فيه الوقائع والوثائق **وغیره** اي غير ما نصت الحكم بيمينته يسمى **محضرا** يقع اليه والاماد البينة سمي بذلك لما فيه من حضور الخصمين والشهود والحضرة شرح ثبوت الحق عند الحاكم بشبوته **والاولي جعل السجل** سجنين **سجته** يدقها الحاكم بخبثته **والاولي اليه** اي صاحب الحق تكون وثيقة بيده **والسجته** الاخرى **جعل** عنه اي الحاكم يرجع اليها عند صياغ ما يبد الحكم او الاختلاف فيها لانه احوط وصفة المحض **لسم الله الرحمن الرحيم** حضر القاضي بالتمسب مفعول مقدم اهتماما وتعظيما فلان بن فلان ويذكر ما يميزه قاضي غير الله الامام على مونية كذا وان كان القاضي نايبا كتب خليفة القاضي فلان بن فلان قاضي غدا الله الامام على كذا في مجلس حقه وقضايه بموضع كذا موضع مذكور فاعل حضر وذكر انه فلان بن فلان واخضر معه مدي عليه ذكر انه فلان ابن فلان ومن كان معروفا فامهنا لم يحتم الى قول وذكر ولا يعتد بذكر الجدل

بلا حاجة اليه بان عرف باسمه واسم ابيه والاولي ذكر الجرح بلا حاجة
اليه حليتهما اي المدعي والمدعى عليه ان جهلها دفعا لا تكار مع
العلم لا حاجة للتحفة فاذني فلان ثبت فلان عليه كذا فاقوله او انكر
فقال القاضي للمدعي انك بينة قال نعم فاحضرها وسال سماعها ففعل
او فانكر المدعي عليه ولا يبيح للمدعي وسال من الحام تخليفه فحلفه
وان نكل المدعي عليه عن البيعة او عن الجواب دكوه وان حلف بكنونه
وساله اي الحام خصمه كتابه محضر بما جرى بينهما فاجابه القاضي الي
ذلك وجري ذلك في يوم كذا من شهر كذا امه كذا من سنة
كذا وبقي القاضي في الاقرار والا نكار والا خلاف عا راس المحضر جري
الامر على ذلك وفي شهادة البينة شهدا عندى بذلك لان الشهادة
تتضمن كل ما هو من مقرر ما ثاب من الدعوى والموجب وغيره وقد يقال عادة
بله اولي سهولة فهم معناها وان ثبت الحق باقرار مدعي عليه لم يخرج ان
يقال في مجلس حكمه لجهة الاقرار بكل موضع وان كتب وانه شهد على
اقراره شاهدان كان اكد واما السجل فهو لا نقاد ما ثبت عنده والحكم
به وصفته ان يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما شهد عليه القاضي فلان
ابن فلان كما تقدم اول المحضر من حضوره من الشهود اشهرهم انه ثبت
عنده بشهادة فلان وفلان وقد عرفهما بما راي معه قبول شهادتهما
بمحضر من خصمين ويذكرهما ان كانا معروفيين ولا يكونا معروفيين
قال مدعي ومدعي عليه جان حضورهما وسماع الدعوى من احدهما يا
الاخر معرفة فلان بن فلان ويذكر الشهود عليه واقراره طوعا في
حجة منه وجوان امر جميع ما سمي ووصف به في كتاب نسخة كذا
وينسخ الكتاب المثبت او المحضر جميعه حرفا بحرف فاذا فرغ من نسخه
قال ون القاضي امضاه وحكم به على ما هو الواجب في مثله بهذا ان ساله
ذلك وسال الاشهداد به الحام المدعي وينسبه ولم يدفع خصمه
الحاضر معه حجة وجعل القاضي كل ذي حجة في ذلك على حجة
واشهد القاضي فلان على انفاذه وحكمه ومضاهيه من حضوره من الشهود
في مجلس حكمه في اليوم المورخ اعلاه وامر بكتب هذا السجل تحتين
متساويتين نسخة تكون بربوت المحضر ونسخة ياخذها من كتبها
له لتكون كل نسخة احدهما من الشكنتين وثيقة بما انقذه وليكتب
ذلك بغير انما نسخة اخرى وهذا كله اطلاق نسخ ولو لم يذكر في السجل
بمحضر من الخصمين جان ذلك لجواز الفصل في القايي بشرطه وصفا
كتاب القاضي الي القاضي ذكرها في شرحه من اشارح وبقي القاضي والشاهد
ما اجتمع عنده من محضر وسجل ويكتب عليه اي المحضر مما مر
كذا من وقت كذا السهولة الكشوف عند الاحتياج اليه
باب القسم بخسر القاف اسم محذور من قسم
السي

الشي جعلته اثنا ما والقسم بخسر القاف النصيب المقسوم ويقتصر بمصدر
قسمت الشيء فانقسم وقاسمه المال وتقاسمه واقسمه وعرفا **تفسير بعض**
الايضا عن بعض واقرار **عنهما** واجعوا عليها لقوله تعالى واذا حضر
القسم وقوله وتبين ان اما قسمه بينهم وحديث اما الشفعة فيما لم يقسم
وقسم النبي صلى الله عليه وسلم خبير علي اثنا نيه عشر سهم والحاجة الناس
اليها وذكوت في القضا لان منها ما يقع باجبار الحاكم عليه ويقاسم نفسه
وهي اي القسم نوعان احدهما **قسمه تراخي** بان يتفق عليها جميع الشركا
وتحرم القسم في **مشتري** لا ينقسم الا **بضر** على الشركا او احوط كحديث
لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره قال الشوري حديث حسن وله طرق
يقوي بعضها بعضا او **بضر** عوض من احوط لانها معاوضة بغير
الرجعي كحمام ودور صفار بحيث يتعطل الانتفاع بها اذا افسدت او بطل
وكشجر مفرد وارصا بغيرها بغير او بنا وحده طعن ولا تتحول باجزا
اي يجعلها اجزا ولا بقيمة الا بوجبي الشركا كلهم لان فيها اما ضررا
او رد عوض وكلاهما لا يجبر الانسان عليه **وحكم هذه** القسمه كبيع يجوز
فيها ما يجوز فيه اي البيع **لما** النصيب ان لم يكن محورا عليه ووليده
ان كان كذلك **خاصة** لما فيها من الرد وبه تفسير يتفادى قول ما حكيه
اياه عوضا عما حصل له من حق شريكه وهذا هو البيع قال المحمدي الذي خور
عندي فيما بينه ردانه بيع فيما يقابل الرد واقرار في الباقي انتهى فلا يفعلها
الولي الا ان رادها مصلحة والا فلا كبيع عقار موليه ولو كان بين اثنين
بنا اعلى وبنا ادنى فقال احوها انا **احد الادنى** اي الاسفل ويبقى لي في الاعلى
شمة حصتي فلا اجبار لشريكه على ذلك لما فيه من اسقاط حق شريكه
من الادنى بغير رضاه ومن دني شريكه الي بيع فيها اي قسمه التواخي
يجبر اجبر شريكه على البيع معه فان الي اي امتنع شريكه من بيع معه
بيع اي باعه حام عليه ما وقسم الثمن بينهما على قدر حصتهما معا ولو اطلب
احد الشريكين **الاجارة** اي ان يوجد شريكه معه في قسمه التواخي فيجبر
الممتنع ولو شريكاني وقف فان الي احوه حاكم عليها وقسم الاجرة بينهما
على قدر حصتهما **والضرر المانع** من قسمه **الاجار** نقص القيمة بها اي
القسمه سواء انتفع به مقسوما او لا اذا نقصت قيمته ضرر ويقوم منق
شرا وان انفرد احوها اي الشريكين بالضرر **طوب** ثلث معرب ثلثين
ونقص ربعا رب الثلث وحده وطلب احوها القسمه فلا اجبار **شما لو**
نقص ولو طلبها الممتنع لانه عليه السلام عن اضافة المال ولا بد
طلبها من الممتنع رشفه فلا يجب الاجابة اليه **وما تلاصق** من دور مشتركة
ومن عطا يجمع عصابة ما يصنع جزيات المانية من السواني ذوات التفتين
ذكر في المبيع وغيره وفي الاقناع هي البطا كبيت اللطاف الضيقة **واقعة**
ولي الارض التي لا ما فيها ولا شجر متفرق فيقترب الضرر وعدمه في كل بيتين

انقسامها اي المنافع في زمان او مكان

عين منه **اي انفرادها** لانها اعيان كل عين منها تختص باسم وموصوفة
ولو بيعت احوالها لم يجب الشفعة لما لك الاخرى ومن بينهما **جيب او يما**
او ثياب وخواصها طوائف من جنس اي نوع واحدا كان تكون العبيد كلهم
نوبة او حبشا وخواصها طوائف من جنس اي نوع واحدا او بقر او حمار والثياب كلها من جنس
وخواصها طوائف من جنس اي نوع واحدا او بقر او حمار والثياب كلها من جنس
فيها قسمها اعيان بان يقول **بالقيمة** واي شريكه **اجبر الممتنع ان تساوت**
القيم كحديث عمران بن حصين ان رجلا اعتق في مائة سنة العبد وان النبي صلى
الله عليه وسلم عزاهم ثلاثة اجزاء فاعتق اثنتان وارقت واحدة وهذه
قسمة لهم ولا يخفى اعيان امكن قسمتها بلا ضرر ولا رد عوض اشبهت الارض
والا تكت متساوية القيم فلا يجبر الممتنع **على او يختلف الجنس** بان كان
بعض الثياب قطن او بوقها كتان او حمار **واخر** مبتدأ وهو اللين المشوي
متساوي القوالب كبر او صغيرا **متساوي القوالب** من قسمة **الاجزاء** خبر للمساوي في
الفرد **واخر** كجبت **متساوي القوالب** من قسمة **الاجزاء** خبر للمساوي في
للمساوي في الفرد **واخر** وليت متساوي القوالب من قسمة **التقديرات**
بالقيمة ومن بينهما **حايط او يمينها عرصة حايط** وهي التي كان بها
حايط وصارت **لأبنا** فيها **فطلب احدهما** اي الشريكين قسمة اي الحايط
او عرصته **ولو طلب انقسم طولها** كمال العرض بان يكون احدهما
من الحايط قطعه من اسفلها الى اعلاها في كمال عرض الحايط واي
شريكه انقسمه لم يجبر **او طلب احدهما قسمة العرصة عرضا** ولو
وسقت حايطين واي شريكه لم يجبر **ممتنع** لانه ان كان الحايط
مبنيا لم يمكن قسمة عرضا في كمال طولها في تمام العرض لان كل قطعة
من الاخر ولا يجوز الاجبار عليه ولا طولها في تمام العرض لان كل قطعة
من الحايط ينتفع بها على حدتها والنتفع فيها مختلف فلا يجبر احدهما على ترك
انتفاعه مكان منه واخر غيره كما لو كان دارين متلاصقين بخلاف
الارض الواسعة فان الانتفاع بجميعها لوجه واحد وان كان غير مبني
فهو يزداد لذلك كالمبني **كثرت بينهما دار لها علو وسفل** **طلب احدهما**
اي الشريكين جعل **السفل** لواحد منهما وجعل **العلو** لآخر وامتنع
شريكه **او طلب احدهما قسم كل واحد من العلو والسفل على حدة** واي
الاخر فلا اجبار لما تقدم **وان طلب احد الشريكين قسمهما** اي السفل
والعلو معا **لا ضرر** ولا رد عوض **وجب** القسم واجبر عليه **ممتنع**
وعول القسم في ذلك **بالقيمة** لانه احوط ولا يجعل **ادراج سفل** **بلا راي**
علو او عكسه **ولا ادراج من سفل** **بلا راي** من علو الا بتراضيهما ولا اجبار
في قسمة **المنافع** بان ينتفع احدهما بمكان والاخر باخر او كل منهما ينتفع
شهر او حفر لانهما معا وصلة فلا يجبر عليها الممتنع كالبيع ولان القسمة
بالزمان ياخذ احدهما قبل الاخر فلا تسوية لتاخر حق الاخر **وان**
انقسمها

اقتسامها اي المنافع في زمان او مكان **ذلك** **جايزا** غير لازم سواء عين ام مودة
اولا كالعارية من الجهتين ولكل منهما الرجوع متى شاء **فلو رجع احدهما**
بعد استيفاء نوبته **غير م** **ما انفرد به** اي اجرة مثل خصة شريكه مودة
انتفاعه **ونفقة الحيوان** اذا انتهت اياه الشريكان **مودة كل واحد منهما** اي
زمن نوبته في المهايأة عليه لتراضيهما بالمهايأة وكسب العبد في مودة
كل منهما له غير النادر في وجه كالنقطة والهيئة والركاز قاله في الاقتناع
ومن بينهما ارض من روضة فطلب احدهما قسمها دون ريع واي الاخر
اجبر **وقسمت كخالبه** من الزرع اذ الزرع فيها كالقماش في الدار
وسواكان الزرع بذرا او فضيلا او مشتد الحب وان طلب قسم الارض
معها اي الزرع **او طلب قسم الزرع دونها** اي الارض لم يجبر **الممتنع** اما
في الاول فلا ان الزرع مودع في الارض للمقل عنها فلا يقسم معها كالقماش
في الدار واماني الثانية فلا تنقسم الزرع بالشهام غير ممكن لان
منه الجيد والردي فاذا اريدت قسمته فلا بد من جعل الكثير من الردي
في مقابلة القليل من الجيد فصاحب الردي ينتفع من الارض باكثر
من حقه لوجوب بقا الزرع في الارض الى حمادة **فان تراصيا** اي الشريكان
على احدهما اي قسم الارض مع الزرع او الزرع وحده **والزرع فضيل** لم يشترجه
جاز **او الزرع فظن جاز** لان الحق لا يبعد ومنها ولا يجوز جواز التفاضل
اذن والمراد بالقطب اذ لم يصل الي حال يكون فيها موزون ولا ولا فالحال
المشتد **وان كان الزرع بذرا او سنبلا** **مشتد الحب** فلا يكون لهما
ذلك لانه بيع حب يجب مع الجهل بالتساوي وهو كالعالم بالتفاضل وان
كان بينهما اي الشريكين **نهر او قناة او عين** **ما فالنفقة** **على ذلك الحاجة**
اليها بقدر حقهما كالقيد المشترك **والما بينهما على قدر ما شوطاه عند**
الا استخراج كحديث المسلمون على شوطهم ولانه مملوك مباح فكان على ما
شوطا كما لو اشتركا في اصطياد او احتشاش وان كان الملك والنفقة
بينهما بصفين لم يصح شرط التفاضل في الما وتقدم **ولهما قسمته** اي الما
بمنهاية بزمن للتساوي غالبا عادة او قسمته بنصف خشية او نصف
جبر مستوفي **مصطدم المانية** اي المصوب ثقبان **بقدر حقيقتها** لانه طريق
الي التسوية **بينهما** لقسم الاراضي بالتقديرات **وكل** من الشريكين **سقي**
ارض لا يشرب **يكسر** الشئ المجهة اي نصيب من الما **لها منه بنصيب**
لانه ملحق فيعمل به ما شاء **فصل** النوع الثاني من نوعي القسمة
قسمة اجبار وهي ما لا ضرر فيها على احد الشريكين **ولا رد عوض** من واحد على
غيره سميت بذلك لاجبار الممتنع منها اذا املت شروطه **بجبر شريك او**
وليه ان كان محجورا عليه **مستند** **مفعول** **طلب** من مكبل **بشئ** او
شعوب وما يع وشرور ويب ووزن وقسط وبنود وخواص مما يحال من لان قسمة الاجبار حق على
الشمار وكذا اشان وخواص **او موزونة** اي الجنس كذهب وفضة وحقايب الحقوق **طلب** **شريك**
للغايبة او وليه اي ولي الشريك
الغايبة ان لم يكن مطلقا

ويقتسم حاكم على غايب منهما
اي من الشريكين او وليه
لان قسمة الاجبار حق على
سائر القايبة في الزرع عليه
للقايبة او وليه اي ولي الشريك
ان لم يكن مطلقا

من حظ هذا ومن حظ هذا القيام الجماعات وهي اي اجرة القسم على الشراكا بقدر
الاملاك ايضا وبشرط خلافه فالشرط لاغ ولا ينفرد بعض الشراكا باستيجار
قاسم لان اجرة الشراكا كلهم على قدر املاكهم وكذا قسم في اخذ اجرة وكوثرها
على قدر الاملاك **حافظ ونحوه** فتكون اجرة شاكه يخرج تقسم البلاد واجرة
وكيل وامين المحفوظ على مالك وفلاح ذكروه الشيخ في الدية قال فاذا
ما تم الفلاح بقدر ما عليه او ما يستحقه الصنف حل لهم **ومتي لم يثبت عند**
حاكم انه اي ما تزد قسمة لهم اي لم يرد قسمة قسمة تتنازعهم الاقرار
والبيد دليل الملك ومن لم يثبت بها ولا منازع لهم ظاهر او القضا عليهم بالقرار
لا غيرهم ذكر القاضي **وذكر القاضي في كتاب القسمة** انها اي القسمة **بمجرد**
دعواهم ملطه اي المقسوم لبل يوم من بعده مرور القسمة بعد شئون
ملكهم فيؤدي الى ضرر من يدعي في العين حقا فان لم يتفقوا على طلب
القسمة لم يقسم حتى يثبت انه مذكروه ولا اجبار قبله لانه حكم على المستغ
من الشراكا فلا يثبت الا بما يثبت به الملك لخصه بخلاف حالة الرضي
فصل وتعدل سهام القسمة اي بعدلها القاسم **بالاجزا** اي
اجزا المقسوم ان تساوت كالمكيلات والوزونات والارض التي ليس بعضها
اجود من بعض ولا بنا بها ولا شجر سواء استوت الاضيا او اختلفت وتعدل
سهام **بالقيمة ان اختلفت** اجزا المقسوم قيمة استوت الاضيا ايضا
او اختلفت فيجعل السهم من الردي اكثر من الجود بحيث تتساوى
قيمتها كارب من بعض اجود من بعض او ببعضها بنا او بها شجر مختلف
لانه لما تعدل التعديل بالاجزا لم يبق الا التعديل بالقيمة وسواء اختلفت
السهام او اختلفت وتعدل سهام **بالردي ان اقتضت** اي الردي بان لم يكن
تعديل السهام بالاجزا ولا بالقيمة فتعدل بالردي بان يجعل لمن ياخذ
الردي او القليل دواهم على من ياخذ الجيد او الاكثر **ثم يخرج** بين الشراكا
لازالة الامهات من خروج السهم ميار له **وكيف ما اخرج جاز** قال في رواية
اي داود ان شارقا وان شاخو ايم يطرح ذلك في حجر من لم يحضر ويكون
لؤل واحد خان معين ثم يقال اخذ خا خا على هذا السهم فمن خرج فهو
خائنه فهو له وعلى هذا فلو اخرج بالحصا وغيره جاز **والاحوط كتاب**
اسم كل شريك برقة ثم تخرج الرقاع في بنادق من طين او شمع متساو
قدرا اي حما ووزنا ويقال لمن لم يحضر ذلك اي عيلى البنادق بعد
طرحها في حجره ونحوه اخذ برقة على هذا السهم فمن خرج اسمه فهو
اي السهم الذي خرج اسمه عليه له لتعين سهمه بخروج اسمه عليه ثم كوك
الشريك الثاني بفعل به كما فعل بالاول والسهم الباقي للثالث اذا استوت
سهامهم **وكانت** اي الشراكا ثلاثة لتعين السهم الثالث للمناخود
اسمه لزال الامهات بخروج اسم الاولين وان كتب اسم كل سهم
برقة فيكتب في رقة السهم الذي من جهته كذا وفي اخري
اسهم

259 السهم الذي من جهة كذا الى اخذ السهام ودرجهان بنادق كما تقدم ثم
يقال لمن لم يحضر على البنادق اخذ برقة لفلان وبنادق لفلان
وهكذا الى ان ينتهوا **جاز** ذلك فيكون لكل سهم الذي في بنادقه
واذا لم يبق الا بنادق فالسهم الذي فيها لم يبق خا اسمه من الشراكا وان
اختلفت سهامهم نصف واحد وسدس لاخذ جزئ مقسوم بحسب
الجزئية ثم يخرج بنادقه على اول سهم فان خرج اسم رب النصف اخذه
مع ثاين وثالث يليان به ويخرج القرعة الثانية على السهم الرابع فان خرج
اسم رب النصف اخذه مع ثالث وثالث الثلث اخذه مع سابع ثلث يليه
والباقي رب السدس وان خرجت لرب الثلث اخذه مع ما يليه ثم يخرج
بين الاخريين كذا والباقي للثالث وانما لم اخراج الاسماء السهام الا
اذا خرجت قرعة فيها السهم الثاني لصاحب السدس واخذ لصاحب
النصف او الثلث فيها الاول احتاج ان ياخذ نصيبه متفريا فيتصرف
بذلك ثم القسمة اربعة اقسام احدها ان تتساوى السهام وقيمة الاجزا
الثاني ان تختلف السهام وتتساوى قيمة الاجزا وهذا ان القسمة
تقدم في المثل الثالث ان تتساوى السهام وتختلف قيمة الاجزا
فتعدل الارض بالقيمة وتعدل اسهما متساوية القيمة ويجعل في
اخراج السهام كالقسم الاول الرابع ان تختلف القيمة والسهام فتعدل
السهام بالقيمة وتعدل السهام متساوية القيمة وتخرج الاسماء السهام
كالقسم الثاني الا ان التعديل هنا بالقيمة وكذا يعلم منها تقدم **وتلزم** القسمة
بمخرج قرعة لان القاسم حكام وقرعة حكم فصل عليه ولو كانت
القسمة **فيما فيه رد عول** او **مزر** اذا تراصا عليها وخرجت القرعة
اذ القاسم يجتهد في تعديل السهام كاجتهاد الخا في طلب الحق فوجب
ان تلزم قرعته كقسمة الاجار وتقدم ان قسمة التراضي يثبت فيها
خير المحلست فلهذا اذا لم يكن ثم قاسم بدليل قوله **وان خير احدهما**
اي الشريك الاخر بان قال له اختراي القسمة شيت بلا قرعة
لم يكن ثم قاسم والقسمة تلزم **برضاها وتفرقها** با بداهتها كتحقق
متبايعين **فصل** ومن ادعى من الشراكا غلطا او حيفا فيها تقاسمها
بانفسرها واستهدا على رضاها به لم يلتفت اليه فلا تسمع دعواه ولا تقبل
بينته ولا يجعل غرضه لرضاها بالقسمة على ما وقع فيلزم رضاها بزيادة نصيب
شريكه وتقبل دعواه غلطا او حيفا بينة شهدت به فيها **قاسم**
حاشم لانه حكم عليه بالقسمة وسكوته استند الى ظاهر حال القاسم فاذا
قال من البينة بغلطه كان له الرجوع فيما غلط به كمن اخذ دينه من غيره
قال انه قد رحقه قرضي به ثم تبين نقصه فله الرجوع بنقصه **والا** تكن بينة
شهدت بالغلط **حلف** منظر الغلطا لان الظاهر صحة القسمة واداء الامانة
فيها وكذا قاسم رضاه بانفسهما فقسما بينهما ثم ادعى احدهما الغلطا فيقبل

السهم

بينة والاحلف منكر وان استحق بعدها اي القسمة معين من حصتها
 على السوا لم تبطل القسمة فيما بقي كما لو حلف كان المقدم عينين
 فاستحق احدهما الا ان يكون ضرر المعين المستحق في نصيب اخرها
 اي الشريكين اكثر من ضرر الشريك الاخر كسر طريقه او سد
 مخرجها به او سد مخرجه ونحوه مما فيه ضرر فتبطل القسمة لغوات
 التعديل كما لو كان المستحق في احدهما اي النصيبين وحده او كان
 شافعا ولو فيها اي النصيبين لانه شريك فان كانت القسمة بالتراضي
 فتم شريك لم يرض وان كانت بالاجبار فالتاثل لم يحكم عليه بالقسمة
 وان ادعى كل من الشريكين شيئا من المقتسوم انه من سهمه وانكره
 الاخر تعاى حلف كل واحد منهما للاخر على نفي ما ادعاه ونقضت
 القسمة لان المدي لا يخرج عن ملكهما ولا سبيل لوقفه يستحقه
 منها بدون نقض القسمة ومن كان من المقتسمين بني او غرس
 في نصيبه فخرج المقتسوم مستحقا فقلع بناوه او غرسه رجع على شريكه
 بنصف قيمته في قسمة تراض فقط عوان كان بينهما داران سوية
 فتراضا على احدهما كل منهما دارا منها فخرجت احدهما مستحقة فقلع شريكها
 ما غرسه او بناه فيها الشريك فخرج على شريكه بنصف قيمة ذلك لان
 هذه القسمة في معنى البيع فحكمه بخلاف قسمة الاجبار فانها افراز
 فاذا ظهر نصيب اخرها مستحقا وقلع غرسه او بناه فلا رجوع له على
 شريكه بشي لانهم يفرقه ولم ينتقل اليه من جهته ببيع وانما افرز حقة
 من حقه ولتخرج في نصيبه من الشراكا عيب جهله وفق القسمة
 اساء نصيبه المقيت مع اخذ ارش القيب من شريكه كفسخ
 اي كماله فسخ القسمة كالمشترى لوجود النقص ولا يمنع دين على ميت
 نقل ملكه تركته الى ملك ورثته بضا فثبت انفس ثم مات بخلاف
 ما يخرج من ثلثها اي التركة من معين موصى به لفقرا او نحو مسجد
 فلا ينتقل الملك في الموصى به الى ورثة الموصى وانما الموصى به لميت فلا
 ابن فلا ينتقل اليه الا بقوله بعد الموت وما بعد الموت والقبول
 ملكه للورثة ونهاؤه لم كما تقدم في الوصايا وحيث علم ان الويت لا يمنع
 نقل التركة فظهوره اي الويت بعد قسمة التركة لا يبطلها اي
 القسمة لصورها من المالك ويصح بيعها اي التركة قبل قضاء اي
 الويت ان قضى الويت ولا تقض البيع وكذا هبتها ونحوها كالعبد المجاني فانما
 في التركة بعد الموت فلا يها او يشار بخير او نكاح ما شية ونحوه لو ارث
 ولا يتعلق به حق القرى لانه من تمام ملكه كما جاز لاحق لولي الجناية
 فيه ويصح عتقه اي الرقيق من التركة مع دين على الميت ويقدم قيمته
 لرب الويت ولا ينقص العتق ولو اعسر الوارث او كان مفسرا لفق
 الراهن والحي والواوي ومي القسمة اي الشريكان نحو دار فحصلت
 الطريق

الطريق في حصة واحد منهما بان حصل لاحدهما ما يلي ابواب وبلاخر النصف الى اخر
 ولا منفذ للاخر الذي حصل له الداخل بان سجد طريق من جهة اخرى
 ولا ملك له بما وره ينفذ اليه بطلت القسمة لعدم تمكث الداخل من
 الانتفاع بما حصل له بالقسمة فلا تكون السهام معدلة لوجوب التعديل
 في جميع الحقوق واي الشراكا وفقت طلة دار في نصيبه عند القسمة
 فهي له بطلت العقد لوقوع القسمة على ذلك قال في القاموس والطلقة
 شي كالصفة يستتر به من الحر والبرد **باب الرعاوي**
 والبيانات الرعاوي جمع دعوي من الرعا في الطلب قال تعالى ولهم ما يدعون
 اي يبتغون ويطلبون ومنه حديث ما بال دعوي الجاهلية لانهم كانوا يدعون
 بها في الامور الشديدة بعضهم بعضا وفي قولهم بالفلان والاعوي اصطلاحا
 اضافة الانساب الى نفسه استحقاق بشي في يد غيره ان كان المدي
 عينا او في ذمته اي الغير ان كان دينيا من قرض او غضب ونحوه والمدي
 من ياتى بغيره بحق من عين او دين يذكرك استحقاقه عليه ويقال ايضا
 من اذا ترك ترك والمدي عليه المطالب بفتح اللام اي من ياتى بغيره بحق
 يذكرك استحقاقه عليه ويقال من اذا ترك لا يترك والبيينة واحدة التينات
 من بان الشي فهو بين ولا نبي بينة وعرفا العلامة الواحدة كالشاهد
 فاضل واصل هذا الباب حديث ابن عباس مرفوعا لوسيطي الناس
 بدعواهم لادعي ناسد دما زجلا واموالهم ولحق اليهم على المدي عليه رواه
 احمد وسلم ولا تضع دعوى الامن جابر نصرته الى حركته رشيد وكذا انكار فلا يصح الامن جابر النصر
 سوى انكار سوية فيما يجر به لو امر به اذناي حال سفره وبودفكم جرحه وهو لا يملك انكاره
 طلاق وحرق في قبيح منه انكاره وحلف اذا انكر حيث يجب اليمين
 وتقديم حلف الدعوي على حو صغير وياتي في الاقرار ما يقبل منه حلف الدعوي
 على الفت والابينة لاخذها وادعي كل من اثنين عينا انما لم تقل من اربعة
 احوال احدها ان لا تكون العين بيد احد ولا ثم بفتح المثلثة ظاهر يعمل به
 ولا بينة لاحدهما وادعي كل منهما انها كلها له تعاى اي حلف كل منهما انها له
 احق للاخر فيها وتنا صفاها اي قسمت بينهما لاستنوايهما في الدعوي وثبت
 احدهما بها اولى من الاخر لعدم المرجح من يد وغرها وان وجد امر قاهر
 يبرح انما لاحدهما عمل به اي بهذا الظاهر يحلف وياخذها فلو تنازعا عرصتها بها
 شجر لهما او بها بنا لهما اي التنازع عين فهي اي العرصتها لهما بحسب البناء والشجر
 لان استيفاء المنفعة دليل الملك والبناء والشجر استيفاء المنفعة العرصتها
 واستيلا عليها بالتصرف وان كان الشجر او البناء لاحدهما فالعرصة له اي
 لرب الشجر او البناء وحده لما سبق وان تنازعا عرصتها اي شجر او بناء ما بينهما
 من جانب بيت فخر احدهما وارضا الاخر حلف كل ان نصفها له وتنا مفاها
 لانها جاز بين ملكيها ينتفع به كل منهما اشبه الحايطين الدارين
 او تنازعا جدارا بين ملكيها حلف كل منهما ان نصفه له ويقع بينهما

ان تشا في المبتدئ منها باليمين الحديث البخاري عن ابي هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليهودي فاسروا فامر ان
يسلم بينهم في اليمين ايم يحلف قال ابنت طيبة هذا فيمنعنا ووا
في سبب الاستحقاق لا يكون الشيء في يد مدعيه ويبريد بحلف ويستحق
ولا يفلح في حيز المسئلة ان حلف احدهما او كل منهما ان **كله** اي المتنازع
فيه له **وتناصفا** اي الجدار بين مملكتيهما كحائط معقود بينا اذا
تنازعا في حلف كل منهما ويتناصفا لانه لا يملكها بوجه على نفسه وان كان
الحائط معقودا بينا احدهما وحده **رو متصلا** اي بينا احدهما اتصالا
لا يملك احدهما عادة او كان له اي لاحدهما عليه **ان** قال ابنت
المنى هو القبول وقال الجوهري ضرب من الابنية او كان لاحدهما
عليه **مترة** مبنية اوقية فالجدار له اي لم يملك له ذلك عملا بالظاهر
بيمينته لانه ظاهر لا يقبل ان يحتل بنا الاخر له الحائط تنزعا وان
وهبه آياه وعرفه وان كان معقودا بينا احدهما معقودا يملك
احدهما كالبنا باليمن والاحد لم يبرح به فانه يملك ان يبرح من
الحائط المبنى نصف لبنه او اجرة ويجعل مكانها لبنه صحيحة **ولا تنزع**
لاحد المتنازعين **بوضع خشيته** على الجدار المتنازع فيه لانه مما يسمح
الجار وورد الخبر بالنهي عن المنع منه كاسناد متاعه اليه **ولا يوجد**
أحد او جارة ولا يكون الاجرة الصحيحة مما يلي احدهما وقطع راجع
مما يلي الاخر **ولا يتردد** في تخصيص ومما قد فسر في خصص لعموم
حديث البينة على المدعي واليمين على من انكر ولان وجوه الاجر ومما قد
القطر اذا كانا تشرعيتين في الجدار والحض لان ان يكون الى احدهما
اذ لا يملك كونه اليها جميعا فيطلت دلالة كالتزويق والتخصيص
لانه يملك احدهما وان تنازع **رب علو** **رب سفلى** في سقف بينهما
خالف **وتناصفا** حيز بين مملكتيهما واتصافهما به وانصافه بينا كل منهما
كالجدار بين مملكتيهما ان تنازع **رب علو** **رب سفلى** في سلم منصوب
او في درجته يصعد منها وليس تحتها موقف لصاحب السفلى كدكة او سلم
مسير فالسلم المنسوب والدرج **لرب العلو** عملا بالظاهر لانها من مرفقه
ان يكون تحتها اي الدرج **سكن** لصاحب السفلى فيجئ لفان ويتنامى
اي الدرج لان يدها عليها ولا لها سقف للسفلى وموطى للفقو قال
كان تحتها طاق مفيد لم تبث الدرج لاجله وانما جعل مرفقا لجول
فيه جوارها وحده لصاحب العلو **وان تنازعا** اي رب علو ورب سفلى
الصحن المتوصل منه الى الدرج والحال ان الدرج **بصوره** اي
الصحن والصحن بينهما لانه يدها عليه **وان كانت** الدرج **في الوسط**
اي وسط الصحن **فما اليها** اي الدرج من الصحن بينهما لان يدها عليه
وما وراءه اي المحاط الذي به الدرج من باقي الصحن **لرب السفلى** وحده
لانه لا يدرج لرب العلو عليه **وكذا** **الوتان** **رب باب** **بصوره** **رب**
نافذ

مما

نافذ **رب باب** **بوسطه** اي الدرب في الدرب فمت اوله الى الباب بوسطه
بينهما وما وراء الباب بوسطه اي مدونه تحت باب بصدره لما تقدم **فصل**
الحال الثاني ان تكون القيت المتنازع فيها بيد احدهما اي المتنازعين فهي له **وكل**
انه لاحق له فيها للاخر الحديث الحضرمي والكندي **ان** **تلك** **لمت** القيت بقيد
بوجه بينة للخصم شاكها كاد يمينه ليست لك الا ذلك ولان الظاهر من اليد المثل
فان كان للمدعي بينة حزم له بها وان سال المدعي عليه الحاكم **كتابة** **محضر**
بما جري اجابه اليه وجوبا **وذكر فيه** اي المحضر انه اي الحاكم **بقي** **القيت**
بيده لانه لم يثبت ما يرفعها اي بوجه عنها ولا يثبت ملك بذكر اي
وضع اليد كما يثبت الملك بيمينه فلا شفعة له اي رب اليد بمجرد اليد
لان الظاهر لا تثبت به الحقوق لاحتمال خلافه وانما ترجع به الدعوى **فصل**
الحال الثالث ان تكون القيت المتنازع فيها بيد يدهما اي المتنازع عيب
كطول مجهول شبهه كل منهما **ممسك** **لنصفه** **فيلحق** **كل** منهما
طامرا اي ان نصفه له لاحق للاخر فيه **ففيما ينصف** اي في الحال الاول
وتناصفا اي المدعي به الحديث اي موسى ان رجلين اختصما الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم في دار ليست لاحدهما بينة فجعلها بينهما نصفين رواه
الحسن الا الترمذي وكذا ان يظلالا لا يدر كل منهما عليها ففهما سوا فلا يرجح لهما
على الاخر الا ان يدعي احدهما **نصفه** من المتنازع فيه **فاقل** من النصف ويدي
الاخر **الجميع** اي جميع المدعي به او يدعي الاخر **كثير** مما بقي عما يدعيه الاخر
كان ادعي احدهما الثلث والاخر ثلاثة الارباع **فيلحق** **مدعي الاول** وحده
وياخذ ما حلف عليه لانه يدعي اقل مما يدعي ظاهرا **اشبهه** ما لو انفرد
باليد **وان كان** مجهول النسب الذي بيد يدهما **مميزا** **فقال** **اي** **أحد**
خلي سبيله ومنعاه لانه يقرب عنه نفسه بالحرية ويصح تصرفه
بالوصية ويومر بالصلاة استنه البائع **حتى تقوم** بينة **برقه** لان الاصل
في بني ادم الحرية والرفق طارفي فان قامت بينة لمدعي رقه عمل بها لشهادتها
بزيادة **فان قويت** يد احدهما اي المتنازعين في عين يدهما **كحيوان** ادماه
اثنان **واحد** منها **ساقية** او **أحد** **بزمانه** **وأحد** **راطبه** او عليه **فله** **فلثاني**
الراكب وصاحب الحمل بيمينه لا تصرفه اقوي وبه كدوهو المستوفى المتفقه
الحيوان او **أحد** منهما عليه **حمله** **وأحد** **راكبه** **فللثاني** **الراكب** بيمينه لقوة
تصرفه وان اتفقا على ان الواجة للراكب وادعي كل منهما ما عليها من الحمل من
الحمل فهو للراكب بيمينه لان بوجه على الواجة والحمل معا بخلاف السرج او **فيمسك**
أحد **أحد** **سكبه** **وأحد** **لا يسه** **فهو** **للثاني** **للاسه** له بيمينه لما تقدم
فان كان كره بيد احدهما وباقيه بيد الاخر او تنازعا عما طرفها بيد احدهما
وباقيها بيد الاخر ففهما سوا ففهما لان يد الممسك للطرف عليها دليل انها
لوكا كرك باقيها على الارض فتازعه غيره فيها كانت له وان تنازع اثنان
دار فيها اربعة ابيات احدهما ساكن في بيت منهما والاخر ساكن في الثلاثة

فلعل من ماله ما هو ساكن فيه لان كل بيت ينفصل عن صاحبه ولا يشارك الخارج
منه الساكن في ثبوت اليد عليه وان تنازعا الساحة التي يتطرق منها
الي البيوت فهي بينهما بالسوية لا شتر احدهما في ثبوت اليد عليها ويهمل
بالتنازع اي ظاهر الحال فيما يبيد بهما اي المتنازعين **مشاهدة او**
بيد بهما حكما او بيد واحد منهما مشاهدة وبيد الاخر حكما وتالي امثلة
ذلك فلو نزع رب دابة في رحن عليها وكل منهما اخذ ببعضه ففوز الرب
الدابة بهمينه لان ظاهر الحال عادة ان الرجل لما حب الدابة او نزع رب
فدرو وخو من الاواني والظروف في شئ فيه من كونه او تمزق او خور وخو
بايديهما مع اتفاقهما على ان الفدور لا حدهما فما فيه له اي لرب الفدور وخو
بهمينه عملا بظاهر الحال ولو نزع رب دار خيا طاف فيها اي الدار في ابد
او في مقص فلتلثاني اي الحياط لان ظاهر الحال ان الحياط اذا اذني للحياطة
يحمل معه ابرته ومقصه او نزع رب دار قرا في قرية في الدار فهي
للتنا في اي القرب لما تقدم وعكسه اي ما سبق لو تنازعا الشوب الحياط
والخاينة التي يصب فيها الماء لرب الدار بهمينه لانه الظاهر وان تنازع
مكتوم ومكتوم لدار في رحن مقلوب له شكل في الدار او تنازعا في مصرع
مقلوب له شكل منصوب في الدار وهو لربها مع بهمينه لان المنصوب
تابع للدار والظاهر ان احد الطرفين او احد المصراعين لهما له الاخذ لان احدهما
لا يستغنى عن صاحبه كالحجر الفوقاني في الرجا والمفتاح مع القفل ولا يكت مع
الرف المقلوب او المصراع شكل منصوب في الدار وهو بينهما اي بين المكي
والمكتري بينهما وما جرت عادة به اي بانه لمخر ولوم يدخل في بيع الدار
كفتحها فهو لربها كالبواب المنصوبة والحواشي المرفونة والرفوف
المسيرة والرجا المنصوبة لان من يبيع الدار اشبه الشجر المفروشا
والاخر العادة بانه للمكوي كالاتا والاولا والخطب والحمل الذي يستقي
به من البير وهو لمختري بهمينه لان العادة ان الاسات بخري داره
فارعة ولو تنازع زوجان او تنازع ورثتهما او تنازع اخوهما اي احواله
الزوجين وورثة الاخذ ولو مع رحن احداهما نصافي فماتت البسب وخو
فادعي كل منهما انه كله له فان كان لاحدهما بيعة بشئ اخذه والا تكت بيعة
فما يبيع لرجل كرامة وفنصا ن رجال وجبالهم واقبيهم والطالسة والسلاح
ورثته هو له اي الزوج وما يبيع لهما اي المرأة من حلي وفنص نساء ومقامهن
ومقازهن فهو لهما اي الزوج وما يبيع لهما كفرنش وقماشهم ينفصل
واوان وعوطا فهو لهما اي بينهما سوا كان بيديهما من طريق الحكم والمشاهدة
نقل الاثر المصحف لهما فان كانت لا تقدر ولا تعرف بذلك فله فان كان
المتناع بيد غيرهما فمن اقام به بيعة فهو له وان لم تكت بيعة اقرع من قرض
حلف واخذه ولذا ان تنازع صانعا في الدكا لهما فانه كل صنعة تصنعها
كنجار وحداد يدكان وتنازعا في التها او بعضها فانه الجارة للجار والحداد

للمداد سوا كانت ايديهما على الالة من طريق الحكم او طريق المشاهدة عملا بالظاهر
بان لم تكت يد حكمة كرجل وامرأة تنازعا شيئا ليس بدارهما او صانعا تنازعا
اللة ليست بدارهما فلا يدرج احدهما بشئ مما ذكر بل ان كان بيد احدهما فله
او بيدهما فيبينهما وفي يد غيرهما ولم يتنازع اقرع بينهما **وكل من قلنا هو اي**
المتنازع فيه له فهو له بهمينه لا احتمال صدق عنده ان لم يكت لا حدهما
بيعة ومي كان لاحدهما بيعة حرم له بها سوا كان المدي او المدي عليه
وقد ذكرت ما فيه في الحاشية ولم يحلف كحديث الحضرمي والكندي ولا ت
البيعة احدي خجني الدعوي فيكتفي بها كالحق وان كان لكل من
المتنازعين في عيت بيعة بها ونسأوت اي البيعتان من ل وجه تعارضا
وتساقطتا لان كلا منهما تنفي ما تشبته الاخر فلا يكت العمل بهما ولا ياحدهما
فيسقطان ويصيران كمن لا يبيعه لهما فينتجا لكان ويتناصفا ما يدرهما
كحديث اي موسى ان رجلا ادعيا بعبدا على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فبعت كل منهما بشاهدين ففسقه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما رواة
ابوداود وبقية بيت المتنازعين اذا اقام كل منهما بيعة فيما ليس بيد
احد او بيد ثالث ولم يتنازع المتنازعين فيه من قرض صاحبه حلف واخذه
حاليا لم يكت لواحدهما بيعة روي عن ابن عمر وابن الزبير وفيه ما
ينته عليه في الحاشية وان كان المتنازع فيه بيد احدهما اي المتنازعين
فيه واقام كل منهما بيعة انه له حرم به للمدي وهو الخارج بهمينه سوا
اقيمت بيعة منكر اي رب اليد وهو الداخل بعد رحن بده او لا
وسوا شهدت له اي لرب اليد انما تحت في ملكه او انا قطعة من
امام او لا بان لم تشهد بذلك كحديث البيعة على المدي واليهيب على منكر
المدي عليه فحلف جنب البيعة في جنبه المدي فلا يبقى في يمينه في جنبه
المدي عليه بيعة ولا ان بيعة المدي احشفا بده فوجب تقريتها
كقوله بيعة الخارج على التعديل ووجه كثيرة فاذ بها انها تثبت
سبيل يكت وبيعة المنكر انما تثبت ظاهرا تدل عليه اليد فيجوز ان
يكون مستورها روية اليد والتصرف والا حلف الخارج مع بيعة كما
لوم تكت بيعة داخل وتسمع بيعة اي رب اليد وهو منكر لدعوي
الخارج لا دعابه الملك لما يبيده وكذا من ادعي عليه نفعا بيلد ووقت
معينين وقامت به بيعة وهو منكر فادعي كذاها واقام بيعة
انه كاذب به اي بولي الوقت لمحل بعد عتد لك البلو فسمع ويهمل
بها قال في الانتصار لا تسمع الا بيعة مدعي باتفاقا وفيه وقد تثبت
في جنبه منكر وهو ما اذا ادعي عليه عينا يبيده فنقم بيعة بانها
ملكه وانما لم يجر ان يقبها في الوقت لعدم احاطتها بالحق ولا تسمع بيعة
داخل مع عدم بيعة خارج لعدم حاجته اليها كما لو اقر مدي عليه بالحق فانه
قلت بل هي محتاج اليها لرفع التهمة واليمين عنه ومع حضور التينين

وهذا لو ادعي انه قتل
وبه يفقد يوم الجمعة
فانما بيعة انه كان فيه
بالخوفه مح

بينه الخارج وبينه الداخل لا تسمع بينه داخل قبل بينه خارج وتقرئها
صح في الانصاف ولعله لان بينه الخارج هي المقول عليها ومقتضى
الحكم وبينه الداخل لا تسمع الامعها فلا تقدم عليها وتسمع بينه الداخل
بعد التقدبل بينه الخارج قبل الحكم وبه قبل التسليم وتقدم عليها
بينه الخارج وان كانت بينه المنكر غايبة رفعتا بده ذلك المدي
به فجات وقد ادعى فيه ملكا مطلقا غير مستند لخال وضع بده واقام بينه
فهو بينه خارج فتقدم على بينه المدي عليها لاستناد دعوي المنكر الى
خال وضع بده وان اقام الخارج غير واضع اليد بينه انه اشتراها من
الداخل واضع اليد واقام **الداخل** بينه انه اشتراها من الخارج
تقدم بينه الداخل لانه الخارج معنى لاثبات البينة ان المدي صاحب
اليدين وان يد الداخل نائية عنه وان اقام الخارج بينه انها ملكه واقام
اي الداخل او اعتقها اي الخارج باعها منه اي الداخل او وقفها عليه
على الملك حتى على الاولى فتثبت الملك للاول والبيع او الوقف او العتق منه
و**تدفع** بينه الخارج بده اي المدي عليه كقول له ابراهيم من الدين ويقع
به بينه اما لو قال المدي عليه **لي بينه غايبة** بانه باعه مني او وقفه علي
او اعتقه طولب مدي عليه بالتسليم للمدي به لان تأخير بطول
بيديها في شهادة **بملك** بان قالت احدي البيعتين ملك العتق
وقت كذا وقالت الاخرى ملكها وقت كذا او ارحمتاني شهادة يتر
بان قالت احدي البيعتين العتق بيده من كذا وقالت الاخرى بيده
من كذا او ارحمت احدهما فقط اي ولم تورخ الاخرى **فهما** اي البيعتان
سواء الحديث الي موسى ان رجلين اختصما الي رسول الله عليه
وسلم في بغير فاقام كل واحد منهما شاهدين فقصي رسول الله عليه
عليه وسلم بالبغير بينهما نصفين رواه ابو داود ولان كلا منهما داخل
في نصف العتق خارج في نصفها **الا ان تشهد المتأخر** تارك اذا ارختا
بانتقال الملك عنه اي عن المشهود له بالملك المتقدم ولا تقدم احدهما
اي البيعتين **بزيادة** فتاج بان شهدت بانها بنت فرسه او بقرته تحت
في ملكه والاخرى شهدت بالملك فقط او اي ولا تقدم احدهما بزيادة
سبب ملك بان شهدت احدهما انه ملكها بالبيع وكوه والاخرى
بالملك فقط بل هما سواء التساوي بينهما يرجع الي المختلف فيه وهو ملك
العتق لان فتساوي في الحكم او اي ولا تقدم احدهما باشتها رعدالة او
كثرة عدد كاربعة رجال ورجلين ولا يقدم رجلان على رجل وامرأتين
او على رجل وبنتين لان الشهادة مقدرة بالشرع فلا تختلف بالزيادة
ومني ادعي احدهما اي المتنازعتين في عتق **انه اشتراها** من زيد
وهي ملكه وادعي الاخر **انه اشتراها** من عمرو وهي ملكه واقاما
بذلك بينتت اي اقام كل منهما بينه بدعواه **تعارضتان** لم تكن
يد

حين و

يد احدهما ان كانت العتق بايديهما معا لفاو تناصفاها وان كانت بيد ثالث
لم يناع اقرع بينهما فمن قرع لحلف واخذها وان كانت بيد احدهما فمضى
للخارج بينه وان كانت بيد احدا لبايعين فانكرها وادعاه لنفسه
حلف وهي له لتساقط البيعتين وان اقرعها لاحدهما فالمقر له كداخل والاخر خارج
على ما ياتي وان شهدت **احدهما بالملك** في العتق لاحد المتنازعتين و
شهدت **اخرى بالملك** في العتق لاحد المتنازعتين وشهدت **البينة** في
الاخرى بانتقاله الي الملك منه له اي بالاخر **كما لو اقام رجل بينه ان**
هذه الدار لا يخلوها تركه واقامت امراته اي الاب بينه ان رباها امرتها
رباها اي الدار قدمت الناقلة وحج بالملك للمرأة لشهادتها بامر ز ادعى
الملك حتى على الاخرى كما تقدم كتقدم بينه ملك على بينه يد قال في شرحه
بغير خلاف **فصل** في الحال الرابع ان تكون العتق المتنازع فيها بيد
ثالث فان ادعاه الثالث لنفسه وانكرها حلف لكل واحد من المتنازعتين
له **يمينا** لانهما اثبات كل يد عينا فان نكل عنهما اي البيعتين **اخذهما**
اي العتق المتنازع فيها منه واحدا منه **يد لها** اي مثلها ان كانت مثلية
وقسم ان كانت متقومة فتعلق العتق بتفريضة وهو ترك اليمين للاول
استبه ما لو اتلفها **وافترقا** عليهما اي على العتق ويد لها لان المحكوم له بالعتق
غير معين وان اقر الثالث **بهما** اي العتق المتنازع فيها **لهما** اخذاهما منه
واقسمها نصفين وحلف لكل منهما **يمينا بالنسبة** اي النصف الذي
اقر به لصاحبه لانه يدعيه له كما لو اقر بها لاحدهما فانه يحلف للاخر وحلف
كل من المدعين **لصاحبه** على النصف المحكوم له به كما لو كانت العتق
بايديهما ابتداء وان نكل المقر بالعتق **لها** عت اليمين لكل منهما اي
المدعين العتق **اخذهما** يد لها واقسمها ايضا كما لو اقر له لاحد حلف **لصاحبه**
لغيره فيها **واخذها** لانه لا قرار له صار كات العتق بيده والاخر مدع
عليه وهو ينكره فيحلف له لغيره دعواه **ويحلف المقر** للاخر ان طلب يمينه
لانه يمكن ان يخاف من اليمين فيقر له فيقدم له يد لها فان نكل عن
اليمين للاخر **اخذهما** يد لها اي العتق بالحج ينكوله **واذا اخذهما**
اي العتق **المقر** له بها اقرار من هي بيده له فاقام المدي **الاخر بينه**
انها ملكه **اخذهما** منه اي المقر له لشبوت ملكه لها قال في الروضة **وللمقر**
له قسم **على المقر** قال في شرحه ولم يعرف ذلك لغير صاحب الروضة
انتهى وهو بعيد وان قال من العتق بيده **هي لاحدهما** اي المدعين
واجعله فصدقه على جهله به لم يحلف لتصدقها له في دعواه والامير قاه
حلف **لها** يميننا واحدة لان صاحب الحق منهما واحد غير معين ولا يلزمه
اليمين الا بطلبها جيفا لان المستحق منها لليمين غير معين ولا يلزمه
وقرع بينهما اي المدعين للعتق **فمن قرع** صاحبه حلف واخذها
لصاحبها ان رجلا نذا عيا في دابة ليس لواحد منهما بينه فامرهما

فوجب عليه
يد لها

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستنهما على العيين اوثا او كرها رواه احمد
وابو داود وابن ماجه ولان المقر له بها يصير صاحب اليد وهو غير معين
فثبت بالقرعة ثم ان بينه اي بيت من كانت العيين بيده المستحق لها
منها بعد قوله هي لاحدهما واجهله قبل كتيبه ابتداء الفرق بين
الاقرار بها لاحدهما لا بعينه والشهادة بها كذلك ان الشهادة لا تصح
لجھول ولا به **وليسها** اي المدعيين قال من العيين بيده هي لاحدهما
واجمله **القرعة بعد تخلفه الواجب وقبله** اي الخلف لان القرعة
لا تتوقف على بعينه وذلك لو صدقاه لم يجب اليهين **فان نكل** من العيين
بيده هي لاحدهما وعن خلفه انه لا يعلم عيين المستحق منها **فثبت القرعة**
لانها تثبت المقر له منها فاذا خرج كان المقر له فلا يمين له عليه
لانه اخذ حقه **ويحلف للمقروء ان كذبه** في عدم العلم **فان نكل** عن
اليمين له **احزم منه بولها** كما تقدم فيها لو اقر بها لاحدهما دون الاخوان
انكرهما الثالث فقال ليست لهما ولا لاحدهما **ولم يباذع اقرعه** بين المدعين
كافزاره لاحدهما لا بعينه **فلو علم انها اي العيين للاخذ المقروء** فقدم
الحكم لمن خرجت له القرعة نقله المروذي **وان كان لاحدهما اي**
المدعين بيته بالعين حكم له بها كما لو انكرهما رب اليد ونازع وان
كان نكل من المدعين بيته **تفارضنا** لتساويهما في عدم اليقين
فيسقطان لعدم امكان العمل باحدهما سواء اقر رب اليد لهما او اقر لا
احدهما لا بعينه او كانت العيين المدعي بها ليست بيد احد فيصيران
كمن لا بينة لهما وان **انكرهما رب اليد** فاقاما بينتت ثم اقر لاحدهما
بعينه لم يخرج بيته المقر له بذلك **وحج التفارض** بحاله اعتبار الحال
فيام البينتين ورجوع اليد الى صاحبها طاري فلا عبء به **واقراره** لاحدهما
لا بعينه صحيح فيعمل به كما لو لم يكن لاحدهما بينة وان **كان اقراره**
بالعين لاحدهما **قبل اقامتهما** البينتين **فالمقر له** كذا دخل الانتقال
اليه بالبرهان من العيين بيده كما لو كانت بيده ابتداء **ولا اخر غير**
المقر له **فخارج** لانها ليست بيده حقيقة ولا حكما وان لم يدعي اي العيين
لنفسه من هي بيده **ولم يقن بها لغيره ولا بينة** لواحد من المدعين
فهي لاحدهما بقرعة لتساويهما في الدعوى وعدم البينة والبدان
كان المدعي به مكلفا وراقاما بينة بوقته واقام المكلف بيته **بحريته**
تفارضنا لتساويهما وان لم يدع المكلف حريته **فاقر بالرفق** لاحدهما
فهو له كدع واحد وعلم منه صحة اقراره المكلف بالرفق وهذا في غير البنية
لانه تقدم في بابه انه لا يقبل اقراره به مطلقا وان اقر بالرفق لهما **فهو لهما**
لما تقدم **والا** يكون مكلفا فقال انما عيدهما او غير احدهما لم يثبتت الى
قوله بالرفق لعدم اعتبار قوله **ومن ادعى دارا وادعى اخرا** نصفها فان
كانت الدار بيد لهما اي المدعين وراقا ما بينتت اي اقام كل منهما
بينه بدعواه **فهو لمدعي الكل** لان مدعي النصف مقدم بالنصف الاخذ
لصاحبه

المدعين و

264 لصاحبه فلا تنازع له فيه والنصف الاخذ يدعيه صاحب الكل ويدعي
النصف عليه لاستوائهما في اليد فمدعي الكل هو الخارج وبينه مقدمة **وان**
كانت الدار بيد ثالث فان تنازع الثالث فمدعي كلها نصف اتفاهما
على استحقاقه له والنصف الاخذ **لرب اليد** بيمينه لو حانه باليد ولا بينة
عليه لمدعيه لسقوط البينتين بالتفارض وان لم يباذع الثالث **فقد**
ثبت اخذ نصفها لمدعي الكل لما سبق **ويقتضيان اي المدعين على**
النصف الباقي لسقوط البينتين بالتفارض وعدم المرجح وان لم يكن بينة
لواحد منهما وهي بيد ثالث لم يباذع **فمدعي كلها نصفها** لانه لا تنازع
له فيه **ويقتضيان على النصف الاخذ فثبت قرعه** اي خرجت له القرعة
في التصرف **الاخذ حلف** انه لا حق للاخذ فيه **واخذ** كالعين الكاملة
ولو ادعى كل منهما نصفها اي الدار وكفها **اصدق من بيده العيين**
احدهما اي المدعين **وتدب الاخذ ولم يباذع** من كذبه في نصفه اخذ
المصدق نصفه واما النصف الاخذ **فقبل** **يسم اليه اي مدعيه** لانه
لامدعي له غيره **وقبل يحفظه حاكم** كمال ضايع **وقبل** يبقى بحاله بيد
من هو بيده ليظهر مستحقه **فصل** **ومن بيده غير وادعى انه**
اشتره من زيد وادعى السحر ان زيد اعترفه واقام كل بينة
صحها اسبق التصرفين ان علم التاريخ او ادعى شخص ان زيد اباعه
اي العبد له او وصيه له وادعى اخذ مثله واقام كل منهما بينة
بدعواه **صحها اسبق التصرف** فين ان علم التاريخ لمصادقة التصرف
الثاني ملك غيره فوجب بطلانه **ولا يعلم التاريخ او اتفق** **تساوقا** لتفارضهما
وعدم المرجح **وكذا ان كان السحر بيد نفسه** نصا لقال هذه اليد
للمع بينتت ها وهو الدعوى ولم تثبت كمن بيده عيدا ادعى انه
اشتره من زيد وانكره زيد فلا يحكم له بهذه اليد **ولو ادعى اي اثنان**
زوجية امرأة فانكرتهما او احدهما دون الاخر **واقام كل منهما**
البينة بدعواه ولو كانت المرأة بيد احدهما اي المدعين سقطتا
اي البينتان لتفارضهما واليد لا تثبت على المحرور وان اقرت لاحدهما لم تقبل
لانها متهمه وان كانت لاحدهما بينة وحده حكم له بها وان ادعاهما واحد
فصدفته قبل اقرارها لانها غير متهمة اذن **ولو اقام كل من العيين**
بيد يهما بينة بشر ايها من زيد وهي اي العيين ملكه **بكذا او اخذ**
تأخذهما اي البينتين **فخالفوا** **تناصفا** لان بينة كل منهما داخلية
في احد النصفين خارجة في الاخر **ولكل منهما ان يرجع** **فان زيد**
نصف الثمن الذي دفعه له لانه لم يسلم له سوى نصف البيع ولكل
منهما ان يفسخ البيع لتبعض الصفقة عليه **ويرجع من فسخ** منها بخله
اي الثمن ولكل منهما ان ياخذ كلها اي العيين بكل الثمن مع فسخ الاخر
البيع في نصفه وان سبق تاريخ بينة احدهما فهي اي العيين له لجهة عقده

بسبقه **والثاني** على ما يهه **التمن** ان كان قبضه منه لتبين بطلان بيعه
وان اطلقنا اي بيتا لها او اطلقت احدها **تعارضتا** ملك اذا الى
 بشرا لجواز نفوذه بخلاف الملك **فيقول** من زيدا بايع لهما دعواها
 لنفسه يمين واحدة **لها** ان القيت لم يخرج من ذلك ملكه وان ادعى
 اثبات **تمن** يمين **ثالث** كل منهما **يقول** انه **اشتراها** كلها منه
بثمن سها في دعواه **ثمن** صدقه من القيت بيده منهما اخذ ما ادعاه
او من اقام منهما **بينة** بدعواه **اخذ** ما ادعاه من الثمن **ولا** يصدق
 واحد منهما **ولا** اقام واحد منهما **بينة** حلف لكل منهما يمين لجواز تعدد
 تعارضتا **سافقا** العقد **وان اقاما** **بينين** وهو منكر **دعواها** **فان** **اخذ** **تار** **بها** اي
 لعدم امكان الجمع **البينتين** **وان** **اختلف** **تار** **بها** **او اطلقتا** بان **شهد** كل منهما انه
اشتراها **بكذا** **اولم** **تذكر** **تار** **بها** **او اطلقت** **احدها** **بان** **قالت** **اشتراها**
منه **بكذا** **فقط** **وارخت** **الاخرى** **بها** **اي** **البينتين** **لان** **الظاهر** **انها**
عقدت **ان** **شهد** **بها** **بينتان** **في** **عين** **واحدة** **على** **مشتري** **واحد** **وعقد** **الشرا**
فيه **دليل** **على** **اعتراف** **المشتري** **لبايع** **بالملك** **ومن** **الجايز** **ان** **يكون**
اشتراه **من** **الاول** **ثم** **انتقل** **منه** **بيعه** **او** **هبة** **اي** **الثاني** **ثم** **اشتراه**
من **الثاني** **فلا** **تعارض** **وبلزم** **منه** **الثمنان** **المدعي** **بها** **وان** **كانت** **عين**
بيد **اسنان** **فادعاها** **اثبات** **وقال** **احدهما** **خصميه** **وقال** **الاخر** **مخبريه**
او **افزى** **بها** **واقاما** **ببنتين** **اي** **اقام** **كل** **منهما** **بينة** **بدعواه** **وهي**
للمقصود **منه** **لا** **مع** **بينته** **زيادة** **علم** **وهو** **سبب** **ثبوت** **البيد** **والبينة**
الاخرى **انها** **تشهد** **بتصرفه** **فيها** **فلا** **تعارض** **ولا** **يقدم** **المدعي** **عليه**
للاخر **الذي** **ادعى** **انه** **ملكه** **القيت** **واقوله** **بها** **شيئا** **لعدم** **مقتضيه**
اذ **بطلان** **التملك** **او** **لاقرار** **لثبوت** **ملك** **الغير** **بغير** **فعله** **لا** **يوجب**
عوضا **بخلاف** **الببيع** **فانه** **يوجب** **رد** **الثمن** **لانه** **اخذ** **بغير** **حق** **وان**
قال **كل** **من** **المدعين** **خصميه** **واقاما** **ببنتين** **فكما** **لو** **ادعى** **كل**
منهما **انه** **اشتراها** **فانه** **ما** **سبق** **وان** **ادعى** **رب** **دار** **علي** **اخر** **انه**
اخره **البيت** **اي** **بيتا** **مقبينا** **من** **الدار** **بعشرة** **فقال** **المشتري** **اخر** **يل**
اخرتي **كل** **الدار** **بالعشرة** **واقاما** **ببنتين** **شهدت** **كل** **منهما** **انها** **اقاما**
بدعواه **تعارضتا** **ولا** **فهمة** **هنا** **اي** **لا** **يقترنان** **بقية** **منفعة** **الدار** **قلت**
والظاهر **ان** **القول** **قول** **الموجب** **سيمية** **لانه** **ينكر** **اجارة** **غير** **البيت** **ومن**
اخذ **من** **الثمن** **ثوب** **ببيت** **احدهما** **بعشرة** **والاخر** **بعشرين** **ثم** **يدر**
ايها **ثوب** **هذا** **من** **ثوب** **هذا** **او** **ادعى** **كل** **منهما** **الاخود** **انه** **له** **فقال** **احمد** **في**
رواية **ابن** **منصور** **يقول** **بيدهما** **فان** **بهما** **اصابته** **القرعة** **حلف** **واحد**
الثوب **الجيد** **والاخر** **الاخر** **اي** **لان** **تار** **بها** **عينا** **بيده** **غير** **هل**
باب **في** **تعارض** **البينتين** **وهو** **التفادل** **من** **للاوجه**
يقال **تعارضت** **البينتان** **اذ** **انقضا** **اي** **اثبتت** **كل** **منهما** **ما** **نفته** **الاخرى**
فلا **يملك** **العمل** **بواحدة** **منهما** **فيسقطان** **وعارض** **زيد** **اداناه**
 بمثل

تعارضتا
 لعدم امكان الجمع
 بينهما او يكون
 في كماله او ياتي
 في كماله او ياتي
 بينتين

بشرا ما اثار به **ومن** **قال** **من** **ذكر** **او** **انني** **ملي** **قتلت** **فانت** **حريم** **تقبل**
دعوى **قته** **بعد** **موت** **سبده** **قتله** **اي** **انه** **مات** **قتله** **الا** **بيينة** **لانه**
خلاف **الاصل** **وتقدم** **بينة** **قت** **بقتله** **بينة** **وارث** **بانه** **مات** **قتله** **لانه**
مع **الاولى** **زيادة** **علم** **فان** **لم** **تكن** **بينة** **فلقت** **تخلف** **وارث** **بانه** **مات** **قتله** **لانه**
سبده **عبد** **بيت** **فاكثر** **ان** **ملي** **المحرم** **فسالم** **حريم** **ان** **ملي** **سفر** **فقام** **حريم**
ثم **مات** **واقام** **كل** **من** **سالم** **وغايم** **بيته** **بموجب** **عنته** **نسا** **فقطا** **لان**
كلا **منهما** **توفي** **ما** **تثبته** **الاخرى** **ورقا** **لجواز** **موته** **في** **غير** **المحرم** **وصفر**
كما **لوم** **نقم** **بينة** **لواحد** **منهما** **وجهل** **وقته** **اي** **وقت** **موته** **فبرقان**
ما **سبق** **وان** **علم** **موته** **في** **احدهما** **اي** **الشهرين** **وجهل** **اهو** **المحرم** **او** **موت**
افترج **بيت** **العبد** **فمن** **خرجت** **له** **القرعة** **عنت** **ورق** **الاخر** **وان** **قال**
ان **ملي** **مري** **هذا** **افسالم** **حريم** **وان** **بريت** **منه** **فقام** **حريم** **مات** **واقاما**
ببنتين **اي** **اقام** **كل** **بينة** **بموجب** **عنته** **نسا** **فقطا** **اي** **بينتا** **لها** **ورقا**
لتي **كل** **من** **البينتين** **ما** **شهدت** **به** **الاخرى** **حكاية** **في** **المقتنع** **عن** **الاصحاب**
ثم **قال** **والقياس** **ان** **يفتق** **احدهما** **بالقرعة** **وزيف** **في** **الشرح** **ما** **نقله**
عن **الاصحاب** **اذ** **لا** **يجلوه** **ان** **يكون** **مات** **في** **المرضا** **او** **بريت** **منه** **قال**
في **الاصناف** **وهو** **الصواب** **وهو** **قاهر** **ما** **قدمه** **في** **الفروع** **ودان** **جهل** **ثم**
مات **ولا** **بينة** **افترج** **بينهما** **فيفتق** **من** **خرجت** **له** **القرعة** **لانه** **لا** **يجلوه**
اما **ان** **يكون** **بريت** **او** **لم** **يبر** **فيفتق** **احدهما** **على** **كل** **حال** **وكذا** **ان** **اي**
بنت **يكون** **في** **بان** **قال** **ان** **ملي** **مري** **هذا** **افسالم** **حريم** **وان** **بريت**
منه **فقام** **في** **التعارض** **ان** **اقام** **كل** **منهما** **بينة** **بموجب** **عنته**
فيسقطان **ويبقى** **ان** **الرق** **لا** **احتمال** **موته** **في** **المرضا** **بجاءت** **كل** **سبع**
واما **في** **صورة** **الجهل** **وعدم** **البينة** **فيفتق** **سالم** **لان** **الاصل** **دوام**
المرضا **وعدم** **البر** **وان** **شهد** **على** **ميت** **بينة** **انه** **وصي** **بفتق**
سالم **وشهدت** **عليه** **بينة** **اخرى** **انه** **وصي** **بفتق** **غائم** **وكل**
واحد **من** **سالم** **وغايم** **ثلث** **ماله** **اي** **الموصي** **ولم** **تجز** **الورثة** **عنتها**
عنت **احدهما** **بقرعة** **لثبوت** **الوصية** **يفتق** **كل** **منهما** **والاعتاق**
بعد **الموت** **كالاعتاق** **في** **مرض** **الموت** **وقد** **ثبت** **الاقرار** **بينهما** **فيه**
لحديث **عمران** **بن** **حصين** **فكذا** **الاعتاق** **بعد** **الموت** **لا** **يخاد** **المفتي**
فيهما **فان** **اجاز** **الورثة** **الوصيتين** **عنتا** **لان** **الحق** **لم** **كما** **اعتقوها**
بعد **موته** **ويوكا** **بنت** **بينة** **غائم** **وارثة** **فاسقة** **ولم** **تكذب** **الاجنبية**
عنت **سالم** **بالقرعة** **لا** **ثبته** **غائم** **الفا** **سقة** **لا** **تعارضها** **وبفتق** **غائم**
بقرعة **بان** **يكتب** **بقرعة** **يفتق** **وباحري** **لا** **يفتق** **وتدريج** **كل** **منهما**
بندقة **من** **شعر** **او** **طين** **بحيث** **لا** **يتميز** **احدهما** **من** **الاخرى** **ويقال** **لم**
لم **يحصن** **اخرج** **بندقة** **على** **هذا** **او** **بندقة** **على** **هذا** **فان** **خرجت** **لقام** **بقرة**

عمل و العتق عتق ولا فلا لان البيعة الوارثة مقرة بالوصية غانم ايضا وان كانت
البيعة الوارثة عادلة وكذب البيعة الاجنبية بشهادتها لعدالتها ولما
تكون بها الاجنبية فيعتكس المحرم فيعتق غانم بلا قرعة لاقرار الوارثة
انه لم يعتق سواء ويقف عتق سالم على القرعة ولو كانت البيعة الوارثة
فاسقة وكذب العادلة الاجنبية او شهدت برجوعه عن عتق سالم
ولا فسق بها ولا تكذيب منها لبيعة سالم عتق غانم وحده لثبوت الرجوع
عن عتق سالم ببيعة عادلة بلا قرعة لانها لا تجري الى نفسها بشهادتها نفسها
ولا تدفع عنها ضررا او امارتها ولا غانم فبإدائه استقاء ولا سالم على ان الوارثة
الها هو ثبوت سبب الارث ومثله لا يزد الشهادة فيه كما يثبت السبب
بالشهادة وان كان الشاهد يحوز ان يوث المستهود له به وتقبل شهادة
الاسنان الاجنبية بالمال وان كان ان يريته ولو كان في هذه الصورة وهي
اذا كانت الوارثة العادلة شهدت برجوعه عن عتق سالم غانم اي
قيمه سدس باله عتقا اي سالم وغانم ولم تقبل شهادتها برجوعه
عن عتق سالم لانها منتظمة برفع السدس الاخر عنها وحرارة عادلة
كشهادته وارثه فاسقة لانه اقرار وسوا فيه العدل والغاسق وان
شهدت بيعة بعتق سالم في مرضه وشهدت بيعة اخرى بعتق
غانم فيه عتق السابق منها فان كانا تقدم ان تبرعات المريض المجز
يبدأ منها بالاول فالاول وان جهل التاريخ بان اطلقت البيعتان او احدهما
فاحدهما بعتق بقرعة كما لو اخذت ان يحكم لانه لا يجلوا اما ان يكون
اعتقهما معا فيخرج بينهما حديث عمران بن حصين او يكون اعتق احدهما
قبل الاخر واستكمل فيخرج بالقرعة كمنظاريه وكذا لو كانت بيعة
احدهما اي العبد ب و ارثه ولم تكذب الاجنبية فيعتق السابق ان
علم التاريخ وان لم يعلم السابق عتق احدهما بقرعة فان سبقت البيعة
الاجنبية تاريخا بان قالت اعتق سالم في اول يوم من المحرم واعتق غانم
في ثابته فحذرت بينهما الوارثة بان قالت ما اعتق في اول المحرم الا غانم
عتق العبدان اما سالم فلشهادة البيعة العادلة انه السابق واما غانم
فلا قرار الوارثة انه المستحق للعتق وحده لسبق عتقه او سبق البيعة
الوارثة البيعة الاجنبية وعلى اي الوارثة فاسقة عتقا اما غانم
فلشهادة البيعة العادلة بسبق عتقه واما سالم فلا قرار الوارثة انه
انه المستحق للعتق وحده وان جهل اسبقهما اي العبد ب عتقا بان
اتفقت البيعتان على انه اعتق العبد ب واليهما لا يعلمان اسبقهما
عتقا عتق واحد منهما بقرعة كما لو اعتقهما بلفظ واحد وان قالت البيعة
الوارثة ما اعتق الا غانم طعن في بيعة سالم عتق غانم كله لاقرار الوارثة
بعته وحكم سالم اذن حكمه لو لم تطعن الوارثة في بيعة غانم انه
يعتق

البيعة

بسم الله

يعتق ان تقدم تاريخ عتقه او خرجت له القرعة لعدم قبول طعن الوارثة
في الاجنبية لان الاجنبية مثبتة والوارثة ثقافية والمثبت مقدم على الثاني وان
كانت البيعة الوارثة فاسقة ولم تطعن في بيعة سالم عتق سالم
كله لشهادة البيعة العادلة بعته ولا معارضة لها وبطلان غانم
فمن سبق تاريخ عتقه او مع خروج القرعة له بعتق كله لاقرار
الوارثة انه المستحق للعتق دون غيره ومع تأخر اي عتق غانم او غيرها
اي القرعة لسالم لم يعتق منه اي غانم سني لان بيعة لو كانت عادلة لم
يعتق منه اذا سني فاو لي اذا كانت فاسقة وان طرقت الوارثة
بيعة سالم الاجنبية عتقا لان سالم مستهود بعته وغانم مقدر له
بانه لا يستحق العتق سواء وتدير رقيق مع تنجيز عتق اخر مرض
الموت المحوف كما حذرت تنجيزيت مع اسبقهما لان التدير يعلف
العتق بالموت فوجب تأخره عن المحوف في الحياة فصل ومن مات
عن اثنين مسلم وكافر فادعي كل من الاثنين انه اياه مات على دينه
فان عرف اصله من اسلام او كفر قيل قول مدعيه لان الاصل بقاؤه
على ما كان عليه من الدين ولا يعرف اصل دينه فخير انه للكافر
ان اعترف المسلم باخوته او ثبتت اخوته له ببيعة لان المسلم لا يقدر
ولاه على الكفر فبدا ان الاسلام ولاعتق منه بكفر ابيه فيمضي وادعاه
ايضا انه فعل اصل دينه الكفر والاصل بقاؤه عليه ولا يعتق من المسلم
باخوته لا تثبت بيعة فخير انه بينهما لا سني لهما في اليد والوعوي
كما لو نذ ابا غينا بايديهما وان جهل اصل دينه وارقام كل منهما بيعة
بدعواه تتسا فظنا وتسا في التركة كما لو لم تكن بيعة وان قالت بيعة
نفره مسلما قالت بيعة اخرى نفره كافر ولم تورخا اي
البيعتان معرفتهما له يا يوبيت المستهود به وجهل اصل دينه
فخير انه للمسلم لا مكان العمل بالبيعتين اذا الاسلام بطرا على
الكفر وعكسا خلاف الظاهر لانه المرتد لا يقدر على رده وتقدم
البيعة الناقلة اذا عرف اصل دينه فيعتق لان معها علمان نعلمه الاخر
كما تقدم في نظايه ولو شهدت بيعة انه مات ناطقا بكلمة الاسلام
وشهدت بيعة اخرى انه مات ناطقا بكلمة الكفر يتسا فظنا سواء
عرف اصل دينه او لا لهما ارحنا وقتا واحدا هو ساعة موته فتعارضا
وكذا اي كمن خلف ابنيت مسلما وكافرا فادعي كل انه مات على دينه فيها
تقدم تفصيله ان خلف ايويت كافر ب و ابنيت مسلمين او خلف
اخا ووجه مسلمين واربنا كافر الا مع ثبوت دعواه وورثة لا فرق هو لا
بين دعواه ودعوي الابن قال شارح المحرر وفيه نظر لانهم قالوا
فيما تقدم ان المسلم ان كان معتقيا باخوة الكافر حرم به للكافر افلوات
الزوجة والاخ المسلمان يكون الكافر ابنا للميت لم يحرم له به لان الكافر

قال

لا يقر على تكاح المسلمة فبقا وهما على النكاح يدل على اسلامه فوجب ان لا يحكم
 به تلكا في هذه الصورة في المستوعب وعلى كل حال يفسل ويكفر
 ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين وفي الفروع ويصل عليه تقليبا
 له مع الاستثناء قال القاضي ويدفن معناه وقال ابن عقيل وحده **ومني نصفنا**
المال المختلف عن المختلف في دينه في المثال الثاني **فتصفه للابوين**
على ثلاثة ثلاثه ثلاثه وباقية الاب والابن نصفه **ومني نصفنا** في المثال
 الثالث **فتصفه للزوج** **والاخ** **على اربعة** ربعة للزوج وباقية للاخ
ومن اسم **والادي تقدم** اسلامه **على موت مورثة** **الاسم** او ادي تقدم
 اسلامه **على فتم تركته** اي فتركة اسم قبل ذلك منه **ابينة** تشهد
 له او تصدق **وارث** منه لدعواه والا فلا لان الاصل بقاؤه على كفره
 فالقول قول اخيه المسلم بيمينه لانه منكروا **وان قال** من كان كافرا
 اسلمت في محرم **ومات مورثي في مفر** **وقال الوارث** غيره **ومات مورثا**
قبل محرم ورث لاتفاقهما على الاسلام في المحرم واحتلامها في الموت
 هل كان قبله او بعده والاصل بقاؤه لان القول قول مدعي تاخر الموت
ولو خلف حوا **ابنا حوا** **وابنا طان** **فادي** الذي كان قاتلا **انه عتق**
 بقا ارق وان ثبت **وابوه حي** **ولا بينة** له بدعواه **صادق اخوه** في عدم ذلك اي العتق
 برضان فقال الحرفيل موت ابيه لان الاصل بقا حيا لان الاب يشترط بينة الجرم مع
 مات اي بشعوبان **التعريض** بان اقام العتق بينة انه مات بشوال واقام الحد بينة انه
 وقال القنوق بل **مات بشعوبان** لان مع بينة الحرفيل دة علم **وان شهد اثبات على اثبات**
بشوال صدق **العتق** لان
يقتل فشهدا اي المستشهد عليهما **على الاولين** **الشاهدين** عليهما
اولا به اي القتل **فصرف الولي** اي مستحق الدم **الشاهد** **الاولين**
حفظا اي دون المستشهد عليهما او لا **حجم** له **بهما** اي بالشاهدين **الاولين**
 لو جازف بها بتصديق المستشهد له **والا** بان صدق الجميع او لا **خيب**
 او كذب الجميع **والاولين** فقط **فلا شئ** له لسقوط شهادة المستشهد عليهما
 لاتهامهما بالادفع عن انفسهما بذلك وتصدق الولي لهما غير معتبر وكذا
 لو صدق الجميع بان قال قتلوه كله لان كلام البينتين تدفع عن نفسيهما
 القتل بالشهادة فلا تقبل وكذا لو كذب الجميع لانه يصيب كذب لا بينة
 له **وان شهدت بتلف** **نوب** **وقالت فبينة** **عشرون** **وشهدت**
اخرى ان قيمته **ثلاثون** **ثبت الاقل** ونحو العشرون لاتفاقهما عليه
 دون الرأب لاختلافهما فيه **وكذا** **الوليات** **بكل قيمة** **شاهد** **واحد**
 فيثبت الاقل لما تقدم والقيمت القابضة **كهيبت** **ببني** **الوصي**
بغيرها او **ببريد** **اجاب** **لها** **ان** **اختلفا** **في** **قيمتها** **عند** **ارادة** **بغيرها** **او** **اختلفا**
في **اجز** **مثلها** **عند** **ارادة** **اجازتها** **اخذ** **اي** **يحمل** **من** **يصدقها** **الحسب** **من**
البينتين فان احتيل ما شهدت به **اخذ** **ببينة** **الاكثر** **كما** **لو** **شهدت**
ببينة **انه** **اجر** **خصة** **موليه** **اي** **مخورة** **باجرة** **مثلها** **وشهدت** **ببينة**
 اخرى

بقا ارق وان ثبت
 برضان فقال الحرفيل
 مات اي بشعوبان
 وقال القنوق بل
 بشوال صدق
 العتق لان
 اصل بقا

بينة

اخرى انه اجرها **بصفها** اي نصف اجرة مثلها فيؤخذ من يصدقها **الحسب** فان
 احتيل ببينة الاكثر **كتاب**
الشهادات **واشهادها**
 مشتقة من الشهادة لاخبار الشاهد عما شاهد به يقال شهد الشئ اذا رآه وحسب
 ومن قيل لمحضر الناس مشهود لانهم يرون فيه ما يحضرونه وقوله تعالى
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه اي عليه يدوية هلاله واخبار من رآه ونحوه
 واجمعوا على قبول الشهادة في الجملة لقوله تعالى واشتشدوا واشتهدوا
 من رجاكم الآية وقوله واشتهدوا ذوي عدل منكم وقوله واشتهدوا اذا تبايعتم
 وحديث اشاهدوا وببينته وتقدم وغيره ودعا الى حجة اليها لحصول التباحر
 قال شيخ القضا جرحه عنك بعد دين بغير الشاهدين وانما الحكم دا
 والشهود شفا فافزع الشفا على **الادوية** اي الشهادة **دعة** **خجة** **شرعية**
 لما تقدم **تظهر الحق** للمدعي به اي تبينه ولهم هذا سبب بينة **ولا نوجب**
اي الحق بل الحكم يلزم به بشرطه **فيهي** اي الشهادة بغير الاداء **الاخبار**
بما علمه الشاهد **بلفظ خاص** **لشهود** او اشهدوا **ياي** **يحمل** **الشهادة**
على المستشهد به **في غير حق الله تعالى** ما لا كان حق الا في طابع القرض
 والغصب او غيره **فقد فريضة كفاية** اذا قام به من يكفي سقطت
 عنه فانما يوجد الامن يكفي بيمين عليه ولو غير اولين لسببه منه
 لقوله تعالى ولا ياتي الشاهد اذا ما دعوا قال ابن عباس وقتادة والبيع
 المراد به التحمل للشهادة واشباها عند الحكم ودعا الحاجة الى ذلك في اثبات
 الحقوق والنفوذ كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبلا يودي الى امتناع
 الناس من تحملها فيؤدي الى صياح الحقوق **وتطلق** **الشهادة** **على التحمل**
وعلى الاداء فيكون الا اذا ايضا فريضة كفاية فذمه الموقف وحزم مجمع وظاهر
 الحرفي انه فريضة عيب قال في الفروع وبينه انه غرض عيب قال في الايضاف
 وهو المذهب لقوله تعالى ولا تتكلموا بالشهادة ومن يكتبها فانه ان قلبه
 وحض القلب بالان لا يحل العلم بها **وبحجبان** اي التحمل **والاداء** **ادبي**
اليها اهل لها لان مقصود الشهادة لا يحصل من سبب من اهلها **الادون**
مسافة **فرض** عند سلطان لا يخاف تصدبه نقل منها او جاح عدل **وفرض**
على التحمل **والاداء** **بلا ضرر** **بلحقة** فاذا كان عليه ضرر في التحمل او الاداء
 في بونه او ماله او اهله او كان ممن لا يقبل الحجة مشهادته او يحتاج الى
 التبريل في التولية لم يلزمه لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وقوله
 عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ولانه لا يلزمه ان يضر نفسه لنفع غيره وان
 كان الحاكم غير عدل فقال احمد بن ابي حنيفة لا يضر نفسه لنفع غيره وان
 وروي الطبري عن ابي حنيفة مرفوعا يكون في اخر الزمان امر ظلمة
 ووزرا فسقة وقضاة عوثة وفقها كذبة فمن ادرك من ذلك الزمان
 فلا يكون له كاتبا ولا عرفيا ولا شريفا **فلو ادعى شاهدا** **اي** **الاخر** **الشهادة**
وقال **المستشهد** له **احلف** **بدي** **ان** **اتفاقا** **قاله** **في** **الترغيب** **ومجتصا** **الاداء**

فان

بجسد الحق ولا يقيسها اي الشهادة على مسلم بقتل كافر قاله في الفروع
وظاهره بجرم ولعل المراد عدم من يقتله به ومضى وجبت الشهادة وجبت
عنا بنتها على من وجبت عليه لئلا ينسأها وان ذى فاسق تحملها اي
الشهادة فله الحضور مع عدم غيره اذ الحمل يقتدر له الفدالة فلو لم يود
حتى صار عدلا قبلت ولا بجرم اداوه اي الفاسق الشهادة ولو لم يكن
فستفقه ظاهر الامة لا يمنع صدقه ولهذا لا يضمن من بان فسقه وجرم
لخذ اجرة على شهادة واخذ حمل عليها ولو لم تتعيب عليه لانها فرض
كفاية ومن قام به ففقد قام بفرض ولا يجوز اخذ الاجرة ولا الحمل عليه
كضارة الجنابة لكن ان بجرم الشاهد عن المشي الى محلها او تاذي
به اي المشي فله اخذ اجرة مركوب من ربه الشهادة قال في الرعاية فاجرة
مركوب والنفقة على ربه قال قلت هذا ان تقرر حضور المتهمة عليه
اي على الشاهد لم يرض او كبر او حبس او جاء او خفي وقال ايضا وكذا حكم
مركب ومعه وف ومترجم ومنعت ومقع حد وقود وحافظ بيت المال
ومجتنب والحليفة انتهى لكن تقدم في المفتي تفصيل بياح ولدت عنده
شهادة بحديثه تعالى كذا وشرب اقا منها ونزكها لان حقوق الله
مستوية على المسامحة ولا ضرر في تركها على احد والستر ما يورثه ولذلك اعتبر
في الزنا اربعة رجال وشهد فيه على الشهود ما لم يشهدوا على غيرهم طلبة للستر
واستحب القاضي واجابه وروى الشيخ الفرج والشيخ والترغيب انه للشيخ
في الستر وفي اخذ الرعاية وجوب الاعضاء عن ستر العصبة والخاص ان
يقرب من اي الشهود بالتوقف عن اي الشهادة كقوله لم يقدح
الله بزوجك عن افذارك لان على الشاهد عدم التلوة على المقرة بالزنا
وجازياد كيشهد عن له بالرجوع وقال ما يمدك يا سلم العقاب وصاح
به فلما لم يخرج بالزنا وقال راسب امر قبيح فخرج عمر وحواله تعالى وكان
بمحض من العجابه ولم ينكر وقال عليه السلام للشارف ما خالك سرفقت
قال في الرعاية هل تقبل من ثبت واعرض عن المفتي بالزنا حتى افذار ربهما وتقبل الشهادة حينها
الشهادة بعد قديم على ويتمكن منها بعد ذلك ومن قال لرجليت احضرا لتسبعا قدف زيد
وجهيت انتهى والشيخ في ذلك وان ذى زوج اربعا تحملها بوزنا امراته جان لقوله تعالى
من الزوجات التي تول واللاي يثبت الفاحشة من سابق الامة ومن عذره شهادة لا دمي يعلمها
فومر في الرعاية انتهى وبالله رب الشهادة اقامتها حديث خير الناس قري في ثم
وجه ذلك انها شهادة لم يقبل حتى سبيله رب الشهادة اقامتها حديث خير الناس قري في ثم
بجفت في زنت مع تقدم الزين بلوهم ثم ياتي قوم يذرون ولا يوفون ويشهدون ولا يثبتون
الزنا كالشهادة ويجوبون ولا يثبتون رواه البخاري وان اداها حلف للمشهد له فلا
بالقصاص ولا يدينه فديع يستوفي الا برضا كسابر حقوقه ولا يعلم اي ربه الشهادة بان له عذره شهادة
لشاهد ما ينع الشهادة في سبيل من عذره الشهادة اعلامه اي ربه الشهادة بان له عذره شهادة
قبل اقا منها وله اقا منها قبل اعلامه كحديث الا انبؤكم بخبر الشهود الذي
يأتي بالشهادة قبل ان يسلمها رواه مسلم وحمل هذا الحديث على ما اذا لم يعلم
به

به رب الشهادة والاول على ما اذا علم جميعا بينهما وجرم على من عذره شهادة
بجفت ادمي لا يعلمها كتمها لانية فيقيمها اي الشهادة بطله اي المتهود
له ولو لم يطلها حاكم منه لما تقدم ولا يقدح اذا الشاهد بلا طلب خاص
وبلا طلب مشهود لهم يعلم به فيه كتمها حاسبة بجفت الله تعالى من
غير تقدم دعوي ويجب ان يشهد ان نكاح لانه شرط فيه فلا ينعقد
بزوجها وتقدم وسبب الاستنهاد في كل عقد سواء من بيع وجارة وصح وغيره
لقوله تعالى وشهدوا اذا تباهتم وحمل على الاستحباب لقوله تعالى فان امن
بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن امانته وجرم ان يشهد احد الا بما يعلمه
لقوله تعالى الا من شهد بالحف وهم يعلمون قال المفسرون هنا وهو يعلم
ما شهد به عن بصيرة وايضا وقال ابن عباس سبيل النبي صلى الله عليه
وسلم عن الشهادة قال ترى الشمس قال على مثلها فاشهد او دعه رواه
الخلال في جامعه والمراد العلم في اصل المدرك لا ذوامه ولذلك يشهد بالكون
مع جواز دفع المدعي له وبلا جارة والبيع مع جواز الاقالة وكحوها اشار اليه
القاضي في رد المحتار الذي تقع به الشهادة يكون بروية او سماع
غالب الحواري اي الشهادة بيقين الحواس كالذوق والشم وقبلا
كروية مشتركة ما كونه عينه لم يدره وكحوها فتشهد البينة فان
تحمل الشهادة على من يعرفه بعينه واسمه ونسبه جاز ان يشهد
عليه مع حضوره وعينته وان جهل الشاهد حاضرا اي اسمه ونسبه
وقد تحمل الشهادة عليه جاز ان يشهد عليه في حضرته فقط
لمعرفة عينه بضاوان كان غائبا فلا يشهد حتى يعرف اسمه فان
عرفه اي الشاهد به المتهود عليه من بسكت اي بطن الشاهد
ايه ولو واحد جاز له ان يشهد عليه ولو على امرأة لحصول المعرفة
به ولا تعتبر ابتارته اي الشاهد حال الشهادة الى مشهود عليه
حاضر مع ذكر سبه ووصفه اکتفا بها فان لم يذكرها اشار اليه لحصول
التعيين وان شهد شاهد باقرار حلف بيقين لصحة الشهادة
ذكر سبه اي الحق او الاقرار كما لا يعتبر لصحة الشهادة بالاقرار
ذكر استحقاق ماله بان يقول افزله بغيره او هو يستحقه عنده اکتفا بالظاهر
ولا يعتبر لشهادة باقرار قوله اي الشاهد اقرار طوعا في حقه مطلقا
عملا بالظاهر اي ظاهر الحال لان من سوي ذلك يحتاج الى تعييد
الشهادة بملك الحال وان شهد شاهد بسبب يوجب الحق لتوفير
في امانة او شهد باستحقاق غيره كقوله اشهد ان زيد استحق بركة
عمرو كذا ذكره اي الموجب للاستحقاق لانه قد لا يفتقده الحاج
موجب الروية تختص الفعل كقتل وسرقه وعصب وشرب خمر
ورضاع وولادة وغيوب مربية في نحو مبيع لانه يملك الشهادة في ذلك
قطعا فلا يرجع الي غيره والسماع ضربان الاول سماع من مشهود عليه
كفك وطلاق وعقد من نكاح وعمرو واقرار بمال ونسب وحدود وقود وعقد ذلك
وحكم حاكم وانفاذه حكم غيره فاذا سماع انسان من غيره شيئا من ذلك وعرف اقبالي

ان هذا ابن امته لم يحكم له به لجهود له به لجهود ان تكون ولدته قبل ان يملكها
حتى يقول ولدته في ملكه وكذا اشرقت شجرته فاد استشهدت انما ولدته او
اشترته في ملكه قبلت لشهادتها بان ذلك لها ملكه وهو له مالم يرد سبب ينقله
عنه ولا انها شهودت بسبب ملكه له اشبه مالم قالوا قالت اقرضه الفاروا به سلفه
بالف بخلاف طان ملكه امس كما تقدم وان شهدا ان هذا الفحل من
قطنه او شهدا ان هذا الطير من بيضته حجة له به لانه لا يتصور ان يكون
الفحل او الدقيق او الطير من قطنه او بيضته قبل ملكه للفحل او
الخنطة او البيضة ولان الفحل هو الفحل لكان تغيب صفته وكذا الدقيق
والطير فكان البيضة قالت هذا غزله ودقيقه وطيره ولجب كذلك الولد والشر
لانه غيب الام والشجرة ولا يحكم له بالبيضة ان شهدا ان هذه البيضة من
طيره حتى يشهدا انها باضتها في ملكه لجواز ان تكون الطير باضتها قبل ان
ان يملكها او شهدا انه اشترى هذا العبد او الثوب وخوه من يدعي يقول
وهو في ملكه او شهدا ان زيدا اوقفه اي العبد وخوه عليه او شهدا ان
زيدا اغتقه اي الغنم لم يحكم بذلك حتى يقول اي الشاهدين باع ذلك او
وقفه او اغتقه وهو في ملكه لجواز بيعه او وقفه او غتقه مالا يملكه ولانه
لوم يشترط ذلك لتكف كل من اراد ان يترافع بشي من غيره ان يتفق مع
شخص وببيعه رياه بحصة شاهدة في شجرة يتفق مع شخص وببيعه
ايام بحصة شاهدة في شجرة المشتري من يوريه ويقاس باقية فيه
وهذا امر عظيم لا يرد الشرح بمثله ومن ادعى ان ميث فشهدا اي
الشاهدين انهم وارثه لا يعلمان وارثا غيره وهما من اهل الخيرة الباطنة
او لا سم الله لانه مما يمكن علمه فكفي فيه اقرارا او قالا لا يعلم له وارثا غير
في هذا البلد لان الاصل عدمه في غير هذا البلد وقد نفينا العلم به في غير
هذا البلد فصار في حيز المطلق سواء كانا اي الشاهدين ان من اهل الخيرة
الباطنة ولا سم الله المان اليه بغير كفيل لشبوت ارثه والاصل عدم الشريك
ويسم اليه المان به اي كفيل ان شهدا بارثه اي بانه وارثه فقط بان يقول
ولا يعلم له وارثا سواء تنه قال الانجي فيمن ادعى ارثا لا يجوز في دعواه
اي بيان السبب الذي يوثق به وانما يدعي الارث مطلقا لان ادعي حالته ان يثبت
بالترحم وهو صحيح على املنا فاذا اتى بيينة فشهدت له بما ادعاه من كونه وارثا
حجة له به انتهى وفيه شي ثم ان شهدا لآخر انه وارثه شارك الاول في
ارث الميت قال الموفق في فتاويه انما يحتاج الي بيان لا وراثته سواء لانه يعلم
فاطره فانه يحرم الوادة بعلمه جازة ومن يعلم باطلة امرة بخلاف امر بخلاف
دينه على الميت لا يحتاج الي اثبات لاديت عليه سواء لحفا الويت ولا في جهات
الارث يمكن الاطلاع عليها من يقين ولا ترد الشهادة على في محصور
بدليل هذا المسئلة ومسئلة الاعسار وغيرهما والبيينة فيه تثبت
ما يظهر ويشاهد بخلاف شهادتها لاحق له عليه ونظيره قول المجاي
دبي

دبي اي النبي صلى الله عليه وسلم الي الصلاة فقام فطرح السكين وبيدوم يتوصا قال القاضي
في نحو هذا اولان العلم بالترك والاعلم بالفعل سواء في هذا المعنى ولهمنا نقول
ان من قال محنت فلا تاني يوم كذا فاعلم يقذف فلا يثبت شهادته كما تقبل في
الاثبات وان شهدا اثبات انهم لانه اي الميت لا وارث له غير وشهدا لآخر
ان هذا لآخر ابنه لا وارث له غيره فم الارث بينهما ولا يتعارض لجواز ان
تعمل كل بيينة مالم تعلم الاخرى فصل وان شهدا اي العدلان انه طلق
من سانية واحدة ونسبا غيرها او انه اغتق من ارقا بقرقة ونسبا غيرها او انه
ابطل من وصاياه واحدة ونسبا غيرها لم تقبل شهادتها لانه لا يغير معين
فلا يمكن العمل بها كقولها احدي هذين الامتين عتيقة وان شهدا احدهما اي
العديلين على يد بعض ثوب احمد يشهد الاخر بقص ثوب اي يثبت
او شهدا احدهما انه غصب الثوب اليوم وشهدا الاخر انه غصبه امس لم
تكمل البيينة لان اختلاف الشاهدين فيما ذكر يدل على تفاوت الفعلين
لان ما شهد به احدهما غير ما شهد به لآخر وكذا اكل شهادة على فعل
متحد في نفسه كقتل زيد اذ لا يكون الامرة واحدة او على فعل متحد
باتفاق اي المستهود له والمستهود عليه كالغصب اذا اتفقا على انه واحد وكسرة
وخوها اذا اختلفا الشاهدان في وقته اي الفعل او مكانه او وصفة متعلقة
بالمستهود كلوية والة قتل وخوه مما يدل على تفاوت الفعلين فلا تكمل
البيينة للمتناهي وكل من الشاهدين يكذب الاخر فيتقارضان ويسقطان
وان امكن تفرد اي الفعل ولم يشهدا بانه اي بالفعل متحد ولم يقل
المستهود له ان الفعل واحد فبطل شتي شهادتهما فبطل بمقتضى ذلك
فاذا ادعى الفعلين واثم ايضا بطل من شهادتهما او حلف مع كل من الشاهدين
بيمينا ثبنا ولا تنافي بين شهادة الشاهدين بذلك لتفاير المستهود عليه
ولو كان بدله اي كل شاهد منهما بيينة ثبنا اي الفعلين هما اي فيما اذا
كان الفعل غير متحد لاني نفسه ولا باتفاقهما لثام نصاب كل منهما وعدم
التناهي ان ادعاهما اي ادعى المستهود له الفعلين ولا بان ادعى احدهما فقط
ثبت ما ادعاه دون الآخر وتساقطتا في الاول اي مسئلة اتحاد الفعل في نفسه
او باتفاقهما وكفيل من قول نكاح وقذف فقط اي دون غيرهما من الاقوال
فاذا شهد واحدانه تزوجها او قذفها امس وشهد الاخران اليوم لم تكمل
البيينة لان النكاح والقذف الواقعين امس عن الواقعين اليوم لم ينف
بكل نكاح او قذف الا شاهد فلم تكمل البيينة ولان بشرط النكاح وحضور
الشاهدين فاذا اختلفا في الشرط لم يتحقق حصوله وكذا لو شهدا احدهما
انه قذفه غدوة او خارج البلد او بالجمعة وشهد الاخر بخلافه لانه
شبهة والحجود تدرك بالشبهات ولو كانت الشهادة على امر جفيل
كغصب وقتل وسرقة او غير كافر ان يبيع او اجارة ولو كان المقر به نكاحا او قذفا

دبي

سنة بالا ستفقدوا واعتبر في الشاهد هل هو مملوك غير مملوك فيه ووجود ما يوجب تيقظه وحذره ليقبل على الظن صدق حذارا من ان يشهد بعض الغيار لبعض فتؤخذ الانفس والاموال والاعراض بغير حيق **احكامها الملوغ**
فلا تقبل الشهادة من **الصغير** ذكر او انثى **ولو كان الصغير في حال**
العدالة بان كان متصفا بما يتصف المكلف الفحل **مطلقا** اي سواء شهد بعضهم على بعض او في جراح اذا شهدوا وقبل الافتراق عن الحال التي تجاروا عليها لقوله تعالى واستشهدوا شهودا علي لولا انه عيونا لم يكن القول **الثاني**
القول وهو نوع من العلوم الضرورية اي غريزية يتشاعنها ذلك يستعد بها لهم دقيق العلوم وتدير الصانع الفكرية والعلوم الضرورية هو الذي لا يمكن ورود الشك عليه وقولهم نوع منها لا جميعها والاوجب ان يكون اتفاقا لا يعلم بالموركات لعدم ادراكها غير عاقل **والعاقل من عرف**
الواجب عقلا **الضروري** **وعرف** **الممكن** **والمتحقق** كوجود ابي بن علي تعالى وكون الجسم الواحد ليس في مكانين وان الواحد اقل من الاثنين وان الصواب لا يجتهدان **وعرف ما يضره وما ينفعه** **غالب** لان الناس لو اتفقوا على معرفة ذلك لما اختلفت الاراء **فلا تقبل** الشهادة من **معتوه** **ولا مجنون** لانه لا يمكنه تحمل الشهادة ولا ادائها واحتياجها الى الصبط وهو لا يعقله **الا من يخلف احبانا** **اذ شهد** اي تحمل الشهادة وادائها في **افاقته** فتقبل لانها شهادة عاقل اشبه من لم يثبت **الثالث**
النطق اي كون الشاهد متكلما **فلا تقبل** الشهادة من **آخر** **بشارة** كاشارة الناطق لان الشهادة يقتضي فيها التقييد وانما اكتفي بامارة الاخرى في احكامه كخباكة وطلاقة **للمعروف** **الا اذا ادانها** **الاخر**
بخطه فتقبل لدلالة الخط على الاقفا **الرابع المحقق** **فلا تقبل** الشهادة من **مففل** **وامن معروف** **بكثرة غلط** **وكثرة سهو** لانه لا يحصل الثقة بقوله ولا يقبل على الظن صدق لاحتمال ان يكون من غلطه وتقبل ممن يقبل منه اللفظ والسهو لانه لا يسلم منه احد **الخامس**
الا سلام لقوله تعالى واستشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهودا علي من رجالكم والكافر ليس من رجالنا وغير مأمون وحديث جابر انه عليه السلام اجاز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض رواه ابن ماجة ضعيف لانه من رواية جابر وان سلم فيحمل ان المراد اليهين لانها تسمى شهادة قال تعالى في شهادة احوالهم ان مع شهاداتهم باله **فلا تقبل**
من كافر **ولو كان كافرا** **مثله غير رجلين** لانها كتمانين لا يجوزين ونحوهما **عند عدم** مسلم لانه وجوده **بوصية** **ميت** **بغير** **مسلم** اي المومي او **كافر** **وبحلفهما** اي الشاهدين الكتابيين **حكم** **وجوب** **بغير** **العصر**
لغير **اي** **موسي** **رواه** **ابوداود** **لانه** **وقت** **بعضه** **اهل** **الاديان** **في** **الحق** **لا** **يشتري**

قال ابي اختلف في العقل فقبل بقوله العلم وقيل فوجب العلم بالضرورية وقيل فوجب بها بين حقائق الاشياء المعلومة فالاول تتبع فيه اللغة اذ لا فرق بين علمته وعقلته

لا يشتري به اي الله تعالى او الحلق او تحريف الشهادة **ثمنا** **ولو كان ذا قرين**
وما خانا ولا حرقا **اورا** **لوصية** **الموصي** **لقوله** **تعالى** **يا ايها الذين امنوا** **اشهادة**
بينكم **اذا حضر احدكم الموت** **حيث** **الوصية** **اثبات** **ذو** **عدل** **منكم** **او اخوات**
من غيركم **الا به** **وقضي** **به** **ابن** **مسعود** **وابن** **موسى** **الاستدعي** **قال** **ابن**
المنذر **وبهذا** **قال** **ابن** **المنذر** **فان** **عندي** **اي** **اطلع** **على** **الامر** **اي** **الشاهد**
الكتابيين **استحقاقا** **ثما** **اي** **كذب** **باني** **شهادة** **ثما** **اي** **خوات** **اي** **رجلات** **من**
اوليا المومي **اي** **ورثته** **فحلفا** **بالله** **لشهادتنا** **اي** **بيمينتنا** **اي** **حق** **من**
شهادتنا **وتفد** **خانا** **وتفد** **لهم** **للابه** **وحديث** **ابن** **عباس** **قال**
خرج **رجل** **من** **بني** **سهم** **مع** **تميم** **الدوازي** **وعدي** **بن** **زيد** **فكان** **السهمي**
بارضا **ليس** **بها** **مسلم** **فلما** **قوما** **بتركته** **فقد** **واجم** **فضة** **مخصوصا**
بذهب **فاحلف** **بها** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ثم** **وجد** **الجام** **مكة** **فقالوا**
اشتريناها **من** **تميم** **وعوي** **فقام** **رجلان** **من** **اوليا السهمي** **فحلفا** **بالله**
لشهادتنا **اي** **حق** **من** **شهادتنا** **ثما** **اي** **خوات** **اي** **رجلات** **من** **اوليا**
الذين **امنوا** **شهادة** **بينهم** **الا به** **وروي** **ابو** **عبيدة** **في** **الناسخ** **والمنسوخ**
ان **ابن** **مسعود** **قضي** **بذلك** **في** **زمن** **عثمان** **واضا** **قال** **لما** **بذرة** **فأثرت**
الشروط **السادس** **العدالة** **وهي** **لغة** **الاستقامة** **والاستوى** **مصور** **عدل**
بم **الوال** **اذا** **القول** **من** **المجور** **اي** **الجميل** **وشتر** **استوا** **احواله** **اي** **الشخص**
في **دينه** **واعند** **الاقواله** **ورفاقه** **له** **وبقتير** **لها** **اي** **العدالة** **ثنيات** **احولها**
الصراح **في** **الدين** **وهو** **تومان** **اذا** **الفرايض** **اي** **الصلوات** **الحسنة** **والجمعة**
قلت **وما** **وجب** **من** **صوم** **وجح** **وزكاة** **وغرها** **برواتها** **اي** **سنة** **الصلوة**
الرائية **نقل** **ابو** **طالب** **الوتر** **سبحها** **الشي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **فمن** **ترك**
سنة **من** **سنة** **فهو** **رجل** **يشو** **فلا** **تقبل** **ممن** **داوم** **على** **تركها** **اي** **الرواتب**
فان **ثما** **ونه** **بها** **يدل** **على** **عدم** **محا** **فظنه** **على** **اسباب** **دينه** **وربما** **خوف** **التهاون**
بها **اي** **التهاون** **بالفرايض** **وتقبل** **ممن** **تركها** **في** **بعض** **الايام** **والنوع**
الثاني **اجتناب المحرم** **بان** **لا** **يأبى** **كبيرة** **ولا** **يؤم** **اي** **بداوم** **على** **صغيرة**
وفي **التراخي** **بان** **لا** **يكثر** **منها** **ولا** **يصير** **على** **واحدة** **منها** **وقد** **له** **الله** **تعالى**
عن **قول** **شهادة** **الفادق** **لكون** **الفادق** **كبيرة** **فيقاس** **عليه** **كل** **مترك**
كبيرة **وقال** **الشيخ** **تقي** **الدين** **بغيت** **القول** **في** **كل** **زمن** **بحسبه** **بلا** **تضييع**
الحقوق **والكذب** **صغيرة** **فلا** **تؤد** **الشهادة** **به** **ان** **بداوم** **عليه** **الا** **الكذب**
في **شهادة** **زور** **وكذب** **بني** **من** **الانبياء** **عليهم** **السلام** **وكذب** **في** **دي** **فتن**
وخوف **كذب** **على** **احد** **الرعية** **عند** **حاكم** **قال** **مكثيرة** **قال** **احمد** **وبغيت** **الكذاب**
بخلف **المواعيد** **نقله** **عبدالله** **وجب** **الكذب** **لخلص** **مسلم** **من** **قتل** **قال** **ابن**
المجوزي **وكذا** **مقصود** **محمود** **لا** **يتوصل** **اليه** **الا به** **ومن** **جاء** **طعام** **فقال**
لا **اكله** **فكذب** **لا** **يبنى** **ان** **يعمل** **نقله** **المروزي** **ومن** **كتب** **لغيره**
كتابا **فان** **عليه** **كذبا** **لم** **يكتبه** **نقله** **الاثرم** **قال** **في** **الفروع** **وظاهر** **الحاكمي**

اخر سورة

العدل من ربح خيره ولم يات كسيرة لان الصفا يد تقع مكفرة اولافا ولا
فلا تجتمع والكسيرة ما فيه حذري الدنيا كالزنا وشرب الخمر اوفيه وعبد
في راحة خلة كالكل مال البيت والربا وشهادة الزور وعقوق الوالدين ونحوها
والصغيرة ما دون ذلك من المعاصي كالنجاسة وسب الناس بغير فذف
والشظ الحرام والكذب بالقلب اي اذ يعا بالقلب السوء والغيبة والنميمة من
الكذب فلا تقبل شهادة فانسق بفعل كذات ودبوت او باعقاد
بمقلد في خلق القرآن او في نفي الرواية اي روية الله في الاخيرة او في الرضا
اي تكفير الصحابة او تفسيقهم بتقديم غير علي عليه او في التحريم بتسديد اليها
اي اعتقاد مذهب جهم بن صفوان ونحوه كمقلد في التحريم وما يعتقد الخوارج
والفردية وكوهم ويحرم مجتهدهم اي مجتهد انفا يدين بخلق القرآن وكوهم
من خالف ما عليه اهل السنة والجماعة **الرابعة** قال في الفصول في الكفاة في
الاحكام ما وردت في الاحكام من وجوبه وحرورية ورأيه ان تارة دعا كذا والامر
فلا حاشية قبل وجودها بفسق لان اجودا لسمع حديثه وبطل خلفه قال وعندي ان عامة المستدعة
فأوردت الاوقد وسجد فسقه كرامة اهل الكتاب بسبب كفائهم مع جهم والصحح لان اهل
به علمه وتعلقته به ارادته اذ لا يسيق الا بالابن تا بوا قال سعيد بن المسيب شهد على المسقية ثلاثة
وفي الحديث القدري محسب اي اولم يحد لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا به **حيث يتوب لقوله**
الجوس في اثبات قاعل رجال ابو بكر وشبل بن مقيز ونافع بن الحارث ونكعة بن خلد وعمر
العبدي يلقون افعاله والنجيب والي ابو بكر فلم تقبل شهادته فتاب رجلان وقيل غير شهادتهما
من الله والشريعت غيرا فلما تقبل شهادته وكان قدما مثل النصل من العبادة
والمعتدلة بغيره فلهذا اذا لم يحقق الفاذف قد فقه بيينة اورفاز موقوف اولوان ان
يكفر بعضه بعضا سموا معتدلة كانت الفاذف زواجان حققه لم يتعلق بقرنه فسق ولا حذر ولا رد
لاعتزال اكلهم واصل ابن ولا شهادة **وتوبته** اي انقاذ **تدزيب نفسه** وتوكان صادقا فيقول
فلما قال يتخلد القامى اعتذر قوما في قوله تعالى الا الذابت تا بوا من بعد ذلك واصحوا فان الله
الحسن وبيقون بالقذرة غفور رحيم قال توبته اذ اب نفسه وتلوث عرض المقدوف بقذره
لقوله ان قدرة العبد فاذ به نفسه بزيك ذلك التلوث قال في الشرح والفاذف في الشتم نرد
موترة ه اي

يجب

273 يجب ان تتجنب الاحكام لزال المانع منها وهو الفسق لانه فسق مع زوال التوب
وان كان فسق انفا سق بشرط واجب فكل ما يوجب توبته من قوله اي
الواجب الذي تركه ويسارع وان فسقه بشرط حق لادى كقصاص وحقوق
فلا بد من التمكن من نفسه ببدلها للمستحق **وباعتبار رد مظلة فسق**
بترك رد ما كقصوب ونحوه فان عجز يوجب رده متى قدر عليه او يستحقه اي
رب المظلمة بان يطلب ان يجله **ويستعمله** ثابت **مفسد** اي يطلب المهلة
من رب المظلمة والتوبة من البدعة الاعتراف بها والرجوع عنها واعتقاد صدق
ما كانت يعتقد من مخالفة اهل السنة **ولا تمنع التوبة مغلقة** بشرط في الحال
ولا عند وجود الشرط لان الندم والعزم قول القلب لا يتأني تعلقه وكذا الاقلاع
ولا يقتضي لصحة اي التوبة من قذوف وعينه ونحوها كسيرة وشتم اعلامه
اي المعتدوف والمفتاب وكوهم **والتحلل منه** قال احمد اذا قذفه ثم تاب لا ينيق
ان يقول له قد قذفتك هذا يستغفر الله اي لان فيه ايذا من عا و اذا استغفر عام
يا في بلفظهم لهم لصحة البراءة من الجرمول **ومن اخذ بالوحص** اي تتبعها
من المزاheb فعمل بها فسق ايضا وذكره ابن عبد البر اجماعا وذكر القاضي
عبي تناول ولا مقلد ولزوم التمسك بذهب بذهب وامتناع الانتقال الي غيره
الا شتمه بدمه ومن اوجب تغلب امام بغيره استتيب فان تاب ولا قتل
وان قال ينبغي كان جاهلا صلا ومن كان متبعا لامام فخالفة في بعض المسائل
لقوة الدليل او لكون احدهما اعم واتق فقد احسن ولم يقدح في موالاته بلا
تواخ قاله الشيخ تقي الدين **من اي فورا فقهيا مختلفا فيه كمن تزوج بلا**
ولي او تزوج بنته من زنا او شرب من نبيذ ما لا يسكره او اخذ الخمر قادرا
اي مستطاعا ان المعتد بخذره اي ما فعله مما ذكروا من شهادته نكاحا
لانه فعل ما يعتد بخذره مما هو واجب ان نرد شهادته كما لو كان مجرما
على خذره ولول المراد مع الزنا او ممة كما فعل ما سيق وان تاول اي قول
شتما من ذلك مستدلا على حله باجتهاده او مقلدا القائل بحله فلا ترد شهادته
لانه اجتهد ما يغ فلا يفسق به من فعله او قله فيه الشيء الثاني مما يقتدر
للعادلة **استعمال المروءة** بوزن سهولة اي الانسانية **يقول ما يجمله ويخبره**
عادة كحسن الخلق والسجا وبذل الجاه وحسن الجوار ونحوه وتوكان ما يورثه
ويشبهه اي يهيبه **عادة** من الامور الدينية المزينة به فلا شهادة مقبولة
لما فع اي يصنع غيره ويصنع غيره لا يري بذلك باسا ومتشبه **يقال**
سخر منه وبه كعزج وسخر هزئي كاستسخر **ورقاص** كثير الرقص
ومشعب والشعبه والشعورة خفة في اليد كالسحر **ومعك ويكره**
الفتا بكسر الفين المعجمة والمد وهو رفع الصوت بالشعر على وجه مخصوص
ويكره استماعه اي الفتا لا من اجنبية فيجزم التلذذ به وكذا الجرم مع الة
لعموم حيث الالة **وكطفيلي** الذي يشبع الضياع **ومنتك** بزي يستخرج منه
اي يخرابه **ولا شهادة تشاغر** بقرط اي يكثر في موح باعطا وبقرط في دم

كان

عام

تهمه حال شهادته بخلاف الفسق وان حوث بشاهد مانع من نفي او فسق
 او امانة كعداوة وعصبية **فقبل الحكم** منه اي الحكم بشهادته لاحتمال وجود
 ذلك عند الشهادة وانتفاؤه حينئذ شرط للحاكم بها **غير عدو او ابتداء** مشهود
 عليه بان قذف البينة او قاتلها عند الحكومة بدون عدو او قاتلة سابقة فلا
 تمنع الحكم لئلا يتمكن كل مشهود عليه من ابطال الشهادة عليه بذلك قال في
 الترتيب ما لم يصل الى حد العدو او الفسق وان حوث مانع من كفو ونسب
 وغيرهما **بعد** اي الحكم وقبل استيفاء محكوم به **يستوفي مال** حرم به **لاحد مطلقا**
 اي الله او لادعي كقذف **ولا فود** لانه ان لا يكون تلافيه وتقبل **شهادة**
الشخص على فعل نفسه كما حكمه بعد عزله وقاسم ومروعة على شتم
وارضاها ولو باجرة لان كلا من يشهد لغيره فقبل كما لو شهد على فعل
 غيره والحدوث عقبه تب الحارث في الرضا ونسب عليه الباقي **باب**
موانع الشهادة الموانع جمع مانع وهو ما يحول بين الشيء ومقصوده وهذه
 الموانع تحول بين الشهادة والمقصود منها وهو قبولها والحكم بها وهي **سبعة**
 بالاعتقاد **احدها كون مشهود له بملك** اي الشاهد له او بملك بفضه اذ
 القن يتبسط في مال غيره ويجب نفيته عليه كلاب مع ابنه او كون مشهود له
زوجا لانه يتبسط كل منهما في مال الآخر وانتباؤه سبعة **ولو في الماضي** بان
 شهد احد الزوجين للآخر بعد طلاق بابت او خلع فلا تقبل شواك ان
 شهد حال الزوجية فرددت او لا خلا فالاقناع لتمكنه من بينوته للشهادة
 ثم يعيدها او كون مشهود له **من عمود** اي شبهه اي الشاهد فلا تقبل شهادة
 والد ولو له وان سفل من ولد البنت او البنات وعكسه **ولو لم يجز** الشاهد
 بما شهد به **نفعيا** عابا مشهود له كشهاده له **بعقد فكاك او قذف**
 وكشهادة الاب لابيه او جده باذن موليته في عقد فكاكها لعموم حد
 الزهرى عن عروته عن عايشة مرفوعا لا يجوز شهادة خايب ولا خائنة
 ولا ذبي غمر على اخيه ولا ظنيت في قرابة ولا ولا في اسناده يزيد بن زياد
 وهو ضعيف ورواه الحلال بخوة من حديث عمر وابي هريرة والظنين
 الممنوع وكل من الوالد من الاولاد منهم في حق الاخ لا يميل اليه بطبعه في
 فاطمة بضعة مني يربيني ما اربها واسوا اتفق دينهما او اختلف **وتقبل**
 شهادة الشخص **لباقي اقاربه كاحيه وجمه** لعموم الايات ولانه عدل عند
 من قال ابن المنذر ارجع اليه العلم بان شهادة الاخ لاجه جائزة **وتقبل**
 شهادة العدل **لولده** من زنا او رضاع **ولوالده** من زنا او رضاع لعموم
 وجوب الاثاق والصلة وعق احد على الآخر وعدم التبسط في ماله **وتقبل**
 شهادة العدل **لمدعيه وعتيقه ومولا** لعموم الايات وانتفاء التهمة ورواها
 ابن عقيل بمداقة وثبوتها وعاشق لمعشوقه لان العشق يطيش **وان**
شهد اي العدول على ايها بقذف صرة ايها ويلي اي اهلها **خفية**
 اي ايها قبل او شهدا عليه بطلا قرا اي صرة اهلها قبل لاننا شهدا
 على اهلها

اي حقد

على ايها ومن ادعى على معتق عبديت انه عصبه اي العبدية قبل عقربا
 منه **فشهد العتقات** بصرقة اي مدعي عصبه لم تقبل شهادتهما **لوقودها**
 بقولهما **غير بان** وخوة كخوته او جرحا شاكدي **خو** يتصفا فلا يقبل
 منها ذلك لوقودها الى الورق به ولو عتقا بتدبير او وصية **فشهدا** اي
 العتقات بدين او وصية **موترة** في الورق لم تقبل شهادتهما **لاقرارهما**
 بعد الحزبة **برقمي** لغير سيد وهو لا يجوز **الثاني** من الموانع ان **يجز**
 الشاهد الشاهد بها اي شهادته **نفعيا** لنفسه كشهاده له اي الشخص
لرفيقه ولو ما دون له او **مكاتب** لانه رفيقه لحديث المكاتب عدا ما بين عليه
 درهم او شهادته **لمورثه** **يجز** قبل اخذ ماله فلا تقبل لانه ربما يترى
 الجرح الى النفس فيجب الدية لكشاهد شهادته فكانه شهد لنفسه او
 شهادته **لوصيه** لانه يثبت له حق التصرف فيه فهو منهم **او شهادته**
لوصية لانه يثبت له حق التصرف فيه فهو **موكله فيما وكله** فيه لا تقدم
 ولو كانت شهادة الموصي والوكيل **بعد اخلالهما** اي الوصية والوكالة لظنهما
 لتمكنه من عزل نفسه ثم يشهد **او شهادته** **لمستاجر** **بما استاجر**
فيه بضاكت توزع في ثوب استاجر اعبدا لخطاؤه وصفيه او قصده
 فلا تقبل شهادة الاجير به **لمستاجر** **للمتعة** او شهادة ولي صغير
 بجنون او سفيه **لمت في حجره** لانها شهادة بغيره وهو ختم فيه ولانه ياكل من
 امواله عند الحاجة فهو منهم **او شهادة** **لغيره** **بما لم يملك** **بموت**
 لتعلق حق غريمه بما له بكونه شاهد لنفسه **او شهادة** **احد**
الشفعين **بغير الاخر** **عن شفعته** لانها مع باخذ الشفص كله بالشفعة
او شهادته **من له كلام او استحقاق وان قل** الاستحقاق في رباط او مدرسة
 او مسجد **بمصلحة لها** قال الشيخ تقي الدين ولا شهادة دجوات الاموال
 السلطانية على الخصوم **وتقبل** شهادة وارث **لمورثه** في موصيه ولو
 موصف الموت المحض وحال جرحه **بدين** لانه لاحق له في ماله حجب الشهادة
 كشهادته لامرأة بجنون ان يترجها او غيرهم له بما لم يجرم ان يوفيه
 منه وانما المانع ما يحصل به نفع عند الشهادة واما منه من شهادته
 لمورثه بالجرح قبل الاندخال يجوز ان يجرد له وان لم يكن له حق في
 الحال فلان الدية اذا وجبت تجب للوارث الشاهد به ابتداء فكانه شهد
 لنفسه بخلاف الدية فانه انما يجب للمشهد له ثم يجوز ان ينتقل ويجوز
 ان لا ينتقل ذكره في شرحه وفيه نظر على المذهب اذ الدية كما تقدم
 تجب للمورث ابتداء ثم تنتقل للوارث فهي كالدين في ذلك **وان حرم**
بها شهادة الوارث لمورثه ولو في موصيه بدين **ثم مات** المشهود
 له **لمورثه** الشاهد لم يتغير **الحج** لانه لم يطر عليه ما يفسده **الثالث**
 من الموانع ان يوقع بها اي الشاهد **دعة** **من راعى** نفسه كشهادة

الى الورق وكذا لو
 شهدا ان معتقهما
 كان حيف الفتق

لعله
اي اهلها

العاقلة يخرج شهود قتل الخطا او شبه العمدا لانهم متهمون في دفع
الدية عن انفسهم ولو كان الشاهد فقيرا او بعيد الجوار ان يوسر او يموت
من هو اقرب منه وكشهادة الفرما يخرج شهود دين علي مقلبين
او ميت تضيق نزلته عن ديوانه كما فيه من توفيق المال عليهم وكشهادة
الولي يخرج شاهد علي مجوره والشريك يخرج شاهد علي شريكه فيما هو
شريك فيه وكشهادة كل من لا تقبل شهادته له اذا شهد يخرج
شاهد عليه كسيد بشهد يخرج شاهد على قننه او مكانه لانه من لم يدفع
المورد عن نفسه قال الزهري مضت السنة في الاسلام ان لا يجوز
شهادة خمر ولا ضئيف وهو الهنم وعن طلحة بن عبيد الله بن عوف رضي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يشهادة خصم ولا ضئيف الرابع من
الموانع القدوة بغير الله تعالى سوا كانت مورثة او مكتسبة كفر
بمسائه او غمه بفرجه وطلبه له الشر فلا يقبل من شهد علي
على عدوه لما تقدم الا في عقد نكاح وتقدم في كتاب النكاح فتلقوا
الشهادة من مفذوف على قاذفه ومن مقطوع عليه الطريق على قاطعه
فلا تقبل ان شهدوا ان هولاء قطعوا الطريق علينا او على القافلة بل على
هولاء قطعوا الطريق علينا او على قاذفه ولا تقبل ان شهدوا ان هولاء
قطعوا الطريق علينا او على قاذفه ولا تقبل ان شهدوا ان هولاء قطعوا
لانه لا يثبت بها شهود به الشهود وان شهدوا انهم عروا لنا وقطعوا
الطريق على غيرنا ففي الفصول تقبل قال ومذي لا يي لا تقبل فان كانت
القدوة لله تعالى لم تمنع فيقبل المسلم على الكافر في الحق من اهل
السنة على البدعي لان الدين بمنعه من ان يكذب محظور في دينه وتلقوا
الشهادة من زوجه اذا شهد على امرائه في زنا لانه يفر على نفسه بقدوته
لها لا يفسادها فزوجه بخلاف شهادته عليها في قتل وغيره كسرقة
وفرض لا تتفا المانع وكل من قلنا لا تقبل شهادته له كعمودي شبه
ومكانه فانها اي شهادته تقبل عليه لانه لا تهمه فيها فتقبل شهادة
الوصي على الميت والجامع على من في حجة الخا مسد من الموانع المحرصة على
ادائها قبل استنهادت بها فان لم يعلم شهود له بها لم يفرح وتقدم
قبل الدعوى او بعدها فتدرك وهو يصير محرا وحاي ذلك بجهل وجهه
ذلك في التزويج الا في عتق وطلاق وكوفا كظهار لعدم اشتراط
تقدم الدعوى فيها على الشهادة السادسة من الموانع العصبية فلا شهادة
لمن عرف بها ولا اقرا في الحمة كتعصب قبيلة على قبيلة وانما تبلغ
رتبة القدوة السابقة من الموانع ان تد شهادته لنفسه ثم يتوب
وبعدها فلا تقبل للتحفة في انه انما تاب لتقبل شهادته ولازاله
الغار الذي لحقه بصدقه وان زده لنفسه حجة فلا ينقض بقوله

ولو

ولو لم يودها اي الشهادة من تحملها فاسحقا حتى تاب قبلت لان
العداوة ليست شرطا للتحميل ولا لاثمة ولو شهد كافر او غير مكلف
او اخرب في قول ذلك المانع بان اسم الكافر او مكلف غير مكلف
او ينطق الاخرى **واعادوها** اي الشهادة قبلت لان ردها هذه المورع
لا غصاصة فيه فلا لاثمة بخلاف ردها للفسق لان **شهادته لمورثه يخرج**
شريكه في شفعة عنها اي الشفعة **فردت** شهادته او **فردت** شهادته
لوقوع ضرره عنه او جلب نفع له او لعداوة قبل مورثه من جرحه وعنف
مكاتبه وعفا الشاهد عن شفعته **وزال المانع** من دفع ضرره وجلب
نفع وعداوة ثم اعادوها فلا تقبل لان ردها كان باجتهاد الحاكم فلا ينقض
باجتهاد الثاني ولا ياردت للثمة كالتدليس والوجه الثاني يقبل
قال في الايضاف وهو المذهب ورد في المعنى التقليل السابق لما ذكرته في
الحاشية **ومن شهد بحق مشنوك بيت من ثرد شهادته له كايته**
واجبني ردن ايضا لانها اي الشهادة لا تنقض في نفسها قلت وقياسه
لوحده له ولا جني **باب اقسام المشهود به من حيث**
عدد شهوده لا اختلاف عود الشهود باختلاف المشهود به وهي اي اقسامه
سبعة **باب الاستفزا احوها الزنا** وموجب حده اي اللواط فلا بد في ثبوته
من اربعة رجال يشهدون به اي الزنا او اللواط او يشهدون بانه اي المشهود عليه
بذلك **اقر به اربعة** لقوله تعالى يولاها وعليه اربعة شهداء فاذ لم ياتوا
بالشهادة فاولئك عذابه من الكافرون الذين وقوله عليه وقوله عليه
السلام لعلال اربعة اربعة شهداء او الاحد في ظهوره واعتبار الاربعة في
الاقرار به لانه اثبات له فاعتبروا فيه كشهود الفعل لكن لو شهد الاربعة
عليه عليه بالافراز به فلم يجد منهم دون اربع لم يقع عليه الحد وتقدم في حد
الزنا القسم الثاني **اذا ادعى من اعرف يعني انه فقير لاخذ زكاة فلا**
يد من ثلاثة رجال يشهدون له لم يثبت من حيث يشهد ثلاثة من
ذوي الحجة من قومه لعدا صابت فلا فافاقه وتقدم في الزكاة القسم الثالث
ما يوجب القود والاعسار **ووطي** بوجوب التعزير كوطي امة مستزكة
وبهيمة ويدخل فيه وطي امته في حيث او احرام او صوم واما وطي الرجل
زوجته او امته المباحة اذا احتج الي اثباته فانما هو ان حقه كذا اي يثبت
بوجوب لانه لا يوجب حد او ليس مما يختص به النساء لانه ثبت في امره
في حواشي الفروع **وبقية الحدود** كحد قذف وشرب وسرقة **فلا بد من**
اربعة لانه يحتاج فيه وسيطر بالشبهة فلم تقبل فيه شهادة اربعة انقصرت
ويثبت قود وقذف وشرب **باقرار مرة** او تقدم بخلاف زنا وسرقة وقطع
طريق القسم الرابع ما ليس بعقوبة ولا مال ويطلع عليه الرجال غالباً كقطع

سور

وزجعة وخلع وطلاق وسبب ولا وكذا انك كليل وادع في غير مال فكالذي
قتله اي لا بد منه من رجلين لانه يطلع عليه الرجال غالباً ولا يقصد به المال
فلا يدخل الخساف فيه كالفصام القسم الخامس المال وما يقصد به المال
كفرض ورهن ووديعة وعصب واجارة وشركة وحوالة وبيع وهبة وعتق
وكفالة وتدابير ومهر وتسمية ورق مجهول وعارية وشفعة وتلاف
مال وضمانه وتوكيله فيه وديان فيه ووصية به لمهين ووقف عليه
وبيع ورجله وخبارة وجنابة خطأ او محلا لا يوجب قودا اعمال كايقة
او جنابة توجب مالا او في بعضها قود كما مومة وهاشية ومنقلة له
قود موصحة في ذلك واخذ تعاوت الدية وكفسي عقد معاوضة كبيع
واجارة لا عقد تكاح او جنابة توجب مالا او في بعضها قود كما مومة
وهاشية ومنقلة له قود موصحة في ذلك واخذ تعاوت الدية وكفسي
عقد معاوضة كبيع واجارة لا عقد تكاح وكدعوي قتل عاقر لا يخرج
سلبه وكدعوي اسير تقدم اسلامه لمنورقه وكخوفه مما يقصد به
المال فيثبت المال في ما مومة وهاشية ومنقلة لا قود الموصحة وكذا كل
ما يقصد به المال برجلين ورجل وامرأتين لقوله تعالى فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان وسياق الآية في القين والكف به ساير الاموال
لا يخلل رتبة المال عن غيره من المشهود به لانه يدخله البذل والاباحة
وتكثر فيه المعاملة ويطلع عليه الرجال والساقوس الشرع باب ثبوته ويثبت
ذلك برجلين ويمين الحديث ان عباس ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى باليمين مع الشاهد رواه احمد والترمذي وروى ما جازي ولا احد في
روايته انما ذلك في الاموال ورواه ايضا جابر مرفوعا وهذا الحديث
بروي عن ثمانية عن علي بن عباس والي هريرة وجابر وعبد الله بن عمر
وابي وزيد بن ثابت وشهدت عبادة ومن عمار بن جازم وقضى به علي
بالعرفا رواه احمد والدارقطني ولان اليمين تشرع في حق من ظهر وسوا
كان المدعي مسلما او كافرا رجلا او امرأة ولا يثبت المال وكخوفه بشهادة
امراتين ويمين لان النساء لا تقبل شهادتهن في ذلك متفردات وكذلك
لو شهد اربعة شهود لم يقبل ويجب تقديم الشهادة اي شهادته
الرجل الواحد عليه اي اليمين لانه لا يقوى كجانبه الا بشهادته ولا
يشتروا قول مدعي في حلفه وان شاهده في ما دق في شهادته كما لو كان
مع الشاهد غيره وظاهر كلامه كغيره ان الكوفة باليمين والاباحة والوقوف على
غيره يمين لا يثبت الا برجلين ولو نكل عنه اي اليمين من اقام شهادته
خلق مدعي عليه وسقط الحق اي انقطعت الخصومة فان نكل مدعي
عليه عن اليمين حكم عليه بالنكول ايضا لما تقدم عن عثمان ولا تورد اليمين
على المدعي لانها كانت في جنبته وقد اسقطها بنكوله عنها وصارت في جنبته
غيره فلم تقو عليه كالمدعي عليه اذا نكل عنها ولو كان جماعة خلق مالي
يشاهد

بشاهد فاقاموه من خلق اخذ نصيبه لتمام النصاب من جهة ولا
يخلق ورثة باكل من يمين بشهادة شاهده لانه لا حق لوارثه حال
حياته فان مات فلوارثه الدعوى ورقامة الشاهد وحلف معه وبأخذ القسم
السابع ما يطلع عليه الرجال غالبا كقبول النساء تحت الثياب والرضاع
والاستحلال والبطارية والتبوية والحبض وكخوفه كبرص يظهر ويختفي
امراة ورثه وفرض وعقل وكخوفه وكذا اجارة وكخوفها كوارية ووديعة فيقبل في ذلك قول طبيب
وفرضه وكخوفه في حمام وعربس وكخوفها مما لا يحضره رجال فيكفي فيه واحد وبطار واحد
امراة عدل الحديث حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة ابقايله وكما لو اقدم عليه
وحدوها كبر الفقهاء في ختمهم وروى ابو الخطاب عبد الله بن عمر مرفوعا يحزي في معرفته اي معرفة
في الرضاع شهادة امراة واحدة ولا في معنى يثبت بقول النساء المتفردات اقدم ذلك وكخوفه
فلا يثبت في العود كالرواية والاحبار والدينية والاحوط ان يشهد به اثنتان يقول الطبيب والبيطار
لانه ابلغ وان يشهد به رجل فهو اولى بالقبول من المرأة لانه في ذلك حكم بخبره عن
اكمل من المرأة وكلما يقبل فيه قول المرأة يقبل فيه قول الرجل كالرواية يعمد واختصاصه فوجب
فصل ومن ادعت اقراة زوجها باخوة رضاع اي بانه اخوها من قول قوله وان كان واحدا
رضاع فانكر الزوج الاقراة لم يقبل فيه الا رجلا لانه ليس بمال ولا في القاضي بخبره عن حقه
يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالباً وان يشهد به رجل واحد في الروضة قول الواحد
وامراتان لم يثبت بغير اي لا قاص ولا دية لان العمد بوجب القصاص فان لم يتفردا كان
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا موجه احدين وهو بالبدل اثنتين واحد
المذهب لم يثبت احدهما الا بالاختيار فلو وجبت الدية بذلك لوجب المهرين يعلم بذلك فان كان
بدون اختيار ومن ادعى على اخوانه ضرب اخاه بغير عمد فقتله ونفذ الى اخيه يعني فلا يثبت ذلك الا
لاحد فقتله خطأ وقيام بذلك رجلا وامرأتين او رجلا وحلف معه ثبت بشهادة كمينين او
قتل الثاني لانه خطأ دون الاول لانه عمد وان شهدوا اي الرجل والمرأتان بيطارين او طائفت
سرقه ثبت المال لتمام ما به دون القطع للسرقه لانه عمد فلا يثبت بوجود الدوا قال الاخر
الا برجلين والسرقه توجب المال والقطع وقصور البيعة عن احواله لا يمنع بغيره قد تم قول يثبت
ثبوت الاخر ويجزمه ناكل اي لو ادعى على اخي بسرقه مال فانكروا التمسد على قوله نافي لانه يشهد
بيمينه فنكل عن المال ولا قطع لان النكول لا يقضي به في غير المال وان ادعى بزيادة لم يدرها الثاني و
زوج خلقا قبل فيه رجل وامرأتان او رجل ويمينه لانه يدعي المال
فيثبت القرض بذلك وتثبت المرأة بمجرد دعواه مواحدة له باقراره
وان ادعته اي الخلع الزوجة لم يقبل الا رجلا لان مقصودها الفسخ ولا يثبت
بغير رجلين وان اقامت رجلا وامرأتين تشهدوا على رجل بغير وجهها
بغير عينته ثبت المهر دون النكاح لانه حق للرجل فلا تزمية ولا يثبت
الا برجلين ومن خلق بطلاق ما سرق او ما عصب وكخوفه كخوفه باع او ما اشترى
او وهب او قتل فثبت فعله المحلوف انه ما قبله برجل وامرأتين او برجل
ويمين ثبت المال لتمام نصابه ولم تطلق زوجته لان الطلاق لا يثبت بذلك
وان شهد رجل وامرأتان لرجل ان فلانة ام ولد له وولدها منه او مشهور

الفرع الذي لا يشترط فيه

رجل وخلف معه ان فلانة ام ولده وولدها منه فقي له بها اي الجارية
ام ولدها لا يملكه له وطبها واجارها وتزوجها والملك يثبت بذلك
ولا يستلزم دياره لنفوقه في ملكه ولا تثبت حرية ولدها ولا سببه
ولو وجد على دابة مكتوب بيمين في سبيل الله حكم به بضا او وجد
على اسكنة دار مكتوب وقف او مسجد حكم به بضا بحيث لا معارض اقوي منه كمينه
دار مكتوب وقف او مسجد حكم به بضا بحيث لا معارض اقوي منه كمينه
ولو وجد اب وجد الحالم مكتوب على كتيب علم في خزنة مدة طويلة
هذا اوفق لذلك اي يحكم به ولا تثبت مدتها طويلة اوم تلك بخزنة
عمل بالقرابة فيتوقف احدى تظهر له فتيمة يعمل بها باليد
الشهادة على الشهادة وباب الرجوع عنها وباب ادائها اي الالفاظ التي
تؤدي بها الشهادة قال ابو عبيد اجعت العلماء من اهل الحجاز والعراق
على امضا الشهادة في الاموال ولديا الحاجة اليها لا بها وثيقة مسترمة
لحقها الاموال لما قد تطول على الشاهد من اختار المنية والهجرت الشهادة
لقبيبة او مرضت او سيات ونحوه مما يوجب ضياع حق الشهود له فاستدرك
ذلك بتجويد الشهادة على الشاهد لتدوم الوثيقة على ان من المحقوق ما يحتاج
فيه الى الاضمان التام كالتوقيف والشاهد لا يفيش ابدا **لا تقبل الشهادة**
على الشهادة الا بمناينة شهود اي نصرة الله من كلام الاصحاب
وتبعه المصنف **احدها كونها** اي الشهادة على الشهادة في حق جليل فيه
كتاب قاصد الى قاصد وهو حق الادبي دون حق الله تعالى لان الحدود
مبنية على السنن والدرهم بالشبهة والشهادة على الشهادة فيها شبهة للفرق
احتمال الغلط والسهو وكذب شهود الفرع فيها مع احتمال ذلك في شهود
الاصل وهذا احتمال زائد لا يوجد في شهود الاصل ولهذا لا تقبل
مع القدرة على شهود الاصل ولا في الحاجة اليها في الحدود لا تنافي
اولي من الشهادة عليه الشرح الثاني **تعذر** شهادة شهود الاصل
بموت او مرض او خوف من سلطان او غيره او غيبة مسافة قصر
لان شهادة الاصل تثبت نفس الحق وشهادة الفرع انما تثبت الشهادة
عليه ولا ستيف الحق بسمع الاصل عن تعذر الالفرع وسماعه من الاصل
معلوم وصرف شاهد الفرع عليه مطمئن ولا يعدل عن اليقين مع امكانه
الشرط الثالث **دوام تعذرهم** اي شهود الاصل اي صدور الحكم في
امكنت شهادتهم اي الالفرع قبله اي الحكم وقف الحكم على سماعها
لزوال الشرط كما لو كانوا حاضرين اصحاب الشرط **الفرع دوم** عدالة شاهد
فرع اليه اي صدور الحكم في حق حدث قبله اي الحكم من احوالهم اي شهود
الاصل وشهود الفرع **ما يمنع قبوله** من حق فسق او جنون او وقف الحكم
لانه مبني على شهادة الجميع واذا فقد شرط الشهادة التي هي شرط الحكم
لم يجز الحكم بها الشرط الخامس **استرها** شاهد الاصل شاهد الفرع
او استرها

او استرها غيره وهو اي الفرع يسمع استرها الاصل بطلت مث شالغيره
واصل الاسترها من قولك المحدث ارعني سمعتك يريد اسمع مني
ما خوذ من رعييت الشئ اي حفظته فشا هذا الاصل بطلت مث شالغيره
ان يحفظ شهادته ويؤذيها وصفه الاسترها ما ذكره بقوله **فيقول** شاهد
الاصل لمن يسترعيه **استشهد على شهادتي** اي استشهد او يقول له **استشهد** اي
استشهد ان فلان بن فلان قد عرفته **استشهد لي على نفسه** او يقول
شهدت عليه او اقر عني بكذا او لا يسترعيه ولا غيره مع سماعه
لم يشهد لان الشهادة على الشهادة فيها معنى النيانة ولا يتوب عنه الا بانه
الا ان سمعه اي سمع الفرع الاصل يشهد عنو خاض او يعزوها اي شهادته
ولي سبب كبيع وفرصه وكحوها فيشهد على شهادته لانه يشهد بانه
عند الحاكم وينسبته الحق الي سببه يزول الاحتمال كالاسترها الشرط السادس
ان يورد بها اي الشاهد الفرع بصفة تحمله والام يحكم بها وتثبت شهادة
شاهد في الاصل بفرعيين **ويؤعلى** كل شاهد اصل شاهد فرع بضا كما
لو شهد اب بنفس الحق ولان الفرع يدل الاصل فاكفي بمثل عدده ولان
شاهد الفرع لا ينفك عن شاهد الاصل حقا عليه فاكفي عن كل واحد
واحد كما خبار الديانات **ويثبت الحق** بشهادة فرع **وتختص** اصل اخر
كاصليين او فرعيين **ويصح** حمل فرع على فرع لوعا الحاجة اليه ويصح ان
يشهد النسا حيث يثبت في اصل وفرع وفرع لان المقصود اثبات
ما يشهد به الاصل فدخل فيه الشا فيقبل رجلان على رجل واحد
وامراتين ورجل وامراتان على مثلهم او على رجلين اصليين او فرعين
في المال وما يقصده به **وتقبل امرأة على امرأة** فيما تقبل منه المرأة لما
تقوم الشرط السابع **فرع لاصل** قال القاضي حقي بوقال تابعيان استشهدنا
صاحبان لم يجز حقي يعنيهما الشرط الثامن **ثبوت عدالة الجميع** اي شهود
الاصل والفرع لانها شهادتان فلا يحكم بهما بدون عدالة الشهود لاننا
الحكم على الشهادة ثبت جميعا **ولا يجب** على شاهد فرع تعديل شاهد اصل
لانه يجوز ان لا يعرفه فيثبت عنه الحاكم ويجوز ان يعرفه عدالتها
وتنزيهاها اكتفا بما ثبت عند الحاكم من عدالتها **وتقبل** شهادة الفرع
به اي بتعديل اصله قال في الشرح بغير خلاف فيقبل **وتقبل** شهادة
الفرع بموئنه اي الاصل ونحوه كموئنه وعينه لتعديل ولا يقبل تعديل
شاهد لرفيقه بعد شهادته اصل كان او فرع لا فضاه الى انحصار الشهادة
في احوالها قال ابن نصر الله ولو كان ذلكا قبل ذلكم شهود قبلت شهادتهما
لا تتفا القيمة اذا ومن شهد له شاهد افرع على اصل واحد **وتعذر** الاصل
الاخر ومن يشهد على شهادته حلف مشهود له واستحق ما شهد له به
كما لو شهد به اصلها واذا انكر الاصل بشهادة الفرع المحكوم به يتلف الفرع واطبق جماعة
بشهادتهم **برجوعهم بعد الحكم** لانه تلف بشهادتهم كما لو باشروا التلف بايديهم اذا انكر الاصل بشهادة
شاهد الفرع لم يعمل بها
شهود الفرع

لا يعمل بها قال في
شهود الفرع
شهود الفرع

فان يقولوا بان لنا كذب الاموال او غلطهم فلا يضمنون لانه ليس برجوع عن
 شهادتهما لانه لا ينافي شهادتهما في الاموال **وان رجوع من زنا الاصل بعد** اي
 الحكم لم يضمنوا شيئا لحصول الاتفاق بشهادة غيره ولم يلجوا الحاكم الى الحكم الا
 ان قالوا **كذبنا او قالوا غلطنا** فيلزم منهم الصمت لا يعتد بهم بتقيد الاتفاق
 بقولهم كذبنا او غلطنا **فان قالوا لا** اي شهادتنا الاصل **بعد** اي
 الحكم **ما اشهدنا بها** اي الفرعية **بشيء** مما شهدا به على شهادتهما **تساو** **بمقتضى**
الفرقيات لا شهادتنا الاصل ولا شهادتنا الفرعية **شيئا** مما حكم به لانه لم يثبت
 كذب شهادتي الفرع ولا رجوع شهادتي الاصل اذ الرجوع انما يكون
 بعد الشهادة وهما انكر اصل الشهادة **فصل** **ومن ادعى شهادته**
 كان شهادته بما به تم قال هي مائة وجمعون **او ينقص** في شهادته بان
 شهد بمائة ثم قال هي تسعون بحضرة حاكم او قبل ان يحضر السيد **لا بعد**
حكم حاكم بشهادته قتل نسا وحكم بما شهد به اخيرا لان شهادته عدل
 غير منكم يرجع عنها اشبه ما لو لم يتقدمها ما يجالها ولا تغارضا الشهادة
 الاولى بلطلا بان يرجع عنها **او ادعى** الشهادة **بعد انكارها** بان شهد
 بان شهد على اثنان بعد قوله **ليس لي عليه** شهادة وقال كنت اسير **قبل**
 نسا لقوله تعالى ان تفضل احدنا فتذكر احدنا الاخرى فقبلها بعد اثنان
 الضلال والنسيان في حقتها ولان الاثبات معرض للخطا والنسيان فلو لم
 يقبل منه ما ذكره بعد ان سبه لاعتكفت الحقوق بتقادم محورها **وكذا**
قوله لا اعرف الشهادة ثم يشهد فتقبل شهادته لا ربا او لم ياقبول
 عما قبلها **وان رجع** شاهد عن شهادته قبل حكم **بها** **لغت** شهادته
 لان رجوعه عنها يوجب كذب طلائها ولا يجوز العمل بها مع ظنه **ولا**
حكم الرجوع الى الشهادة بعد رجوع عنها ولو ادها بعد **و لم يضمن** راجع عن
 شهادته قبل الحكم بها لانه لم يتم **وان لم يصرح** شاهد **برجوع** عن شهادته
بل قال للحاكم توقفت عن الحكم **فتوقف** الحاكم عنه **ثم اعادها** اي الشهادة
قبلت لاحتمال زوال ريبه عن رصته له وفي وجوب اعادتها احتمالات
 قال في الايضاف الاولى عدم الاعادة **وان رجع** **شهود مال او رجع** شهود
عنف بعد حكم بشهادتهم **قبل استنفا مال او بعد** **لم ينقص** الحكم لهما
 ووجوب الشهود به للحكم له ورجوع الشهود بعد الحكم لا ينقصه
 لانهم ان قالوا عذونا فقد شهدوا على انفسهم بالنسبة فيما مكثت بارادة
 نقص الحكم كما لو شهدوا فسقات على الشاهد بيب بالنسبة فانه لا يوجب
 التوقف في شهادتهما وان قالوا اخطانا لم يلزم نقصه ايضا لجواز خطايم
 في قولهم الثاني بان اشبه عليهم الحال **ويضمنون** بول ما شهدوا به من
 المال قبض او لم يقبض قايما كان او نالفا وقيمة ما شهدوا به بعتقه لانهم
 اخذ جوة من يد مالكه بغير حق وحالوا بينه وبينه كما لو اتلفوه
ومثل ذلك ما لم يصدق **ثم** على بطلان الشهادة **مشهود له** فلا ضمان
 على الشهود

سبيل
 سبيل
 سبيل

اكر لا يجوز الحكم

على الشهود وبرد المشهود له ما قبضه من مال المحكوم عليه او بدله ان
 تلف لا اعترافه باخذه بغير حق وان لم يكن قبض شيئا بطل حقه من المشهود
 به او ما **نقص الشهادة** **بذات فيبدا منه** المشهود عليه **قبل ان يرجع**
 عن شهادتهما لان المشهود عليه لم يقدم شيئا وكذا لو شهد على سيد عبد انه
 اعتقه على مائة وهي قيمته ثم رجعا لم يقدم شيئا لانهم يقولان رب العبد
 شيئا **ولو قبضه** اي الواجب المشهود به **مشهود له ثم وهبه** **لمشهود عليه**
ثم رجعا عن شهادتهما به **عزما** كما لو تصدق العداق بعد هبتها اياه للزوج
ولا يفر من ذلك شيئا **برجوع** **مركب** عن شهادته بعد الحكم لتعلق الحكم بشهادة
 الشهود لا المراكب لانهم اخبروا بطلان حال الشهود واما باطنه فعلمه
 اياهه تعالى **وان رجع** **بعد حكم** **شهود طلاق** بعد دخول **فلا غرم** عليهم
 لانهم لم يقرروا عليه شيئا بشهادتهم لتقررده عليه بالدخول ولم يخرجوا عن
 ملكهم شيئا متقوما كمن قتلها واكملها وارثا **الا ان رجعا** عن شهادتهما
 بطلان الرجوع عنها كما يجوز من فسخ نكاحه بخور صاع قبل الدخول
وان شهد اثنان على شخص انه اشترى هذا الغن واخذ ان انه اشترى
 او اخوه وحوكم وحكم بعتقه **ثم رجع** **شهود القرابة** **ويشهدون** **الشرا** عن
 شهادتهم **فلا غرم** لقيمة العتق **على** **شهود القرابة** لانهم فوته عليه كما
 لو شهدوا واعتقه دون شهود الشرا **وان رجع** **شهود فود** **او رجع** **شهود**
حد بعد حكم بشهادتهم **وقبل استنفا** فودا و **حد** **يستوف** فودا **ولا حد**
 لانه عفو به لا سبيل الى جوبها اذا استوفيت بخلاف المال ولان رجوعهم
 شبهة والحد سبيلها وانقضى في ممانه **ووجب** **دية** **فود** **شهود** **وايه**
 لمشهود له لان الواجب بهذا هو شيف فاذا امتنع احداهما نقيض الاخر
 ويرجع غارم على شهود **وان استوفى** فودا **او حد** **وحد** **بشهادتهم** **ثم**
قالوا اخطانا عزموا دية ماتلف من نفس او مادوا بها **او ارش** **الظلم**
 نسا ولا تحمل العاقلة منه شيئا **ويتوسط** **الفرم** **على** **عذره** **لحصول** **التفويت**
 من جميعهم كما لو اتلف جماعة مالا **فلو رجع رجل** **وعشرون** **شوة** **شهودوا**
في ماله غرم الرجل **سروسا** **وهن** اي الشوة الفشرة **البقية** **كل** **واحدة**
نصف **شوس** **وكذا** **ارضا** **شهد به** **رجل** **وعشرون** **شوة** **بين زوجين**
فرق **بينهما** **قبل** **دخول** **ثم رجعا** **وخرج** **الصادق** **عليهم** **على** **الرجل** **سروسة**
وعليهن **البقية** **سوية** **لما تقدم** **ولو شهد ستة** **بن** **نا** **فرج** **مشهود**
عليه **ثم رجعا** **او شهد اربعة** **بن** **واثنان** **من غيرهم** **باحصان** **زان**
فرجهم **ثم رجعا** **اي** **الستة** **عن** **شهادتهم** **لزمهم** **الدية** **اسداسا** **لانه** **قتل**
شهادة الجميع **وان كانا** **اي** **الشهود** **خمسة** **بن** **نا** **فاخا** **سا** **يعزمون** **ديته**
لما تقدم **ولو رجع بعضهم** **اي** **الشهود** **غرم** **بنفسه** **فقط** **واحد** **من** **ستة**
سروسة **ومنه** **خمسة** **جمل** **وهكذا** **ولو شهد اربعة** **بن** **واثنان** **شهادتهما**
منهم **بالاحصان** **فرجهم** **ثم رجعا** **فقط** **من** **شهدوا** **بالاحصان** **والثان** **ثلاثا** **الدية**

اي دخولا الزوج بها فانهم
 يفرمون نصف الدية او بدلا
 اي بول مهرها ان لم يشي
 لها مهر لان الشهود
 الزموا للزوج بشهادتهم
 بطلانها كما يفرم ذلك
 من يفسخ نكاحه بوضع
 او عوة قبل الدخول
 يدر

او قال من تقدمه غيره بشهادة اشهر من مثل ما شهد به لم يصح ذلك لما
فيه من الاجمال والابهام او اي وان قال وبذلك اشهد او قال كذلك اشهد
صح في الاحكام **فقط** لا تضح معناه وفي التكت القول بالحق في الحق
في الجميع **اولي باب** البيهقي في الدعوى اي صفته وما يجب
فيه وما يتعلق به وهي **تقطع الخصومة** حالاً اي عند النزاع **ولا تسقط حقا**
فتسمع البيهقي بعدها وان رجع خالف وادي ما حلف عليه قبل منه وحل
لمدع اخذ **ويستخلف منكر** توجهت عليه البيهقي في دعوى محجة
في كل حلف ادعي الحديث لو يفتي الناس بدعوى لا ادعي في قوم دمار حال
واموالهم ولكن البيهقي في الدعوى عليه **غير يكاح** **وارجعة** **وطلاق** **وربلا**
الا اذا انكر مول مضي الاربعة اشهر فانه يستخلف **واصل** **رف** **كودعوي**
رف **لغبط** **معي** **ومجهول** **سب** فلا يستخلف **اذا انكر** **وغير** **ولا استيلاء**
فسره القاضي بان يدعي استيلاء امته فتنتظره وقال الشيخ تقي الدين بل هي
المسكرة **وسب** **وقذف** **وفضا** **ص** **في غير** **فشا** **مه** فلا يمين في واحد
من هذه العشرة لانه لا يقضي فيها بالنكول **ويقضي في مال** **وما يقصده**
مال **بنكوله** لما تقدم عن عثمان وغير ذلك بحلي سبيل المدعي عليه
حيث لا يمين عليه الا في اللعان اذا الاعدت الرجل ونطقت حبيبت
كحزنا او شرب او سرقه او محاربه لانه لو اقرت بهام رجع قبل منه وحلي
سبيله بلا يمين فليلا يستخلف مع عدم الاقرار **اولي** **ولا يمين** **سنة**
والتقديس **للمقرنه** **ليرجع** وقال عليه السلام لهن ال في قصة ما عثر
لو سترته بتورك كان حبل لك **ولا يستخلف في عبادة** **كصلاة** **ومسك**
ولا في صدقة **ركاة** **او تطوع** **ولا في كفارة** **وذبح** **لانه** **حق** **لله** **تعالى** **اشبه**
الحد **ولا يستخلف شاهد** **انكر** **شهادة** **او شهد** **وطلب** **بيمينه** **انه**
صادق **في** **شهادته** **ولا يحلف** **ولا حاكم** **انكر** **انه** **حكم** **او طلب** **بيمينه** **انه** **حكم**
ولا وصي **على** **دب** **على** **موصيه** **ولا يستخلف مدعي** **عليه** **بقول** **مدع**
يحلف **انه** **ما** **خلفني** **اي** **ما** **احلفه** **ولا يستخلف مدع** **طلب** **بيمينه** **خصمه**
فقال **يحلف** **انه** **ما** **احلفني** **لان** **ذلك** **كله** **لا يقضي** **فيه** **بنكول** **فلا** **فايدة**
بايجاب **اليمين** **فيه** **وان ادعي** **وصي** **وصية** **للفقير** **فاستقر** **الورثة** **ان**
مورثهم **وصي** **بها** **حلفوا** **على** **بني** **ذلك** **لانه** **حق** **ادعي** **فان** **نكلوا** **اعت** **اليمين**
ففي **عليهم** **بالنكول** **لانها** **دعوى** **بمال** **ومن** **حلف** **على** **فقل** **عنه** **كان** **ادعي**
ان **زيد** **اعطيه** **كثوثوب** **او** **اشترى** **امنه** **ومحوه** **فانكر** **واقام** **المدعي** **شاهدا**
بدعواه **واراد** **الحلف** **معه** **حلف** **على** **البيت** **او** **حلف** **على** **دعوى** **عليه** **اي** **علي**
غيره **في** **اثبات** **كان** **ادعي** **دينا** **على** **زيد** **من** **حق** **قصد** **او** **ثمت** **او** **احدة** **او**
ارث **واقام** **به** **شاهدا** **واراد** **الحلف** **معه** **حلف** **على** **البيت** **او** **حلف** **على** **فصل**
نفسه **كان** **ادعي** **عليه** **بدين** **فانكر** **ولا يمين** **واراد** **بيمينه** **حلف** **على** **البيت**
اي القطع

282 اي القطع الحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو حلف حلفه قتل
وارنه الذي لا اثم الا هو ماله عندي سني رواه ابو داود ومعه لو ادعي عليه
بيمين بيذه فانكر ويحلف انها ملكه ولا يحلف وانه لا علم الا انما ملكي **وما حلف**
على **بني** **فقل** **غيره** **كان** **ادعي** **عليه** **ان** **اباه** **عضبه** **او** **سرق** **منه** **كان** **ادعي** **لا**
يمينه **فقل** **بني** **العلم** **او** **حلف** **على** **بني** **دعوى** **عليه** **اي** **على** **غيره** **كان** **ادعي** **دينا** **علي**
مورثه **فانكر** **ولا يمينه** **فانه** **يحلف** **على** **بني** **العلم** **الحديث** **لخصم** **حيث**
قال **له** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ان** **اليمين** **قال** **لا** **ولكن** **احلفه** **وانه** **ما** **علم** **انها** **رعي**
اغتنصها **ابوه** **فتنهبا** **الكندي** **لليمين** **رواه** **ابو** **داود** **وقافقه** **عليه** **الكرام** **ولانه**
لا **تمكنه** **لا** **حالة** **بقول** **غيره** **بخلاف** **قول** **نفسه** **فتكليف** **اليمين** **على** **البيت**
حمل **له** **على** **اليمين** **على** **مالا** **يقبله** **ورقيقه** **كاجنب** **في** **حلفه** **على** **بني** **العلم** **عليه**
فمن **ادعي** **انه** **غير** **زيد** **يجزي** **على** **فانكر** **ربه** **ولا يمينه** **تحلف** **انه** **لا** **يعلم** **ان** **عليه**
جني **على** **المدعي** **واما** **اليمين** **ان** **ادعي** **انها** **جنت** **فيها** **ينسب** **المدعي** **عليه** **اي**
تقصير **او** **تخويل** **فهو** **حكم** **ادعي** **ان** **بها** **جنت** **زيد** **افسدت** **زرعه** **ببلا** **لنكرها** **بلا**
حسب **فانكر** **بها** **ذلك** **فانه** **يحلف** **على** **البيت** **بان** **يحلف** **انه** **ما** **فقد** **ولا**
فقط **لانه** **يحلف** **على** **بني** **فقل** **نفسه** **والا** **ينسب** **المدعي** **عليه** **بجناية** **بهمية** **اي**
تقصير **وانه** **يحلف** **على** **بني** **العلم** **كان** **ادعي** **على** **راكب** **هيمه** **اوسا** **بقها** **اوقا** **بدها**
انها **انقضت** **انقضت** **شيانا** **بوطر** **ابوها** **فانكر** **ولا يمينه** **فيحلف** **انه** **ما** **علم**
انها **انقضت** **ومن** **توجه** **عليه** **حلف** **لجماعة** **ادعوا** **عليه** **دينا** **او** **محوه** **حلف** **لكل**
واحد **بيمين** **لان** **حق** **كل** **منهم** **غير** **حق** **البقية** **فان** **يرد** **صفا** **جميعهم** **بيمين**
واحدة **فيحلف** **بها** **لان** **الحق** **لهم** **وفرد** **صوا** **باسقاطه** **فسقط** **ولا يلزم** **من**
رمام **بيمين** **واحدة** **ان** **يكون** **لكل** **واحد** **بعض** **اليمين** **ولو ادعي** **واحد**
حقوا **قال** **واحد** **فعلية** **في** **كل** **حق** **بيمين** **الا** **ان** **يتخذ** **الدعوى** **بيمين** **واحدة**
كما **في** **المدع** **فصل** **وتحزي** **اليمين** **بالله** **تعالى** **وحده** **لقوله** **تعالى**
فيقسم **بالله** **ان** **اربت** **لا** **تشتري** **به** **ثمن** **وقوله** **فيقسم** **بالله** **لشهادتنا**
احق **من** **شهادتنا** **وقوله** **واقسموا** **بالله** **جهدا** **ايها** **هم** **قال** **بعض** **المفسرين**
من **اقسم** **بالله** **فقد** **اقسم** **بالله** **جهدا** **اليمين** **واستخلف** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ركاة**
ابن **عبد** **يزيد** **في** **الطلاق** **فقال** **ورنه** **ما** **اردت** **الا** **واحدة** **وقال** **عثمان** **لا** **يت**
تحلف **بالله** **لقد** **بعته** **وما** **به** **ذا** **نقله** **ولان** **في** **الله** **كفاية** **فوجب** **ان** **يكفي**
باسمه **في** **اليمين** **ولما** **حلف** **فانها** **فيها** **خطي** **اي** **مثل** **القول** **كا** **خطي**
كجناية **لا** **توجب** **فقد** **او** **عق** **وبضاب** **ركاة** **لا** **فيما** **دون** **ذلك** **وتفليظها**
يكون **بلفظ** **كوالله** **الذي** **لا** **اله** **الا** **هو** **عالم** **الغيب** **والشهادة** **الرحيم**
الرجم **الطالب** **الفالب** **اي** **القاهر** **النافع** **الذي** **يمل** **خائبة** **الاغيب**
اي **ما** **يخبر** **في** **الغيب** **وتكفي** **عنه** **اللسان** **ويؤي** **اي** **بالعين** **وما** **تخفي** **المرد**
قال **الشافعي** **رايهم** **بوكدون** **اليمين** **بالمصحف** **وراي** **ابن** **مار** **تقاضي**

صنعا يفلظ اليهين به قال ابن المنذر لا تتذكر سنة النبي صلى الله عليه وسلم لفعل
ابن ماري ولا غيره ويقول يهودي غلظا عليه باللفظ والله الذي انزل التوراة
على موسى وقلق له البحر واتجاه من فرعون وملاية ويقول نصراني غلظ
عليه بلفظ والله الذي انزل الا انجيل على عيسى وجعله بحبي الموتى ويبري
الامم والابوص ويقول مجوسي وو ثني في التخليق باللفظ والله الذي خلقني
وصورني ورزقني لانه بعظم خالقه ورائقه اشبه كلمة التوحيد عند المسلمين
ويحلف صابي بلفظ النجوم ومن يعبر غير الله تعالى بالله تعالى لم يثبت من كان
ماتعا فليجوز في التعلق بلفظ الله تعالى كلفه القصر لقوله تعالى تحسبونها من بعد
الصلاة قال بعض المفسرين اي صلاة العصر وللفعل اي موسى وتقدم او
بين اذان واقامة لانه وقت يجي فيه اجابة الدعاء فتترجي فيه معالجة
الكاذب بالقوبة والتقليط بمكان فيمنع بين الركبتين والقيام لزيادته
على غيره في الفضيلة وبالقدس عند الحقة لفصيلتها وفي سنة ابن
ماجة من فوعا هي من الحقة وببقية البلاد عند المنبر حديث ماذو الشافي
واجروعت جابر من فوعا من حلف على منبر هذا ايميت اثمة فليتبوا
مفقده من النار وقيس عليه باي منابر المساجد ويحلف ذي موضع
بلفظه كما يفلظ عليه بالزمان قال الشعبي اني اذهب الى البصرة
وقال كعب بن سور في نصراني اذهبوا به الى الذبح زاد بعضهم وتفلظ
بلفظه كخلفه قابها مستقبلا القبة كاللغات ومن اي تفلظا بان قال
ما حلف الا بالله فولا لم يكن ناخلا عن اليهين لانه قد بول الواجب عليه فوجب
الاكتفا به ويجزم التعرض له وان راي حاج تركه اي التخليط فتتركه كاب
مصبيا لموافقته مطلقا النصب ومن وجبت عليه يمين فحلف وقال ان شالله
اعيدت عليه لان الاستثنا بزيك حكمها وكذا ان وصل يمينه بشرط او
كلام غير معهود وتقدم **كتاب الاقرار** وهو الاعتراف
ما حوذه من الحق وهو المكان كان المقر جعل الحق في موضعه واجمعوا
على صحة الاقرار الكتاب والسنة ولانه اخبار بالحلف على وجه متيقنة منه الامة
والرعية فان العاقل لا يكون على نفسه كذبا بغيرها ولهذا قدم على الشهادة
فلا تسمع مع اقرار مدعي عليه ولو اكدب مدعي بينته لم تسمع ويؤاخذكم ثم اقر
سمع انكاره وهو اب الاقرار شرعا **اظهار مكلف** لا صغير غير ماذون
ومجنون لمحدث رفع القلم عن ثلاثة عند الصبي حتى يبلغ وعند المجنون
حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ ولانه قول من لا يفهم تصرفه فلم يسمع
كفله **مختار** لمعوم على لا مقي عن الخطا والسيان وما استكرهوا عليه
وكالبيع ما ابي حقا عليه من دين او غيره بلفظ او كتابة او اشارة **اختيار**
او اظهار مكلف مختار ما على موكله فيما وكل فيه او ما على موليه مما يملك
انشاء كاقتراره ببيع عيب ماله وحقه لا يثبت عليه او ما على مورثه بما ي

بالله

شي يمكن صدقة بخلاف ما لو اقر بجنابة من عشرين سنة وسنة عشرين 283
سنة فما دونها وليسب الاقرار بان يشاء بل اخبار بما في نفس الامر فيصح الاقرار
ولو مع اضافة المقر الملك اليه كقوله عبدي هذا وداري لزيد اذا اضافة
تكون لادبي ملايسة فلا تنافي الاقرار به ويصح الاقرار ولو من سكران وكذا
من زال عقله بمصيبة كمن شرب ما يزيله عمدا بلا حاجة اليه كطلافه
وبيعه او من اقر بباشارة معلومة تقيامها مقام نطقه كطائفته ولا يصح
من ناطق باشارة او من صغير صبيز او فت اذن لها في تجارة في قدر ما اذن
لها فيه من المال لعكس الحرج عنهما فيه ولا يصح الاقرار من مكره عليه بالخبر
ولا يصح الاقرار باشارة مفتعل لسانه لانه كان ناطق لكونه بغير نطقه
ويجوز لصحة الاقرار ان يكون بمقتضى من مقر التزامة وهو معنى قوله
فيما تقدم بما يمكن صدقة فلو اقر بمجهول شبهه انه ربه وهو في سنة
او اكبر منه ونحوه لم يثبتت اليه اقراره بشرط كونه ان كان عينا بيبده
اي المقر ولا يثبت واختصاصه اي اولا يثبت او اختصاصه لانه اقرار على
الغير ولا يشترط كون المقر به معلوما فيصح الاقرار بالمجهول ويأتي
وتقبل من مقر وكيفية دعوى اقراره على اقراره بغير سنة ذالقي اقراره
كتوكيل به اي ترسيم عليه او سجنه او اخذ ماله او تهديد بقتل علي
ما هو دونه به من ضرب او حبس او اخذ مال ونحوه لدلالة الحال عليه
قال في المنكح وعلي هذا يخرج الشهادة عليه وتثبت حجة عليه وما اشبه
ذلك في غيره الحال وقال الارزجي لو اقام بيعة بأمانة الاكراه استغاد بها ان
الظاهر معه وتقدم بيعة الاكراه على بيعة طوعية لان مع بيعة الاكراه زيادة
على ولو قال من اي مقر في هذه الاكراه لتوكيل وكيفية علمت اي لولم
اقر ايضا اطلقوني في اكن مكرها لم يسمع منه ذلك لانه ظن منه فلا يعارض
بقيت الاكراه قال في الفروع وفيه احتمال لا يعتد به بانه اقر طوعا وتقل
ابن هاني فيمن تقدم اليه سلطان لم يدره فيدهشت فيقر بوجوبه به وانما يكون دلالة
فيرجع ويقول هو دني ودهشت بوجوبه وما علمه انه اقر بالجوع والفزع
ومن اكره ليقدر بذرهم فاقدر بذرهم او اكره ليقدر بذرهم فاقدر بذرهم او علي
ان يقر بدار فاقدر بداره ونحوها حيث اقر بغير ما اكره عليه مع اقراره
كما لو اقر به ابتداء لانه لم يجزه عليه او اكره على وزن مال يحق او غيره
فباع داره ونحوها كقوله في ذلك المال الذي اكره على وزنه صح البيع ايضا
لانه لم يجزه عليه وكراهية الشراء اي من اكره على وزن مال لانه طامطر
اليه والخلاف في صحة البيع ويصح اقرار صبي انه بلغ باحتلام اذا بلغ
عشر من السنين يعني تمت له ومثله جارية ثم لها سبع سنين قال في
التلخيص فان ادعي انه بلغ باحتلام في وقت امكانه صرف ذلك
القاضي اذا لا يعلم الا من جهته ولا يقبل قوله انه بلغ بسبع اي ثم له

وقال في شرح القنع ومن اقر
بمكرها لم يقبل قوله الا بيعة
سواء اقر عند سلطان او عند
غيره لان الاصل عدم الاكراه
الا ان تكون هناك دلالة
على الاكراه كالفقد والحس
فوله مع يمينه لان الحال
تدل على الاكراه انتحلي

خمس عشرة سنة **الابينة** لانه يملك علمه من غير جهته **وان اقرت**
 جهل بلوغه حال اقراره **بمال** وقال بعد تيقن بلوغه **لم اكن حين اقراره**
بالفالم يقبل منه ذلك ولزمه ما اقر به لانه الظاهر وقوعه على وجه الصحة
 ولذا لو قل كنت حين البيع صبيا او غير ذلك ما دون وجوه وانكره مشتد
 وتقدم ومن اسلم ابوه فادعي انه بالغ فافني بعضهم بان القول قوله وافي الشيخ
 نقي الدين بانه اذا كان لم يقبل بالبلوغ الى حين الاسلام فقد حكم باسلامه
 قبل الاقرار بالبلوغ بمنزلة ما اذا ادعت انقضاء العدة بعد ان ارجعها
 قال وهذا يجي في كل من اقر بالبلوغ بعد حق ثبت في حق الصبي مثل
 الاسلام وثبوت احكام الزمة تبعاً لادعيه او ادعي البلوغ بعد تصديق الوالي
 وكان رتبته او بعد تزويج ولي بعد منه **وان اقرت** **بشك في بلوغه**
لم انكر بلوغه حال الشك صدق في ذلك لان الاصل الصحة **بلا يمين**
 لانا حكمنا بعدم بلوغه **وان ادعي** من اثبت وقد باع او اقرت بحقه او لا
انه اثبت بجراح او دوا لا يبلوغ **لم يقبل** منه ذلك وحكم ببلوغه
 لان الاصل عدم ما يدعيه ومن ادعي جنونا حال اقراره او ببلوغه او طلاقه
 وحقه هو لا بطلان ما وقع منه **لم يقبل** منه ذلك **الابينة** لان الاصل
 عدمه وقال الانجي يقبل ان ينفذ منه جنون في بعض اوقانه ولا فلا
 وفي الغرض ويتوجه قبوله من غلب عليه **والمرضي ولو مرض الموت**
المخوف **ببعض اقراره** **بوارثته** قال ابن تيمية يسئل عن صورة الاقرار
 بوارثته هل معناه ان يقول هذا وارثي ولا يركب سبب ارثه او معناه
 ان يقول هذا راعي او اعني او ابني او مولاي فيذكر سبب الارثه وجنب
 اذا كان شيبا احتجب الامكان والتصديق وان لا يدفع شيئا معروفا
 انتهى قلت تقدم عن الانجي انه يكفي في الرعوي والشهادة انه وارثه
 بلا بيان سبب لان ادعي حاله ارثه بالزعم وهو ثابت على اصلنا فالقرار
 اولاً لانه يصح بالمجهول **وبعض اقراره** **ببعض** ولو مرض الموت المخوف
باخذ دين من غير وارثه لانه غير منزه في حقه **وبعض اقراره** **بمال**
 له اي لغير وارثه لما تقدم وحكاية ابن المنذر اجماعاً ولا حاله المرض
 اقرت الي الاحتياط لنفسه بما يورد منه وتخريفي الصدوق فكان ادعي
 بالقبول بخلاف الاقرار بوارثته فانه منزه عنه **ولا يحاط مقوله** في
 مرض الموت المخوف **عزما الصحة** اي ما اقر له حال صحته بل يبرأ
 به سواء اخبر ببلوغه بلزومه له قبل المرض او بعده لاقراره بعد تعلق
 الحق بتركه كما اقرت مفسر بدين بعد الجهر عليه **لكن لو اقر** **بمرضه**
في مرضه بيمين **ثم بدبت او عكس** بان اقر بدين ثم بيمين **فرب**
ان يمين احق بها من ديب الدين لان اقراره بالدين يتعلق بالزومة
 وباليمين يتعلق بذاته فهو اقوى وهذا لو اقر ببيعها لم يصح ومنع منه
 كح

لحق ربا **ولو اعتق** مريض مرض موت مخوف **عبد لا يملك غيره** **او** **قوله**
ثم اقرت بدين **نفذ عتقه** **وهبته** للغير **لم ينقض باقراره** **ببعض** **بعضاً**
 لانه يضر من غير تعلق يعيب مال ازال ملكه عنها فلا ينقضه ما تعلق
 بدينه كما لو اعتق او وهب ثم جرد عليه لفسد ولا نه غير محصور عليه
 في حق صاحب الدين في ينقض الدين عتقه وهبته كالصبي **وان**
اقر المريض بمال لوارثه **لم يقبل** اقراره به **الابينة** **او احاز** **باني**
 الورثة كالعطية ولانه محصور عليه في حقه فلم يصح اقراره له لكان يلزمه
 الاقرار بان كان حقا وان لم يقبل **فلو اقر** **المريض لزوجته** **بمهر مثلها**
لزمه **نصاً بالزوجة** اي بمقتضى اقراره لزوجته لولا انها على المهر وجوبه
 عليه فاقترن اخبار بانه لم يوفه كما لو كان عليه دين ببينة فاحذر
 ببقائه بدينه ولا يلزمه المهر **باقراره** لانه اقرار بوارثه وان اقر لها بكثر
 من مهر مثلها رجوع الي مهر المثل لان تقيم بينة بالعقد عليه او يجرى
 لها **وان اقر المريض لها** **بزوجته** **بدين** **ثم اباها** **ثم تزوجها** **اولاً**
يقبل اقراره لها لما تقدم كما لو لم يزوجها بخلاف ما اذا صح من مرضه ثم مات
 من غيره لانه لا يكون مرض الموت **وان اقرت** **مريضة** **مرض الموت** **لانه**
الخوف **انها لا تمسكها** **على زوجها** **لم يصح** اقرارها بوارثته في المرض
 فلورثتها مطالبة بمهرها **الا ان يقيم الزوج ببينة باخذه** **اي المهر** **في**
الصحة **او المرض** **او يقيم بينة بالتقاطه** **بنحو حوالة** **وكذا اباها** **في غير**
مرض موتها **المخوف** **وكذا احكم كل دعوى ثابت على وارثه** **اذا اقر المريض**
بوارثته **لم يقبل** الا ان يقيم المدين بينة باخذه او اسقاطه **وان اقر المريض**
بدين او دين لوارثه **واجلبي** **مع اقراره** **بلا جني** **بحصته** **دوت**
 الوارث كما لو اقر بعتق ابنته او كما لو جرد الاجنبي شركة الوارث بخلاف
 الشهادة لان الاقرار اقوى منها ولذا لم تعتبر له العدالة ولو اقر بشي
 يتضمن ادعوى على غيره قبل قيامه عليه لا سيما كاقترانه بانه خلع امراته
 على ان يفتبين منه باقراره والقول قولها في نفي العوض **والاعتبار** **بكون**
المقر له وارثاً **اولاً** **بجالة اقراره** لانه قول تفتبين فيه الشهادة فاعتبرت
 حاله وجوده كالشهادة بخلاف الوصية والعطية فالاعتبار فيها بوقت
 الموت وتقدم **فلو اقر بمال لوارثه** **حال اقراره** **فصار عند الموت** **غير وارث**
 كمن اقر لاجنه بموت له رتب او قام به مانع **لم يلزم** اقراره لاقتداره
 الشهادة به حيث وجوده فلا ينقلب لازماً **وان اقر المريض لغير وارث**
 كاجنه مع رتبته **لزم** اقراره **ولو صار المقر له وارثاً** **بان مات** **لا يثبت**
 المقر ولذا لو اقر لاج كافر ثم اسلم قبل موت مقر لوجود الاقرار
 من اهله خاليات الشهادة ولم يوجد ما يسقطه وان اعطاه وهو غير وارث
 ثم صار وارثاً وقبض اجازة الورثة خلافاً لما في الترمذي وغيره كما تقدم
 وبمع اقرار مريض باخبار امته وخوفه مما يملك انشاء **فصل وان**

مثل ان يشهد لمن تود
 شهادته ولم لا ترد
 شهادته له

اقتربت ولو باقيا حال اقذارك **بحد او فود او طلاق ونحوه** كموجب تعزير
او كفارة **صح اقذارك واخذ القنف في الحال** لا اقذارك بها بمكث استيقاوه
من بدنه وهو له دون سيرة لان سيرة لا يملك منه الا المال والحديث الطلاق
لمن اخذ بالساق ومن ملك انشا سني ملك الاقذار **به مام بكتب القود في**
نفسه ويكذبه سيرة **في يوحذ به بعد عتق** نضالانه اقذار يرفقته وهو
لا يملكها ولانه يسقط به حق سيرة اشبه اقذارك يقتل الخطا ولانه منهم
فيه لجوان ان يقر بذلك لاشان ليعفو عنه ويستحق اخذه فيتخلص
من سيرة **فطلب جواب دعواه** اي القود في النفس منه اي القنف ومن
سيرة جيبا لانه لا يصح من احداهما على الاخذ ولا يقبل اقذار سيرة اي
القنف ومن سيرة **جيبا لانه لا يصح من احداهما على الاخذ ولا يقبل اقذار**
سيرة اي القنف عليه **تغير ما يوجب ما لا يفقد** طالعوبة والطلاق
والكفارة لانه اقذار على غير نفس المقر اشبه اقذار عبد السيد عليه
بخلاف اقذار على غير نفس المقر اشبه اقذار السيد عليه بما يوجب مالا
لا يجاب حق في مال السيد فلزمه كما لو ثبتت بالبيعة وفي الكافي ان اقذار السيد
يقود على العبد وجب ايمال ويؤدي السيد ما يتعلق بالرفقة **وان اقذرت**
غير ما دون له بمال او بما يوجب اي ايمال كجناية خطا وطلاق مال
وغارية وفنص **او اقذرت ما دون له في تجارة بما لا يتعلق بالتجارة**
فكاف اقذار محجور عليه لا يوحذ به في الحال وانما يتبع به بعد عتق
نضالانه باقذاره على نفسه كالمفلس **وما صح اقذار قنف به كحر**
وقود وطلاق فهو الحكم فيه دون سيرة **والا يصح اقذار قنف به كالذي**
التفوس يوجب مالا فسيرة الحكم فيه والقود فيهما حصان فيه كاسبق
وان اقذرت مكاتب بجناية اي بانه جني **تعلقفت الجناية** اي ارشها **بذمة**
ورقبته جميعا فان عتق اشبع بها بعد العتق والا فهي في رقبته كما لو ثبتت
بالبيعة **ولا يقبل اقذار سيرة** اي المكاتب عليه **بولك** اي بانه جني
لانه اقذر على غيره **وان اقذرت بسرقة مال بيده** اي القنف **ولزمه**
سيرة في اقذارك قبل اقذارك في قطع يده في السرقة بشرطها تقدم دون
مال فلا يقبل اقذارك به لانه حق سيرة وذكرك في الحر والوعايق
ان المنصوص على هذا انه لا يقطع حتى يفتق ويشيع بالمال بعد العتق
ذكره في المبدع وحكاها في الاضاف فولا وظاهر ما قدمه انه يقطع في الحال
وهو ظاهر كلام المصنف وجزم به في الوجيز فقال ويقطع في السرقة في
الحال وهو ظاهر كلام المصنف وجزم به في الاقناع ايضا وذكره في الامام
وان اقذرت غير مكاتب لسيرة لم يصح **او اقذرت سيرة له لم يصح** اما الاول
قله انه لم يقذ شيئا لانه لا يملك شيئا بقر واما الثاني فلان مال القيد لسيرة
فلا يصح اقذار الاشان لنفسه **وان اقذرت سيرة قنف به باعه نفسه**
بالقنف عتق القنف لا اقذار سيرة بما يوجب **ثم ان صدقة اي السيد قنفه**
ببانه

285 على انه باعه نفسه بالقنف **لزمه** الا لاق موأخذة له بنصفه **والا يصدق القنف**
حلق لانه منكر فان نكل فقي عليه بالاق **والا اقذار بشي لغت غير اقذار**
به لسيرة لانه الجهة التي يصح الاقذار لها فتقيد حول المال له فان صدقة
السيد لزمه ما اقذ به وان رده بطل لانه يد القيد ليس سيرة **والا اقذار**
لمسجد او مقبرة او طريق ونحوه كسفر وقطرة **يصح ولو اطلق** مقدر
يقيم سببا كغلة وقف ونحوه لانه اقذار من يصح اقذاره اشبه ما لو عين
المسبب ويكون لمصالحها **ولا يصح الاقذار لاداء الامع** ذكر السبب كغصب
او استيثار لان الدار لا تجزى عليها صدقة غالبا بخلاف حق المسجد **ولا يصح**
اقذاره ليهيمة الا ان قال على كذا بسببها زاد في المعنى لما نظرها **والا يصح**
وان قال مقر لها كذا اي اليهيمة كذا بسبب حملها وهي حامل **فان فصل**
حملها ميتا وادى مالها اي المقدر به بسببه اي الحمل المتفصل ميتا
صح اقذاره واخذ منه ما اقذ به **والا يتفصل حملها** ميتا او لم تكن حاملا
لوان فصل ميتا ولم يدع انه بسببه **فلا يصح** اقذاره لتبييت بطلانه **ويصح** الاقذار
لحمل ادمية بمال وان لم يحد في سبب لجوان ملكه اياه بوجه صحيح
كالطفل فان وضع الحمل ميتا ولم يكن في بطنها **حمل بطل** اقذاره لانه
اقذار لمن لا يصح ان يملك وان ولدت المقر قبلها **حيا وميتا** في القربة
جميعه للمجي بلا نزاع قاله في الاضاف لقوان شرطه في الميت وان ولدت
حييت فالقربة لها بالسوية ولو كانا ذكرا وانتي كما لو قدر لرجل وامرأة
لعدم المزية **مام بعز** اي الاقذار الي ما اي سبب **يوجب تفاضلا** كارت
او وصية يقتضيه اي التفاضل **فيعمل به** اي بمقتضى السبب الذي
عزاه اليه من التفاضل لاستناد الاقذار الي سبب صحيح وان قال مكلف
له اي الحمل على الزوج لتهاله **او نحوه** كوصيته اياها او تصدقت بها عليه
او عود تهاله **فهو وعد** لا يلزمه به شي وسبب باقذار **ولو قال للحمل**
على القنف اقتر صنيه يلزمه الا لاق لان قوله للحمل على القنف باقذار صحيح
وقد وصله بما يقرب فلا يبطله كقوله لن يد على القنف من ثمن خمر **لا**
يصح اقذارك بقول **اقتر صني** الحمل العا فلا يلزمه شي لان الحمل لا يتصور
منه قربة ومن اقتر **لمكوف بمال** في يده ولو يرق نفسه مع
جهل شبهه او كان المقر به قنا **فكذبه المقر له** في اقذارك **بطل** اقذارك
بتكذيبه **ويقر المقر به بيمين المقر** لانه مال بيده لا بدعية غيره
اشبه النكحة وكذا يبقى من اقذ يرق نفسه ويذبه مقر له بيمين نفسه **ولا**
يقبل عود مقر له الي دعواه اي المقر له بان رجع به فصدق المقر لانه
مكذب لنفسه وان عاد المقر فادعاه اي المقر به لنفسه او ادعاه لثالث
قبل منه ذلك لانه في يده **فمنسل** ومن تزوج من جوفل **شبهها**
فاقت يرق لم يقبل مطلقا اي لاني حق نفسها ولا في حق زوجها واولادها
لان الحرية حق لله تعالى فلا ترفع بقول احد طالا اقذار على حق الغير

ومن اقر بولادته انه ابنه ثم مات ولم يثبت هل حملت به في ملكه او غيره
اي غير ملكه لم يثبت به اي باقراره كذلك ام ولد فلا تنفق بموته لاحتمال حملها
به في ملكه غيره الا بقدرية تدل على حملها به في ملكه كان ملكها صغيرة ولم
تخرج عن ملكه وان اقر رجل باقوة صغيرة او باقوة مجنون او اقر شخص
باب او اقرت امرأة بزوج او اقر مجهول سبه بمثل اعنته قبل اقراره ولو
اسقط به وارثا معروفا كما لو اقرت بيب وله اخ لانه غير منهم في اقراره لانه
لاحق للوارث في الحال وانما يستحق الارث بعد الموت بشرط عدم المسقط
ويشترط للاقرار المذكور ثلثة شروط واشهرها الاول من ابقوله ان **امكن**
صدقه اي المقر بان لا يكره الحسب واللام يقبل كاقدره باقوة او بنوة
بمن في سبه او اكبر منه الثاني ذكره بقوله **صدقه** اي المقر بقر به مكلف
لان له فولا محببا وكما لو اقر له بمال او كان المقر به ميتا ويرثه المقر ولا
يقتصر بصدقه ولد مفترية مع صفة الولد او جنونه ولو بلغ صغير
وعقل مجنون وانكر كونه ابنا لمقر لم يسمع **انكاه** اعتبارا بحال الاقرار
ويجوز في تصديق والد بولد وعكسه اي تصديق ولد بولد سكوت
اذا اقر به لانه يقبل في ذلك طفت التصديق ولا يقتصر في تصديق
احدهما بالآخر **تكراره** اي التصديق بالسكوت ايضا فيشهد الشاهد
بنسبهما بدونه اي تكرار التصديق بالسكوت ولا يصح اقرار من له
نسب معروف بغيره **الاربعة** اي الاب والام والزوج والمولي
كاقدره جد بابت ابيه او بابت ابيه جد وطاخ بقر باخ او بابت باخ
الاورثة **اقر** واجبت لواقته **مورثهم** ثبت سبه كمنيت اقر بابت
ور حوة باخ فيثبت سبه لانتفاء التهمة في حقهم اذا الاستات لا يقر من
يتواركه في الميراث بلا حق وبقيام الورثة مقام البيت في ماله ودينونه
التي له وعليه ودعاؤه وغيرها فكذلك في النسب **ومن ثبت سبه في مات**
امه بعد موت فقد فادعت **زوجيته** اي المقر او جات **اخيه** فلو غير
توارثته فادعت **البنوة** لم تثبت بذلك لانها مجرد دعوى كما لو كان
حيلا لاحتمال ان يكون المقر به من وطى شبهة او نكاح فاسد ومن كان
المقر به من الورثة لم يثبت النسب لانه اقرار على بقرية الورثة بالحق
سبه بهم لكت يعطى المقر له ما فضل بيد مقره وتقدم ويأتي **ومن اقر باخ في**
حياة ابيه او اقر به في حياة جده لم يقبل لانه يحمل عليه سبنا لا بقرية
وان اقر باخ او لم بعد موته اي ابيه او جده ومعه وارث غيره لم يثبت
النسب **وللمقر له من الميراث ما فضل بيد مقره** وكله اي كل ما يرد
مقرات اسقطه مقر به طاخ اقرت بابت ولا تخفى مع مقر وارث غيره
كابت او بنت لا وارث غيرهما او اقرت باخ ثبت سبه لعدم التهمة
وورث وان اقر مجهول نسبه ولا عليه بنسب وارث حلي بنسب
اخ وعم **صدقه المقر به وامكن** صدقه قبل اقراره لانه غير منهم
فيه

فيه كما لو اقر بحق غيره ولا يقبل اقراره بنسب وارث مع ولا جني بصدقه
مولاه ايضا لانه اقرار يسقط به حق مولاه من ارثه فلا يقبل بصدق بقره
للتهمة **ومن عده امه له منها اولاد فافت بها بغيره قبل اقراره عليها**
اي الامه فبما خذ مقر له بها ولا يقبل اقراره على الاولاد ايضا لان الورثة حق
لله تعالى وحمل القاضي المسئلة على انه وطى بغيره ما ملطه ثم علمها ملك غيره
ومن اقرت بنكاح على نفسها ولو كانت صغيرة او كان اقرارها بالنكاح
لا تثبت قبل اقرارها بالنكاح حق عليها كما لو اقرت بمال ولو زال التهمة
بإضافة الاقرار الى شرائطه كما لو اقرت ببيع وليها ما لها قبل رثتها فلو
اقاما اي الاثبات المقر لها بالنكاح يثبت بدم اسبقها تار يخافان
جهل التاريخ فقول ولي اي من صدقه الولي على سبب تاريخ نكاحه **فان**
جهله الولي اي الاسبق فسخا اي النكاحات كما لو تزوجها وليا وحمل
الاسبق ولا تنجح لاحدهما بكونها ببيده لان الحر لا تثبت عليه البزوان
اقر به اي النكاح عليها اي المرأة **وليها وهي مجبرة** قبل ان يقر لها
اذن ولانه يملك اشياء المقر فملك الاقرار به او لم تكن مجبرة ولكنها مقر
بالاذن **قبل اقراره عليها بالنكاح** ايضا لانه يملك عقد النكاح عليها
بالاذن فملك الاقرار به كالوكيل **ومن ادعى نكاح صغيرة بيده ولا يثبت**
به فتسخه حاكم وفوق بيدها لان النكاح لا يثبت بمجرد دعواه ثم ان صدقته
اذا ابلغت **قبل تصديقها** قال في الزوج قول **ان من ادعت ان فلانا**
زوجها فاسكن فطلبت الفدية بحكم عليه بالفرقة دفعا لضررها وسيل
عنها الموفق فله يجب فيها بشي وان اقر رجل او امرأة بزوجية الاخيرة
اقر الرجل بانها زوجته او اقرت هي بذلك فسكت صح وورثته بالزوجية
لقيامها بيدها بالاذن **او اقر احداهما بزوجية الاخر ومعه** ثم صدقه مع الاقرار
وورثته بحصول الاقرار والتصديق ولا اثر لمجده قبل كالمقر عليه مجرد
ثم يقر ولا يثبت جاحد **البي** على تخديسه بمقر حتى مات المقر للتهمة
في تصديقه بعد موته **وان اقر ورثته بدين على مورثه ففوض وجوبها**
توكنه لتعلقها بها كتعلق ارثه جناية بقرية بوجبات فله تسليمها وبيعها
فيه والوفاء بماله اقل الامرين من قيمتها والدين وكذلك ثبت بينة او
اقرار ميت **وان اقر** بدين على ميت **بعضهم** اي الورثة **بلا شهادته**
بالدين من الورثة او غيرهم فالقر عليه منه **بقدر ارثه** من التركة
فان **ورث النصف** من التركة فعليه **نصف الدين** وان ورث الربع
فربع الدين وهكذا **كاقدره** اي بعض الورثة **بوصية** بلا شهادة لان
كل جز من الدين او الوصية تعلق بمثله من التركة فوجب ان يوزع
عليها كما لو ثبتت بالبيعة وان شهد منهم اي الورثة لرب الدين والوصية
عدلان او عدل وحلف معه رب الدين او الوصية ثبت الحق للحال

او قال له علي الف من ودية او قال له علي الف لا تفر مني او قال له علي
 الف فبصنة او استوفاه او قال له علي الف من تحت جف او قال له
 علي الف من تحت مبيع لم اقبضه او قال من تحت مبيع بنوكيل تلف
 قبل قبضه او قال له علي الف من مضاربة تلفت وشرا على ضمانها
 او قال له علي الف بحفالة تكفلت بها علي اني بالخير فيها لزمه الف
 لان ما ذكره بعد قوله علي الف رفع جميع ما ذكرته فلا يقبل كاستثنا ذلك
 وتناقض كلامه بخلاف لان اقراره به بثبوته وثبوته في هذه الامور
 الامثلة لا ينصور ولانه اقر بالف وادعى ما لم يثبت معه ولانه في صورة
 ما اذا قال قبضه او استوفاه اقر على الف فله بالقبض والاستيفاء ولا
 يقبل اقراره الا بالنسبة عليه وقوله له علي كذا او سكت او كان له علي
 كذا او سكت اقرار لانه اقر بالوجوب ولم يذكر ما يرفعه فبقي على ما كان
 عليه ولهذا لو تنازع اقرارا فادعى اقرارها انما كانت ملك الاخر حكم له
 بها قال في الشرح الا انه ذهبنا الى في مسألة كان له علي كذا ان عاد فادى القضا
 والابن سمعت دعواه لانه لا تنافي بين الاقرار وبين ما يدعي وهذا اقرار
 الروايتين وان وصله اي قوله له او كان له علي كذا بقوله وبدرست
 منه او بقوله وقضيت له او بقوله وقضيتك بعضه ولم يفرق بين فمقرر
 او قال مدعي لي عليك مائة فقال مدعي عليه قضيتك منها ولم يقل
 من المائة التي لك علي عشرة ولم يفرق بين المدعي له تسعين بان لم يقل
 له او كان له علي كذا من فوض اذ ثبت مبيع فهو منطرد يقبل قوله بيمينه
 بضابط جواز به ويجلي سبيله حيث لا يبين هذا المذهب قاله في الانصاف
 لانه رفع ما اشتهر بدعوى القضا متصلا وقال ابو الخطاب بكون مقرر
 مدعي للقضا فلا يقبل الا بيمينه فان لم تكن يمينه خلف المدعي انه لم يقض
 ولم يفرق واستحق وقال هذا رواية واحدة ذكرها ابن موسى واختاره
 ابو القفا وابن عبدوس في تزكيتهم وقدمه في المذهب والرايين
 والحاوي الصغير انتهى قال ابن عسيرة لا يثبت للقاضي الجنب ان
 يحكم بهذه المسئلة ويجب العمل بقول ابي الخطاب لانه الاصل وعليه
 جماعة من العلما فان ذكر السبب فقد اعترف بما يوجب الحق من عقد
 او غصب او نحوها فلا يقبل قوله انه يري منه الا بيمينه ويصح استثنا
 النصف فاقول لا اكثر منه قال الزجاجة لم يان الاستثنا الا في القليل من
 الكثير ولو قال مائة الا تسعة وتسعين لم يكن منكليا بالعربية
 ومعناه قول القسبي وتقدم موصيا في الطلاق فيلزمه اي المقر الف في
 قوله له علي الف الا الف او له علي الف الا ستماية لبطان الاستثنا وليمه
 خمسة في قوله لسبب لك على عشرة الا خمسة لانه استثنى النصف
 والاستثنا من الشيء اثبات بشرط متعلق بيمين ان لا يثبت المستثنى
 بيمين المستثنى منه والمستثنى ما ايز من ما يمكنه كلام فيه وان لا ياتي
 بكلام

بكلام الجنب بيمينها لانه اذا سكت بيمينها او فصل بكلام اجنب فقد استقر
 ما اقر به فلم يرفع بخلاف ما اذا فصل فانه كلام واحد بشرط ان يكون
 المستثنى من الجنب النوع اي جنس المستثنى منه ونوعه لان الاستثنا
 اخذ من قبض ما يتناولها النوع هو صوغه وغير ذلك لا يتناولها اللفظ
 هو صوغه فمن قال عن احد له علي هو لا القيد العشرة الا واحد
 فاستثناه صحيح لوجود شرطه ويلزمه تسليم تسعة ويرجع اليه
 في تعيين المستثنى لانه اعل بمراة فان ماتوا الا واحد او قتلوا
 الا واحد او غصبوا الا واحد او قال هو المستثنى قبل منه ذلك
 بيمينه لما تقدم وسائر ادوات الاستثنا في ذلك كالا او وعدا او حاشا
 درهما ونحوه فهو مقدر تسعة وان قال غنير درهم بيمين وهو را وهو من
 اهل العربية كان مقرا بعشرة لانه تكون مقرا لعشرة المقدر بها ولو
 كانت استثنائية كانت متصورة وان لم يكن من اهل العربية لزمه تسعة
 لان الظاهر انه يريد الاستثنا وصفا جهل منه بالعربية وان قال له اي فلان
 هذه الدار ولي نصفها او قال الا نصفها او قال الا هذه البيت او قال
 هذه الدار وهذه البيت لي قبل منه ذلك حيث لا يبينه كما في الف
 ولو كان البيت اكثرها اي الدار لان الاشارة جعلت الاقرار فيما عدا
 المستثنى فالمقر به معين فوجب ان يصح ولا يصح الاستثنا ان قال له
 الدار الا ثلثيها ونحوه كالا ثلثة ارباعها او خمسة اسوارها لان المقر
 شايع وهو اكثر من النصف وان قال عن احد له علي درهمان وثلاثة
 الادرهمين او قال له علي خمسة درهم الادرهمين ودرهما او قال
 له علي درهم ودرهم الادرهمين اي المقر في الاوليين خمسة
 خمسة امانى الاولى فلهود الاستثنا الى اقرب المذكورين وهو الثلاثة لان
 عوده الى ما يليه متيقن وما زاد مشكوك فيه واستثنا الدرهمين من
 الثلاثة لا يصح لانه اكثر من النصف واما في الثانية فلانه استثنى ثلاثة من خمسة
 وهو اكثر من النصف ويلزمه في الثالثة وهي قوله له درهم ودرهم الادرهمين
 درهمان لعود الاستثنا لما يليه لما تقدم فيكون استثنا للطل وان قال
 له علي مائة درهم الا ثوبا او له مائة درهم الا دينار تلزمه المائة درهم
 لانه استثنا من غير الجنس وقد تقدم انه لا يصح لانه صرف اللفظ مما كانت
 يقتضيه لولاه وغير الجنس لسبب يدخل في الكلام وانما سمي استثنائيا
 وانما هو استدرار ولا دخل له في الاقرار لانه اثبات للمقر به فاذا ذكر
 الاستدرار بعد كان باطلا وان ذكر بعده جملة كقوله له مائة مائة
 درهم الا ثوبا عليه كان مقول بشي مدعي لشي سواه فقبل اقراره وثبطل
 دعواه وان قال غنير الا ثلثة وارا درهمين لزمه خمسة ويصح الاستثنا
 من الاستثنا كقوله تعالى انا ارسلنا الي قوم محرمين الا ال بودا المجرم
 اجمعين الا امراته ولا ان الاستثنا ابطال والاستثنا منه رجوع اي موجب

الاقرار فمن قال عن اخيه له على سبعة الا ثلاثة الا اربعة بلزومه خمسة
 لعود الاستثناء لما قبله فقد استثنى درهما من الثلاثة فبقي اثنتان استثناهما
 من السبعة فبقي خمسة فبقي المقتضى بها **وكذا يلزم خمسة** اذا قال له
 على عشرة الا خمسة الا ثلاثة **الا درهما** لان استثناء الثلاثة
 من الخمسة استثنى اثنتان من النصف فيبقى واحد وهو ما بعده وفيها وجه آخر
 انه يلزمه سبعة لانه استثنى درهما من درهمين فبقي درهم استناه من
 ثلاثة فبقي درهمان استثناهما من خمسة فبقي ثلاثة استثناهما من عشرة
 فبقي سبعة وهذا مقتضى ما تقدم في الطلاق اذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا
 الا اثنتان الواحدة يقع اثنتان **فصل ان قال على الف درهم مثلا**
موجلة الى كذا قبل قوله في تأجيله مضافا له مقتضى بها سبعة التأجيل
 فلم يلزمه الا كذلك كقوله له على الف درهم سودا حتى ولو عجزه اي الف الى
 سبب قابل **بلا مريد** اي الحول والتأجيل كالاجرة والصدقة والثلث
 واليمان وان قال له على الف درهم **سكن ما لي زما بمكة** كلام فيه
 ثم قال **موجلة او زوف** اي رديه او صفار **لزمته** الف حالة
حياد وافيه لحصول الاقرار بها مطلقا فينصرف الى الجيد الحال
 التوفي وما اتى به بعد سكونه دعوي لا دليل عليها **الا ان يلد**
او لا يلد اي ان يلد لها ناضجة او نفقة او نفقة **مفتشوشة** فبيلزومه من
 دراهم **اي تلك** البلية لا يضر في الاطلاق اليه ولهذا لو قال
 بعتك او اجرتك ونحوه بعشرة دراهم انصرف اليه ولو قال **له على الف**
زوف قبل تفسيره الزوف بمفتشوشة لانها تسمى زوفا ولا
 يقبل تفسير الزوف بها **لا فضاء** فيه لانه لا يسمى دراهم وان قال له على
 مائة درهم **مصار قبل** تفسيرها **بنا فضاء** قال في شرحه وهي درهم
 طرية كل درهم منها اربعة دراهم وذلك ثلثا درهم قلت وتعلم
 اذا كانت بالشام والاف ما يمنع من اربعة البنية او الحز اسانية حيث لا قوة
وان قال له على مائة درهم وافية لزمه **العدد والوزن** لانه مقتضى
 لفظه **وان قال له مائة درهم عدد او ليس** المقتضى **بيلد** يتعاملون
 اي اهل البلد بها اي الدرهم **عد** **دال** **الوزن** **ما** **اي** **العدد** **والوزن** **العدد**
 لقوله مائة والوزن للعرف وان قال له على درهم واطلق او قال
 درهم كبير او قال درهم **فعلية** درهم اسلامي **وازي** لانه كبير عرفا
 والتصغير قد يكون للمعنى ذاته وقد يكون لقلته فذكر عنده
 او لمجسته **وله على الف وفسره** **ببيت** او بوديه **قبل** قال في
 الشرح لانهم فيه بيت اهل العلم خلافا لفسره بكلام متصل وانفصل
 لانه فسره بوزنه بما يقتضيه **فلو** فسره بوديه ثم قال **قبضه** او قال
 تلف قبل ذلك او قال **طمننته** اي الف الف الوديعه باقيا ثم علمت تلفه
 قبل منه ذلك بيمينه لثبوت احكام الوديعه بتفسيره بالوديعه
 وان قال

وان قال من ادعى عليه بالف هو **رهنه فقال المدي** بل ودية فقول مدع
 لان المقتضى له بمال وادعى انه له به نفقا فلم يقبل منه كما لو ادعاه بكلام
 متفصل وكذا الوافله بدار وقال استاجر بها سنة او بثوب وقال قصرت
 له بدرهم او خطبة الا بيمينه **او قال** لن يدعي الف **من ثمن مبيع لم اقبضه**
فقال مقتضى **بل** هو دية **في ذمتك** فقول مدع بيمينه انه دية لانه
 اعترف له بدين وادعى عليه مبيعا اشبه ما لو قال له على الف ودي من
 مبيع لم اقبضه **ولو قال له على الف وفسره** متصلا بوديه قبل او قال
 لن يدعي **في ذمتي الف وفسره** متصلا بوديه قبل لان الوديعه عليه
 حفظها وردها **ولا تقبل دعوى تلفها** للتناقض **الا اذا انفصلت**
من تفسيره فتقبل لان اقراره تضمن الامانة والامان **وان قال** لن يدعي
 علي الف **واخبره** اي الف **وقال** هو اي الف الذي اقرت به هذا وهو
 ودية **فقال** مقتضى هذا ودية وما اقرت به دية **مدف**
 مقتضى بيمينه محبة في نفع الفروع وغيره وان قال له في هذا المال الف
 اوله في هذه الدار نصفها فهو اقرار **ويلزمه** تسليمه اي الف او نصف
 الدار الي مقتضى مواخذه له باقراره **ولا يقبل** تفسيره بان شامه
 اي انه يريد ان يهبه اياه لانه خلاف الظاهر **وكذا** ا قوله له في ميراث
 اي الف فهو اقرار وهو دية **على التركة** لا ضافته الي ميراث ابيه ومال
 الميت انما يستحق بالارث او الدية فاذا لم يحث المقتضى وارثا تقيد الويت
 ويصح قول جابر التصرف **دبي الذي عاز** **يدعرو** لانه قد يكون وكلا
 دعرو وعامله في مصاربه او كان له عليه بد او ولاية ولا ضافة لادنى
 ملازمة قال تعالى لا تقولوا السعفاء امواتكم التي جعل الله لهم قايما وقال في
 النساء لا تخرجوهن من بيوتهن **كقوله** له اي زيد **مالي** الف
 اوله فيه الف اوله في ميراثي **مالي** الف اوله فيه **بضم** اوله **داري**
هذه اوله **نصفها** اوله **منها** نصفها اوله **فيها** نصفها **فيم** كله
 اقرارا **ولو لم يقل** **بم** **لزم** **مالي** **جواز** **اضافة** **الاشارة** **الي** **نفسه** **مال** **عنه**
 اختصاص له به لما تقدم فان فسره اي اقراره بذلك **بضم** **وقال** **بدالي**
من **تقبضه** **قبل** لانه محتمل ولا يجزى على تقبضه لان الهبة لا تلزم
 قبل القبض وان قال له **الدار ثلثها** او قال له **الدار عارية** او قال له
الدار هبة او قال له **الدار هبة عارية** **عمل** **بالبدل** وهو قوله ثلثها
 او عارية او هبة ولا يكون اقرارا لانه رفع باخر كلامه ما دخل في اوله
 وهو بدل بعص في الاول واشتمال فيها بعده لان قوله له **الدار بدل** علي
 الملك والهبة بعص ما يستعمل عليه كانه قال له ملك الدار هبة واذا
يعتبر **شروط** **هبة** من العلم بالموهوب والقدرة على تسليمه ونحوه فان وجد
 صحت والا فلا ومن اقر انه وهب زيدا **كذا** **واقبضه** **ايه** **او اقره** **رهنه**

من قال الدار هبة

زيد اذا واقتضيه او اقر بقبض ثمن او غيره كاجرة ومبيع ثم قال
ما اقتضت الهبة ولا الرهن ولا قبض الثمن او نحوه وهو غير جازم
لاقراره بالانقضاء او القبض ولا يثبت الا حلا وحصة لزمه جريان
العادة بالانقضاء بذلك قبله او بلغ او هب ونحوه واذا في ان العقد وقع
تلبية او نحوه كعينة ولا يثبت بذلك وسأله اهل الاف خضعة ذلك
لزمه الحلف لاحتمال صحة قول خصمه فان نكل فني عليه ولو اقر جازم
التصرف بمبيع او هبة او قبض رهن ونحوه ثم ادعى فساد ده اي
المقر به وانه اقر بخلط الصحة لم يقبل منه ذلك لانه خلاف الظاهر
وله تخلف المقر له لاحتمال صدق المقر فان نكل المقر له عن
اليمين حلف هو اي مدعي الفساد ببطلان دعي منه ومن باع
شيئا او وهب شيئا او اعترف عبدا ثم اقر به اي بما باعه او وهبه او
اعترفه لقبوله لم يقبل اقراره في شئ او مرتب او عتق لانه اقر على
غيره ونصرفه نافذ وكذا لو ادعى بعد البيع ونحوه ان المبيع رهن
او دم ولو نحوه مما يمنع صحة التصرف ويلزمه ان يقر به اي بدله للمقر
له لانه قوته عليه بنصرفه فيه وان قال لم يكن ما بعته او وهبته ونحوه
ملكي ثم ملكتم بعد البيع او الهبة ونحوها قبل منه ذلك بيمينه تشهد
به ما لم يكن بها اي البيعة بان كان اقراره اي المبيع او الموهوب
ونحوه ملكه او قال قبضت ثمن ملكي ونحوه كان قال بعتك او
وهبتك ملكي هذا فان وجد ذلك لم يسمع بيمينه لانها تشهد بخلاف ما
اقر به وعلى من ادعى ان كان يكت له بيمينه لم يقبل قوله مطلقا لان الاصل انه المالك
نصرف ماله التصرف فيه قال الشيخ في التبيين فيما اذا ادعى باع بعد البيع
وقفا عليه انه بمنزلة ان يدعي انه ملكه الا ان ومن قال قبضت منه
اي فلان الفا ودبغة فتلف فقال مقوله بل اخذت مني الالف غصبا
فيحلف المقر له انه لم يخلصه الالف وصحة المقر له في شتره لانه اقر
بفعل الذائع بقوله اعطيتني فمسائل ومن قال غصبت هذا
العبد من زيد لابل من غير دفع فقول زيد لاقراره له به ولا يقبل رجوع
عنه لانه حقا ادعى ويقرم قيمته للهرو او قال غصبت منه اي من
زيد وغصبه هو من غير دفع فقول زيد لان اقراره بالقبض منه تضمن
لونه له ويقرم قيمته للهرو او قال هذا العبد او الثوب ونحوه لزيد
بل للهرو فقول زيد لاقراره بالملك له ويقرم قيمته للهرو ولاقراره به
له وتقويت عينة عليه لاقراره له بزيد او لا او قال ملكه للهرو وغصبت
من زيد فقول زيد لاقراره له باليد ويقرم قيمته للهرو ولاقراره بالملك
له ولو جود الحيلولة بالافزار باليد لزيد وان قال غصبت من زيد وملكه
لهرو فهو لزيد لاقراره به باليد ولا يقرم للهرو وشيئا لانه شهد
له به

طلبه اذا باع شيئا وادى
تقريبه

له به ان شهد ما لو شهد له بما لم يبد عنه وان قال غصبت من احدهما
او هو لاحدهما صح الاقرار لانه يصح بالجهول وبالمجهول ولزمه اي المقر تعيينه
اي المالك منهما ليوقع اليه ويحلف للاقراره ادعى انه غصب منه فيطرح
فان حلف لم يقدم له شيئا وان قال لا اعلمه اي المالك منهما فصدقه
انه لا يعلمه انتزاع المصنوع من يده لاقراره انه لا حق له فيه وكانا خصمين
في ذلك لا نكاحا كل منهما اياه وان كذبا بان قال كل منهما انت تعلم انه لي ولم يتبين
ذلك حلف لهما بيمين واحدة لانه لا يعلمه ثم انه كان لاحدهما بيمين حكم
له بها ولا اقرع بينهما فمن قرع حلف واحده ثم ان عيت القاصب احدهما بعد
ذلك قبل منه وكان لمن عيته له كما لو بينه قبل وان نكل عن البيمين
انه لا يعلم من هو له منهما سلم الي احدهما بقربة وعزم قيمته للاخر ومن بيده
عبد ان قال احدهما لزيد فادعى عليه زيد بموجب اقراره طوبى بالبيان
فان عيت احدهما فصدقه زيد اخذه وان قال هذا لي والاخر فغلبه البيمين
فيما يتطرح وان ادعى زيد العبد الاخر وحده فقول المقر بيمينه في العبد
الذي انكس ولا يدفع اليه زيد العبد الذي اقر له به لانه لم يصدق على اقراره
وان لم يقر بيمينه فيمينه المقر له وقال هذا عبيد ي طوبى المقر بالجواب
فان انكر حلفا وكان كما نوعيت العبد الاخر وان نكل فني عليه وان اقر
فهو كتعيينه ومن بيده نحو عبد فقال اخذت من زيد فطلبه زيد لزمه
رده له لا اعترافه له باليد وان قال ملكتم علي يوزيد او قال قبضت
علي يوزيد او قال وصل الي علي يوزيد لم يقبل قوله من تصديق
او صدق لانه لم يعترف له بشئ بل كان متعينا ومن قال لزيد على مائة
درهم ولا يكت لزيد على مائة درهم فله درهم وعلى مائة درهم او قال لزيد
على مائة دينار فله اي المائة درهم لزيد لاقراره له بها ولا استثنى للهرو
ولان اقراره معلق فلا يصح ومن اقر الشخص بالالف في وقتين فان ذكر
في اقراره ما لم يفتني التردد كسبب كان قال له علي الف
من فرض ثم قال له الف من ثمن مبيع او اجلين كقول له الف الف محله
رجب وقوله له الف الف محله شهر رمضان او سكتين كقول له الف
غريش ريال وقوله له الف غريش بنا دقة لزمه الفان لان احدهما غير الاخر
فهو مفقود بكل منهما على صفة فتوحيا كما لو اقر بها دفعة واحدة ولا يذكر
ما يقتضي التردد لزمه الف واحد ولو تكرر الاقرار به عليه يجوز
ان يكون كذا الخبر عن الاول كاخبار نقلي عن ارسال فوج وابراهيم
وهود وصالح وغيرهم ولم يكن المذكور منهم في قصة عبد المذكور في الاخرى
ولان الاصل برأيه لهما ادعى الاول وان قيد احدهما اي الا يفتني بشئ لقوله
لزيد علي الف من فرض ثم يقول له علي الف ويطلق بمحمل المطلق عليه
اي المقتيد ويلزمه الف واحدة لان الاصل برأيه لهما ادعى الاول لان في
ولو اقر بالالف ثم اقام بيمينه ان المقر له اقر في شعبان بقبض خمسين

وستة درهم ذكره الموفق في فتاويه **وله في هذا** العبد او الثوب او الفرس او
 الدار ونحوها **شرك او قال له فيه فهو شرعي فيه او قال هو شرعي**
بيننا او قال هو لي وله او قال له فيه سهم قبل تفسيره فذكر **الشريك**
 لان الشراكة تارة تقع على النصف وتارة على ما دونه وتارة على ما هو اكثر منه ومتى
 نرد اللفظ بين شيئين فاطترجع في تفسيره الى المعنى لانه لا يعرف الا من جهة
 وليسبب اطلاق الشراكة على ما دون النصف مجازا ولا مخالفا للظاهر ولان السهم
 لما تقدم فيها **وان قال من بيده نحو عبد له اي فله ان فيه الف او قال له علي**
منه الف صح اقراره **وقيل له فسر** به لانه لا يعلم الا من جهة **وبقبل تفسيره**
بجانبه العبد على المعنى له وبقبل تفسيره بقوله **اشترى** المعنى له **وبقه**
 اي العبد ونحوه **او اي الف او بقوله له فيه شرك او بقوله ان مورتي**
 اوصي له بالف من ثمنه ولا يقبل تفسيره **بانه رهنه عنده** به اي الف
 لان حقيقة الزمة **وله على التزمها لفلان على نفسه** باكثر منه فذرا
 قبل وان قل الزايد وان فسر **بدونه** وقال اردت بقولي اكثر مما لفلان
لخثرة نفقه حله ونحوه طرخته اذا لجلال انفع من الحرام قبل منه
 ذلك بيمينه لاحتمال كذبه وسواء علم المقدم بما لفلان او جهله او قام من
 عليه بينة انه قال اعلم ان الذي لفلان كذا او لم تقم لانه فسر اقراره بما
 جتمعت فوجب قوله **وله على مثل ما في يدي يذمه مثله** لانه
 مقتضى لفظه **ولو قال اشأت لاخر لي عليك الف درهم فقال في جوابه**
اكثر من مائة الف وفسره اي لا اكثر لانه لا يعلم ما اراده الا من
 جهته **ولو ادعى عليه اي على شخص مطلقا فقال في جوابه لفلان على**
اكثر مما لك علي وقال **اردت التهدي بزمه حق لهما** اي للمدعي
 ولفلان لانه اقر لفلان بحق موصوف بالزيادة على ما للمدعي فزمه
 ويجب للمدعي حقه لان لفظه يقتضي ان يكون له شيء وارادة التهذي
 دعوى تنصت الرجوع عن الاقرار فلا تقبل **وبفسره** اي يرجع في
 تفسيره حق كل منهما اليه **ولو قال له رجل لي عليك الف فقال له لك على من**
 الذهب اكثر قد عين شيئين العدد وانه الف وجنس العدد وانه ذهب
 واهم شيئين قوله اكثر ونوع الذهب فيرجع في تفسيره قوله اكثر اليه
 فان قال اكثر بقا فاقول له فان قال اكثر غدا فاقول قوله في قدر
 لا اكثر ايضا ويرجع اليه في تفسيره نوع الذهب من جيد او ردي او مضروب
 او غير مضروب ذكره في المستوعب **فصل من قال على الاخر**
له على ما بين درهم وعشرة لزمه له ثمانية درهم لانها ما بينهما وكذا
 وان عرفهما فقال ما الدرهم والعشرة ومن قال له علي **من درهم الى عشرة**
 لزمه تسعة لانه جعل العشرة غاية وهو في غير داخله قال تعالى ثم اتوا

لم يلزمه الف دينار
 ولا اكثر منها بل يرجع
 في معنى الاكثر في
 نوع الذهب اليه
 لان قوله اكثر من الذهب

الصيام الى الليل بخلاف ابتداء الغاية فانه داخل في معناها **او قال له علي ما بين**
درهم الى عشرة لزمه تسعة لما تقدم **وان اراد المقدم بذلك مجموع الاعداد**
 اي الواحد والعشرة وما بينهما **لزمه خمسة وخمسون** قال في الشرح واختصار
 حسابه ان تزيد اول العذر وهو واحد على العشرة فيصير احد عشر ثم اضربها
 في نصف العشرة فما بلغ فهو الجواب **وان قال له علي من عشرة الى عشر**
او قال له علي ما بين عشرة الى عشر لزمه تسعة عشر لانها ما قبل العشرة
 والى الاشارة الغاية فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها ومن قال عن اخيه ما
بين تهذيب الحايط لم يدخل اي الحايطات لانه انما اقر بما بينهما وكذا لو قال
 ما بين هذا الحايط على ما ذكره القاضي في الجامع وقرئ بان العدد لا يولد من ابتداء
 قال في شرحه وله على ما بين كذا خنطة الى كذا شعير لزمه كذا الاقنيزا
 من الخنطة ومن قال عن اخيه **درهم فوق درهم او له عليه علي درهم**
تحت درهم او له علي درهم فوقه درهم او له علي درهم تحت
قبله درهم او له علي درهم بعده درهم او له علي درهم معه درهم يلزمه درهمان
 لان هذه الالفاظ تجري مجرى الوطف لان معناها الم فخانه اقر درهم ومن
 اليه اخير كقوله له علي درهم ودرهم ولان معنى قوله علي في ذممي وليس للمقتر
 في ذمة نفسه درهم مع درهم ولا ان معنى قوله المقتر له ولا فوقه ولا تحته
 اذ لا يثبت للاشياء في ذمة نفسه شيء **او قال له علي درهم بل درهمان**
 يلزمه درهمان لو خول ما ضرب عنه فيما اشبه **او قال له علي درهمان بل درهم**
او قال له علي درهم بل درهم او قال له علي درهم لابل درهم او قال له علي درهم
لكن درهم او قال له علي درهم فدرهم يلزمه درهمان حملا لكلام القائل
 على فائدة وما اقر به عليه لا يصدق باضاربه والوطف يقتضي المفارقة وكذا لو قال
 له علي درهم ودرهم او درهم ثم درهم فلو كره اي الورهم **ثلاثا بالواو** كقوله
 له علي درهم ودرهم او كره ثلاثا بالفاء كقوله له علي درهم فدرهم فدرهم
 او كره ثلاثا بتم كقوله له علي درهم ثم درهم ثم درهم **او قال له علي درهم درهم**
درهم ونوع بالدرهم الثالث تأكيد الدرهم الثاني لم يقبل في المسئلة الاولى
 المذكورة فيها حرف الوطف لانه يقتضي المفارقة وبذلك لا يطف الموكد **وقيل**
 هو قصد التأكيد في المسئلة الثانية اي التي ليس فيها الوطف لانها قابلة
 للتأكيد وكذا ان اكد الاول بالثاني والثالث ثم تقدم في انت طالق انت طالق انت
 طالق لان تأكيد اول بثالث لغفصل **وان قال له درهم قبله درهم وبعده درهم**
 او قال له علي هذا الدرهم بل هذان الدرهمان **لزمه الثلاثة** لان الاضرب
 رجوع عما اقر به لادعي ولا يفيق فيلزمه كل منهما **وان قال له علي ففقر خنطة**
بل فقير شعير لزمه او قال له علي درهم بل دينار لزمه لان الاول
 لا يمكن ان يكون الثاني ولا بعضه فلزمه وكذا ان اقر به حيث كان المقرب
 عنه ليس المذكور بعده ولا بعضه لزمه الجميع بخلاف ما على درهم بل درهمان
 بل ثلاثة **وان قال له علي درهم في دينار او راد الوطف** اي درهم ودينار ونحوه

كقوله له علي درهم
 بل درهمان بل ثلاثة

او اراد معني مع كدرهم مع دينار **لزمه** اي الدرهم والدينار كما لو صرح بحرف العطف
 او مع **والا** يرد معني العطف ولا مع **ولا يلزمه الا درهم** لانه المقدره فقط وقوله
 في دينار لا يجتمع الحساب **وان** **فسره** اي قوله درهم في دينار **بواسط مال**
سليم باق عنده بان قال عقود مع المقدره على اسلام درهم باق عندي في دينار **وكذا**
المقدره حلف المقدره على ذلك **واخذ الدرهم** من المقدر لانه يقدره اقراره بما
 يبطله فهو كرجوعه منه فلا يقبل **وان صدقه** المقدره على ان الدرهم راس مال سليم
 في دينار بطل اقراره **وان** **سليم** احد التقديرات في الاصل لا يصح ولم يلزمه **سليم** المقدره
 لتصدق على براته **وان** قال له **درهم في ثوب** **واراد العطف** او اراد معني مع
 كما سبق **لزمه** لما تقدم **وان** **فسره** اي اقراره المذكور **بواسط مال** **سليم**
 مع المقدره **باق عنده** اي المقدر في ثوب **او قال** **مفسر** **هو** **ثوب** **اشترته**
منه **اي** **سنة** **يا** **تسني** **بهدايا** **ثوب** **وكذا** **المقدره** في المورثين **حلف** **المقدر**
 له **واخذ الدرهم** لان المقدر وصل اقراره بما سبقه فلزمه الدرهم وبطل ما وصل
 به اقراره **وان صدقه** اي صدق المقدره المقدر فيما ذكر **بطل اقراره** لان السليم
 يبطل بالتفرقة قبل القبض **وان** كانا لم يتفرقا فالمقدر بالخيار بين الفسخ والامضاء
وان قال له **علي درهم في عشرة** واطلق **يلزمه درهم** لا اقراره به وجعله
 العشرة محالة فلا يلزمه شئوه **مال** **بخالفه** **عرف** **يلد** **المقدر** **فيلزمه** **مقتضاه**
اي **عرف** **تلك** **البلد** **او** **مال** **بورد** **الحساب** **ولو** **خالفه** **اي** **الحساب** **فيلزمه**
عشرة **درهم** **لا** **يأخذ** **اصل** **الضرب** **عند** **مال** **بورد** **الحساب** **بان** **اراد** **درهما** **عشرة**
فيلزمه **احد** **عشر** **ولو** **خالفه** **اي** **نفسه** **بالاعطاء** **وتشترط** **العوام** **بديون**
 بهذا اللفظ **هذا** **المعني** **وله** **عندي** **تم** **في** **جواب** **بكسر** **الجيم** **اوله** **عندي**
سكت **في** **قرب** **اوله** **عندي** **ثوب** **في** **مند** **يل** **بكسر** **الجيم** **اوله** **عندي**
عليه **عمامة** **اوله** **عندي** **دابة** **عليها** **سرج** **اوله** **عندي** **فقت** **في** **خاتم**
اوله **جواب** **فيه** **تم** **اوله** **قرب** **فيه** **سيف** **اوله** **مند** **يل** **في** **ثوب** **اوله**
عندي **دابة** **صخر** **سرجة** **هكذا** **في** **التنقيح** **ويخالفه** **كلام** **الانصاف** **الذي** **وجز**
معني **كلام** **الانصاف** **في** **الاتقاء** **وهو** **اظهر** **اوله** **عندي** **سرج** **علي** **دابة** **اوله** **عندي**
عمامة **علي** **عبد** **اوله** **عندي** **دار** **مفروشة** **اوله** **عندي** **زيت** **في** **زق** **وخو**
كنكة **في** **سراويل** **فوق** **اقرار** **بالاول** **وليس** **بأقرار** **بالثاني** **وكذا** **كل** **مقب**
بشي **جعل** **ظرفا** **او** **مظروفا** **فالانها** **شيان** **متقايان** **لا** **يتناول** **الاول** **منها** **الثاني**
ولا **يلزم** **ان** **يكون** **الظرف** **والمظروف** **لواحد** **والا** **اقرار** **انها** **يشترط** **مع** **التحقيق** **لامع**
الاحتمال **وكقوله** **له** **عندي** **له** **عندي** **جنب** **في** **جارية** **اوله** **عندي**
جنب **في** **دابة** **وكقوله** **له** **عندي** **دابة** **في** **بيت** **فليس** **اقرار** **بالثاني**
لما **تقدم** **وكقوله** **له** **عندي** **الحماية** **الدرهم** **التي** **في** **هذا** **الكيس** **ليس** **اقرار**
بالكيس **ويلزمه** **اي** **الدابة** **والحماية** **درهم** **ان** **تكتب** **الدابة** **في** **البيت** **والحماية**
درهم **فيه** **اي** **الكيس** **ولذا** **يلزمه** **تتم** **ان** **كان** **في** **الكيس** **بعضها** **كما** **يجت**
من **حلف** **ليشترت** **ما** **هذا** **الكون** **ولا** **ما** **فيه** **ولو** **لم** **يقف** **المقدر** **الحماية** **بان** **قال**
له **مائة**

لا يلزمه
 ما ذكره من الدابة
 والسرج

له مائة درهم في هذا الكيس **ولذا** **يلزمه** **تتم** **ان** **كان** **في** **الكيس** **بعضها** **كما** **يجت**
تتم **ان** **كان** **في** **الكيس** **بعضها** **كما** **يجت** **ان** **كان** **في** **الكيس** **بعضها** **كما** **يجت**
او **قال** **له** **عندي** **سيف** **بقرب** **بكسر** **القاف** **او** **بقربه** **فوق** **اقرار** **بها** **لان** **الفصل**
جز **من** **الخاتم** **اشبه** **ما** **لوقال** **له** **عندي** **ثوب** **فيه** **علم** **وباني** **قوله** **بقرب** **بها** **المصاحف**
وخانه **قال** **سيف** **مع** **قرب** **بجواب** **بجواب** **وخو** **فان** **الظرف** **غير** **المظروف**
وان **اقره** **بجانب** **واطلق** **ثم** **جاء** **بجانب** **فيه** **فقت** **وقال** **ما** **اردت** **الفصل** **لم** **يقبل** **قوله**
واقراره **اي** **الشخص** **بشعر** **او** **شجرة** **يشتمل** **الاعضاء** **وليس** **اقرار** **بها** **لان** **الاصل**
لان **الاصل** **لا** **يشتمل** **الذبح** **بخلاف** **اقراره** **بالارض** **فيشتمل** **غرسها** **وبناها** **وتقدم** **فلا** **يملك**
مقدره **بشجرة** **غير** **سب** **اخرى** **مطابقا** **لأرض** **هبت** **لانه** **غير** **مالك** **للارض** **ولا** **الحق**
على **مقدره** **بشجرة** **او** **شجرة** **ما** **بقبيل** **وليس** **لرب** **الارض** **قلعها** **وتهدمها** **للمقدره**
ويشتمل **مقله** **وتقدم** **واقراره** **بأرض** **حامل** **ليس** **بأرض** **لانه** **ظاهر** **للقضا**
وموافق **للاصل** **ودخول** **مشكوك** **فيه** **ومثله** **لواقر** **بغير** **سب** **او** **ثان** **او** **ناقصة**
حامل **وخو** **تتم** **لوقال** **له** **عندي** **عبد** **بعمامة** **او** **بعمامة** **او** **دابة** **سرج**
او **مسرحة** **او** **دار** **بغرضها** **او** **سفرة** **بطعامها** **او** **سرج** **مفضض** **او** **ثوب** **مطر** **لزمه**
ما **ذكر** **بلا** **خلاف** **اعلمه** **قاله** **في** **الانصاف** **وان** **قال** **عن** **اقراره** **له** **علي** **درهم** **او** **دينار**
وخو **كلمه** **عندي** **عبد** **او** **امه** **اوله** **عندي** **امام** **او** **ماتوب** **لزمه** **احدهما**
لان **او** **احد** **الشبيين** **او** **الاشيا** **واما** **بعضها** **وبعضها** **اي** **يلزمه** **تعيينه**
وبرجع **اليه** **فيه** **كسائر** **المجالات** **وهذا** **اخر** **ما** **تيسر** **من** **شرح** **هذا** **الكتاب**
والله **اعلم** **بالصواب** **والله** **المرجع** **والله** **المرجع** **والله** **المرجع** **والله** **المرجع**
يتقبل **كذلك** **بجته** **وكرمه** **وان** **يوفقني** **لشكر** **نعمته** **والحمد** **لله** **الذي** **ينعمته**
تم **الصالحات** **والصلاة** **والسلام** **على** **سيدنا** **محمد** **وعلي** **اله** **وصحبه** **على** **مدي** **الافاق**
قال **ذلك** **جامعه** **فقبر** **رحمة** **ربه** **علي** **العلي** **متصور** **بني** **يوسف** **بن** **صلاح** **الدين**
ابن **حسن** **بن** **احمد** **بن** **علي** **بن** **ادريس** **بن** **البهوتي** **الحنبلي** **عفا** **الله** **عنه** **وعقد**
له **وبوالديه** **ومثا** **بجته** **والمسلمين** **والمسلمات** **والمؤمنين** **والمؤمنات** **منه**
قريب **محب** **الدعوات** **وكان** **انتمائه** **في** **يوم** **الاثنين** **يوم** **الثلاثاء** **احادي**
عشر **شوال** **من** **شهر** **سنة** **سبع** **واربعين** **الف** **والله** **الموفق** **للصواب**

الهبة (القبالة) بان تقدم ومنهم من
 حوت فواحد الاول لها اي ان كل
 ولا مسوق بوالد وكل زرع مسوق
 بذر وحركة انكسار اليوم مسوق
 بحركة امس وهذا الى غير
 في الجميع ورد عليهم المتكلمون بان
 يؤدى الى التسليم في العيني

والاحد رابع عشر شعبان من شهر سنة احدى
 وخمسين بعد الالف من الهجرة على يد الفقير
 اقر الخلق مربي الحنبلي المقدسي
 المرداوي غفر الله له وتوابه
 ولتم دعا له بالمغفرة
 وللمسكين اجمعين
 امين
 والصلاة على اشرف المطفين محمد وآله
 وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

قاعدة قال الأبي قال مكي في القوت كونه أبا الحديث الطبقة الأولى من
التابعين خوف أن يشتغل به عن القرآن وكانوا يقولون احفظوا كتابنا نحفظوا وأجاز
ذلك من بعدهم وما جرت التصنيف إلا بعد موت الحسن وابن المسيب وغيرهما من
كبار التابعين فأول تصنيف وضع كتاب ابن جريج وضعه بمكة في الآثار وثنى
من التفسير عن عطاء ومجاهد وغيرهما من أصحاب ابن عباس ثم كتاب معن بن
زائدة السمرقاني باليمن ثم الموطأ ثم جامع سفيان الثوري وجامع سفيان بن
عيينة في السنن والآثار وثنى من التفسير فهذه الخمسة أول شيء وضع في الإسلام
أخرى قال الأبي في شرح مسلم قال السهيلي جبريل عليه السلام الصلاة والسلام
ملك متوسط بين الله تعالى ورسوله عليهما الصلاة والسلام ومعناه عبد الرحمن
أبو عبد العزيز فيما ذكر عن ابن عباس موعا والأصل فيه الوقوف والالتفات على
أحد الأسماء هو الله تعالى وقال ابن دريد وعينه أن الأضافة في لسان الفصحى
ما هي عند العرب فيقولون في غلام زيد في غلام ففلي هذا يقول أيل عبادة
عن عبد أول الاسم هو الله تعالى انتهى **أخرى** قال الأمامي قد يطلق المكنى
على المحرم وعلى ما فيه شبهة وتزدو علي ترك ما قبله راجح وإن لم يكن مهيأ
قال الطوفي في شرح مختصر الروضة وهذا هو ترك الأولي قال الطواف الكراهة ينصرف
إلى التنزيه لأن يقوم دليل بصفته للمخبر **أخرى** عن عائشة لا تقبل أحدًا من أهل
سهم عليه الموت بعد الذي رايت من شدة موت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يدخل يده في فخذ ويحس بها وجهه ويقول اللهم سهل علي الموت إن
لموت لسكرات فقالت فاطمة حينئذ وأكره لك وأكره لك وأكره لك فقال لا
لا يبيك بعلى الموت أبي **أخرى** اختلاف في يلبث عيسى عليه السلام بعد نزوله
فقال أبو داود أر بعوت سنة وقال ابن العربي والامح أنها سبعة أعوام أبي
أخرى قال القاضي عياض في شرح مسلم الشفاعة خمس لتسهيل الحساب ولإدخال
قوم الجنة بغير حساب ولمنع قوم من النار بعد أن استوجبوها ولا خروج
العصاة من النار ورفع الدرجات والأوليان خاصتان بالنبي صلى الله عليه وسلم
أبي **أخرى** الجبانة المحوري وسمي بذلك المقابر لأنها تكون بالصحرى **أخرى**
حكيم بن عزام قال النوي ولدي اللعبة وهي فضيلة لم تتفق لغيره واسم عام
الفقه وعاشت ستين في الإسلام وستين في الجاهلية انتهى وقال له صلى الله عليه
وسلم أسلمت على ما أسلفت وهو يقتضي أن من يسلم وقد قبل خير أيتاب عليه
ويؤجل عليه من كل ما رواه الوار فظني من سبع طرق ثبت كل ما عن ابن سعيد قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أسلم الطافر وحسن إسلامه كتب الله له كل
حسنة أسلمها وهي منه كل سيرة عملها وقولها فقهها لا يعتد بفعل الكافر أي في
أحكام الدنيا بديل جوانبها ته بتجفيف العقاب **أخرى** الحكمة لغة ما يمنع من الجهل
فالحكيم من منعه عقله من مأخوذة من خفة الدابة وهي حذيرة اللجام لأنها تمنعها
وقبل الأصابة في القول وقيل طاعة الله وقيل الفهم منه وعن مالك الفقه في الدين
وقال النووي وهي عندي العلم النافع المحبوب بانارة البصيرة وتغذية النفس
وقال

وقال ابن دريد كل ما يؤدي إلى مكرمة أو يمنع من قبيح حكمة **أخرى** ذكر الفزاري 295
أن ابن المسيب بلغ في المعجزة ثمانين سنة وذهبت إحدى عينيه وبقيت إريهيت
سنة لا يرى إلا من داره إلى المسجد ومع هذا فكان يقول أخوف ما أخاف على نفسي
النساء **أخرى** الأعم بتثليث الرأى مصدر من الوغام وهو التراب فمعنى ادغم
الله أنفه لغة الصفا أنه بالتراب ثم استعمل مجازاً في الذل أي أدله الله من الخلاق
السبب على المسبب **أخرى** حديث ليسب من ضرب الخد الخ ضرب الخد لطمه
وشق الجيب تقطيع الثوب ودطوي الجاهلية رفع الصوت عند المصيبة بنياحة
أو غيرها والجاهلية ما قبل بعثه عليه السلام والمالقة قال الهروي الرفعة
صوتها عند المصيبة من الصلق بالصاد والسين وهو الصوت الشديد ومنه
قوله تعالى سلفواكم الآية **أخرى** في قوله صلى الله عليه وسلم إن أبي وأباك في
النار قال وليسب هذا من التعذيب قبل بلوغ الدعوة لأنه بلغتهم دعوة إبراهيم
عليه السلام وغيره من الرسل وتعقبه الأبي بأن من بلغتهم الدعوة ليسوا
أهل فترة أذهم الأمم الطائفة بين أمة الرسل الذين لم يرسل إليهم الأول
ولا أذكر كلاً الثاني كالعرب الذين لم يرسل إليهم عيسى عليه السلام ولا أذكر كلاً
النبي صلى الله عليه وسلم **أخرى** من كلام الشافعي من نفع أخاه سراً نفعه وزانه
ومن وعظه علانية فضله وثنائه **أخرى** حديث أمي أمة مرحومة ليسب عليها
عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الرول الزلزل والفتن رواه أبو داود أبي

ابن دوي فيه إن من مات
في الفترة على ما كان
عليه العرب من عبادة
الأوثان في النار قاله